

الإهداء

إلى ذوي الإيمانية الشريفة والعلوية الفاضلة والشهيد المحمدي والشهيد
إلى من مهيبتهم عينية بنت ناصر عيني مرعيته على عبد الحمدي رفاهية
محسان بن رافعتي في طاعة أبيه بن أبي القاسم بن رافعتي
إلى سلطان العلوية والمعارف والحكم

مقر رب العالمين العالمين المحمدين
إلى مظفر الحكام نظام الدولة نظام الملك السلطان بن السلطان
سلطان العلوية الشيخة السابعة مير عتيق بن علي بن محمد بن رافعتي
سلطانة وآياتها وتخلد ذكره المسموع إلى يوم القيامة

يعظم الله شأنه الفصل الأول	لأول مرة الشريعة في هذا
ويكون من أبواب الصلاة والسلام	لشريعة في هذا
ين اجمعهم في المعصية وطاعة	بنافعة وحسنه فطنت بكونها
بها تحضر العلية في كل محفل	وليس نظام الملك في المحفل

أقدم هذا الكتاب الجليل في بعض ما ذكره الجليل في مساعي الجميلة ومركبته
المشقة مرة ومفارقة الشهادة وأهلية تخلصه الذكر ولكننا الجيوب المعظم
وأفكاره العظيمة على ما نرى في الفهم أن ذكره الجليل في
شديد الجمال الذي يبين العلم

148

فهرست کتب الحرة في الدين والادب

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٥٩	المضطرب	٣٥	تفسير المتصل بالمرسل	١	مفتاح مقدمة الشعر
٥٩	المصنف والمحرر	٣٥	اختصار المرسل بالقرائن	١	الحديث والخبر والاثار
٦٠	المقرب	٣٦	مراتب المرسل عند الحديثين	٢	علوم الحديث
٦١	المنقلب	٣٦	التفاضل بين مسيل الاعيان عنهم	٢	الحديث والحفاظ
٦١	الموضوع والمترك والمطرور	٣٦	الاحاديث المرسل في صحيح مسلم	٣	اشرف علوم الحديث
٦٣	رواية المجهول والمستور	٣٦	المنقطعات في صحيح مسلم	٣	اقسام الحديث
٦٣	تجهيل بعض الحفاظ قوما من رواة	٣٦	معلقات مسلم	٣	اقسام الاحاد
	الصحيحين	٣٨	الاسناد الذي فيه راويهم	٥	المتواتر
٦٣	اصطلاح اصحاب التفسير في المجهول	٣٨	مبهمات مسلم	٥	اقسام التواتر
	المستور وحكمها عندهم	٣٨	المرسل الخفي والمذلل	٦	المشهور والعريض
٦٥	روايات اهل البدع والاهواء	٣٨	طبقات المدائس	٦	تجهيل اخبار الاحاد ومنها الغرائب والافراد
٦٦	اسماء من روى بديل عنه ممن اخبرهم	٣٨	اخبار البلاد اكدت لثباتها	٩	الافراد والغرائب
	لهو البخاري ومسلم	٣٨	الحديث المصنف واختلاف البخاري	١٠	زيادات الثقات
٦٦	رأى ابن حزم في قبول رواية الذاعة		ومسلم في اشتراط اللقاء والسماع	١٠	تعارض لصل والارسال والرفع والوقف
	من المبتدعة		لقوله	١١	خبر الواحد اذا خالف القياس
٦٦	البحر والتعديل	٣٢	الدرجة وصنيع الامام مسلم فيه	١٢	خبر الواحد في التوبة الباولي
٦٩	الامام الاعظم يوحىفة النعمان	٣٢	المرور والموقف والمقطوع	١٣	التواتر والشواهد
	رحمة الله	٣٣	فائدة في الكتب التي جمع فيها	١٣	الحديث الصحيح
٦٩	مقاييس تحمل الحديث واداءة		الموقوفات	١٣	العدل
٦٩	اقسام تحمل الحديث واداءة	٣٣	افعال النجى صلى الله عليه وسلم	١٥	المروعة
٦٩	القراءة على الشيخ	٣٣	حكاية فعله صلى الله عليه وسلم	١٥	الضبط
٦٩	المكتبة والمراسلة		بصيغة الاعوام لها	١٦	الانتقاد لصحة اخبار الاحاد
٦٩	المكانة في احاديث الصحيحين	٣٣	تعارض القول والفعل	١٨	تنقية بحث الانتقاد لصحة اخبار الاحاد
٦٩	المناولة	٣٥	تروك صلى الله عليه وسلم	١٨	هل يجوز تخصيص عموم الكتاب وترك ظاهره
٦٩	المجادلة	٣٦	تقريبه صلى الله عليه وسلم	١٩	بخبر الواحد
٦٩	فائدة الاجازة في هذا الزمان		فعل غيرة	٢١	اقسام البيان وتعييناتها وبيان احكامها
٦٩	الوحدة	٣٦	اقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم	٢٢	فرد مع الزيادة على الكتاب بالاحاد
٦٩	احاديث مروية بالوحدة في صحيح	٣٩	قول الصحابي والتابعي من السنة كذا		منهم مخصص بها
	مسلم		هل هو في حكم الرفع	٢٣	للعومر نظرا في استعماله وقياسه
٦٩	صفة رواية الحديث واداءة	٣٩	الشاذ والمحقق ظاوا المتكر والمعرف	٢٦	الحسن
٦٩	نسيان الراوي او تكراره روايته	٥٢	صنيع الترمذي في قوله وفي الباب	٢٨	ارتقاء الحسن الى الصحيح الضعيف الحسن
٨٠	الرواية بالعمى	٥٢	معنى قولهم انكر ما رواه فلان	٢٩	بعض الكتب التي يمتد بها الوجه الحديث
٨٣	فائدة تتعلق بالرواية بالعمى	٥٢	الحكم وحذف الحديث		الحسن والفرق بين سنن ابوداود وصحيح مسلم
٨٣	اقوال العلماء في اختصار الحديث	٥٢	وجوه الترجيح بين الاخبار	٣٠	مراتب الحسن
	الاقتضاء على بعض	٥٣	الترتيب بين الشرح والتطبيق	٣٠	معنى قول الترمذي حسن صحيح
٨٣	اقوال العلماء في قول الحديث بعد سوق	٥٣	غيرهما	٣٢	الفرق بين صحيح وصحيح الاسناد وكذا
	الاسناد متصل واخوه واشباههما	٥٣	المعك		حسن وحسن الاسناد
٨٣	اذا كانت الرواية عن اثنين والفاظهما	٥٤	الحديث الضعيف واقسامه	٣٢	احسن الاسانيد في الدنيا والنتيجة على رتبة
	تختلف كيف يروي الراوي عنهما	٥٤	المصنف وصنيع مسلم في صحيحه		الامام احمد في رواية الفقيه
٨٣	ليس للراوي ان يزيد في نسب غيره	٥٤	رواية بعض الضعفاء	٣٢	معنى قول احمد في الباب
	الرواية الان لا يميزه	٥٨	حكم الحديث الضعيف	٣٣	المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق
٩٣	الاعتماد على المتن وعكسه	٥٨	تنبيهات تتعلق بالحديث الضعيف	٣٥	الترجيح بالمرسل

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٨٤	الكفار غير مخاطبين بالفرع	١٨٢	رسول الله صلى الله عليه وسلم	٨٢	إذا كان في سماع الحديث بعض
١٨٨	مسئلة وجوب الزكاة في مال الصبي	١٢١	الفرق بين الرواية والشهادة		الوهن لعلمه بآية
١٩٠	قال إني بكريه ما أتى الزكاة وطعن الروافض	١٢٢	باب تغليظ الكذب على رسول الله	٨٢	اختصاص بعض الفاظ الاداء في المكتبة
	عليه والرد عليهم		الله عليه وسلم		دور اللحن
١٩٣	حكم ما لم الزكاة وثارت الصلاة والاخوان	١٢٥	باب النبي عن الحديث بكل ما سمع	٨٥	التأخر والمنسوخ وانواع
	في أنه يقتل ان يقاتل	١٢٧	باب النبي عن الرواية عن الضعيف	٨٤	الفرق بين التقيد والتعليق والاستثناء
١٩٥	باب الدليل على صحة اسلام من حضره		الاحتياط في تحتها		والخصيص
	الموت ما لم يشرع في الزرع وهو الفرقة و	١٢٩	باب بيان ان الاستناد من الدين وان	٨٤	بما يعرف النسخ
	نسخ جواز الاستغفار للمشرىين والدليل		الرواية لا تكون الا عن الثقات وان حرم	٨٨	المفهوم الموافق والمخالف
	على ان من مات على الشرك فهو من اصحاب		الرواية فيما هو فيه مما تزيل واجب و	٨٩	تحقيق مناط الحكم وغرضه وتفسيره
	البحر ولا يتقدم من ذلك شيء من الوسائل		انه ليس من الغيبة المحومة	٩٢	كتابة الحديث وتدريبه
١٩٨	باب الدليل على ان من مات على التوحيد	١٣٠	باب الكشف عن معائب رواية الحديث	٩٣	اول من صنف في الصحيح المرح
	دخل الجنة قطعاً		ونقطة الاخبار قول الائمة في ذلك	٩٣	شروط البخاري ومسلم رحمهما الله
٢٠٤	الجواب عما يشكك من النصوص الدالة	١٣٣	باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنع اذا	٩٣	الشيخان ليسوا بعباد الصحيح
	على تحريم الناصر على الموحدين مع كون		امكن لقام المعنعين ولو كان فيهم بدلس	٩٥	درجة احاديث الصحيحين
	بعض النصافة على بعض قطعاً	١٣٩	محاكمة بين البخاري ومسلم رحمهما الله في	٩٥	الاستناد على احاديثهما
٢٠٨	باب الدليل على ان من رضى بالله رباً و		اشترط السماع وتقدم	٩٦	رحمان البخاري على مسلم
	بالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم	١٥١	كتاب الايمان	٩٨	رحمان كتاب مسلم على كتاب
	رسولاً فهو مؤمن وان ركب المعاصي الكبائر	١٥١	الاسلام هو الايمان واغفره		البخاري
٢٠٩	باب بيان عدد شعب الايمان واغفرها	١٥٢	الحكم الشرعي للايمان والاسلام	٩٩	جملة ما في صحيح مسلم من الاحاديث
	ادانها واغفرها لغيره وكونه من الايمان	١٥٣	العمل جزء من الايمان امرلا	١٠٠	تراجم صحيح مسلم
٢١٠	تحقيق معنى الحجة والفرق بين الحجة	١٥٣	الاقراء باللسان شرط للايمان امرلا	١٠٠	شروط صحيح مسلم ومختصراته
	الشرعي والفرقي	١٥٤	حكم من اقر باللسان ولم يصدق بقلبه	١٠٠	ترجمة الامام الهما ومسلم والبخاري
٢١٣	باب جامع اوصاف الاسلام	١٥٥	توجيه اقوال السلف رحمهم الله في جزئية		رحمه الله
٢١٣	باب بيان تقاطع الاسلام وائامورة		الاعمال من الايمان	١٠١	مداهب مسلم وغيره من كبار الحديثين
	افضل	١٥٨	هل الايمان يزيد وينقص		رحمهم الله في الفروع
٢١٣	توجب اختلاف الاجابة مع اتحاد		حكم الاستثناء في قول الرجل استأثرت	١٠١	المصنفات في الصحيح المرح والراش على
	الاستثناء او تفاقمها		ان شاء الله		الصحيحين
٢١٤	باب بيان خصائص من اتصف بهت وجل	١٦٠	شرح حديث جابر بن عبد الله عليه السلام وهو السنة	١٠٢	المستخرجات على الصحيحين
	حلاوة الايمان	١٦٣	الدلائل على وجود الله تعالى من النقل والعقل	١٠٣	لوبيلة المصنفون موافقه الفاظ
٢٢٠	باب وجوب حجة رسول الله صلى الله عليه	١٦٩	تحقيق معنى الكسب وترتيب الجزاء عليه		الصحيحين في المستخرجات عليهم
	وسلموا كثر من الاهل والولد والوالد	١٦٣	باب بيان الصلوات التي هي احد اركان	١٠٣	النقل من الكتب المعتمدة في الفن
	على من لم يجبه من هذه الخصائص		الاسلام	١٠٣	طبقات كتب الحديث بحسب الشهرة
٢٢١	باب الدليل على ان من خص بالاليمان	١٦٣	بحث يتعلق بوجوب الوتر		والصحة على رأي الشيخ والله الدهاوي
	يجب لغيره السلوة ويجب لنفسه من الخير		وجوب انما العباد بعد الشرع فيها		رحمه الله
٢٢٢	باب بيان تحريم ابد الحمار	١٦٥	لو كانت نفلاً	١٠٥	انواع المصنفات في الحديث
٢٢٣	باب الحديث على اكرام الحمار والاضحية لزوم	١٦٥	باب السؤال عن اركان الاسلام	١٠٧	احاديث الصحيحين هل تقيد القطع
	الصمت الا عن التحريم وكون ذلك كله	١٦٥	باب بيان الايمان الذي يدخل به الجنة	١٠٩	مقدمه صحيح مسلم وشروح
	من الايمان	١٦٨	وان من تمسك بما امر به دخل الجنة		تخطبة الكتاب
٢٢٣	باب كون النعمان المنكر من الايمان	١٦٨	باب بيان ان كان الاسلام عاقبة العظام	١١١	تحقيق معنى النبوة والرسالة والعرق
	وان الايمان يزيد وينقص وان الامس	١٦٩	برهان القاتم		بين النبي والرسول وايهما افضل
	بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان	١٨١	باب الامار بالايمان بالله تعالى ورسوله	١١٥	تقسيم الامار مسلم للاخبار
٢٢٤	باب تفاضل اهل الايمان فيهم ورحمهم		صلى الله عليه وسلم وشرأتم الدين في الداء	١١٤	احوال بعض الرواة
	اهل الايمان فيهم	١٨٢	باب السؤال عنه وحفظه وتبليغه من جهة	١٢١	باب وجوب الرواية عن الثقات وترك
			باب الداء الى الشهادة في ذكر العلم الايمان		الكذبين والقل من الكذب على

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٨٥	باب رفع الإمامة والإيمان من بعض القائلين	٢٨٥	دخل النار	٢٨٥	باب بيان أن لا يدخل الجنة إلا المؤمنون و
٢٨٥	ورفض الفتن على الغلو	٢٨٥	باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله	٢٨٥	إن يهتبه المؤمنون من الإيمان وارتفع
٢٨٥	باب أن الإسلام ريب أخرياً وسهواً غريباً	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	افتقد الإسلام ريباً فهو كافر
٢٨٥	وأنه لا يترتب من الإسلام	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	باب الدين النصيحة
٢٨٥	باب ذهب الإيمان آخر الزمان	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	باب نقصان الإيمان بالباطل ونفيه
٢٨٥	باب جواز الاستسكان للإيمان الخائف	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	عن المتلبس بالباطل على إرادة نفي كماله
٢٨٥	باب تألف قلب من يخاف على إيمان	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	باب بيان خصال المنافق
٢٨٥	ضعفه والنبي عن القطع بالإيمان	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	باب بيان حال من قتال أخيه المسلم
٢٨٥	غرد دليل قاطع	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	يا كافر
٢٨٥	باب زيادة طمينة القلب بظاهر	٢٨٥	باب بيان غلط تحريم النجاسة	٢٨٥	باب من رغب عن أبيه فهو كفر
٢٨٥	الآخرة	٢٨٥	باب بيان غلط تحريم إساءة الأشرار	٢٨٥	باب بيان قول النبي صلى الله عليه وسلم
٢٨٥	باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد	٢٨٥	بالعقوبة وتنقيح السلعة بالخلف وبيان	٢٨٥	سباب المسلم فسوق وقتل كفر
٢٨٥	صلى الله عليه وسلم إلى جميع الناس	٢٨٥	الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة	٢٨٥	باب لا ترجعوا أبدى كفاراً يضرب
٢٨٥	ونسخ المثل جملته	٢٨٥	ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولا يزوجهم	٢٨٥	بعضهم كره بعض
٢٨٥	ورجوعه إلى القرآن الكريم	٢٨٥	باب بيان غلط تحريم قتل الإنسان نفسه	٢٨٥	باب إطلاق أسرار الكفر على الطعن في
٢٨٥	باب بيان نزول عيسى بن مريم حاكماً	٢٨٥	وأن من قتل نفسه بشئ عذب به في النار	٢٨٥	النسب والنيابة على الميت
٢٨٥	بشرية تنبيهها صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة	٢٨٥	باب تسمية العبد الأبق كافر
٢٨٥	بأن الحكمة في نزول عيسى بن مريم	٢٨٥	باب غلط تحريم الغلول وأنه لا يدخل	٢٨٥	باب بيان كفر من قال مطر بأتوني كذا
٢٨٥	قرب الساعة	٢٨٥	الجنة إلا المؤمنون	٢٨٥	الصدق الاتيين في علو الجود وتعلو علم
٢٨٥	باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان	٢٨٥	باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر	٢٨٥	باب الدليل على أن حب الانتصار وصلى
٢٨٥	يعصى الشمس والجواب عن الإشكال	٢٨٥	باب الرية التي تكون قرب القيامة	٢٨٥	رضي الله عنهم من الإيمان وعلامات
٢٨٥	الوارد عليه	٢٨٥	من في قلبه شئ من الإيمان	٢٨٥	بعضهم من علامات النفاق
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب البحث على المباداة بالأعمال	٢٨٥	باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب غلط تحريم الفتن	٢٨٥	بيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب غلط تحريم المؤمنين أن يحيط بعمله وقوله	٢٨٥	بأنه كفر بالنجاة والحقوق
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	تعالى لا يصح إصراحه كقول	٢٨٥	باب بيان إطلاق أسرار الكفر على من
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	صوت الله	٢٨٥	ترك الصلوة
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب هل يؤخذ بأعمال الجاهلية	٢٨٥	الإيمان وذهب كثره متفاد وتجدد
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب كون الإسلام يهدى وما قبله	٢٨٥	كأن لك الكفر
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	كأن الحج والعمرة	٢٨٥	أنواع الكفر
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعد	٢٨٥	الإيمان فحينئذ يجمع مع الكفر في شخص
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب صدق الإيمان وإخلاصه	٢٨٥	لا يلزم من حصول شعبتين الإيمان في
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	شخص أن يسمى مؤمناً وكذا لك الكفر
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	الاعتصام
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	باب بيان كون الشرك أكبر الذنوب
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	بيان أعظمها بعد
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	باب الكبرياء وأكبرها
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	تحقيق الكبيرة والصغيرة والفرق بينهما
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	بحث حقوق الولدين ومعنى عقوبتهما
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	حقيقة السحر والعرق بين وبين
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	الكرامة والمعجزة
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	باب تحريم الكبر وبهتان
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله
٢٨٥	باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب تحاقر الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	شيئاً دخل الجنة وإن مات مشركاً

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٤٥	باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم	٢٤٥	باب استحباب الاستبراء	٢٤٥	باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم
٢٤٦	باب طابوا التحفيظ عند السجود	٢٤٦	باب استحباب القبلة واستدبارها	٢٤٦	باب طابوا التحفيظ عند السجود
٢٤٧	باب دليل على ان من مات على كفر لا يتصل	٢٤٧	باب احوال العلماء في الفرق بين الفضل	٢٤٧	باب دليل على ان من مات على كفر لا يتصل
٢٤٨	باب موالاتة المؤمنين ومقاطعة غيرهم	٢٤٨	باب البيان	٢٤٨	باب موالاتة المؤمنين ومقاطعة غيرهم
٢٤٩	باب البراءة منهم	٢٤٩	باب النبي عن الاستبراء	٢٤٩	باب البراءة منهم
٢٥٠	باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين	٢٥٠	باب فرضية الاستبراء	٢٥٠	باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين
٢٥١	باب بغير حجاب ولا علقاب	٢٥١	باب المسح على الخفين	٢٥١	باب بغير حجاب ولا علقاب
٢٥٢	باب معنى التوكيل	٢٥٢	باب اشتراط كمال الطهارة في المسح على الخفين	٢٥٢	باب معنى التوكيل
٢٥٣	باب بيان كون هذه الامة لصف	٢٥٣	باب عند اللبس وعند الحدث	٢٥٣	باب بيان كون هذه الامة لصف
٢٥٤	باب اهل الجنة	٢٥٤	باب المسح على العمامة	٢٥٤	باب اهل الجنة
٢٥٥	باب فضل الوضوء	٢٥٥	باب التوقيت في المسح على الخفين	٢٥٥	باب فضل الوضوء
٢٥٦	باب توجيه معنى قوله صلى الله عليه وسلم الطوبى لشارع الزمان	٢٥٦	باب ما يجب من الاصلوات كليا بوضوء	٢٥٦	باب توجيه معنى قوله صلى الله عليه وسلم الطوبى لشارع الزمان
٢٥٧	باب وجوب الطهارة للصلوة	٢٥٧	باب واحد	٢٥٧	باب وجوب الطهارة للصلوة
٢٥٨	باب حكماء في الطهارة	٢٥٨	باب كراهة خمس المتوضئ وغيرها	٢٥٨	باب حكماء في الطهارة
٢٥٩	باب صفة الوضوء وحكمه	٢٥٩	باب براءة المشكوك في نجاستها في الآثار	٢٥٩	باب صفة الوضوء وحكمه
٢٦٠	باب فرضية مقدار النجاسة في مسح الرأس	٢٦٠	باب قبل غسلها ثلاثا	٢٦٠	باب فرضية مقدار النجاسة في مسح الرأس
٢٦١	باب تغيير الاعمال الصالحة للذنوب هل	٢٦١	باب مسئلة طهورية المدة وتحقيق مد هل	٢٦١	باب تغيير الاعمال الصالحة للذنوب هل
٢٦٢	باب ينقض الصغائر اربعة الصغائر واليكبار	٢٦٢	باب الخفية في المسئلة	٢٦٢	باب ينقض الصغائر اربعة الصغائر واليكبار
٢٦٣	باب فضل الوضوء والصلوة عقب	٢٦٣	باب حكم واداء الكذب وهل يجب	٢٦٣	باب فضل الوضوء والصلوة عقب
٢٦٤	باب تحقيق معنى الخشوع واشتراطه في	٢٦٤	باب غسل ثلاثا وسبعين	٢٦٤	باب تحقيق معنى الخشوع واشتراطه في
٢٦٥	باب الصلوة	٢٦٥	باب النبي عن البول في الماء الراكد	٢٦٥	باب الصلوة
٢٦٦	باب الذكر المستحب عقب الوضوء	٢٦٦	باب النبي عن الاغتسال في الماء الراكد	٢٦٦	باب الذكر المستحب عقب الوضوء
٢٦٧	باب آخر في صفة الوضوء	٢٦٧	باب وجوب غسل البول وغيرها من	٢٦٧	باب آخر في صفة الوضوء
٢٦٨	باب تنبيه الفصل بين المضمضة والاستنشاق	٢٦٨	باب النجاسات اذا حصلت في المسح وان	٢٦٨	باب تنبيه الفصل بين المضمضة والاستنشاق
٢٦٩	باب الايتار في الاستبراء والاستبراء	٢٦٩	باب الارض تظهر بالما من غير حفرة	٢٦٩	باب الايتار في الاستبراء والاستبراء
٢٧٠	باب غسل الرجلين بكما لهما وتحقيق	٢٧٠	باب حكم بول الطفل الذي ضميم	٢٧٠	باب غسل الرجلين بكما لهما وتحقيق
٢٧١	باب قراءة الجهر في قوله تعالى وارسلهم	٢٧١	باب كيفية غسله	٢٧١	باب قراءة الجهر في قوله تعالى وارسلهم
٢٧٢	باب وجوب استحباب جميع اجزائه	٢٧٢	باب حكم المني	٢٧٢	باب وجوب استحباب جميع اجزائه
٢٧٣	باب الافعال في نفسه احسنه وتبينه واقرار	٢٧٣	باب نجاسة المني	٢٧٣	باب الافعال في نفسه احسنه وتبينه واقرار
٢٧٤	باب العلماء في ذلك	٢٧٤	باب نجاسة الدم وكيفية غسله	٢٧٤	باب العلماء في ذلك
٢٧٥	باب خروج الخطايا مع ماذا الوضوء	٢٧٥	باب الدليل على نجاسة البول ووجوب	٢٧٥	باب خروج الخطايا مع ماذا الوضوء
٢٧٦	باب استحباب اطالة الغرة والتحجيل	٢٧٦	باب الاستبراء منه	٢٧٦	باب استحباب اطالة الغرة والتحجيل
٢٧٧	باب في الوضوء	٢٧٧	باب كتاب الحيض	٢٧٧	باب في الوضوء
٢٧٨	باب فضل استبراء الوضوء على التزارة	٢٧٨	باب مباشرة الحيض	٢٧٨	باب فضل استبراء الوضوء على التزارة
٢٧٩	باب السواك والتحجيل سنة للوضوء	٢٧٩	باب الاضطجاع مع المحاض في الحاف	٢٧٩	باب السواك والتحجيل سنة للوضوء
٢٨٠	باب الصلوة اولها ما جديها	٢٨٠	باب واحد	٢٨٠	باب الصلوة اولها ما جديها
٢٨١	باب خصائص الفطرة	٢٨١	باب حوازل غسل الحائض رأس زوجها	٢٨١	باب خصائص الفطرة
٢٨٢	باب المحتان	٢٨٢	باب ترجمه وطهارة سورها والركاء في	٢٨٢	باب المحتان
٢٨٣	باب الاستسحان او تقليم الاظفار	٢٨٣	باب حجرها وقراءة القرآن فيه	٢٨٣	باب الاستسحان او تقليم الاظفار
٢٨٤	باب نشف الارط	٢٨٤	باب الذي	٢٨٤	باب نشف الارط
٢٨٥	باب قس الشارب واعقار الحلي	٢٨٥	باب غسل الوجه واليدين اذا استيقظ	٢٨٥	باب قس الشارب واعقار الحلي
٢٨٦	باب الاستطابة واشترط اعد الاحياء	٢٨٦	باب من التور	٢٨٦	باب الاستطابة واشترط اعد الاحياء
٢٨٧		٢٨٧	باب حوازل نوم المحب واستحباب الوضوء		
٢٨٨		٢٨٨	باب لغسل الفم اذا اراد ان ياكل او		

Checked
1987

واحد نمبر
۲۰۴۷۱
فہرست نمبر
الف ۱۸



مفتی محمد شفیع رحمہ اللہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين واخوانه من الانبياء والمرسلين السابقين
وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين وازواجه ائمهات المؤمنات وذريته اجمعين الى يوم الدين ويعمل فهدى فضول نافع مهمة في بيان
مبادئ علم الحديث واصوله التي ينظر فيها ويكثر دورها انتقائها من الكتب المصنوعة عند علماء هذا الشأن ببعض مضامينها من غير
الى في أثناء التأليف فاجبت ان اجعلها كالمقدمة للشرح ليكون الناظر على بصيرة فيما يتضمن عليه الكتاب من مباحث الحديث متونه واسانيد
وبالله التوفيق -

الحديث والخبر والاشارة الحديث قال السيوطي اصله ضد القدير وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره لانه يحدث شيئا فشيئا وقال
شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر في شرح البخاري المراد بالحديث في عرف الشريعة وايضا في الالباني صلى الله عليه وسلم ذكره كالتأريخ به مقابل القرآن كانه
قد يراد الذي يظهر للجليل الضعيف والله تعالى اعلم ان اطلاق الحديث على ما يضاف اليه صلى الله عليه وسلم مقتبس من قوله تعالى واما ينص
ريك فحدث فانه سبحانه وتعالى اذ كان في سورة الضحى منه العظمة على نبيه صلى الله عليه وسلم من ابراءه بعد بقره واغناءه بعد عيله وهذا
بعد ما وجدنا في وجهه مما فاض عن الشرائع التي لا تستند العقل بذكرها كما في قوله تعالى ما كنت تدري ان الكتاب الا الايمان فهداه الى
مناجها في انصاف ما ادعى اليه من الكتاب المبين وعلمه ما لو يكن يعلم ثم رتب على هذه المنن الثلاثة امور ثلاثة هي الامور التي هي عن قهر البتير
والتي عن غير السائل والامر بتجديث النعمة والاقرار بالذوق السليم ان هذا الترتيب بطريق اللطف النشر المشروش دون المرتب كما اصر بعضهم
وحاصل المعنى انك كنت تبهما وضالوا عما تله فاداك وهذا كذا وانك فهمها يكن من شيء فلا تنبئ الله تعالى في هذه الثلاث واقترب الله تعالى
فتعطف على البتير وترحم على السائل فتدبرت البتير والفقر وقوله تعالى واما ينص ريك فحدث في مقابل قوله تعالى وجعلك ضالاً فهدى الى
حق هذه النعمة العجيبة التي هي الهداية بعد الضلال (وكان ليس ما سواها في جنبها نعمة) ليس الا ان تحول بها عما دله الله تعالى وتبينها في حقها
تكون البتير وظاهر ان اقواله افعاله صلى الله عليه وسلم التي سبقتها احاديث انما جعلها شرع وتبيين لما هداه الله تعالى بها وتحويله وتنويه
لما انعم الله عليه من صنوه الهداية وذنون الارشاد والله تعالى اعلم بالصواب -

قال العلماء رحمهم الله تعالى الحديث اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله ويدخل في افعاله تقريره وهو علمه ونحوه لانه ما وافعه
عن يكون متفاداً للشرع واما ما يتعلق به عليه الصلوة والسلام من الاحوال فان كانت اختيارية فهي داخلية في الافعال وان كانت غير اختيارية
كالجدة لم يدخل فيه الا لا يتناقض بما حكمه تعالى بها وهذا التعريف هو المشهور عند علماء اصول الفقه وهو الموافق لفهمهم وقبب بعض العلماء
الى داخل كل ما يضاف الى النبي عليه الصلوة والسلام في الحديث فقال في تعريفه علم الحديث اقوال النبي عليه الصلوة والسلام وافعاله واحواله
وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث وهو الموافق لفهمهم فيدخل في ذلك اكثر مما يذكر في كتب التسمية كونت ميلاده عليه الصلوة والسلام

ومكانه ونحو ذلك -

وقد رأيت أن ذكرها فائدة تفهم المطالع كثير من المواضع وهي أن مثل هذا يعد من قبيل اختلاف العبادات لاختلاف الاعتقادات وليس من قبيل اختلاف في الحقيقة كما يتوهمه الذين لا يستحسنون النظر فاعلموا أن ذلك اختلافاً في العبادة من حيث ما سألوه كان في تعريبه وتفسيره غاية ذلك حكماً بأن هناك اختلافاً في الحقيقة ودان لو كن تلك العبادات مختلفة في المآل وقد نشأ عن ذلك أغلاط لا تحصى وقد أشار إلى نحو ذلك الإمام في الدين أبو العباس أحمد بن حنبل في رسالته في قواعد التفسير فقال لاختلاف بين السلف في التفسير قليل وغالب يصححهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع الاختلافات وتصار ولم يرجع إلى المقصود فتعول قد عرفت أن الحديث ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فخص بالرفع عند الإطلاق ولا يرويه الموقوف إلا بقرينة وأما الخبر فإنه أعول لا يطلق على المرفوع والموقوف فيمثل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين وعليه يبنى كل حديث خبراً ولا يستعمل خبر حديثاً وقد أطلق بعض العلماء الحديث على المرفوع والموقوف فيكون مراداً بالخبر وقد خص بعضهم الحديث بما جاز عن النبي عليه الصلوة والسلام والخبر بما جاز عن غيره فيكون مباحاً للخبر - وأما الأثر فإنه مراداً بالخبر فيطلق على المرفوع والموقوف وفيها جواز أن يكون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر وأما السنة فتطلق في الأثر على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول وفعل وأقرب من مرادنا من الحديث عند علماء الأصول وفي علم منه عند من خص الحديث بما أضيف إلى النبي عليه الصلوة والسلام من قول وفعل وأقرب بعض الحديث قد يطلق الحديث على المرفوع والموقوف يزول الأثر الذي يعرض لكثير من الناس عند التحليل لجهلهم فلا يمانحون حفظ سبعة ألف حديث صحيح فاعلموا استيعاباً وهو كل يقولون إن تلك الأحاديث ولهم كقولنا والينا وهؤلاء نقل الحافظ ولوهو قد رعاها وكيف سلخ لجهلهم الكتمانيت عنه عليه الصلوة والسلام من ما اشتهروا به من فوط العناية بالحديث يقتضي أن لا يتركوا جميع الأماكن شيئا منه -

ولذلك ترك شيئا مما روي في ذلك حفظ الحافظ نقل عن الإمام أحمد أنه قال حصص الحديث سبعة ألف ذكره وهذا الفتى يعني أبا زرعة قد حفظ سبعة ألف الفتى قال البيهقي وأدناهم من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين وقال أبو بكر محمد بن عمر البراءى الحافظ كان أبو زرعة يحفظ سبعة ألف حديث وكان يحفظ مائة وأربعين ألفاً في التفسير ونقل عن أبي جازي أنه قال حفظ مائة ألف حديث صحيح وما أتى الف حديث غير صحيح ونقل عن مسلم أنه قال صنفت هذا السند الصحيح من ثلثمائة ألف حديث مسوقة وما يرويه استمرادك لم نقل عن أبي زرعة من أن كان يحفظ مائة وأربعين ألف حديث في التفسير أن التعريف قوله تعالى ثلث مائة يوم من الغيوم ذرة كذا المفسر في عشرين ألفاً كل قول منها ليس حديثاً في عرفت من جعله بالمخاطبة وهو الملقون في قوله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يرايون ويعنون الماعون قد ذكرناه في ستة أقال كل قول منها ما عدا الواحد يعد حديثاً كذلك -

علم الحديث قال الشيخ عز الدين بن جماعة علم الحديث علم يقينين يعرف بها أحوال السند الممتن وموضوعه السند واستن في آفته معرفة الصحيح من غيره وقال شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر أولى التأليف له أن يقال معرفة القواعد المقررة بحال المراد بالمرى وأن شئت حذف لفظة معرفة فقدت القواعد قال الجلال السيوطي في الغيبة من علم الحديث ذوو ثنوين يجد في أي حال من سند قد ذلك الموضوع والمقصود أن يعرف المقبول المرفوع وقال الجواز في قد سموا علم الحديث إلى قسمين قسم يتعلق بروايته وقسم يتعلق بدرايته أما علم رواية الحديث فقال ابن الأثير في إرشاد القاصد هو علم نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله بالتمام المتصل ضبطها وتخريجها ما علم رواية الحديث فهو علم يعرف منه الزام الرواية وحكامها وشروط الرواية وأصناف الروايات واستخراج معانيها والآثار تسمية هذا العلم رواية الحديث بأسماء المشهورات معنى مصطلح أهل الآثار فإنه أدل على المقصود وليس فيه شيء من الأبحاث الإلهام وقد جرى على ذلك الحافظ ابن حجر في رسالته المشهورة في تحفة الفكر في مصطلح أهل الآثار والفكر بكسر الفاء ونحو الكتاب جمع كلمة كما في شرح الفتاوى،

المحدث والحافظ قال السيوطي قد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ معاً والحق أن الحافظ أضيق قال الشيخ أبو الفتح ابن سبيل الناس أما الحديث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراسة وجمع دواة واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره وتبين في ذلك حتى عرفت حظه واشتهر به ضبطه فان توثيقه عرفت شيوخته وشيخوخته طبقة بعد طبقة بحيث يكون نابعاً من كل طبقة أكثر ما يجهد له منها فعمل أهل الحافظ وقال بعض الأعلام أن هذا الحديث يرجع إلى أهل الحديث يختلف باختلاف غلبة الظن بلوغ بعضهم الحفظ في وقت ولا وقت وقال علي القارئ في شرح النخبة أن الحافظ هو من احاط علمه بمائة ألف حديث ترجع إلى الحجة وهو احاط علمه بمائة ألف حديث

ثم الحاكم وهو الذي احاط عليه بجميع الاكابر الروية متناً واسناداً وجرحاً وتعليلاً وتاريخاً، كما قاله جماعة من المحققين -

أشرف علوم الحديث قال الأمام الحافظ أبو شامة عالم الحديث أن ثلثة اشرفها حفظ متونه ومعرفة غريبها (أي غريب لغتها) وفقهها والثاني حفظ أسانيد ومعرفة رجالها والثالث فهم صحيحها من سقيمها وهذا كان مهيأاً وقد كثر فيه الشغل بالعلوم بمصنفت فيه وألفت فيه من الكتب فلا فائدة التحصيل ما هو حاصل والثالث جمعه وكتابه وسماهة وطريقه وطلب العلوحة والبلدان والمشتغل بجملة مشغل عما هو أهم من العلوم النافعة فضلاً عن العلم به الذي هو المطلوب الأصلي لا الذي لا بأس به لأهل البطالة لما فيه من بقاء سلسلة الأستاذ المتصلة بأشرف البشر قال ومما يؤيد ذلك ان فيه يتشابه الكبير والصغير والغرم والفاهم والجاهل المتعالم وقد قال الأعشى حديث يداؤله الفقه خير من حديث يداؤله الشيخوخة ذكره أنساناً صحاح في حضور مجلس الشافعي وتركه مجلس سفيان بن عيينة فقال له أحد أسكت فإنك حديث بعلوته يزلزل ولا يضره وإن قالك عقل باللفظ اخاف ان لا تجوز وهذا الكلام وان نظر في بعضه الحافظ انه اذا قرب الى العلم اواقرع في زماننا والله الحق

أقسام الحديث، اعلم ان بعض العلماء قد سلك في بيان هذا الفن وصرفه خمسة المشهورة وتعرف باسمها كصاحب المدرك فقال
أخبار إمامان وبره جماعة يبلغون في الكثرة مبلغاً فيحمل العادة قاطعهم على الكذب فيه أولاً فلا زل المتواتر والثاني خبر الأحاد والثالث خبر
مباحث علو الاستاد كان علو الاستاد علم يثبت في بعض صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ أدائها لم يصل به أو يتركه والمتواتر صحيح قطعاً
فوجب الأخذ به من غير توقف وههنا قيل العلم بطريق اليقين والثبوت يردان يكون له استاد وعظمه كما يكون لأخبار الأحاد لا حاد لا يستغنى عنه بالتواتر
ذلك وإذا وجد له استاد معين لم يثبت عن أحوال رجاله بخلاف خبر الأحاد فان فيه الصحيح وغير الصحيح والصحيح منه لا يجوز له الصحة عطري لا يدين
لغيره قد تفرقت بقراش لنقل العلم والصحة وكأني في خبر الأحاد ان يكون له استاد معين يثبت فيه عن أحوال رجاله وسبق أدائهم ونحو ذلك ليعلم
المقبول منه من غيره وفيه انحصار البحث هنا في خبر الأحاد، وصحاح الأحاد ان كانت رواته في كل طبقة ثلاثة أكثر من مائة مشهوراً وان كانت رواته في بعض
الطبقات اثنين ولتقص في سائرهما عن ذلك ليس غير عزيمت وان القدر به في بعض الطبقات اكثراً ولو احياناً يسمى عن طريق المشهور عنهم انه لا
يشترط في المشهور والعزيمت في الطبقة الأولى فيسمى الحديث مشهوراً إذا رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر وان كان من رواه من الصحابة اثنان
لثلاثة ويسمى الحديث عرياناً إذا رواه في بعض الطبقات اثنان ولتقص رواته في سائرهما عن ذلك وان كان الراوي له من الصحابة واحداً فقط
والقريب ان كانت القرابة فيه في أصل السند يعني الفرد المطلق ويقال له أيضاً **الفرد المطلق** وان كانت القرابة فيه في غير أصل السند يعني
الفرد النسبي ويقال له أيضاً **الفرد النسبي** والمراد بأصل السند أولاً، وقد عرفت أن هذا الفرد بان يفترق بروايته شخص في أي موضع كان من
أوضاع السند وان انفرد الصحابي فقط بالحديث لا يوجب الحكمة بالقرابة والفرد المطلق هو ما يفترق بروايته عن الصحابي واحد من التابعين وذلك
كحديث النبي عن عمر أو فاذة فترد به عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر وقد يفترق به إلا وعن ذلك المنفرد وذلك كحديث شبيب الألباني
قد فرقه به أبو بصير عن ابن عمر وقد فرقه به عبد الله بن دينار عن أبي سلمة وقد يفترق المنفرد في جميع رواته أو أكثره وقد يفترق في مسند البزار والجميع وأما المطلق
مثلة كثيرة لذلك والفرد النسبي هو ما يفترق بروايته واحد من التابعين وذلك بان يروي عن الصحابي أكثر من واحد ثم يفترق بالرواية عن أحد
منهم أو أكثر من واحد ويقال لطلاق أسرار الفرد على علم النبي وأما يطلق عليه في الغالب أسرار قريب، قال الحافظ ابن حجر ان أهل الاصطلاح
قد غلبوا بين الفرد والغريب من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي
هنا من حيث إطلاق الاسم عليها وأما من حيث استعمالها الفصل المشتق فلا يفرق فيقولون في المطلق والنسبي فترد به فذلان أو غريب فذلان
لا يوجب الحكمة بالقرابة أو الاعتبار، وأما المطلق فهو ما يفترق بالرواية عن مجموع التابعين أو السائد الإجماع لذلك الحديث الذي يظن انه قد فرقه ليعلموا لروايته
تأثيراً أو له شاهد آخر، ومطلقة معرفة الطريق التي يحصل بها المتابعات وينتفع بها التردد كتب الاصطلاحات، قال العراقي **أما اعتبار ان تأتي الرواية**
بعض الرواية فتعتبر بروايته غيره من الرواة بسبب طرق الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث بلو غيره فوالله عن شيخه أمراً، فان يكن شاركه
أحد من يعتبر بحديثه أي يصح ان يخرج حديثه للاعتبار به ولا يستشهد به في سعي حديث هذا الذي شاركه تأييداً وسائق بيان من يعتد بحديثه في
روايت الجرح والتعديل، قلنا لو وجد أحداً تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابعه أحداً شيخ شيخه فوالله متابعاً له أم لا فان وجدت أحداً تابعه شيخه
بجنه عليه فوالله رواه ضمنه أيضاً تأييداً وتأييداً فوالله عليه شاهداً، وان لم تجد فاضل ذلك ليس بوقفة إلى آخر الاستاد حتى في الصحابي فكأن وجه له
تأثير في حديث الذي شاركه تأييداً بوجهه شاهداً، فان لم تجد لأحد من قومه متابعاً عليه فانظر هل أتى عنه حديث آخر فترد ذلك الحديث
لذلك، وان لم تجد حديث آخر سوى روايته فقد عرفت من المتابعات والشاهد فكذلك إذا فرغ قال ابن حبان وطريق الاعتبار في الأخبار

وأما المعروف فهو مقابل للمكروه وأما الحقوة فهو مقابل الشك وأما الجود والثابت فيثبتان الصحيح والحسن وأما المشبه فيطابق على الحسن وما يقابره فهو ما
إليه كنية البقية إلى الصحيح. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يخرج عن حصيل الكمال في شيء أحاديث مشبهة حثنا فأخرج بعد أحاديث موضوعة فاضد علمنا ما كُتبت.

المتواتر قال العلامة الجزيري الخبر المتواتر هو خبر عن محسوس خبر به جماعة بلغوا في الكثرة مبلغا تحيل العادة تواترهم على الكذب وقال الإمام
فخر الإسلام الخبر المتواتر الذي اتصل بك من موهل الله صلى الله عليه وسلم اتصالا بلا شبهة حتى صار كالمعين السوم عنه ومن الناس من أنكر العلم بطريق
الخبر أصلا وهذا جعل سفيه ليعرف نفسه ولا يدينه ولا دينه ولا أباه مثل من أنكر العيان أو لم يأنس بالأخبار المتواترة في الغالب متعدها العتيقا
قال العلماء لا بد في الخبر المتواتر من استواء الطرفين فالطرفان هما الطبقة الأولى والطبقة الأخيرة والوسط هو ما بينهما، والمراد بالاستواء الاستواء
في الكثرة المذكورة لا الاستواء في الحد قال الغزالي في المستصفى عن الخبرين ينقسم آل ما هو ناقص فلا يفيد العلم وأل ما هو كامل وهو الذي يفيد
العلم وأل ما هو زائد وهو الذي يحصل العلم به ونقص الزيادة فضله الكفاية، والتكامل وهو ما لا يورث العلم ليس معلوما لك أن يحصل
العلم الذي يرضى بتبين كمال الحد لا أن يكمل الحد يستدل على حصول العلم فدل على هذا الحد الكامل الذي يحصل التصديق به في واقعه هل
يتصور أن لا يفيد العلم في بعض الوقائع، قال القاضي رحمه الله ذلك محال بل كل ما يفيد العلم في واقعه وذا حصل العلم للنقص
فلا بد من أن يحصل العلم في شخص في الشك ولا يتصور أن يثبت، وهذا صحيح إن تجرد الخبر عن القرائن فإن العلم لا يستدل إلى مجرد الحد وفيه
كثرة الحد إلى سائر الوقائع وسائر الأشخاص واحدة أما إذا اقتربت به قرائن تدل على التصديق فهذا يجوز أن تختص فيه الوقائع والأشخاص، ولكن
القاضي ذلك ولم يثبت إلى القرائن ولو لم يجعل لها شأنا، وهذا غير مضمحل لأن مجرد الأخبار لا يجوز أن يكون عند كثرة الخبرين وإن لم تكن زينة
ومجرد القرائن أيضا قد يورث العلم ولو لم يكن فيه اختيار فلا بد من أن تتضمن القرائن إلى الأخبار فيقوم بعض القرائن مقام بعض الحد من الخبرين
وقال على القارئ التحقيق إن الحالة العادة تواترهم على الكذب في المتواتر قد يكون من حشية الكثرة من غير الملاحظة الوصفية وقد تكون في الغفلة
كما إذا روى عن العشرة المبكرة مثلاً مشهور من التابعين فإنه لا شك أن العادة تحيل اتفاق الأولين على الكذب ولا تحيل اتفاق العشرة
من التابعين عليه ولو كانوا واحدًا وكذا إذا نقل عشر من المفتين والسمع سائر مسألة لا يحصل العلم بجميعها لا يحصل بما ينقل عشر من
الطلبة أو يحسون من غيرهم بالمأثر الأصلي في باب التواتر على الإجماع والافادة دون اعتبار الحد والعلة.

فالمتواتر قد يفيد العلم بحصن كثرة دواته ونافله وقد يكون لكل من الكثرة وصات الرواة والقرائن المهيأة داخل في ذاتها
العلوم وهنارة الحافظين بجموع على أقدامهم الصلح من عزة التواتر وقال من أحسن ما يقرب به كون المتواتر موجودا وجود كثرة وأما
أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم صحة نسبتها إلى المؤلفين إذا اجتمعت على إخراج حديث وتدة
طرقه تعدل ما تحيل العادة تواترهم على الكذب أفاد العلم باليقين بصحته إلى قائله قال شارح في الكتب المشهورة كثير.

(تنبه) قلت قد نبه الله سبحانه وتعالى في مواضع من كتابه على افادة التواتر العلم باليقين كما نرى في البصرة حيث خاطب به بوله صلى
الله عليه وسلم وأبوهم من أغيرهم بأمثال قوله المتركة فعل بك يا صاحب الفضل الآية وقوله المتركة فعل بك يا عبد الله قوله البيروني
كما هلكنا من قبلهم من قرن آخر فان هاهنا الوقائع كانت معلومة عنهم بالتواتر فعبر عنهم بأرويتهم وفيه إشارة إلى أنه جعل العلم حاصل
من التواتر بمنزلة المشاهدة في القطعية والله أعلم.

أقسام التواتر التواتر على أربعة أقسام أحدها تواتر الاستناد وهو أن يروي الحديث من أول الاستناد إلى آخره جماعة بتحليل
اجتماعهم على الكذب وهذا تراش الحديث كحديث من كذب على ميت أو فليتوا مقدم من النار، قال ابن الصلاح رواه آذان وستون من
الصحة وقال غيره رواه أكثر من مائة نفس وقال النووي في شرح مسلم رواه نحو ما بين قال الصافي ليس هذا التواتر بعينه ولكنه في مطلق الكذب
والخص على المتن رواية بضعة وسبعين صحابيا وقال البخاري بعد نقل ما قاله النووي ولعله كما قال شيخنا سابق قل من مائة وفيها المقبول،
والمرود، فقد ثبت صحابيا وحسن من طريق أحد وثلاثين نفسا من الصحابة وورد عن نحو خمسين غيره بأسانيد ضعيفة متساكة وغيرهم عن
أخريين بأسانيد ساقطة وكلها أحاديث ختم النبوة جمعها بعض الفضلاء فبلغت أربعين من مائة وخمسين منها ثلثا ثلثين من الصحاح الستة
والثم الثاني من التواتر تواتر الطبقة كنواثر القرآن تواتر على البسيطة شرقا وغربا، ودسا وتلاوة، حفظا وقراءة، وثالثا الكافة
عن الكافة طبقة عن طبقة أقرأ وأرق إلى حضرة الرسالة ولا يحتاج إلى استاء ويكون عن فلان عن فلان بل هو شيء ينقله أهل المشقة المتأخر
عن أمثالهم جيل إلى جيل لا يجتمع فيه مؤمن ولا كافر مصنف غيرهما نال المشاهدة وهو القرآن المكتوب في المصاحف في شرق الأرض وغربها

لا يمكن ولا يتفقون في أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب أتى به واخبر أن الله عز وجل وحى به إليه وأن من اتبعه أخفه عنه كذلك شرأخ من أولئك حتى يعلم اليأس وهذا القسم المتواتر يشهد بأمرنا واستدراكه على قواعدها الحريث بن فضال عن أسيد بن ذكوان أن أسدًا أنما يحصر عليه في أخبار الأحاد لما يرضى فيها من الشك وإذا تواتر دقت قائلنا فأرجح إلى نفسك وانظر هل يمكن أن تورداستادًا لعلمه ويتقن من الأمور المتواترة التي لا تحصى ولو كانت قريفة العهد ولا بد أن تكون ذلك مذكورًا في شدة الظهور الخفاء-

والقسم الثالث تواتر عمل وقواتر تواتر وهو أن يعمل به في كل قرن من عهد صاحب الشريعة إلى يومنا هذا بحيث يفيد من العالمين بحيث يتجلى علة قواعدها على كذب أو غلط كالسواد في الرصود مثلاً فهو سنة واستحقاق وسنية. فحينئذ ثابت بالتواتر العمل وتجردها كثر وجملته جرمًا من تركه علة علة ومن ذلك الصلوات الخمس فإنه لا يختلف مؤمن ولا كافر ولا يشك أحداً أنه صلاها باصحة به كل يوم وليدة في أوقاتها المعروفة وصلها لكل من لم يتجبه على دينه حيث كان في كل يوم وهكذا إلى اليوم لا يشك أحد أن أهل السنة يصلونها كما يصلها أهل الأندلس وأن أهل الرصنة يصلونها كما يصلها أهل اليمن، وكصيام رمضان فإنه لا يختلف مؤمن ولا كافر ولا يشك أحد في أنه صامه رسول الله صلى الله عليه وسلم معه كمال من اتبعه في كل بلد كل عام لو كان كجبال جبال إلى يومنا هذا قال صاحب الكشف في نسخة الآية الرصية بحديث لارضية وهذا الحديث في قوة المتواتر إذ المتواتر نوعاً متواتر من حيث الرواية ومتواتر من حيث ظهور العمل به من غير تكدير فإن ظهوره يُغنى عن روايته وهو جليل المأبى فإن العمل بظهوره مع القول من أفة الفتوى بلا تنافير يجوز والخبر به-

والقسم الرابع تواتر القول المشترك وهو ما يختلف فيه لفظ الرواية بأن يروى قسم منهم واقعة وغیره واقعة أخرى وهو تجزئ غير أن هذه الوقائع تكون مشبهة على قدر مشترك فبذلك القدر المشترك يسمى بالتواتر المعنوي أو المتواتر من جهة المعنى وذلك مثل أن يروى واحد أن حاتمًا ذهب مائة دينار وآخر أنه ذهب مائة من الأبل وأخو أنه ذهب عشرين قرشاً وهو تجزئ حتى يبلغ المرء حد التواتر فعلى الاختيار مشترك في شيء واحد وهو متجراً شيئاً من ماله وهو دليل على سخائه وهو ثابت بطريق التواتر المعنوي ووجه ذلك أن يقال أن هذه الأخبار مشتركة في أمر واحد وهو أنه سخي فأرجح الراوي بخبره ما يصح بما رواه لهذا المشترك بطريق الإجماع فإذا بانحو حال التواتر كان هذا المشترك وهو سخاؤه وبما طريق التواتر أن الله من قبل التواتر المعنوي قال ابن الحاجب في كتابه منتهى الوصول والأصل في معنى الأصول والمجمل إذا اختلفت أخبار الخبرين في التواتر في الوقائع واشتقت على معنى مشترك نتيجة التعقيد أو لا لا تراه حصل العلوية كوقائع عترة في حروبه وحالاته في سخائه وعليه في شجائه قال الشيخ الأتوري وهذا كقول المتأخرين فان مفردات ما رواه كانت أحاداً لكن القدر المشترك متواتر قطعاً، وهذه الأقوال أربعة للتواتر وإن كانت جزئياتها منشئة في كتبهم لكنهم لم يذكروا دليلها عند التعقيد أو لمن بلغ القصة وسمى كل قسم باسمه فيأخذوا الشيخ العلامة الأتوري أطال الله بقاءه وهو تقيحون والله أعلم-

المشهور والعزير قد عرفت في بيان أقسام الحديث أن خبر الأحاد أن كانت روايته في كل طبعة ثلاثة فالتدريج يسمى مشهوراً إذا كانت روايته في بعض الطبقات اثنين ولم تنقص في سائرهن عن ذلك يسمى عزيراً وهذا هو المختار عند الحفاظ ابن حجر وغيره من المحققين في تعريفهما. مثالهما مسأله الشيخان من حديث انس وبراء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب إليه من والده وولده والحديث رواه عن انس ثلاثة وعبد العزيز بن مسهر ورواه عن ثمة شعبة وسعيد بن عبد العزيز بن اسماعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن علي بن حمزة عن أبي العزير في الفقيه كما قال ابن الصلاح تبعه كل من سنده أن ما يرويه اثنين أو ثلاثة يسمى عزيراً وما يرويه ثلاثة فالتدريج كما كثير يسمى مشهوراً وسيندج في كتاب ما رواه ثلاثة ويخصه العزيز بن الاثنين والمشهور بالكثر من الثلاثة كما في فتح المغيث قلت وليتم مسأله ما رواه الأتوري بأمره لغيره سميته وتعالى أرسلنا إليهم اثنين تكذبهم ففزعوا بثلاث، وما رواه الأثنان بالمؤثر لقوله تعالى حكاه عن موسى عليه الصلوة والسلام وأجعل لي وزيراً من أهلي هارون اخي أشد به أذى إلي فإن الاصطلاح محتمل يمكن اقرب إلى الاستعمال القاري كان أحسن واليق-

قال النووي رحمه الله المشهور تواتر صحيح وغيره أي حسن وضعيف ومشهور بين أهل الحديث خاصة ومشهور بينهم وبين غيرهم أي من العلماء العامة قال السيوطي وقد يروى به أي بالمشهور ما أشهر على السنة فهذا يطلق على ماله استناداً كدليل لا يوجب له استناداً أصلاً فمثل كل من يثبت بالمشهور قال الحفاظ ابن حجر بعد الكلام على حديث الأثرام وفيه أن الاختلاف التي تشام ولو كثرت ناطقوا أن لم يكن مرجعها إلى أمر حتمي من شأنها أو سببها لا يشك الصدق فإن جزم الأثرام في رواية يوقع المطلقين وكذا جزم الناس الذين رأوه عن عبد الله بن بكير المحمولى على أنهم يتقدم بهم ذلك من شخص بكاه على التوهم الذي توقعه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم فسكنه فظن كونه فرج عاراً به لأنه طلقهن فاشاع أنه طلقهن فشاء ذلك فحدث الناس به وأخلق بهذا الذي ابتدأ بأشاعة ذلك أن يكون من المناقضين، وقصة مروى إلى جماعة مشهورة في هذا المقام مذكورة في فتح المغيث وغيره،

صديق الدين أو الكتاب لتبينته للناس ولا يكون له قال البردوي فكان هذا امرًا بالبيان لكل واحد منهم وفيما له عن الكتمان كما هو شأنه لا يكون به
في وسعهم وليس في وسعهم ان يجتمعوا ذاهبين الى الكل واصبر من الخلق شيئًا وغرًا للبيان فيعين ان الواجب على كل واحد منهم اداء ما كلفه من الامانة فيفاء
بالعهد وفي الحديث ان الله امر سميع الحديث قال الحافظه ومن حيث النظران الزهول عليه الصلوة والسلام لا يثبت له الاحكام وصلاؤه خبرا واحداً يمكن
يحب العمل به احتياطاً وان اصابته الظن بغير الصلوة في غالبه ووقوع الخطأ فيه نادراً فلا تترك المصلحة الغالبة خشية المقعدة التبراة وان مبنى الاحكام على
العمل بالثابتة وهي لا تلتزم القطع بغيرها، قال الامام فخر الاسلام وما المحلول غلان الخبر يصير حجة بصدقة الصدق، والخبر يحتل الصدق والكذب
وبالعلة بعد اهلية الاختيار يترجم الصدق والنافق الكذب فوجب العمل بترجيح الصدق ليصير حجة للصلى وليندر احتمال السهو والكلب (من غير
المحصور) لسقوط علم اليقين وهذا ان الصلح محصور من غير علم اليقين، الا ترى ان العمل بالقياس بمحجور غالب الرأي وعلى الحكم بالبينات محجوزا يقين
فكل هذا الخبر من العمل بفيد علمنا بما لا يرى وذلك كانت العمل وهذا ضرب علمه في حق من لا يفترب كان دون علم الظاهريه وما دعى علم
اليقين به فما نط بل لا شبهة لان البيان برده قال العدل المضعف عفا الله عنه المشهور اخباراً لا ما دعى جميع قبحها عن القرائن قبل الظن، والتمس
يفيد علم اليقين، ولنتشره لك معنى الظن قال الراغب الظن انك لم تحصل عن اشارة وصق قوي اقتد الى العلم وصق ضعفت جمل ما يحتاج ورسالة
اخبره تعالى الذين يظنون انهم ملأوا خزائهم وقوله تعالى الذين يظنون انهم ملأوا خزائهم من اليقين وقوله تعالى وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه
لهبره من علماً لا اتباع الظن حيث ثبت فيه الظن مع اثبات الشك ونفى العلم وقوله تعالى وقظنون بالله الطقونا وقوله تعالى وان الظن لا يغني عن احد
شيئاً المراد به الاحكام الناشئة من غير دليل صحيح، فظن الذي يفترب اخباراً لا ما دعى جميع قبحها عن القرائن قبل الظن، والتمس
حق التوهم وهو نوع من العلوية على كثر من الاحكام الدينية والمعاملات الدنيوية الا ان هذا اللفظ لا يشترط ان يكون بين معنييه وشيوعه في معنى التوهم
كثيراً ما يكتسب المراد على الحاصل بل وعلى بعض اعلمه الماهرين ايضا ولهذا احسن التحرز من استعماله في مثل هذا المقام ولله في ذلك لعلنا نعرف انك
حيث قال نصاً المتواتر رجب علم اليقين والمشهور علم الظاهريه وخبر الواحد علم غالب الرأي، والستكر (الاصولي) يفيد الظن (اي التوهم)
وان الظن لا يغني عن احد شيئاً - وحينئذ لا تتبع اخبار الاحاد انما يقف مالة به علم وليس هذا من اتمام الظن المضموم في شيء، وقبول خبر الواحد
من احوال روايات الجملية والخاصة وما كان يوجب كماله في كل انسان ويجري عليه في احواله وارادته لا ردها الا ان هذا القول ليس معناه قبول كل خبر
من اخبار الاحاد في كل مسألة او اقله بل الوجوه التي يصح حكمها بالقرين بين مدارج الخبر والتفاوت بين مراتب ما ثبت به، الا ترى انك اذا اخبرك
احد من الناس ان زيداً يدرك فلا يعترق في قبول هذا الخبر بتأجيله وتروءه، واذا اخبرك ذلك الخبر بعينه ان السلطان يدركك ان حلفته اعراك
شيئاً من الاختلاف والافتقار ولا يشترط صدقك لقوله حتى تلتس القرائن والشواهد، وهذا مراد من قال ان الشهادة ينبغي ان تكون على قدر
الدعوى والدليل على وزن المدلوله وعلماً ان الحدوث والفقهاء رحمهم الله ما كانوا اهلين عن هذا الاصل الجليل كما يظهر من قبولهم الخبر
الضعيف في الفضائل وبعض الاحكام دون سائرها وتفرقهم بين روايات السيرواحاد في الاحكام، قال عبد الرحمن بن محمد اذ روي عن
البنى صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والاحكام شرعة نافي الانبياء واشهد نافي الرجال واذا روي في الفضائل والثواب والعقاب سئل في
الاسانيد وتساخنى في الرجال وقال احمد بن حنبل في رواية عن عس الدوري عنه ابن اميئاذ رجل كتب عنه هذه الاحاديث يعني المتعارضة لخواها
واذا جام الحلال والحرام اردنا ما هكذا وتبين اصابعه بالاربع - وعلى هذا الاصل بنى بعض الحنفية قولهم (وان كان من واحد اكثرهم)
في خبر من لم يثبت به الفقه ولكنه معترف بالعدالة والفضيلة اذا خالف خبره القياس وقول ما تمهم في خبر من الغرض بالرواية فيما تحريمه البلوى
اذا كانت المسألة مسألة الجلب والافرة والى كنى الاصول بآي البيان عمل الخبر كما تقدم من بعض الثقات التروء في العمل بخبر الواحد في بعض احوال
فذل لك اسباب خارجة من كونه خبر واحد من رتبة في الصحة او جهة للرأى او وجود محاضرات راجح منها او رده في امرهم فينبغي فيه مزيد
التثبت والاحتياط ويطلب تأييداً للقرائن واستظهاره بالمتبادات والشواهد وانحرف لك وسجني تفصيل بعض تلك الاجاز في مواضعها ان
شاء الله تعالى قال الحافظه واحج من ردة خبر واحد بتوقفه صلى الله عليه وسلم في قبول خبره في الدين والجهة فيه لانه عارض علمه بكل
خبر واحد اذا عارض العلم ليقيل، وقال الشيخ ابن الهمام كان توقفه للرؤية في خبره اذ لم يشركه مع استواهم في السبب قال تليد فانه
ظاهر في الخلف والتوقف في مثله وعدم العمل به واجبا اتفاقاً ما دعى جميع قبحها عن القرائن قبل الظن، والتمس
حتى شهد بها محمد بن مسلمة ويتوقف عمره في خبره موسى في الاستدانة حتى شهد له ابو سبيد ويتوقف عائشة في خبر ابن عمر في تعديل البيت
بينما والحق واجيب بان ذلك انما وقع منهم امثال الارتياب كما في قصة ابي موسى فانه اورد الخبر عن النجار عمره عليه رجوعه عن الثلاث

وتوقد به فأرأى الاستثبات خفية أن يكون دفعه بذلك عن نفسه، وأما عند معارضة الدليل القطع كما في الحارثية فمحيث استدل
بقوله تعالى ولا تأتروا زنا فمحيث استدل بهذا قوله تعالى إنما يصح أن يتسك به من يقول لأب من اثنين عن اثنين والأب من اثنين يشترط أكثر من ذلك
بجسيم ما ذكر قبله فمحيث حجة عليه لأخوه قبلوا الخبر من اثنين فقط ولا يصل ذلك إلى التواتر ولا يصل حد وجود القرينة، إذ لو كانت موجودة
ما استعمل إلى الثاني قال الحافظ في الاستئذان واستدل بقصة أبي موسى وعمر بن الخطاب إلى خبر العنقل بمفرده لا يقبل حتى ينصوا إليه غيره
كالهشدة قال ابن بطل وهو خطأ من قاله وجعل مزجج عمر فقد جاءه في بعض طرقه أن عمر قال لأبي موسى أما أنت لوارثته فكأنك أردت
أن يخرجك أناس على رأسك من الله عليه، ولعمري فمحيث الاستئذان قلت والصحيح أن عمر رضي الله تعالى عنه كان عالمًا بمشروع عية الاستئذان ثلاثا
ألا أنه لو كان عليه علمه الزيادة التي زادها أبو موسى من قوله صلى الله عليه وسلم فإن أذن لك ولا تخرج مكانه من باب زيادة الثقة
على حديث من هو أولئك منه وهو مسألة مستقلة ينبغي بيانها، أما دلي هذا الجواب التزمه في أبواب الاستئذان، وقال الذهبي في ترجمة
أبي المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد وفي ذلك
حج على تكثير طرق الحديث لكي يرفع عن درجة الظن إلى درجة العلم إذا الواحد بخبر عليه التيقن وهو ولا يجوز أن يوزن ذلك على ثقتين
لغيرهما فهما أحدا، وأما عند استثناء أبي بكر بن محمد بن عيسى المخرجة في مسألة الميراث فلا بد أن كان كثير المرافعة لمن روى عنه المخرجة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وغيره المخرجة بالكتاب والسنة ومع هذا لم يجد علماء ميثوثاني امتزانه بالسألة كما كانت من باب الحقوق والمواثيق
ذلك شيئا من الخيال فاستحب الثبوت في قال الذهبي فتردد الصديق الثبوت في الأخبار والمخرجة لأسباب الرأية وأما الحارثي أبو علي
فمحمود الميم في حديثه عن عثمان بن مالك أن الله عز وجل على الناس من الله عز وجل قال لا اله الا الله يثبت بل ذلك وجه الله كما في باب صلوة التواضع
من صحيح البخاري فاصل مضمون الحديث كان محض فاستند إلى الأوب بلفظ آخر أسهل من لفظة كما ورد في سند الحسن بن علي بن غلبان ولعله
خشى من محمود نقصان الضبط أو قصور الفهم وقل أن لفظ الحديث كما هو عندنا كما حدث محمود من الراجح أنها الحقيقة راجع إلى مخالفة الله
الضابط في الفاظ الرامة من هو اضبط واجل وأعلى منه والله أعلم

الأفراد والغرائب قد عرفت معنى القدم والغريب في بيان إسماء الحديث، قال العلماء والقرو قدام الأول الفرد المطلق بأن يفرد به
الراوي الواحد من كل أحد من الثقات وغيرهم كحديث النبي عن بيع الوكلاء وحدثه فانه لم يروهم إلا عن رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر حتى قال
مسلم عقبه الناس كلهم في هذا الحديث عيال عليه وحديث ابن عينة المخرجة في الصحيحين عن عمر بن دينار عن أبي العباس الساعدي عن عبد الله بن عمر
في حصار الطائف تفرد به ابن عينة عن عمر وعمر عن أبي العباس وإبواب الساس عن ابن عمر وقال مسلم بن الحجاج في كتاب الإيمان والنذور وصحبه،
للزهرى في نحو تسعين حقا يرويه ولا يشترك فيه أحدا سائدا جادا، والقصر الثاني الفرد النسبي وهو أنواع منها ما يشترك الأول معه في كماله فقد
أهل بلد بما يكون لأبيه منها واحدا فقط، وتفرد الثقة بما يشترك له معه في روايته ضعيف، ومنها ما هو مختص به وهي تفرد شخص عن شخص أو عن أهل بلد
أو أهل بلد عن شخص أو عن بلد آخر، وقد قال ابن رقيق في العبد إذا قيل في حديث تفرد به فلان عن فلان احتمل أن يكون تفردا مطلقا واحتمل
أن يكون تفرد به عن هذا المعين خاصة، ويكون مراد عن غير ذلك المعين فكيف ثبت ذلك، قال السيوطي شارحا لما في التقريب ينقسم الغريب إلى
صحيح كأثر الصحيح وإلى غيره أي غير الصحيح وهو الغالب على الغريب، قال اسم بن حنبل في كتابه هذه الأحاديث الغريب فأنها ما كبر وعامتها لم يصح
وقال مالك شئ العلم الغريب، وغير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس وقال عبد الرزاق كنت أرى أن غريب الحديث خبر فاذأهوش وقال أبو ربارك
العلم الذي يبيحك من ههنا وههنا يعني المشهور دأها البيهقي في المدخل وروى عن الزهرى قال حدثت علي بن الحسين بن جندب فحدثت فقال
أحسن بركة الله فيك هكذا حدثنا قلت ما أراي لأحدثك بحديث أنت أعلم به مني قال لا قبل ذلك فليس من العلم ولا يعرف إنما العلوم ما عرفت
وقطعت عليه الأئمة وروى ابن عدي عن أبي يوسف قال من طلب الدين بالخلاف تزدري ومن طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال للكمية
أفسد، وينقسم أيضا إلى غريب متنا واستنادا كما لو انفرد بمشروء واحد وإلى غريب استنادا كما لو كان حديث معروف روى منه جماعة من الصحابة
انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه، قال ويدخل في الغريب ما انفرد راووايته أو بزينة في متنا استنادا
لم يذكرها غيره، وقد نبه مسلم بن الحجاج في مقدمة مسو على ضابطه يقول الغريب وزكوات الثقات حيث قال لأن حكم أهل العلم والنسب
من مذهبه في قبول ما يتقدم به أحد من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض رواها ومن ذلك على الموافقة
لهم فإذا وجد لك ثورا وجد ذلك شيئا ليس عن أصحبه قبلت زيادته فاما من تراها بعد مثل الزهرى في جلالة وكثرة أصحبه لمخالف المتقين

الحديث إذا كان الصحيح غير مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم يفتق به آخره، قال الزبيدي وإذا رفع ثقة وثقة أخرجهما شخص أحدهما في موضع
 ترجم المرفوع لأنه إلى زيادة ويحوزان جميع الرجل حديثاً فيفتق به في وقت ويرفعه في وقت آخر وهذا إلى من تخطى الراوي والله أعلم
 ثم رد ابن حزم على البخاري كلامه في حديث محمد بن فضيل في المواقف وقال البيهقي في المصنف وقد ذكر البخاري في عمله على ما ثبت في هذا
 الحديث ورفعه غير منكر فقد رواه الضحاك بن عثمان عن ثابت بن عيسى عن ابن عمر مرفوعاً إلا أنه لم يذكر التبرع ودواه يزيل بن عبد الله عن أسامة بن الحكم
 نايف عن ابن عمر ذكره بكلامه قال صحيح ويدينه والذي تفرد به محمد بن ثابت في هذا الحديث ذكر الأثرين فيمكن تيميم عن علي بن الوصيه
 والزبائين وقتوا بذلك يشهد بصحة رواية محمد بن ثابت لأنه لا يخالفنا في صحة الله عليه وسلم فيما يرويه عنه قد دل على أنه حفظه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وإن محمد بن ثابت حفظه عنه والله أعلم انتهى كلامه قال البخاري ثم إن عمل الخلاف كما قاله ابن عبد البر في كتابه إذا أخذ السند، أما إذا اختلف فلا
 يقدم أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزمنا كروايته ابن جرير عن موسى بن عقبة عن ثابت بن عيسى عن ابن عمر رفعه إذا اختلفوا فإنه هو التبرع والاشارة بالرواية
 الحديث في صفة الخوف ورواه ابن جرير أيضاً عن ابن جرير عن محمد بن عمار عن قوله فليكن في ذلك علة لاختلاف السندين فيقبل للمرفوع في صحيح البخاري
 قال وليستحيان بيان الفصل لما روي في الأرسال على الوصل ومنه في النقط لمعة ما روي فيه الوقت على المرفوع.

خبر الواحد إذا خالف القياس ولو كان الراوي غير معروف بالقبول

إذا تناقض خبر الواحد والقياس بحيث لا يجمع بينهما ممكن قد مر الخبر وطعننا على ذلك منه أبو حنيفة والثقات وأما قولنا وقيل يقدح القياس
 وقيل إذا كان راوي الخبر يفتق الخبر أو القياس والحق الذي ندين الله به هو الأول، قال العلامة عبد العزيز البخاري في الكنت، أعلن ما
 ذكرنا من اشتراط فقه الراوي لتقدير الخبر على القياس مذهب عيسى بن إبان واختاره القاضي الأمام أبو إيزيد وخزرج عليه حديث المصنف وخبر العراب
 وتابعه أكثر المتأخرين فاما عن الشيخ أبي الحسن الكرخي ومن تابعه من أصحابنا فليس فقه الراوي بشرط تقديم خبره على القياس بل يقبل خبر كل عدل
 ضابط أو اليك مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة ويقدر على القياس، قال أبو اليسر إليه مال أكثر العلماء كان التقدير من الراوي بعد بوجوب عدالة وضميمة
 موهوم والظاهر أنه يردى كما سمع ولو فخر على وجه لا يتغير المعنى هذا هو الظاهر من أحوال الأصحاب والرواة العدل أن لا يخرجوا عن ذلك بل أنهم
 فعلهم بالسنان يمتنع من عقلمن من المصنف وعدوه وقرهه عليه وعللهم وتقرأهم ترفع قيمة التبريد عليه والانتصاف عنه قال كان القياس الصحيح
 هو الذي يوجب وثقاً في روايته والوقوف على القياس الصحيح متعذر فيجب القول بثبوت ما على بالاختيار وأسد لا يغيره على صحة هذا القول إن هو
 رضى الله تعالى عنه قبل حديث محمد بن مالك في الجين وقضى به وإن كان مخالفاً للقياس لأن الجين إن كان حياً وجبت لديه كاملة وأما إن
 ميتاً لا يجب فيه شيء ولهذا قال كذا أنقص في خبرنا وفيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل أيضاً خبر الضحاك في ثوب المرأة من دية
 زوجها ممكن القياس خلاف ذلك لأن الميراث إنما يثبت فيما كان يملكه المورث قبل الموت والزوجة لا يملك الدية قبل الموت لا يحتاج بعد
 الموت، ومعلوم أنها لو كانت من فقهاء الأصحاب وله شواهد كثيرة، ولو نقل هذا القول عن أصحابنا أيضاً بل المنقول عنهم أن خبر الواحد
 مقدور على القياس ولو نقل الانتصاف لأننا أنتم علما بهم علما بخبرهم رضى الله تعالى عنه في الصائر إذا اكل أو شرب ناسياً وإن كان مخالفاً
 للقياس حتى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لولا الرواية لقلت بالقياس ونقل عن أبي يوسف م في بعض أماليه أنه أخذ بحديث المصنف وأثبت الحديث
 للثبوت وقد ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال ما جازنا من الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعيون ونقل عن أحد من المشكك اشتراط
 الفقه في الراوي ثبت أن هذا القول مستحب وأجاب عن حديث المصنف والعربة وأشباهها فقال إنما ترك أصحابنا العمل بما حكاهما الكتاب
 أو السنة المشهورة لأنواع فقه الراوي وإن حديث المصنف مخالف لظاهر الكتاب السنة وحديث العربية مخالفت للسنة المشهورة وهو قوله لا يقيم
 والنتر بالتر مثلاً يثبت كلاً كلاً، على أننا أنكرنا إباحة روى الله تعالى عنه لو يكن فقيهاً بل كان فقيهاً ولو بعد رضى من أسباب الاجتماع
 وقد كان يفتق في زمان الصحابة وما كان يفتق في ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد وكان من عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم وقد
 دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما حفظه فاستجاب الله تعالى له فيه حتى انتشر في العالم وذكره وحديثه وقال الحق العتق ثبت عندنا في الأحكام ثلاثة
 الأول من الأحاديث روى إمامنا روى فيها ألفاً وخمسمائة وقال البخاري روى عنه سبع مائة نفر من أولاد المهاجرين والأنصار وقد روى جماعة عن
 الصحابة عنه فلا وجه له أن رده حديثه بالقياس، قال في التحريم شرحه وعرضه عن نقد الخبر على القياس بخلافه عن عباس بن خزيمة
 مرفوعاً أن سماً مستأثراً وروى الثوري قطعاً إذا قل له إن عباس بن أبيه باهرة أمّ نوا من آلهم أمّ نوا من آلهم فمرفوعاً قال إمامنا في إباحة
 إذا سمعت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم فلا تصحب له مثلاً رواه الترمذي ومخالفه هو ابن عباس وعائشة خبراً في إباحة المتفق عليه

في المستيقظ وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوءه فإن كان كوكبا من ربي أن يأت
 يده قالوا إني بن عباس عاتكة كيت نصنم بالمهراس وهو حجر منقر ومستطيل عظيم للحوض لا يهدس أهل على تحريكه ذكره (رويد عن أبي بصير)
 أي إذا كان فيه ماء ولم تدخل فيه اليد فكيف نوضأ ولم يتركها كما رها فكان العمل بالقياس عند معارضة الخبر له إجماعا، قلنا ذلك في
 الخالفة المذكورة للاتباع وللخصوص المروي لظهور خلافه أمّا في الأول فلنا رويته أن يكون الصحيح مطلقا وأمّا في الثاني فلنا رواه في تركه
 الوضوء مع وجود الماء على أن ما عن عاتكة وابن عباس قال شيخنا الحافظ لا وجود له في ثمن من كتب الحديث وإنما الذي قاله ابن أبي هريرة
 رجل يقال له قين الأشجعي وكلامه هذا وقع لغره مثله فأخرج ابن أبي شيبة عن طريق الشعبي قال كان أصحاب عبد الله يعرضون مسجدا يقولون
 ما ذا يصنع الوهريرة بالمهراس ليس لاختلاف الاستيعاب والمذكور من محل النزاع أي معارضة القياس بخبر الواحد، لأن ذلك منه لتركة
 خبر الواحد بالقياس على أنه لا قياس يأتي في وجوب غسل اليد قبل الإدخال في الأثناء ولا قياس يقتضيه غسل اليدين بالمهراس - ام

خبر الواحد فيما تعمر به البلوى

خبر الواحد فيما تعمر به البلوى أي فيما يحتاج إليه الكل حاجة متأكدة مع كثرة تكرره لا يشك به وجوب دون اشتهاره وتلقي
 الأمانة له بالقبول عند عامة الخليفة ومشأوه بحيث من مس ذكره نليتوضأ الذي رويته بقرع بفتح صفوان كما أخرجه أصحاب السنن وصححه
 أحمد وغيره فإن نوافض الوضوء يحتاج إلى معرفتها المفاصح العام وهذا السبب كثير التكرار خبره هذا لم يشتهر ولم يثق به الأمانة بالقبول بل
 قال شمس الأمانة الشرحي أن يصره انه قد رويته بالقول بأن النبي صلى الله عليه وسلم خصها بتعليم هذا الحكم مع أنها تحتاج إليه ولم يصره
 سائر الصحابة مع شدة حاجتهم إليه شبه الحال انتهى ولم يشكر طريق غيرها من تضعيف، وأكثر من الأصويين والحنابليين يقول خبر الواحد
 فيما تعمر به البلوى إذا صح أسنده بلا اشتراط اشتهاره وتلقي الأمانة له بالقبول، قال الأصناف أن العادة قاضية بتثقيب المتكلمين وبختم
 عن الحكماء اشكت حاجتهم إليه لكثرة تكرره وكون حكمه وجوباً متحققاً، وبإلقاءه إلى الكثرة منهم دون الواحد لا اثنين، ويلزمه شهرة
 الزاية والقبول، فعدها حلال الخطأ الأخير الذي أن المتأخرين لما قيلوا اشتهر به غير ذلك كان ثبات في المتكلمين لا شهرة أيضاً ولما قدم
 الواحد بقله مع حاجة العامة إلى معرفته ولهذا لم تقبل شهادة الواحد من أهل المصير على رؤية هلال رمضان إذا لم يكن بالشهادة، وليس
 امرادياً لا لثبوت الكثرة بل لثبوت ما هو اعترفته ومن القاء الشائع والمقبول أن العادة قاضية بأن حكم حادثة يستل
 أكثر مما يفعلون فعلا لو كان الخبر مخالفاً لعلهم يعلموا البتة ولو من رواية واحد وتلقوا الخبر بالقبول فإذا لم يعلموا الخبر أو علموا
 ولم يثبتوا بالقبول علموا أن الخبر غير صالح للعلل والأحتياج وهو المراد بالرد، كما قالوا -

قلت ولعلموا إذا كان خبر الواحد فيما تكلم به البلوى وإن كان من حيث أسنده مقبولا معنيهاً للظن إلا أن هناك قرينة تورث نوعاً من
 الارتياح التخريج لا يشترط معه القلب لقبوله إذا نظر إليها فإن العادة تقضي في مثله الإلقاء إلى الكثير مما حجتهم إلى معنية حكمها ابتلاوا به
 وعدم ترخصه عن القعود عنه، ولم يوجد، فهذا يقدح في غلبة الظن المقادة بالأسند فلا جراً أن تنسب ما يزيل هذا الارتياح التوقف
 فإن وجدنا اشتهاره وتلقي الأمانة له بالقبول اطمانت به قلوبنا لأنه دليل على أن الحكم الثابت بهذا الخبر لم يكن عندهم غريباً من قبل
 ولا لا مشكوكاً من سماعه ولم يظهر منهم قبول ولا يستبعد كونه من ثمة عن الأحاد لأن اللزوم لكونه تعمر به البلوى إنما هو علم الحكم الكثير،
 لا روايته لهم أو اعتماد الاستدلال أو القولون كانوا مقلدين في الاستفسار والتسائل لا سيما في زمان تذييل الوحي وتولج الأحكام، وكيف رواية
 البعض مع تقرير الآخرين وأن لم توجد الأمانة والالتفات حلتنا على عمل دون الاحتياج كما يدل عليه قولهم لا يشك الجواب و يظهر من صحيح
 في أمثال هذه الأحكام فأنهم لا يتركونها هلاً بل يحولونها لها عمل صحيحة نازلة من الوجوب كما قال بعضهم في حديث بسره أنه محمول على
 الاستحباب حديث طلق على الأياحة والله أعلم، وثان تلقى الأمانة بالقبول أصل كبير عند الحنفية والمالكية رحمهم الله ومعيار عظيم لقبول
 الأخبار ودورها كما بسطه الأمام الشافعي في مواضع من موافقاته وقال ابن عبد البر في الاستدلال لما حاكم من الروايات أن الخبر غير صحيح
 حديث الجهم الطور مائة وأهل الحديث لا يصحون مثل أسنده لكن الحديث عندي صحيح لأن السماع يتفق به بالقبول وقال الشراك في فضل الأوطار
 ثم حكوا عن عبد البر مع ذلك (أي مع نفي تصحيح حديث ابن هريرة في ماء الجهم) بصحته لتلقي العلم له بالقبول فردّه من حيث الأسند وقيل له
 من حيث الخط وقد حكم بصحته جملة من الأحاديث لا يمتنع درجة هذا ولا تقاربه،

المتابعات الشواهد

تقدم لمعرف المتابع والفاهم مع امثلهما في بيان اقسام الحديث، ولعلنا ان لا انحصار للمتابعات والشواهد في الثقة ولذا قال ابن ابي عمير
قد يدخل في باب المتابعة فلا يستشهدوا رواية من لا يثبت بحديثه وحده بل يكون معدا في الضعفاء وفي كتابي الخارجي مسلحة من الضعفاء وكما هو في
في المتابعات الشواهد ليس كل ضعيف يصلح ذلك ولهذا يقول الله اخطئ فلان يتبره ونلان لا يقرب به (وقد قضيت في باب حرات اقبل الرواة وكذا
ولسره في الجرح والتعديل كتاب مستقل سماه روضة اقبال روموضه ظاهر من اسمه قال بعض العلماء وانما يجلون الضعفاء لكون المتابع لا اعتماد
وانما الاعتماد على من قبله وقال بعضهم لانه لا انحصار له في ذلك بل قد يكون كل من المتابع والمتابع لا اعتماد عليه الا ان اجتماعا تحصل القوة -

قال العلامة الجازي في اواخر توجيه النظر قال بعض المحققين اعلان مدار الرواية على عدالة الراوي وضبطه فان كان حيزا فيه ما يفسد صحة الحديث
كان دون المبرر فيه ما اوفى احدها لكنه على هذا يكتفى في حديثه حسن ثمر العدالة والضبط اما ان يوجب في الراوي او يفتيحه او يوجب احدهما ولا يوجب
فان يصرف في الراوي قبل حديثه وان اتفقت فيه لم يقبل حديثه وان وجدت فيه العدالة دون الضبط لم يرد حديثه لم يقبل احده وضبط
بل يتوقف فيه الا ان يظهر ما يوجب رجحان جانب الرواية فيرد او رجحان جانب القبول فيقبل ومن ذلك ان يوقف على شاهد يحصل به جبر
الضعف الذي في رواية من جهة الضبط وان وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لان العدالة هي الركن الأكبر في الرواية فكل واحد من
العدالة والضبط لا يثبت احدهما ومسطر وتبين ان يحصل من تركيب بعضهما مع بعض مراتب الحديث تختلف في القوة والضعف، وهذا ما همم به عند
العارفين من اهل هذا الفن من قبل المصنف به على غير اهلها وهو انه لا ينبغي ترك الرواية عن الموسمين بسوء الحفظ وقلة الاثان كما توجه
منه العارفين في الرواية عنهم فائدة عظيمة عند الجهابذة النقاد لذلك كالأحوصيين على ذلك، قال وتبين لك الفائدة في ما نحن فيه من حيث اننا
نفرض ان اثنين من التمس الاول وهي الدرجة العليا في الحفظ والاثنان اختلفا في حديث فراه احدها على وجه والاخر على وجه آخر فليعدنا
حيرة في كنهنا اذا بنا بعد ذلك احدا من شاكركما في الاخذ عن ذلك الامام وان كان موسوما بسوء الحفظ والاثنان قد رواه على الوجه الذي رواه
احدهما فاما ترجح روايته على رواية الآخر في الغالب وينسب المنزح بالرواية الاخرى في الوجه في هذا الموضع فتد فادوات رواية هذا الضعيف لقوية
رواية احدهما لقوية على الآخر بل وفرضنا ان احدهما من بين من التمس الاول وهي الدرجة العليا والاخر من التمس الثالث وهي الدرجة الدنيا ورأينا
الراوي الضعيف قد وافقت روايته نتجها في الغالب على الرواية التي انفرد بها من كان في الدرجة العليا فيكون من قبل قولهم وضعفان فليعدنا
قويا، وانما قلنا في الغالب لانه قد تقدم مواد من ذلك وكذا يركبها الى الجهابذة وقليل ما هم في غير هذا ان لا يثبت في هذا الموضع فانه من زوال
الاثان وقصيف هذا على ان ليس كل راوي به الحفظ المتقن صوابا لاحتمال ان يكون قد نال في بعض المواضع وان كان ذلك منه قليلا وليس كل راوي به
غير الحفظ المتقن خطأ أصابته في كثير من المواضع والعاقلة اللبيب هو الذي يسمع المرحمة صواب كل فريق ليا خبايته، وقد بلغت البراعة بعض
الجهابذة الى ان كانوا يبرفون صدق الراوي من كذب به ولهذا كان بعضهم يروون عن بعض من يشهر بالكذب وكان ينسب الى الناس عن الزيادة عنه ولذا
استغرب ذلك منه وقيل له انت تروي عنه قال انما عرفت صدقه من كذبه الا ان هذا امر لا يخفى عن غيري وما كان فيه خطأ - هـ -
قال النووي في مقدمة الشرح اذا انتفت المتابعات وتحقق فروقا فله اربعة احوال، حال يكون مخالفا للراوي وهو يحفظ منه فهذا ضعيف يسمى شاكرا
ومتمكرا، وحال لا يكون مخالفا ويكون هذا الراوي حافظا متبسطا متفقا فيكون صحيحا، وحال يكون قاصرا عن هذا ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه
حسنا، وحال يكون بعيدا عن هذا فيكون شاكرا متمكرا وقد انحصرت ان الفرق ثمان مقبولة ومردودة، وقد لا يخفى ورواية كاملة
الاهلية وقد هو قريب منه والمردود ايضا ضربان فرد مخالفا للاختلاف وقد ركب في رواية من الحفظ والاثنان ما يجبر بقرعة والله اعلم -

الحديث الصحيح

الحديث الصحيح هو الحديث الذي يكون متصل لا يمتد من اوله الى منتهاه بنقل العدل الضابط عن مثله ولا يكون فيه شذوذ ولا علة
فخر يقولهم الذي يكون متصل لا يمتد من اوله الى منتهاه وهو المنتظم والمرسل المعطل، ويقولهم بنقل العدل ما في سند من لم يمتد علة له
وهو من عرفت بعد العدالة او من جملة حاله او لم يمتد من هو، وبالنسب "غير الضابط" وهو كسر الخطأ ما يورثه لا يدخل في حديث الصحيح
وان عرفت هو بالصدق والعدالة ويقولهم ولا يكون فيه شذوذ ما يكون فيه شذوذ، والشذوذ مخالفة الثقة في روايته من هو راجع منه عند الناس
الجموع بين الراويين ويقولهم ولا علة ما يكون فيه علة، والمراد بالعلة هنا امر يقدح في صحة الحديث، ولما كان من العلل ما لا يقدح في ذلك قيل
بعضهم العلة بالفاحشة فقال لا علة فاحشة ومن اطلق العبارة اكتفى بنالة الحال على ذلك وحل وجهه، وما ذكره حديث الحديث الذي يحكم بالصحة

في رواية المعنى أو بلفظ المعنى والواضحة وإن لم يعرف رجلاً من جنسها بل ذلك نقلة، قال البخاري في فتح المغيب ويعرف الضبط بالاحتياط كما تقدم في الملقوب سم تحقيق الامرين، قال الامام غفر له السلام ولما تناول فلاناً نعتي به الجارفت الذي لا يبالى من الشهور والخطا والتزوير ولا يشغل بالتدراك بعد ان يعلم به وهذا مثل المغفل اذا اعتاد ذلك فقد يكون العادة اكثر من الخلة،

قائل قد ذكرنا الحافظ ابو النجاشي المتوفى في الاطراف ان الهمزة تارة يكون في الحفظ وتارة يكون في القول وتارة يكون في الكتابة قال وقد مر في مسود حديث لسبوا اصحابي ابي يحيى بن يحيى والي بكر والي كليب ثلاثتهم عن ابي معاوية عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة وهو عليه السلام في ذلك انما نؤوه عن ابي معاوية عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي سعيد كل ذلك رواه عنهم المالك كما رواه ابن ماجه عن ابي كريب احمد بن حنبل ومسلم فيه قال والدليل على ان ذلك وهو وقدم منه في حال كتابته لا في حفظه اذ ذكرنا للاحديث ابي معاوية ثورثني بحديث جبريل وذكر المثنى بنية الاستناد ثورثني بحديث وكيع ثورثني بحديث شعبة ولو نكرى المتن ولا نية الاستناد بما بل قال ابن الاعشى باسناد جبريل ابي معاوية بنشيل حديثهما فلو كان استناد جبريل وابي معاوية عنهما صحيحاً لما جمعتهما في الحواشي عليهما كما في تدريس الزواجر.

الاستقراء لصحة اخبار الاحاد

قال السمعاني في القواطع ان الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط وانما يعرف بالقهر والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة، قال بعضهم ان هذا داخل في اشترط اذ كونه غير معلول لان الاطالع على ذلك انما يحصل بما ذكر من القهر والمعرفة وغيرها. وقال الشيخ ابو اسحق الشيرازي في العلم في باب بيان ما يرويه خبر الواحد اذ روى الخبر ثقة زكياً ومرواً أحدثها ان يخالف موجبات القول فيعمل بطلانه لان الشرع انما يرد بخوارات القول وانما يخلو القول فلا. واذا كان ان يخالف نص كتاب اوسنة متواترة فيعملونه لا اصل له او منسوخ، واذا كان ان يخالف الاجماع فيستقيم على انه منسوخ اذ اصل له كانه لا يجوز ان يكون صحيحاً غير منسوخ وتجم الامامة على خلافه، والكل ايم ان ينفع الواحد بروايته ما يجب على الحجة عليه فيدل ذلك على انه لا اصل له لا يحد لا يجوز ان يكون له اصل وينفع هو بعلمه من بين الخلق العظيم، والحكماس ان ينفع بروايته ما جرت العادة ان ينفعه اهل التواتر فلا يقدح في ان لا يجوز ان ينفع في مثل هذا بالرواية دائماً اذ اورد مخالفاً للقياس وافرد الواحد بروايته ما لم يره به البلوى ليرد، وقد حكينا الخلافات في ذلك فاعني عن الامامة، وقال ابن عبد البر في الاستدكار لما حكى عن الترمذي ان البخاري سمع حديث الجوهري وهو الطبري مائة واهل الحديث لا يحتجوا مثل استماعه لكن الحديث عندي صحيح لان العلماء يلقوه بالقول وقال ابو الحسن الحضار في تعريب اللسان على نظام اللسان فقد جعل الفقيه صحة الحديث اذا امكن في سنده كتاب بموافقة آية من كتاب الله او بعض اصول الشريعة فيجعله ذلك على قبوله والعلية، واوجب عن ذلك بان الحد المذكور انما هو الصحيح لذاته وما اورد فهو من قبيل الصحيح لغيره كذا في توجيه النظر وقال في فتح المغيب قد مر في رواية ابي كريب في موضوعات باب اربعة اى الضعف عن قوة فصاحته صلى الله عليه وسلم في اللفظ والمعنى وكذا في احدهما لكنه في اللفظ قوله مقيد بما افاضهم بانه لفظ الشارع ولم يحصل الضعف بالضعف في نقله وقد مر في الخطيب وغيره من طريق المزي بن خير التاجي ليعلم ان الحديث منوه كمنوه التهاجر يعرف وتظلمة كظلمة الليل تنكح ونحو قول ابن الجوزي الحديث المنكر يقتصر منه جد طالب العلم وينفرد منه قبله في الغالب وحتى بذلك الحماض لا لفاظا لثام الخطيب بما وبرتونها وبجته ولذا قال ابن دقيق العيد وكثيراً ما يمكن بذلك اى بالوضع باعتبار راسه ترجم الى العلم والفاظ الحديث وحاصله يجرى الى انه حصلت له لكثرة محادثة الفاظ النبي صلى الله عليه وسلم على لسانه هيئة نفسانية وسلكة قربة يرون بها ما يجوز ان يكون من الفاظ النبوة وما لا يجوز، انتهى.

وفي البخاري قال عثمان بن ثابت من سمع من جبريل ايماناً انصافاً من نفسك وبذل السلام للعالم والا فتاق من الاختار، قال الحافظ بعد الكلام على نفعه قلت وهو معلول من حيث صناعة الحديث لان عبد الرباق تغير بأخرة وسماع هؤلاء منه في حال تغير الا ان شأله كما قاله بالاراء فهو في حكم المرفوع ام. ثم قرره مضيقه وقال وهذا التقدير يؤول الى ان الحديث مرفوعاً لانه يشبه ان يكون كلامه من اولى جوامع الحكماء والله اعلم، وقال ابن الجوزي كل حديث رآته يخالف العقول او يتناقض باصول فاعلم انه موضوع فلا يكتف اعتبار اى لا تخبر به انه ولا تنظر في جرحه او يكون ما يدعيه الحسن المشاهدة او ما يتألف الكتاب او الشبهة المتواترة او الاما عار القطع حيث لا يقبل شئ من ذلك التاكيد وقال بعض علماء الاصول ان في الاحاد ما لا يجوز نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لانه لا يمكن حملها على ظاهرها لكنه يمكن على خلاف البرهان وغير ظاهرها بعد عن فصاحته صلى الله عليه وسلم قال الحافظ زين الدين العراقي وروى عن جهم بن طاهر المقدسي ومن خلقت قال سمعت ابا عبد الله محمد بن ابي نصر الحميدي يقول قال لنا ابو جهم بن حزم ما وجدنا للبخاري مسلماً في كتابه ما شيئاً لا يحتمل خبراً الا

حديثين لكل واحد منهما حديث يؤيد عليه فتحه الوجه مع اتفاقهما وحفظهما صحة مرفقتهما،
قال الجوزي شرياً أعلن هذه المسئلة من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظرين في هذا الموضع قد انقسموا الى ثلاث فرق الفرق الأولى
فرقة جعلت شأنها النظري في الاستدلال وأوجهه متصلة ليس في اتصاله شبهة ووجبت رجاله من يؤيد بحجج بصحة الحديث بل اتبعوا
النظري حتى ان بعضهم يحكم بصحته ولو خالف حديثاً آخر رواه ارجح ويقول كل ذلك صحيح وربما قال هذا صحيح وهذا صحيح وكثيراً ما يكرر الحكم
بينهما غير ممكن، وإذا وقت متوقف ذلك لبلال مخالفة الشنن وربما سمع في القامه في محنة من الحسن ممن اتبعوا هذا الفن قد حباها بالاصح
الاستدلال لقصص صحة المتن كذلك قالوا لا يسوف لمن رأى حديثاً له استدل به ان يحكم بصحته إلا ان يكون من اهل هذا الشأن لا سيما ان تكون
لعله قاعدة قد خفيت عليه، قال الخافض ابن الصلاح وصحى قالوا هذا حديث صحيح فمعناه انه اتصل سند مع سائر الأوصاف المذكورة وليس
من شرطه ان يكون مقبولاً به في نفس الأمر اذ معناه ما يفرغ برأيه عدل واحداً ليس من الأخيار راقى اجعت الأمانة على تلقيها بالقبول،
وكذلك اذا قالوا في حديث انه غير صحيح فليس لك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر اذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر وانما المراد به انه لو صحيح استدل
على الشرط المذكور، قال الجوزي وقد وصل الغلو في بعض منه إلى ان الزموا الناس بالآخذ بالحديث الضعيف الواهية فادعوا الناس واظهروا
وما ادركوا عليه وهذه الفرقة هو العلامة في الأثرث وأكثرهم من اهل الأثر الذين ليس لهم فيه فضل عن غيره دقة نظر وقد انقسموا
الى ناس منهم يقدرون برؤية الاحاديث الضعفاء مع معرفتهم بها كما وصفهم بما هو حديثون به الفرقة الثانية جعلت جل همها النظر وليس
الحديث فان رآها لم يروها وحكمت بصحة واسندته الى النبي صلى الله عليه وسلم وان كان في اسناده مقال مع الاحتياط من الاحاديث الضعيفة بل في الرواية
ما هو صحيح المحقق فصيل يفتي بغيره لوجه نسبته الى النبي عليه الصلوة والسلام وقال بعض الرضا عمن لا بأس اذا كان الكلام حسناً انضم واستأذنا
وحكى القليل من بعض اهل الرأي انه قال وما اتقى القياس الجلي يجوز ان يعزى الى النبي عليه الصلوة والسلام وان راعى امره لمخالفة لشيء مما
يقولون به وان كان مبنياً على الظن بأدركوا لحد الحديث والحكم بوضعه وعدم صحته رفعه وان كان استاده خالياً عن كل علة وان ساعدتهم
الحال على تأويله على وجه لا يتألف اراءهم يادروا الى ذلك وهذه الفرقة هم المعتزلة والمتكلمون الذين حملوا هذه وقد اتفقت ناس من
غيرهم نحوهم وقد طمعت الفرقة الأولى في هذه الفرقة طعناً شديداً وقابلتهم هذه الفرقة بمثلاً ذلك اواشراً، ولسوا رواة ما انكره من
الاحاديث الى الاختلاق والوضع مع الجهل بمقاصد الشرع وقد ذكر ابن تيمية شيئاً من ذلك في مقدمته كتابه الذي وضعه في دليل مختلف للفتا
والجوابين منهم اكتبوا بان نسبوا الى الرواة الوه والغلط والسيان وهو لا يخلو عنه انسان وقالوا ان الحديثين اشتهروا بذكرهم احاديث الشقاق
بناءً على ذلك، قالوا يدخل في هذه الفرقة اناس ربما بعض الاحاديث الصحيحة الاستدلال بشبهة توجبهم صحتها اجبت شكوك في صحتها ان كانت مما
لا يدخل فيه الشك اوفى بقاها حكماً ان كانت مما يدخل فيه فقد وقع الترتق في الاخذ باحاديث صحيحة الاستدلال فقد وقع ذلك لاناس من العلماء الاعلام
المعروفين بنسب السند بل وقع لآناس من كبار الصحابة فقد زعم محمود بن الربيع الاضمرى كان يفتي بحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صديقه
سمع عتيان بن مالك الاضمرى وكان من شهد بدراً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل على النار من قال لا اله الا الله يتقبل ذلك وجه الله
وكان رسول الله في دار عتيان، ولهذا الحديث قصة قال محمود فتح شتمها قوماً فيهم ابو ايوب صاحب رسول الله في غزوة بدر فوفى فيها بأرض المير فيكونها
عليه اوابوب وقال الله ما اظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت قط فكبر علي فجمعت الله علي ان اسلمني حتى اقبل من غزوة في ان اسلمها
عتبان بن مالك ان جدته حي في سجد قومه فقتلت وكرد لك البخاري في باب صلواته التواكل جنته فاجر اليه ان احببت معتمدة القصة وقول الحكم
في ذلك فانظر الى ابي ايوب الاضمرى الذي كان من خواص النبي عليه الصلوة والسلام كيف غلبت عليه ظنة عليه صحة هذا الحديث واتسع عليك سائر
على الله لوجههم تطل عليه السلام ما يشاكل هذا الكلام مما هو خلاص الكلام ومثل هذا كثير فيما يروى ام، قال الخافض في شرح حديث الاسراء
وقوله في رواية ثابت بن ربيعة (اي المبراق) بالحقة انكروه حذيفة فروى احمد بن الترمذي من حديث حذيفة قال تحدثت الى ابي لهب اثنى ان يهز
منه وقد سقاه عاكراً الشهاب، وانكر حذيفة ايضا في هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى في بيت المقدس واجتمع اليه وصلى فيه كعبتك
الصلوة فيها كتب عليكم الصلوة في البيت الحرام، واجاب الخافض في كلامه ان هذا الحديث فريضة قلنا في شيء من الزوايا ان حذيفة رضي الله عنه
بلغه الحديث انهم بطريق قاهر ثوردة بل يظهر من رواية الترمذي انه رد ما كان الناس يتفقون به ويخجلون به من غير اهل صحيح في عهده انما تقتضيه
ابن ايوب مع محمود بن الربيع فقد قدم ما يتنازع به في بيان حجية اخبار الاحاد - الفرقة الثالثة فرقة جعلت همها البحث عن ما يحسن الحديث
لناخذ به فاعطت المسألة حقها من النظر في حديث في الاستدلال والماثل معاً يكتف مؤيداً للحق فلم ينسب الى الرواة الوه والغلط ونحو ذلك كقولنا لمن

يدل على خلاف رأيها مبتني على مجرد النظر ولو تمعّد فيهم انهم محصورون عن الخطأ والنسبان وهذه الفرقة تدبّت عندها صحة كثير من الأحاديث التي رويها الفرقة الثانية وهي المقرّرة في أصل الحديث كما ثبت عندها صحة كثير من الأحاديث التي قبلتها الفرقة الأولى وهي المقرّرة في هذه، وهذه الفرقة هي اوسط الفرق وأما مثلها وأقربها للمثال وهي أقل الفرق علماً ومقتضى أثرها من أربابها زهد كذا في توجيه النظر وأعمال الملل القطعي وغيرها من أئمة النقد لم يعترضوا لاستيفاء النقد فيما يتعلق بالمتن كما تفرّضوا لذلك في الاستدلال لأن النقل المتعلق بالاستاد دقيق فامض لا بد لك إلا أفراد من أئمة الحديث المعروفين بعمدة عليهم بخلاف النقد المتعلق بالمتن فانه يدركه كثير من العلماء الأعلام المشتغلين بالعلوم الشرعية والباحثين من مسائلها الأصلية والفرعية بكثير من المفسرين والفقهاء وأهل أصول العقيدة وأصول الدين وهو كما أناس فظن بعضهم أن الحديث ليس له أن يتعرض للنقد من جهة المتن كما أنه تفرّض من جهة الحديث المتعلق بالحديث المتعلق بالنقد من جهة الاستاد انه بمنزلة من يتعرض للنقد من جهة المتن صرح أن مقصودهم بذلك بيان أن النقد من جهة الاستاد هو من خصائصه لدرجته لا رغبة وعمل ذلك فينبغي له أن لا يتصرّف فيما يطلب منه فإذا قدر بذلك فله أن يتعرض للنقد من جهة المتن إذا ظهر له في المتن علة تأخيره عن حكمه حكاه عندهم فلكم أن نقول لمان يتعرض للنقد من جهة المتن إذا ظهر له ما يوجب جعله هو الحق من غيره وقد تعرض كثير من أئمة الحديث للنقد من جهة المتن لأن ذلك قليل جداً بالنسبة لما تفرّضوا له من النقل من جهة الاستاد لم أعزّت، فمن ذلك قول الأستاذ علي بدران أورد الحديث الذي رواه البخاري عن أبي بصير عن أبيه عن ابن أبي ذئب عن سفيان المقدري عن أبي هريرة قال قال النبي إبراهيم عليه السلام يا أبا هريرة أورد في الحديث، هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم عليه السلام كان الله لا يخلط المبدأ وكيف يجعل ما به خياله مع أخباره بأن الله قد عهد أن لا يخزيه يوم يبعثون وأعلمه بالله أنه لا يخلط في وقال المحفوظ في حديث أبي هريرة خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً إلى أن قال فلو نزل الحق ينقص حتى لا ين - ويشكل على هذا ما يوجد لأن من آثار الأمور الشائعة كذا يكره أن يكون من شأنهم على أن قاموا لم تكن مفردة الطول على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق ولا شك أن عهدهم قد يروون الزمان الذي بينهم وبين آدم دون الزمان الذي بينهم وبين أول هذه الأمة ولم يظهر لي إلى أن ما ينزل هذا الأشكال -

بسم الله هذا البحث

قال صاحب الكفایت أعلن خبر الواحد إذا دبر مخالفاً لمقتضى العقل فإن أسكن تأويله من غير تعسف يقبل التأويل الصحيح، وإن لم يكن تأويله إلا بتعسف ليرقب له لأنه لو جاز التأويل مع التعسف لبطل التناقض من الجواز كله، ويجب فيما لا يمكن تأويله القطع على أن النبي عليه السلام لم يرق له إلا كذا عن الخبر أو مع زيادة أو نقصان وإن كان مخالفاً لمقتضى الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع فذلك لأن هذه الأدلة قطعية وخبر الواحد خلافها، ولأننا نرى بين القطع والظن بوجه بل الظن يسقط بمقابلة القطع، فإن خالف خبر الواحد عموم الكتاب وظاهره فهو محل الخلاف فعندنا لا يجوز تخصيص العموم وترك الظاهر وحمله على الخاص خبر الواحد كما لا يجوز ترك الخاص النص من الكتاب، وبالله أشار الشيخ الأمام في كلامه بقوله ويستوى في ذلك أي في عدم جواز الترتيب خبر الواحد الخاص للعموم والنص والظاهر وعندنا للشافعي وعامة الأصوليين يجوز تخصيص العموم به ويثبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب وعموماته لأوجب اليقين عندهم وإنما نقيد غلبة الظن بخبر الواحد فنحو تخصيصها ومعارضتها به عندهم وعندنا لما في من مشائخنا والقاضي الأمام أبي زيد ومن تابعه من المتأخرين لنا أقادرت عمومات الكتاب وظواهرها اليقين كالنصوص المخصوصة لا يجوز تخصيصها ومعارضتها به، فإتاحة من جعلها نظرية من مشائخنا مثل الشيخ أبي منصور ومن تابعه من مشائخنا من جعلها من غير تخصيصها به كما ذهب إليه الفريق الأول، وأولاه وجهه أن لا يجوز عندهم أيضاً أن الاحتمال في خبر الواحد فوق احتمال في العاقل الظاهر من الكتاب أن الشبهة فيها من حيث المعنى وهو احتمال إرادة البعض من العموم وإرادة الجاهل من الظاهر لكن كاشية في ثبوت متنها أي غلظها وعبارتها وأشباهة في خبر الواحد في ثبوت متنها ومعناها جميعاً لأنه إن كان من الظاهر فظاهر فظاهر وإن كان نفيها معناه فذلك لأن المعنى موعود في اللفظ وتأويله في التفسير وهو معنى قوله (أي بخلاف السلف) المتن أصح ولطيف فرقه فلا بد من أن يوضح الشبهة المتقدمة في اللفظ في ثبوت معناه ضرورة - أم - قال القاضي في أخبار الأحاد الرواية لا يفتن كما صرح به وبذلك يتعوى الشبهة قال صاحب الكفایت إذا كان كذلك لا يجوز ترجيح خبر الواحد في ظاهر الكتاب لتخصيص عموم به لأن فيه ترك العمل بالدليل الأقرب بما هو أضعف منه وذلك لا يجوز، فإن قيل إن النصيحة بغيره خطراً قوله تعالى (يؤسركم الله) في أولكم بقرينه عليه السلام كما يروى لقاتل، وقوله تعالى (ولكن نصف ما ترك أزواجكم ولهن أنفقن من أموالكم) في ثبوت ما تركه من الأموال لاهل متنتين شئ، وقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم يقرئه عليه الله) لا شككم إلا أنكم على اعتنائها في شواهد لها كثيرة فثبت أن تخصيص الكتاب بخبر الواحد جائز قلنا هنا أحاديث مشهورة يجوز الزيادة بمثلها على الكتاب ولا كراه فيها، إنما الخلاف في خبر واحد خالف عموم الكتاب هل يجوز تخصيصه به وليس فيها

[illegible]

فأخرج إليه وأنا أكثب اليك تذكره بقتل يا لهله، ونحن من المولى أن يقول لعلنا له أنا المولى أن نخبر إلى السوق يوم الجمعة وبنينا ما ينبغي لك من الجمعة ويكون القصد بذلك إلى التأهب لتفقد الحاجة والزم عليها وإذا كان كذلك صح في الشرع إطلاق اللفظ الجمل والاشتراك من غير أن يكون في الحال ليقين وجوب اعتقاد الحقيقة وصيرورة الخطاب به مطبقاً بالعزم على الفعل على تقدير البيان وعامياً بالعزم على الترتك -

واختلفوا في تخصيص العام فقال أصحابنا لا يخصصه مترادفاً وقال النكعي يجوز متصلاً ومتفرقاً، والحجة لمن إني تأخير التخصيص أن العموم خطاب لنا في الحال بالأجاء والخطاب به لا يجوز لثبوتان يقصد إقناعاً في الحال أو لا يقصد ذلك والثاني فاسد كما إذا لم يقصد انتشاق كونه مخاطباً إذا المقتول من قولنا أنه مخاطب لنا أنه وجه الخطاب لغيرنا، ولا معنى لذلك إلا أنه قصد إقناعاً ولا بد لو لم يقصد إلا إقناعاً في الحال مع أن ظاهره يقتضيه كونه خطاباً لنا في الحال لكان إقناعاً بأن يعتقد أنه قصد إقناعاً في الحال فيكون قد قصد الاستجلاء لأن من خاطب قوماً بلفظهم فقد إقناعهم بأن يعتقد أنه قد عني به ما عناه، ولا يكون عيشاً إذا الغائبة في الخطاب ليست إلا إقناعاً بالخطاب فثبت أنه أراد إقناعاً في الحال، وإذا أراد إقناعاً في الحال فثبت أن يريد أن يفهم أمره مرة ظاهره غير ظاهره فان أراد الأول وظاهره للعموم وهو مختص عن قصد إرادته اعتقاد الشيء على خلاف ما عليه وإن أراد عيشاً أن يفهم غير ظاهره وهو لم يقصد دليله على تخصيصه فقد أراد ما لا يسيل لنا إليه فيكون تخيلاً لما ليس في وسعنا وهو باطل فاذلاً لأن إني يخصص معتصلاً بالعموم أو يشهدنا بالخصوص بأن يقول هذا العام مخصوص من غير أن يبين الخارج عن العموم لئلا يكون اغترافاً بغير الحق، وهذا بخلاف تأخير بيان الجمل فانه كما أن الجمل له ظاهره له يؤدي في تأخير البيان فيه إلى اعتقاد ما ليس بحق، ويوحى أن البيان أن لم يقترن بقوله تعالى أنت لهما المشركين، اقتضيه بعمومه وجوب قتل غير أهل الحرب واعتقاد ذلك كما اقتضيه وجوب أهل الحرب وذلك خلاف الحق، وإن لم يقترن البيان بقوله ثم أقوموا الصلوة وأذكاراً، اقتضيه وجوب فعل ما في نفسه وجوب شيء في ما لم وذلك ليس بخلاف الحق فانتزاعاً قال شمس الأئمة رحمه الله ما إذا افتنا الخاص في القول بالعموم كان من ضرورته لزوم اعتقاد العموم فيه وجواز الإخبار بأنه عام وتجويز تأخير البيان بدليل التخصيص يؤدي إلى الغلط بجواز الكذب في الحجج الشرعية وذلك باطل، وهذا بخلاف النسخ فإن الواجب اعتقاد الحقيقة في الحكم أن نزل في جزأه النبي عليه السلام فكان ما يجب اعتقاد التأنيدي في ذلك الحكم ولا إطلاق القول بأنه مؤيد لأن الوحي كان ينزل سعة فاستدركه وبطلان الحكم كالصلوة إلى بيت المقدس إنما وجب اعتقاد التأنيدي فيه وإطلاق القول به بدس رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن شريعتنا لا تنسخ بغيره بشيء آخرى -

وتستك من جزأه تأخير بصوص من الكتاب في السنة وأجاب الشيخ (نحو الأسلاف من بعضها) - لم، والمسألة مع ما لها وما عليها وكذا سائر أقسام البيان مبسطة في كتب الأصول فراجعها ومن نقل بعض أقوال الخلاف التي لا يثبت من معرفتها في بحث العموم والتخصيص قال أئمتنا ونحو الأسلاف أن العموم معنى مقصود بين الناس شرعاً وعرفاً فلو لم يكن له شيء من أن يكون لفظ وضع له أن لا ألفاظ لا يقصر المعاني إلى الأثر من أن اردان لا يثبت عيبه كان السبيل فيه أن يعبرهم يقول عبيدي حرراً، والأجتماع بالعموم من السلف متوارث، وقال الأئمة الغزالي والطبري المختار في إنبات العموم أن الحاجة إلى صفة تدل على معنى العموم لا يقتض بلغة العرب بل هي ثابتة في جميع اللغات فيجوز أن يغفل عنها جميع أصناف الخلق فلا يصحها معاملة إليها ويدل على وضعها ترجمة الاعتراض على من يحصر الأمر بالعموم، وسقوط الاعتراض من اطعم ولزوم النقص والتخلل على الخلق وأجاز بناء الاختلال على المحللات العامة فهذه أربعة أمور تدل على الغرض، وبينا هنا أن السيد إذا قال لعبد من دخل اليوم ودارى فاعطه رغباً أو مدناً فاعط كل واحد من المؤمنين السيد أن يعترض عليه وإن تأخرت، أعطائه وأصحابه من الأثاخين ويقولوا أعطيت هذا من جملته وهو تقدير وإن أردت الطول أو هو مؤيد وإن أردت البعوض والميلان يقول ما استرعى بعاطه الطول والبعض بل يعطيه من دخل وهذا دخل بالعموم إذا سمعوا في اللغات كلها وأرادوا عرض السيد سقطاً وعداً لعبد استجها وقالوا السيد أنت امرته يا عطاه من دخل وهذا قد دخل، ولو لم يعط الجريح إلا ما حقه فاعطته السيد قالوا لو أعطاه فقالوا لعبد أن هذا طوبى وأبعض وكان لفظك عاماً فقلت خلوك أردت النصار أو الشهود استوجب التأنيب عند الخلاف وقيل له مالك المثل لا المثل والالون قد علمت بك يعطاه الداخل فهذه معنى سقوط الاعتراض عن المطيع وتوجهه على العصى، وإتمام النقص على غير فهمها إذا قال ما رأيت اليوم أحداً وكان قد أتى جماعة كان كل واحد منهم متوسلاً وكل واحد من قال أردت أحداً غيرك الجماعة كان مستكراً وهذا أحصى صنف العموم أن التفتي تسلم عند التأملين بالعموم ولذلك قال تعالى إذا قالوا ما أنزل الله على رسلهم شيء فقل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا، إنما هو هذا نقضاً على كلامهم فإن لم يكن عاماً فلزمه النقص عليهم فانه أرادوا غير موسى فلم يلزمه دخول موسى تحت اسم البشر إنما الاختلال بالعموم إذا قال الرجل أنت عبيدي أو أمتي ومات عتيقه جائز من جهة أن يزج من التي عبيد شاء أو يتزوج بها في جزاءه بغير ضمان الورثة وإذا قال العبد الذي هو في يدى مالك فلان كان ذلك إقراراً بحكمه بما به في الجميع وبناء أمثال هذه الأحكام على العمومات في سائر اللغات لا يخصر ولا خلاف أن الله قال أنتق على عدي

غافر على رزقي ونبي وله عبدان اسمهما قافر وزوجتان اسمهما زينب يجب المراجعة والاستفتاء لأنه أتى باسم مشترك غير مفهوماً لو كان لفظاً واحداً مشتركاً فيرادوا قبل الجمع فينبغي أن يجب الترتيب على العبد إذا أعطى ثلاثين من دخل الدار ويشتبه أن يراد من الباقي وليس كذلك عند العقلاء كجمهور اللغات كلها، أم - وقال صاحب الكشف وتضمن من قال بأن موجب العلم قطعي بأن اللفظ متى وضع لمعنى كان ذلك المعنى عند إطلاقه واجباً أي لا يمتثل بآثار ذلك اللفظ حتى يقرر الدليل على خلافه ثم صبغة العوم موضوعة له وحقيقة فيه فكان معنى العوم واجباً واثباتها قطعاً حتى يقرر الدليل على خلافه كما في الخاص فإن سواه ثابت به قطعاً لكونه موضوعاً له حتى يقرر الدليل على صانه إلى الجواز فلما الاحتمال الذي ذكره الخصم في الضرر بوصول الأثر في الزيادة في باطن المكلف وهي قريب عتاد وليس في وسعنا الوقوف عليها فلا يصح إلا أن يظهر قبل تقبل ظهوره بكونه موجباً بآثارها قطعاً بمنزلة الخاص فإذا زادت الجاز ما كانت فيها لا يمكن الوقوف عليها من غير دليل أو موجباً قطعاً لغيره في الدليل ويصح أن يقرر صحة العوم على الزيادة المخصوصة من غير ضرورة بل على وجه ليس على الشائع ويؤيد في التحفظ للحال حاله في ذلك فلا يجوز في حاله إرادة المخصوص ولا وجه والخاص على إرادة الجواز من غير دليل فيهم السامع مراد الخطاب، قال القاضي الإمام أبو زيد رحمه الله تعالى ما ليس إلى أن إرادة مغيرة حكم الحقيقة لا محالة واحتمال إرادة ثابت حال التحصيل فيثبت احتمال التبريد أي أن الله تعالى لما لم يحكمها ما ليس في الوجود سقط اعتبار إرادة في حق العمل فلزمنا العمل بالعموم انظاره من مآكل مضل إليه من إرادة الباطنة وفي احتمال إرادة مقبولة في حق العلم فلا تعلو قطعاً وأنه كلاً من وجب أن يكون كذلك في حقيقة الخاص مع عجزه واجترار الله تعالى لما لم يحكمها ما ليس في وسعنا وليس في وسعنا الوقوف على الباطن إلا بدلالة ظاهرة لم يحل الباطن حجة أصلاً في حقنا، وسقط اعتبار في العمل والعلم مجزئاً وجعل الحجة ما يظهره الباطن وإن كان سبباً لبثوث الحجة في الحقيقة إقامة للباب الظاهر مقامه وحجة باطنة تيسر على المباد كما إقامة الباطن مقامه عند العقل وكما إقامة دليل الحجة والبعض وهو الآخر مقامه حقيقة مما سقط اعتبار الاعتدال فلو غلب الصبي وإن اعتدل عقله وخوطب البالغ وإن لم يعتدل عقله وكذلك استغناء حجة البعض وما كانه قال أن اختبرني الذي يجيبني أو يتعطيني فانت طاق فتعلق بالآخر صدقاً أو كذباً كذلك هذا، أم - قال بحر العلوم أعلم أن القطعي لا يطاق ويراد به ما لا يتخلل الخلاف أصلاً ولا يتجزأ العقل ولو مروجاً ضيقاً وقيل ويراد به ما لا يتخلل الخلافات احتمالاتنا شأنه دليل وإن احتمالاً واحداً لا يشترط كلاً المعنيين في أنه لا يتخلل بالبال الخلاف أصلاً ولا يتجزأ العقل ولا يفتقران في أنه لو تصور الخلاف لما تجوز العقل في الأول أصلاً وتجوز في الثاني تجزئاً عقلياً ويعمل أهل الحق ولا احتمال ولا يتجزأ في المحاذرة أصلاً والمعاد هذا المعنى الثاني فالعندنا ما يدل على العموم ولا يتخلل المخصوص أصلاً يصح في المحاذرة اعتدالاً ينسب أهلها إليه في الشك وهذا كالحاصل بعينه قال من صرح من دلت العرب أن اللفظ يرجع إلى الغلبة أصلاً الظاهرية يتأد منه الموضوع ولا يتخلل غيره في العلم والمحاذرة ومن أراد منه غير الموضوع له ينسب إلى المكروه وأما كثرة وقوع التخصيص بالأشياء المختلفة حسب اقتضاء الفرائض الصارفة لا يورث الاحتمال في العام المحذور أصلاً والمكروه هذا في العام المحذور عن الفرائض فلا مجال للاحتمال كالحاصل فإن قلت كثرة وقوع التخصيص قرينة على احتمال كذا إنما أهم الكثرة قرينة لو كانت بحيث يكون كثيراً الاستعمال في بعض معين بحيث يفهم عن عدم الصارفة كما إذا صارت الحقيقة مجزئة أو لمجازاً متعارفاً وليس الأمر هنا كذلك فإن كثرة التخصيص في العام ليست الأمان يورث استعمال بعض بقرينة وفي بعض أخرى فلا تكون هذه الغلبة قرينة وهل هذا إلا كما يكون للفظ خاص معاً معانية يستعمل في كل منها معنى قرينة ولا تليق هذه الكثرة قرينة وأيضاً نقول لو كان الكثرة قرينة التخصيص ما صح إرادة العموم أصلاً في علمنا هذا خلافاً لما ذكره أيضاً فاحفظ هذا فإنه باحفظ حقيق -

وأعترض أيضاً بأن العام فيه احتمالان، احتمال التجزئ والاحتمال التخصيص فلا يكون كالحاصل فإن فيه احتمال التجزئ فقط أجاب عنه صاحب الشريعة بأنه لا اعتداد بكثرة الاحتمالات وقيل ما لم تنشأ عن دليل فلا توجب كثرة الاحتمال في العام لا انحطاط عن الخاص لا هنا لا تعدد في المحاذرة لكونها غير ناشئة عن دليل وأجاب في التحريم بأنه لا احتمال في عام يستعمل في المحاذرة إلا تجزئاً واحداً إذ لا احتمال للمجازين في استعمال أحد اللفظين في غير محاذرة سواء في الاحتمال في الاستعمال أو وروى عليه بأن العام المستعمل كالمسار لا يجوز أن يتجزأ في البش ويخصص بعضه في غيره فيه احتمالان معاً خلاف الخاص ولا يبعد أن يقال ههنا أي في العام وضعت موضعاً شخصياً أو موضعاً لغيره لعموم نوعي فربما ألتزم الألفاظ حقيقة في العموم عجزاً بمبدأ إرادة الشخصين، فالشك في إدارته بالبرية البش واستغناء أفراد كان حقيقة في العموم وإن كان محاذراً في مدلوله فالعام باعتبار وضعه للعموم لا يتخلل إلا عجزاً واحداً كالحاصل فلا يورث ضعفاً في العموم فوق ضعف الخاص فاحفظه فإنه دقيق كذا قال رحمه الله، ثم أجاب عن كل ما أورده عليه، ثم قال والحقيقة بوجود العمل به (أي بالعام) قبل البحث عن التخصيص وتعلق القاضي

الاعتراف في زيد ان العلم يلزمه العمل بصورة كما سمع واما العقبة فيلزمه ان يحتاط لنفسه فيقتت ساعة لاستكشاف هذا الاحتمال بالنظر في الاشياء مع كونه حجة العمل به ان عمل لكن يثبت احتياطاً حتى لا يتأتى الى انقض ما مضى ويتبين الخلل لكن الجلاء في موجب النص نفسه اما الاحتياط فمبين في ترك به الاصل لان التزك به لا يجب حتماً وهذا الكلام ناطق بجواز العمل قبل البحث قال معظم الاسر - لا للية التعجيل الا من ان النص لا يجوز لهم العمل قبل البحث عن النقص فانه لا يجتنب الخفاء عليهم وكان واما العلم الذي يجتنب الخفاء عليه فلا بد له من التوقف واما الجتهن من الذين هم ذوو عظم من العلم فيعرف حكم النص به وهذا مختلف ما نقل عن القاضي الامام - وقال صاحب الكنت في المطابق والمفيد شرطاً لها بذكره في قوله تعالى لا تسئلوا عن اشياء ان تبدل كلمتكم وكونوا بغيره دليل على ان العمل بالاطلاق واجب لان الوصف في المطابق مسكوت عنه والسؤال عن المسكوت عنه مني لهذا النص فكان العمل بالظاهر هو الاطلاق واجبة وفي الرجوع الى المقيد لم نعتزم مسكوت المطابق انما هو على هذا المنى عنه لما فيه من ترك الاجماع فيما اجم الله كما ان في السؤال ذلك في نفسه الشيخ ليس من السؤال عن الجمل والمشكل والله اعلم لان ذلك واجب وكذا السؤال عما هو مفترق عنكم لتعلم ان النوى ورد عن السؤال هو يمكن العمل به مع نوع الجمل اذا السؤال حينئذ يكون اتقاه ذلك لا يجوز والدليل عليه قوله عليه السلام انكروا ما ترككم فاما اهلك من كان يتكلم بكثرة مسألتهم عن انبياءهم واهم - ولفظ الصحيح دعوى ما ترككم فاما اهلك من كان يتكلم بكثرة وسؤالهم واختلافهم على انبياءهم قال الحافظ في التقر وقد اخبر الزبارة وابن ابي حاتم في تفسيره من طرأ الى ابي رافع عن ابي هريرة مرفوعاً لا تعرض بنوا اسرائيل لدني برة قد نجوها لكثرة وكن شدا وانشاء الله عليهم وفي السفي بن جابر بن منصور وصديقه من تبيل الحسن واورده الطبري عن ابن عباس موقوفاً عن ابي العالية موقوفاً -

ايضا كذا ضروري يجب الانتباه له

وليعلم ان ما اشتهر عن الحنفية من منهج الزيادة على الكتاب وتخصيصه بالأحد مراداً من المعنى من الحاق ما ثبت بالأحد بما ثبت بالكتاب في درجته، فغير الواحل ان زجر الكتاب في درجته لا يقبل فيها ولا يسم هذا قبوله فيما دونها لطريق التكميل فان السراحة لم تعلق فيه ولذا قال في التلخيص وشرحه وعن زجر الزيادة بالأحد منوعا الحاق الفاتحة والتعديل للاركان والطهارة من الحديث والخبث بتصوص الفاتحة اي قوله تعالى فاتحوا ما تبشرون القرآن والاركان اي اركوا واجتهدوا والطواف اي ليطروا بالبيت الحقيق فرائض يما في الصحيحين لاصولة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فضله فوجدته فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فانه قال ان قال فقال والذى يبتك يا بني ما احسن غير هذا فعلى فقال اذا قلت الى الصلوة فكبر ثم اقرأ ما تبشرون من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تطمئن فاقصاً ثم اركع حتى تطمئن ساجداً ثم اركع حتى تطمئن جالساً ثم اركع في ذلك في صلوة كلها وبما روى ابن جابر والحاكم عنه صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلوة لان الله تلاق فيه المنطق فمن لطق فلا ينطق إلا بغيره، بل احقها واجبات المالك كرات اذ لم يرد بما يتبر الصلوة الاستغراق وهو جميع ما تبشرون وهو ظاهر، بل اذا ما تبشرون من اتي مكان فاتحة او غيرها، فلو قالوا لا يجوز الصلوة بدون الفاتحة والتعديل والطواف بالطهارة بهذه الاخبار لا احاد لان نسخاً له في الاطلاقات بما هو لا يجوز فرتبه عليها مما يرجح على ما بالترك ويلزم الجابر فيما شرعيه ولا نقصد، ام فيبقى البشرون والذلة سببت الغرض في جانب الامر، والحرام في جانب النبي، وبطريقتهما سببت المنادى بالامكروه التزني وبطريق الثبوت فلي لا يترك

ثبت الواجب او المكروه القوي والله تعالى اعلم -

تبيين - كثيراً ما يثبت حكم واحد ولا يكون من تبيل الزيادة، بل هو اثبات حكم متألف لم يتفرع له الكتاب نفياً او اثباتاً، فربما يظن من لا رؤوخره في العلم انه من باب تقيد المطلق وليس كذلك بل هو خارج عن مسألة التخصيص الزيادة، قال في التلخيص وشرحه والحق ان وجوب الضلع مع القطع في الشبهة ليس من الزيادة لان القطع لا يصح على نفي الضمان واثباته تكون متا صدقات المطلق بل هو حكم آخر أثبتت بتلك الدلالة (لاستقراطية الجزء) او بالحدوث،

تكميل - قال الامام الرازي لا كمال في ان العزم صحيحاً وضيقاً والنظر في هذا المخصوص باهل العربية واما يظهر هنا في امر اخر وان كان من مطالب اهل العربية ايضاً ولكنه اكيد التبرر فهنا، وذلك ان لعمري الذي تدل عليه الضيق بحسب الوضع نظران، احدهما با عقوبات تدل عليه الصيغة في اصل وضيقاً على الاطلاق والى هذا النظر قصد لاصولييين فذلك ليقم التخصيص عند هو العقل والحق وسائر المخصصة المنفصلة والثاني بحسب المقاصد الاستعمالية التي تقتضي العوان بالصدق بها وان كان اصل الوضع على خلاف ذلك وهذا لا اعتباراً استعمالي، والاول قياسي، والاعادة في اصول العربية ان اصل الاستعمالي اذا عارض اصل القياسي كان الحكم للاستعمالي وبيان ذلك هان العرب تطابق الفاظ العوجوب ما قصدت نعيمه مما يدل على هي الحكم خاصة دون ما تدل عليه تلك الالفاظ بحسب الوضع الا فرادى كما انما ايضاً تطلقها وتقصد بها تخيير

ما تدل عليه في اصل الوضع وكل ذلك مما يدل عليه مقتضى الحال فان التشكل قد يأتي باللفظ عموم متماثل يشوب الوضع نفسه وقبوه وهو لا يراد لنفسه ولا يراد منه داخل في مقتضى العزم وكذلك تلك تصد العزم صنفًا ما يصح اللفظ له في اصل الوضع دون غيره من الاصناف كما ان هذا قد قصد في بعض في لفظ العزم ومصادره من ذكر البعض الجعير كما انقول فلان يملك الشرقي والمغرب المراء جميع الارض وضرب زيدا نظير والبطن ومنه ريب المشيخ في ريب المغربين وهو الذي في السبعة الاله وفي الارض الاله كذلك اذا قال من دخل دارى اكتمته فليس للمكمل مجراد، واذا قال اكومت الناس او قلنا الكفار فانا المقصود من لقي منهم فاللفظ عام فيه خاصه وهو المقصود من باللفظ العام ودون من يخطط بالبال قال ابن خروف ولحلوه جيل بالطلاق والتحق ليعرب جميع من في الدار وهو معهم فيا فضر بهم ولو ضرب نفسه، لبر ولو لم يلزمه شئ ولو قال اتهم اكماير كل من في المدينة فضر بهم فلا يدخل الامير في التهمة والضرب، قال القائل لا يدخل شئ من صفات الباري تحت الاخبار في نحو قوله تعالى خاف كل شئ لان العرب لا تقتصد ذلك ولا تهميه، وشمله والله كما شئ عليه وان كان عالمًا بنسبه وصفاته ولكن الاخبار انما وصف جميع الحيوانات وعلية بنسبه وصفاته شئ اخر قال حكيم واقم الاخبار به من نحوها فلا تعرض فيه لدخوله تحت الخبر عنه فلا يدخل وصفاته تعالى تحت الخطاب، وهذا معلوم من جميع اللسان فانما حصل ان العزم انما يشترط الاستعمال ووجه الاستعمال كثيرة ولكن ضابطها مقتضيات الاحوال التي هي ملك البيان فانه قوله شئ كل شئ بانها لم يقصد به انما تدل على انما كانت الارض والجمال والنبات ولا غيرها مما هو في معناها، وانما المقصود تدل على كل شئ ثمة عليه عاشتها ان تؤخر في خط الحيلة ولذلك قال قالوا ليعرب الاخرى ما تد من شئ اتت عليه الاوجه من كالميرود من التليل على هذا الكلام استقام صنف الاشياء بحسب اللسان فلا يقال من دخل دارى اكتمته الناس الانفس، واكومت الناس الانفس، وكافلت الكفار الارض لوانت منهم ولما كان في ذلك وانما يصح الاستثناء من غير التشكل متى دخل الدار لم يبق من الكفار، وهو الذي يزعم دخوله ولو لم يستثن هذا الكلام العرب في التعميم فهو اذا المجازي في عموميات الشرع، وايضا فطافعة من اهل الاصول تيموا على هذا المعنى وانما لا يخطئ بالبال المتكلمون تصد التعميم انما لا يخطئ بالبال لفظه عليه لا يوجب الجود على مجرد اللفظ، واما الحق فيجد ان يكون مقصود التشكل كقولنا صلى الله عليه وسلم انما جاء في فقد انما جاء في في محرم لعل عن ذهن المتكلم والمستمع عند التمعن للبدائع ليس ببديل هو الغالب الواقعي وقبضه هو الغريب المستبعد وكذا قال غيره ايضا وهو موافق لظاهر الحال وعليه يحل كل كلام الشارع اطلاق، فان قيل اذ كانت اللفظ لا يسلط على جميع ما وقع له في الاصل حالة الاخر اذا حصل التركيب الاستعمال فانما ان تبقى دلالة على ما كانت عليه حالة الاخر اذا قال، فان كان الاوّل فهو مقتضى وضع اللفظ فلا اشكال وان كان الثاني في تقييد تخصيص اللفظ على وكل تخصيص لا يبره من مختص عقلى او قلوى او غيرهما وهو مراد الاصوليين ووجه اخر وهو ان العرب حملت اللفظ على عموم كثير من ادلة الشريعة مع ان معنى الكلام يقتضي على ان لا يخرج من ادله او اذا كان في معنى سياتى الاستعمال متبذرا في التعميم حتى ياتي دليل التخصيص على ان الاستعمال لو شتر في دلالة اللفظ اشارة افراد بعد مخرج صا كوضع ثا ان بل هو ياتي على اصل وضحه ثم التخصيص ايت من وراء ذلك بل دليل فصل او مقصود مما قال انه لما نزل قوله تعالى الذين امنوا ولوليدوا ايمانهم فبقوله الآية شئ ذلك عليهم وقالوا ايها الحبيب ايماننا بظلمة قوله عليه الصلوة والسلام انه يملك الاسم الى قول لقمان ان الشرك كظلمة ظلمة، وفي رواية فزلت ان الشرك ظلمة عظيم، وشئ ذلك انه لما نزلت تكبر وما يقبلون منصفه الله سبحانه قال بعض الكفار قد عبرت بالمتكلمة وعلم السبع فزلت ان الذين سبقوا لهم من الحسنى الآية الى اشياء كثيرة سياتيها فيقتضيه بحسب المقصود للشرع عموما اختر من عموم اللفظ وقد فيها مقتضى اللفظ وبادرت انها مبهمة وهو العرب الذين نزل القرآن بلسانهم وكان اعتبارا عندهما وضع اللفظ في الاصل لوقوع منهم فهمه، والتجواب عن الاول اننا انما اعتدنا الاستعمال العربي فقد بقي دلالة الاولى وقد لا يتفق فان بعيت فلا تحصر من ان تبتقى دلالة في اللفظ عند استعمال اعتبارا ليس الاصل وكانت وضع مما يحقق لا يجازى دررنا اطلق بعض الناس على مثلها لفظ الحقيقة القولية اذ اذا ارا اصل الوضع ولفظ الحقيقة العربية اذا اردوا الوضع الاستعمال والدليل على صحته ما ثبت في اصول العربية من ان اللفظ العربي اصنافين اصالة قياسية واصالة استعمالية، فغلب استعمالها اصالة اخرى في غيرها اللفظ في اصل الوضع وهي التي وقم الظاهر فيها وقام الدليل عليها في مسألتنا، فانما اذا في استعمالا لم يدخله تخصيص بآمال، وعن الثاني ان القهر في عموم الاستعمال متوقف على فهم المقاصدية والشرعية فهنا المقصود من احدهما المقصود في الاستعمال العربي الذي نزل القرآن بحسبه وقد نقل من القول فيه والثاني المقصود في الاستعمال الشرعي الذي تقر في سور القرآن بحسب تقرير قواعد الشريعة وذلك ان نسبة الوضع الشرعي الى اطلاق الوضع الاستعمال العربي كنسبة الوضع في الاصناف الخاصة الى الوضع المجزوي كما تقول والاصل ان اصلاها للماء لغة فخرقت في الشرع بدلالة محض على وجه مخصوص وهي فيه حقيقة لا محالة فكذلك انقول في النفاذ العزم بحسب الاستعمال الشرع انما انما تعرب بحسب مقصد الشارع فيها والدليل على ذلك مثل الدليل على الوضع الاستعمال المتكبر انما ذكر استعمله مقاصدا ربي بين ذلك مع ما

أوراني العارف في سنده ما يقتضيه الضعف كما جازى له حكمه وضعفه ولم يلتفت إلى سكوته - أم - قال الخليلي في نسخة أخرى له أخرى منها أن العلين إنما تشبهما في أن كلاهما في ثلاثة أقسام لكهما في سائر إحداهما ووجه إلى أصول الإحاديث وفي سلبها إلى رجاله وليس بين صنعت الرجل حتى تدينه مناهة ومهما أن أباه أو قال أن ما كان فيه وهن شديد بئس منه فنهوان كثر شيئا فيها وهن غير شديد لوليد فوسمائه، ومهما أن مسلما في غير رواية عن الطبقية الثالثة في المتابعات بخبر القصور الذي في رواية من هو في الطبقة الثانية، فإنه لا يقبل من حديثه بوجه إلا خلاف إجماع أو فائدة بخبر أحاديث هؤلاء في الأصول مع أكثرها منها، ولا يخرج ما هذا لك نزلت درجة كتابه عن درجة كتاب سلم - قال الخليلي في نسخة أخرى أن درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا يعني بالحسن إلا الدرجة الدنيا منها والدرجة الدنيا منها لم يخرج منها مشروكا في الأصول أصلا بخبر المتابعات والشواهد بالرضا شيخنا وقال أنه لو كان يخرج جميع أهل النسخ الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضواء ما هو عليه الأثرى مع كونه لو لم يورد لفظ ابن السكيت إلا في المتابعات وكونه من المذكور ليس له عنده سوى ما صنع بسيرة وكذا ليس لابن السكيت هذه في المتابعات إلا مشدداً وأوسعة وهو من يجوز الحديث ولو يخرج الحديث من أصله ولا يزيد بن أبي ياد ولا جليل بن سبيل ولا مقفراً ولا هذا بخلاف إجماعنا في ما ذكرنا من خبر هؤلاء في الأصول بحيث يجب أن لا جعلها تختلف كتابه عن شرط الصحة

مراتب الحديث

قال السيوطي في الترمذي، الحسن أيضاً على مراتب الصحيح، قال الذهبي في إعطائهم مراتبه بمنزلة حكمه عن أبيه عن جده وعن بن شعيب عن أبيه عن جده وابن السكيت عن النبي وأما في ذلك ما قيل في صحيحه ورواه في مراتب الصحيح من أجله ما لم يختلف في تحيينه وتصنيفه كحديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن حمزة وسجاء بن رطاة ونحوهم،

قول الترمذي في صحيحه

قال غانظ حلال الدين السيوطي في تعليقه على جامع الترمذي الذي نقله قول المختار قال ابن الصلاح قول الترمذي وغيره هذا حديث صحيح فيه إشكال لأن الحسن وأحمد عن صحيحه في الجملة بينهما في حديث واحد يجمع بين نفي ذلك القصور وإشابه، قال جوابه أن ذلك لا رجوع إلى الاستدلال فافادوا في القول الواحد باستدليل أحدهما مستحقين ولا خلاف في صحة استقراء ما يقال فيه أنه حديث صحيح أي أنه حسن بالنسبة إلى الشاهد صحيح بالنسبة إلى المستدل ما هو عليه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي هو ما قيل إليه النسخ لا يلباه العقل دون المختار اصطلاحاً الذي نحن بصدده، انتهى، وقال ابن دقيق العيد في الأقوال، يرد على الجواب الأول الأحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع أنه ليس لها كالأخرى وأما في ذلك كلام الترمذي في مواضع يقول هذا حديث صحيح لأنه من هذا الوجه، قال والذي يقول في جواب هذا السؤال أنه لا يترتب في الحسن قبل القصور، والصحيح هو وأما بجيبه القصور فيغير ذلك فيه إذا قصر على قوله حسن في القصور رأيه من قبل أن تصدق كمن حيث حقيقته وذاته، وشره ذلك وبأنه أنه منها صدق الرواية فيقتضي قبول الرواية وتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض كاللطف والحفظ والأكملان مثلاً فجوز الدرجة الدنيا كالصدق وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ مع الصدق فيصح أن يقال في هذا أنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا، وهي الصدق مثلاً، صحيح بلغة الصفة العليا وهي الحفظ والأكملان ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً، وليتزم ذلك ويؤيد ذلك قولهم بهذا حديث حسن في إجماع الحديث الصحيح وهذا موجود في كلام المتقدمين، انتهى، وقال المحافظ عماد الدين بن كثير لم أحصل هذا السؤال غير متيقن أن الجمهور بين الحسن والصحة في حديث واحد انتهى مقتضى إجماع الجمهور، قال فهذا فننا مراتب الصحيح أعلاها، والحسن أدناها وإن كانت متشعبة من كل منهما فإن كان مكان فيه شبهة لم يتحقق كمالها أخفق بربطه مفردة لا تعلق لهم المتر وهو ما في خلاصة وحسوة، هذا حل محل ما ذكرنا، قال غانظ لعلنا لا يكون ما يقول فيه حسن صحيح على رتبة غيره من الحسن ويكون حكمه على الحديث بالصفة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن، قال المحافظ أبو الفضل العزالي في نكتة على ابن الصلاح هذا الذي قاله ابن كثير من تحكركه لأدليل عليه وهو بعيد من فهمه معنى كلام الترمذي، قال غانظ بهذا الذي التزم في المحافظ أبو الفضل ابن حجر من كلامه في النكت على الصلاح، هذا يقتضي إثبات قسمة تلك والأقل بينهما وعامة الترمذي وهو حق لا يجازيهم، فإنه بلغه عليه أن لا يكون في كتاب الترمذي حديث صحيح إلا قليلاً لقلة اقتضاه على قوله هذا صحيح مع أن الذي يعبر به بالصحة وحسن أكثر ما موجود في الصحيحين وقال الشيخ أبو الشيخ في الملبقي في غسان اصطلاح أيضاً في هذا الجواب نظر لكن جزمه كما وثق الذين يجوزون في هذا المعنى في الأصل الذي في صحيحه في هذا الصلح يشاب صحة ويشتاق فهو إذا دون الصحيح معنى، وقال الترمذي في ما قلت فمأخذك في زعم هذا الإشكال قلت يخلل ابن يربد قوله صحيح في هذا الصلح الخاصة الترادف واستعمل هذا قليلاً دليل على جواز استعماله كما استعمله بعضه حديث وصدق الحسن بالصحة على قول من ادبر الحسن في القصور صحيح ويجوز أن يول حقيقة تمام في سائر واحد فغلبا حالين وزمانين يجوز أن يكون مع هذا الحديث من رجل مرة في حال كونه مستورا أو مشهوراً بالصدق وإلا ما تروى في

ذلك الرجل المسموم وارتفع حاله الى درجة العدالة فسمعه منه الترمذي وأضيفوه مع آخرى فاحبر بالوصفين وقد مرى من غير واحد اذ سمع الحديث الواحد على شيخ واحد غير مرة قال وهذا الاحتمال وان كان بعيداً فهو شبه ما يقال قال ويحمل ان يكون الترمذي اذى اجتنبه له وأدعى ما يتجمل به غير الصيغة اذ العكس، فإن ان الحديث في بعض درجات الحسن والاول درجات صحيح فجمع بينهما باعتبار ما بهين واقت اذا تأملت أخص الترمذي في الحلق تسكن الى قصد هذا انتهى كلامه الزركشي، وبعبارة ما يؤخذ من الجبباري حيث قال في مختصره وقوله حسن صحيح باعتبار ما بهين واقتد بهين وقال الحافظ ابن حجر في النكت، قد اجاب بعض المتأخرين عن اصل الاحتمال بانه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة الى احوال راوية الحديث فاذ كان فيهم من يكون حديثه صحيحاً عند قوم وحسناً عند قوم يقال ذلك فيه قال ويتعقب هذا بانه لو ارد ذلك لآلوا بالواو بالنسبة الى ما عندنا لا بالنسبة الى الجمع فيقول حسن صحيح، قال ثوان الذي يتبأ ورايه الفهر ان الترمذي انما يحكم على الحديث بالنسبة الى غيره فلهذا يقدح في الجواب وتوقف ايضا على اعتبار الاحاديث التي جعم الترمذي فيها بين الوصفين فان كان في بعضها ما لا يخلف عند جميعهم في صحتها قد جرى في الجواب ايضا، لكن لوسر هذا الجواب لكان اقرب الى مراده من غيره وقال في الاصل الى واقتضيه، والجواب عايد عليه ممكن، قال وقيل يجوز ان يكون مراده ان ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما الاستاد والحكمه فيجوز ان يكون قوله حسن اى باعتبار استاده صحيح اى باعتبار حكمه لانه من قبيل المقبول وكل مقبول يجوز ان يطلق عليه الصححة وهذا يعنى على قول من لا يفرقه من الحسن من الصحيح بل يعنى الكل صحيحاً كما يريد عليه ما اورده ابن ابي عمير ان الترمذي اكثر من الحكم بذلك على الاحاديث الصحيحة الاستاد، قال واجاب بعض المتأخرين بانه ارد احسن عطفية من يفرق بين الوصفين لقصور رتبة راوية من درجة الصححة المصطلحة، صحيح على طريقة من لا يفرق بينها، قال ويرد عليه ما اورده ابن حبان سابق، وقال ولما رخص من ذلك كما ان اللفظين عنده مترادفان ويكون اتيانهما للفظ الثاني بعد الاول على سبيل التاكيد له كما يقال صحيح ثانياً ارجح توى واغيره ذلك، قال وقالوا قد يقدح فيه القلاقة فان الحمل على التأسيس من غير حمل على التاكيد ان الاصل عدم التاكيد لكن قد ينفع التوجه بوجود القرينة الدالة على ذلك وقد وجد ثنائى عبارة غير واحد كما لا ريب في ذلك فلهذا احاديث صحيح ثانياً، قال وفي الجملة اقوى الجواب ما اجاب به ابن دقيق العيد، انتهى كلامه في شرحه في النكت، قال في شرح الخبيرة اذا اجتمع الصحيح والحسن في وصف الحديث التردد الحاصل من التجهيد في الناقل، هل اجتمعت فيه شرطه الصححة او قصرهما وهذا بحيث يحصل منه التردد بتلك الراهية، قال وحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في ناقله اقتضى التجهيد ان لا يصنفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند صحيحه باعتبار رصته عند قوم وغاية ما فيه ان الحديث منتهى حوت التردد كان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما لا يخفى عن العطف الذي بعده وعلى هذا ما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا من حيث المنع، ولا فاقا الوصل التردد مطلقاً الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار استاد من احدهما صحيح والاخر حسن، وعلى هذا فاقيل فيه حسن فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فرداً، لان كثرة الطرق تقوى، فان قيل قد يصرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه عليك يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يصرح الحسن مطلقاً وانما عرفت بنوع خاص في كتابه وهو ما يقبل فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث حسن وروى في بعضها صحيح وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب، وتعليقه انما وقع على الاول فقط دعائه ترشد الى ذلك حيث قال في اخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن استاداً وعلمنا ان كل حديث روى لا يكون راوية متصفاً بكتاب ويروى من غير وجه بخلاف ذلك ولا يكون شافاً فهو عندنا حديث حسن يعرف بهذا الله اما عرف الذي يقول فيه حسن فقط، واما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يعرف على تعريفه كما لم يعرف على تعريفه فيقول في بعض الاحاديث او غريب فقط وكأني ترك ذلك استثناءً وبشرته عند اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقبل فيه في كتابه حسن فقط اما لوضوحه واما لانه اصطلاح جديد، ولذلك قيل بقوله عندنا ولو نسبته الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وهذا التبرير من دفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم يفر وجه توجيهاً لله الله على ما المهر وعلم، قلت وظهور ترجيح اخراجهما ان المراد حسن لانهما صحيح لغيره والاخر ان المراد حسن باعتبار استاده، صحيح اى انه اصح من روى في الباب فانه يقال اصح ما ورد كذا وان كان حسناً اوضحها فالمراد اوجهه واقله ضفة، ثم ان الترمذي لم يصرح بمثل هذا بل سبقه اليه شيخه البخاري كما نقله ابن الصلاح في غير مختصره، والركشي ودين جبري كما نقله، قال الزركشي واعلم ان هذا السؤال لم يرد به في قول الترمذي هذا حديث حسن غريب لان من شرط الحسن ان يكون معرفاً من غير وجه والغريب ما اقر به احداً لم يذهبوا عنه تناف، قال وجوابه ان الغريب يطلق على اقرار غريب من جهة الممن وغريب من جهة الاستاد والمراد هنا الثاني دون الاول لان هذا الغريب معرفت عن جماعة من الصحابة لكن قد يعترضهم بدو ايته عن مصداق فيجب الممن حسن وبسبب الاستاد غريب لانه لم يروه من تلك الجماعة الا واحداً ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن بخلاف

سأقول الغريب فاعلمنا في الحسن انتهى ما قلنا من قوت المغنى -

الفرق بين صحيح وصحيح الإسناد وكذا حسن الإسناد

قال ابن الصراح مبيّناً ان صحة الإسناد أو حسنة أو لفظية صحة الحديث أو حسنة، فظهر هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حديث حسن لأنه قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شأناً أو معاً لا غيران المصنف المحدث منهم إذا انقص على قوله أنه صحيح الإسناد ولرب ذكره له علة وقد يقع فيه بالظاهر منه التحليل بأنه صحيح في نفسه لأن علة العلة والقادر هو الأصل الظاهر وقد احتجنا ابن حجر بحجته الأخيرة فقال الذي لا شك فيه ان الأماهر منهم لا يدل عن قولهم صحيح في قوله صحيح الإسناد أو لا إماماً،

أصحة الأسانيد

قال في الترتيب وشرحه، والمختار انه لا يخرى في إسناد أو لا إماماً لا سيما نيل مطلقاً لان تفاوت مراتب الصحة مرتب على تسكن الاستسكان شرط الصحة ويترجح على درجات قبول في كل واحد واحد من رجال الإسناد الكائين في ترجمة واحدة ولهذا اضطرب من خاص في ذلك اذ لو يكن عند هو استقراء تأخر انما يرجع كل منهم بحسب ما قوى عنده خصوصاً اسناد أولئك لكثرة اعتناكه به وقال الحاكم ينبغي تخصيص القول في أصح الأسانيد بصحاحين أو بدو مخصوص بان يقال أصح اسناد فلان أو أقلناين كذا ولا يعيهم، قال بعض المتأخرين ان الجمل الأسانيد إجماع من المتقدمين ما لا يردناهم عن غيرهم وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب وليس في مستراح على كبره بحالة الترجمة سوى حديث واحد وهو في الواقع أربعة أحاديث كما ساقه السيوطي بإسناده إلى أصل انما هي من إدراس الكافة انما ما لا يردناهم عن ابن حجر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان لا يبع بعقله على بعض بعضه ونحوه ونحوه في غير محل الجملية ونحوه في الزبانية والمزانية يوم الثمرا لتركيزه لا يبع في الكرم بالزبيب كمال العلفي أنه أصح حديث في الدنيا فان قيل فليذكر أصح من مسنده من الرواية عن ابن حجر في صحيح بن سعد حيث أورد حديث مالك ولولم يخرجه البخاري ومسلم وعندها من أصحاب الأصول ما أوردوه من حديث مالك من جملة الشافعي عنه أمكن ان يقال عن أصح بخصوصه لعل جمعه المستدكان قبل سماعه من الشافعي وأما من علة فطلب العلو كذا في نسخ المغني،

تنبه به - اعترض مغلطاي على التبعي في ذكره الشافعي برواية إلى حنفية من مالك ان نظراً إلى الجلالة وابن وهب التبعي ان نظراً إلى الاتقان، قال التبعي في محاسن الأصطلاح فاعلمنا أن حنفية فهو وان روى عن مالك كما ذكره الدارقطني لكن لو شتمهم برأيتهم عنه كاشحاتهم أية الشافعي ولما التبعي وابن وهب فان تقع رتبهم من رتبة الشافعي وقال العلقم في أخبار أبيه حنفية عن مالك فيما ذكره الدارقطني في غريبه وفي المتن لم يست من روايته عن ناظم عن ابن عمر للمساءلة مفعلة في ذلك قال نعم وذكر الخطيب حديثاً كذلك في السراوية من مالك، وقال الشيخ الأسلمة اما اعتراضه بالي حنفية لا يخرى لان باحنيقة لو ثبتت برأيتهم عن مالك وانما أوردوا الدارقطني ثوار الخطيب لروايتين وتعتاها عنه بأسانيد فيهما مقال، وايضا فان روى إليه إلى حنفية عن مالك انما هي فيما ذكره في المذاكرة ولم يقصد المرء ان ينعكس كذا في الذي لازمه عدة طويلة وقرأ عليه الموطأ بنفسه واما اعتراضه بابن وهب التبعي فقد قال الامام احمد انه مع الموطأ عن الشافعي يروى معاه له من ابن حجر في الراوي لغرض مالك بكثرة قال لا رأيت فيه شيئاً خلا اعادته لسماعه وتخصيصها بالشافعي ما يوجب رجوعه إلى الثبت ولا شك ان الشافعي ما علم بالحديث منهما،

قلت هذه المحاولة والحاجة من هوالة الخلفا طبقاً للمشارك في ذلك ان إلى درجة الامام في حنفية في الثبت كالآفاق وتقدم على كل هذه الشأن في مواضع الخطيب وعلو في ربح قلة روايته مشكوك على العمل ولهذا اعتدوا بما اعتدوا في خطه وتثبتت بحجته ولولم يجرى بما اجابوا به في حق ابن وهب والتبعي ولو كان الامام يثبت الحق التبعي عند هم فائق متعلم كان حق بيبانهم من مقاصد صحيح في عن اصحاب اسانيد في الدنيا واجلها، وفي هذا ترغيب لأولئك الجهال المعاندين وعبارة للمستصفيين واستبصار للمتأخرين والمعاول ولا قوة الا بالله،

أصح شيء في الباب

قال الشوطي في التدرج مما يتناسب هذه المسألة اصح الاحاديث المقيدة لقوله اصح شيء في الباب وان كان ضعيفاً ومراد هو رجلاً واحداً فمضاً ذكر ذلك عقب قول الدارقطني اصح شيء في فضل الشور فضل قل هو الله احد اصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلوة التسبيح،

المروسل والمنقطعة والمعضل والمعلق

قال ابن حجر اما المروسل الاول وهو الحديث الضعيف الذي يكون موجب الرد فيه سنة وطرا ومن الرواة من شأنه فهو أربعة اقسام المعلق والمروسل والمعضل والمنقطعة وذلك لان السقوط اما ان يكون من صباهي السداد ومن آخره يدلنا على اومن غيره ذلك فالاول المعلق والثاني المروسل والثالث

غير يكون وقال بعض الأئمة الحديث المرسى صحيح بخبره وهو مذاهب إلى حجة ومالك واحد في روايته المشهورة حكاه النووي وابن القيم وابن كثير وغيرهم
وحجته من الحديث وحكاية النووي في شرح الحديث بن كثير من الفقهاء وأكثرهم قالوا نقلها عن الأئمة عن الجماهير وقيل إن أصل ذلك بما إذا لم يكن
مهرله من كبره وترد عليه من الثقات قال ابن خلدون في تاريخه وقال أبو داود في روايته إلى أهل مكة وأما المراسيل فقد كان صحيحها العلماء فيها مخطئ
مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي حتى جاءوا الشافعي فخطبوا فيها ما بعده على ذلك أحمد بن حنبل وغيره وهذا إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل فافهم
غير المرسى ولو وجد المرسى لم يخطبه وليس هو مثل المتصل في القوة وقال ابن جرير أجمع الثابتون بأسره على قبول المرسى ولم يأت عنهم انكاره
ولا عن أحمد من الأئمة بعده إلى رأس المائتين قال ابن عبد البر كانه يعني أن الشافعي أول من رده وقد تقدم بضمير قول من قال إن الشافعي أول من ترك
الاحتجاج بالمرسل فقد نقل ترك الاحتجاج عن سعيد بن المسيب وهشام بن عمار والشافعي وغيرهم وقد نقل ذلك قال به من بعده ابن سيرين والزهري فافهم
سلفي من مقته صحيحه عن ابن سيرين إن قال له لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد مات في السنة فوجدوا حديثه وهو ينظر
إلى أهل البرية فلا يؤخذ حديثه ثم ترك الاحتجاج بالمرسل ابن عدي وحكي القطن وغير واحد من قبل الشافعي والذي يمكن شذبه إلى الشافعي في
أما المرسى هو رواية البحث عنه والتحقيق فيه وأما من أسيل الصحابة رضي الله عنهم فحكاهما الموصول على المشهور الذي فيه هب الهمجور قال ابن الصلاح
شأنه في الرواية في الزمان المرسى ونحوه ما يسمي في أصول الفقه مرسى الصحيح مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وطريقه ما يسمي ذلك في حكم الموصول المستدل لأن روايته عن الصحابة في الحديث غير قاطعة لأن الصحابة بكلمة عدل قال حافظ العراق في قوله
كان روايته عن الصحابة في الحديث المستدل لأن روايته عن بعض التابعين وسياق في كل واحد من الصحابة في الرواية
أما كبره إلا ما عارض ابن عباس وبقية العبادلة وعن أصحاب الأحبار وهو من التابعين وروى كبره أيضاً عن التابعين ولو لم يكن الصلاح خلافه في قول
الشافعي وفي بعض كتب الأصول أنه لا حالات في الاحتجاج به وليس بجيد فقد قال الاستاذ أبو إسحاق إسماعيل بن أبي عمير أنه لا يحتج به والصاب ما تقدمه ونقل القائل
عليه السلام عن الشافعي أن الصحابة إذا قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليقبلوا ذلك إذا قلنا لا نعلمه إسناده وأرسله وكذا نقله ابن بطال في شرح البخاري وهذا خلاف ما يروى
من مذهبه فقد ذكر ابن برهان في الوجيز أن مذهبه في المراسيل أنها لا يحتج بها أما المراسيل الصحابة ومرايل سعيد ما اعتدل به على العمل به
وأما مرايل من حضره إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليس عليه غير ما يكيد الله بن عدي بن الخير فلا يمكن أن يقال أنها مقبولة كمراسيل الصحابة لأنهم رتبة الصحابة إنما
أن تكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما يروى عن التابعين يدل بخلاف مراسيل هؤلاء فافهم
عن التابعين بكثرة نقري احتمال أن يكون الساقط في صحاحهم احتمال كونه غير ثقة قال العبد الضعيف حقا الله عنه قد قيل ثلثاً ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مسألة المرسى في كتب الأصول فافهم أو قد يفتن كلامهم الشيخ ابن الهمام في التحريم فيخص أحسنها لطيفاً بظهور عطاءه أن أكثر ما عارض على هذا
الخفية في المرسى قد شتم من الغفلة عن القبر والحق بتدريج إجماله قوله فان المرسى (الكسر) إذا كان ثقة عدلاً غير غاش للسلفين في دينهم وكان أماماً من
أئمة النقل لا يحدث بكل ما سمع ويعترف صدق الراوي من كذبه وله أهلية الجرح والتعديل بحيث لا يكاد يخفى عليه أقوال المشاهير من أهل عصره وأكبر الأئمة
في الراوي المتخوف وصح ذلك كله يزيد الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما يسمي من (أو) وبها بل بصفة قال التي تدل على طهارة وإعادة
تأنيده يحصل غلبة الظن بشئ هذا المرسى الذي جاءه من الصحابة والاحتجالات التي يذكرها ثم لا تجوز المراسيل كلها فيجب هذه الفتور التي احتجنا بها
لا سيما إذا وقع المرسل في القرية التي لا ينفصل عنها المشهود لها بخبره وكان من المراسيل من كان من هذه الاحتجالات المروجة النادرة التي تحفظها
أبناءها مشرقة في إسقاط المرسل لا ذات إلى إبطال مراسيل الصحابة أيضاً كما هو مقتضى كلامهم في حرمة الاحتجاج به قاله في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وسلم وهو قد كان في عصر الصحابة متافقاً في روايته فلا يقبل حديث قال أو يفيد عن رجل من الصحابة أو واحد من صحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حق يقينه ويكون معلوماً بالصحة الفاضلة قال الله تعالى ومن حوكنهم لأعقاب منافقون ومن أهل المدينة مرد على النفاق لا تظهر عن أهلهم ولا يسمعون
ممن يشرعون إلى عذاب عظيم وقد تقدم في شرح الحديث عن صاحب المصنف صلى الله عليه وآله وسلم كحديثه بن حصن والشافعي بن تيس وعبد الله بن أبي عمير وقد تقدم
لوصول من أصابته الصحابة شربت وتطهرت فلا يفتن يفتن عن تسميته لو كان من حديث صحبة ولا يفتن لو سكت عن مزاجه بن ثناء له ليرحم من هو كذا
صحة دعواه الصحبة أولاً كان من بعض من كبره حدثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن محمد عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد
عن مسروق بن أجاج حدثنا يحيى بن يحيى أنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عبد الله بن أبي بكر الصديق وكان ذلك وله عطاء قال الشافعي
أما عبد الله بن عمر فقلت بلغني أنك تحرمه أشد من أشد العلماء في الثوب وميثراً لا حرجاً وصوم وجب كله فانكر ابن عمر أن يكون حرم شيئاً من ذلك فافهم
إسما دعي صاحبته من تقدم الصحابة وذوات الفضل منهم قد حدثنا بها الكذب من شغل بالها حديثه عن ابن عمر حتى استبرأت إلى فتحهم كذب ذلك الخبر

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رخص في الحرية الحديث وحديث سعيد وصله من حديث سهل بن أبي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ومن حديث
سعيد بن ميناء عن ابي الزبير عن جابر وخرجه هو البخاري من حديث عطاء بن جابر وحديث سالم وصله من حديث الزهري عن سالم عن ابيه وخرجه
الاضاحي حديث ما كان عبد الله بن ابي بكر عن عبد الله بن ابي اصيل فحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله
ابن ابي بكر فذكرت ذلك لعمر فقال صدق صحت عائشة تقول الحديث، فالاول مهمل والاخر من رواية ابي حنيفة وهو الاول من حديث ابن عمر بن
هذا اللفظ غشوة احاديث والحكمة في ايراد ما اوردته مسألاً بعد ايرادها متصلاً افادة للاختلاف الواقع فيه وما اوردته مسألاً ولو وصله في موضع
حديث ابي العلاء بن الشخير كان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ليرى موضوعاً عن الصحابة من وجه صحيح،

المنقطعات في صحيح مسلم

قال العلامة تاج الدين امير الخراج في التعرُّب ذكر المأذَى ان فيه (اي في صحيح مسلم) اربعة عشر حديثاً مشطوطاً وقال غيره اخذ على علم في سبعين
موضوعاً رواه متصلاً وهو منقطع ويخبر ان يطعم على اكثر من ذلك، وقال الشيخ جلال الدين في الترهيب ذكر الشريد الخطاران في صحيح مسلم
بضعة عشر حديثاً في اسنادها انقطاع واجيب عنها بتبيين الاتصال اما من وجه اخر عنه ومن ذلك الوجه عند غيره وهي حديث حميد الطويل عن
ابن ابي رافع عن ابي هريرة انه قال النبي صلى الله عليه وسلم في بعض طريق المدينة الحديث عن ابي حميد عن ابي بكر المزني عن ابي رافع كما اخرجه النجاشي واهـ
ابن ابي شيبة في مسندهما وحديث السائب بن يزيد عن عبد الله بن البجلي عن حميد السائبي عن حبيب بن عبد الله عن ابي هريرة ذكره
الحافظ قال النسائي لم يسمع السائب بن ابن السدي اما رواه عن حبيب عنه كما اخرجه البخاري والنسائي وحديث يعقوب بن الخثر المحاذي عن
عن علقمة في قصة ما عزم صوابه يعقوب بن ابيه عن غير ان كذا اخرجه النسائي وابوداود وحديث عبد الكريم بن الخثر عن المستورين شداد بن عمرو
تقوم لكافة والروايات اكثر قال النسائي قال الشريد عبد الكريم بن لوي لم يسمع المستورين ولا ابو الهيثم قال الدارقطني قال واذا اوردته هكذا في الصحيح
والا فقد وصله من وجه اخر عن الليث بن عيسى عن موسى بن عيسى عن ابيه عن ابي عبد الله وحديث عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابي عبد الله عن حميد بن عمار
قال في مسامع عبد الله بن عيسى نظر قد وصله من جهة اخرى عن الشعيبي وابي سلمة عن فاطمة وحديث منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
في الذي وقصته فاقته قال الدارقطني انما سمعته من منصور بن الحكم بن عيينة عن سعيد كما اخرجه البخاري وابوداود والنسائي وهو الصواب وصله مسلم
طريق جعفر بن ابي وحيثه وعمر بن دينار عن سعيد وحديث مسجل عن شرجيل بن ابي بطرس عن سلمان بن رباط عن ابي سالم مكيول منه نظر فانه معدوق احاديثه
الوفاء والاخبار مكيول انما سمعنا دأباً مرق واثلة والهرجاء وحديث ابي يعنى عائشة ان الله تعالى ارسلني مبلغاً ولوي رسلني متعتان فان ايوب لم يزل
عائشة الا انه اورد ذلك زيادة في اخر حديث مسند ولوي اختصاراً لها وله عادة بذلك في عدة احاديث وهي متصلة في حديث التميمي في بيان ما في
وحديث ابي اسلمة بن الجهم في حديثه انك ابا بشر فاجاب الله بخبره، قال الدارقطني ابوسلمة لم يسمع من حديثه ولا نظر انما كان في نزول العراق وهو متصل في
اكتابه من وجه اخر عن حديثه وحديث مطر عن زهيد عن ابي موسى في الدعاء قال الدارقطني لم يسمع مطر عن زهيد انما رواه القاسم بن عاصم عنه
وقد وصله مسلم عن طريق اخرى عن زهيد، وحديث قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس في قصة البدن قال ابن معين ويحيى بن سعيد قتادة
لم يسمع هذا من سنان الا انه اخرجه في التواهل، وقد وصله قبل ذلك من طريق التميمي عن موسى بن سلمة عن ابن عباس وحديث عراك بن مالك عن
عائشة جارتى مسكية تحمل ابنتين الحديث قال احمد بن عراك عن عائشة مهمل وقال موسى بن هارون لا فعله ما قامها وانما يروى عن عمر بن الخطاب
وقال الشريد لم يسمع من ابي عبد الله بن ابي اسلمة بن ابي جبير عن حميد بن عمار وحديث ابي اسلمة بن ابي جبير عن حميد بن عمار
ابن عمر بن عطاء قال سميت ابنة برة الحديث سقط بين يزيد ويحيى بن يحيى بن اسحق كذا رواه المصنف عن الليث وخرجه هكذا ابوداود الا ان مسلماً
وصله من طريق الوليد بن كثير عن محمد بن عمر بن عطاء.

معلقات مسلم

قال السيوطي في الترهيب المعاني وهو في البخاري كثير جداً كما تقدم عدة وفي مسلم في موضع جمع، واحسن في الترمذي حيث قال وروى الليث بن
سعد ذكر حديث ابي الجهم بن الحارث بن الصمة اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر الخويث، وفيه ايضا موضعاً عن ابي هريرة والبرقي
بالعقوب عن الليث بن جابر بن ابيهم بالاتصال وفيه بعد ذلك اربعة عشر موضوعاً رواه متصلاً ثم عقبه بقوله ورواه فلان واكثر ما في البخاري من ذلك
في موضع اخر في كتابه وانما اوردته معلقاً اختصاراً واجابة للترك الذي لو وصله في موضع اخر ما عزمه وستكون حديثاً وصله شيخنا في كتابه في باب
لطيف ماله التوفيق وله في جميع التعليقات والملاحظات والموقوفات كتاب جليل بالاسانيد والتعليق والاختصار في التمهيد في شرح صحيح مسلم المجلد الثاني

فی نفسه بالتأویل غیرانه خشی من التصريح به ان يكون كانه بتعديله له صدقته على نفسه فاخفى اسمه والله اعلم بمراحم -

[illegible]

ولم يثبت عدمه إلا بما لا يخفى عن نفسه بذلك وبجزء مما هو مطلق ، وبما يكفي أن القيم في بعض الطرق زائدة ولا ريب فيها الاحتمال أن يكون من الزيادة
ولا يحكي هذه الصورة بكل شيء ، إنما عرض احتمال الاتصال ، ولا أن نظامه قد صنف فيه الخطيب كتابا المتصل لمعه لإبراهيم بن كساب المزني ، وتصل الكتابات
قال ابن جرير وقمر أقرقدهم حمدا سقا من لا خير فيه من أساينهم عدل ، وضرب القرى إلى القوى تليسا على من يحول وعرفوا من لا يأخذ عنه
ضمنا ، الماين بتأيد من ، لا أقوال ما لوحي من سكت عن ذكره ، لكان ذلك كله ما في الحديث فهو لأجل مجرور وهذا فرق ظاهر واجب أطرح جميع حديثه
ثم أعني دس فيه ، ولا يصح أنه دس فيه ، وسواء قال سمعت أو أخبرنا أو لو قيل لا كان ذلك مرموعا ، وغير مقبول ، لأن أنظار العدل لا تأخر عن كل أسرار ، واستحي زنة ما ذكرناه .

طبقاتُ المدرِّسين

قال الخواص المديون مطلقا على خمس مراتب بينها شجنتها رحمه الله تعالى في تصنيفه المختص بحكم المستدين فيه من جميع التخصيص والحوالين
ففيه ، فمن لم يوصف به إلا ناديا ، كالقطان وبين بن هارون ، فمن كان تدليس به تليلا لا بالنسبة لما روي مع اعلمته وجلالته وتوحيده كسيدنا كين
فإن كان ثمره غير متعين بالثبات ، فمن كان أكثر تدليس به عن الضعفاء والجاهل ، من انضم إليه ضعف بالمرءة شران جميع ما تقدم تدليس
الاستاذ ، وأما تدليس المان فلم يذكره وهو المبرج وتعلم حرام كماله في بيانه -

ایں البلاد اکثر تہذیباً و اقل

قال الحاكم اهل الحجاز والحرمين ومصر والحوالي وخراسان والجمبال واصبهان وبلاد فارس وخزستان وبلاد الهند والهندك وبلاد ارمينية
وآشوشا وقال واكثر الحوزيين تربية اهل الكوفة ونفري من اهل البصرة ، قال اما اهل بغداد فلقد يكرمون احسن اهلها تربية التيس الى ان يكرهوا
عن محمد بن سليمان المغيرة الساسي فهو اول من احدث التسمية بعد ذلك وقد قال الخطيب في تاريخه ان اسماء المحدثين ثواب عساكر
الحديث المعنعن واختلاف البخاري مستم في اشتراط اللقاء والسماع لقبول حديثه

الاستناد المصنف في هرقل الروي فلان عن ثلثين " قيل انه مرسل والصحيح الذي عليه العمل دقالة اجتمعوا من اصحاب الحديث والفقهاء
الاصول انه مستعمل بشرط ان لا يكون له المعين بالكتب كسائر شروط إمكان لقاء بعضه ونحوها في اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفته
الرواية عنه خلاف، فمنهون لشرط شيئا من ذلك وهو من شرط المحاجاج وادعى الإجماع فيه، ومنهون شرط اللقاء وصل وهو قول الجمهور
ابن المديني وغيره، قيل ان البخاري لا يشترط ذلك في أصل الصحبة بل التزعم في جماعته، وابن المديني يشترطه فيها قال شيخ الاسلام لا شرط
من حجر من حكم على المصنف بالانقطاع مطلقا شره ويلييه من شرط طول الصحبة ومن اكتفى بالمعاصرة سهل والوسط الذي ليس بدار الاستدلال
لذهب البخاري ومن واقفه وما اورد، وسلو عليه من لزوم رد المصنف دائما لاحتلال عدم الاتماع ليس بوار لان المسئلة مفقوضة في غير المدس
ومن عنن ما لم يسمح فيهم ليس قال الجبل الضعيف عفا الله عنه، لاشك في ان رواية الروي هي من طريقه ارسال جلي كظاهر، اما روايته
من المداصر لم يجمع منه موها الاتماع فتمتلك اموال اللقاء وعلمه، وعلى تقدير اللقاء ساء منه غير هذا الحديث او عدم اتماع عطفنا،
بعضه يمتعي هذه الصور كلها تديس كما من في الفصل الثاني، وبعضه يمتعي كلها ارسالا خنيا كما قال في المتن: ريب الا ارسالا لغيره على ارساله
عدم اللقاء ليس في عنه مع المعاصرة والعدم الاتماع معوث للقاء والعدم اتماع ذلك الجهد بعينه مع سماع غيره، فالتمس لغير جسد واحد في

الامر إلى الخفي، ودفن الحافظ ابن حجر بينهما خفض اسم التلبس بقوله اللقاء وجعل تسو المعاصم الحصة إرسا لأخفيا، وعذلي أنه لا شاحة في الاصطلاح والتسمية ما لو تقرر الاحكام والحقائق بتغيير الأسماء والاصطلاحات، والنظر في ذلك في هذه المسئلة يقتضي أهمية ما يكون فيه إجماعا إرسا وما يرد به إجماعا تلبسا، فعلى هذا رتبة الرجل من علمه من ظهورها في انتفاء اللقاء والسماع وإسراع هذا الخبر بعينه في حق ابن شني إرسا، وإن لو ظهر في ذلك إجماعا ولا الثبوت بل لا يثبت ما يبرهن على إمكان التلقي والسماع فلا وجه لاختصاص من التلبس وإدخالها في إرسا مع كون إجماعا الذي هو مظنة ذوق التلبس موجودا فيقولوا أكثر من كراهه الخطيب في الكفاية وأعمقه ودهري أنه فصل الخطاب في هذا البحث حيث قال في بيان التلبس هو تلبس بالحديث الذي لم يسمعه الراوي من ذلك عنه غيره روايته أي أنه على وجه أنه سمعه منه ويحل عن البيان لذلك، قال أبو بكر أنه لو سمعه من الشيخ الذي دلّسه عنه وكشف ذلك لكان يبينه من مبالغة الحديث غير ملبس فيه لأن إرسا الحديث ليس بإجماع من الملبس كونه سماعا من لم يسمعه منه عملا شيئا لم يرويه أنه إن التلبس الذي ذكرناه مشتمل إرسا كحالته لسانك الحديث في ذكره الواسطة وإنما يفرق حال الملبس بإجماعه السماع من لم يسمعه فقط وهو الملبس أمر فوجب كون التلبس ضمنا للإرسا وإرسا لا يضمن التلبس لأنه لا يقتضي إجماع السماع من لم يسمعه منه وإنما لم يبرهن العلم من إرسا يعني يظهر السقط وذو جواس دلس، فالحاصل أن كل ما فيه إجماعه بالحقيقة تلبس من مذهب سواه سمي قوله تلبسا وإرسا أخفيا بل يظهر من كلامه ابن عبد البر أن هذا القول في إسماعه إرسا أخفيا وقبحه من الذي يحرمه التلبس لما فيه من إجماع الحق والاحتجاج بخلاف إرسا إلى الجلي فإنه يكتفي بغيره لعدم التلبس فيه -

وأدركت هذا فاعترضه مسلون من الحجاج على البخاري رحمه الله في اشتراطه اللقاء والسماع لقبول المعنعن وعدم كونه بالمعاصم مع سماع اللقاء والسماع قوي عندى، فإن ثبوت اللقاء والسماع مرة لا يستلزم سماع كل خبر وكل حديث حتى يصحح بالسماع فيزود على أصله أن لا يقبل الاستدلال من باب، فإن قلتم إن هذا هو احتمال التلبس المسألة منقضة في غير الحديث، قلنا هذا الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال إرسا في صورة المعاصم مع سماع اللقاء والسماع فإنه أيضا تلبس حقيقة كما قهرنا، ولعل مسلم لم يسمعه تلبسا وإن سماعه بعضه إرسا أخفيا، بل هو أشد وأشد من التلبس كما قال ابن عبد البر والنزاع الشاكان في غير الحديث، فمحتمل لاصطلاحهم من البعض على التسمية لا يتغير به الحكم القبول والرد ولا يثبت به الحقيقة وإماما قال الحافظ من أن اعتبار التلبس دون المعاصم وحدها، بل عليه أطبا في أهل العلم الحديث على أن نهاية الحديث بين كافي عثمان المهدي وقين بن حازم رضي الله عنهما على غير مذهب قيل إرسا لا إرسا لا قبل التلبس، ولو كان مجرد المعاصم يكفيته في التلبس كان هؤلاء مسلمين لا هم فعلمهم على الصلابة التلبس ولكن لم يوجب هل تلبس أو لا، فقد تأشيفه علي البخاري أن الحاضر بين إرسا لم يبرهن قيل التلبس كانه قيل إرسا الحديث، وبذلك كان الحاضر من عرفه رفاقه النبي صلى الله عليه وسلم لم يبرهن أنه لقيه، وبينها فرق، ويجوز يظهر الجواب قال أبو حاتم في توجيهه (إن تلبس الجرحي هو روى من جماعة لم يسمعه منهم لكنه عاصمه وكفى زيد عمر بن الخطاب، وقال مع ذلك أنه لا يعول به تلبس، قال الحافظ في ترجمة ابن قتادة من عده من أن هذا ما يقوى من ذهب إلى اشتراط اللقاء غير مكتمل بالمعاصم، أم - فإن هذه صورة المعاصم مع ثبوت عدم السماع ويحتمل أن تكون روايته عنهم بصيغة غير موهبة للسماع، وكلاهما صورة في كتمانها بالمعاصم مع احتمال اللقاء والسماع في الاستناد المعنعن، والفرق بين عدم الثبوت وثبوت عدم ظاهر، فإن في فتح المصنف وما خدشه به مسلون بعدوا حديث اتفق الأئمة على ضعفها مع إجماعها على أن المعنعنة ولو رأت في خير فقط أن بعض رواها على شيخه، فغير لازم أن لا يلزم من كونها عندى لقيه في نفس الأمر إلا أن ادعاء إمامنا محجة مطالع مثل كلامه مسلوم لقيه بالاستعزاء أو التمسك أو غير ذلك إمكان العقل للحص، بل اللازم لخالقه أن يبرهن على إثبات ما فناه حتى يظهر خطؤه وقصور استدلاله ولا فاحتمالات العقلية الحصة لا تؤثر في إبطال ما أدعاه كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه في إبطال حجة خبر الواحد بل يوجب ضعفه على شرطه وأدعى مسلوم إجماع العلماء قديما وحديثا على أن الحديث المعنعن محمول على الاتصال والشاكان إذا أمكن لقائه من أضيفت الضعفة إليه بعضهم بعضا يعني مع براءتهم من التلبس ونقل مسلون بعض أهل عصر (رحمة البخاري) أنه قال لا تقوم الحجة بما لا يحل على الاتصال حتى يثبت أنها التقيا في عهد سامة فأكثر ولا يكفي إمكان التلقي بها، قال مسلم وهذا قول ساقط فخره سجدت لم يثبت قائما به ولا سماع له من أهل العلم عليه وأن القول به بدعة باطله توجب اطراحه وخبره من ذخائر الأحاديث وأطرب مسلوم في الشناعة على قائله، فأدعاه لإجماعه على خلاف ما نقله إجماعهم عليه مع ذلك التمسك بالبينة لا يسمع إلا من هو في دينه أو فوقه أو تافقوا النوى أيضا إذا أمكن التلقي ولو ثبت أنه لا يلزم على الظن الاتصال، وإذا ثبت التلقي مرة غلب على الظن، فمردوم يحصل عليه الظن لغيره من أمثال مسلون من الحجاج روى جماعة أهل العلم عنهم والله أعلم بالحق وتعالى أعلم بالصواب -

(تعبير) قد سأل السكبي المزني هل وجب لكل ما روي به بالضعفة طرق مصرح فيها بالتدوير فقال كثير من ذلك لو توجب ما يسعدنا لا تخبرنا في الظن

أهل الحرم بالحرم من المنظم ما روى عن التابعي أومن دونه موقوف عليه من قوله وأعطاه قال ابن الصلاح ومريد غريب، قال الخطيب في جامعته
بمركزتها (أى الوقوفات والمقطوعات) والموقوف فيها يتخير من أوقافهم ولا يشترط من مباحها جهرا قلت لا سيما وهي أحد ما يعتضده المهرل وربما ينضم
بها المخلط أصل الموقوف على الصلح يتجهل كغير من التقهات بمنزلة الموقوفات إلى البنى على المصالح يسير في لزوم العمل بها
وتقدم على الفياض وأما فقها بالسنن انتهى، ومساهلة الاختصاص بالصالحين مبسوطة في غير هذا المجلد، فإن شيخنا أدرج في المقطوع ما جاعل من دولتنا
وعبادة ومن دولتنا إلى من أبلغ التابعين فمن بعدهم فداى في الأصل المقطوع شهادا مثل ما لبثني إلى ما تابعي، كل في فخر الميث

فائدة

[illegible]

افعال النبي صلى الله عليه وسلم

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ فِي الرَّبْعَةِ اسْتَوْعِبَ كُلَّ مَا وَجِبَ وَفِيهَا قَسْرُ الْوَزْنِ لَكِنْ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَاطِلُ شَيْءٌ لَا يَصِلُ إِلَى الْقَدْحِ وَلَا يَخْتَلِفُ بَيَانُ مَقْرُونٍ بِهِ مِنْ حُجَّةِ الْقَاعِلِ، أَوْ مِنَ التَّكْرَارِ وَتَعَالَى كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ وَهَوَّاهُ أَقْرَبُ جَلٍّ وَتَعَرَّجَ كَيَانِيَّةٍ عَنْ مَوْسَى مِنْ قَتْلِ الْقَيْطِ فَقَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ أَمْ - قَالَ شَيْخُ الْكَلَامَةِ - (وَالْوَزْنُ أَخَذْتُ مِنْ قَوْلِ الْقَاعِلِ ذَلِكَ الْجَهْلُ فِي الطَّيْلِ) إِذَا لَوْ وَجِبَ الْقَصْدُ إِلَى الْوُجُوعِ وَلَا إِلَى الْبَقَاتِ بِدَلِّ الْوُجُوعِ وَلَكِنْ جَوَابُ الْفَصْلِ لِلشَّيْءِ فِي الطَّرِيقِ نَحْنُ بِهَذَا الْوَزْنِ مَا يَتَصَلُّ بِالْعَالِمِ عِنْدَ خَلْقِهِ لَا مَوْلِيَيْنِ قَصْدَهُ بَعِيدَهُ وَلَكِنَّهُ ذَلِكَ فَاسْتَحْتَلَّ بِهِ عَاقِدُ عَصَا شَيْئٍ مَا يَتَوَلَّى مَا يَفْقِدُهُ الْبَاشِرِيَّةُ وَكَانَ قَدْ طَاقَ الشَّرْعُ ذَلِكَ عَلَى الْوَزْنِ حَيْثُ - قَانَ قِيلَ لِمَوْلِيَيْنِ الْفِعْلَ الْخَرَامَ وَمُصَوَّرَ فِي الْوَزْنِ فَفَعَلَ الْعَلَابُ أَتَقَنَّانُ الْإِلَهَ لَا يَخْلَعُونَ نَوْعَ تَقْصِيرٍ يَكُنِ الْمَلَكُ الْآخِرَ عَزَّ عَنْهُ عَدَّتْ السَّنِيَّةُ، فَاسْتَعْتَقَ الْعَلَابُ بَنَاءً عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ ذَلِكَ فِي الطَّرِيقِ يَسْقُطُ الْقَوْلُ لَمْ يَتْرَكْ التَّثْبِيثَ وَالتَّقْدِيرَ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو أَحْسَنَ الْإِسْهَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حُصَّةِ كَلَامِيَّاهُ وَلَيْسَ مَعْنَى الْوَزْنِ أَهْوَ تَوَاجُعَ إِلَى الْبَاطِلِ وَعَنِ الطَّاعَةِ إِلَى الْحَصِيَّةِ وَلَكِنْ مَعْنَاهَا التَّرَلُّعُ مِنَ الْإِضْطِلَالِ إِلَى الْفَضْلِ وَالْإِصْرَابُ إِلَى الصَّوَابِ كَمَا يُعَاقِبُونَ فِي جِلَالِ تَدْوِينِهِ وَمَعْنَى تَهْوِيهِ وَمَكَانُ تَهْوِيهِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى -

[illegible]

فی الباب الحات كما یحیط به مستقره و من دوا این السنه و هذا كله داخل فی عموم ما تجویج بحیكوك الله، و هذا لان الرسل علیهم الصلوٰه و السلاّم یرتد بجموعه ما قال الله تعالی ان جاءك الناس فاسألهما، فالاصل فی کل فعل یكون منهم و جازا لا قبله و جازا ما یشتر فی ذیل الخصصیه باعتبار احوالهم و علوما زلهم و اذا كان الاصل هذا فی کل فعل یكون منهم بصیغه الخصوص یمجب بیان الخصصیه مقارنا به اذ الحقیقه ان ذلک ما یشتر فی کل فعل یكون حکمه بخلاف هذا الاصل و السکت عن البیان یمحق الحاجة الیه دلیل النفی فترك بیان الخصصیه یكون دلیلا علی انه من جملة الافعال الی الی فیها ما قد تأسسته و الله اعلم، فصار الحکم اصلان عندنا فی الحسن الاصل هو الاختصاص و الاصل الاول ان لا یعارض و عند الخصصه الاصل هو انشاء و الخصصیه بدایض کما انت الاصل فی الحکم الحقیقه و المجاز بدایض و العارض لا یثبت الا بدلیل،

حکایه فعله صلے الله علیه و سلم بصیغه (اعوم لها)

انما نقل فعله صلے الله علیه و سلم بصیغه (اعوم لها) کتدب بادل صلے فی الکلمه لایجب باعتبار من الا عبارات کانه اخبار عن دخول جزئی فی اعم فلا یزال علی الفرض و النفل شخصیته، و ما یترجم من نحو کان یصلی العصر الشمس مینا و کان یجرب من الصلوات فی السفر من استاد المضارعه و یبیل من الجموعه و من قرأ رکعاً کمن تحرق لهم و فلان یرکعون الضیف و یاکلوا الحنطه یبیل الله عاده فیهما التکرار من مجرد استاد المضارعه و لا یخفی ان هذه الا فاده استعالیه لا ضعیفه، و اکثریه لا کلویه، فلا یقید علمه ذلک فیما فی سنن ابی داود فی شأن خرص یخل خیبر عن عائشه قال کان النبی صلے الله علیه و سلم یسبح عبد الله بن رواحه فیخبر فی قص الفل الحریث کون خیر کانت سنه سبغ علی قری المجهر و عبد الله تم فی سنه شان، ثم لقال ان یقول کما ان یجوز استاد المضارعه یبیل التکرار استعالیه کذلک یجوز کان، اذا دخلت علی ما لا یبیل من شرط و جازا کما فی الصیغین عن حدیقه کان النبی صلے الله علیه و سلم انما قرأ البیل فیخبر فاه و عن عائشه قالت کان رسول الله صلے الله علیه و سلم اذا حکل بدی الی الله فاجله ان یخیر ذلک لیسما علی من یقول انما عمل علی الدار و حیثین ذلک یأس ان یقال ان کان و استاد المضارعه اذا اجتمعاً کان ما متعاً صمدین علی فاده التکرار یقابل ان تصحیح غیر خلدین الرانی ع علمه و لاله کان علی التکرار علی کما لا یزال علیه و رضا منتق و الله سبحانه اعلم، کذا فی التقریر و شرحه،

و اما حکایه قول النبی صلے الله علیه و سلم لایرد یعمیه بلفظ عام کتصی بأشعة الخیار و من عن بجم الغریب یجیب یجلب علی العم فترك الأشعة یجلب جازا و الی عن کل شیء غیره خلافاً للکثیر، و انما قلنا ذلک لان الصحابی عدلی عارف باللفظ عموم و خصوصاً فالظاهر لملطافه باین نقله و ما یستفید من ذلک قولهم یجلب غریبا و جازا فاحضین تجارته ینکنا جتهد فی العم فیکما و اخطأ فیما سمعه "احتمالاً لا یقید کانه خلافاً لظاهر من علمه علانته و الظاهر لایزک الاحتمال و جعلهما من حکایه فعل ظاهری فی العموم کما تنزل الیه صدر الشریعه منتق لان القضاء و النبی قول یکرر مع عموم و خصوص و لا یخفی ان المراد بقص حکایه قوله الذی هو القضاء و فی حکایه قوله الذی هو النبی کذا فی التقریر و شرحه -

(مصابا) قال الخذالی و لا یکن دعوی العموم فی فاده الشخص من قضی فیها البی علیه السلام یجوز و ذکره حکم ایضا اذا امکن اختصاصه علی بصاحب او فاده مثاله حکم فی اعراض تجریم و قصبت به فاده لا یخیر و اراده و لا یکرر و طیباً فانه یجوز و یوم القیامه ملایم فانه یجلب ان یقال انما لا نهی و قصبت به فاده حرماً لا یجوز و احرامه و لانه علم من شیهه انه کان مخلصاً فی عبادته و انه مات مسلماً و غیره لا یجوز من علی اسلافه فصار کما لا یخص و کذا قال علی الباری فی قتلی أحد زلموه یجوز مهوراً و ما فاهو فاهو یجوز و اود اجماعاً یجوز و ما یجوز ان یکن التعلی أحد خاصه لا یجوز و جازا و الیه انهم اخصوا الله فیهم شهداء و حقاً و لوضرب بان ذلک خصصیه یجوز لذلک لان لفظ خاص و التعمیم و هو و التام فی رحمه الله انی اعلم هذا الحکم نظر الی العاده و ان ذلک کان بسبب الجهم و الاحرام و ان العاده حشرهم علی هذه الصفات و عله حشرهم لجهنم او الاحرام و قد وقعت الشریکه و العاده و هذا السبق الی الفهم لکن خلافاً هو الذی اختاره التامی ممکن و الاحتمال متعارض و الحکم باصل الاحتمال الین لانه اسبق الی الفهم فیه نظر فان الحکم بالصورة انما أخذ من العاده و من وضع المسان، و لو ثبت ههنا فی مثل هذه الصورة لا وضع و لایکون فی معنی العموم، کذا فی المستصفی،

تعارض القول الفقل

وفیه صور متما ان یكون القول خاصاً بالامه مع تعامیل التامی و التکرار فی الفعل فلا یعارض فی حقه صلے الله علیه و سلم و اما فی قول الامه فالمتأخر من القول او الفقل بتام، و ان یجمل التام فیقول یعمل بالفعل و یبیل بالقول و هو التام و لا ینکونه اقوی من کلا القول و ایضاً هذا القول الخاص بامته اخص من الدلیل العام التام علی التامی، و الخاص مقدم علی العام و لریات من قال بقوله القول بدلیل یعمل لایستل بالیه، و تمها ان یكون القول عاماً له و لاهله فیکون القول علی تعامیل و تأخره خصصه الفهم عموم القول و ذلک کتبه عن الصلح بعد العاص و صلواته و التکرار بعدھا قضاء لسنة الظهور و مل و منه علیهما و الی ما ذکرنا من اختصاص الفعل بصلے الله علیه و سلم ذهب المجتهد قالوا و سواک فاده و تأخر کذا فی القول المشوکی،

وقال الشيخ ابن الهمام بعد تشييق محال التعارض وتحقيق استحالتها ، فالوجه في كل موضع من ذلك التعارض ملاحظة ان الاحتياط يقع فيه على تقدير تقدير القول او الفعل فيقدر ذلك انه في الاحتياط كفضل عرفت صفته وجوب او نهي او حكم فيه بذلك (اذ كان التعارض محالاً) فقام على العقل الشيخ وكذا القول محرم ما مع الفعل مطلقاً بقدره على الفعل مطلقاً ، وقول كراهة مع فعل باحثة وقس على هذه المسئلة ، والله اعلم ولما اذا روي خبران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم احداهما مثبت والاخران نفي فقال الغزالي لا يخرج احدهما على الآخر لاحتمال وقوعهما في حالين فلا يكون بينهما تنافي ،

تركه صلى الله عليه وسلم

قال الامام ابي طاهر الفيلسوف صلى الله عليه وسلم دليلاً على مطلق الاذن فيه ما لا يدل دليل على غيره من قولنا وقربة حال او غيرهما واما الترك فخطئه في الاصل غير المأذون فيه وهو المكروه والمنعوق وذكره عليه الصلوة والسلام والى على مسخر جرحية الفعل وهو اساطير وانما في تركه مطلقاً ظاهر ، والمترك في حال تركه الشهادة لمن نحل بعض وله دون بعض ، فانه قال بكل ذلك نحلته مثل هذا قال لا ، قال فاشهد غيري فاني لا أشهد على جرح ، وهذا ظاهر ، وقد بقي الترك لوجه ، فاما قلده ، منها الكراهية طبعاً كما قال في الرتبة قدما متعبر من كله انه لو كان باطلاً فاجب في اعاقه ، فلهذا تركه للمباح بغير الجلبة واخرج فيه ، ومنها ان الترك يحل الغير كما في تركه اكل الثور والبصل يحل للملائكة ، وهو ترك مباح لمعاني حق الخبر ومنها ان الترك يحل الافتراض لا نه كان يترك العمل وهو يجب ان يعمل به فحاشا ان يعمل به الناس فيفرض عليه كما ترك القيام في المسجد في رمضان ، وقال لو ان اشق على طاعة امرهم بالثلاثة وقال لا اعتبر بالثلاثة حتى يرد النساء والصبيان لو كان اشق على طاعة امرهم بالصلوة هذه الشاة ومنها ان الترك لا يخرج من فعله بانه على ما اخرج فيه الجزء مني عنه بالكل كما هو اصد من سماعه من الغاريتين في بيته وفي الخلق لسبب مزود ولا دمى والد لله وان كان ما اخرج فيه فليس كل ما اخرج فيه يؤذن فيه فذكره الكلام فيه في كتابنا في الحكم ومنها ترك المباح للغير الى ما هو افضل فان القهر لو لم يكن لازماً لا زواجاً في حقه وهو معنى قوله تعالى تربي من شاء منهم وتؤذي اليك من شاء لا يغير عهدهم ولا يخرجهم معك ذلك فترك ما يحل الى القهر الذي هو احق بغيره اخلاقه وتركه الانتصا ومن قال له اعدل فانك قهر ما اريد بجاهد الله وفيه من اذنته وتركه قتل المرأة التي تمت لها الشاة ولو لم يأت عرفة من الخوف اذا اراد الفتنك به وقال من يفعل فسخ الحلف ومنها ان الترك للمطلوب في من حديث منسلة اعظم من صفة ذلك للمطلوب كما جازي في الحديث عن عائشة لو ان قوماً حديث عهد بهو الجاهلية فاخذوا نكحوا فم ان احضل الخيال في البيت ان الصورتين لا يظفر فؤاداً شمسك البيت على قواعد ابراهيم ومنع من قتل اهل الفتاك وقال لا يجحد الناس ان محمداً يقتل اصحابه ، وكل هذه الوجوه قد تدرج الى باطل المتعذر ، واما الاول فلو لم يكن في الحقيقة من هذا النسخ لا به ليس بترك باطلاً كيف قد اكله ما تدين عليه الصلوة والسلام واما الثاني فنقد صار في حقه التنازل عنه فاما او كرهنا الحق ذلك الغير هذا في غير مقاربة المحيد واما مع معارضة بها و الدخول فيها فهو عام وفيه في الامة ، فلذلك في اكلها عن مقاربة السجود وهو راجع الى النبي عن اكلها لمن اكلها ادم مقاربه واما الثالث فهو من الرتبة المنسوب اليه فان ترك هذا المطلب وهو راجع الى اصل الذي اكل اذا كان تركاً لما هو مطلوب نحو فاستأمره الله منه فاذا رجع الى النبي لما اذن فيه خوفاً من ماله لم يؤذن فيه صار الى الترك هنا مطلوباً ، واما الرابع فنقد تبين فيه رجوعه الى النبي عنه واما الخامس فوجه النبي المتوجه على الفعل حصل الترك ان الرقيم المصطب مطالب بما يقتضي منصبه بحيث يعد خلافه منها بجمته وغيره لا في به ولو لم يكن كذلك في حقيقة الامر حبا جرت به الجارية عند هدم في قولهم حركات ابراهيم رسيته المقرين ، انما يريدون في اعتباره هو كالحقيقة الخطاب الشرعي ولقد روي انه عليه الصلوة والسلام كان يعدل على التزوجات واقامة العدل على ما يليق به يقتضيه الى ربه ويقول الله هذا على ما اهلك فلا توطئ بسما تملك ولا املك يروى انك ميل القلب الى بعض الزوجات دون بعض فانه امر لا يملك كما تراه امر القلبية التي لا كسب للانسان فيها انتدبه والذي يوضح هذا الموضع وان المناصب تقتضي في اعتبار الكمال في الترتيب كما دون الاثني بمقاربة نوح و ابراهيم عليهما السلام في حديث الشاة وفي اعتذار نوح عليه السلام ان يقول بها بطلانيته وهي دعاؤه على قومه ، ودعاؤه على قومه انما كان بعد ما يس من ايمانهم والواجب على الله له ان يرضى من قومه الا من قد آمن ، وهذا يقتضي بانه دعاؤه مباح الا انه استغفر نفسه فربح شاة ان يصدر من شاة مثل هذا اذ كان لا يملك الا ماله عنه وكذا ان ابراهيم اعتذر بطلانيته وهي الثلاث الحكيمات في الحديث بقوله لم يكن ب ابراهيم الا تلك كذبات ، فلهذا كذبات وان كانت تعريضاً باعتبار ابداع ذكر ، فنثبت ان ايات الخطيئة هائس من قبل مخالفه امر الله بل من جهة اعتبار من الرتبة في الخطيئة به المرتبة فلذلك قصة سيدنا نوح صلى الله عليه وسلم في مسألة القصر.

تقرير صحة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسكوته على فعل غيره

وصوته ان يكتم النبي صلى الله عليه وسلم عن الخلق قول بين يديه اوفى عصم وعلمه وسكوت عن الحرام فعل بين يديه اوفى عصم وعلمه
فان ذلك يدل على الجواز ذلك ككل الغيب بين يديه قال ابن القثير و هذا مما لا خلاف فيه ومما يندرج تحت التقرير اذا قال الصحابي كما فعل
كأنه اذا كان يفعلون لكنا واحدا معه اى عصم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ما لا يخفى مثله عليه ، وان كان ما يخفى مثله عليه فلا ، ولا بد ان التقرير على القول
والفعل منه صلى الله عليه وسلم مع قدرته على الامتناع ، كذا قال جماعة من الاصوليين ، وخالفهم جماعة من الفقهاء فقالوا ان من خص الله صلى الله عليه وسلم
عدهم سقوط وجوب تغيير المنكر بالتحول على النفس لا يترك الله سبحانه لجهته في قوله والله يصنع من الناس ، ولا بد ان يكون المقترع منعاً للشرع فلا يكون تقرير
الكار على قول ارحم دلالا على الجواز ، قال الجويني ويحق بما فرأنا من حق وخالفه المازري وقال انه يجري على المناقاة احكامه لا خلاف ظاهره ، لا بد ان
في الظاهر واجب عليه بان النبي صلى الله عليه وسلم كان كثير لما يثبت عن المناقاة من علمه ان الموعظة لا تنفعهم واذا وقع من النبي صلى الله عليه وسلم الاحتجاج
بفعل او قول فهو اقرى في الدلالة على الجواز ، ان في ايراد القول ، وقال الامام الشافعي الاقرار منه عليه الصلاة والسلام اذا وافق الفعل فهو صحيح
في التامش لا شوب فيه ولا الخطا من اعلى مراتب التامش لان فعله عليه الصلاة والسلام واقع وموجب الصواب ، فاذا وافقه اقراره وتغير وعلمه على ذلك الفعل
فهو كجزء من اقامته او بالفعل لا اقراره بل زائد مثبت بخلاف ما اذا اذروا فاقه فان اقراره وان اقتصرت الصحة فالترك كمالا راض وان لم تتحقق فيه المعارضة
فقد روي في شوب الترتيب فوقه عليه الصلاة والسلام الفعل ، ثم قال بعد بيان الامثلة ، والحاصل ان نفس الاقرار لا يدل على عطف الجواز من غير
نظر فيه ما يكون كذلك ومنه ما يكون كذلك ، قال الجليل الضعيف عن الله عنه سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن فعل غير بل هو يوجب التسوية بالاضافه
يكون لكون المسألة ما يفي بسلم الاجتهاد في ترك التكبير ويند ان اجتهاده في حقه وان كان خطا من حيث الحكم الواقعي عند الله تعالى على ما ذهب اليه
العاقلون بوجه الحق في الاجتهاديات وهذا كما في حديث الناس في من ابواب التيمم ان رجلا اجنب فترك الصلوة فقال اصبت ورجلا تيمم وصل فقال
اصبت وهكذا سكوتهم وعبر عن تحفيده على الفريقين في قصة ادعاهم في بني غزيلة ومخوذ ذلك ، فان الحق في المسألة واحدا والله كما صرح به علماء الشريعة
والنظر عليه الاثمة الاربعه وحققنا في الهدية السنية ، فلا يمكن تصويب الفريقين من هذه الحثيثة ، فهو لها مقدم اخرين فيه القول بتصويب كل مجتهد
قال الشيخ في الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى في الواقعة حكمان احدهما مطلوب بالا جتهاد ، ونصب عليه الدلائل والامارات فاما ان نصب حصل اجراء
اجراء خاصة واجز اجتهاد ، والثاني وجوب العمل بالادب اليه الاجتهاد وهذا متفق عليه فمن نظر الى هذا الثاني ولم يشغل في الاول قال حكمه الله تعالى على
كل احدهما ادى اليه اجتهاده ومن نظر الى الاول قال المصيب واحدا ، وكلا القولين حق من وجه ، اما احدهما في النظر الى وجوب المصير الى ما
ادى اليه الاجتهاد ، واما الاخر في النظر الى الحكم الذي في نفس الامر المطلوب بالنظر انتهى - وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه في هذا
واذا تحقق عند علماء بيتنا علمت ان كل حكمه يحكم فيه المجتهد باجتهاده منسوب الى صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام اذ انما الى القظة او الى علة ما مخوفة من
لفظه ، واذا كان الامر على ذلك فحق كل اجتهاد مقامان احدهما ان صاحب الشرع هل اراد بحكمه هذا المعنى او غيره وهل نصب هذه العلة مدافعة
حين ما يحملوا الحكم المخصوص عليه ، او ان كان التصويب بالنظر الى هذا المقام فاحل المجتهد بل لا يعنيه مصيب دونه ولا غير وان كان من جهة الحكم
الشرع انه صلى الله عليه وسلم لم يرد الى امتصاصه او لادعائه متى اختلف عليهم لمخصوصه او اختلف عليهم معاني نقص من خصوصه فهو ما روي في حقا
واستغفار الطائفة في معرفة ما هو حق من ذلك ، فاذا تعين عند مجتهد شيء من ذلك وجب عليه اتباعه كما عمل المجتهدان متى اشتهى بطريق القليلة في
البينة انقلد ، يجب ان يتجروا واصلوا الى جهة وقم تحريم عليها فهذا حكم الشرع بوجود الحق كما علق وجوب الصلوة بالوقت وكما علق تحفيص الصبي
ببلوغه ، فان كان البحث بالنظر الى هذا المقام فنظر فان كانت المسألة ما ينقص فيه اجتهاد المجتهد فاجتهاده باطل قطعا ، وان كان فيها حديث صحيح
حكم بخلافه فاجتهاده باطل قطعا وان كان الاجتهاد حقيقيا قد سلم كما ينبغي لهما ان يسلكوه ولو لم يخالفا حديثا صحيحا ولا امر ينقض اجتهاد القاضي في
المحقق في خلافه فهما جميعا على الحق اى بالنظر الى المقام الثاني لانهما حرفهما قد اقر المصيب واحدا بعينه لا بالنظر الى المقام الاول ، والحق ان المسألة
صلى الله عليه وسلم على فعل او تقريره يختل التصويب الجزئي في حق ذلك الفاعل بعينه بضر من الاتساع في الامور الاجتهادية يجب المقام الثاني في حق الفريقين
الذين ذكرهما الشيخ ولي الله بن دقيق العيد في الاول مثالهما في التامع اشارة في السرف مع موافقة صلى الله عليه وسلم والشيخين على النصير قوله صلى الله
عليه وسلم احسن عند الناس في الدار قطن ، ويحتمل ان يبق نوع من الامتناع على فعل ثم امكن ان الفاعل بما به حننية او صورة عبادة جمعة عن علمه بالشرع
فلم يعاقبه وترك التكبير عليه لا لتغير بشرعية فاك الفعل في حق كل احد بل يضر من الاتساع عن تحطته فعله بعد مجمل اخلاصه وحنن بيتنا كعاد
بالامتناع السابق واعدا على ان عموما اتوا له وهو اطلبه صلى الله عليه وسلم على التارك دالة على خلاصه عن ادلى الفقهاء وابصارا لثبوت كفاية في حق علمه

وجه المسألة : كما في قصة إمام كان يقرأ سورة الاخلاص في كل ركعة وهكذا الخ في قصة تقيس في ركعتي الفجر حين قال صلى الله عليه وسلم له أصلا ثم ما ،
فلعن رباه ، بان كان لم يصليها قبل المكتوبة فقال صلى الله عليه وسلم فلا تأكلوا ، ان عمل قوله فلا تأكلوا على معنى فلا تأكلوا إذا كنتم اتقوا الشراف وفي بعض الروايات
فكنت رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم وفي بعضها لم يؤمر بركعة وفي بعضها نكس وفي بعضها فلو لم يكن عليه ، فهذا نظر من جهة صلى الله عليه وسلم لتسهيل اجتهادكم
المقام الثالث في دلوكنا عظماء فيه عندنا بحسب انما الاول وغرض من جميع ما ذكرنا في هذا البحث ان السكون في التمسك اذا عارض قوله او فعله صلى الله
عليه وسلم كلاما او بعضا فالحكم الاصل الشرعي ينبغي ان يكون في قوله او فعله صلى الله عليه وسلم ما لم يمنع منصاعا ، فان كل ما منها صرح في الحجية وحاكم في السكون
او التقدير وقد اشار الغزالي الى بعضه في وجوه الترجيح المستصفا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ،

أقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم

قال أبو سعيد البردعي تلميذ الصحابي واجب بتركه بالنسب قال وعلى هذا دركنا شاكنا وهو مذموم ما لك واحمد بن حنبل في بعد ذلك
والشافعي في قوله القاضي فانه ذكر الصحابة في رسالته القديمة واشفى عليهم عاهم اهل الفرقال وهو قونا في كل علم واجتهاد وورع وعقل يستلزم به علم
اولي تبسط والآد هو ادنى من الراسا عندنا لاقتضا ، ونض في موضع آخر ان الصحابة اذا اختلفت فالأمة الأربعة الأولى فان اختلفت الاثمة الأمر بعة
فقول ابن بكرو عمر رضي الله عنهما في ذكر موضع أخر انه يجب الترجيح بقول الأهل والأكبر قياسا ، لان زيادة علمه يقوى اجتهاده ويجوز من الترجيح
وقال أبو الحسن الكرخي جماعة من أصحابنا يجب تقليده الآية لا يردك بالقياس واليه لقاضي الإمام ادنى زيد على ما يشاء في رواية في التقدير
وقال الشافعي رحمه الله اى في قوله الجليل لا يقلد احدا غيره اى لا يكون قوله حجة وان كان فيه ما لا يرد بالقياس واليه ذهبت الاشاعرة والمعتزلة
ومنهم من فضل في التقليد وقد اختلف على أصحابنا في هذا الباب فلو استقر من جمهور في هذه المسألة ولو ثبت عنهم رواية ظاهرة فيها مخرج ذلك فالتق
على أصحابنا بتقليد الصحابي في ما لا يهل بالنسب مثل المقادير الشرعية التي لا تغفل بالروى حملا لقوله عليه التوفيق على السمع والنصيص من رسول الله
صلى الله عليه وسلم لانه لا يظن بجماعة الخرافة في القول ولا يجوز ان يحمل قولهم على الكذب ، فانظر في الكلام من النصوص انما انتقل اليها بروايتهم وفي كل قول
على الكذب والباطل قول بعضهم وذلك بطل روايتهم بقرينة الأرائى والسمع من يؤول عليه الوحي كما هو محل الراى في هذا الباب فتبين السماع
وصارفتاه مطلقة كرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك انه لو ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك حجة كاثبات الحكم
فكذا اذا اختلف في كل طريق لقوله الاشاعرة ، واما احوال اهل الكتاب فقال الخاوي سيجوز للصحابي المنصف بالاخذ من اهل الكتاب
يسوغ حكاية شئ من الأحكام الشرعية التي لا يحال للراى فيها مستندا لذلك من غير عزم على علمه بما وقع فيه من التبدل والتخريف بحيث سعى
ابن عمر بن العاص في حقيقته النبوية الصادقة احتاروا من الضعيفة البرمكية ، وقال كعب الأجارحين سأل ابا مسعود الخوا في كيف تجد قولك لك
قال كعب من ما نصص ما صدقتني الخوا لانه فيها اذا ما كان رجل حكيم في قوم لا يخاف عليه وحسده وكونه في مقام تبيين الشريعة المحمدية كما
قيل به في أمرنا ونهينا وكنا نعمل ونخوذ ذلك فحاشاهم من ذلك ، بل قال الخافظ في مسألة تفصيل الصحابي انه يثبت ثمن من ذلك ما اذا كان الصحابي في المشور
من عرف بالنظر في الأساليب كعب الله بن سلام وغيره من مسلمة اهل الكتاب وكعب الله بن عمر بن العاص فانه كان حصل له في قصة البرمك
كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب فكان يخبر بها فيها من الأمور المغيبة حتى كان بعض أصحابه ربما قال له حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تخش شئ من الضعيفة فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور المنفية الزم لقوله احوال وهذا فيه لا يردك بالقياس فاما ما يعقل
بالقياس فوجه قول الكرخي ان القول بالراى مثل ما عالجوا وذلك معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انما هو صلى الله عليه وسلم اجتهاد
يخالف بعضهم بعضا وكانوا لا يجوزون الناس الى قولهم وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول ان اخطأت فمن الشيطان واذا كان كذلك لم يجز
تقليد مثله بل وجب الاقتداء به في العمل بالراى مثل ما عالجوا وذلك معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انما هو صلى الله عليه وسلم اجتهاد
البردعي ان العن البرمك ادنى لوحيين احدهما احتمال التمسك والتوقيت والظاهر الغالب من حال الصحابي انه اثنائه بالخبر لا بالراى لا عن اضافة
بعدم مشاورة القراء لاحتمال ان يكون عند خبره وقد ظهر من عا قد سكتهم عن الاستاد عدل لغوي ، اذا كان عند خبره خيرا يوافق قومه
لان اوجب عند السؤال بين الحكم لا غير واحتمال فضل اصابتهم في نفس الراى فرأى الصحابي اقوى من رأى غيرهم كما فهم شاهدوا اخطأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان احكام الخوا و شاهدوا الاحوال التي فيها الضموض واحمال التي يتقار بها غيرها الاحكام وان
لهم زيادة جدي وحرص في بذل مجهودهم في طلب الحق والقيام بما هو تثبت قومه الذين و زيادة احتياط في حفظ الاحاديث وضبطها وطلبها
والإتقان فيما لا يرض عنه هم غاية الإتقان وفضل درجة ليس اخبرهم كما نطقت به الاخبار مثل قوله عليه السلام خير القرون قرني الدين نبشت

في قوله لو اتفق احدكم على فعل شيء لم يحلف به الا اذا كان له فيه شبهة ولا يفتي الى غير ذلك من
 الاخبار ولعل هذه القضية أثرت في صلبه الرأي وكونه ابعيد عن الخطأ فهذا المعاني ترجح رأيهم على رأي غيره وعند تعارض الراي بين
 نوع ترجيح وجب الأخذ بذلك كذلك اذا وقع التعارض بين رأي الواحد منهم ورأي الواحد من اعيان فقد يرجح على رأينا لزيادة قوة رأيه من
 الوجهة التي ذكرناها. فان قيل ليس ان تأويل الصحابي للنص لا يكون مقيداً على ما لا يفي به غيره بل يفي به هذه الاحوال فكذلك في الفتوى بالسري
 قلنا ان التأويل قد يكون بالتأويل في معنى اللغة ومعاني الكلام ولا منية له في ذلك الباب على غيره ممن يرجح من معاني اللسان فاما
 الاجتهاد في الاحكام فاما يكون بالتأويل في التصبوص التي هي اصل في احكام الشرع وذلك يختلف باختلاف الاحوال ولا يراه يظهر له المزية بشهادة
 احوال الخطاب على غيره ممن له شاهد، كذلك في كشف الاسرار وفيه تأويل قال الشيخ ابن الهيثم في نصار قوله الصحابي كالدليل الرابع وقال الشيخ
 ان جمهور العلماء قد قرأوا الصحابة عند ترجيح الاقارب، فقد جعل طائفة قول في بكرة وجرمجة ودليلاً وكل قول من هذه الاقوال متعلق، وبعضهم عد
 قول الخلفاء دليلة، وبعضهم يوجب قول الصحابة على الاطلاق صحة ودليلاً وكل قول من هذه الاقوال متعلق بالثقة وهذا الدراء وان ترجح عند
 العلماء خلافاً فيها فتقوية نضات الى امر كل هو المعتمد في المسألة، وذلك ان الثقات والخلف من انا يبعين ومن يبعين هو ايزون خلفه الصحابة
 ويكثرون بموافقتهم واكثر ما تجد هذا المصنف في علوم الرجال الذين لا ائمة المتأخرين فيجوز هذا ادعاء من اهلنا منهم قوة هابل من ذهب اليه من
 الصحابة وما ذاك الا لما اعتقدوا في انفسهم وفي مخالفتهم من تعظيمهم وقوة ما أخذ هو دون غيره وذكر شأهم في الشريعة وانهم ما يجب متابعتهم
 وتقليدهم فضلاً عن النظر فيها نظراً فيه، وقد نقل عن الثقات ان المجتهد قبل ان يجتهد لا يمتنع من تقليد الصحابة ويستم في غيره وهو المنقول
 عنه في الصحابي كيف انك الحديث تقول من لم يصار له من المجتهدين ولكنه مع ذلك يعترف لهم قد رهم وايضاً فقد وصفهم الشافعي الصالح ووصف ما يتبعهم
 بما لا يضمن ذكر بعضه فمن سعيدين جيرانه قال ما لم يرض به البدر يرضون ليس من الذين وعن الحسن وقد ذكر اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قال نعم
 كانوا ابراهيم ائمة قلوباً واعمرها علماء واقلها حكمة قوماً اختارهم الله لصحة نبه صلى الله عليه وسلم فقتلوا باخلاصهم وطرقتهم فانهم وذب الكعبة على
 الصراط المستقيم وعن ابراهيم قال لو لم يخرجوا كشيء مني عن القوم لفضل عندكم، وعن حذيفة انه كان يقول اتقوا الله يا مشرك القراء وخذوا طريقتهم
 قبلكم فاعلم في المن اتبعوه لقد سبقوا سبقاً بعيداً والذين تركوه عينا وشما لا تفضلوا فضلاً بعيداً وعن ابن مسعود من كان منكرو متناً فليدع
 محمد صلى الله عليه وسلم فانهم كانوا ابراهيم ائمة قلوباً واعمرها علماء واقلها حكمة قوماً اختارهم الله لصحة نبه صلى الله عليه وسلم فقتلوا باخلاصهم وطرقتهم فانهم وذب الكعبة على
 لهم فضلهم ويوتهم في اثارهم ففهموا قولهم الهدى في المستقبل، وقال علي اياكم والاستان بالرجال قول فان كنتم كذلك فاعين فيهم لومات لا بالاجابة
 وهو نبي الله صلى الله عليه وسلم ذلك قول عمر بن عبد العزيز قال سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فاعلموا بعداً سننا الا خلفها تصديق لكتاب الله
 واستكمال طاعة الله وقوة على الذين الله من عمل بما هم مهتد ومن استصحب بما مضى ومن خلفها اتبع غير سبل المؤمنين وكذا الله ما تولى واصلاهم
 بحسن وسأته مصيراً وفي رواية وقوة على دين الله ليس لاحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في رأي مخالفتها من اهتدى بها مهتد المؤمنين كما
 صالك يجبه كلامه جلالاً ام وقد يفيض عموه قوله تعالى والسا بقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان مدح الصحابة بتابعهم
 باحسان وانما استحق التابعون المدح على اتباعهم باحسان من حيث الرجوع الى رأيهم لا الى الكتاب السنة لان في ذلك استحقاق للمدح بايتاء الكفا والسننة
 لا بايتاء الصحابة وذلك انما يكون في قول وجه منهم ولو يظهر من بعضهم فيه خلاص فاما الذي فيه اختلاف فلا يكون موضع استحقاق للمدح فلهذا
 ان كان يستحق المدح بتابع البعض يستحق الذم بترك اتباع البعض فوقع التعارض فكان النص دليلاً على وجوب تقليدهم اذا الرجوع بينهم فكان
 ظاهرة كذا في الميزان، قال خزانة الاسلام وهذا الاختلاف في كل ما ثبت عنهم من غير خلاص بينهم ومن غير ان ثبت انه يفتي غير قائله فسلك له
 فاما اذا اختلفوا في شيء من الحق في اقوالهم لا يجد وهم عندنا على ما بين في باب الاجماع ان شاء الله تعالى ولا يسقط البعض ببعض بالتعارض فقم
 لما اختلفوا ولو ترجح الحاجة الى الحديث المرفوع سقط احتمال التوقيف وتعين وجه الرأي والاجتهاد فنصار تعارض اقوالهم كقارض وجوه القياس وذلك
 يرجب الاجتهاد فان تعدد الترجيح وجب الجعل باجماع المجتهد على ان الصواب واحد منها لا غير

والظاهر من المذهب في التايعي المجتهد في عصر الصحابة كما بين السبب الحسن والفتح والشيعاء المنتم من تقليد لغوت المناط المساوي للمناط في وجوب
 تقليد الصحابي وهو بركة الصحبة ومثاله هذه الامور المشيرة للنصوص والمفيدة لاطاعتها حتى تذكر واعين ابي حنيفة انقال اذا جمعت الصحابة على
 لهم واذا جاء التابعون ناجهاهم وفي رواية لا تقلدهم هم رجال اجتهاد ونحن رجال مجتهد، ولا يستل ذلك بان الصحابة لتاسوهم في التايعي
 الاجتهاد زاحم في الفتوى صوابه فليقل منهم الملازمة لا التايعي واجتهادهم لصحوة رتبة الاجتهاد له لا يوجب ذلك المناط بل هو التايعي الله عليه السلام في التحريم ترجحه

العارض لا ينضم من تسميته صحيح، والشأن ذو وجوه بطلان غالباً على ما يتعلق بالمات لوجود ما يقتضيه ذلك فيه أو في طريقه وقد يطلق على ما يتحقق بالمتن والاسند
 وبعبارة يقال الشدة في هو حادثة الثقة لمن هو راجع منه سواء كانت بالزيادة أو النقص في المتن والسند، هذا ما قيل في الشاذ ويقال لمقابلته وهو الراجح من بين
 اوسند المحفوظ في تسميته بذلك اشارة الى ان الشاذ لما كان اقرب الى وقوع الخطأ والوهم فيه من مقابله الراجح عليه بمنزلة غير المحفوظ والمعتبر في حد
 الشاذ بحسب الاصطلاح انه ما يرويه الثقة مخالفاً لمن هو راجع منه، ولما المنكر فقلنا تختلف ايضا في حده واعتباريه بحسب الاصطلاح انه ما يرويه
 غير الثقة مخالفاً لمن هو راجع منه، فبما عتينا ثمان لا يصدق احدهما على شئ ما يصدق عليه الاخر وهما يشتركان في اشراط الخالفة وعين الشاذ اذ لا يكون
 روايه ثقة وبما المنكر عن الشاذ يكون روايه غير ثقة وقال بعض اهل الاشراق قد اقدم الصدق بما لا متنازع له فيه ولا شك ولو يكن عن من الضبط
 يشترط في الصحيح والحسن قبل ما تقدم به شاذ وهذا هو اصل التبيين منه فان خوفنا من ذلك ان كان ما تقدم به الشاذ في الشدة ووجوبه بعض متكرراً،
 وان كان عدداً من الضبط ما يشترط في الصحيح والحسن لكنه خالف من هو راجع منه قبل ما تقدم به شاذ وهذا هو القصر الثاني من الشاذ وهذا هو الذي
 شاع اطلاق الاسم عليه، واذ اقدم المستور والموصوف بسوء الحفظ والمضعف في بعض مشائخه خاصة او يظهر من لا يحكي عن شهره بالقبول بغير تردد
 ليعضده بما لا يتابع له وشاهد قيل لما تقدم به منكر وهذا هو اصل تسمي المنكر وهو الذي وجب اطلاق المنكر عليه لكثير من الحديثين كما حمل الناس الى فان
 يخد ذلك ان كان ما تقدم به اجدي، باطلاق اسم المنكر عليه ما قبله وهذا هو القصر الثاني من المنكر وهو الذي شاع عندنا اكثر من اطلاق اسم المنكر عليه،
 وذكر مشي في مقدمته صحيحه من أنه وعلازمة المنكر في حديث الحديث اذا ما عرضت رواية للحديث على رواية غيره من اهل الحفظ والرضا خلت
 روايته روايتهم او تركت لواقعها فان كان انقلب من حديثه كذلك كان محجور الحديث غير مقبولة ولا مستعمله قال الحافظان محمود والزمخشري
 بهذا هو المتروك ونفعنا رواية المتروك عن عدو تسمى منكورة وهذا هو المختار، ام - قلت في غير ذلك الحديث متكرراً وكون الراوي منكر الحديث ولا يسم
 مشي الى هذا الفرق فانه بين اكد علامة لثبوت الحجة بان الحديث اذا عرضت روايته على غيره من اهل الحفظ والرضا خلت روايته لم اجد لهم بحيث
 لا يمكن الجمع بينهما اولئك لواقعها بحيث لا يتيسر الجمع الا بتبنيق فبما حديث متكرور من روايه متروك والحديث اكد، فذكر منه رواية المتكبر
 ندر وانشاء هذه الرواية في بعض ما يعرف من احاديثهم حديث لا يورث عليه علامة المنكر والاطلاق المنكر على حديث غير المتروك ثابت عندنا في حاو
 وفي رواية حكى على حديث نزاع البخاري بكونه منكوراً مع ان روايه (هذه من يحيى) ثقة احببه اهل العلم، فاذا كان انقلب من حديثه كذلك اى المنكبر
 كان الراوي منكر الحديث محجور الرواية غير مقبولة ولا مستعمله، ومثل هذا هو الذي يسلك مسلوبه من روايه حديثه في صحيحه مطلقاً ولا يفتقر الى كون
 بعض احاديثه معروفاً محفوظاً كاصح به قبل هذا الحجة حيث قال وكذلك من الخالب على حديثه المنكر والقطر اسكنه ايضا عن حديثه هو - ام
 قال الزيلعي في التحريج ان من يقال فيه منكر الحديث ليس من يقال فيه روى احاديثه منكورة لان منكر الحديث وصف في الرجل يفتح الترتيب لحد يسه و
 العبارة الاخرى تفقيسه له وقوله في حين كذا دائماً وقال ابن حنبل في محمد بن ابراهيم بن يحيى يروي احاديثه منكورة وقد تلقى عليه البخاري في مسلوبه
 واليه المرجع في حديث اما الاعمال بالنيات، وكذلك قال في زيد بن ابي انيسة في بعض حديثه من رواية وهو من احبته البخاري وسلوبه وهما في ذلك
 ام - فهذا ما فهمه العدل المضعف من كلام الامام مسلوبه والله سبحانه وتعالى اعلم - وحصل ابن الصلاح المنكر عجز الشاذ وسوى بينهما وقصر الشاذ كما
 ذكرنا ذلك انما الى قسمين واثار الى التسوية بينهما في بحث المنكر، واطلاق الحكم على التنفوذ بالرد والاكراه او الشاذ موجود في كل واحد من الشاذ
 واصحاب فيه التفصيل الذي بينناه في شجر الشاذ، وهذا ليس في الصحيح منه الا انه يسير قديدين في غده والمما علم قال الذهبي في ترجمه عكمة
 ابن عمار في صحيح مسلوب قد ساق له اصلاً منكراً عن مالك الحنفية ابن عباس في الثلاثة التي طلبها اوسفيان وثلاثة احاديث أخرها لسانه، هذا ما قيل
 في المنكر ويقال لمقابلته وهو الراجح من متن اوسند المعروف، قال العدل المضعف عفا الله عنه والذي يظهر من صنيع كثير من قديم الحديثين
 انه لم يتركوا يشترطون في الصحيح انتفاء الشذوذ والعلامة وما كانوا متعديين بهذه الفرق ولا اصطلاحية بين الشاذ والمنكر والمعلل بل ربما يطلقون
 الشذوذ على التزعم، والمنكر والمعلل على الشاذ، وتسمى الشاذ الى الصحيح وغيرها قال الزركشي وقد دخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم
 الصحيح والحسن - ام - والخطابي في ملائمة الصحيح لبقية بالخروج عن الشذوذ والعلامة بل لظفر فيها الشذوذ في الذين من دمشق العبد على مقتضى نظر الفقهاء
 وقال ان كثير من الحل التي يعمل بها الحديثون لا يجرى على اصول الفقهاء، قال الشيخ في ظاهرها ان الخلاف انما هو في اسمي على ذلك من جهة التسمية
 فيه والبعض لا يخل لان بكونه اكثر او غيره بواقع الفقيه الحديث على التحليل به ولذلك احتار بقره كثير، ومن المسائل المختلف فيها ما اذا كانت كلمة
 عن شيخه شاذاً فانه من هو احتفظ اكثر كلامه او اكثر ملازمة منه فان الفقيه لا يصرح بيقول ان المذهب متقدم على الثاني فيقبل والحدوثون فيكون شاذاً
 كاهو فتارة الشذوذ المشروط فيه هنا بخلافه الراوي في روايته من هو راجع منه عند بعض الجمهور بين الراويين ودون فهمه الشاذ على التفسير المذكور

صريح بان الحد الكثير اولى بالتحفظ من الواحد اي كان تطرق الى التحويل الى اقرب من تطرقه الى الحد الكثير وحديث فرقة قول المجتهد بقول الواحد اولى
ومنه الحديث الذي يرويه العدل انضابا عن تابعي شاذ عن يحيى ويرويه الحوشلة سوا عن ذلك التامني بينه وبين صاحبنا في آخر فان الفقهاء واكثر
الحدسين يجوزون ان يكونوا تابعي سمعهم معاً ان لو وقع منه ما ثم وتامت قرينة الاستناد في ثانياً تسمى المقنونة وفي الصحيحين الكثير من هذا وبعض
الحدسين يكونون مقتضى بان الاضطراب دليل على عدم الصلابة في الحقيقة والكل متفق على التعليل باذا كان احد المتدبر وفيه ضيق بل لو تميم
فرد بمجرد العلة ولو لم تكن قاطعة، فترقا على ان شيخنا (الحافظ ابن حجر) مال الى النزاع في ترك تسمية الشاذ صحيحاً وقال غايه ما يفيده رجحان رواية اخرى
والمرجوحه كالتا في الصحة واكثر ما فيه ان يكون ذلك صحيحاً واحتمل جعل بالراجح ولا يجل بالمرجح لاجل معارضته له بالكونه لم يصح طريقه ولا يلزم من ذلك الحكم
عليه بالضعف وانما غايته ان يتوقف عن العمل به ويتأيد لمن يقول صحيحاً شاذاً -

وعلى تقدير اشتراط عدم الشاذ في الصحيح وتفسير الشاذ في جملة الشبهة لمن هواج منه بحيث يتبعه الجمهور بين روايتهما انما يقتضون ان الحكم
بالشاذ وعلى الاوجه من جهة كثرة الحد اوقية الحفظ لفظ ولا يلتصقون الى غيرهما من جهات الترجيح بين الروايات التي يترتب على نه وجوه كما ذكرنا في السطور
في التمرين الا لبعض احوال الرأفة نادراً ولا يحد دون يتجاوز منها الى ترجيح الروايات بعضها على بعض من حيث الحكم واللفظ ولعل هذا اصطلاح منهم
لحسب موضوعهم وان وظيفهم الاصلية الحكم على استناد اهل المتن من جهة الاستناد فكما نرى احوال الخارجين وظيفتهم على الفقهاء الاصوليين الذين
وظيفهم اختلال المتن والبش عن معاذ به وترجيح بعض الاحاديث على بعض من حيث الحكم والمعنى وبما يرجع الى غلب الرواية وكيفية التتميم فان
الحال فترجى فيكون في فهمه على ظهوره، قال الترمذي في جامعه الفقهاء هو اعلم بما في الحديث وقال شيخ الاسلام (الحافظ ابن حجر) وكثيراً
تقصيل حسن (اي في تفاصيل استناد) احداهم عن غيره الحديث في جملة الوسائل والاخر عن الفقهاء مع كونها فاقية ما يوصف بالعلو قال ان الظاهر ان
للسند الشيوخ اولى وان كان المتن ناقصاً وقال (الشيخ) الشاطبي ان المجتهد لا يلزم ان يكون مجتهداً في كل علم يتعلق به الاجتهاد بل المجتهد بل العلم
ينقسم فان كان نوعه كالايمان ان يحصل وصف الاجتهاد بكنهه لا يمكن ان يحصل في علمه فلا بد ان يكون من اهله حقيقة حتى يكون مجتهداً فيه، وما سوى ذلك من العلوم
فلا يلزمه ذلك فيه، وان كان العلم به معناه فيه، ولكن داخل التقليل في حقيقة الاجتهاد فلهذا ثلاثة مطالب لابد من بيانها، اما الاول وهما ان لا يكون
يكون مجتهداً في كل علم يتعلق به الاجتهاد وعلى الجملة لا دليل عليه امور احدها انه لو كان كذلك لوجب مجتهداً في النافذة من سوا المجتهدية ونحن نقتل
بالامة الاربعه، فالثاني عند هو مقتضى في الحديث لولم يوجب درجة الاجتهاد في امتداده ومعرفته، وارجيفه، وكذلك، وانما قلنا ومن اعلمها كونه نراه
في الاحكام يحل على غيره كاهل الخارج الطرب المحض غير ذلك وبين الحكم على ذلك، والحكم لا يستلزم دون ذلك الاجتهاد، ولو كان مشروطاً في الاجتهاد كما
في كل ما يقتضيه اليه الحكم لم يصح الحكم ان ينقسم للتفصيل بين النصوص حتى يكون مجتهداً في كل ما يقتضيه اليه الحكم الذي يوجه على المطلوب لطلبه، وليس
كذلك للاجتهاد في الثاني ان الاجتهاد في استنباط الاحكام الشرعية علم مستقل بنفسه لا يلزمه في كل علوان تبرز من مقدّماته فيه بحال بل يقول العلماء
ان من فعل ذلك فقد دخل في علمه علماً اخر منظر فيه بالعرض لا بالثبات فكما يصح للطبيب ان يسلم العلم الطبيع ان لا يتطرقا في اربعة اقسام وانما
الانسان اعدل من المجتهد فيما يليق ان يكون عليه مزاج الانسان وغيره لك من المقدمات كذلك يصح ان يسلم المجتهد في الفرائد ان تولد على الاستسما
برؤسكم واجلحكم بالتحفظ من على الصحة، ومن الحديث ان الحديث الفلاني صحيح وسقيم، ومن قالوا انهم والمنسوخ ان قوله كتب عليكم ان احسن احدكم
الموت ان تركه نورا الوصية منسوخاً باليه الحديث، ومن القوي ان القرو يطلق على الظهور والتحصيل وما اشبه ذلك ثمين عليها الاحكام بل رايهم
الهندسة في علم رايب اليقين وهي مبنية على مقدّمات مسلمة في علم اخر مأخوذة في علم الهندسة على التقدير كذلك اعداد غيره من العلوم فليقتضيه
ولم يكن ذلك قادراً في حصول اليقين للمهندس والخاصب في عظام الجاه وبالحقيقة ينبغي ان يوسد كل امر الى اهله وكل فن الى حاكته - وايضاً ان شاذ خطا
في الشاذ تقتضي الجمع بينه وبين المحقق فقد يتبين لقروايم يتبعه عند خايمهم، والائمة والفقهاء كروايمهم الله الميسر للجمهور بين متون الاحكام
فهو المومن في هذا الباب (ان حصار التقدير ابن الجوزي) بدلا للحل على حديث عبد الملك بن ابي سليمان في الشافعية ونحن شعبة في عبد الملك بسبب
الحديث لا يقدح فيه فانه ثقة وشعبة لو كان في الخلاف في الفقه الجمع بين الاحاديث اذا ظهر تعارضها، انما كان حافظاً وغير شعبة، اما نحن فبني
الشعبة، فالاصناف ان الحكم لا يثبت في الحديث لان مرجحه الترجيح من حيث كثرة الحد اوقية الحفظ ونحوها كما يستلزم كون الحديث شاذاً
مردوداً عند غيرهم من الفقهاء غير عجزه في الاحكام فان وجه الترجيح غير محصور فلا يجد ان يكون الحديث المرجح من جهة تعدد الراوي، وتصوير
الرحم لا يقابلها من ما شوكت الترجيح، وهذا يندفعه الاشكال الوفيص الذي اوردته بعض العلماء في معنى الترجيح بين الحديث المتعارضين من ان الحديث
هنا انما هو في تعارض الحديثين المقبولين وقد سبق فترقا ان الحديث المقبول اذا عارضه حديث غير مقبول لم يؤخذ المقبول وبذلك الاخر اذا كان لا يضيف

مع القوى، ومأذكري هذا الموضوع يدل على أن الخبر القوي لعين قد يكون أحد هاتين الحالتين، وأما خبر جرحاً وقد انظر وجهه الذي جرح فيقول فيها وقد انظر
القبعة الداخلة من هوارج منه حديثه شاذاً، والثاني من الردود، وأن الحديث إذا وقع الخلاف فيه بالبايالي في مقبته واستأنه كما ترجمه من سئل عن خطب
والخطب من الردود - ام - ووجه الاندخال فانه من التنزيه السابق، فان الكاذب ولو كان مردداً لم يكن مردداً على الخبرين من جهة خاصة بمقتضى
يكون راجعاً بحسب المتن من جهات أخذ عن غير هؤلاء بمنحهم بالثبوت والشد وذلك من جهة سؤال المحقق لغيره وكما أن ذكر التعميم دوراً ومقوماً من جهة حفظ

صَنِيعُ التَّرْمِذِيِّ فِي قَوْلِهِ وَفِي الْبَابِ

التملى في حيث يقول وفي الباب عن فلان وفلان فانه لا يرد ذلك الحديث المعين بل يرد احاديث أخر من كتب في الباب قال العلاء في وهو
عليه السلام ان كثيرا من الناس يفتنون من ذلك ان من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك بل قد يكون لك وقد يكون حديث آخر
يعبر به اورد في ذلك الباب،

قُولُهُمْ اَنْكُرْ مَا رَاَهُ فُلَانٌ

وتوفي رحمه الله بعد انكر ما روي عن كماله وان كان ذلك الحديث ضعيفا وقال ابن عدي انكر ما روي عن زيد بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وآله اذا اراد الله بعبدة
يقبل صحتها قبلها قال في هذا طريق اخر من دواته ثبات هذا في عدة طرق في محاسنها انتهى الحديث في صحيح مسلم وقال الترمذي انكر ما روي عن مسلم بن
ادب حديث حفظ القرآن وهو عند الترمذي وحده ويحتمل لما كوفي بشرط الشيخين (تنبه) يزيد بن حماد بن عبد الله بن خصيفة الكندي قال فيه
انكر الحديث قال في الأصل وهذه اللفظة مطلقة اعم من ان يتعرب على اقاربه بالحرف حرت ذلك بالاستمالة عن حاله

المحكم ومختلف الحديث

يتسلسل الحديث المقبول الى اثنين ما عوّذه به وغير مأخوذه به وذلك كانه لا يجوز ان يسلم من صحاحه حديث اخر يضاده اولافان سلموا ذلك
بل له الحكم وحكمه لاخذ به بلا توقف وامشكته كثيرة منها لا يقبل الله صلوة به يظهر وحديث انما الحال بالنيات وان لم يسلموا صحاحه حديث اخر
بإضافه فلا يجوز ان يكون صحاحه مقبولا اولافان كان غير مقبول فان حكمه للصنف مع القوي وان كان مقبولا فلا يجوز ان
يكون غير مقبولا مع كفايان الحكم بينهما فيكون غير مقبولا مع كفايان الحكم بينهما عند بعض النظار فانها لا ينظر في اول قولهم يقال لهذا النوع من الحديث
الجمهور بين الاحاديث المختلفة فيه وتاويل مختلف الحديث قال الخواص وهو من اهل الانواع مضطر اليه جميع لطراف من اهل العلم وانما يملك القبول
به من كان اماما جامع الصالحين الحديث والفتحة غالبا على المعاني الدقيقة ولذا كان اماما لا يملكه الا بغير من خريجه من احسن الناس فيه كلاما لكثرة
دروسه حيث قال ما عرفت حديثين صحيحين متضادين فمن كان عندنا من ذلك فليأتني به ولو كانت بينهما وانقل عليه بعض ضميمه في توسعه فقال
فليأتني انه لو فتن باب التاويلات كاندلعت اكثر العلل واول من يخبر فيه امانة الشافعي وله فيه مجلد جليل من جملة كتب اهل المرو لكنه لم يقصد
استيعابه بل هو من عمل عظيم لهذا النوع يشبه به الحركات على طريقه وكلما صنعت فيه اوجه من تقيده واولا به اياه شيئا حسنة وقصرا به في اشياء وقصرا
بها وقد قدما اوجه في جريد الطبري وابوجه في الطحاوي في كتابه بشكل الامار وهو من اجل كتابه ولكنه قابل الاختصاص وغير مستغن عن الترتيب
والتهذيب وقد اخصه ابن رشد - وان لو يكن الجمهور بينهما فلا يجوز متعلقه من ان يكون ما يمكن وقوع الشبهة فيه اذ فان كان متعلقا مما يمكن وقوع الشبهة
به بحث عن المتأخر منها فلا عرت اخذ به وكان هو النسخ والاخر هو المنشور، وان كان متعلق الحديثين مما يمكن وقوع الشبهة فيه كالنسخ والمضار وكل
يمكن وقوع الشبهة فيه كالأمر النهي ولكن لم يرتفع التأخر منها في المرحات فان وجب في احداهما يقتضيه رجحانه على الآخر اذ فيه وروايات
ان لم يوجد ذلك رجب التوقف فيها قال الخواص اي التوقف من العمل باحد الحديثين حتى يظهر دليل يوجب تقيده واحدهما او ينفق خبرا في وقت
بعضا في اخر كما يفعل احمد وذلك غالبا بسبب اختلاف روايات اصحابه عنه، قال شيخنا انصارا ما ظاهره التعارض واقع على هذا الترتيب الجمهور
يمكن تاعبا بالنسخ والمنشور والترجيح ان تيقن ثلثة توقف من العمل باحد الحديثين والتبني بالتوقف اولى من التبني بالتسليط لان خبره ترجح احدهما
في الخبر انما هو بالنسبة المستعبر في الحالة الراعية مع احتمال ان يظهر خبره ما يخالفه ونوق كل ذي علم على حاله قال الخواص ومميت العارض الذي يترجم
من امور مباح اصول الفتحة واضعها وقد اطلق العلماء في ميلاته الشيع ابراهيم آقايه فمن اراد الاستقاء فعليه بالكتب المبنيه في غيابه
فيضله ان يختار منها الكتب التي لا رايها عارة في نحو الاصول،

وجوه الترجمة بين الأخبار

وما وجه الترجيم بين الاخبار فقد سرد منها الحازي في كتابه النسخ والمنسوخ خمسين ومجاء اشارته الى قيامها على ذلك وهو كذلك وقد

حكاية - روى ان مسلماً بن الحجاج جاء إلى محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله فبينما يقبل بين يديه وقال دعي أبا عبد الله حكاية ما سألتك عن حديثين
 من الحديثين وطيب الحديث في علته حدثنا محمد بن سائر قال حدثنا محمد بن يزيد الخزازي قال أخبرنا ابن جرير عن موسى بن عقبة عن حميد عن أبيه عن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في كثرة المجلس لمعاملته قال محمد بن اسماعيل هذا حديث طيب وكذا علم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث (روى
 ابن جرير) إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن اسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا حميد عن عون بن عبد الله قوله قال محمد بن اسماعيل هذا أولى فائدة لا يذكر
 لموسى بن عقبة سمع من حميد، قال الشيخ كوفي وكذا علم له أبو حاتم ورواه أبو زرعة والزهري عن حميد فأن كان قد أصابته علة فشيء من أجلها بعض حديثه
 وهو حديث عن حميد بن عبد الله عن ابن عقبة عن حميد عن علي بن فضال عن حميد عن علي بن فضال عن حميد عن علي بن فضال عن حميد عن علي بن فضال عن حميد عن علي بن فضال

الحديث الضعيف وأقسامه

الحديث ينقسم إلى اثنين مقبول ومرغود والمقبول هو الصحيح والحسن والمرغود هو الضعيف ويكتفى بشهارة القول ولا يخفى أن معرفة شرط القبول واجب
 معرفة سبب الرد أسباب الرد ليس إلا فقد شرط من شرط القول فأكثروا من بعضه بسبب الرد إلى من أحد ما عده من الاتصال في السند الثاني وجوب
 في الرواية وجوب طمأنينة الرواية لا اتصال هو مستوطر داو من الرد من الرد من السند يقال لهذا السقوط إقطاع والطريق الذي سقط من سنده رادوا كثر الحديث المنقطع
 ويقبله الحديث المتصل وهو الذي لم يقط من سنده رادوا من الرد من الرد من السند يقال لهذا السقوط إقطاع والطريق الذي سقط من سنده رادوا كثر الحديث المنقطع
 التي يجب لكل واحد منها الطعن في الرواية عشرة الكذب، وأثمته به، ونقص الخط، والغلط، والأوهام، والتخلف، والتناقض، والجهالة، والأثرة وشبهها الخ
 وإذا عرفت هذا فنقول الحديث الضعيف هو ما وجد فيه شيء مما يوجب الرد وهو موجب الرد هو بعينه موجب الضعف أمران أحدهما سقوط رادوا من الرد من الرد من السند
 والثاني وجود أمر في الرواية يجب طمأنينه فليقل ذلك ليكون الحديث الضعيف نوعين أحدهما ما يكون موجب الرد فيه سقوط رادوا من الرد من الرد من السند والثاني
 ما يكون موجب الرد فيه وجود أمر في الرواية يوجب طمأنينه، أما النوع الأول وهو الحديث الضعيف الذي يكون موجب الرد فيه سقوط رادوا من الرد من الرد من السند
 من سنده فهو أربعة أقسام الثقلين، والثقل، والمقطوع، والمقطوع، وتقدمت تفاصيلها بقدر ما مضى وأما النوع الثاني وهو الحديث الضعيف الذي يكون موجب
 الرد فيه وجود أمر في الرواية يوجب طمأنينه فهو أقسام ثلث أسهل من سنده، وما ذكره من أن كان موجب الرد فيه، وهو أن كان موجب الرد فيه، وهو أن كان موجب الرد فيه
 الرواية في الحديث فهو الموضوع وإن كان حتمته بالكلية فيه فهو المذكور وإن كان غش غلطه أو كثرة غلظه أو ظهور فسده فهو المذكور وإن كان دمه
 فهو الملعول وإن كان مخالفة للثقات فإن كانت مخالفة بالأدراج فيه فهو المدهرج وإن كانت بالتقدير والتأخير فهو الملقوب وإن كانت بالأبدال فيه مع
 التناقض حيث لا مرجح فيها المضطرب وإن كانت بتغيير الحديث مع إبقاء صورته الخط فإن كان التغيير بالنسبة إلى الخط فهو المصنف وإن كان بالنسبة إلى الفعل
 فهو المتحرف وقد سبق ذكر المنكر والمعل والمدهرج من هذه الأقسام وتأتي البقية منها إن شاء الله - قال الجزراني كما أن الحديث المقبول وهو الصحيح ونحوه
 كذلك الحديث المردود وهو الضعيف ونحوه مراتب، والضعيف إذا رتب عليه شبهة الضعف قدم الموضوع وهذا أمر خلاف فيه ويتلوه المنكر ثم المنكر
 ثم الملعول ثم المدهرج ثم الملقوب ثم المضطرب، وقال الخطابي في شرحها الموضوع هو الملقوب ثم الملقوب، وقال بعضهم الضعيف الذي ضعفه لا لعدم الاتصال
 بقدر فيه الموضوع ثم الملهرج ثم الملقوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم الملعول ثم المضطرب، والضعيف الذي ضعفه لعدم الاتصال بقدر فيه الموضوع
 ثم المنقطع ثم الملهرج ثم الملقوب وهذا الترتيب الذي ذكره إنما ينظر فيه إلى الجملة والأفقد يكون في المقدم والمؤخر متصفاً بما بعده،

المضعف وصنيفه مسلم رحمه الله في صحيحه من سوابق بعض الضعفاء

قال أبو إسحاق البخاري عن الضعيف نوع آخر سماه المضعف وهو الذي لا يجمع عليه ضعف بل فيه ما في المتن أو في السند يوجب بعض أهل الحديث
 وتقوية لاخرين منه وهو على مراتب من الضعيف اتجم عليه ومحل هذا فيما إذا لم يترجح أحدهما من الزوايا الضعيف هو المدهرج ولا تقدر وفيه كتب ملاحق
 الصحة حتى البخاري أشياء من هذا القبيل وذكر في شرح مسو عن ابن الصلاح أنه قال شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد وينقل الثقات
 الثقة من أوله إلى منتهى، سلمنا من الشك والعدالة، قال وهذا حال الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بخلاف ما بين أهل الحديث وما
 اختلفوا في صحة من الأحاديث فنذكر سبب اختلافهم اتقاء شروط من هذه الشروط وأبهم خلاف في اشتراطها كما أن بعض الرواة استسوا أن كان
 الحديث مهلاً، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم لا تسقى بعضها وهو لا غلب في ذلك كما إذا كان الحديث في رواية من أختلفت
 في كونه من شرط الصحيح فإذا كان الحديث رواه كل من ثقات غير أن فيهوا الزبير المكي مثلاً أو حميد بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن وأحمد بن حنبل
 قالوا فيه هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس صحيح على شرط البخاري لكونه هؤلاء عند مسلمين اجتمعت فيه الشروط المعتبرة ولو ثبت عند البخاري ذلك
 فهو كالحال البخاري فيما خرج من حديثه عن موسى بن جاس وسحق بن محمد الفريدي عن عمر بن مرة وغيرهم من اجتمع لهم البخاري ولو ثبت صحيحهم

حكم الحديث الضعيف

اتفق العلماء على أنه لا يجوز ذكر الموضوع الأصح البيان في أي نوع كان، وأما غير الموضوع من الضعيف فقد اختلفوا فيه فذهب قوم إلى جواز الأخذ به والتساهل في سائعه وروايتهم غير مبينة على ضعفه إلا فكان في غير الأحكام والعقائد مثل فضائل الأعمال والخصص ومن قبله جواز التساهل في ذلك عند الجرح من بهلدى واحد من جنس أو اثنين من جنس واحد وقد نقل كلاهما في بحث تحقيق الأحاد فراجعه قال الشيخ كوى لكنه استجرح (أحمد) رحمه الله بالضعيف حيث لو يكن في الالب غيرة وتجه الوداد وقد ما على الرأى والقياس ويقال عن أبي حنيفة م أيضا ذلك وإن الشافعى يحجج بالمرسل إذا لم يجد غيره كما سلفت كل ذلك في أو آخر الحسن وكذا إذا التفت الأمانة الضعيف بالقبول يحصل به على الصحيح حتى أنه يترتب منزلة للموافاق في أنه ينسخ المقطوع به ولو لم نقل الشافعى رحمه الله في حديث لا وصية لوارث أنه لا يشبه أهل الحديث ولكن العامة تلقته بالقبول وهو لا يجرى حتى جملوه ناسخاً لأية الوصية لأنه إذا كان في موضع احتياط كما إذا ورد حديث ضعيف بكرة بعض البيوع أو الأكلية فإن المستحب كما قال النووي إن يترتب عنه ولكن لا يجب وتنع ابن العربي إلى المالك العمل بالضعيف مطلقاً ولكن حتى كفى النووي في علان تصانيفه إجماع أهل الحديث وغيره على العمل به في الفضائل ونحوها خاصة فهذه ثلاثة مثال هذا ما شخضنا أن عمل الأخير فيها حيث لو يكن الضعيف شديداً وكان مندرجاً تحت أصل عام حديث لوقر على المنعم منه دليل أخص من ذلك العام ولو لم يصدق عند العمل به بثبوته كما بسطتها في موضع آخر، كما ذكرنا في فخر المقيس قال السيوطى في الترمذى وبعبارة الزركشى والضعيف من فقهنا لم يقنع ترغيباً وترهيباً أو تنقيحاً وطرحاً منه ولو يكن المتنازع مخطئاً عنه وقيل لا يقبل مطلقاً وقيل يقبل أن شهد له أصله وأنما يخرج تحت عموم رائق والعمل بالضعيف أيضاً في الأحكام إذا كان فيه احتياط، وفي رد المحتار تحت مسئلة العمل بالضعيف في فضائل الأعمال قال ابن حجر في شرحه الأربعين لأن كان صحيحاً في نفس الأمر لا يقطع حقيقة من العمل ولا يترتب على العمل به منفعة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير أم وقال الشيخ ابن الهادي في فخر القدير والاستيعاب ثبت بالضعيف غير الموضوع، وقال المصنف في حيث الخط للسنة بعد أن اضطربة لأن هذا الحديث في مثل هذا الحكم أن شاء الله وقال الجوزي وقد ذهب قوم إلى عدم جواز الأخذ بالحديث الضعيف في أي نوع كان وقد اشأ إلى ذلك العلامة عبد الرحمن المشرف بابي شامة في كتابه الباعث على التحذير والبرء والمحو والشارح ما نقل حديثاً في فضل رجب عن الحافظ ابن عسكرو، وكنت أود أن الحافظ ابن عسكرو لم يكن ذلك فانه فيه تقرير لما فيه من الأحاديث المنكرة فقدره كان أجل من أن يحسن شئ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروى عنه أنه كذب ولكنه جرى في ذلك على عادة جماعة من أهل الحديث يتساهلون في أساطير فضائل الأعمال، وهذا عن المحققين من أهل الحديث ومن علماء الأصول والفقه خطأ لا ينبغي أن يبين أم إن علومنا لا تأكل تحت الوعيد في قوله صلى الله عليه وسلم من حديث عتي بن جبر بن يري أنه كذب فهو أحد الكاذبين أم - قللت ليس في هذا الكلام الذي نقله عن الإمام أبي شامة التأكيد الأخذ بالضعيف في فضائل الأعمال بل إنما أئمر رحمه الله على رواية ابن عسكرو من الأحاديث المنكرة من غير أن يضعها وكما راجع كونه حديثاً حافظاً لجليل القدر وشيخنا أن يأتي قومه لا يروى عنهم في علم الحديث فيعتدل على نقل ابن عسكرو ويقع ثبوت هذه الأحاديث المنكرة الواحدة مع أنها لو ثبتت عند الحديثين، وقد مر أننا من جرح العمل بالضعيف في الفضائل لا يجوز مطلقاً بل يشترط له شرطاً منها أن لا يتقبل ثبوته هذا لا يتيسر للخاصة إلا ببيان منعه والله أعلم -

تنبيهات

(١) قال الحافظ ابن تيمية في منهاج السنة النبوية أن قولنا الحديث الضعيف غير من الرأى ليس المراد به الضعيف المتردك لكن المراد به الحسن كحديث عثمان بن شبيب عن أبيه عن جلق وحديث إبراهيم الحنظلي عن يحيى بن عيسى الترمذى حديثه الصحيح، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذى أما صحيح وأما ضعيف، والضعيف نوعان، ضعيف متردك وضعيف ليس بمتردك، فنكلمة إائة الحديث بذلك الأصل اصطلاح فاجزأ لا يبين اصطلاح الترمذى فصح قول بعض إائة الحديث الضعيف أحب إلى من القياس فنظن أن الحديث بالحديث الذي يضعه مثل الترمذى وأخذنا بمرطبة من يرى أنه اتهم الحديث الصحيح. وهو في ذلك من المتنقذين الذين يرجحون الشئ على ما هو أولى بالرجحان منه أم وقد قد مر شئ مما يتفق على هذا التوجيه تحت عنوان "بعض الكتب التي يمتد على ما لم يرد الحديث الحسن"، فليراجع -

(٢) قد نشأ من رواية الأحاديث الضعيفة من غير بيان لضعفها ضراً عظيماً عرفه من جملة من جملة وقد شاع التكرار مسلماً في نقل صحيحه على من نعل ذلك وإما من رواها مع بيان ضعفها فلم يكرها عليه وذلك لأن رواية كثير من علماء الحديث للأحاديث الضعيفة لو كان تخلفوا فأنه همة وسندكها انشاء الله في شرح مقدمته الصحيح فانتظر -

(٣) قال النووي في مقدمته شرح صحيح البخارى قال العلماء المحققون من الحديثين وغيره إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه قال رسول الله

وغيرهما في كتبهم إلا أن بعض العلماء قد شبهت في الحكم بالوضع فيحكم على حديث معارض الصحيح في زعمه بأنه موضوع كما قال الذهبي في ترجمته بأن
 ابن سفيان الخدي قال أرواحا توهم بن جابر البستي المخالف لروى أشياء موضوعة وعنه محمد بن غالب أنطلقا حديثين أحدهما عن الضيفل
 عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أنه أصيب شيئا يوم أحل فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ من ذهب دروي
 عن جليل الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن يصلى إلى نافرة أو محدث قال ابن جابر وهذا موضوع وكيف يأمر
 المصطفى عليه الصلوة والسلام بالنافرة الثانية من الذهب وقد قال أن الذهب والحجر يقرآن على ذكر أو حتى وكيف ينبغي عن الصلوة إلى النافرة
 وقد كان يصلى دعاءة معارضة بينه وبين القبلة فلا يجوز إلا الجحجج بهذا الشيخ ولا الرأية عنه ألا على سبيل الاعتبار الخاص قلت حكمه
 عليها بالوضع بغير دلائل حكومية نظرا لاسية خبر الثانية، كذا في الميزان، وقد أكثر ابن الجوزي في الموضوعات وأخرج في كتابه كثيرا
 من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل معه على وضوحها بل ربما ادبر فيها الحسن والصحيح ما هو في أصل الصحيحين فضلا عن غيرهما قال السيوطي
 قال شيخ الإسلام غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدا قال وفيه من الضربان ما ليس
 بموضوع وموضوع ما عكس الظاهر يستدل بالحكاية أنه يغفل ما ليس بصحيح صحيحا قال ويتعين الاحتياط بانتهاء الكتابين فإن الجليل في تساهلها
 أول مرة لا تنفاد بهذا إلا لو ألقن أنه من حديث الأول ويمكن أن يكون قد وقع فيه تساهل قلت قد اختصرت هذا الكتاب فقلت أسانيد ذكرت
 منها موضع الحاجة وأثبت بالمتون وكلاهما ابن الجوزي عليها وتثبت كثيرا منها وتثبت كراهة الاحتفاظ في تلك الأحاديث خصوصا شيخ الإسلام
 في تصانيفه وأما ليه توافرت الأحاديث المتعينة في تأليف ذلك أن شيخ الإسلام ألفت القول المسدود في الذهب عن المسدود وفيه الآية
 وعشرين حديثا في المسدود وفي الموضوعات وأنتقد صاحبها حديثا منها حديث في صحيح مسلم وهو ما رواه عن طريق أبي عامر العقدي عن
 أنس بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن طالت بك مدة أو شئت أن ترى قوما يندرون في حفرة
 ويردون في لغتهم في أيدى جهنم مثل الذباب البقرة قال شيخ الإسلام لو ألفت في كتاب الموضوعات على شيء محمول عليه بالوضع وهو في أصل الصحيحين
 في هذا الحديث وأما لفظة شذية في صحيح مسلم وعلى شراذه وذيل على هذا الكتاب بديل في الأحاديث التي بقيت في الموضوعات من المسدود في
 أربعة عشر مع أحاديثها ثم ألفت ذيلها لذين الكتابين من القول الحسن في الذهب عن السنن أوردت فيه ما وبنوعة وعشرين حديثا ليست
 بموضوعة منها ما هو في سنن أبي داود وفي أربعة أحاديث منها حديث صلوة التيسير ومنها ما هو في جامع الترمذي وهو ثلاثون وعشرين حديثا ومنها
 ما هو في سنن النسائي وهو حديث واحد ومنها ما هو في ابن أبي عمير وهو ستة عشر حديثا ومنها ما هو في صحيح البخاري عن رواة جابر بن شاذل وهو حديث واحد
 كعبك يا ابن عمر إذا خرجت بين قوم يمشون سرق سترهم هذا الحديث أوردوه الدليل في مسند الفريسي وعزه البخاري وذكر سنن أبي ابن عمر بن ثابت بن
 العري في أنه ليس في الرواية المشهورة وأن المزني ذكر أنه في رواية جابر بن شاذل حديث ثمان من أحاديث الصحيحين أم قلت وأنتك ما ذكرته في
 الحفل من حديث عكرمة بن عمار عن مسروق بن أبي هريرة عن ابن عباس قال كان المسلم لا ينظر من إلى ابن سفيان ولا يقرؤه في قال للمني صلى الله عليه وسلم
 ثلاث أعطيتهم قال نعم الحديث قال ابن حزم حديث موضوع لا شك في وضعه والأفة فيمن عكرمة بن عمار - وقد أشار شيخنا في صحيح مسلم إلى أن
 هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالاشكال وقلة متص بعضها بما قاله ابن حزم في التبيين عليه وقال أنه كان هجاء ما على تحطئة الألف الكبار
 وإطلاق اللسان فيهم ولا تعلم أحدا من أمته الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث وقد دفعه وكفى بين معين وغيرهما وسجيا بالادعوة
 وقال في الميزان عكرمة بن عمار الجعفي الباطني له رواية عن طاوس وسأله وعطاه ويحيى بن أبي كثير وعنه يحيى القطان وابن مهدي وأبو الوليد خلفي روى
 أبو داود عن يحيى بن معين أنه قال كان أميا حافظا وقال أبو داود في رواية يهودي قال عاصم بن علي كان سجيا بالادعوة وقال الحسن بن حنبل ضيف الحديث
 وكان حديثه عن أبياس بن سلة ضيفا قال الحاكم أكثر مسلموا استشهدوا به وقال البخاري لو يكن له كتاب فاضطرب حديثه عن يحيى، قال في صحيح مسلم
 قد سأله أصل ما ذكر عن سماك الضبي عن ابن عباس في التلافة التي تخليها يوسفان وثلاثة أحاديث أخرها أسناد أبو يوسف جهم الزاوي وقهر الميم
 واسمه مالك بن الوليد بن يحيى الباطني ثم ألقى في قال الشيخ الأوزاعي فمن العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه العمل المتشعبة في الأحاديث الواهية كثيرا إنما أورد
 في الموضوعات كما أن في الموضوعات كثيرا من الأحاديث الواهية بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه، قال
 شيخنا وفاة من نزع الموضوع والواهي في الكتابين قد ما كتب - قال العلائي أشد ما كتب في (الواضحين) ضربه أهل الزهد كما قاله ابن الصلاح
 وكلنا المتقبة الذين استجروا ضربة ما دل عليه التماس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما باقي الأصناف كالأزادة فالمر في بعضها أن كون تلك
 الأحاديث كذبا لا يخفى على الأغلبية وكذا أهل الأهرام من الأفضة والحجامة والقدونية في شد بدعهم وأمر أصعب الحكم القصص أظهر وأقهر الخ

الرأوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مرموقاً برواية واحدة قال والخلاف في ذلك متجه كالاكتفاء بتعديل واحد قال النووي والصواب نقل الخطيب في
الرواية برواسم ربيعة فأغما أصحابيان مشهوران والصحابة كلهم عدل فلا يحتاج إلى دفع الجمل عندهم عن الرواة قال العراقي في هذا الذي قاله النووي
متجه إذا ثبتت الصحبة ولكن بقي الخلاف في أنه هل تثبت الصحبة برواية واحدة أو لا تثبت إلا برواية اثنين عنه وهو على نظر الاختلاف بين أهل العلم
وأصح أنه كان مرموقاً ذكر في الغزوات أدنى من وفد من الصحابة ونحو ذلك فإنه تثبت صحبته وإن لم يرو عنه إلا بواحد ومجموع أهل الشجرة
وربيعة من أهل أصفه فلا يصحها أفراداً وواحد من كل منهما على أن ذلك ليس بصواب بالنسبة إلى ربيعة فتدعى عنه أيضاً فبعد الجرح وحفظه من
على وأبو علي بن الجعفي قال وذكر الرازي والذهبي أن عمر أسأروى عنه أيضاً ينادون علاقة وهو هو إنما ذاك مرموق من عمر في صحابي مرموقاً ذكره البخاري
وإن كان عمر وابن حبان وابن سعد وابن عبد البر والطبراني وابن قانع وغيرهم كالأغلبية خلافاً قال العراقي إذا ثبت على ما قاله الرازي أن هذا
لا يؤثر في الصحابة وذكر عليه من خرج له البخاري ومسلم وغيرهم ولم يرو عنه إلا واحد قال وقد جمعتهم في جزء مفرد من معجم البخاري جارية
ابن قدامة تفرغته أبو حمزة في نص من عملنا للضيعة زيد بن زياد المديني تقدم عنه مالك وأبو داود عبد الرحمن الجارودي تقدم عنه ابن المنذر وعند
مسلم جابر بن اسمعيل الحضرمي تقدم عنه عبد الله بن وهب وخباب صاحب المصنوعة تقدم عنه عمر بن سعد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تاريخه
أنه جارية عمر لا أخف صحبه من ابن أبي شيبة في مصنفه وجارية بن أبي قدامة صحابي شيعي عمر في عنه الإحسان في قيس والحسن البصري وأما زينة
ابن زياد فقال فيه أبو حمزة أنه لا يجد بشيء يثبتها وقال أبو داود في غيره وثقة وقال ابن عبد البر في عنه مامون وذكره ابن حبان في الثقات فانتدب
بالمجمل بثلاثين مؤلفاً وأما أبو داود في عنه أيضاً عدل قطيع وابن حبان وأما جابر فوثقه ابن حبان وأخرج له ابن خزيمة في صحبه وقال أنه من صحيحه به
وأما خباب فذكره جماعة في الصحابة وقد صنف مسهلون في التاريخ كتاب في المنهجات والوحدان من النساء والرجال ذكره العراقي وغيره.

تجهيل بعض الحفاظ مما من رُواة المجهولين

قال السبكي يجل جماعة من الحفاظ قواماً من الرواة لعدم علمهم بحجبه وهو مرموقون بالعدل لثقتهم عندهم وإنما اسمر ما في الصحيبين من ذلك أحسن
عاصم الطحاوي تجهل أبو حمزة لأنه لم يخرجه له وثقة ابن حبان وقال روى عنه أهل بلد، إبراهيم بن عبد الرحمن الجعفي تجهل ابن القطان وعمر بن
فوشة ابن حبان ورمي عنه جماعة أسماؤن حصص المديني تجهل الساجي وأبو القاسم الألكائي قال الذهبي ليس بمجبول وروى عنه أربعة أسباب
أبو الوليد تجهل أبو حمزة وعمر بن الخطاب يبان عن عمر تجهل أبو حمزة وثقة ابن المديني وابن حبان وابن عدي وروى عنه البخاري قال السخاوي مرموق
البخاري به التي أفضت له روايته عنه ووافقه ما كان في ثقتهم فضلاً عن أن غيره قد عرفه أيضاً ولذا صرح ابن رشيد كسائي بأنه لو عدل للمنفرد
عنه في صحبه شيخنا أيضاً إذا كان مثله لذلك قال السخاوي وبالمجمل فوايه أتمناه قبل للشرعية لوجله من لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج
كافية في ثقافته وقليله وهذا لئلا يترك على قومنا في المصطلح قال في التقييد وشرحه ومن عرفت عينه وعدلته وبهجه اسم ونسبه متجه وفي
الصحيبين من ذلك كثير كقولهم من فلان أو ولد فلان وقد جرحوا في الخطيب في الكفاية ونقل عن القاضي ابن بكراً إلقاء في عدله بأن المجمل باسمه
لا يمكن بالعلم به لأنه وشبهه بحيث تمامه من حزن القاري سألت عائشة عن النبي قالت هذه عذرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجازي حشيتة
فسلمها الحديث.

اصطلاح أصحابنا الخفية في المجهول والمستور وحكمهما عندهم

قال في تحرير الأصول وشرحه مجهول الحال وهو المستور غيره مقبول وعن إلى حقيقة في غير الظاهر من الرواية عنه قبول ما لم يرد الشك
وجه هذه الرواية يظهر العدل إلى الرواية الإسلامية ودفع هذا الوجه بان الغالب أظهر وهو الغالب الفسق في هذه الأزمان فيرد خبره به ما كثر ثبت
العدالة بخبره أي غير الرواية الإسلامية وقد يفصل العاقل بهذه الرواية بان الغلبة للفسق في غير الرواية الجديدة لا في الرواية الماضية له وبغير هذا يبان
أي كون الغلبة في غير الرواية الحديثة أي أنها في المجهولين وكلامنا في المجهولين منهم، والاستدلال بالرواية المذكورة بان الفسق المشتبه
فاذا انتفى الفسق انتفى وجوب التثبت وانتفى الفسق بالتركيز هو قوت على صحة هذا الأمر إذ يرد عليه أي الدليل المذكور مع البصر في التركيبة بالآثار
الإسلامية فإنه فيدل على كمن سخطوا دينه كالتركيز وبغيره بان الظاهر بالكثرة أظهر منه والمجهولون من المقلدة لم تثبت فيه مرموقية العدل لثقتهم
كغيرهم وأما ظاهر العدالة فعدل واجب القبول وإنما سمى مستوراً ببعض من الشك فيه كالغرضي ثم نزل البيهقي الشك بالتحقيق بأحد عشر المجهولين
لا يدخل فيه من علمنا أنه ظاهر بالتركيز أو لماله ولوايه وكون باطن امره غير معلوم كالغرضي مرموقاً ومجهولاً على أن قول الشافعي في جواب سؤاله
فلا يجوز أن يترك المحرم شيئاً إذا كان عدلين في الظاهر صحيح في قول من كان مجتهداً في الدلالة وأنه لا يبال في المجهول فلا جرم أن قال الشيخ في الزيل

خلق الجسد، بشرى بشرى رضى رأى إلى جهر وهو على صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن فلو كان موسى بن عباس، الوليد بن كليب هؤلاء باعية وهو الخوارج الذين أنكروا على الخليفة، وقيل أو أنه ومن شأنه فدونه وقيل هو على بن هشام رضى بالقول القرآن عقاقير ورضي عن علي بن عثمان من قتالهم من العقلة الذين يرون الخوارج على الأئمة كما يشارون ذلك فهو لا يثبت عن نعيم بن الحارث إلا ما هو عليه، كذا في نسخة قد عرفت بعض من نسخة الأئمة إلى بدعيه كتحديث حازم بن حريز بن عثمان وشعبة بن سوار وعبد الحميد بن عبد الرحمن النخعي وعمران بن حطان والله اعلم

رأى ابن حزم في المسألة

قد اشتهر لما ذكرنا في الرجل بن حزم في هذه المسألة في محبت الإجماع فقال وقد ذكر في جبهه إسلامنا من أصحاب الحديث بين الداعية من أهل الكهواء وغير الداعية، فقالوا إن الداعية مطروح وغير الداعية مقبول وهذا قول في غاية الفساد كما نذكر في غير دليل، وكان الداعية أولى بالخروج وحسن الظن لا يبرهن ما يثبت أنه على غيره وغير الداعية كما نرى في ذلك لا يثبت الحق وهذا لا يجوز إلا بقرينة على كتمان الحق أو يكون مستقلاً للشيء لو ثبت أن الحق في ذلك أسود فقام فقط الفرق المذكور وحجج الداعية وغير الداعية سواء وكل من لو يكن مرتكباً للشيء مما يجمع على تحريمه ولو يكن مع ذلك مذكوراً على ما يثبت من حوائد أن كان ما اختلف فيه وكان معتقداً بحكم القرآن والحديث والأجماع، والاختلاف فهو بمن يعتد بقوله في الخلاف ما لرفاعة ما قد مضى في إجماع وسوا كان مرجحاً أودعهم في أو شيعياً أو أفاضلاً أو أصغر أو أوسياً صاحب رأي أو مياس أو صاحب حديث وكل من كان فاسقاً سوا كان متناً أو من غير الغنى لا يثبت إليه وإن كان عالماً وكان قد نصر البيعة لأنه من الشقاق إلا أن امرئاً أن تثبت في خبره على قول البحر العلو هو الفاسق هو الخارج عن الحد الشرعي وعليه نزل القرآن ولا شك أن المبتدع حقيقاً وزعم المحدث سالك سبيل سبيل شرعي مستقيم فهو فاسق البينة فهو لو يكن في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم المبتدع مرجحاً لأنه لو كان لا يثبت له صلى الله عليه وسلم أن يترفع عن اتباعه ولا كفره بقرينة كذا لا يثبت منه عدل مكرهه فحق الفاسق بعد وجوده كما لو يكن في ذلك الزمان الشريك أحد تدارك الصلوة من المؤمنين ولا يثبت منه أن لا يكون المؤمن التارك الصلوة بعد وجوده فاسقاً كذا هنا فاقهر وتثبت، وأما مرجح العلو في خبر الحديث على ما في الجلية أنهم مدعوا مطلقاً غير تفصيل، بل إن عاة وغيره وقال أن صاحب الهوى لما تضمن في زعمها باطل أنه الصواب أنه الشرية المحيرة وإن الإجماع فرض عنه فلا بد أن يكون للناس ما عدا الإجماع فرضه الله ليس يدعى إلى هواه امتاعاً وإشباعاً للحل لا لا ياله أحد محروبه في زعمه وتخرجه عن سبيل البخاري ومسلم وإلى بكر بن إسحق بن خزيمة الرجعة فيه فإن المسألة تختلف فيها فلا يكون زعم أحد الفريقين حجة على الآخر والله اعلم

الجرح والتعديل

الجرح والتعديل من أخص ما يقع به أهل الإسلام وقد ألفت المختار فيه كتباً كثيرة من أبيه مطول ومختصر وأول من جرح كلامه في ذلك الخافض عيسى بن سعيد القطان وقد عرفت في ذلك من بعض تلامذته مثل يحيى بن معين وعلي بن النعماني وإسحاق بن حنبل وعمر بن علي الفلاس وتلاميذهم مثل ابن زريق وأبو حاتم البخاري ومسلم وابن إسحق الجوزي وتلاميذه في ذلك من بعدهم مثل النسائي وابن خزيمة والترمذي والداودي والداودي والعليني وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء ومن الكتب المؤلفة في ذلك كتاب ابن حاتم بن حبان وكتاب أحمد بن حنبل بن عدي وهما كل الكتب في ذلك واجلها هو الكتاب الذي يدعى الساجد وكتاب أبي الفتح الأذكري وكتاب ابن حبان بن أبي حاتم وكتاب الدارقطني في الضعفاء وكتاب الحاكم فيهم وقد ضمنت أبو النعمان بن الجوزي كتاباً كبيراً اختصره الذهبي وجعل في ذلك بيان وجمع معظم ما فيها في سبيلهم وقد عرفت الناس عليه مع أنه يقيم ابن عدي في إيراد كل من تخلفه في ذلك ولكنه التزوا لا يذكر أحداً من الضعفاء في ذلك إلا في المتن المتبعين قال في الميزان وما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الضعفاء في أن أسقطهم من أجل الضعفاء ولا أذكرهم في هذا المصنف إذا كان الضعف ما جسد من جهة الرواة اليهود ولا ذكر في كتابي من الأئمة المتبعين في الفروع أحد الرجال التهم في الأساطير وعظمهم في النفوس وقد قيل علي بن حنبل في زين الدين الحارثي في مجلس وقد انتظم منه الحافظ ابن حجر من ليس في قديم الكتاب له وضد إليه ما فات في الرواة وتراجعوا مستقلة في كتابه السبيل الميزان وله كتابان أحدهما في تعذيب النساخ وتخرير الميزان والآخر في تعذيب النساخ في معرفة النساخ والضعفاء وأما الجرح فجمع بينه وبين تعديل المرتضى في معرفة النساخ مع زيادات وتحرير في العبادات وهو انتم شئ الحديث والفقيه التالى لاشرة وهذا قد طبق العلماء على وجوب بيان أحوال الكذابين من الزنا وإقامة النكير عليهم صيانة للدين قال بعض علماء الأصول ومن الوجوه الحارثي في الجرح والتعديل ليتبين الصيغ من الآثار من السيرة وقد دلت قواعده الشرعية على أن حفظها فرض كتابه فيما زاد على قديم المتبعين ولا يثبت حفظ الشريعة إلا بذلك،

تنبيهه - قد قيل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ولا يقبل الجرح إلا بسبب لا يحصل به إشراك ولا يثبت ذكره وإن الناس يختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحد الجرح بناء على ما اعتقد، وجرحاً وليس بجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه ليظهر له هو قبحه وإلا قال ابن الصلاح علماً ظاهره تفرق في اللغة وأصوله وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث الشافعيين وغيرهم والذلك أصح البخاري لجماعة متبعية من غير الجرح لهم ككونه

ابن إسحاق ان يلكم ابا حنيفة بحضرة ابن المبارك بشئ وقد طعن رجل في مجلس ابن المبارك في ابي حنيفة فقال له اسكت والله لو رايت ابا حنيفة لرأيت عقلا وذكرا قال الحسن بن السميع سمعت عبد الله بن المبارك يقول ٥

دأبت ابا حنيفة كذا يوم ، يزيد نهامة ويزيد حديدا
ويطعن بالصواب ويصطفونه اذا ما تال اهل الجور حديدا
يقاس من يات ايسه بلب ومن ذا يتعلمون له نظيرا
كفنا فافتد حنكادو كانت مصيبتنا به امرا اكبرا
رأيت ابا حنيفة حين يوق ويطلب عدله بمحرا غبرا
اذا ما السكالات مثل افعتها رجال العلوك ان بما بصيرا

وقال حماد بن عمار الجرجاني قيل للقاسم بن معاذ ان ابن عبد الله بن مسعود فرصى ان تكون من علمان ابي حنيفة فقال ما جلس الناس الى احد انعم مجالس من ابي حنيفة وقاله القاسم تعالى الى فداي ابي الله لونه وقال ما رأيت مثله هلا ، قال سليمان بن ابي شيخ وكان ابو حنيفة حليما ورعا سخي وقال زهير بن محرز لرجل ان ذهابك الى ابي حنيفة يومنا افضل لك من حبيته التي شهرا ، وقال ابن جرير بلقي عن كوكبة هذا النعمان بن ثابت انه شدي الخوف وقال خالفته لله وقيل له مات ابو حنيفة فقال رحمه الله قد ذهب معه علم كثير وقال الشافعي كان ابو حنيفة وقره له في الفتنة مسلما فيه وقال من اراد الفتنة فزعم عيال على ابو حنيفة وقال يحيى بن معين ما رأيت مثل وكيم وكان يفتي بركن ابي حنيفة وقال حاتون اذ قلت للفصل بن موسى السبائي ما تقول في هؤلاء الذين يقولون ابا حنيفة قال ان ابا حنيفة جاءهم يوما يقولون ودينا لا يحولونه من العلم ولدينا ترك لهم شيئا نخشع وقال يحيى بن يوسف ان الحسن بن ابي حنيفة بسوء ولا يصدق احدك لئس القول فيه ثاق والله ما رأيت افضل منه ولا اودع منه ولا افقه منه ذكره في الاحوال كلها ابن عبد البر في الاستيعاب باسائه ثم قال ومن استعملنا اثنا عشر على ابي حنيفة وصدحه له عبد الحميد بن يحيى الحماني ومعه من راشد والنضر بن محمد ويونس بن ابي اسحق واسرائيل بن يونس ونزير بن الهذيل وعثمان بن القتي ومروان بن عبد الحميد وابو عقال فخصص بن مسعود وابو يوسف القاضي وسلم بن ساك ومحمد بن ادم ويزيد بن هارون ، وابن ابي ذرعة وسعيد بن سالم القشيري وشاذ بن حكيم وخاروجة بن مصعب وخلف بن الرب وابو عبد الله الرحمن المقرئ ومحمد بن السائب الكلبي والحسن بن عيسى وابو عبد الله الفضل بن دكين والعماد بن هشام ويزيد بن زريع وعبد الله بن داود الحرب ومحمد بن فضيل وذكر ما بين ابي زكريا وابنه يحيى بن زكريا بين ابي زكريا وداود بن قدامة ويحيى بن معين قال ذلك ابن مولى وابو بكر بن عياش وابو حنيفة الاحمر فليس بن السبيع وابو عبد الله البليل وعبد الله بن موسى ومحمد بن جابر كاصغر وشقيق الطحاوي وعلى بن عاصم يحيى بن نصر كل هؤلاء الثوابيل ومدحوا بالفاظ مختلفة ، ذكر ذلك كله ابو يعقوب يوسف بن احمد بن يوسف المكي في كتابه الذي جمعه في فضائل ابي حنيفة واخرها حلقته به حكيم بن منذر رحمه الله وذكر ابن عبد البر باسناده الى عبد الله بن صالح بن مسلم اهل ابي حنيفة قال قال رجل بالتمسك بحكم بن هشام الشافعي اخبرني عن ابي حنيفة قال كان من اعظم الناس امانا وادارة سلطان عليان بن يقطين فخر ائمة اويضرب ظهروه فاختر عذرا محمدا على غلب الله فقال ما رأيت اسكرا يصعب ابا حنيفة بمثل ما وصفته قال هو والله كما قلت ذلك وقال ابو يوسف سمعنا رأيت احدا اعلم بتمنيير الحديث من ابي حنيفة وقال كان ابا حنيفة لا يرى ابرو من الحديث الا ما حفظه من الذي سمعته وقال زهير بن معاوية في قصة فعلت انه متبع لما سمع (اي من الحديث) وعن داود بن الحارث قيل لابي حنيفة المحرم لا يجلس الا لاراس يابس السراويل قال لا ولكن يابس الا لاراس قيل له ليس له ان اراد ان يبيع السراويل ويشترى انا لا اقبل لعاف النبي صلى الله عليه وسلم خطب وقال المحرم يلبس السراويل اذا خرج اليه الا لاراس فقال ابي حنيفة لو صح في هذا عدى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لشيئ فاقى به ويشتري كل امرئ الى ما سمع وقد سمع عذرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس المحرم للسراويل ففتني الى ما سمع قيل له الخالف النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله من يخذل رسول الله صلى الله عليه وسلم به انكر مناه الله وبه استفتت فاه وروى عن ابن المبارك قال قالتمت سفيان الثوري يقول كان ابو حنيفة شديدا لا يخلو للعدو الا عن حرم الله ان تحمله ياخذ بها صفة من الاحاديث التي قال لا يحلها الثقات بالاجماع من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ادخله عليه علماء الكوفة فوشم عليه قورقهم لئلا يولد لهم وروى عن محمد بن اسماعيل الضراري سمعت ابا عبد الرحمن المقرئ يقول واختلفت الناس على عدله فقال لروم شاشا عن ابي حنيفة وقال قولا حجة لنافيه فقال المقرئ ويحكم ابر من من كان ابو حنيفة ما رأيت احدا مثل ابي حنيفة وروى عن محمد بن شيعام قال حدثنا ابراهيم وكان من العباد دور الصبا كج مكان قال رأيت محمد بن الحسن بن البراءة فقلت ما صنع الله به قال غشني في قتلت وابو يوسف قال هو عدا دجته متى قلت ما صنعتم ابو حنيفة قال جهلت هو فاعلى عليان ، ثم ذكر ابن عبد البر بعض ما ذكره ابو حنيفة وطعن عليه من ما قال الشافعي من سفيان الثوري استتيب ابو حنيفة مرتين وعن محمد بن يوسف قال انما استتيب ابو حنيفة لا فقال القرآن مخلوق قال ابن عبد البر والمتأخري من كان ينافس اصحاب ابي حنيفة واما محمد بن يوسف فان كان الكلداني التبعي فقال الذي

في الميزان أحد المادتين وقال ابن عدي أنهما بالوضع وقال ابن جابر لعله وضعه كثر من الحديث، وقال ابن عدي ادعى الزبائدي عن لموس بن هرون أنه
 ما يشاهدنا أنهما بعد ذلك في عينه ابن الفضل قال سمعت عبد الله بن داود الغزي يقول له يا أبا عبد الرحمن من معاذ أروني عن سمعان الشوري أنه
 قال استحب أبو حنيفة من أن يقال عبد الله بن داود وهذا والله كلب قد كان بالكوفة على الحسن ابنه صاحب كمين حتى وهب من أرواح المكيان الذي له كمين مثلثة الزبينة
 يلقى بخصم فلو كان من هذا شيء ما رضى به وقد كنت بالكوفة وهو إنما سمعت بهذا وروى البيهقي في فضله والصفقات منه باستدعاء من الجوارب بن إدريس قال
 سمعت محمد بن الحسن يقول من قال القرآن مخلوق فإفصل عليه قال وقرئت في كتاب أبي عبد الله محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق روايته عن القاسم بن أبي الحر
 الحراني عن محمد بن أبي أيوب الرازي قال سمعت محمد بن سابق يقول سألت أبا يوسف فقلت أكان أبو حنيفة يقول القرآن مخلوق فقال معاذ الله ولا أنا قال فقلت أكان
 يرى رأي جمهور فقال معاذ الله ولا أنا قال قلت قال البيهقي روايته فقلت ثم روى باستدعاء عن أبي يوسف فقلت أكان أبو حنيفة يستخرج في أن القرآن مخلوق فإفصل فقلت رأيته رأي
 علي من قال القرآن مخلوق فهو كافر قال البيهقي روايته فقلت ثم روى عن أبيه عن عبيد الله بن عمر الرقي قال ذهب أبو حنيفة على الفضلة فرفض
 فخرج بذلك إلا أن يقول استأبته به ومنه ما قال ابن الجارودي في كتابه في الصفراء المذكورين النعمان بن ثابت أبو حنيفة رجل شره وهو قد اختلف في إسلامه قال
 ابن عبد البر في فضله لا يصفى على من أحسن النظر إلا ما نقله فيه قال ابن عبد البر وقد روى عن مالك أن قال في حنيفة نحو ما ذكره سمعان في أنه مشرك ولقد روى
 وأنه لو خرج عليه هذه الأئمة بالسيف كان لعون وروى عنه أنه سئل عن قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن الفضل فقال أبو حنيفة، قال ابن عبد البر وروى ذلك عن ابن
 أهل الحديث وهو كما قاله ابن عبد البر في ترجمته في يوسف كالأهلية في حنيفة وأصحابه (وأما أصحاب مالك من أهل بلخ الذين روى عن ذلك شيء من أهل بلخ
 نظر مالك في كتب أبي حنيفة وأثبتها معكم كما ثبت اجتماع ما كان مع أبي حنيفة كماله وزار النبي عليه السلام حتى قال أبو حنيفة لتأشلت عن علماء المدينة أن ينجب
 منهم من الظاهر الأشعر لا يترق في رواية رأيت بها معاً مبعوثاً ما يجمعه أحد فالظاهر ألا يرضى الصمد بريد مالك كما كان في انحصار الناس لك إلا ما روى ذلك وقلاهم
 القاصي يعين في الحديث قال البيهقي من سئل ما كنت في المدينة فقلت له في الحديث سمعنا عن أبي حنيفة قال سمعت علي بن حنيفة (نه ففقيه يابصم ثم
 لقيت أبا حنيفة وقلت له ما أحسن قول هذا الرجل منك قال أبو حنيفة ما رأيت أسهم منه يجواب صدقاً وقلت لأمر بهي ما لك ذكره الكوفي في تعليقه على المنقول
 وجه الحجة يظهر من قول مالك نحو رأيت رجلاً لو كان في هذه الساية أن يجعلها ذهباً لتمام محبته وأما ما يروى من ابن جابر في نقد من الجرح والتعديل من أن
 أبا حنيفة كان يعظم على كنيته ما كان فيه خدشة من جهة أن تاليفه الموطأ كان في عهد الحواري وفي أواخر عهد المنصور بعد وفاة أبي حنيفة على الصحيح أن ليس
 أبو يوسف في سماعه عن غيره أسد بن القفاط الذي سماعه من مالك كما يروى ابن جابر في الموطأ بطريقه في الفهرست الأوسط وأظهر الحسن حيث سألوا مالك وكان
 ثلث سنين وجمع معناه وطريقه يروى أبو الوليد البجلي سماعاً عن أبي ذر الهروي رضي الله عنهم رجوعاً في ذكرنا السجى الذي ذكره قال أبو الوليد السجى ما سمعت
 ويكمن في الجرح يقول وجرت أبا حنيفة خائف ما قال حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكريم هذا هو الذي قال في سماعه من حنبل أنه اخطأ في نسخة حديث كما
 ذكره الخطيب في تاريخه وكان يلقى يقول في حنيفة ربما ذكرنا، ويحذر ذلك لرويان لا أحدثي التي ظهر له مخالفة أبي حنيفة في ما رواه وروى التي يلقى في معنى
 ابن أسد قال قلت لأبن المبارك كان الناس يقولون أنك ذهب إلى قول أبي حنيفة قال ليس بكل ما يقول الناس يصيب فيه فذكرنا تأنيبه زماناً ونحن لا نعلم خلقاً عنه
 فركناه، وهذا في ما قلنا من أنه في حنيفة وما ذكره الخطيب في تاريخه أن ابن المبارك لم يزل على ما ذهب إلى حنيفة إلى أن مات ومنه ما ذكره ابن عبد البر
 عن سمعان بن عيينة كان أبو حنيفة يضرب لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في إلهامه بعبده وكان من قبل ما قال أبو هريرة الزين عس يا ابن أخي الحذرك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فقالوا لضرب له (الأشال) قال ابن حنيفة حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم البعيا (البحا) رواه أبو هريرة قال أبو حنيفة
 أرايت أن كانوا في سفينة كيف يفترون قال سمعان هل سمعتهم يشتم من هذا، قللت سمعتهم أن شاء الله في شرح هذا الحديث ما يروى أن أبا حنيفة تركه بهذا
 القول على سبب الحديث وأحسن عمله، قال الخطيب في روى عن محمد بن عبد البر كمين من أهل الحديث استخيرا والأضواء على أبي حنيفة لروى كثيراً من أخبار الأئمة
 لأنه كان له ربه إلى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحكام ومعاني القرآن وتأشلت عن ذلك رده وسماءه وشأنه وأما مع ذلك أيضاً يقول الطائعات من الصلوة وغيرها
 لا تشبه إيماناً وكل من قال من أهل السنة لا ينجب من قول وعمل يتكبر في قوله وبين قوله بذلك مع ذلك معصوا النعمة وفطنت فقلت وهذا القول يستوي على حق
 بعين طعن عليه من أهل الآثار ويقتل على سبب روايته (الذكر) رده كثيراً من أخبار الأحكام التي تخالف ما اجتمع عليه عامة الأحاديث ومخالفة الظرف في شأنه
 وقد تقدمت في باب الأئمة الصالحة أخباراً لا تحصى حتى لم تتركه وموافقه مالك وغيره عليه والثاني أنه قال الطائعات العملية
 لا تشبه إيماناً وهذا الذي يأتى به بالأرجاء وسبباً في تحقيره ميسوطاً في أوائل كتاب الأئمة من هذا الشرح أن شاء الله ما نخطئه، الثالث أنه كان رحمه الله معصوا
 مقبولاً بين الأئمة في قوله وفطنته وعمل كعبة في الأئمة وهذا هو الأوامر لا دواء لمسوى الاستقامة من شتر الحسنين بالله المستعان ولأجل ذلك قاله
 الخطيب العظمي قال (الأمم) في الإسلام المولود عن علم التوحيد والصفات وعلم الشرائع الأحكام والأصل في النور الأول هو الحق بالكتابة السنة وعجائبه

الهي والبلد، ولقد مر طريق السنة والجماعة الذي كان عليه الصالحون وهو الذي كان عليه ادركنا شافيا وكان عليه كل سلفنا
 ائمة ابائنا، فدايدون وحملوا وصحوا معهم وجههم لله، وقد صنفوا في حقيقته رضي الله عنه في ذلك كتاب الفقه الأكبر وذكر فيه اثبات الصفات واثبات التقدير
 الخبر والشرع من الله وإن ذلك كله مشيئة، واثبت الاستقامة مع الفعل وإن أفعال العباد مخلوقة بخلاف ذلك، قالوا يا هذا كل ما لا يصلح وصفه كقولنا الخلق
 المتعلق بكتاب الربا، وقال في ذلك بعض الناس في خروجهم من الإيمان وتحويله وكان في علمنا أصول ما ما ماضيا قد وجدنا من أبي يوسف أنه قال تأخرت يا حبيبة
 في مسألة خلق القرآن ستة أشهر، فاق رأيي دليله على أن قال خلق القرآن فهو كما في وجهه من القول من أجل دولته المسائل المتفرقة عن صفات ما في الملبى وغيره
 البسوط على علمهم فيعلموا إلى شيء من مذاهب الأهل قالوا في سائر الأوهام وانهم قالوا بحقيقة رؤيته تعالى بالإبصار في دار الآخرة وحقيقة عذاب القوم من شاء وحقيقة
 خلق الجنة والنار بالروحاني قال أبو حنيفة فيهم خروجهم عن كماله وقالوا بحقيقة سائر أحكام الآخرة على ما نطق به الكتاب السنة وهذا أصل يطرأ عليه النوع الثاني من الفرق
 وهو الفقه وهو ثلاثة أقسام علم المشرع بنفسه والنقل الثاني نقان المعرفة وهو معرفة المصنوع بما فيها ونهبط أصول فيهم زعموا والقسم الثالث هو العلم
 حتى لا يصير نفس العلم مقصورا فإذا انتهت هذه الأصول كان خفيها أو أظهر في نفسه من وجه دون وجه وقد دللنا على أنه تعالى إليه بقوله فلو لا نفر من كل فرقة منهم
 طائفة لما يفتقدوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم وصغيره يأكل من وهو الدرعة إلى العلم والعمل به قال النبي صلى الله عليه وسلم خيركم خيركم إلى الجماعة
 خيركم في الإسلام إذا انفكوا وقال إذا أراد الله ليبي خيرًا يفتقه في الدين واصحابنا هم السائقون في هذا الباب ولهم البررة العليا والدرجة القصوى في علم
 الشريعة وهو الرأبوني في علم الكتاب السنة وسلامة التدرية وهو اصحاب الحديث والمعاني اما المعاني فقتل مسلم العلم أصح وهو اصحاب الرأي والرأي المأمور
 للفقه الذي ذكرنا، قال صاحب الكشف وهو اصحاب الرأي تيدوا لمع ذلك وانما مؤيدون بذلك اثنان معرفتهم بالحلل والحرام واستخراجهم للمعاني
 من النصوص لبناء الأحكام ودقة نظرهم فيها وكثرة قدرهم عليها وقد عجز عن ذلك عامة أهل زمانهم فسيروا انفسهم إلى الحديث ويا حبيبة واصحابه
 إلى الرأي والرأي هو لفظ القلب يقال دأى رأيا بدأه ودين وراى رأيا بغيتون تجربا ويد ورأى رؤية محبش ويد وفي المذهب الرأي ما أتته الإنسان واعتدله
 قال في شرح السلاسل وهو الرأي بل هو رأي أيضا لا يرى انهم يجوزوا انفسهم الكتاب بالنسبة لقوة ما زلت السنة عندهم وحملوا بالبراهيل تمسكا بالنسبة والحديث راوا العمل
 به مع الارسل إلى من رأى ومن رآه الرايس فقدره كغيره من السنة وعلى بالفرع بتعطيل لأصل وقد صواب رواية الجوهل على القياس وقد صواب القول في
 على القياس وقد الجهر به الله تعالى في كتاب ادب القاضي لا يستقيم الحديث إلا بالرأي أي باستعمال الرأي فيه كما يدل على معانيه الشريعة التي هي معانيها
 الأحكام ولا يستقيم الرأي إلا بالحديث أي لا يستقيم العمل بالرأي إلا بالآخذ به إلا بالاضمار الحديث إليه حتى أن من لا يثبت الحديث أو علم الحديث ولا يثبت الرأي
 فلا يصلح القضاء والفقوى وقد ملأ كتابه من الحديث ومن استأثر به بظاهر الحديث عن بحث المعاني وتخل عن ترتيب الفروع على الأصول انتسب إلى ظاهر الحديث
 قال العبد الضعيف عفا الله عنه اهلوان الذين طحتوا في امامنا إلى حقيقة وتعاملوا عليه من اكرا قرا نه لا نظن بجهلنا لا فيهم فان المؤمنين الضيوس
 الصادق في نبته اذا بلغه من احسن المحدث في شيء يزعوم فيه ان القول به يبرادف هذه الدين ورد احاديث سيد المصلين صلى الله عليه وسلم (وان لو يكن
 الواقف كذلك) تأخذه عزيمة حربية وحمية اسلامية يشأعنها غضب في الله على ذلك القاتل وبأخضه لوجه الله تعالى ليحبل ذلك على الوقعة واغلاق القول
 والكلمة مستحبات الأقوال في حقه طمأنينه انه بصنيعة هذا مناضل عن الدين وخاب عن حوزة الشريعة ومثاله ما تلخر به مسلم في حق البخاري في بحث
 اشتراط اللقاء في مقدمة صحيحه طمأنينه ان الأصل الذي أضله البخاري إن سلكه لكان مستلزما لرؤيته فيمن كانا واث الصحيحه وتوحيدها فاستند
 تكميله على التلقا في قالها يا شعير ما يمكن ومع هذا فاعادة اشتراط قد يتخبر ما ذهب البخاري وصوتوه ولولوا مسلم في تشديد وتخليطه وهكذا
 ما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم من المشاجرات والفتن بناء على التأويل والاختلاف فان كل فريق من الوهاب ماص راهوا له وانه ادق الذي فيهم
 لاهور المسلمين فلا يوجب ذلك حطاً فيهم وانظر في فتنة موسى مع هارون وتأملت فيها تجد فيها شفاء لما يفتخر في الصدور من مشاجرات الصحابة ومناقشات
 الأئمة المتأخرين والفتن في الايضاح في الله فلا يوجب حكمه فيما يفتخر في زنا الحد ويصير عاباً لفظاً بآئنه وبين تحقيق الحال على ما هو عليه في نفس الامر فيفض
 المبعض عن كل ما يات من محاسن المبعوض ومناقبه ويساهل في تمشيه مساويه ومثاله ولا يتكلف الغصص عن حقيقة امر دين حاله ولا حل كلامه
 على احسن حاله فان شرارة البغض وكلاهما في الحب مفطنة القول والاسرار وتترك الاحتدال والمجانب عن سواه السبل ولين اصله الله سبحانه المؤمنين
 بيقوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا لعين بالنظر شهيد لله ولوعلى انفسكم والوالدين والاقربان ان يكن غنياً وفقيراً قاله اولى بها ولا تستجروا الهوى ان قد ادا
 وقوله ثم ولا يجرمكم شئنا ان قوم على ان لا تعدوا لهول الله في التقوى فهذا ليعلم من حماد احاديث البخاري الذي نرى عنه في غير موضع من صحيحه واجتهد
 عليه ما يتقلى من مثالب إلى حقيقة في كتاب الفتن والمذكرين قال في هذه الذمى نانا عن الاراذل كان لا يوجب الحديث في تقوية السنة وحكايا تروية
 في ثوب النعمان كلها كذب ام - وفي الانثناء باستادة قيل لنعلم من حماد ما اشد اذراءه على ابن حنيفة فقال انما يقول في حقيقة مكلتنا عنه ابو حنيفة

[illegible]

كما قرأت عليك فحرفت ولونبعر اويسكت وكما انتم من السكوت على ما عليه جمهور الفقهاء والمحدثين وانظار خلافا لبعضهم وهر بعض الظاهرية في جماعة من
 مشايخ المشيقي في ان اقراره شرط والاول الصحيح لان العرب ان السكوت بلا ما لم يقر بكون السكوت بلا ما لم يقر به وهو لا حقيقة كان صحيحاً ولا فسخاً وبما استدل
 المحققين في قولهم اني على هذا الموضع بعديت فصار من ثلثة ما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال له اي سألته فشد عليك ثم قال سألته بريك وريت من
 قبلك الله اسلك الحديث في سؤاله عن شاة لم الدين فلما فرغ قال اسئت بما جئت به وانا رسول من ورائي فاستجاب لي قوله اجتمعوا اليه فابلهم فاجابوا فاقبلوه
 معه واسلموا واختلقوا في مسا والاقراءة على الشيخ السماع من لفظ الشيخ ورجعنا عليه فحكي الاول اي المسا وقدر مالك واحصاه وشيخه
 قال البيهقي وعندي ان هؤلاء انما ذكرهم المساواة في صحة الاخذ بما رآه عن علي بن ابي طالب في الحاد المربعة وحكي توجيه السماع عليها عن جمهور أهل المشيقي وحكي
 توجيه ما عليه عن ابن حنيفة وابن ابي ذئب وغيرهما وهو رواية عن مالك وحكي عن كثيرين عند الدارقطني وغيره كذا في التهذيب واما في كتابي صاحبنا مثل الخبر
 شرحه فقالوا في القراءة على الشيخ ابو حنيفة على قراءة الشيخ من كتاب خلافا للاكثر لزيادة عناية القاري بنته في زيادة ضبط المتن والسنن كما فعل ابنه في
 لحيه والاسنان في امر نفسه احوط منه في امر غيره واورد القراءة على الحديث لا يؤمن فيها غفلة عن علم القاري ايضا واجيب بما هو من الخطأ في القراءة وحيث
 لم يكن الاحتراز عن سخطا اعتبارا لم يكن وجب الاحتراز عن اكلهم منها وعنه اي من الى حنيفة ان القراءة عليه والسماحة يتساوى في التناول وروى في
 عن خلف بن ابي اسود الصنعاني قال سمعت باحنيفة وسفيان يقولان القراءة على العالموا السماحة سواء وهو حكي عن مالك واحصاه ومخطوطه في الحجاز والكتابة
 والشافعية والبخاري فلو حدث الشيخ من حفظه ترجيح الحديث من حفظه على قراءة القاري عليه ، قال ابن امير الحاج في تعليقه على حكاية توجيه القراءة على الشيخ عن
 ابن حنيفة بالاعتناء بالتصديق كما وقع لغيره احليس على ما ينبغي ، وفي الترتيب واختار شيخنا الاسلاف (الحافظ ابو جبر) ان حمل توجيه السماع ما اذا استوى الشيخ
 الطالب اركان الطالب لعل لا راد اجماعا مسموعا فان كان منضو لا فقرأه تد اولى لانها اضبط له ، واحتمل رجح القراءة على السماع بان الشيخ لم يسمي الطالب
 الردي عليه المتابع له او لهبة الشيخ او لفظه فيما يكون فيه المحل قابلا للاختلاف ان ذلك ما لم يمتثل ان ما ذك ان الطالب هو القاري فانه لا هيبة له ولا يحد خطاه
 من ذم الشارعية عليه عاص قال الشيخ ابو حنيفة ، وحينئذ فحق ان يكلم كان فيه اهل من القطط والقطا اكثر كان اعلى مقبة واعلاها في اظهار ان يقر الشيخ من اصله و
 احد المتابعين بل يلبس باصل الخبر ليجتمع فيه اللفظ والعرض ، وفي هذا التسوي القراءة على الشيخ يقول الرازي قرأت عليه وهو معمر ان كان هو القاري وقرى عليه
 وانا اسمع ان كان القاري غيره وحديثنا بقراءة عليه وقراءة عليه واما ما رواهنا ذلك اي بقراءة عليه والاطلاق في ثناء واخبرنا من غير تعييل بقراءة
 اقراره عليه جاز في حلقه كما هو من صاحبنا في الثوري وابن عيينة والزهري ومالك والبخاري وسفيان بن سعيد القطان ومعظم الكوفيين والبخاريين لا للمتم
 مطلقا كذا عليه ابن المبارك واحمل وحكي كثير من اصحاب الحديث على ما ذكر الخطيب في قوله في القصة ايكون التوجيه قبل الاطلاق في تأخر في خبره فقط وهو لك لفظ
 واحصاه وصلى جمهور أهل المشيقي وكذا في كتابنا ما عناه ذهب الى انكون من اصحاب الحديث الذي لا يصح من واحد واستخرجوا الخبرنا علما بقوله مقرر قاله
 انما قرأه عليه لان لفظه في وقال ابن الصلاح ان في بيتنا صاحبنا هو الشافعي ثم القاب على أهل الحديث والاجتهاد في ذلك من حيث اللغة عناه وتخلط خبر ما يلقى فيه
 انه اصطلاح منه وراد وابه القاريين بين النوعين شخص النزع الاول بقول حدثنا لفرقا شارة باللفظ والمشافهة والمنفرد يقول حدثني واخبرني وجواز الجمع
 اي حدثنا واخبرنا في المجازة في كلام العرب كما ان معه غيره يقول حدثنا واخبرنا وحيث ان يقول حدثني واخبرني لان الحذف حدثه وقوله واما ما اختارنا الحكاية
 ذكر انه الذي عهد له اكثر شيوخه وائمة عصم وذكر غيره ايضا من ان الرازي يقول فيما يخذ من الحديث نقلنا وليس معه احد حدثني فلان وفيما كان معه غيره
 حدثنا فلان وفيما قرأ على الحديث بنه اخبرني فلان وفيما قرأ على الحديث وهو حاضر اخبرنا فلان قال ابن الصلاح وهو من راوي فليس واجب بل تسحب كما
 حكاه الخطيب عن اهل العلم كافة ،

المكاتبة والمرسلة

ومن اقسام النقل المكاتبة بان يكتب من شاة حدثني فلان فاذا بلغك كتابي فحدث به عن محمد بن اسناد ، والآلة بان يرسل الشيخ رسولا الى آخره فيقول
 بلغه عنى انما حدثني فلان بن فلان عن فلان بن فلان الى ان ياتي على تمام كتابه كذا فاذا بلغتك رساقي اليك فارهه عنى محمد بن اسناد ، هكذا اي قوله فلان
 بلغه الى في النصيب انما يلزم على اشتراط الاول والاجازة في الراية عن الكتاب والرسالة ، ولا وجه لعدله رثا طاب لاجازة فيما كثر في الخبر قاله
 فانه ساق تسلكا خاصا بمن معين فيرواه ليجمع منه فاذا ثبت ان الكتاب كتابه واليه هو رسوله صا ركابه معه واذ كان بطلان ثبوت عنه كسماحة من انا في
 بلا ان فان في السماع والمشافهة لمتبعين الراية جازان يروي مع بعضه فضلا عن ان يتوقف عنه اذ ذكره المصنف (اي ابن الهمام) وقد ذكر في الصلاح اجازة
 الراية بالكتابة المجردة عن كثير من المتقدمين والمتأخرين من مذهبنا في حقنا وتصوره اليه وانما المذهب الصحيح المشهور بين أهل الحديث بل جعلنا في النقل
 المعنى في الراية من الاجازة وصا لغير واحد من الاصوليين قال البيهقي بل وارقى من اكثر صور المناوالة قال ابن الهمام وهما اي الكتابة والرسالة الخطيب

ثم قال تليق به الصلاة ولكلهما وعرفا كما في تعديل الملوكة القضاء والامانة بما كانا المشافهة وكفى معن خط الكاتب وظل صدق الرسول في حل رويته
 المكتوب اليه والمسل اليه عن الكاتب والمسل كما عليه عاتق اهل الحديث ، ثم اصححه انه يقول في الرواية بالكتابة كتيب الى فلان قال حدثنا فلان واخبرنا فلان
 مكتوبة او كما يروى وكذا حدثنا فلان من ذلك ولا يخبرنا إطلاقا حديثا واخبرنا وحده اليك ومنصور وغير واحد من العلماء والمحدثين وكبارهم ورجوزا وخرون
 اخبرنا دون حد شارح وليد حتى في المدرج عن ابن عسبة سعد بن معاذ قال كنت في مجلس ابي سليمان الجوزي في اجري ذكر حديثنا واخبرنا فقلت ان كلاهما سواه فقال
 رجل منا فانه في الاثرين عن الحسن بن الحسين قال ان قال الله تعالى انما اوتيتكم به من عند الله فاني قد كنت حركت كتيبه اليه بذلك ليرى انك لا تكتب
 قال الشيخ ابو بكر الرازي الجصاص ومن كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه
 اخبرني فلان يعني الكاتب اليه فقلت انك تقول حدثني فلان انك سمعت من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه
 قوله انك لا تكتب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه

المكتبة في احاديث الصحيحين

قال البخاري في الصحيحين اجتماعا وانفرادا احاديث من هذا النوع فاما اجتماعه عليه حديث واذا قال كتب معاوية الى المغيرة رضي الله عنهما ان اكتب الى يا
 سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب اليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول للحديث وحديثه عبد الله بن عمر بن قيس قال كنت انا غرابا له عن الدلاء قبل
 القتال فكتب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاني بنى المصطلق وهو دون الحديث وفيه حديثي هذا ان عمر رضي الله عنهما كان في ذلك الجيش وحديث موسى
 بن عتبة عن سائر الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه بنى المصطلق وهو دون الحديث وفيه حديثي هذا ان عمر رضي الله عنهما كان في ذلك الجيش وحديث موسى
 تحت ظلال الشوف وحديثي الى عثمان بن عفان قال انك تكتب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه فانه اذا سمع من كتيب اليه بخطه
 الدتوا الى قال كتب اليه يعني بنى المصطلق وهو دون الحديث وفيه حديثي هذا ان عمر رضي الله عنهما كان في ذلك الجيش وحديث موسى بن عتبة عن سائر الروايات
 ابن سعد بن ابى وقاص قال كتب اليه يعني بنى المصطلق وهو دون الحديث وفيه حديثي هذا ان عمر رضي الله عنهما كان في ذلك الجيش وحديث موسى بن عتبة عن سائر الروايات
 صلى الله عليه وسلم يورثه عشيرة رجب الاصلى فذكر الحديث بل روى البخاري عن سميعه بالمكتبة حيث قال في باب اذا حدثت ناسيا في الايمان فاستدور كتب اليه
 محمد بن بشر في ذكر حديث الشيخين عن البراء ولويس فلهذه الصيغة من احد من مشايخه سواه واذا كان له من هذا الحديث خصوصه فروا عنه بالمكتبة لا فقلت
 استخره في صحيحه بالمتابع

المناولة

قال الشيخ ابو يعقوب في لغة الخطبة ومنه في حديث الخطبة فغير نزل اي عطارة واصطلاحها اعطاء الشيخ الطلاب شيئا من مزاياه مع ايجازته صريحا او كناية
 وهي من باب مقابلة الاجابة والبرهنة وبجودتها فانما تسمى على انواع الاجابة مطلقا ولها صور كثيرة واصحها ما منحطه عن التسليم والقراءة وهو قول الشافعي في
 وابن المبارك والى حقيقته واشافه واحسن واخبره والضرب الثاني للمناولة المجردة عن الاجازة بان يناله الكتاب كما تقدم من مقتضى علمه فلهذا هذا سماعا
 من حديثي ولا يقول له اوه عني ولا اجزت لك روايتي ونحو ذلك ، قال النووي فلهذا الرواية بمناولة الشيخ الذي قاله الفقهاء واصحاب الاصول وعلموا الحكيمين
 المجوزين لها ، قال الهلالي في مآذره النووي في مخالفت الاجلادين الصلاح فانه انما قال فيل مناولة فلهذا الرواية بمناولة الشيخ الذي قاله الفقهاء واصحاب الاصول وعلموا الحكيمين
 على الحديث الذين اجازوا وسوغوا الرواية بما وحكي الخطيب عن طائفة من اهل العلم اعترضوها وخالفوا ايضا لما قاله جماعة من اهل المصنف من اهل الرازي
 فانه لم يرد قول الاول بل لا للمناولة بل انما اشار الى كتاب وقال هذا سماعي من فلان جار من سمع ان يرويه عنه سواه فانه اولى وسواء قال له اوه عني او عني
 وقال ابن الصلاح ان الرواية بما تروى على الرواية بمجودا ولا ريب في ما في من المناولة فانه لا يخفى من اشعاره بالاذن في الرواية ، وعلمى ان فلان كان المناولة بمناولة
 للسؤال كان قال له ما ولى هذا الكتاب لا ريب في ذلك فلهذا ولويس فلهذا صحت وجاز له ان يرويه كما تقدم في الاجازة فلهذا لم يخطب بهذا العلم وكذا اذا قال له حدثني
 بما سمعت فلان فقال هذا سماعي من فلان كما وقدم من الشرح فلهذا روايتا وما علة ذلك فلان فلان ناوله الكتاب ولويس فلهذا روايتا بما لا يفتن قاله الرشدي
 قال الخطيب في الاصل في المناولة ما علة الاخبار في حديث ترجمه في العلون صحيحه انه صلى الله عليه وسلم كتب لابي اسير اسيرك ا وقال له لا تكتب حتى تكتبه كما كانك او كما
 فلما لم يكن قوله انه الناس واخبره بامر ابي يعقوب صلى الله عليه وسلم وعزى البخاري في الاحتجاج به لبعض اهل الاجازة وهذا قد روي في الصحيحين في البخاري فقال حدثني
 يزيد بن رومان عن حمزة بن الربيع قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي اسير اسيرك ا وقال له لا تكتب حتى تكتبه كما كانك او كما
 في الشرح لم يرد كتيب له كما قال فلان يعله ان يغير قول البخاري قلت واصحابي حتى اذا سئروا في ما في من المناولة فانه لا يخفى من اشعاره بالاذن في الرواية ، وعلمى ان فلان كان المناولة بمناولة
 من اصحابي على الغرض معك فلما سار يمين فتح الكتاب فاذا في له ان امن حتى تترك نخلة فقلت من اخباره في ذلك الحديث بطوله وهو سهل جليل استاد

قائمة

قال الشيخ في الله الذي هو قد يتخلل في حديث الاختلاف الطرق وذلك من جهة نقل الحديث بالحق فان جاز حديث ولم يتخلل الثبات في لفظه كان ذلك لفظه على الله على سبيل ظاهر وامكن الاستدلال بالقدور والتأخير والاولو والآخر ونحو ذلك من المعاني الزائدة على اصل الدواد وان اختلفوا اختلافاً عظيماً وهو متعارفون في الفقه والحفظ والكثرة سقط الظهور لا يمكن الاستدلال بل ذلك على الحق الذي جاء به جميعاً وجمهور المذاهب كانوا يعتنون بغير المعاني لا بوجه شيئا وان اختلفت مراتبهم اخذوا بقرينة الشبهة والاحتياط والاعتناء بالنقطة وان اشرع قول ثقة بزيادة الضبط مثله قوله قال ثوب ومات قال قاهر وقال الشيخ على جملته الماء ومات اغتسل أهل به وان اختلفوا اختلافاً قاصداً وهو متعارفون في جميع مسقطات الخبرات المتخلف فيها،

فرع لها تعلق بالرواية بالحق

(الفرع الاول) للعلماء في اختصار الحديث وهو حديث بعضه ولا تقتصر في الرواية على بعضه احوال، القول الاول المنع من ذلك مطلقاً بل على المتعم من الرواية بالحق لان حديث بعض الحديث ورواية بعضه ربما احدث الخلط فيه والتخصيص لا يشترط في عتبة ثابت لابن الماركة حصلت ان حاد من سلكه كان يريد ان يختصر الحديث فيقبل محتماً قال قتال في أو كطنت له ولم يجرى يعقوب بن شيبة عن مالك انه كان لا يرى ان يختصر الحديث اذا كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اشهب سائنتنا كعن الاحاديث يقدح فيها ولا يفرح بالحق واصل قال اماما كان منهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكره ذلك وكراهه ان يناديها وينقص منها وما كان من قول غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يري بل يك بائناً اذا كان الحق واحداً وحده الملك بن عمرو وغيره لا يجوزون ان يحل من حديث واحد فان كان له حديث فحسب ان كان مالك يفضله كثيراً، القول الثاني يجوز مطلقاً وينبغي تقييد الاطلاق بما اذا لم يكن المحذوف مستلزماً بالماضي في تعلقه بخلافه بالحق كالاستثناء والشرط فان كان كذلك لم يجز باختلاف وهو ظاهر، القول الثالث انه ان لو كان رواه على التام قبل ذلك هو وغيره لم يجز وان كان قد رواه على التام قبل ذلك هو وغيره وسواء، القول الرابع انه يجوز ذلك لا لغيره العارضة اذا كان ما ذكره مقبولاً لغيره متعلق به بحيث لا يخلو البيان ولا يختلف الدلالة فيه اقله بترك ما ذكره وهذا ينبغي ان يجوز حتى عند من لم يجز الرواية بالحق لان المحذوف والمسمى في حديثه يكونان في خبرين منفصلين وهو الصحيح كما قال الشيخ ولا فرق في هذا بين ان يكون قد رواه قبل على التمام او لا، ومحل جواز روايته مختصاً بما اذا كان الراوي يرفع الحديث مشهوراً بالاضطراب والافتقار بحيث لا يظن بزيادة ما لم يسمعه وانقصنا ما سمعه بخلاف من ليس كذلك، وكمن ذهب الى جواز اختصار الحديث مسروقاً اشار الى ذلك في مقدمة صحيحه كما ساقى وقد تعرض ابن الصلاح في صحيح اختصار الحديث لمحو تقطيعه فقال واما تعظيم المصنف من الحديث الواحد فترقيقه في الاواب فيقول المجاز اقرب ومن المنع بعد رفعه له مالك والبخاري وغيره واصل من الحق الحديث ولا يخلو من كراهية الله اعلم ومن نسب اليه فعل ذلك اسمع واودعوا والنساق وقد نكسب نسبة ذلك الى مالك والشافعي اماما الذي نقل اشبه عليه انه ان كان يكره النقص من الحديث وقد ذكرنا في كتابنا في بلفظه قريباً واما احتج فلما نقل الخلال عنه ان قال انه ينبغي ان لا يسهل ولا يثقل بان عن ذلك باخبار ما كانا يفرقان بين الرواية وغيرها فبعضنا ذلك في حال الرواية ويجوز ان في حال الاستشهاد والاشهاد ان كان الحق المستنبط من القطع التي مراد الاستشهاد عما جاز يدق على الافكار فان ايرادها وحدها اقرب الى الفهر واجد من الوهم، واختار بعض المحققين التقييد في هذه المسألة فقال ان حصل التعظيم بان الحديث لا يخلط بالباقي فلا كراهية في ذلك، وان لم يحصل ذلك فلا يخلو الامر من كراهية الا ان درجاتها تختلف باختلاف حاله في ظهور ارتباط بعضها ببعض في خفاءه وقد تباعد مسلم عن ذلك فانه لو كونه لم يقصد ما قصد البخاري من استنباط الاحكام او رد كل حديث تمامه من غير التقييد ولا اختصاصاً راد الرقيل فيه مثل حديث ولان او نحوه -

(الفرع الثاني) اذا روي الحديث الحديث باسناداً وثابتاً به باسناداً آخر فقال عدل انتباهه مثله او نحوه فهل الدراية عنه ان يقتصر على الاسناد الثاني يورق لفظ الحديث الذي هو عقيب الاسناد الاول في ذلك الثالثة احوال، اصلها المنع وهو قول شعبة تقدم في حديثه ان قال فلان عن فلان مثله لا يجرى في روى عنه انه قال قول الراوي نحوه شك، وآتاً في جواز ذلك اذا عرفت ان الراوي لذي الضابط يحفظ ذهب الى تقييد الافعال وعدل الحروف فان لم يرفع منه ذلك فهو وهو قول سفيان الثوري، الثالث جواز ذلك في قوله وهو جواز ذلك في قوله نحوه وهو قول يحيى بن معين ومن هذا يدل كراهه الحديث بغيره ان كان من حديثه من الضبط والافتقار ان يفرق بين ان يقول مثله او يقول نحوه فلا يخل له ان يقول مثله الا بعد ان يعلم انهما على لفظ واحد ويحل له ان يقول نحوه اذا كان على مثل معانيه وهذا على من ذهب الى تقييد الرواية بالحق فاما على من ذهب الى جوازها فلا فرق بين مثله ونحوه - واذناك الحديث اسناداً والحديث وطناً من المتن واشاراتي ببقية بقوله الحديث الذي ذكر الحديث وكذا فليس الدراية عنه ان يروي الحديث عنه بكامله بل يقتصر على ما سمعه وهذا في المتن من المسألة التي قبلها فلا كراهية التي قبلها في ساق في تجميع القول قبل ذلك باسناداً آخر وفي هذه الصورة لم يبق الا هذا القدر من الحديث، وهذا القدر مما تشبه الى منتهى حاجة المحتين بصحيحهم كراهية كراهية مثله ونحوه ونحو ذلك في مخال الشاوي واخره مسلم في مقدمته صحيحه من حديث ابن عمري وعاد من معاذ وكلامه عن شعبة عن جبير بن عبد الرحمن عن

حضر بن حاصره فرقة فامرسا لكي بالمركب كذا شرخرجه من طريق على بن حصن عن شمية فوصله بالي هريزة ولربيت لفظه بل قال مثله هذا صحيح كونه لوقيع من طريق
على للمركب كما يلفظنا ثامنا ان يكون مسلو لم يشك كونه في المقدمة او وقع له بلفظه والاول اقرب،

(القول الثالث) قال ابن الصلاح اذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين او اكثر وبينهم ايتهم نقاد في اللفظ والحكمة له ان يجمع بينهما في الاستدلال
يسوق الحديث على لفظ احدهما خاصة ويقول اخبرنا فلان وفلان واللفظ فلان او وهذا لفظ فلان قال او قال اخبرنا فلان او ما شابه ذلك من العبارات) وتسلم
صاحبه الصحيح مع هذا في ذلك عبارة اخرى حسنة مثل قوله حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو سعيد الاشج كلهما عن ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد الاحمر عن ابي اسحق
الحديث فلهذا نهى ما ذكرنا حاصره خاصة اشعار بان اللفظ المذكور له اما اذا لم يخص لفظا واحدا بالذكر بل اختم لفظ هذا ومن لفظ ذاك وقال اخبرنا فلان وفلان
وقد ادبنا في الحديث قالوا اخبرنا فلان فهذا غير مقصود عندنا بغير الزيادة لانه لفظ واحد هذا واما ذكر ابن الصلاح من إعادة مسلو كما اصل الراويين خاصة يشعر بان اللفظ المذكور
له هو الظاهر لم يتبدل ودلنا ان الجمع احتمال ان يكون إعادة مجرد بيان ان الراوي الذي اعيد ذكره كواسم ثانيا قد صدر به بالتصديق دون الراوي الذي لم يولد له كاسمه
ففيه اشياء لذلك ومن بين سلفنا من صنفه شيئا الاسما من غير تخصيص على تميز الالفاظ في السند والمتن وقد يشأ من بعضه من لو زيد برأيات ولا ولا ولا ولا
منه قول ابن شاذان في هذا من عباد المحمدي قالوا ما قال عباد بن زياد حيث ظن بعض الحفاظ ان زيدا هو والد عباد وليس كذلك بل هو والد عباد بن زياد
عباد بن زياد عن ربيعة بن زياد وهو قوله ايضا ما نحن في جملة من جملنا لا تشبه عن منصور بن ربيع بن حراش عن ابي ابيص قال جابر رجل من بني عامر عن ابي بكر
حدثنا فليس قوله رجل من بني عامر صفا جابر بل هو قوله وصف به ابا ابيص لغيره بوصفه بل كان عن ربيعة وجابر هو بن ابي ابيص اهل فيه واشتد ذلك في
والاسم في حديث من شيخ وبعض من شيخ ابو غنطه وعنه جماعة اليهم ان بعضهم من احدهما وبعضه من الاخر من غير تمييزا جمعه من كل شيخ من اخوانه و
من امثلة ذلك حديث افاق في صحيح البخاري، وكثيرا ما يستعمل للتدقيق ارباب المفاخر في السير وقد اقتدوا بالتدقيق على الزهري وهو اول من فعل ذلك في تاريخه سهل
اذا كان اصل نقاد ولما ما عيب به البخاري فليس عيب عندنا بغيره الذي يميز المذاهب بالحكمة هذا عبد الله بن دعب لم يأت البخاري ولا غيره من الامثلة عن التدقيق
له مع كونه كان يفعل ذلك واما ما ذكرنا فان البخاري لم يترك الاحتياط به لكونه كان يفعل ذلك بل كونه قد صاغ لفظه ولذا لم يترك له في الاصول واقصر مسلو في
قاله الحاكم على روايته عن ثابت بن اذكان من الامثلة الاثبات الموصوفين بانهم يلقوا درجته بالاول،

(القول الرابع) ليس للراوي ان يزيد في نسب غيره شيئا من رجال الاستناد وصفته من رجال الحديث اقصر شيئا من بعضه الا ان يميزه فيقول مثله
ابن فلان القلافي او يثبت ابن فلان ونحوه فيجوز فعل ذلك اجمالا وعيو -

(القول الخامس) اذا ذكر الراوي المتن والاسناد من اعطى راوي ناقص من احدهم عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا لم يقل اخبرنا بهذا فلان عن فلان رجة
يتصل بما تقدمه وهم كمال متصلا فلان ما منعه هذا فقد روي جميع الاستناد بان يبدى اياه او ذكره في المتن فجوز بعضه اهل الحديث من المتقدمين قال المصنف الا ان
وهو الصحيح كذا في الذي يشرح التقريب -

قال في كذا في نسخة الاسناد قد روي الحديث على السند بغير ان يبين ان السند فيه مقال فيبتدى به بغيره لغيره فيذكر السند قال وقد صدر من اخبره بان
من رواه ما عاين ذلك الوجه لا يكون في حله منه فينبغي ان يبين هذا ولو جوزنا الزيادة بالحكمة،

(القول السادس) اذا كان في سماعه بعض الوهن او الضعف فليقل به حاله في الحديث فان في اغفاله نوعا من التايبس وذلك ان كان يجمع من غير اصل او يحدث
هو او يثبت رقة القراءة او حصل له او يثبت او يجمع بقراءة صحف وتواتر اركان التجميع بخط من فيه نظر عنه واحد من من حفظه في المذاكرة لتساوله في نقل
حدثنا في المذاكرة ونحوه كما فعله في الامثلة وجمع ما جمعه من مذهب وابن المبارك وابن زهرة اهل جمهور المذاكرة لتساوله في نقله وانما من جملة
من روايته لم يخطئه الا من كتبه له ذلك من غير اصل من قبل واذا كان الحديث من رجلين احدهما كلفه والاخر غير كلفه الا من كتبه له من غير ثابت البناء
وابان بن ابي عياش او عن اثنين الاول ان يذكرهما بغير ان يكون في حديث واحد لم يذكره الاخر وحمل لفظ احدهما على الاخر فان اقصره في ثقة فيما يروي
لان الظاهر اتفاق الراويين واما ذكره من الاحتمال نادرا ويصل وعنه ولا اساطير في الثاني اقل من الاول قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا رتبة السقط
المجروح ويذكر الثقة لثيقول واخره كذا عن المجروح قال وهذا القول كذا في ثقة وقال الباقين بل له فائدة فكثيرا ما طرقت -

تمليه - جرت عادة كتبة الحديث باختصار بعض الفاظ الادوار في الخط دون المتن فمن ذلك حديثنا فاهم رقة من في كتابنا على ثامني التارة والنون والالام
وتدريج النون والثاء وقد تقرر من على الضمير وحدها ومن ذلك اخبرنا فاهم رقة من في كتابنا على ثاء وقاله التارة في القالب تحريف ثاء لانه الاخيرة منها اهل جهة
الذين يحصل التمييز بينهما وبين ما يشابهها في الصورة ليس برمز وقد يزيد بعضهم الرواد قصيرا او اركانا الذي زادها شخصان يظن انها مختص من الثابت وان جرت
عادة فاهم رقة باختصارها ما يشاهد فيها لا يجمع من الكتب ومن ذلك قال ونحوه قد جرت العادة بغيره بين رجال الاستاد وحققا وذكر حال القراءة لفظا ثامنا

واشترت السامعة وبعت الخلة المتأخر فلقد قال بعد ذلك كلفت الكرايا واشترت المعالجة ايضاً لم يكن هذا منافساً للاول ورتبناه وكذلك بغير نفسه كما لو كان كلفت
 الشئ وما اشترت السامعة ولو فوهم انني كما فوهم الاثبات كان الاثبات بعد تكميلها ومضافاً لما سبق وقد اجمع القائلون بالمفهوم معك ذلك هاهنا مفصلة واجاب عن
 كل واحد منها الى ان قال المسلك الثاني لهم وعليه تعويل الاكثرين وهو السبب الاعظم في وقوع هذا الوهم ان تخصيص الشئ بالذكر لا بد ان يكون له فائدة فان
 استوت السامعة والمعلومة والشئ والذكر والمعرف فاختص البعض بالذكر والحكم شامل والحاجة الى البيان لعدم التحديد فلا داعي له الى اختصاص الحكم
 والاصار بالحكم لغرضه وانما وجب الاول ان هذا عكس الواجب فان ذكر حصوله طلب الفائدة طريقاً الى معرفته وتجميع اللفظ وينبغي ان يفهم ان الاصل في ثبوت الفائدة
 عليه والعلم بالفائدة معرفة الوصف اما ان يكون الوصف تابع معرفة الفائدة فلا، الثاني هو ان عماد هذا الكلام وصلان احدهما انه لا بد من فائدة التخصيص والثاني
 انه لا فائدة الا اختصاص الحكم والنتيجة انه الفائدة اذا وسلر انه لا بد من فائدة لكن الاصل الثاني وهو انه لا فائدة الا هذه فغير مسلم فعمل فيه فائدة فليست
 الفائدة محصورة في هذا بل البواعث على تخصيص كثيرة واخصاص الحكم ارحل البواعث فان قيل فلماذا ان فائدة وعليه باعث سوى اختصاص الحكم لغيره
 قلنا ولو قلنا ان كل فائدة ينبغي ان تكون معلومة كغيرها فليست حاجتها ولم تعلمها فليست كغيرها فلو علم الفائدة علمنا بعد الفائدة وهذا خطأ فلو علمنا الدليل هو
 الجهل بها فليست أخرى، الثالث وهو قاصرة الظاهر على هذا المسلك ان تخصيص الشئ بالذكر لا يقبل به محصل فلم يتطلب الفائدة فيه فاختص الاشياء بالذات في التي
 وعلم الحكم في الثلاث والمطعون كانت كلها واخصص الغرض بالذات مع وجوبها في الابل والبق فما سببه مع استواء الحكم فقال ان اليه دائماً من سؤال وحاجة
 سبب لا نعرفه فليكن كذلك في تخصيص الوصف الرابع ان في تخصيص الحكم بالصفة الخاصة فوائده الاولى انه لو استوجب جميع عمل الحكم لو لم يكن له مجال
 فارد بتخصيص بعض الالفاظ ولاوصاف بالذكر ان بعض المتجهدين لثواب جزيل في الاجتهاد ان ذلك مؤخر ودليعه على العمل ويدبره العمل مخفوطاً
 باقيا للمهم ونشاطهم في الفكر والاستنباط ولولا هذا لذكر العمل حكماً متعللاً بغيره بما يحارر المحكي لا ينبغي للتيسار مجال الثانية ان قولنا في الغلو
 زكوة ولخصيص السامعة بما لا يجتهد اخرج السامعة عن العموم بالاجتهاد الذي ينقدح له فخص السامعة بالذكر لمتناس المعلومة عليها ان رايها في معناها
 او لا تلقى بها فينتج السامعة بمعمل من عمل الاجتهاد وكذلك لولا ان لا يتبعها الطعام والطعام رعا بما اجتهدت به الى اخيرها البراءة التفرقة في العمل على كل وجه
 وترك ما هو موكول الى الاجتهاد كاسيا ولذكر الطعام والغلو وهو لفظ عام لصار عن الواقتية بعموم العلم وللمبر خاصة والبر خاصة والمعلومة خاصة
 والسامعة خاصة فاخرج المخصوص من محل الوقت والشك ورد الباقي الى الاجتهاد كما رأيت فيه من اللطف الصالح، الثالثة ان يكون الباعث على التخصيص
 للاشياء الستة عموم وقوعه واخصوص سؤال او وقوع واقعة او اتفاق معاملة فيها خاصة او غير ذلك من اسباب لا نعلم عليها فغيره علمنا ذلك لا ينزل بميزة
 علمنا بعد ذلك بل نقول لعل اليه دائماً لغيره فليكن كذلك في الاوصاف، ام هذا ما اردنا نقله من كلامه الغزالي في هذا التخصيص ان اردنا استيفاء وجوه المسئلة
 فليبه بالمستصفى وغيره من كتب الاصول،

تحقيق مناط الحكم وتفصيله وتنقيحه

قال الامام المحقق الشاطبي الاجتهاد على ضربين، احدهما لا يمكن ان ينقطع حتى ينقطع اصل التكليف وذلك عند قيام الساعة، والثاني يمكن ان ينقطع
 قبل غناء الدنيا فاما الاول فهو الاجتهاد الحقيقي تحقيق المناط (وهو عند الاصولييين ان يقع الاتفاق على عينة وصف بنص او اجمل فيجهد الناظر في وجوده في
 صورة النزاع التي يحق فيها وجود العلة الحقيقية ان البناء سابق فالوصف هو الشبهة علم انه مناط الحكم وفي النظر في تحقيق وجوده في هذه الصورة) وهو الذي
 الاختلاف بين الامامة في قبوله ومعناه ان يثبت الحكم بمقتضى الشريعة لكن يبقى النظر في تعيين علة ذلك ان الشارع اخرجنا عن التمسك بوجوه علمنا
 معنى العدل للشرعاً فاعتبرنا في تعيين من حصلته فيه هذه الصفة وليس الناس في وصف العدالة على حلة واحدة بل ذلك يختلف اختلافات متناهية فاما اذا
 تأمنا العدل وجدنا ان تصافهم بما هو بين واسطة طرقت على في العدالة لا اشكال فيه كما في العدل بقره وطرف اخر وهو اول درجة في الخمر عرق مقصود
 الوصف الحلي ومرتبة الكفر الى الحكم بغير الاسلام فصدر عن تركي الكبار المحمودين فيها وبينما ما رتب لا تقتصر هذا الوسطا غرض لا بد من بلوغ حد
 الوصف وهو الاجتهاد فيها كما لا يفتقر اليه الحاكم في كل شأنه كما اذا اوصى بما للفقراء فلا شك ان من الناس من لا ينبغي له تحقيق فيه اسرار الفقير فهو اهل الميراث
 ومنهم من لا حاجة به له ولا قدر وان لم يكن نصيباً بينهما وسلكوا كرجل يكون له الشئ ولا سعة له فينظر فيه هل الغالب عليه حكم الفقراء ولا يحسنه وكذلك
 في فرض نفقات الزوجات والقرابات اذ هو مفتقر الى النظر في حال المنفق عليه والمنفق وحال الوقت الى غير ذلك من الامور التي لا تصب في بعض الحكم لا يستلزم
 القول في احوالها فليكن ان يستنبط منها بالتدليل لان التقليد اما يتصور بعد تحقيق مناط الحكم المتعلق به والمناط هنا لم يتحقق بعد لا من صورة من صورها
 نازلة مستأنفة في نفسه كما يستقر لغيره في نفس الامر فلو قدرنا فلا بد من النظر فيها بالاجتهاد، وكذلك ان فرضنا انه قد علمنا مثلها كما لا بد
 من النظر في كونها مثلها او لا، وهو نظر اجتهاد ايضاً وكذلك القول فيما فيه حكومة من ارض الخبايا وفي الممتلكات وليكن من ذلك ان الشريعة لم ترض على حكم

[illegible]

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصِّحْحِ الْمَجْرَدِ

[illegible]

شروط البخاری ومسلم رحمہما اللہ

ألف الحجازي كتاباً في شرط الأئمة ذكر فيه شرط الخمينين وغيرهما ، فقال مذهب من يخرج الصيحين لا يعترف بالدرى العدل في مشائخهم ولعين ردى عنهم
وهرفقات أيضاً وحديث عن بعضهم ثبت ثابت يلزم إخراجهم وعن بعضهم من محل لا يحتم إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات وهذا باب في بعضه وطريق معتزلة
طبقات الخراج أعين دأوى الحاصل ومرايت ملائكم والنسخ ذلك مثال وهو ان لعلوا اهل البيت الزهري مشايخ على طبقات منها مزية على طائفتها
فالولى في غاية الحقيقة خوالك وابن عيينة وبنو عجل وكهوه وهي مقصد الخادى والثانية شاكات الأولى في العدالة غير ان الأولى اجتمعت بين الحنفى والشافعية
وبين طول الملازمة للزهرى يستحكان منهم من يلزمه في السنف ويلازمه في الحضر كاليثربى وعن والاوزاعى والعمان بن راشد والثانية قولنا الزهري الأئمة
يسيرة فلما تراس حديثه كالوا فى الاتفاق دون الطبقة الأولى الخمين بن بركان ومفيع بن حسين الشلى وزبوع بن صالح المازنى وهوش طسمل والثالثة قولنا
الزهري مثل اهل الطبقة الأولى غير انهم لم يولسوا من غوائل الجرح فهو بين المرح والقبول كما ديت بن يحيى الصدق والصحاح في يحيى الجبلى والخشنة بن ميثاق وهوش ط
بلى جلود والناسى والمبايعات قوم شاركوا الثالثة في الجرح والتعديل وتقدموا باقعة عارستهم لحديث الزهري لا تنهروا لولا نصوصه كحديثاً وهوش ط الزهري والقبالة
فهم الضعفاء والمجهولين لا يجوز بن يميز الحديث على أبواب الحديث حديثهم كاعطى سليل الأقبالي ولا يشهد عدلى داؤد فمن دونه فاعند الشافعية
فلا يكون حديثهم السلف والحكم بن عبد الله الأبلح ، وقد يخرج الخادى أحياناً ثمان اعيان الطبقة الثانية وسلم عن اعلام الطبقة الثالثة والوداع وشرايع اهل البيت
وذلك كسابب انتفضته ، وقال ابن طاهر شرط الخادى وسلم عن يخرج الحديث الجرح على طائفة رجاله الى الصحابة المشهور قال العلقمى وليس ما قاله يحيى لارى
الناسى منعت رجالاً اخر لهم الشبان اواحداهم ، وأجيب بانهم اخرجوا من اجماع على تفهم الى حين تصنيفها كما بقايد في ذلك تضعيف الناسى بعد وجود الكثرة
قال المحقق ابن حجر تضعيف الناسى اذ كان اجتباها ودقلعه من معاصره فاجاب بان ذلك وان نقله عن متقدمه فلا ، قال ويمكن الاحتجاج بان ما قاله ابن طاهر
هو الاصل الذى بناه عليه امهم ، وقد يخرج ان عند مخرج يقوم مقامه وقال المحقق ابن حجرية واما شرط الخادى وسلم فلما رجال يرى عنهم يتخص بهم وهذا
رجال يورى عنهم يتخص بهم وهذا شرطان في رجال آخرين ، وهذا والذين انتفعوا به عليه بعد الحديث المتفق عليه ، وقد يورى احدهم رجل في ائمة اجاد
الشواهد دون الاصل وقد يورى عنه ما عنده من طريق غيره ولا يورى ما عنده به ، وقد يترك من حديث الشفعة ما علوانه اخطاه فيظن من كاختاره ان كان ما
رواه ذلك فليس يتخص به اهل البيت ولا يورى من حديثه ان كان من حديث علي الحديث عشرين فيه انه ائمة الكعبى بن سعيد النخعي وعلم بن المدينى واحمد بن حنبل
والخادى صاحب الصيحين والدارقطنى وغيرهم وهذه علوم عرفها اهلها جميعاً ام -

الشيخان لم يستوعبا الصبح

قد علم الناس اعتماد القرآن على ما يخرج جاك من الحديث في كتابها فاعتدوا عليها باعتبارها لم يرق ما بما لا يؤمن به وليس الأمر كذلك فقد روي عن الحسن (عليه السلام) أنه دخلت في كتابي الجاهل الأمية وكرت بمجلة من الصحاح خفية أن يقول الكتاب وروي عن سحر لوانه لم يورث على فعل من جرم الأحاديث الصحاح في كتاب وقيل له أن هذا يطرق لأهل البدع علياً فيرون السبل أن يقولوا إذا اتجمعت على حديث ليس هذا في الصحيح ما لنا ما أخرت هذا الكتاب وقوله هو هاتم ورواه في أماله أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف وإنما أخرت هذا الحديث من الصحيح ليكون عددي وعند من يكلفه عنى أن يترتب في محفته وقد روي بذلك العتب، ولما حاله يقول الأرملة ما لوجب الحديث وما ذكرنا من عدم إيرادها في استحباب الأحاديث الصالحة فيه لم يظهر لك أن الأحاديث التي لم يورثها من الزعماء أخرج

أحاديث لو خرجها فتح كونه صحيحاً على شرطها، وقد اختلف العلماء في مقدار ما فاتها من جهة القوة والكتابة فقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن بشر شيخنا الحاكم قال ما بقيت البخاري وسئل ما ثبت من الحديث ويرد على ذلك قول البخاري فيما نقله البخاري وما تركت من الصحيح أكثر قال النووي قد فاتها أكثر وهو الصواب قول من قال أنه لم يبق الأصول الخمسة إلا السيرة والأصول الخمسة هي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وأبو داود والترمذي والنسائي فقد جعل بعضهم الأصول ستة بعضهم ابن ماجه، واليه قيل قول من فعل ذلك ابن طاهر المقدسي فتابعه بعض أصحاب الأكراد على ذلك وتبعه غيره وهو ابن ماجه ولو أن هذا ما قاله النووي وهو أن كل ما انفرد به ابن ماجه من خمسة فهو ضعيف قال الشيخ ابن عثيمين قال في المجموع أنه انفرد بأحاديث كثيرة وصححه في الأول على عمل الضعيف على الرجال وقد جهر العلامة محمد بن عبد الله بن كاتر بالأصول الخمسة في كتاب فتم إلهاً موطأ الإمام مالك حتى صارت بذلك ستة وموطأ مالك موطأ من حديث النبي فصار الأصول إلى هذه الأصول سهل المسلم قريب الدرك والمراد بدين النسائي هنا في الصغير لما روي في المصنف الكبير عن أبيه أبا عبد الله أريد أنه قال له أبا عبد الله ما في صحيحه قال فيه الصحيح الحسن وما يفرقها فقال ما يفرقها بين الصحيحين غيره فضعفه الشافعي وتمامها المجتبى عن الحسن، قال بعض العلماء وقد قال ابن ماجه على موطأ لكثرة روايته على خمسة بخلاف الموطأ وأما كان ابن ماجه قد أخرجهما ويث عن رجال متهمين بالكذب بأسرته إلا أن حديث قال بعضه يثبط أن يجعل الناس من كتاب الدارني فإنه قليل الجبال الضعفاء زاد الأحاديث المذكورة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مهملة وموقوفة فهو صحيح ذلك أولى من تركه جعل بعض العلماء كزين الشافعي السادس موطأ وتبعه على ذلك الطبراني في كتاب جامع الأصول والمكتايف،

درجة أحاديث الصحيحين

قد عرفت فيما سبق أن الحديث الصحيح له درجات متفاوتة في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات التي تبنى الصحة عليها وتتبع حذوها أو أهم كونه في كتاب البخاري أو كتاب مسلم وقد رجعوا الحديث الصحيح باعتبار تفاوت درجاته إلى سبعة أقسام التسوادل وهو أحاديثها ما أخرجه البخاري ومسلم التسوادل الثاني انفرد به البخاري عن مسلم التسوادل الثالث انفرد به مسلم عن البخاري التسوادل الرابع وهو على شرطها ولكن لم يخرجها واحد منها التسوادل الخامس وهو على شرط البخاري ولكن لم يخرجها التسوادل السادس وهو على شرط مسلم ولكن لم يخرجها التسوادل السابع ما ليس على شرطهما كذا على شرط واحد منهما ولكن يخرجهما ثمانية الحديث وكل قسم من هذه الأقسام اعلم ما بعده غير أنه قد يرض بعض الأحاديث من زيادة التمكن من شرطها الصحة ما يجعله الإجماع من حديث آخر يكون في التسوادل هو على منه في الترجمة وهو على ما يخرجهما بمسألة كثر من غير من شرطه على البخاري إذا كان فرداً وكذلك يخرجه ما لم يخرجها ولكنه ورد بأسناد يقال فيه ما يصححه ما على ما انفرد به أحداهما أي أن كان في أسناده من فيه مقال وقص عليه ذلك، وقد نقل بعض العلماء عن بعضهم أنه اعترض على هذا الترتيب الذي جرى عليه أهل الأثر فقالوا قول من قال أصح الأحاديث ما في الصحيحين ثوراً انفرد به البخاري ثوراً انفرد به مسلم ثوراً اشتمل على شرطهما ثوراً اشتمل على شرط واحد منهما ثوراً اشتمل على شرط واحد منهما أو الصحيحين ليست إلا اشتمالاً رواهما على شرطهما على الترتيب اعتباراً بما فاقا فرض وجود تلك الشروط في رواة حديث في غير الكتابين أو لا يكون الحديث صحيحاً ما في الكتابين عين الحكم ثم حكمهما أو أحدهما الراوي المعين مجتمع تلك الشروط ما لا يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الرواة خلافاً في ذلك ما خرج مسلم عن كثير من رسلون غواة البحر وكذا في البخاري جماعة يحكمهم فهو رواة في الترتيب على اجتهاد العلماء وفيه وكذا في الشروط حتى أن من اعتبر شرطاً وأخاه أخرجه ما رواه الآخر مثلاً ليس فيه ذلك الشرط عده كان ثوراً رضى اشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضمت رواياً وثقله الآخر فترسكن نفس غير المجتهد ومن لم يجز بما رواه الراوي يتسبه إلى ما أجمع عليه الأكابر أنما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خولوا في ذلك يرجع إلى ما رأى نفسه مما يحكم الحديث في غير الكتابين بما رضى أنهما ولا يخفى أن صاحب الصحيحين لم يكن في الترتيب يميز النظر إلى حال الراوي في الحالة والعبط كما يهتبه كثير من رسلين مجماً ولو يكن به أمراً نظراً في ذلك لا يول شيئاً إلى ذلك النظر في أمور أخرى يجرى عنها يظهر الحكم الصحة قال الحافظ البرقي في الحديث الذي يركز عن رجال البخاري وليد هو في الصحيح الحكم باله مثلاً ما في الصحيحين مطلقاً لكن قد يتفق أن يكون أصله كما قد يتفق أن يكون أصله أن كان ظاهر أسناده الصحة والله أعلم به.

الامتداد على أحاديثهما

قال النووي في شرح مسلم قد استدل جماعة على البخاري ومسلم أحاديثاً خلا يشطبها فيها ونزلت عن درجة ما التزمها وقد سبقتنا الإشارة إلى هذا وقد بلغت الأم والأحفاظ والرحمن على من عمل في الأقطار في بيان ذلك كتابه المستند بالاستدراكات والتبع ذلك في ما في حديث ما في الكتابين وكان في المتن أيضاً على ما استدلوا به على الغنى في الجاني في كتابه تقييد المصلح في جزء العلل منه استدلوا أكثره على الشاذ وفيه ما يلزم وقد أجاب عن ذلك ذلك وأكثره وسأره في موضعه، وقد أم الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن من المقدمة ينفذ لكل منفصل يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا ينفرد في أصل موضوع الكتاب فإن جرحها وأرد من جهة أخرى وهي ما أذهاه الإمام أبو عبد الله بن الصلاح وغيره من الأعلام على ما تعلق هذا الكتاب بالقبول والسنن الصحيحة جميعاً فإنه من هذه المواضع متنازع في صحة ما خلا يحصل لها من التلقية ما حصل لمعظم الكتاب وقد عرض لذلك ابن الصلاح في قوله في الأم وأصحابه يرقاً انتقداً

عليه الدار قطنى وغيره وقال في مقدمة شرح مسلم له ما اخبر علي بن عيسى البخارى وسلمو وقد سمع فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى فلا ذكرناه لاحكامنا على تاليفه
بالقبول انتهى وها هو كراخ من وقال الحفاظ ابن تيمية في منهاج السنان التصحيح لمؤلفه ائمة الحديث فيه البخارى وسلمو بل جمهورنا حتى كان قبلنا ما عنده
الحديث صحيحا متصفا بالقبول وكذلك في عصرهما كذلك بدورها فانظر ائمة هذا الفن في كتابهما وروايتها على ما هي عليه ما صححه الامامون في بيروة فحوشه يخطئ
استدعاء عليها طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتهية عما لها في مسلم وقد استشهدوا ائمة لها فيها وطائفة قريت قول المنتقد والصحح التصيل فافاد فيها
مواضع منتقدة بل اريب مثل حديث ارجحية وحديث خلق الله التربة يوم السبت وحديث صلح الكوس بثلاث ركعات واكثر وفيها مواضع لا انتقاد فيها
في البخارى فانه ابدل الكتابين عن كمال انتقاد وكما يحاكيه في لفظنا في انتقاد الامم وروى اللفظ المخبر الذي بين الله منتقلا مما كان به لفظ منتقدا الا في كتابنا
يبين الله منتقلا في الجملة من نقد سبعة الاف درهم فلو لم يجر فيها الادراهم بيروة ومع هذا فهي مفيدة ليست منشوشة مخضنة فهذا امام في صنعتته
والكتابان سبعة الاثنا حادي عشر كسره للتصديق احاديثها فقد ها الاثمة البخارى في قبله وبعد ورواها على ان لا يصحح عنه هو الا في لفظه في الامم وروايت
لا يصحح والله سبحانه هو الحافظ يحفظ هذا الدين كما قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر واننا له حافظون - ام -

والاحاديث التي انتشرت عليها مستخرسة اقسام التسوية التي كانت مختلفة الراجة فيه بالزيادة والنقص من رجال الاستناد، القصور التي كانت مختلفة الراجة فيه
بغير رجال بعض الاستناد، التسوية التي كانت منقصة بعضها تقدم بعض الراجة في زيادة فيه عن هو كثر عدا واضبط، القصور التي كانت منقصة بعضها تقدم بعض الراجة في نقص
القصور الخماس منها ما حكى فيه بالوجه على بعض رجاله، التسوية التي كانت منقصة بعضها تقدم بعض الراجة في نقص بعضها، وهذا لا يتركه على وجهه ولا كان الحزم
في المختلف من ذلك والراجحة على الدار قطنى وغيره ومن ائمة القدر لم يصرحوا بالاستيفاء من الكتابين (فيما يتعلق بالمقتضى) كما اتفقوا لذلك بالاسناد
فهو حجة اقسام انتقاء الاثمة على الصحيح واجاب عنها الحافظ ابن حجر في مقدمتها بما افترجها وتقصيلا فليراجعها من شاء -

سبحان البخارى على مسلم

قال الخزازي «روحان كتاب البخارى على كتاب مسلم امر ثابت ادى اليه بحث جهالة انتقاد واختبارهم وقد صهر بل ذلك كثير وهو لم يصرح احد
بخطاؤه الا انه قد فعل ابن علي بن النيسابوري شيخ الحاكم وبعض علماء المغرب ما يروى كتحسين كتاب مسلم عليه ما عا، وعلى فقد نقل عنه ابن منقذ انه قال ما تحت
ادبر النعماء اصح من كتاب مسلم وهذه العبارة ليست صريحة في كونها اصح من كتاب البخارى وذلك لان ظاهرها يدل على اني حكايت كتابه اصح من كتاب مسلم
وكلاهما على اني حكايت كتابه في نسخة واحدة تكون صريحة في ذلك ان لو قال كتاب مسلم اصح من كتاب البخارى تحت ادبر النعماء، قال بعض اهل الادب ذهب لا يجر
معاني الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه وسلم ما اقلت القبول ولا اظلت الخضر له اصدته في نسخة من (في ذكره) مقتضاه ان يكون قوله صادرا عن الحاكم
وليس المقتضى كذلك وانما قلنا ان يكون صادرا في نسخة في الصدق منه ولينف ان يكون اناس مثله في الصدق ولواراد ما ذهبوا اليه لقال ابو ذر صادرا
من احسن الغيرة واطالت الخضر، وقال بعضهم ان هذه الصيغة تستعمل تارة على مقتضى اللغة فتدل على الزيادة فقط وتستعمل تارة على مقتضى
العرف فتدل على نقص الزيادة والمساواة معا ويحتمل ان عبارة ابن علي تحتل المعنيين فلا ينبغي ان ينسب اليه احدا مما جزمنا كما فعل جماعة حيث ذكروا ان ذلك
كتاب مسلم اصح من كتاب البخارى وقال بعض العلماء والذي يظهر لي من كلامه اني على انه انما كان معصوم لم يخطئ في اخر غير ما يرجع الى ما نحن بصدد
من الشرائط المطاوعة في الفقه بل ذلك كان مسلما ما صحت كتابه في بلد محض اصوله في خلق كثير من مشائخه فكان يحجز في الانظار ويجري في السائق
بجلائ البخارى فانه قد كتب الحديث من خطه ولم يزل يرافقه فانه ولها دلل ربما يعرف له الشك وقد عجز عنه ان قال رب حديث معصوم بالبرص فكيفيته
بالشام ولم يوصل مسلم ما تصدى اليه البخارى من استنباط الاحكام ليقب على ما حتى لازم من ذلك تقطيع الحديث في ابوابه بل جمع المسطر كلها في كتاب
واحد واقتصر على الاحاديث دون الموقوفات فليخرج عليها الا في بعض المواضع على سبيل التزينة بتمامه قصود افلها قال ابو علي ما قال مع الفقه
بعض اقتنا بخزان يكون ابو علي ما راى في صحيح البخارى ومسلم في ذلك بعد والا فرب ما ذكرته ام وانما بعض علماء المغرب فقد نقل عنه ما يدل على
تقصيل كتاب مسلم على كتاب البخارى الا انه ليس في كتابنا واحد منهم ما يشعر بان ذلك من جهة الصفة فقد نقل عن احمد بن تلاميذ ابن خزيمة انه قال يقول
كان بعض شيوخنا يفضل صحيح مسلم على صحيح البخارى ويطعن اني بذلك ان خرو قال القائل القبيح في فقهه كان ابو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم
على كتاب البخارى لانه ليس بعد خطبه الا الحديث السرم فقد ابا ان ابن خزيمة انما يفضل كتاب مسلم من جهة انه لم يجر فيه الحديث بغيره ومن سرقوا الصغائر
والنا بغيره وغير ذلك وقال مسلم بن قاسم القرطبي وهو من اقران الدار قطنى في تاريخه عن ذكر كتاب مسلم لوضع احكامه، وهذا يحمل على حسن الوضع ووجه
الترتيب وسهولة التناول فانه جعل كل حديث مرضعا واحدا يليق به جمع فيبطر التي ارتضاها واختار ذكرها وادروا فيها الفاظها المختلفة بخلاف البخارى
فانه يكرر الطريقة في ابواب متفرقة ويورد كثير من الاحاديث في غير ابواب التي يتبادر الى الذهن انها تذكر فيها وقد وقع بسبب ذلك لئلا من العلم الفهم

فأورد أياً إيجازي (أحاديثي) موجودة فيه حيث لم يجد ما في مظانها السابقة إلى الفهر، وقد اعتد كثير من المخاربه من حنفي في الإحكام على ذلك كما
 كره الحق على كتب مسلو في أهل المتن وسبقها لوجوهها في موضع واحد تعظيم إيجازي لها، وقد تعرض عن فتح كتاب إيجازي على كتاب مسلو من جهة
 الصحة لبيان موجب ذلك قالوا أن ملاصحة الحديث على ثلاثه أشياء الثقة بالمرءة والصلح والاستدراك والسلامة من العلل القاطحة ولدى البحث بين أن
 كتاب إيجازي ارجح في ذلك، أما من جهة الثقة بالمرءة فيظهر رجحانها من أوجه، أحدها أن الذين انقروا إيجازي بالآخر لم يرووا مسلو أياً ما روي به من جهة
 ثلاثون رجلاً والمتكلم فيه بالضعف منهم شافون رجلاً، والذين انقروا إيجازي بالآخر لم يرووا إيجازي ستانة وعشرين رجلاً والمتكلم فيه بالضعف منهم
 أكثر وستون رجلاً ولا بد أن التوفيق لم يتكلم فيه أصلاً وأولى من التوفيق عمن تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام دجلاً، وتأييدها أن الذين انقروا إيجازي
 عن تحليفه لم يكن من تخيير أحاديثهم وليس واحد منهم نسخة كبيرة خرجها كلها أو أكثرها إلا أن ترجمة عكرمة من ابن عباس خلاف مسلو فإنه أخرج أكثر
 تلك النص في كتابي الزبير عن جابر وسهيل عن أبيه والعلو من عبد الرحمن عن أبيه وسوا من مسلمة عن ثابت وغير ذلك، وقالوا أن الذين انقروا إيجازي من
 تكلم فيه أكثرهم من شيوعه من الذين انقروا إيجازي بالسهم وعرف أحوالهم وأطلع على أحاديثهم وأتبعهم هاهنا وغيره خلاف مسلو أن أكثرهم من تخيير
 حديثه من تحليفه من تقدم عصرهم من التابعين ومن بعدهم ولا شك أن الحديث عرف بحدوث شيوعه من تقدمه ومنهم من روي إيجازي بالآخر بجزء
 الطبقة الأولى التي جعل على طبعها وقد يخرج من حديث الطبقة الثانية ما يعاين من غير الاستيعاب لكن يخرج أكثره على طريق التعليق وربما يخرج
 اليسير من حديث الطبقة الثالثة على طريق التعليق أيضاً وقد رجع في ما سبق أن كتاب إيجازي موضوع على ثلاث المسلمات وأما العلل فالتا فأنما ذكر
 فيه استئناساً واستشاداً ولهذا لم يتعرض لها إلا لقطعة فيما اعتدله وأما مسلو فإنه يخرج حديث الطبقة من على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث
 الطبقة الثالثة لكن من غير استيعاب وما ذكرنا من أوهي حتى المتكثرين فأنما غير المتكثرون فأنما اعتد الشيعان في تخيير إيجازي حديثهم على الثقة والعدالة
 وقلة الخطأ لكن منهم من قرى بالإختار عليه فأخرج ما أقر به كيجبر سعيد لا أنصاري ومنهم من لم يقر بالإختار عليه فأخرج ما شاركه فيه غيره وهو
 الأكثر وأما الطبقة الرابعة والخامسة فلغير جامعيتها وأما من جهة الاتصال فلأن إيجازي أشد أن يكون الراوي قد ثبت له ملاقة من روى عنه
 ولم يرد وقد ذكر ذلك في تاريخه وجرى عليه في صحيحه حتى انقضى خبر حديثي في باب لا تغلق له به ما يقيه من سكره من شيوعه يكن قد أخرج له قبل ذلك روى
 عنه بطريق الضعف وأما مسلو فإنه اكتفى بالمعاصرة ولم يشرط ثبوت تلاميذها ودر في مقدمه صحيحه على أن شرط ذلك ولا يخفى أن ثبوت اللقاء ولو مرة
 مرة يؤكد الاتصال وأما من جهة السلامة من العلل القاطحة فلأن إيجازي الحديث التي انتقدت عليها كانت حتى حديث وعشر أحاديث اختص إيجازي
 منها بأقل من ثمانين وأخص مسلو بأكثر من ذلك أن لا يتقدم إيجازي ما كثر فيه ذلك، وبما ذكره لعل رجحان كتاب إيجازي على كتاب مسلو في
 الأمور الثلاثة التي على عليها ملاصحة الحديث وقد نقل عن كثير من أئمة ترجيح كتابه على غيره بطريق الإجماع، قال النسائي وهو شيخ أبي علي التبريزي
 ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل يعني بالجملة جودة أساساً نيل ما هو المتأمل إلى الفهر في عهد الحديث، وناهيك بمنزلة هذا الكلام
 من مثل النسائي المشهور بيشة التحري والتثبت في نقد الرجال قد ثبتت في ذلك على أهل عصره حتى قدّمه قوم من الحناني في نقاد الرجال
 على مسلو وقدّمه الدارلخط في غيره في ذلك على أمانة إلا بكر بن خزيمة صاحب الصحيح، وقال الاستيعالي في المدخل له اتبعه فاني نظرت في كتاب
 الجامع الذي ألّفه أبو عبد الله إيجازي قرأته جامعاً كما سمعت لكثير من الأئمة الصحيح، وقال أبو علي عن علي بن الحسن المستنطبة التي لا يكمل مثلها إلا
 من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته والعلم بالرياليات وعليها علم بالغة واللغة وتكثرت ما كتبها وتكرّر فيها وكان رحمه الله الرجل الذي قصده ما ند
 على ذلك فيروم وبلغه العلم في السابق وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد في تحريه ففقه الله ونفع به، قال وقد ناقضني في التصنيف جماعة منهم من على
 الحوا في كنفه أقصر على الثمن ومنهم الرادوا إلى حسنتي وكان في عصر أبي عبد الله إيجازي فملك فيما سلكنا سلكاً في الشئ وكان في السند
 ضحك إذا لم يكن في الباب غيره ومنهم مسلو بن الجراح وكان يقرأه في العصر ثم رآه وكان يأخذ عنه أذن كتبه إلا أنه لم يعطني نفسه مصنف إجابة
 إلى عبد الله وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم وكل فضل غير غيراً في أحكامهم لم يسلّم من التشكك مبلغ إلى عبد الله ولا شك في أن
 استنباط المعاني واستخراج لطائف فقه الحديث وإيراد الأواب والدلالة على علمه وصدقة الحديث المراد في شئ وكشفه لله الفضل ينقص به من يشاء،
 وقال الحاكم أبو إسماعيل التبريزي وهو معاصر لي على التيسار في معرفة إيجازي من كتابه على مسلو وفي أكثر كتابه في كتابه قال أيضاً
 رحمه الله محمد بن اسماعيل الأمانة التي ألت الأصول وبين الناس وكل من يعدل عنه فأنما إيجازي من كتابه على مسلو وفي أكثر كتابه في كتابه قال أيضاً
 في كتابي باليكن كان أحداً لا ممة في معرفة الحديث وجمعه ولوقت التي لم أر تصنيفه أحد يكسبه تصنيفه في الحسن وذلماً لفة لو كان بالفت وقال الدارلخط
 إنما أخذ مسلو كتاب إيجازي فعل عليه استخراجاً زائداً في زوائد والكلام في ذلك كثير ولا ينبغي مناهة القوم على أن كان أحسن من مسلو في العلل وأما
 إيجازي

محفوظ على الأول فالأول المذكور في حكم المذكور في كل حديث وهو بمثابة تقطيع المثلث الواصف في أبوابه بأستاده المذكور في قوله، ومن الحديث من
 إلى إقراره من تلك الأحاديث المروية بالاستناد المذكور ولله تدليسا وسأله بعض أهل الحديث الاستناد بالاعتقاد الأسفل في التقية الأصول عن ذلك فقال
 لا يجوز، وعلى هذا ما كان سمعته على هذا الوجه فطريقه أن يبين ويحكي ذلك كما جرى كما فعله مسلم في صحيحه في صحيفة هارون من حيث أخرجه حديثه
 وأما قال حدثنا عبد المولى أن أخبرنا من هارون من حيث قال هذا ما حدثنا أبو هريرة وذكر ما حدثنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدي فقد
 أحكم في البخانة أن يقول له نعم الحديث، وهكذا فعل كثير من المؤلفين والله أعلم، وأعلم أنه لا يظهر وجه لقول من منعه إقراره من تلك الأحاديث
 المروية بالاستناد المذكور إلا أن يقال أن باب الرابطة صنف على الاتباع وهو لم يرق على هذا الوجه من التفرقة فيكون ذلك من قبيل الكلاب والدم وهو يصح
 وأما البخاري فإنه سلك طريقا آخر وهو أنه يقدم ما رواه حديث من الصحيفة المذكورة وهو حديث نحن الآخرون السابقون ثم يعطى عليه الحديث الذي يريد
 إرداه وطريقا سلبا وهو أن يعلق من عظمه على مقصد البخاري في ذلك وقد صرح في بعض النسخ على وجه المطابقة بين الحديث الأول والآخر في قوله
 بتأنيده طائل على أن البخاري لم يظهر عليه في ذلك فإنه لا بد في كثير من المواضع بعضها من الأحاديث الواقعة في الصحيفة المذكورة، ولا يصدر شيء منها
 بالحديث المشار إليه وهذا الحديث هو أول حديث في صحيفة شبيب أيضا ويشير إلى ذلك قول البخاري في باب أن يقولوا في الماء المثلث حدثنا أبو إسماعيل
 شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج حدثنا شبيب بن أبي حمزة يقول أن سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون السابقون وأستادهم قال لا يكون
 أحكم في الماء الدائم وهما تان الصحيفة تان قال أن يوجد في أحدهما حديث الآخرة وهو في الآخرة، ومن ذلك اعتناؤه في إيراد النسخة وتحليل الأسانيد في إيراد
 العبارة مع حسن البيان، ومن ذلك ترتيبه للأحاديث على نسق يشعر بكمال معرفته بتأنيده العلو وقوة علمه على سركه وهو أمر لا يشعر به إلا من أمعن
 النظر في كتابه مع معرفته بأزواج العلوم التي يفتقر إليها صاحب هذه الصناعة كاحول الذين وأصول التفسير وأصول الحديث وأصول الفقه ونحو أصول
 الفقه وعلوم العربية واسماء الرجال ودقائق علوم الأسناد والتاريخ مع الذكاء الملقط وجود الفكر وملازمة الاشتغال به وملازمة الاشتغال به بمحتوى
 للاصناف فاصلا للاستفادة والافادة وقد اشار بعض العلماء إلى الوجه التي ظهرت له في ترجيح صحيح مسلم فقال والذى يظهر لي من كلامه أنه على أنه إنما
 قد رجع صحيح مسلم في آخر ما نحن بصدده من الشرائط المطالعة في الصحيح بل ذلك لأن مسلما صنف كتابه في بلد بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه
 فكان يجرى في الألفاظ ويجري في السياق في بخلاف البخاري فإنه ربما كتب الحديث من حفظه ولم يميز الفادح أمره ولعلنا أنما يجهل له الشك وقد سمعته
 أنه قال رب حديث سمعته بالبرص فكتبته بالثاء ولم يوصني لما قصد إلى البخاري من استنباط الأحكام لم يوجب عليه حتى لم يرض من ذلك تقطيعه للثاء
 في إوابه بل جمع مسلم الطريق كلها في مكان واحد، أقصر على الأحاديث دون المخوفات فسلم يجمع عليها ألقى بعض المصنفات على سبيل المندرجة تحت
 لا مقتضوا فلعلنا أن إجماعا على ما قال مع إلى رأيت بعض أئمتنا يجهلون أن يكون أبو علي ما رأيت في صحيح البخاري وعندي في ذلك بدل ولا فقه ما ذكرته
 وأبو علي المذكور هو أبو علي النيسابوري شيخ البخاري وقد نقل عنه ابن مناذ أنه قال ما كتبت أولها أسماهم من كتاب مسلم وقال بعض شيوخنا أن كتاب البخاري
 بديلان يأتين رجحانه على ما سواه من كتب الحديث من جهة الصحة وأكثر ما فضل به كتاب علي أنه يجمع المتن في موضع واحد ولا يفرقها في الأبواب
 يسوقها تامة ولا يقطعها في التراجم ويحافظ على الأتيان بالفاظها ولا يروى بالمعنى ويفردها ولا يخلط معها شيئا من أقوال الصحابة ومن بعدهم وقد روي
 ذلك في مسند بن أبي عمير ما قيل

تمنازع قومي في البخاري ومسلم
 قلت لقد فاتني البخاري صحة
 لدني فتاواني ذين يقتلهم
 كما فاتني في حسن الصناعة مسلم

قال الخطاط ابن حجر في التمهيد حصل مسلم في كتابه حفظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضل على صحيحه من
 اسمعيل وذلك لما اختص به من جهة الطرق وجودة السياق والحقافة على إتمام الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا مزج ببعضه وقد رجع عليه والله خلق
 من النبي يورين فلم يلقوا شأوه -

جملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث

قال البخاري وأما صحيح مسلم فإنه يبا سقاها المكملة بخلافه في حديث قال في شرح مسلم قال الشيخ أبو عمر يحيى بن الصلاح رحمه الله عن أبي
 فرائض الحافظ قال كنت عند أبي زرعة الرازي فحدثني عن مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذكر أن قلنا أنه قال قلت له هذا جهم أربعة آلاف حديث في صحيح
 قال أبو زرعة فلم يزلنا نذكر له ما قال الشيخ الرازي أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكملة قال - أما الخلق وهو يزيد على البخاري بالمائة لكونه
 طريقه قال ورايت من إلى الفضل أحمد بن سلمة أنه قال إنما أشأخ الف حديث وقال أبو حنيفة الميموني أنها ثمانية آلاف قال بعض الباحثين في ذلك ودخل

هذا القرب إلى الواقع ما قبله واحد من سلسلة من ردود عن مسلم قال النووي في شهر كتابه رمى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وخلفاءه وفيه جماعات في درجة منه فهو إباحة الرأى وموسى بن هانئ وأحمد بن سلمة والوعيسى الترمذى وإبراهيم بن خزيمة ويحيى بن صاعد والإخوانة الأصفهاني وأخرون لا يحصون ثم قال قال الحاكم أبو عبد الله حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم قال سمعت أحمد بن سلمة يقول رأيت أبا زهرة وإباحة قد كان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشائخ عصره ما في رواية في معرفة الحديث،

تراجم صحيح مسلم

واعلم أن صحيح مسلم قد قرئ على جماعة مع صلواتها عن التراجم، قال شراحه (النووى) إن مسلم كتب كتابه على أبواب فهو مقبول في الحقيقة ولكنه لم يكتب تراجم الأبواب فيه لئلا يزداد حجم الكتاب أو ليعرف ذلك وقد ترجموا جماعة أبوابه بتراجيمها جيد وبعضها ليس بجيد أمّا القصور في عبارة الترجمة وذكر كذا في لفظها وأما في ذلك وإنا حرص على التعبير عنها ببيانات تليق بما في مواضعها، أم - والألصقات أنه لم يترجم إلى اليوم بما يليق بشأن هذا المصنف الجليل ولعل الله يؤخر عبادنا لهذا يؤدى حقه في التوفيق،

شرح صحيح مسلم ومختصراته

شهر صحيح مسلم كثير من العلماء ذكر منها صاحب كشف الظنون نحو عشرين شراحاً من أشهرها التمهيد للحافظ الإمام أبي زكريا يحيى بن زعفران النووي الشافعي، وشراح أبي الفرج عيسى بن سعد الزواوى وهو شرح كبير في خمس مجلدات جمع عاقل شراح سبقته، وأكمل للمعلم للإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الأندلسي في أربع مجلدات فحفظه شرح المازرى وعياض والقزوينى والنووى مع بعض التراجم وألتمه الخ صحيح ابن حجر في مجلد الخطيب السطراشيئ في ثمانية أجزاء وكذا، وشرح الشيخ على القارى الهروى في ستة المكرمة في أربع مجلدات، مختصراته من أشهر مختصراته في صحيح مسلم وشرحه لأحمد بن عمر القرطبي ومختصر الإمام زكي الدين عبد العظيم المشزرى ومختصر فائد مسلم على البخارى لسراج الدين عزمى بن علي بن الملقن الشافعي وهو كبير في أربع مجلدات ولأبي بكر أحمد بن علي الأصم في كتاب في أسماء رجال مسلم،

ترجمة الإمام الهمام مسلم بن الحجاج رحمته الله

تبرك بكنهات يسيرة من ترجمة الإمام الهمام مسلم بن الحجاج رحمه الله الذي ذكرها الذهبي في تذكرة الحفاظ وغيره وألا فالهامة مستغن عن الترجمة والتوصيف قال الذهبي مسلم بن الحجاج الإمام الحافظ حجة الإسلام أبو الحسين القشيري (قشيرة قبيلة من العرب) النيسابوري (نيسابور مدينة عظيمة بخراسان) صاحب التصانيف ولد سنة أربع ومائتين وقيل سنة ست ومائتين واختار ابن الأثير في مقدّمه جامع لأصوله وأول سنة ثمان مائة في عشره ومائتين فأكثرت من يحيى بن يحيى القيسي والقعنبي وأحمد بن يونس اليربوعي وأسماعيل بن أبي أويس وسعيد بن منصور وعون بن سلهم وأحمد بن حنبل خلق كثير رمى عنه الترمذى حديثاً واحداً وإبراهيم بن أبي طالب وإبراهيم بن خزيمة والترمذى وابن صاعد وأبو عوانة وإبراهيم بن الشرقي وإبراهيم بن محمد بن أبي العباس وإبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه في مكى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حاتم ومحمد بن غنم الطاهر في خلق سواهم، قال البخاري الكوفي مسلم بن زكريا الحنظلي وأبناؤه الله للمسلمين وقال أحمد بن سلمة رأيت أبا زهرة وإباحة قد كان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشائخ عصره ما قال سمعت أحمد بن الحسين ابن منصور يقول سمعت أبا حنبل بن راهويه وذكره مسلم قال قال بالفارسية أثنى رجل بكبره هذا وقال ابن أبي حاتم كان من الحفاظ كتب عنه بالرى قال ابن صادق وقال أبو قريش الحافظ حافظ الدنيا أربعة فذكرهم منهم مسلماً قال أبو عمر حماد بن أسأت ابن عقدة أثنى عليها أحفظ البخاري وأسلم فقل كان صاحب عالم ومسلماً ما فاعلت عليه مرات فقل يعتم على الغلط في أهل الشام وذلك لأن أخذ كتبهم ونظر فيها فقرأ ذكر الرجل بكينته وذكر في موضع آخر يظنها اثنين وأما مسلم فقل ما يوجد له غلط في العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل وقال محمد بن المارسي سمعت مسلماً يقول سئفت هذا الصحيح من ثمانمائة ألف حديثاً سمعته وقال أحمد بن سلمة كنت سمع صحيح مسلم في خمس عشرة سنة وهو ثمان عشرة ألف حديث، أم، وقد قدروا على بعد أحاديثه فذكره وقال ابن الشرقي حضرت مجلس محمد بن يحيى فقال أكرم قال لفظي بالقرآن مخلوق فلا يحضر مجلساً فقل مسلم من الجاس قال أبو بكر الخطيب كان مسلمياً ياتل عن البخاري حتى أوحي ما بينه وبين الداهلي بسببه، قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي في رسالته الفارسية بشأن الحسين ومن عجايب أحوال مسلم أنه ما أعجاب أحداً في حياته ولا ضحك ولا شتم، أم - قال الحاكم رحمه وسلم له أسنداً كبيراً على الرجل ما لرى أنه سمعه منه أحد كتاب الجامع على أبواب رأيت بخصه كتاب الإسلام، ولكن، كتاب التمييز، كتاب العلل، كتاب الوحدان، كتاب الأفراد، كتاب الأقران، كتاب بركات أحمد بن حنبل، كتاب حديث عمر بن شعيب، كتاب الانتقام لأبى السباع، كتاب مشائخ مالك، كتاب مشائخ الثوري، كتاب مشائخ شعبة، كتاب من ليس له إرواء ولا كتاب له من كتاب أرواه الصحيح، كتاب أرواه المحدثين، كتاب الطبقات، كتاب أفراد الشافعيين، أم، وكان امرأة الصغار، قال ابن الشرقي سمعت

يقال بل ليس على شرط واحد منها الا انها انما اخرجها عن هشيد بن غير حديث الزهري فانه صنف في كذا كان دخل عليه فاحل عنه عشر من حديث ثقاته صاحب له وهو راجع فما له رأيته كانت تركيز شديد فذهبت بالادراك فصار كثير حدث بماعان منها بذهنه ولويكن اتفق حفظها فمعه في أشياء منها ففقت في الزهري بسببها كذا كما هو صنف في ابن جرير مع ان كلامهم فيها اخرجها لكن لم يخرجها عنه ابن جرير شيئاً فله من يعرف والمشرطها او شرط واحد ان يسوق ذلك التردد بن رواية من نسب الى شرطه في موضع من كتابه وكذلك قال ابن الصلاح في شرح مسلم من حاكم شخص بخبر رواية مسلم من في صحيحه بله من شبه الصحيح فقد غفل واخطأ بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه وعلى اوجه اعتد عليه، وقد اختلفت في حكمه انظر المحاكمات في صحيحه فقال ابن الصلاح الاول ان توسط في امره فنقول ما حاكمه في صحيحه ولم يخرج له في غيره من الأئمة ان لو يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن فيخرج برجل به الا ان نظره في رواية توجب منه في رواية في حكمه في حاكمه بن حبان البستي ام - وظاهر هذا الكلام ان ما انظره في صحيحه ولو يكن في غيره من حكمه بن حبان انما بابن الصحيح والحسن احتياطاً وقد بين بعضهم ان كلامه يدل على انه يحكم عليه بالحسن فقط فذهب اليه الحكم في هذا الحكم، وقال كثير من الحديث ان ما انظره الحاكم في صحيحه بحيث عذبه ويحكم عليه بما يقضي به حاله من الصحة والحن والاضط، والذي حل من الصلاح عليه قال هو ما ذهب اليه من انما التصحيح في انقطاعه ولو يبق له اهل والصحيح انه لم ينقطع وانما سأل عن كليات عدة ادواته وكان قادراً عليه، ومن الكتب المصنفة في الصحيح الجوهري الامام ابي بكر بن عسح بن خزيمة واهل حبان القائل فيه ما رأيت على وجه الارض من يحسن صناعة التسنن ويحفظ الفاظها الصحيح وذاواتها كما ان السنين كما بين عينه غيره وصححه اعطاه مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة عزتي حتى انني توقفت في الصحيح لاهل كل امر في الاسلام وقد فقدوا كثر من هذا من والى الكتب المصنفة في صحيح الامام في حاكمه بن حبان التميمي البستي، قال الحكم كان من اوعية العلم في اللغة واللغة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال وقال غزوي كان عازماً بالكتاب في الجوهري والكلام والفقعة رأيت في معرفة الحديث وقد انكر عليه توليه النبوة العلم والعمل وحكموا عليه بالزنتية وهو جوهري وكتبوا فيه الى الخليفة فامر بكتبه فله الله تعالى ثلثي من محبتان الى الممثلة وكانت وفاته سنة اربع وخمسين وثلاثمائة واسم مصنفه التقاليد والاولاد وترتيب مبتدع فانه ليس على الابواب ولا على المستنيد ولذا صدر الكشف منه عكس، وقد رتبته بعض المتأخرين على الابواب ودخل له الحفاظ ابو الفضل العزفي طرقاتاً وجزء ابو الحسن التميمي زاداته على صحيحه بن حبان وقد استوفى الا بن حبان التساهل في الصحيح الا ان تساهله اقل من تساهل الحاكم قال الحازمي كان ابن حبان امكن من الحديث من الحاكم وعلى كل حال ينبغي، تتم صححه والبحث عما فيه وكذلك الصحيح ابن خزيمة فكل من في حديث حكمه بالصدقة وهو لا يرقى من رتبته بحسن وانكر بعضه نسبة التساهل الى ابن حبان فقال ان كانت نسبتة الى التساهل باعتبار وجوب الحسن في كتابه في شاحة في الاصطلاح لانه يثبت في صحيحه، وان كانت باعتبار رخصة شرطه فانه يخرج في الصحيح ما كان رواية ثقة غير مدلس ومع من شيخه ومع من اخذ عنه ولا يكون هناك ارسال ولا انقطاع واذا لو يكن في الرواية جرح ولا تعديل وكان كل من شيخه والرواية عن ثقة ولو كانت يحدس مكر فهو عنه ثقة، في كتاب الثقات كل من هذه حاله ولاجل هذا ربما اعترض عليه في جملته مرقعات من لم يعرف اصطلاحه ولا اعترض عليه فانه لا مشاحة في ذلك فان حبان وفيها التزعم من الشرط بخلاف الحاكم ومن الكتب المؤلفة في الصحيح الجوهري السنن الصحيح لسعيد بن السكن ومن مظان الصحيح المختارة الحفاظ ضياء الدين المقدسي وهي احسن من المسند ولكلها لم يخل وهي مرتبة على السيد،

الاستخراجات على الصحيحين

الاستخراج ان يعدل حافظ في الصحيح البخاري مثلاً فيومر احاد يشهد شيئاً باسناد انتمه غير ملتزم فيها ثقة الرام من غير طريق البخاري الا ان يلحقه في شيخه او فحين فذلك كما يسوغ الخروج من اجل ان عن الطريق التي يقرب فيها اجتماعه مع مصنف الاصل الى الطريق البعيدة الا ان يجرى مجرى من علوا زيادة محبة او نحو ذلك، وربما ترك المستخرج احاديث لم يجز له بها استدلالاً منها في رتبته واعلمنا عن بعض رواياتها وذكرها من طريق احب اليه الاصل، وقد عرفت كثير من الحفاظ بالاستخراج لما فيه من الفوائد المهمة وقصها بذلك غالباً على صحيح البخاري وصححه مسلم وكهما العاة في هذا العلم، فممن استخراج على صحيح البخاري ابو بكر ابن ابراهيم الكاسبي على ابو بكر ابن حبان في البرقاني ومن استخراج على صحيح مسلم ابو جعفر احمد النيسابوري وابو بكر محمد بن محمد بن رباح النيسابوري وهو من يشاهد مسلم في اكثر شيوخه وابو بكر محمد بن عبد الله الجوزي وابو عوانة يعقوب بن اسحق في الاسفراغيني مري في عن يونس بن عبد الاعلى وغيره من شيوخه مسلم، قال الحفاظ ابن حجر ان ابا عوانة يقول في سفره بعد ان يسوق طرق مسلم كلها من هذا المخرج شيوخه اسانيد فيخرج فيها مع مسلم فيمن فحق ذلك وربما قال من هذا المخرج تركه ولا يظن انه يعنى البخاري وسلم فاني استغربت منه في ذلك فوجدت يعني مسلماً والفضل احمد بن سلمة فانه كان قريب من مسلم وصنف مثل مسلم ومن المستخرجين على كل منهم ابو نعيم الاصبغ في وابو عبد الله بن الاخرم وابو داود الهروي وابو محمد الخلال وابو مسعود طبرستان في الاصبغ في ولا يكر بن عبدان الشيرازي مستخرج عليهما في مؤلفات واحل وقد استفاد محمد بن عبد الملك بن ابي عن سنان بن داود وابو الطوسي على الترمذي

[illegible]

تنبیه :- قال ابن الصلاح الكتب المخرجة عن كتاب البخاری او كتاب مسلم رحمی الله عنهما اوليت وصنفوها فيها موافقتها في الفاظ الحديث بعينها غير زيادة ونقصان وكثيراً ما كان الاحاديث من غير جهة البخاری وسلولياً لعل الاسناد تفصل فيها بعض التفاوت في الالفاظ وهكذا المخرجون الموثقون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبرى للبيهقي وشرح الشرح للبخاري وغيرهما قالوا فيه ما خرج به البخاري واسلولاً يستعمل من ذلك اكثر من ان البخاري واسلولاً يخرج اصل ذلك الحديث صحيح احتمال ان يكون بينهما تفاوت في اللفظ ولو كان كما قد اُثبت في بعض الكتب فقد وصلت في ذلك ما بين بعض التفاوت من حيث اللفظ واذا كان كما قد قيل على هذا فليس لك ان تنقل حديثاً من غير اللفظ بل انقل هذا الوجه في كتاب البخاري او كتاب مسلم لان نقل اللفظ او كونه الذي خرج قد قال ما خرج البخاري به في اللفظ بخلاف الكتب المختصة من الصحيحين فان مصنفينها نقلوا فيها الفاظ الصحيحين واحداً غير ان الجمع بين الصحيحين الجري الا انه منها نقل على زيادة نجات بعض الاحاديث كما قد تذكره فيما نقل من لا يميز بين بعض ما بين فيعين الصحيحين او على وهو حق فلو كنتم من تلك الزاوية التي لا وجود لها في واحد من الصحيحين ، ثم قد تساهل في نسبة الحديث الى الصحيحين واحداً ايضا اكثر الخرجين للشيخات والمعاجم الحديثية على الاوب فاحرم وردن الاحاديث باسناد هوشية ربحون بعد انما ساقية غالباً بعض هذه الى البخاري واسلولاً واليه ارجعاً مع اختلاف الالفاظ وغيرها يؤخذ ان اصله عليه السلام في ذلك ،

النقل من الكتب المعتمدة في الفن

قال النووي في شرح مسلك الشيخ الامام ابو محمد بن الصلاح اعلم ان الرياية بالاسانيد المتصلة ليس المقصود منها في حصرنا واكثير من الاعتصام
قبله اثبات ما يروى اذ لا يخلو استدلالها عن شيخ الابرار ابي بكر بن عمار ولا يضيق في كتابنا به ضبطا ليعلم ان يعتدل عليه في ثبوته وانما المقصود بها لقاء سلسلة الاسناد
التي خضعت لها هذه الامة زادها الله كرامة ، واذ كان لكل فصيل من ارباب الاحتجاج بعد يث من صحيح مسند وشاهد ان ينقله من اصل مقابله على يد شيخين
اصول صحيحة متحدة فمعرفة بروايات متنوعة للحصول به بذلك مع اشتهار هذه الكتب وتداولها عن ان قصد الاحتجاف والتشديد في الشدة بصحة ما انتقلت عليه
بل ان الاصول فقد تكرر في الاصول المقابله كما تكرر في التواتر ومزلة الاستغاضة ، هذا كله الشرح ، وهذا الذي قاله هو حمل على الاستحسان لا الاحتجاف
والا فلا يشترط نوع الاصول والرياية فان الاصل الصحيح المعتدل يكفي وتكفي المقابلة به ، والله اعلم ونوهل يشترط في نقل الحديث للعلل به او الاحتجاج به بل تكرر
به رواية بظاهرها مما تقدمه من اشراط ذلك ، وحكي الاستاذ واسحاق في الاسرار في اثنائي الاجام على جواز النقل من الكتب المعتمدة واشترط اتصال السند في حصة
في ذلك ما لكتب الحديث والفتنة ، وقال الكلي الطبري في تعليقه من وجع حديثا في كتاب صحيح جازله ان يرويه ، ويحججه ، وقال قروم من اصحاب الحديث ان يرويه
في يرويه لانه ليعلمه وهذا غلط وكذا حكاها امام الحرمين في البرهان عن بعض الحديثين وقال هو حصة لاسيما لا يعمري حقائق الاصول يعني المقصود من على
لسم الله الامانة الحديث وقال الشيخ عز الدين بن عبد القادر في جواب سؤال كتيبه اليه ابو محمد بن عبد الحميد واما الاحتجاج على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها
فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاحتجاج عليها واسنادها اليها لان الفتنة قد حصلت بها كما حصل بالرياية ، ولذلك اعتدل الناس على الكتب المشهورة
في الفروع والفتنة والطب وسائر العلوم حصول الفتنة بها وبغير التام ، ومن اعتقد ان الناس قد تغلبوا على الخطا في ذلك فهو اولى بالخفا مشهور وجواز الاحتجاج
به في ذلك لتعطل كثير من المسالك المتعلقة بها ، وهذا هو المعتدل الاصولي فافادنا ما قلنا وتركتنا ورواية الحديث من يقطعون في وضع القاب وترتيب
اجواب وقال بعض الفقهاء ، واذ اردوا تحقيق المثل ان ينقل عن جهة فخل في ذلك بيان ، احدهما ان يكون له في امامه في ذلك سند صحيح بطله ، الثاني ان
اخضع عن كتاب معروف قد تداولا لتلا لا يرد لاسيما ان كان من الكتب التي ثبتت بالتواتر والشهرة نسبها الى مصنفها الذي يعتدل عليه في النقل فان يوجب
ذلك الا في كتاب ريشته في عصره واشهر فيه ولكن لا يشترط في رواه لو يسهل به النقل عنه الا ان يكون ما يرويه نقله عنه قد نقله عن كتاب مشهور فيكون
التعمول في النقل عليه لا على الكتاب الا في شيء ريشته وقال بعضهم ما يروى من كراه رجل وامرأته في كتاب مشهور معتدل عليه يجوز الناظر ان يقول

ظفي لكنه لا ينبغي ان ما اخذت بالقرائن اربع مداخلها، ثم بعد ذلك كله ينبغي ان يستحضر ما حققنا سابقاً في بحث الشاذ والانتكاح خبر الحادان كل حديث حكى بصحتها المحمداون انه حكى خبراً يتوافق بالاستناد وحسب ما يقتضيه قبحه ووظيفة به وهذا القدر لا ينعيم الفقهاء وعلماء الاصول من علم تصحيحه احياناً من حيث الماتن بحسب موضوعه ووظيفة به على ما امر بتفصيله، فاجتمع اهل العلم بالحديث على اصحيتها بما في الصحيحين غاية ما في الباب انه يوجب القطع بالاصحوية المعتبرة عند المحمديين دون الاصحوية المعتبرة عند الفقهاء فيقال ان احاديث الصحيحين مقطوعة بصحتها الاستنادية وبثبوتها بالحديث عند جميع العالم وسائر الامة دون بصحتها الفقهية وبثبوتها الاصولي فلا جرم ان قال ابن الهيثم ان كون ما في الصحيحين مقدماً (بالطريق) على ما روى برجا الهما في غيرهما او تحقق فيه شرطهما يعد اامة المخرج تحكما لا يجوز التقليد فيه ام - وليس غرضنا ما كتبنا في هذا البحث فهو من امر الصحيحين او غيرهما من كتب الحديث هذا قال بل المتصور في التعمق والغلو ووضع كل شيء في موضعه وتوابعه بما يستحقه، ونحن بحمد الله لفتة في هذين الكتابين الجليلين بما اعتقدوا ونقول بما قال به شيخنا ومقدمنا مولانا الامام الشاه ولي الله الدهلوي قدس الله روحه في مجملاته الباقية وهذا لفظه: اما الصحيحين فقد اتفق المحمداون على ان جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع (اي بالتفصيل الذي ذكرنا) وانما امتدادا الى مصنفيهما وان كل من يكون امرهما فهو مبتدع (ضال) متبع غير سبيل المؤمنين ام - ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب وامرنا بتا شفاعتنا التي الاواب الناطق بالصواب يوم الحشر والحساب وصلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وبارك وسلم.



خاتمة النبيين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين

ان يسمى احد غيره المان شاع قيل اعظمه للجرود والخراب ان نبينا يبعث اسمه محمد فسمى قليل من العرب ابنا هرهبه رجلا من كل ان يكون زينة ذلك
 فوضع الله كل منهن ان يدعى النبوة ويدين بها احدها ولا يظهر عليه سبب يشكك احد في امره ذلك في شهر المحرم، قوله خاتمة النبيين ان يبقوا التاكيد
 اي هو اخرهم فلا يبعث بعده واما خاتمة النبيين ولولا ذلك المرسلين وان كان خاتمة المرسلين لما علم ان النبوة اعرض عنها الالهة بالآية عبد الله في كل عام
 يستلزم نفى الاخص فلو لم يكن خاتمة النبيين لم يكن خاتمة المرسلين ايضا اي لا سول بعد خاتمة المرسلين العكس فلو ذكر المرسلين مع النبيين
 لكان حشوا، قال الشيخ الانوني اكنا والمرسلين وهذا راى ختم النبوة بخاتمة الانبياء وانقطاعها بعد ما شهد الله به في كتابه وشهدت به الكتب السابقة
 وشهد به نبينا صلى الله عليه وسلم وشهد به الاموات ايضا كزيد بن خاسمة الذي تكلم بعد الموت فقال محمد رسول الله النبي الاخر خاتمة النبيين والى نبينا
 كان ذلك في الكتب الاول فقول اصدق صدق ذكره محمد اللفظي والوحي وغيرها، ام وقد ذكرت في المقدرة ان احاديث ختم النبوة قد رجحها بعض
 فضلاء عصرنا فبلغت ازيد من مائة وخمسين منها نحو ثلاثين من الصحاح الستة واجمع عليه الامامة المرجومة وكثير من بعد وصريحه ضد الفتوحات
 الذي يحاول التثبت باذنه بعض الدجالين في بقاء النبوة بعد خاتمة الانبياء صلى الله عليه وسلم وهذا افسه، ان يوصي اليه في المبطلات وهي جزئ
 من اجزاء النبوة وان لم يكن صاحب المبتدع نبيا فليظن لعوم رحمة الله فما تطلق النبوة الا لمن انصت بالجرود فذلك النبي، وتلك النبوة التي تجرت
 علينا وانقطعت فان من جعلها التشريع بالوحي الملكي في التشريع وذلك لا يكون الا للنبي خاصة من الفتوحات ثم قال في موضع اخر فاخبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان الرؤيا جزء من اجزاء النبوة فصدق في الناس في النبوة هذا وغيره ومع هذا لا يطلق اسم النبوة ولا النبى الا على المشرع خاصة فوجهنا
 الاستصحاب وصنف معاني في النبوة (فتوحات ٢٩٩) قال العلامة الشهيد في العبقات فالانصاف بركات النبوة لا يستلزم النبوة وفي موضع اخر
 من الفتوحات فاعني للاولياء اليوم بعد ان تقام النبوة الا التعريفات وانسلت ابواب الامم والارباب فيمن ادعاهما بعد محمد صلى الله عليه وسلم
 فهو مدعى شرعية او مدعى السوء وافق ما شرعنا واصحلت (فتوحات ٢٩٩) وفيما نقل عنه الامام العارفي في اليواقيت زيادة بعد هذه العبارة فان كان
 ملكا فاضربنا عنقه واذا كان نبيا فقتلناه وفي اليواقيت ٢٩٩ وفي الباب الحادي والشرين من الفتوحات من قال ان الله تعالى امر بشئ فليس ذلك بصحيح
 انما ذلك تكليف لان الامر من تسير الكلال وصفته وذلك باب صدق وكون الناس (اليواقيت ٢٩٩) قوله على جميع الانبياء والمرسلين ان عطف
 المرسلين على النبيين عطف خاص على عام للتشريع ليعلموا في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل وقوله تعالى اد اخذنا
 من النبيين ميثاقا وهمك ومنك ومن وراهمك وموسى ويعيسى الى غير ذلك من الايات الكريمة ويجعل ان يكون الا دخال المرسلين من الملائكة
 كجبريل وميكائيل قال الملك قال فيه رسول الله تعالى قال فيه بنى، كذا قاله النووي وغيره وقال المحقق ابن امير الحاج في التكميل قولنا كما في بعض النسخ
 اجمع الاقوال الشارحة للرسالة الالهية انها سفارة بين الحق والخلق فتبين اولى الالابا عليها يقصر عنه عقولهم من صفات معبودهم ومحدوهم
 مصداق دينهم ودينهم ومشتقاتهم بعد ذلك شيء شريف وهو واصحابها غير مرادفة للنبوة وبينهم فارق شبيهة فلا خير ان قال القاضي عياض
 والصحيح الذي عليه الجمهور ان كل رسول بني من غير مكس وهو اقرب من نقل غيره لا اجتماع عليه لنقل غير واحد الخلفاء في ذلك وما قيل في المتن
 بيننا ان الرسول مأمور بالانذار وانما يال بشرع مسنات وكذا ذلك النبي وان كان قاهرا بالنبوة وانما ياتيه الوحي من جميع وجوه والنبي ياتيه الوحي من
 بعض وجوه والنبوة والهالة نشرت مراتب البشر ثم لما كان من جملة ما يقربها التفضيل الثمرة والجرى قال الشيخ شباب الدين الفراء في وجاه هذا
 الوجه تفضيل الرسالة على النبوة فانها اشرف هالة الامة والنبوة قاصرة على النبي فنسبت اليها النبوة كسبة العالم الى العابد وكان الشيخ من الدين برب
 عبد السلام يلاحظ في النبوة انه اخرى يفضلهما على الهالة وكان يقول النبوة عبارة عن خطاب الله تعالى بنبية انشاؤه حكمه بتعاقب بقوله تعالى
 لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم اقرا باسم ربك فانها وجوب متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم والهالة خطاب يتعلق بالامة والهال والهال لله تعالى
 من الامة بالخطا بالمعاقبة فيكون افضل من جهة شرف المتعلق فان النبوة هي متعلقها والمرسالة متعلقها الامة واما حجة منها التبليغ فهي لا وجه
 متعلقان وكما نفع من ان تكون النبوة للوحدة الواحدة لا نشرت من وجود ووجود ووجود - وقطع في مؤلفه بان النبوة افضل تان لا ان النبوة اقربا
 يستحقه الرب سبحانه من صفات الجلال ونوع الكمال وهي متعلقة بالله من طرفها والا رسال ذوها امر لا يلازم الى العام فهو متعلق بالله من طرف
 طرفيه والعام من الطرفين الاخره واشك انما متعلق بالله من طرفيه افضل لما تعلق من احاطة فيه والخاص ان النبوة راجعة الى التعريف بالاله واما
 يجب لاله فلا رسال لاجر الى امر الرسول بان يبلغ عنه الى عباد الله والى بعض عباد ما اوجه عليهم من معصية وطاعة واجتناب معصية والنبوة ساقية

حدثني ابو هاشم عن ابى عثمان مسلم بن يسار عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال سيكون في آخر امتي
اناس يحيلونكم فيما تركتموهما الله والى الله واما ما ذكرتموه واما ما تركتموه وحديثي حقه في بنى بن عبد الله بن حنبل بن عبد الله بن حنبل بن عبد الله بن حنبل
ابن وهب قال حدثني ابو شريح انه سمع شرا حبل بن يزيد يقول اخبرني مسلم بن يسار انه سمع اباه بن حنبل يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يا توكلون بما تركتموه الله والى الله واما ما ذكرتموه واما ما تركتموه وحديثي حقه في بنى بن عبد الله بن حنبل بن عبد الله بن حنبل
ولا يقفونكم وحديثي ابو سعيد بن ابي صالح قال قال النبي صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
ان الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فيأتي القوم فيحملونهم بالحيث من الكذب فيقتلونهم فيقول الرجل منهم سمعت رجلا يعرف

الاحاديث المتصلة بالاسناد الثانية التي ذكرها الا ان باب القلوب وفي كون المراجعة هذا فيه نظر لانه لو كان كذلك لما سمعوا اباه بن حنبل من جميع الناس
بل كان اظهر وبعض الخوارج منهم على ان الذي كتبه ابو هريرة لو كان مما يتعلق بالدين لمكان ما يمتنع ان يكون بمنزلة التشابه والمتشابهة موجود في الكتاب العزيز
وهو يمتنع على الناس كلهم وحين وقد روى ابو هريرة بن كثير من الاحاديث المتشابهة اخبر مسلم بن حنبل عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخر فيقول من يدعوني فاجيب له ومن ياتياني فاعطيه ومن يستغفر في اغفر له
واخبر عنه في باب رؤية المؤمنين بجهنم في الاخرة انه قال ان ناسا قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم يرحل يرحل يوم القيامة فقال هل تضارون في فعلكم
الهدى قالوا لا يا رسول الله قال هل تضارون في فعلكم نعم ومنها حجاب قالوا لا قال انكم ترونه كذلك جميع الناس يوم القيامة فيقولون يا نبي الله صلى الله عليه وسلم
فيتبين من كان بعد الشمس الشمس ويتبين من كان بعد القمر القمر ويتبين من كان بعد الطواغيت الطواغيت وتبين هذه الامة فيها ساقطوها فيا تبهر الله في
صورة غيبه صورة التي يعرفون فيقول اننا نرى كل يوم نعود بالله من هذا ما كنا نحمل يا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم
اننا نرى كل يوم نعود بالله من هذا ما كنا نحمل يا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم
سترون ذراعا فلما ختمت اذهب فسلم على اولئك النفر وهم نزل من الجنة جلوس فاستمعوا ما يخبركم به فانها خيرا لكم وخير منكم قالوا لا يا نبي الله صلى الله عليه وسلم
فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله قالوا لا يا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم
بعد احسن ان روى مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لما قطع الله الخلق عنه فودعوا عرشه ان احسن حق
سبقت فضيحة اهل من الغريب ما يروون عن ابن القاسم انه قال سألت مالك بن النضر عن حديث المويان الله خلق آدم على صورته والحيث ان الله يكتشف عن
ساعة يوم القيامة وانه يدخل في النار اريد كحق خبر من اراد فاكرد ذلك الحاد شديدا ونهى ان يخبر به احد قال اتى الذين في التسعينية هذا الخبر
كان النبي بن سبعين عاما فاذ كان حديث الصورة حدث به عن ابن عجلان والثاني هو حديث ابى سعيد الخدري الطويل وهذا الحديث قد اخرجاه في
الصحيحين من حديث الليث والاول قد اخرجاه في الصحيحين من حديث غيره وابن القاسم انما سأل مالك بن النضر عن حديث الليث بذلك فيقال انما يكون ذلك
مالك بن النضر لما فعله الليث ونحوه اولين بمخالفة بل يكره ان يخبر بذلك لئلا يفتضح ذلك ويحل محل عقلة كما قال ابن مسعود ما من رجل يخبر قومًا حديثًا لا يملكه
عقولهم الا كان فتنة لبعضهم وقد كان مالك بن النضر لا يحسن كثيره لكونه لا يؤخذ بها ولا يتركها غيره فله في ذلك ما ذهب وغاية ما يعتدل له ان يقال كره ان يخبر
بذلك حديثي يافين المستمع الذي لا يحسن عقلة ذلك واما ان قيل انه كره الحديث بذلك مطلقا فهذا امر وكي قال الحافظ ومن كره الحديث ببعض دون بعض
في الاحاديث التي فيها هذا الخبر على الشيطان وما في ذلك من احاديث الصفات والبر يوسف في الغراب ومن قبله ابو هريرة كما تقدمت عنه في الخبرين وان المراءى
يلعب من الفتن ويخون عن حافية وعن الحسن انه اكبر حديث الشريفة بقصة الغريرين لانه انما هو وسيلة الى ما كان يعمل من المبالغة في سبيل الله كما تامل
الواحي وضابط ذلك ان يكون ظاهر الحديث يقرى البدعة وظاهره في الاصل غير مراد فالما كرهه عن من يخشى عليه الاخذ بظاهره مطلقا لله عليه السلام في الحديث
ويحسب ايضا ان ما يراه للمواعيد والرخيص وما يوجب من التعبد والاساليبات بابا للمعنى عن الرواية عن النضر والاحتياط في تحمله فلهذا
ابوها في الجمع اخبره قولي ما كرهتموهما الله والى الله اي يعقوبن ويروون اشياء ليست هي فيما لو نزل يعرفه الله لولا ما كان سلف مع الله الله اكمل دينه
ووعده بفظه وشره ولم يترك سبيل الا في ذلك عن ابن عجلان فان كانت هذه الغرائب في الخبرين كذا قل قولي انما كرهتموهما الله والى الله اي لو كانوا منهم على حد
قوله العجبي ابو هريرة عن نفي منعه على المشهور بحسب وتجرب قبيلة من كندة قولي محبان للكون في قال عبد الله بن كذاب فهو دجال وقيل الله تعالى
هو المهره يقال دجل خلال اذا موه ودجل بالحق باطلا ما اخطاه وحكى ابن خاسم هذا الثاني عن عبد الله بن كذاب وهو دجال وقيل الله تعالى
في هذا الخبر وما كرهتموهما الله والى الله سبحانه من التلاصق من شر هذا الزمان وشر اهلها كذا قال التوس قولي من عامر بن عبد الله بن قيس قال قال التوس
وهذا الاستدلال فيه برهان من لطافت الاستدلال احدها ان استدلاله في قوله الثانية ان فيه ثلاثة تابعين يروون بعضهم عن بعض وهو الاعرج والمسيب فامس

بذلک التمسک من صاحبنا وقاتلنا الجوز وقاتلنا في ذلك

حدثنا أبو جعفر محمد بن القتيبي قال ثنا اسمعيل بن زكريا عن جابر بن عبد الله عن أبيه عن ابن سيرين قال لم يكنوا يسمون
 عن الأستاذ فلما وقعت الفتنة قالوا انتمو الخارجا لكم فينظروا الى اهل السنة فيؤخذوا حديثهم وينظروا الى اهل البدع فلا يؤخذ
 حديثهم **حدثنا أحمد بن محمد بن هارون** عن ابي هارون الخزازي قال انا عيسى وهو ابن يونس قال ثنا الازدي عن سليمان بن موسى قال قلت
 طائفا فقلت حدثني فلان كيت وكيت قال ان كان صاحبك مليئا فخذ عنه **حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن** الذي
 قال انما مؤلفا يعني ابن محمد بن فضال قال ثنا سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى قال قلت لطاوس ان فلا فخذ
 بكذا وكذا قال ان كان صاحبك مليئا فخذ عنه **حدثنا نصر بن علي الجهضمي** قال ثنا الهيثمي عن ابن ابي الزناد عن
 ابيه قال ادركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من اهل حلة ثنا محمد بن ابي عمير
 التميمي قال ثنا سفيان بن عيينة عن ابي بكر بن خالد البجلي واللفظ له قال سمعت سفيان بن عيينة عن مسعر قال سمعت
 ابن ابراهيم يقول لا يؤخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا الثقات **وحدثني محمد بن عبد الله بن عيسى** عن
 قال سمعت جابر بن محمد بن جابر عن عبد الله بن المبارك يقول الاستاذ قال لنا شاء فاشأ قال وقال يحيى بن عبد الله قال سمعت
 ثمانية احدث عنهم شيئا وان احدهم او اثنين على بيت حال المكان به امينا لا يحدوكم لو اسمن هذا الشئ ان قد عرفت عليا بن شهاب فكانوا يروون حديثا
 ابو سعيد بن الاعرابي كان يجي بن معين يوشى الرجل لم يوتى به مالك عنه مثل غير واحد فقال ثقة مري عنه فاك وقال شعبة بن الجراح كان مالك احد الميامين لثقت
 سمعته يقول ليس كل الناس يكذب عنهم وان كان لهم فضل في انفسهم افاضوا الله عليهم فلا يؤخذ الا من اهلها وقال ابن كنانة قال قال مالك
 من جبل القتيبي ليس ماله من العلم ولا كان على زيادة وقيل لشعبة من ذلك الذي يترك الحديث قال اذ لم يرض من اهل المدينة فزجرت فترك حديثه
 فاذا اقموا الحديث ترك حديثه فاذا اكثر الخلفاء ترك حديثه واذا ائتمروا حديثا اتهم عليه انه غلط ترك حديثه وما كان غير ذلك فلهما عنه وروى عن ابن عمر
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال مالك بن أنس لا تأخذ الا عن ثقة قوله لم يكنوا يسمون عن الأستاذ في ذلك دليل على ان المراسل كان مقبولا عند من
 اذ ذلك قول فلا يؤخذ عن حديثهم الا عن ثقة مري عنهم في المقام مئة مضطرب فيجوز قوله كيت وكيت انما يفتح الله لك ركة لها ثمان ثمان في الجوز فيجوز
 عن ابي عبد الله قاله النوري وهي كناية عن انه لم يتركها الا في جمع الجراح قول الجراح ليحياك الازلي الذي يروي عنه قوله مليا الازلي ثقة صاحب متون يوثق
 بدينه وصرفته ويعمل عليه كما يعمل على المولى في معاملته بالمال ثقة بدينه قوله الجوز يعني ان يفتح الجوز وشكوا له وفيه الضم والفتح منسوبا الى الجراح
 وهي عتقا بصير وكان من العلماء المحدثين وكان المستعين بالله يثق اليه لشخصه للفضاء فجاه امير البصرة لذلك قال ابو جعفر رضي الله تعالى فوجم الزعيم
 نصف الثمار فضله كعين وقال الهيثمي ان كان في حديثك خيرا فاقض اليك فلهما فانه يوثق قوله الا يصح له الازلي والاشهر من كبار ائمة اللغة
 والمحدثين والمعتمد بن منبه وامه عبد الملك بن قريب بقاف مضومة ثوراء مفتوحة قوله من ابن ابي الزناد قال قال النوري لقا ابوانا بذكر لذي فاسم
 عبد الله بن ذكوان كنيته ابو عبد الرحمن وابوانا بذكر لذي فاسم عبد الله بن ذكوان وكان الشوري يسمي ابنا الزناد امير المؤمنين في الجراح
 قال الجراح احمدا سائلا بذكر لذي فاسم ابو الزناد عن ابي جهم عن ابي هريرة وقال مصعب كان ابوانا بذكر لذي فاسم عبد الله بن ذكوان وكان الشوري يسمي ابنا الزناد امير المؤمنين في الجراح
 ثلثين يروون عنه عبد الرحمن وقاسم بن القاسم قوله يقال ليس من اهلنا في ذكر الخاف في حديثه عن ابي جهم عن ابي هريرة وقال مصعب كان ابوانا بذكر لذي فاسم عبد الله بن ذكوان وكان الشوري يسمي ابنا الزناد امير المؤمنين في الجراح
 مراده الشهرة الخارجة عن الجراح لذي فاسم عن ذلك قال عبد الرحمن بن عوف لا يؤخذ العلم الا عن شهداءه والطلب وعن مالك نحوه وفي مقارفة صحيح مسلم
 ابى الزناد قال ادركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من اهلنا قال الحافظ ابن عسافر والظاهر من نص صحيح الجراح اعتبار ذلك الا اذا
 كثر حجاج الحديث فيستعين عن اعتبار ذلك كما يستفاد بكثرة الطرح من اعتبار الضبط انما قال ويمكن ان يقال ان اشتراط الضبط في حق ذلك
 اذا المقصود بالطلب ان يكون له من اهلنا او لا يروى به ولكن النفس الى كونه ضبط ما روى قوله من سب كبر الجراح وهو ان كرام كبر الجراح كلف الجراح
 العسافر في الترتيب والخبر في الخلاصة وبوطاها الفتى في الخبر وعلى القارى في شرح الشمائل ابرز اصله الضبط وضبطه الشارح السنوي في شرح الحوادث
 والله اعلم قوله في الثقات ات الى ابي قتيل الحديث الامن الثقات قوله في قوله فخذوا في ابقاف مضومة ثوراء ساكنة ثوراء ثلث في حجة هذا هو الحديث
 قوله من اهل امر غير مصنفه العلمية والتأنيث وهي مدينة عطية بن زكريا قوله الاستاذ قال لنا انما قد عرفت السند الاستاذ وما يتعلو بها
 في وائل شرح المقدم تحت قوله بالاسانيد التي نقلت الا قوله حديث الجراح بن ابي زمرة قال النوري اما زمرة فيروى مسكوة ثوراء ساكنة ثوراء في حجة هذا هو
 ثوراء قال وقر في بعض الاصول الجراح بن زمرة وفي بعضها الجراح بن ابي زمرة وكلاهما مشكل ولربما الجراح في تاريخه وجماعة من اصحاب كتب اسماء
 الرجل الجراح بن زمرة والجراح بن ابي زمرة واما ذكره عبد العزيز بن ابي زمرة بالاعمال المروى في صحيح عبد الله بن المبارك ومات في المحرم سنة ست مائة

بحجة ثمة فيقول سويد بن غفلة قال شكاية ومحدث عبد القدوس يقول نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ التوراة عرقاً قال قيل له
 أي شيء هذا قال يعني يتخذ كوكاً في حائط ليرى عليه الزهر ومحدث عبد الله بن عمر القزويني يقول سمعت أبا عبد الله بن زيد يقول لرجل بعد
 ما جلس مهدي بن هلال بياضاً وهذه العين الملحقة التي تبنت فيكم قال لعلياً بن اسماعيل وحل ثنا الحسن الجوابي قال سمعت عثمان قال
 سمعت أبا عوانة قال ما بلغني عن الحسن حديث إلا أني كنت به أبا بن أبي عتيق بن خنزة علي وحل ثنا سويد بن سعيد قال ثنا علي بن يحيى
 قال سمعت أبا حمزة الثمالی من أبا بن أبي عتيق بن خنزة قال سمعت أبا عبد الله بن زيد يقول سمعت أبا عبد الله بن زيد يقول سمعت أبا عبد الله بن زيد يقول
 في الدنيا فغرض عليه ما سمع من أبيه فسمع منها إلا شيئاً يسيراً خمسة أو ستة بحل ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الزادري قال أنا زكريا بن محمد
 وقال قال لي أبا بصير الفراءي أكثر من كذبة ما روي عن المعرفين وكذا كتبه عما روي عن غير المعرفين وكذا كتبه عن اسماعيل بن عياش
 يغلطاً الإجماع القدوس بن جيب السجستاني الذي قد ذكره في أوائل الكتاب في الواحدين البخادين قولهم فيقول سويد بن غفلة الإ
 المراد بهذا المذكورين تعصيف عبد القدوس وغيره وتوهم واختلال ضبطه وحصول الوهم في مسنده وعنده فاما الاستدراك فانه قال سويد بن غفلة بالخبر
 والفتاح وهو تعصيف ظاهر خطأ بين فانه عرقه العين المجردة والقائه المقتضين واما المتن فقال الزهر بنعم الراوي وعرضا بالعين المهملة وسكان الراء
 وهو تعصيف فيهم وخطاهم وهو ما به الزهر بنعم الراوي وعرضا بالعين المجردة والقائه المقتضين واما المتن فقال الزهر بنعم الراوي وعرضا بالعين المهملة وسكان الراء
 هذا الذي يروى به النساب وشبهه وسبأ أيضاً في هذا الحديث وبيناً فقهه في كتاب الصيغ الذي كان شاء الله تعالى قولهم قيل له أي شيء هذا الإ
 يعني شيء مناه قولهم فتن كوة الإ بغير الحجاز أو الواو المشددة على اللغة المشهورة وحكي فيها عنهم النواف قولهم لا يدل عليه الزهر الإ في التفسير قولهم
 ما هذه العين الملحقة إلا كناية عن منصفه ووجهه ومهدي بن هلال متفق على ضعفه قال النفاي وهو يروي ما تروك وقال الشافعي قال قد يمين الدعاة
 وقال ابن حدي ليس على حديثه ضوم ولا كان كان يروى الناس إلى بدعته وقال ابن معين ومن المعرفين بالكذب وفتح الحديث مهدي بن هلال قولهم
 قال لعلياً بن اسماعيل أن القائل هو الرجل الذي كان جلبت المهدي بن هلال كانه واقفة على جرحه وأبو اسماعيل كنية حماد بن زيد قولهم فقرأ على الزهر
 أنه كان يحدث عن الحسن بكل ما يسمع عنه وهو كذب في ذلك وأبان هذا ما تروك الحديث عند ابن معين والنفاي والدارقطني وأبي حاتم وغيرهم
 قال أبو حاتم وكان رجلاً صالحاً وكان يروي بسوء الحفظ وقال أبو زرعة كان يسمع الحديث من أبي ومن شهر ومن الحسن فلا يميز بينهم وقال ابن عدي كان يروي
 لا يأتى عليه وهو يروي الأمر في الضعف ورواه جازعاً لا يثبت الكذب إلا أنه يشبهه عليه ويفلظ وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الشدق كما قال شعبة وقال حماد
 المهدي أتيت شعبة أنا وأخوه بن زيد فكنمته في إبان أن يسكن عنه فاسكنه ثم لقيته بعد ذلك فقال ما أرى في بعض الشكوت عنه وقال ابن حبان وعلله
 حديث عن ابن بكير عن أبيه وخمسائة حديث ما لكثير شيء منها أصل قولهم فسمع منها الإ قال القاضي عياض هذا وشبهه استثنى المستظهر
 علمه أقدم من ضعفه إبان أنه لا يقطع بأمه المسموع ولا أنه يتبطل بسببه سنة ثبتت ولا تثبت بسببه ثوابت وهذا باطل العلم هذا كالمزاجي فكذا قاله
 غيره من أصحابنا وغيره فنفوا الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يرواه النافق والتفريق في الشرع وليس هذا الذي ذكرناه غافلاً لقوله صلى الله عليه وسلم من رآني
 في المنام فقد أرى أن محض الحديث أن يرويه صحبة وليست من أضغاث أحلامه وتلبس الشيطان ولكن كالحجرات أثبات كمر شري به كان حالة النور
 حالة ضبط وتحقيق لما يسمعه الأري وقد اتفقوا على أن من شرط من قبل حديثه وشهادته أن يكون متيقظاً لا مغفل ولا سقيط ولا كثير الخطأ
 ولا غفل الضبط وإنما ليس بهذه الصفة فلم يقل رواية لاختلال ضبطه هذا كله في منكره يتحقق أثبات كمر على خلاف ما يحكيه الرواة أما إذا كان يروي
 صلى الله عليه وسلم يأمر بفعل أو هو منكره إلى الله وأنها عن من عنده أو يرويه إلى فعل مصلحة فلا خلاف في استيفاء العمل على دفعه لأن ذلك ليس حكماً
 بحجة المنابر بما أقدم من أصل الحديث والله اعلم قولهم وكذا كتبه عن اسماعيل بن عياش الإ قال النوفلي هذا الذي قاله أبو إسحاق الفراءي في اسماعيل
 خلاف قول جمهور الأئمة قال جالس سمعت يحيى بن معين يقول يقول اسماعيل بن عياش ثقة وكان أحب إلى أهل الشام من بقية وقال ابن أبي خزيمة سمعت
 يحيى بن معين يقول هو ثقة والقيرواني يكون حديثه وقال البخاري ما روي عن الشافعيين أصح وقال حماد بن علي وأحمد بن علي بن زيد وغيرهم وأحمد بن زيد
 عن أهل المدينة مثله شافعي بن عمر بن يحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح فليس يشئ فقال يعقوب بن شافعي كنت أسمع أصحابنا يقولون علم الشام حماد وسهيل
 ابن عياش والوليد بن مسلم قال يعقوب وتحمق قور في اسماعيل وهو ثقة عدل أعلنا من حديث الشام ولا يرويه داهم وأكثرنا تحمقوا قالوا في عيشة
 الكيين والمدينة بن زيد قال يحيى بن معين اسماعيل ثقة شافعي بن يحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح فليس يشئ فقال يعقوب بن شافعي كنت أسمع أصحابنا يقولون علم الشام حماد وسهيل
 هراقل بن يحيى حديثه ولا أعلم أحداً كان عنه إلا أبا إسحاق الفراءي وقال الترمذي قال أبو إسحاق صلح من بقية فان بقية أحاديث منكره وقال أحمد بن حنبل
 قال لي وكثير يروون عندك عن اسماعيل بن عياش فقلت أما الوليد وعمران فيرويان عنه وأما الهيثم بن عاصية وعمران بن عيسى فلا فقال أي شيء المبعثر

باب في بيان ما في هذا الكتاب من الفوائد والبراهين على صحة ما ذهبوا إليه من غير ما ذهبوا إليه

غيره ممن جعل معرفة كان أمّا بصله ذاك غاشق العوام المسلمين إذ لا يؤمن على بعض من يجمع تلك الأخبار إن يشتملها ويستعمل بعضها
 ولعلها إذا أتوها أكثرت أصلها من أن لا يكثر الضمير من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن ينظر إلى أقل من ليس بمؤيد ولا
 مقنع ولا نصيب كثير ممن يخرج من الناس على وصفه من هذه الأحاديث الضعيفة والأسانيد الضعيفة ويقتل بمراتبها بعدة جديده بما فيها
 من التهمة والضعف لأن الذي جعل على روايتها أو الاحتجاج بها أرادته التأكيد بذلك عندنا ولا يكون نفعنا ما ذكرناه من جهة بل من جهة الحديث
 وأثبت من العادة ومن ذهب في العلم هذا المذهب فسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه كان يفتي بجهلنا الأول من أن ينسب إلى العلم وقد تجاوز
 بعض متفكري النجاشية من أهل عصرنا في فهم الأسانيد وسعياً بقول بوضوحها بحجة في ذكرها في كتابنا رأينا متيناً ومنها صحيحاً إذا عرضنا القول
 المظهر من أثرنا في أمته ودفعنا في كفايله وأثبتنا أن يكون ذلك تنبيهاً للحال على غير القائلين بغير شر من العواقب وأما في الجملة في كتابنا
 وأما في المصنفات خطأ المخطئين والأقوال المشقة عند العلماء رأينا للكشف عن فساد قوله وردت مقابلة بقوله ما يلتزم من أثرنا في كتابنا على
 الإثارة والتمثيل العاقبة إن شاء الله تعالى وعلى القائلين الذي اتفقنا على الكمال على الجملة عن قوله والإخبار عن سوء رؤيتهم أن كل سنة في حديث في قول من
 قال وقد كانت العلوم بينهما كان في عصرنا من جهة واحدة يكون الحديث الذي مر ذكره في رواية ابن أبي عمير في نسخة من نسخة غيره في نسخة
 لأننا لم نكن من جهة واحدة ولوح في شيء من الروايات أنهما التقيا فقط أو تشابهتا في حديث أو نحوه لا لقوله من جهة واحدة هذا الجمع فيكون
 عندنا العلم بأنهما قد جتمعا من جهة واحدة أو تشابهتا في الحديث بينهما أو غير ذلك في بيان اجتماعهما أو تلاقيهما من جهة واحدة في قولنا
 سألنا به فقال أولاهم غيري فأخذا فاطم فارق فرغم راسه فقال هو الذي ناه ضيف وكان ويوم من الجرام يكون والدا كان على به المال يقرب
 معه أخرا فإني عنه وقال أبو داود صاحب الشان ابن عبد الله كذلك ونحوه قول الثوري في أوله إلى هبة أنه حفظ القرآن فترشا فل عنده حتى نسب
 وقال زيد بن أبي أنيسة كسافي عقدة مسلولاً فأتاه من أبي يحيى المذکور بالكتاب قولنا غاشق العوام المسلمين إن قال العلماء الجرايم وإنما نصيرهم
 غشاقهم في عوام المسلمين من أن كثير من خواصهم قد حقه من ذلك ما نحن عوامهم لأن الخواص كان يمكنهم أن يفقهوا على حقيقة الأمر لكنهم لم يفهموا
 جعلهم هو الغاشقين لأنهم لم يفهموا أن كثير منهم كان إذا رأى حديثاً قد ذكره أحد أولئك الغاشقين الامة في حينها من غير بيان له قاله كان صواباً لهم
 الأول من يهوي أن ينصره كيف كان الحال يكثر لقلته ونشره والاستشهاد به من غير بحث عنه مع معرفته بأن في كثير ما يروى الموضوع للضعيف
 الذي اشتد ضعفه وإن كان مخالفاً لرأي أو رأي من يجيب أن ينصره فإن وجه غير قابل للتأويل على وجه يوافق ما ذهب إليه تركه، وكثيراً ما يخطئ
 في إلهان مخالفة زعماً وقف عليه واستند إليه فيقول له حينئذ تأويلاً ربما كان هو قول الضاحكين على نفسه منه وذلك استناداً إلى الهجوم الخصم قبل أن
 يجوب عليه وأن وجه قابلاً للتأويل على وجه يوافق ما ذهبوا إليه تساوى عنه الحالات وسكنت نفسه ومن نظري الكتب الموقوفة في توجيه الأحاديث المذكورة
 في كتاب من كتب الكلام أو الفقه أو الأصول أو التفسير رأى من كثرة الأحاديث الضعيفة الواهية التي يوردونها للاحتجاج إثرها هلالة وقد كره أهل
 البصيرة من العلماء أن يعللوا بها هؤلاء الذين يوردونها للاستشهاد بها كأي حد من الأمان لم يقصر منهم في البحث ولا اجتراحاً فإنه إذا أخطأ هؤلاء
 لم يكن ملوماً وقد عرض كثير من العلماء الذين وقفوا على الضمير الذي نشأ من نشر الأحاديث الضعيفة في الأمان من غير إشارة إلى ضعفها لبيان إفشائه
 منهم الحكيم المحقق أبو البرجان البيهقي في الكتاب الذي ألفه في تحقيق ما ينسب لأهل الهند من مقالات في بحث صورة السماء والأرض، والمخالف
 أبو محمد بن حزم في كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل، واللامحجة الإسلام وإحسان الخالقي في كتاب الملتزم من الضلال وغيرهم من جهول الضاحكين
 على اختلاص فرقتهم ونحو الجرائز المرد من كتابهم فلا يخفى قولنا وأهل القناعة إلى أي يقدم حديثهم لكتابنا حظهم وأقناعهم وعلمهم، قولنا
 ولا صحتهم بل بفتح الميم والنون، باب في صحة الاحتجاج بالحديث المضعف إذا أمكن لقاء المضعفين ولو لم يكن فيهم من ألس قولنا وقد تقدم
 بعض من نقل الحديث إلى أي الذي ينسب من الحديث إلى نفسه وليس هو من أهله قال في القاموس وأخذه وأخذه أخاه لنفسه وهو لغوي ويقال لأصل
 فلان شر فلان أو قوله أخذه أمته قائله وأخذه وهو لغوي، قال الأحمسيه فكيف أنا وأخذه القاموس بعد الاستيلاء كفي ذلك أعاراً، قولنا
 يقول لوضوحنا إلى كفاي في الأصول صريحاً وهو صحيح وإن كان قد أتت قليلة قال لا زهرى يقال حديث عن الأهرمان ضربت عنه خطي كتفت وعرضت والمشهور
 الذي قاله لا يكون أصيب بالآلث، قولنا رأيت مني إلى أي قولنا وأخذه وذكرنا قوله إلى أي أسقطه والمخالص الساقط وهو بالهاء المحجمة قولنا
 تنبيهاً للجهل عليه الإيعنى إذا ذكر هذا القول المطروح ولولده عليه وإطاله ينتبه له الجاهل ويحشى أن يتسارع إليه بالعرض والسكوت عنه كان
 أسوأ أحوط، قولنا إحدى على أنهما لم يروا بالجهر وأما ما يكون معناه أشتد للناس هذا هو الضواب قولنا أن الحجة لا تقوى إلا خبر لقوله إن كل سنة
 والجملة معقول زعموا على أصل أن المضعف لا تقوى به الحجة إلا ضمير القاء ولو لم يزل قولنا عن سوء رؤيتهم بل بفتح الميم وكسر اللام وتشديد اللام

في روايته ويقتضيه ذلك منه كي تذكرهم صفة الترابيس فما يشي ذلك من غير أن يس على الوجه الذي نهم من حكينا قوله كما سمعنا
 ذلك عن أحد من مينا ولهم من الأئمة فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد الأصم قال أي النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجل من حلفائه
 عن أبي مسعود الأنصاري وعن كل أحد منهم حديثا يسئله إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس ورويته عنهما ذكر الشرح ومهما كانا حلفاء ففقه
 من الروايات أن عبد الله بن يزيد شاة حلفائه وأبا مسعود حديثا وظنوا وجدا في رواية أبيهما في رواية بينهما ولم يسمع من أحد من أهل
 العلم من مضمون ما ذكرنا أنهما في هذين الخبرين الذين رواهما عبد الله بن يزيد عن حلفائه وأبي مسعود بغير فهم بل هما وما
 أشبههما عند من كاذبا من أهل العلم بالحديث من صحاح الأسانيد وغيره يكون استعما إلى كمالها والاحتياط بما أئتمت من سنن وأثار
 وهي في رجع من حكينا قوله من قبل وأبى فلم يزل حتى يصيبه الراوي عن روى ولودها في آخره إلا أنها راها حتى أحسن أهل العلم من يحسن
 بزعم هذا القائل ونحوها الخبر عن أبيه في ذكرها وأحصاها كلها ولكنها كجبتان كصبت منها عدا يكون من علمنا سكتنا عنها وهذا ما
 التمدد والإبرار في الصالح وهما من أدرك الجاهلية وخبرنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذين هلكوا ونقل عنهم
 الاعتناء حتى نزلوا إلى مثل أبي هريرة وابن عمر في ذلك فكل واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذين هلكوا ونقل عنهم
 في رواية بعينها أنهم قالوا أيها أبو مسعود ما سمعنا شيئا فاشهدوا بالوعد والوعد والوعد والوعد والوعد والوعد والوعد والوعد والوعد
 عبد الله بن مسعود قال أخبرني عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجل من حلفائه قال أي النبي صلى الله عليه وسلم
 حديثا وعنه في ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم وأسند قيس بن أبي حازم وقادرك من النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم ثلاثة أخبار وأسند عبد الرحمن بن أبي ليلى في ذلك عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم وأسند قيس بن أبي حازم
 قد مر بيان الترابيس وأقسامه في المقابلة فالحاجة إلى إعادته قوله في تذاكرهم عنهم أي رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله أي قال القوي في ذلك الأصول فلهذا
 وكسر الحاء على البناء للمفعول وفي بعضها بفتح السين وفي بعضها بفتح السين وفي بعضها بفتح السين وفي بعضها بفتح السين وفي بعضها بفتح السين وفي بعضها بفتح السين
 كذا في الأصول وعن بابوا والوجه صحتها فاما تغير المعنى قوله حديثا يسئله أي أما حلفائه عن أبي مسعود فمحدث ففقه الرجل على أهله وقد أخرجه
 البخاري ومسلم في صحيحهما وأما حديثه عن حذيفة قوله أي النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجل من حلفائه قال أي النبي صلى الله عليه وسلم وأبيه عليه السلام قال لا تروا
 ولولا حقيقة يدل داهية لكان أحسن فان هذا القائل لا يدري ما أياه شديدة الضعف متناهية فيها كما هو معنى داهية بل يقصر على أنها ضاعفة لا تقوم
 بما أحسنه أم قوله من أدرك الجاهلية أي كان رجلا من قبل نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجاهلية ما قبل نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك
 لكثرة ما يروى عنه قوله هلكوا أي ماتوا قال ابن أبي عمير يروى عنه هلكوا أي ماتوا وتبعوا في سيرهم وتبعوا في سيرهم وتبعوا في سيرهم وتبعوا في سيرهم
 في سيرها ثم تستعمل في ذمهم عليها من الاحمال وانصب جرحا على المصدر أي جرحا على الحال أو على التمييز وقال عياض ليس هذا موضع هلكوا فاما
 فما تستعمل فيما الفصل أي زمن المتكلم وانما أراد مسعود فيمن يروى عن الصحابة كذا في الشرح قوله وفي رواية أخرى أنها ضاعفة في غير الجاحس وقد سمعنا
 في الفاظ كما في الحديث وتصل ذارحك وكقولهم ذوزن وذو نواس وأشابهها قوله فلا سندك واحد منهما أي أما حديث أبي عثمان عن أبيه قوله
 كان رجل لا علم أحدا بعد بيتا من السجدة فيه فنه قول النبي صلى الله عليه وسلم عليه عطاك الله ما أحسنت خروجه مسعود وأما حديث أبيه فانه في رواية
 صلى الله عليه وسلم بل يمكن في الشعر والأخر فاسألنا فاما كان العام المقبل اعتكفت عشرين يوما ثم جاءه الإبراد والساق وابن ماجه في سننه
 قوله في زمن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام أي أي لكونه حبيباً قوله عبد الله بن مسعود في رواية أخرى بين مملكة مفتوحة فخره مع سائكة فمرحاة من فون
 مفتوحة قوله خبرين أي أما الحديثان اللذان رواهما الشيباني فاحدهما رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال أنه أتاني في الأخر جاء رجل إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال له يا رسول الله سمعت أبا مسعود يقول في رجل من حلفائه قال أي النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال أنه أتاني في الأخر جاء رجل إلى النبي
 ابن ماجه وجعل من حديث في مسند وأما الحديثان الآخران فاحدهما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال له يا رسول الله سمعت أبا مسعود يقول في رجل من حلفائه
 الرجل فيها حبيب في الركون ردا الإبراد والرومل والساق وابن ماجه وغيرهم من أصحاب السان قال القوي في حديثه عن أبي مسعود قوله وأسند عبد
 ابن عمير في روايته لما ماتت الويلة قلت غريب وارض غريبة لا تكفيك بها عتقت عنه وأسند عبد الله بن مسعود في رواية أخرى أنه أتاني في الأخر جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال له يا رسول الله سمعت أبا مسعود يقول في رجل من حلفائه
 قوله وأسند قيس بن أبي حازم إلى أبي حازم في حديث أن الأيمان ههنا وإن القس وغلظ القلوب في القاديين وحديث أن الشن التمر لا يكفان لموت أحد من حلفائه
 لا كما أدرك الصلوة لم يطل بطلان أخرجه عنها البخاري ومسلم في صحيحهما قوله وأسند عبد الله بن مسعود في رواية أخرى أنه أتاني في الأخر جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال له يا رسول الله سمعت أبا مسعود يقول في رجل من حلفائه
 النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسعود وقد تقدم لسرا إلى أبيه وبين الاختلاف فيه وبين ابنه وبين أبيه قوله وأسند عبد الله بن مسعود في رواية أخرى أنه أتاني في الأخر جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال له يا رسول الله سمعت أبا مسعود يقول في رجل من حلفائه

ولقد اوردنا رواية الملقس فاذا ثبت التلاقى قلب على الظن الاتصال والباب منى على قلبه الظن فأكفينا به وليس هذا الحظ موجوداً فيما اذا استقر التلاقى
 ولو ثبت فانه لا يلزم على الظن الاتصال فلا يلزم حمل على الاتصال ويصير كالجبرول فان شئ منه حرم ودفعاً للظن بكونه. او يصدق به بل يشك في حاله الله أعلم
 انتم كلامه، وقال رحمه الله تعالى في المتن: من هذه المسألة المهمة والاختلاف الشديد بين الجاهل بسبب غشاشات والله أعلم، ولا بأس بما تقدمت هنا لشدة الاحتياج إليه
 وضعف فهم الطالبين بالغاية حتى انهم يكسبون عن معاناة تصريفه لا وراى والمراجعة الى المقام الذى اقبل عليه، وهذا نص ما كتبنا في موجز المعتن
 من المقدمة الاستدعاء للمعتن هو قول الراوى فان عن قلاين: قبل ان يمهل والصحيح الذى عليه العمل وقاله الجاهل من صاحب الحديث والفقه والاصول
 انه متصل بشرط ان يكون المعتن بالكسر ليساً وبشرط امكن لقائه بعضهم بعضاً وفي اشتراط ثبوت القاء وطول الصحبة ومعرفة بالرواية عن خلافتهم
 من ليشترط شيئاً من ذلك وهو مذهب مسلم بن الحجاج وادعى الاجماع فيه ومنه من شرط القاء وحده وهو قول الجنازى وابن المدنى وغيرهما، قيل لا
 ان الجنازى لا يشترط ذلك في اصل الصحبة بل التزم في جماعه وابن المدنى يشترطه فيها، قال شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر من حرك على المعتن بالقطع
 مطلقاً شئاً، وعليه من شرط طول الصحبة ومن اكتفى بالمعاصرة سهل، والوسط الذى ليس بواجب الا التمتع بمذهب الجنازى ومن وافقه، وما اوردوه مسلو
 عليهم من لزوم رفق المعتن دائماً لاحتمال عدم الاجتماع ليس بواردة لان المسألة منقضة في غير المدعى ومن ضمن ما لو لم يسمعه فبهذا ليس، قال العبد
 الضعيف عفا الله عنه لا شك في ان رواية الراوى عن لوي عاصره ارسال جلي ظاهراً، اما روايته عن المعاصم ما لم يسمعه فهو لا يسمع فحقه الامور
 القاء وعلمه، وعلى تقدير القاء لم يسمعه منه غير هذا الحديث او عدم الاجتماع مطلقاً، فيصير يرمى هذه الصوريه كذا تدليلاً كما مر في المقدمة وبعضهم
 يشك في كلامه ارساً لا يخفى ما قال في التدرج، الا ان الاصل المحقق ان ارساله لا يبعد عن القاء لمن روى عن معاصم المعاصم وابعده السماع صحيح ثبوت الفكر وابعده
 سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره، فالتدريج حينئذ حاشى في الاصل الحظ، وقضى الحافظ ابن حجر بما يخص اسم التأسيس بقوله الملقس وجعل قم
 المعاصم المحضة ارساً لا يخفى، وعندي انه لا مشاحة في الاصطلاح والسمية ما لم يغير الاحتكاك بتغيير الاءاء والاصطلاحات والنظر الدقيق
 في هذه المسألة فيقتضى تسمية ما لا يكون فيه ايهام ارسالاً، وكذا ايهام تدليساً، فعلى هذا رواية الجرح من علمه وان ظهر فيها استعمال القاء والسماع واسم هذا
 الخبر بعينه فحق بان تدعى ارسالاً، وان لم يظهر فيها الاعتقاد فلا يثبت بل لا يثبت غير ذلك ولا يثبت على التتابع فلا وجه لاعتراضها من التأسيس وادعائها
 في الاصل بل لا يكون الاجماع الذى هو مظنة تدريس ليس موجوداً فيها، وما أكتفى من كلامه الخطيب في الكفاية وواقعه ولغريه ان فصل الخطاب في هذا الحديث
 حيث قال في بيان التأسيس هو تدريس الحديث الذى لم يسمعه الراوى ممن تدسسته بروايته اياه على وجه انه سمعه منه ويعيد عن اليان لذلك، قال
 ولولين ان لم يسمعه من الشيخ الذى تدسسه حقه وكشف ذلك لصانبيه من مهمل الحديث غير مدلس فيه لان الاصل الحديث ليس بايهام من المهيل كونه
 سماعاً من لوي سمعه منه ولا يمين لم يلقه به، الا ان التأسيس الذى ذكره المعتن من الاصل لا يحتمل ارساً كالمدرس عن ذكر الواسطة وانما يقدح في اصل الحديث
 بايهامه السماع من لوي سمعه فقط وهو الموثق لا مر فوجب كون التأسيس متحققاً للارسال ولا ارسال لا يفتضح التأسيس كانه لا يقتضيه ايهام السماع على لوي
 منه ولهذا فوريته الحكماء من ارسلى يبنى لظهور النقطة وقدموا من دس، (فهم المخبث منه) فالحاصل ان كل ما فيه ايهام هو بالحقيقة تدريس من صوره فحقه قوله
 كتبه تدليساً وارسالاً لا يخفى بل يظهر من كلامه من عبد البر ان هذا القصر الذى يسمونه ارساً لا يخفى كقوله واستبعد من الذى يسمونه التأسيس لما فيه من ايهام
 القاء والسماع مما يخلو من الاصل الجلى فانه لا يفتقر لعدد الا لتأسيس فيه، واذا عرفت هذا فما اعترض به مسلم بن الحجاج على الجنازى رحمه الله في
 اشتراطه القاء والسماع لقبول المعتن وعده اكتفاء بالمعاصم مع امكن القاء والسماع قروى عنى فان ثبوت القاء والسماع مرتبة لا يستلزمهما على
 خبر وكل حديث حتى يصحح بالسماع فيلزم على اصله ان لا يقبل الاستدعاء للمعتن ابداً، فان قدرنا انه هو احتمال التأسيس وبسالة منقضة في غير المدعى
 قلنا فبعد الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الاصل في صورة المعاصم مع امكن القاء والسماع فانه ايضاً تدريس حقيقة كما ذكرنا ولعل سلبه في تقيده
 تدليساً وان سماه بعضهم ارساً لا يخفى بل هو شاذ واشتد من التأسيس كما قال ابن عبد البر والزماع ان كان في غير المدعى، فيخص بالاصطلاح من
 البعض على التسمية لا يفتقر به احكامه والقبول والرد، ولا يثبت بل به الحقيقة ولما قالى الحافظ من ان اعتباراً للقى في التأسيس دون المعاصم وحدها يترك
 عليه ايها تاهل العلم والجرح على ان رواية المعتن من كالى عثمان النهدي وقبس بن حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبل الاصل لا من قبل التأسيس
 ودون جرح المعاصم فيكتبه في التأسيس لكان هؤلاء المدعىين لا يسمونهم ارساً النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لو لم يسمعه هل لقوا اياه، فقد تقرر على ما
 القارى بان المختصين انما لو يعلم ارسالهم من قبل التأسيس كانه من قبل الاصل الجلى وذلك لان المختص من غير مدعى لقائه النبي صلى الله عليه وسلم
 الا من لم يسمعه منه لقيه ومنه ما فرقت وهذا يظهر الجواب عما قال ابو حازم في ترجمته الى تلابه الجرح انه روى عن جماعة لوي سمعه منه لكنه ما علمه كلى يسمعون
 اخطب وقال مع ذلك انه لا يعرف له تدريس قال الحافظ في ترجمته الى تلابه من تدريسه ان هذا مما يعترف من ذهب الى اشتراط القاء وغيره كذا في الحاشية

كان هذه صورة المعاصرة مع ثبوت عدم التمتع، ويحتمل أن تكون مرتبته عندهم بصيغة غير موصوفة للتمتع وكلاهما في الاكتفاء، والمعاصرة مع احتمال
 اللغز والتمتع في الاستناد المصنع، والغرض بين عدم الثبوت وثبوت عدم الظاهر، قال في فتح المغيب وصاحبه به من وجود أحاديث تنفي الإثبات
 على معصيتها مع أنها ما ثبتت إلا معصية ولو بات في خبر قط أن بعض من أضاف الحق سبحانه، فغير لازم إلا يلزم من نفى ذلك عنه نفيه في نفس الإبرام قلنا
 نعم لا يلزم من نفى الثبوت عنه نفيه في نفس الأمر إلا أن ادعاء إمامنا محجة مطعون مثل الأمر مسلمة نفيه بالاستقراء التام لا يقاوم في الاستحالة المطلقة
 المحض بل اللازم لظننا أنه أن يكون على إثبات ما قلنا حتى يظهر خطأه وقصور استقراءه وآلا فالاحتكام العقلية المعصية لا تؤثر في إبطال ما ادعاه
 كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه في إبطال حججة خبر الواحد بعد ثبوت صحته على شرطه، وأدعى مسلمة إجماع العلماء قديما وحديثا على أن الحديث
 المصنع يجوز على الاتصال والتمتع إذا أمكن لقائه من أضيفت العفة إليهم بعضهم بعضا يعني مع برائة من التبريس ونقل مسلمة من بعض أهل
 عصر (أخذه البخاري) أنه قال لا تقوم الحججة بما لا يعمل على الاتصال حتى يثبت أنما التفتيا في عدمها مرة فأكثروا لا يكفي إمكان تلاقيهما قال مسلمة هذا
 قول ساقط مخدوم مستحيل لم يثبت قائله إليه ولا مساعد له من أهل العلم عليه وإن القول به بدعة باطلة وجوب اطراح ذخيرة من ذخائر الأحاديث
 وأطرب مسلمة في الثبوت على قائله، فادعاء الإجماع على خلاف ما نقل هو الإجماع عليه مع ذلك التحذير المبني كائنتهم أو لم تكن في درجة أو فوقه
 وإنما قول النووي فيما إذا أسكن التلاقي ولو ثبت أنه لا يغلب على الظن الاتصال، وإذا ثبت التلاقي مرة غلب على الظن فمذ فوجم بمصطلح غلبة الظن
 لغيره من أمثال مسلمة في الصحيح وهو ما أهل العلم به من الله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (تتبعه) قد سأل السكي السري هل وجب لكل
 ما روي به بالعتبة طرق مصرح فيها بالتحديث فقال كثير من ذلك لم يوجد وما يستعاض به من الظن، اللهم لك الحمد واليك المنة وبك المستعان
 وانت المستعان وعليك المسئلة ولا حول ولا قوة إلا بك فاننا نأمر بمرحمة تصليها على طاهرنا ولطيفة يؤمننا وأمرنا غريبا وتعضدنا بما من كل سوء يا أرحم الراحمين وصلى
 الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الإيمان

قال الشافعي رحمه الله هو ما يذكر في الباب اختلاف العلماء في الإيمان والاسلام وعموما وخصوصا وان الإجماع قليل
ويقتضيه أو لا وان الأعمال من الإيمان أو لا وقد أكثر العلماء رحمه الله تعالى من المتدينين والمتأخرين بالقول في كل ما ذكرناه وأما قوله على الفعل
أطراف من متفرقات كل امرئ يحصل منها مقصود ما ذكرته مع زيادات كثيرة أم ثم ساق عباراتهم التي لا تقي بغير ضابط ولا تحيط بمقاصد على القول
الذي اردنا تحقيقها فان القول وان أكلوا الزم فيها وجعلها معاركة الأراء في ما بين أهل السنة والجماعة لكن التزام عند
المُتَصِفِ المُتَقَيِّصِ بعد الامعان قليل بل ليس إلا شبيها بالزلم اللفظي ولذا امرضنا عن القول المتنوعة التي توجب الانتشار وتجهل الاختلافات
الحقيقية بينهم ولعل على شاكلة أكثر المتأخرين في نقل كل غلط وسوحيب والركوب على كل صعب وذلول بل تعين المصير عندنا إلى كلام من بلغ
من التحقيق والتفصيل والتفهم واستيعاب المباحث واستيفاء الشقوق واستقصاء الأدلة في هذا الباب فأيته القصوى وفيه ذلة العلي
وهو الامارحة الاسلام أو حاد محمد الغزالي الشافعي مع زيادات مفيدة من سائر علماء هذا الشأن قال الغزالي في المسألة الأولى
أنتقلوا في ان الاسلام هو الإيمان واعتزله وأن كان غيره فله هو منفصل عنه يوجد وما هو مرتبط به بلانهم قليل أفتى بأحد قبل
انهم شيان لا يتواصلان وقل انهما شيان ولكن يرتبط أحدهما بالآخر وقد ورد أبو طالب في هذا كلاما مشددا لا يضرب كثير من القول
فأقيم الآن على التصريح بالحق من غير تصريح على نقل مالا تحصيل له فنقول في هذا ثلاثة مباحث بحث عن موجب اللفظين في اللغة
وبحث عن المراد بهما في إطلاق الشرع وببحث عن حكمهما في الدنيا والآخرة والبحث الأول لغوي والثاني تفسيرى والثالث فقهي شرعي أم
البحث الأول في موجب اللغة قال القمحي في الإيمان أقوال من الأئمة يقال أمته وأمتته غيري فربما قال أمته إذا صدقه وخفيته
أمنته التكذيب والحالفة وأما تعدد أمته بألمة تليصينه معناه أكثر وأعمق وتعددت به بالأمر كما في قوله تعالى أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُتُبُ الْأُولَى
فَلْيَضْحَكُوا شِيعَةً فإنه إذا كان لا يتقيد وأما ما حكى الزيد عن العرب ما أمثان أحد صحابة أي ما أولئك فحققت حقيقة صرت ذات من به في السيرة
وطائفة وقال بعض شراح كلامه حقيقة فله هو أمث صرت ذات من وسكون ثم يقول في الوفاق توالى التصديق والاختفاء في اللفظ فجاء
بالنسبة إلى هذين المعنيين لأن من أمته التكذيب فقد صدقه ومن كان ذات من فهو في وثوق وطائفة فهو انتقال من الملزوم إلى الأزام
قال الغزالي في الحق فيه أن الإيمان هو عن الصدق قال الله تعالى وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا أي بمصدقك والاسلام عبارة عن التسليم لاستقام
بالأذان ولا تقيد وترك التهم والإباه والعتار والمصدق على خاص وهو القلب واللسان ترجانه وأما التسليم فانه عام في القلب واللسان
والجوارح فان كل تصديق بالقلب فهو تسليم وترك الأباء والمجود وكذلك الاعتراف باللسان وكذلك الطاعة والافتقار بالجوارح فهو تسليم
أن الاسلام أمر والإيمان إخضاع فكان الإيمان عبارة عن اشراف اجزاء الاسلام فأكل تصديقي تسليم وليس كل تسليم قصد يقامه قال
العلامة السيوطي في شرح الأحياء قال الامام السبكي اشتهر المخايرة بالعموم والخصيص المطلق فكل إيمان اسلام ولا يمكن
فرختان الظاهر تشا وبما وتلازمهما بمعنى ان الاسلام موضوع للافتقار الظاهر مشروط بأقايمة الإيمان والأيمان موضوع للتصديق بالظاهر
مشروط بأقايمة القول عند الامكان فثبت تلازمهما وتغايرهما ولا يقال كل إيمان اسلام ولا كل اسلام إيمان ولا يقال ان يكون المتبنيان متلازمان
لان معنى التباين ان لا يصداق على ذات واحدة وان تلازما في الوجود هذا في الاسلام المعنوي وقول من قال كل إيمان اسلام ولا عكس أطلق
الاسلام على ما يعتد به وعلى ما يعتد به ثم فيه مع ذلك يجوز وتحرير العبارة بأن يقال كل إيمان بزمه الاسلام ولا عكس وأما قول من قال
كل مؤمن مسلم ولا عكس فان جعلت الإيمان لا يحصل منه إلا الية اللفظ فيهم وان جعلته يحصل منه لكن لا يعتد به شيئا إلا بالنظر في اللفظ
وقال شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر في الفهم والي يظهر من مجموع الأدلة ان كل منهما حقيقة شرعية كما ان كل واحد منهما حقيقة لغوية لكن كل
منهما مستند لآخر فيجب التكبير له فكما ان العامل لا يكون شبيها كمالا اذا اختص فكذلك المصدق لا يكون مؤثما كمالا اذا اذاع له وحيث
يطلق الإيمان في موضع الاسلام أو العكس أو يطلق أحدهما على الآخر كما هو على سبيل المجاز ويثبت المراد بالسباق فان وردا معا فليست
السؤال حلا على الحقيقة وان لم يردا معا ولم يكن في مقام السؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن أم وكان مرجع هذا

اسماً للتصديق مع شيء آخر كان النبي صلى الله عليه وسلم مقصداً في الجواب، وكان جابر عليه السلام أيضاً ليس عليه امر بهنوكاً لئلا يهملوا له،
 ومنها أنه تعالى أمر المؤمنين بالتوبة في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ارجعوا إلى الله توبوا وقوله تعالى فإولئك هم المفلحون وهذا
 يدل على صحة اجتماع الإيمان مع المعصية لأن التوبة لا تكون إلا من المعصية والشئ لا يجتمع مع ضده جزئاً، انتهى ويدل على أن الإيمان هو التصديق
 القلبى مع الحق مع قطع النظر عن العمل، نعم يدل من أن النص والنسجاء بأنه سواء فقال يا رسول الله إن على رقية مؤمنة فإن كنت ترى هذه مؤمنة
 فاعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت شهدين أن لا اله الا الله قال نعم قال أنت شهدين أنى رسول الله قال نعم قال أنت منين بالبعث
 بعد الموت قال نعم قال اعتقها رواه احمد ورجاله رجال الصريح وعن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يلجأ اليه بسوءه
 العجبة فقال يا رسول الله إن على رقية مؤمنة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن الله فاشتت برأسها إلى الصلابة فأصعبها الشبابة فتفك
 لها من أنفا فاشتت فأصعبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى استمارة إلى انت رسول الله قال اعتقها فمرأه احمد واليزار والطبراني في الأوسط
 الا أنه قال لها من زين فاشتت رأسها إلى الساق فاشتت الله ورجاله مؤمنون، وفي بعض طرق حديث جابر بن عبد الله عليه الصلاة والسلام قال
 ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والجنة والنار والعقرب حماره وشربه وحلوه ومفرقه من الله تعالى فإذا فعلت ذلك فإنا مؤمنون قال فتقول
 صدقت رواه الطبراني في الكبير ورجاله مؤمنون، وفي حديث ابى الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من جاء بهن مع إيمان
 دخل الجنة الحديث رواه الطبراني في الكبير واسناده جيد، وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من جاء بهن مع إيمان
 يقول رضييت بالله رباً ومحمداً رسلاً وبأسلامه ديناً رواه الطبراني في الأوسط، الراجحة الرابعة أن يوجد التصديق بالقلب قبل أن
 ينفذ باللسان أو يشتغل بالأعمال وما ت فدل يقول مات مؤمناً بيه وبين الله تعالى وهذا ما اختلف فيه (قال بعضهم الاقرار باللسان شرط
 للإيمان في حق إجراء الأحكام فحق أن من صدق الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من عند الله تعالى فهو مؤمن فيما بينه وبين الله
 تعالى وإن لم يقرب بلسانه قال حافظ الدين النصف هو المخرج عن أبي حنيفة، وإليه ذهب الأشعري في أصح الرأيتين وهو قول ابن منصور المالكي
 وقال بعضهم هو ركبن الإيمان لكنه ليس بأصله كالنصديق بل هو ركبن زائد ولهذا يستطحا حالة الأكرام والجزع وقال فخر الإسلام ابن كثر
 زائد ما ذهب الفقهاء وكونه شرطاً لإجراء الأحكام مذهب المتكلمين وذكر ابن الهيثم أن أهل القول الأول التقوا على أنه يلزم أن يعتقد أنه
 متى طلب منه الاقرار في بهان طوبى ولم يقرب فهو كفر بعداد، فمن شرط القول لاعتبار الإيمان يقول هذا ما ت قبل الإيمان وهو قاسد إذا قال
 صلى الله عليه وسلم يخرج من النار من كان في قلبه شقاق فذمه الإيمان وهذا قلبه طاهر بالإيمان فكيف تجدد في النار ولم يشترط في حديث جابر
 عليه السلام ولا يلائم إلا التصديق بالله تعالى وملائكته واليوم الآخر كما سبق، قال الغزالي في الراجحة الخامسة أن يصدق بالقلب ثم
 يؤكده من العمل هذه النطق بجملة الشهادة وعلو وجوبها ولكنه لم ينفذ بها (ولو يجزى بها) فيجوز أن يجعل امتناعه عن النطق كاستناعه
 عن الصلوة ونقول هو مؤمن غير مخجل في النار ولا إيمان هو التصديق الحض واللسان ترجح الإيمان فلا بد أن يكون الإيمان صحيحاً ولتتمه قبل
 اللسان حتى يترجمه اللسان وهذا هو الظاهر إذ لا مستنل إلا اتباع موجب الالفاظ وفتح اللسان أن الإيمان هو عبارة عن التصديق بالقلب
 قال صلى الله عليه وسلم يخرج من النار من كان في قلبه شقاق فذمه من إيمان ولا يندرج الإيمان من القلب بالسكوت عن النطق الواجب كما لا يندرج
 بالسكوت عن الفعل الواجب وقال قائلون القول ركن إذا ليس كلنا الشهادة اخباراً عن القلب بل هو إيمان عقد آخر وأبدل شهادة والظاهر الأول
 اظهر وقد قلنا في هذا طائفة المرجحة فقالوا هذا لا يدخل النكاح أصلاً وقالوا المؤمن وإن فعل بعضه لا يدخل النار وسبيل ذلك عليهم، له -
 وأما العلم والمعرفة والاستيقان مع الحق والكمال فليس من الإيمان في شيء، قال الشافعي يرى في شهر عتيق، وكذلك من قام بقلبه علم وتصديق
 وهو يجزى القول وما جاء به ونجاءه كاليدود وغيرهم من سواه الله كافراً ولم يجزهم مؤمنين قط ولا دخلوا في شيء من أحكام الإيمان فهم كفار
 خلا للجهمية في زعمهم أنهم إذا كانوا على العلم في قلوبهم فهم مؤمنون كامل الإيمان حتى قالوا أن إيمانهم كإيمان النبيين والصديقين وفي الآيات
 القرآنية ما يؤيد هذا لا يخفى إلا بكلفة قوله وتخلوا عنها واستيقنوا أنهم هم على ما وعظموها وأولوا الأئمة الذين آمنوا بها الكون في قوله كما لا يخفى
 أنما هم، وإنما جاءه هم وأمرهم كقولهم، وقوله تعالى لا يحكم بينكم عن موسى عليه السلام خطأ لا فزعهم لذلك حيث ما أنزل هؤلاء الأئمة على التمام
 والآية كصاحبها فليكن ذلك كما تأمر بكون مشهور قال الحافظ ابن تيمية والأصل الثاني الذي غلطوا فيه فظهر أن كل من حكر الشريعة بأنه كافراً
 مخجل في النار قائم ذلك لا بد من كون في قلبه شيء من العلم والتصديق وهذا أمر خارجاً لقوانين الحش والعقل والشرع وما أجزم عليه طوائف من آدم
 السليبي لفظة وجهها هذا النظر فأما لسان دلالتها على الحق مع غيره ومع هذا فيجد ذلك بحسب آياها أو لطلب علوه عليه أو لهوى النفس ويجعله

الأقوال باللسان شرط للإيمان

بوجوبه علام مقبلاً أو ساجداً لغيره أحسن من قلبه المتواضع عند اقتحامه على الخدمه وهكذا جميع صفات القلب تصدر منها أعمال
البحر الخرج ثم يعود اشرا العمل عليها فيذكرها ويبرزها فهذا وجه زيادة الايمان بالطاعة واجب هذا الاطلاق ولهذا قال علي كرم الله وجهه ما رآ
الايمان ليبدى لمعة يضيئه فاعمل الصل بالصلح الحيات غنت خذوات حتى يبيض القلب كله وان التقى لبيد كجسه سوده فاذا انشئت الحركات
نمت وزادت حتى يسوق القلب كله فيطعم عليه فذلك هو الخمر وتلا قوله تعالى كلاً بل زان على قلوبهم ألية بهم هكذا اورد صاحب الفتوح
في باب الاستثناء في الايمان ان الله قال ان الايمان يبدى وان التقى ببد من غير اياه وفيه ما قال فاذا انتهك الزمان رفا العبد وفيه ذلك
هو الخمر ثم قرأ كلاً بل زان على قلوبهم فما كانوا ليكرهون ويروى بوجه آخر قال ان الايمان يبدى لمعة يضيئه في القلب فكلما ازداد الايمان
عظماً ازداد ذلك النياض فاذا استكمل الايمان انقضى القلب كله وان التقى ببدى لمعة سوده فكلما ازداد التقى عظماً ازداد ذلك
الشواد فاذا استكمل التقى اشوق القلب كله، وأمر الله وشققت عن قلب مؤمن لوجد قوه ابيض ولو شققت عن قلب متناق لوجد قوه سوده
قال السيوطي في الخبايا الكبر هكذا اخرج من الزهد وان ابن شبة في المصنف واوغيث في الغريب ورُسنة في الايمان واوغيث
والالايمان في السنة والاصحاب في النجدة نقلت ومن طريق ابن عبيد بن ابي عمير اخرج الملائكة في كتاب الشبهة مختصراً وساق سند من طريق علي بن
احمد حدثنا علي بن عبد العزيز قال قال ابو عبيد قد ذكره، قال لا يصح المنة مثل التمتع والوجوه في غاية ابن ابي عمير في حديث علي بن
الريمان يبدى في القلوب لمعة، المنة بالضم مثل التمتع من المياض ومنه قمر المنة اذا كان يحمله مياض يسير والمجمل بتدريج
المجهر على الخاء بمنزلة الشفة الخليل والغبال والحبيب ورعى الامام احمد عن عبد الله بن عكيم قال سمعت ابن مسعود رضي الله عنه يقول
في دعائه اللهم زدنا ايماناً و يقيناً وفقهاً وعلماً وما روى يسهل الله عنه انه قال ثلاث من كن فيهن فقد استكمل الايمان انما نفسه
والايمان من لا يتار ويدل السلف للعالم ذكره البخاري في صحيحه، وقال احمد بن عبد الله وابن عثم عنهما تعلمنا الايمان ثم تعلمنا القرآن
فازدادنا ايماناً، وقال شيخ الاسلام والاثني في هذا كثيرة جداً رها المحدثون في هذا الباب الامام الفخامة والاكابر في كتب كثيرة
والزيادة نطق بها القرآن في عدة آيات كقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذناهم الله وحملت قلوبهم وما كانوا يكفرون
عليهم راحة من ربهم ايماناً وعلى ربهم يتوكلون، قال شيخ الاسلام وهذا امر يجب للمؤمن اذا تأملت عليه الايات انما
قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الايمان ما لم يكن حتى كأنه لم يسمع الاية الا حينئذ يحصل في قلبه من الرغبة في الخير
والرغبة من الشر ما لم يكن فيزاد علمه بالله وعنده لطاعته وهذا زيادة الايمان، وقال تعالى ان الذين قالوا اننا سألنا
الناس ان ينجعوا لكم فاشتوههم فراودهم ايماناً وقالوا حسبنا الله واهل آلنا فويل لهم من ربهم عند نزول البلاء لكون
عدا اية نزلت فزادوا يقيناً وتوكلوا على الله وشبها على الجهاد وتوجلاً بان لا يخافوا الخلق بل يخافون الله الخالق رداً
وقال تعالى كذا انما ابتليكم سورة وفيهم من يقولوا انهم زادوا ايماناً انما الذين امنوا فزادتهم ايماناً وهم يستبشرون
وهذه الزيادة ليست بمجرد التصديق بالله انما استلها بل زادتهم بحسب مقتضاها فان كانت امراً بالجهاد او غيره ازدادوا
رغبة فيه وان كانت شيئاً انتوا عنه فكرهوه، ولما قال وهو يستبشرون، والاستبشا راعى مجزوء التصديق، وقال
تعالى وما جعلكم ائمة على الناس الا لعلكم تذكرون فبذلك لا بد من كسوفوا يستبشرون الذين استبشروا انما الذين امنوا فزادتهم
ايماناً انما الذين امنوا فزادتهم ايماناً، وقال تعالى هو الذي اكرمنا بالسكينة في مشقوب المؤمنين ليكرزوا ايماناً فاعلموا انما الذين امنوا فزادتهم
رجح النبي صلى الله عليه وسلم من الخدين بية واصحابه فجعل السكينة موجبة لزيادة الايمان والسكينة هي طينة في القلب وقوله تعالى
يحب قلبه هداه لقلبه لزيادة في ايمانهم كما قال تعالى والذين اهتموا بآياتهم هدى وآياتهم توفيقهم، وقال تعالى انهم يفتنون
اممهم ربهم وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى
الله ورسوله وصديق الله ورسوله وما زادهم ايماناً وتبينوا، وقال تعالى مثل من كان في الصلح لكان
تلكم ذلة الرحمن من اكلوا اراوا ما يوعى ذل ايماناً العذاب واما السكينة فشيء يحكمون من شرهم عذاباً واما السكينة
جنداً ويزيل الله الذين اهتموا بآياتهم هدى وآياتهم توفيقهم، وقال تعالى ان الذين امنوا فزادتهم
ايماناً انما الذين امنوا فزادتهم ايماناً، وقال تعالى هو الذي اكرمنا بالسكينة في مشقوب المؤمنين ليكرزوا ايماناً فاعلموا انما الذين امنوا فزادتهم
رجح النبي صلى الله عليه وسلم من الخدين بية واصحابه فجعل السكينة موجبة لزيادة الايمان والسكينة هي طينة في القلب وقوله تعالى
يحب قلبه هداه لقلبه لزيادة في ايمانهم كما قال تعالى والذين اهتموا بآياتهم هدى وآياتهم توفيقهم، وقال تعالى انهم يفتنون
اممهم ربهم وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى وروى تاهم هدى
الله ورسوله وصديق الله ورسوله وما زادهم ايماناً وتبينوا، وقال تعالى مثل من كان في الصلح لكان
تلكم ذلة الرحمن من اكلوا اراوا ما يوعى ذل ايماناً العذاب واما السكينة فشيء يحكمون من شرهم عذاباً واما السكينة
جنداً ويزيل الله الذين اهتموا بآياتهم هدى وآياتهم توفيقهم، وقال تعالى ان الذين امنوا فزادتهم
ايماناً انما الذين امنوا فزادتهم ايماناً، وقال تعالى هو الذي اكرمنا بالسكينة في مشقوب المؤمنين ليكرزوا ايماناً فاعلموا انما الذين امنوا فزادتهم

[illegible]

وظهوره واكتشافه فاذا ظهر القطع بحدوث العالم بعد ترتيب مقدّمات المؤثرية بما فيه كان الجزء الثاني فيه كالجزء في حكمنا الواحد نصف الاثنين انما
تفاوتهما باعتبارانه اذا اخطأ هذا كان شرهه الجزء في كماله جزء الثاني في الاخر وهو الواحد نصف الاثنين ختموا صفة النظر من ترتيب مقدّمات
حدوث العالم عن الزمن فيمكن ان الجزء من الواحد نصبت الاثنين اقوى وليس كذلك انما هو اجلي عندنا اقل، ولما قوله تعالى الحكيم عن ابراهيم عليه السلام
واكثر من الخطيئة يكفر، فمثلها ابن المهنا من قطع بوجوده وشق مما يقهر من سائر ما كان في رغبته والابتهاج بشاهدتها فانها اتسكن
والاقل من حتى يحصل معناها وكذا شأنها في كل علم من العلوم وشق في القطع بشيئها من قبل الحقائق من احوالها وقول الحافظين بتبعية زيادة الايمان الذي
امر الله به والذي يكون من جملة المؤمنين من وجوه (احدها) الاجمال والتفصيل فيما امر به فانه وان وجب على جميع الخلق الايمان بالله ورسوله وجب
على كل آفة التزامها بما به رسولهم بحسب فعله وان لا يجب في اول الامر ما وجب بعد نزول القرآن كله ولا يجب على كل جسد من الايمان المنفصل اخبر
الرسول ما يجب على من بلغه خبره فمن عرفت القرآن والاشياء ومعانيها لازمه من الايمان المنفصل بذلك ما لا يلزم غيره ولوامن الرجل بالله والرسول
باطناً وظاهراً فوات قبل ان يعرف شرائع الدين مات مؤمناً وما وجب عليه من الايمان وليدوا وجب عليه وكما وقدمه مثل ايمان من عرفت الشرائع وقهر
بما لا يجب على ايمان هذا اكل وجب او قوماً فان ما وجب عليه من الايمان اكل وما وقع عنه اكل وقوله تعالى اليَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ في الشريعة بالمر
والله لان كل واحد من الآفة وجب عليه ما يجب على سائر الآفة وانه فعل ذلك بل الناس متفاوتون في الايمان اعظمه تفاضل (الثاني) في الاجمال والتفصيل
في ما وقع منه فمن طلب علم التفصيل وعلى به فاما انه اكل من عرفت ما يجب عليه والتمز به واقر به ولو يعمل بذلك كله وهذا المقدار في العمل ان
اعتبرت بلزومه وكان خافاً من عقوبته على تركه اكل العمل ايماناً من لم يطلب معرفة ما امر به الرسول ولا عمل بذلك وهو خائف ان يعاقب بل هو في
خفة عن تفصيل بجاه به الرسول مع انه مقرر بنبوته باطناً وظاهراً فكما على القلب بما اخبر به الرسول فصدق ما امر به فالتمز به ذلك ان زيادة فعله
على من لم يحصل له ذلك وان كان معه اقراراً بالشرع كذا لم يعرف اسمه الله تعالى ومعانيها فاما كان ايماناً اكل من لم يعرف تلك الاجمال بل من
بما ايماناً بحسب اعوت بعضها وكلما ازداد الانسان معرفة باسماؤه الله تعالى وصفاته وآياته كان ايمانه اكل (الثالث) ان العلم والتصديق يكون
بعضه اقوى من بعض وانبت وابتدع عن الشك والريب وهذا امر يشهد لكل واحد من نفسه كما ان الحق انما هو الشيء الواحد شرهه في ثبوت الناس المبالغة ان
اشتركوا فيها فيصعب تكون شرهته اقوى من بعض وكذلك مبالغ الصواب وشق الرتبة الواحدة وذوق النوع الواحد من الطعم فكذلك معرفة القلب بصدق
يتفاضل اعظم من ذلك من وجوه متعددة للمعاني التي هي في بعض معاني اسمه الله تعالى وكلامه يتفاضل الناس في معرفتها اعظم من تفاضلها في معرفته
غيرها (الرابع) ان التصديق المستلزم لاجل القلب اكل من التصديق الذي لا يستلزم عمله فالعمل الذي يعمل به صاحب اكل من العلم الذي لا يعمل
واذا كان شخصان يعلمان ان الله حي والرسول حي والجنة سعي والنار سعي وهذا علمه اوجب له حجة الله وخشيته والرغبة في الجنة والهروب من النار والاخر
علمه لم يعرف به ذلك فعلم الاول اكل من قوة المسبب تدل على قوة السبب وتدل شأته هذه الامور عن العلم فالعلم بالحجوب يستلزم طلبه والعلم
بالخوف يستلزم الهرب منه فاذا لم يحصل الا لازم تدل على ضعف المزموم ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة فان موسى عليه السلام
لما اخبره ربه ان قومه عبدوا العجل لم ينجي الا لولاه فلما اراه قد عبدوا هم قد عبدوا العجل فليس ذلك شك موسى في خبره لكن الخبز وان جزم بصدق الخبر
فقد لا يتصور الخبر في نفسه كما يتصوره اذا انبأ به بل يكون قلبه مشغولاً عن تصور الخبر به وان كان مصداقاً به ومعلوم انه بعد المعاينة يحصل
له من تصور الخبر به ما لم يكن عندنا خبره فاما التصديق اكل من ذلك التصديق (الخامس) ان اعمال القلوب مثل حجة الله ورسوله وخشيته تعالى
وجانته وخوفه في كل ما من الايمان كما دل على ذلك الكتاب والاشياء وتوافق السلف وهذه يتفاضل الناس فيها فتفاضلوا في العلم (السادس) في الاجمال
الظاهر مع الباطنة هي ايضا من الايمان والناس يتفاضلون فيها (السادس) ذكر الانسان بقلبه ما امر به واستحضاره بحسب ما يكون غافلاً عنه اكل من
صدق به وغفل عنه فان الغفلة متعصدة كمال العلم والتصديق والذكر الاستحضار كيمل العلم واليقين ولهذا قال عيسى بن حبيب رضي الله عنه
اذا ذكرتم الله وحملناه وسبحناه وهلك زيادته واذا غفلنا ونسيته وضيعتنا فتلك نقصانه (الثامن) في كون الانسان مكلفاً ومكلفاً لا امور لا يعمل
ان الرسول اخبرها وامر بها ولو علم ذلك لم يكذب ولم يترك قلبه جائزاً به لا يخبراً لا يصدق ولا يامر بالحق في جميع الآيات والحديث او يتبدل ذلك
او يشترطه معناه او يظهره ذلك لوجوه من الوجود فيحصل بكماء مكلفاً به ويعرف ما كان منكراً له وهذا القابل جديدين وايمان جديد اذاد به
ايمانه ولو يكن قبل ذلك كافر ابل جاهلاً وهذا وان ائتمر بالعمل والمنفصل لكن صاحب العمل تدرك قلبه ليعلم من كلفه والتصديق في شئ من التفاصيل
وعن معرفة والخبر شئ من ذلك فاما فيه التفصيل بطلان العمل على قلبه يتأخر واما كماله من الناس بل من اهل العلم والعبادة فيقوم بقلوبهم عن
التفصيل امر كثر في مخالفة ما جاء به الرسول وهو لا يعرفون انما تخالفت اذا عرفوا ربحوا وكل من ابتدع في الدين فهو اخطأ فيه وهو مؤمن بالرسول

وملكته وكتبه

وقص وراجح كتب الشجر فانه آفته وان ارجل شجرة باسمه بل وانما ، فعلى هذا لا يمكن ان يوجد النقص وقصور في ذاته سبحانه وتعالى لانها مأخوذة
 من شواهد العدم مطلقاً ومن كمال الكسب ان يكون موجوداً فيه سبحانه وتعالى على وجه التكملة لا منه وجود وعجزه ، والممكنات لما كانت حقاً فحقاً
 حادثة فاصلة بين الوجود والعدم لا موجوداً بحدوثاً ولا معدوماً شأناً قد جعلها فيها الاطران الخبير والشر الكمال والنقص الحسن والقيصر اقتضاها من جانبها
 الوجود والعدم ودفعاً للحيثيات فالوجود صحيح واما من الكمالات والخبرات من ان يكون نقصاً من جانب الحق سبحانه وتعالى على كل جزء من اجزاء العالم قطعهم
 وقضيضه ونقصه وقطعه وحسب ثفاً وت درجتها كما ان نور الشمس صحيح صفاته الازمنة من الحرارة والتشويخ وغيرها فانقص على السموات والارض وما فيها
 من السماوات العلو والحواليل السفلية مع اختلاف استعداده وقوله فالمرآة الصغيلة مثلاً اذا حاذتها الشمس كشكلاً كما كانت في البريق والمعان على الشجر
 وفي هذا الشأن لغيرها من الاشجار والاعشاب في الاستفاضة منها ، وكذا الماء الضا في وقت مقابلة جمع الشمس له شأن ليس للمياه وغيره فكما ان النور
 الصادر من الشمس الواقع على الارض والماء او اي شيء كان اذا دخل عليه من نور الشمس واخرها فمع قايته من الارض والماء والنصاته مما ينعكس
 من الشمس بالآلاف فيخرج في ابدى النظر يحجب بانه نور الشمس الساجدة في ذلك الاغبر نعمه هوي ودية متذلة من النور الذي في جرحه شمس كبير وهو ان
 نسب الى الارض بادي ليس ان ان زمار امر بهي الشمس لا يبرأ الارض المستضيئة به ولذلك ينبغي تعلقه بالارض مادامت الشمس باقية على محاذاتها كخروج
 مجيئها ويذهب بل فاجاب ، كذا ان الوجود ولو اشيء من الكمالات والخبرات في اي ممكن وجد وفي اي مرتبة تحقق وجوده هو الوجود الباري عز وجل والكلالة
 ليس الممكن منها نصيب الا لا قدره ، الذي للارض من نور الشمس وهذا مسألة وحيدة الوجود وتوقع الموجودات التي ذهب اليها المحققون ولعل الى هذه الدققة
 اشار سبحانه وتعالى حيث قال **وَمَا يَكُونُ لَكُمْ أَنْ تُنْفِقُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ مَا أَضَاهَىٰ ذُنُوبُكُمْ فِى سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالَ **لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ** وَأَلْهَمْنَا الْوَسْطَىٰ**
عَلَيْهِمْ السَّكْرَةَ فَيَذَرُوهَا كَرْمٍ فَدَسَّخْتُمُوهَا وَتَبَايَسْتُمْ فِيهَا أَزْوَاجًا ثَمَرًا **وَاللَّهُ يَكُونُ بِأَعْيُنِنَا** ذِكْرُكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَهُمْ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
 عن تمثيله وانور العظيمة الى في جرحه بمنزلة وجود الحق والاشياء الازمنة لها الصادرة عنها بمنزلة صفاتها وتوقع الاشياء على ايمان الحاضر بمنزلة
 اتفاق الصفات والاشياء والمخلوقات وهذه الاعيان المستقيمة بصفوه الشمس بمنزلة صفات الممكنات التي يقال لها الاعيان الخاتمة وضوء الشمس العارض الاشياء
 وحرايتها بالضرورة لها بمنزلة وجود الممكنات وصفاتها الوجودية الكمالية فيجلب لك ريط الحديث بالقديم ويحل كثير من الاشكالات العويصة التي استصعب
 التفتيح عنها والله تعالى فيق ويظهر ان ايضاً ان صفات الحق سبحانه وتعالى لا يقال لها عين الذات ولا غيرها ، الا ترى ان الشئ الواحد من رتبة الشمس
 لا يمكن ان يقال في حقها ان عين النور العظيمة الموجود في جرحه الشمس اي في مرتبته ولا انه غيره مغايرة السواد والبيضاء للثوب وسائر صفات الممكنات
 بل الشئ هو تركب النور الموجود في جرحه الشمس فكذلك ذات الحق سبحانه وتعالى هي مبدء جميع صفاته وجود الصفات نازل عن وجود الذات لا عين ولا غيره
 بخلاف الممكن فانه ينشأ ذاته حقيقة يكون عاياً عن الوجود والكمالات الوجودية كلها والمأخوذة له الوجود وسائر ما لا يتصور من خارج حصول التوالت
 من الشمس كما قوله قريب ، واما الشر والنافع التي في الممكن فاشا نشأت من احاطة عدمه بوجوده الخاص كما يشاء تشكل التزيم والتشديد والاشارة
 والمخاطبة وغيرها من التعطيل في نور الشمس الواقع على الارض وغيرها من احاطة ظلال الاشياء المحاطة بذلك النور الواحد المنبسط الممتلئ المنتشر في الافاق فيشكل
 التزيم والاشارة مثلاً وان لم يكن موجوداً في نفس الشمس الا انه يظهر بهذا النور في المحل باللازم لا كاحاطة به الظل وهو عدم النور ولا ما وجد في
 ولا محاطاً به ويظهر هذا الظل قطعاً قلنا الشرع والنافع في العاوان لم يكن انصاف ذاته سبحانه وتعالى بما اصابه الا انه تعالى هو الموجد لهذا
 القابض ايضاً في محالها فاشترى ركها خلوة لله تعالى وهو منزه عنها والخبرات كلها صادرة منه وموجودة فيه سبحانه وتعالى بل بوجهه واكمل طريق وما من
 حصة جليلة او دقة الامور اخذ بصفتها ان في حيد مجيد فاظهره كن على بصيرة من ذلك حتى يتضح لك الحق الصراط من الظنون والادعاء الفاسدة ولكن
 مجرباً في محن النفاذ والافاودة والامثلة وابق منها الى المقصود الذي يفتيق عنه نطق البيان فان الرب جل جلاله ليس كشائش وهو التسميم والبصير والكلير
 وان انقصه الى التعطيل لكنه لا يجوز عن طائل ان شاء الله تعالى ، قوله **وَمَا كَلَّمَ** اجمع ملاك واصله ما كان يتداوله بينه وبين الوكة وهي الربة في
 الاخرى الهمة وحذت الهمة بعد حركتها الى قلبها فصارت ملكاً ولما جمعت حركات الهمة وقيل قبلت الفتا وقامت الامور على فاعل لا تشعل لا تشعل
 تركت هذه المفرد لكثرة الاستعمال والقيمت حركات الامور التاليفات اجمع ومنزل لتاكيد معناه ، اعلم ان الحكماء الطبيعيين ما استدلوا بالامور المختلفة من
 الحرارة والبرودة والهوية واليوسفة في جسد الانسان حكموا بانه مركب من اشياء مختلفة التاليفات فيكونها عاصم زعموا ان الله تعالى جعل كل واحد من
 هذه العناصر مختلفاً ومستترجع احوالها بحيث لا يتغير عن المادى ولا يتغير وجود واحد منها عن الآخر ودونهم احوالهم ادموا ان لكل واحد من هذه
 العناصر خزنة مستقلة لا يوجب فيها غيره وهي كرامة التراب والماء والهواء مثلاً وكذلك ارباب الحكمة العينية لاعمانية لما وجد لكل نفس من النفوس اربعة

خلق القدر والمقدور جميعاً وخلق الاختيار والاختصاص جميعاً فاما القدرة فوصفت اللبى وخلق الرب سبحانه وليست بكسب له واما الحركة فخلق الرب تعالى
وصف اللبى كسب له فاما خلقت مقدرة بقدره على وصفه وكانت الحركة نسبة الى الصفة اخرى بمعنى قدره فتنه باعتبار زمان النسبة كسباً وكيف يكون جبراً
محضاً وهو بالضيق بين الحركة المقدرة والهداية الضرورية وكيف يكون حلقاً للبدن وهو كسباً على ما يتناول اجزاء الحركة المكتسبة عارداً
واذا بطل الطولان والنصوص ناطقة بطلانها لم يبق الا الاعتقاد وهو ما قد ورد في قوله تعالى اختارنا وبقدره على البدن على وجه اختياره
الاعتقاد يعبر عنه بالكسب وليس من ضرورية تفادى القدرة بالمقدرة وان يكون فقط ففعل العبد وان كان كسباً للبدن فلا يخرج عن كونه مراد الله
سبحانه فلا يخرج في الملك والملكوت طرفة عين ولا لغتة خاطرة ولا فلتة ناظر الا بقضاء الله وقدره وبإرادته وشيئته ومنه الشر والخير والنعمة والضيق والسرور
والكفر والعقار والفكر والفوز والخسران والنجاة والرد والبطانة والعصيان والشر والامعان والارادة لقضاءه ولا معقب لحكمه يعضل من يشاء ويهدي
من يشاء كما لا يعلم وهو كسباً على من جهة العقل ان المعاصي والجرأ وان كان الله كسباً له ولا يريد بها وانما جاء على وجه الرأفة والهدى
ابليس لعنه الله مع انه عدو الله سبحانه والنجارى على خلق الادة العلى كثر من النجارى على وفق ارادته تعالى فليت شمرى كيف يتبين المسلمان يرد ملك الجبار على
الجلال الا كراهى الى ربه لودت اليها رايته فغير ضيعت على قربة استسكنت منها اذ لو كان ما يستمر لعدو الزعفرى القربة كقربى ما يستقبله لاستسكنت من
زعامته وتبرأ من ولايته والمعصية هي الخالصة على الخلق وعلى ذلك جاء عند المبدئية على خلاف ارادة الحق تعالى وهذا غاية الضعوت والجبر على كسب
عن قول الظالمين علواً كبيراً ثم ما ظهر ان افعال العباد مخلوقة لله سبحانه افعالاً لا بد منها فلو كان قد قبل كيف يتبين عمارين ديارها لا يريد قلنا الاربعين افعالاً لا بد منها
اذا مضى السبعين فاعبته الشيطان عليه واختاره من غير عده عليه فكله به السلطان فلو اذ اظها رغبته بان ما لم يفعل ويخالفه بين يديه فقال لا يبرح
هذه الدنيا به شمس من السلطان فلو يبرح ما لا يريد امتتلة ولو لم يكن امرها ما كان عند السلطان فمهل ولا كان ما لا يبرح الامتتلة لكان مبرحاً للهلاك
نفسه وهو على انتمى بغيره في بعض اجزائه كلامه على في شرح الاحياء وغيره والتصيل يطلب من مطاوعة قال الشيخ الهادي في الله الذي هو
قدس روحه افعال العباد اختياريه لكن لا اختياريه في ذلك الاختيار ولا يرد عليه ان افعالها اذا كانت مخلوقة لله تعالى ولكن لا اختياريه وقدره الاجزاء
لان معنى الاجزاء يرجع الى ترتيب بعض افعالها تعالى على بعض البعض بغير ان الله تعالى خلق هذه الحالة في العبد فانتقض ذلك في حكمته ان يخلق في حالة اخرى
من النعمت والا لو كان لا يخلق في الحالة فانتقض ذلك ان يكسوه صورة الهراء وانما يتوط وجود الاختيار وكسب العبد في الجزاء بالعرض بما لا بد من ذلك وذلك
لان النفس الطاهرة لا تقبل كون الاعمال التي لا تستند اليها بل الى غيرها من جهة الكسب ولا الاعمال التي لا تستند الى اختياريها وقصد ها وليس في حكمه الله
ان يجازى العبد بما لا يقبل نفسه الناطقة لونه فاما ان لا يصر على ذلك كفى هذا الاختيار بغير استقلال في الشبهة اذا كان معصياً لغيره لكون الله تعالى وهذا الكسب
غير المستقل اذا كان معصياً لتقصيص هذا العبد بخلق الحالة المتأخرة فيه دون غيره وهذا تحقيق شريف مفهوم من كلامه في النعمت بما لا يعين فاحتفظوا - قال الشيخ
الكبير قدس سره في الباب الثاني والستين وما بين من الفتوحات نور الشمس اذا تجلى في اليد يخطي من الحكمة لا يعطيه من الحكم بغير الله لا شك في
ذلك لذلك اقتدر ان لا يلى اذا تجلى في العبد بغيره لا يخلو من الخلق فهو وان كان بلا تدرج لا يلى لكن تجلج الحكمة لا بواسطة هذا الجلى الذي كان
مثل البراءة فجلى كما يعلم حلالاً ان القمر في نفسه ليس فيه من نور الشمس وان الشمس انما تتلجج لها بذاتها وانما كان لها تجلى كذلك العبد ليس فيه من
خالقه شئ ولا خلق فيه وانما هو تجلى له خاصة ومظهر له ام - قال الشيخ والى الله الذي هو على ان قيل من اين وجب على الانسان ان يعصى ومن اين وجب عليه
ان يتقوا للرسول ومن اين حرر عليه الزوايا الشريعة فالحق في هذا وجهه في ذلك من حيث وجب على المؤمن ان يتقوا الخشوع وحرم عليه اكل الخمر ووجب على المؤمن
ان تاكل الخمر لا تتقوا الخشوع ومن حيث وجب على العقل ان يتم العيصوب الا ان الحيوان استجب لتعلقه بالهوى والاشهائى واستجب الانسان لتلقى علومه
كسباً ونظراً ووجوباً او تقليداً ام - (تجديده) قال في المسألة عشرة عشر حقه في قول حاصل ما ذكره ان المعاصي واقعة بقضاء الله تعالى وقدره سبحانه فيجب
بالقضاء اتفاقاً فيجب حينئذ الرضا والعلوى وهو باطل اجماعاً قلنا الملازمة بين وجوب الرضا بالقضاء وبين وجوب الرضا بالعلوى معصية فلو كان
الرضا بالقضاء الرضا بما لا يجب الرضا به والقضاء لا يقتضيه اذا كان منه ما عده وقدره وحكمه السيئ في شرح الحواشي فقال ان للكرامة نسبة الى الله تعالى لا لغيره
فاعلمت له واجبه اياه ونسبة اخرى الى العبد باعتبار محليته له واقتضاه به والجلوه باعتبار النسبة الثانية دوراً على والرضا به باعتبار النسبة الاولى
دون الثانية والفرق بينهما ظاهر فانه ليس يلزم من وجوب الرضا بشئ باعتبار رضى رضى من فاعله وجوب الرضا به باعتبار وقوعه صفة الشئ اخر اذ يحتمل
لوجوب الرضا بكونه لا يبرح من حيث وقوعه صفة له وراهنا بل اجماعاً والله التوفيق (استدل) حتى ان القاضي عليه السلام يرد الهمداني احد شيوخ
المعتزلة دخل على صاحب من عنده الاستاذ ابراهيم بن اسفراينى احد ائمة اهل السنة فلما رآه لا شاذ قال سبحان من ينعز عن الخضاء فقال
الاستاذ فورا سبحان من لا يقع في ملكه الا ما شاء فقال القاضي ايها كبريتا ان يعصى فقال الاستاذ ان يعصى رضى اقول فقال القاضي ان يعصى الله تعالى

قال فآخر في عين الاحسان قال ان تعبد الله كان لك ثواب فان لم تكركراه فأكبر كراهك قال فآخر في عين الساعة

وفيما ذكرنا وكفاية النصيب للمعنى ان شاء الله تعالى بل هو اذن من قدر الكفاية باعتبار ضابط الذي نحن بصدده في هذا الشرح والله يقول الحق وهو على السبيل، **قولنا** فآخر في عين الاحسان ان هو صدى من يتبعه ويغيره نقول احسن كذا اذا افقته، واحسن الخ لا في الاصل اذا وصلك اليه النفع والاول هو امر بهنأ وهو المأمور بهما في الآيات الشرعية للذين احسنوا الحسنى وزادوا، وكل كراهك احسن من كراهك الانسان واحسن من كراهك الله **فآخر في عين الساعة** قولنا ان تعبد الله كان لك ثواب ان شاء الله تعالى قال الحافظ في الفتح اشار في الجواب الى حالتين، ارفعها ان يغلب عليه مشاهد الحق حتى كراهه بآهه وبينه وهو قوله كان لك ثواب، والثانية ان يستحضر الحق مطمح عليه يرى كل ما يعجز وهو قوله فأكبر كراهك وهاتان حالتان يتغير بها معرفة الله وشيخه وقد عبر في رواية حاذرة عن التعبد بقوله ان تحب الله كان لك ثواب وكذا في حديث السنن، وقال النووي انما لو قلنا ان احسننا قام في عبادة وهو باين من ربه سبحانه وتعالى لم ترك شيئا مما يقدر عليه من الخضوع والخشوع وحسن التفت واجتماعه بظاهره وباطنه على الاغنى عنها على احسن وجهها الا ان في هذا قال صلى الله عليه وسلم احب الله في جميع احوال كعبادته في حال العيان فان استعير المذكور في حال العيان انما كان لعل العبد بطريق الله سبحانه وتعالى عليه فراق العبد على تقصير في هذا الحال لا الاطلاع عليه وهذا الحق موجود مع رؤية العبد فينبغي ان يعمل بمقتضاه في تصوره الحلال الحسنى على الاخلاص في العبادات ومراقبة العبد لربه تبارك وتعالى في اتمام الخشوع والخضوع وغير ذلك وقد اربى اهل الحقائق الى مجاله الشاكرين ليكون ذلك ما تضمنه تلبسه في المشايخ احتراما لهم واحقية من غير تكليف من يزيل الله تعالى مطلقا عليه في ستره وعلايته فافصل بين الحديث انك انما تشرى الادواب المذكورة اذا كنت تراه براك لكونه براك لا يكون ان تراه فهدوا وشاربك فاحسن عبادته وان تراه فاستمر على احسان العادة فانه يراك ام قال السنن في حاشية البخاري والحاصل ان احسان هو معرفة الخشوع والخضوع وفي معناها في العبادة على وجهه ما كانه لو كان رايا، ولا شك ان لكونه لو كان رايا حال العبادة لما ترك شيئا مما يقدر عليه من الخشوع وغيره ولا مشا تلك المراء حال كونه رايا لا يكونه روبا عما مضى على حاله وهذا من يتصور وان لم يكن العبد يراه تعالى ولذلك قال صلى الله عليه وسلم في توبته ان لم يكن تراه فانه يراك اي هو كفى في مراعاة الخشوع على ذلك الوجه فان على هذا وصليته لا شريطة، والله تعالى اعلم، وهذا من جوامع كلامه صلى الله عليه وسلم اذ هو شامل لمقام المشاهدة ومقام المراقبة ويتضح ذلك بان تعبد ان العبد في عبادة تلتزم بمقتضى الاول ان يفعله على الوجه الذي تقتضيه وطيفة التحليل باستيفاء الشرائط والاكراه، الثاني ان يفعله كذلك وقد استغرق في بخار الكاشفة حتى كأنه يرى الله تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه وسلم قال وصليت قرعة يعني في الصلوة لحصول الاستلزام بالطاعة والكرامة بالعبادة والاندلس ان كانت تعبدت على العباد باستيفاء اذ انزل لكشف عليه وهو شره استلزاما لولا القلب من المحبوب واشتغال التربة ونتيجته لسان اهل العلم من المعلوم ما يحصل من السوء الا ان يفعله وقد غلب عليه ان الله تعالى يشاهده وهذا هو مقام المراقبة قوله فان لم يكن تراه فانه يراك من مقام الكاشفة الى مقام المراقبة ان لو تعبدت وانت من اهل الرؤية المعنوية فافهم وانت بحيث انه يراك وكل من للمقاتلات الثلاث احسان الا ان الاحسان الذي هو شرط في صحة العبادة انما هو الاول لا الثاني الاحسان بالآخرين من صفة الخواص ويتبدل من كثيرين، قالما تظلم في شرح البخاري وبعض ما لبث الاحسان قد نقله الشيخ بل الذين الصيغ رحمة الله تعالى تركناه مخافة الخروج عن المقصود، قيل في قوله كان لك ثواب دليل لما هو الحق من ان رؤية الله تعالى في الدنيا لا تتم بحديث مسلم واعلموا انكم لم تروا ربكم حتى تمشوا قالوا اما والله ما كان البصر في الدنيا خلق للفناء فلو قيل على رؤية الباقى بخلافه في الآخرة فانه لما خلق للبصائر الابدية قوى وقد روى في نظر الباقى بخلافه فترى صله الله عليه وسلم ليلة الاسراء بعين راسه على القول به اعلم انه مستند واما لكونه في الملكوت اعلم الذي لا يصدق عليه ان يرى وزعم المؤمنون في هذه المسألة كذا في المراجع، وتحقيق المسألة التفسيرية في فعله ان شاء الله وبعض هؤلاء القوم مقال في معنى هذا الحديث ردة الحافظ في شرح من شرح البخاري ووجهه على القاري في شرح المشكوة ليس في ذكره كبرها تامل، قال القاضي عياض رحمة الله تعالى وهذا الحديث قد شمل في شرحه جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود ايمان واعمال الجوارح واخلاص الشرائع والتخضع لمراتب الاحكام حتى ان علوم الشريعة كلها اشتملت عليه ومقتضى منه وقال القاري هذا الحديث يصلح ان يقال له امر الله لما تقتضيه من جعل لمرأته وقال القاري لانه المكتبة استغنى به البصر كماله الصليح وشرح السنة ابتداء بالقرآن في افتتاحه بالفتحة لانه انما القرآن وتضمنت علوم القرآن اجمالا **قولنا** فآخر في عين الساعة ان من وقت قيامها حتى الساعة ساعة وان طال زمنها اعتبارا باول زمانها فانها تعبدتة واولسها محاسنها وعلى العكس لظهورها وتعالى لا كالمفازة للملكة او كالمفازة لعلها ساعة عبد الملوك كمال الكفائات والساعة لفة مقدار غير معين من الزمان وهو جزء من الربعة وعشرين جزءا من اوقات الليل والنهار قيل والساعة كما تطلق على القيمة وهي الساعة الكبري تطلق على موت اهل النعمان الواصل وهي الساعة الوسطى كما في قوله صلى الله عليه وسلم من سأل عن الساعة فاشار الى اصغرهم ان يشهدوا لا يبرهنه الهوى حتى تقوم عليهم ساعتكم اذا المراد انقضائهم وانما اضاف اليهم وعلى الموت وهي الساعة العظمى ودرجتها

فقال لا تشكروا في الشجر والوايمني الله جعلنا الله قولك أو كذبتى ما الشجر قال نعم الجزء بيقطه كذا في الدنيا وكذا في الآخرة وعليك يا موكلا حمل ثنأ أبو بكر بن أبي شيبة وأبو ربيب وإسحاق بن إبراهيم جميعا عن وكيع قال أبو بكر نا وكيع عن كابر بن إسحاق قال حدثني عن ابن عبد الله بن عيسى عن ابن جهمس عن معاوية بن جبل قال أبو بكر ورتبنا قال وكيع عن ابن جهمس أن أروفا قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت

قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل

قوله وعبركم بالوكة اذ هرضم المير واسكان الواو مقصور غير مهموز ومعناه اقبلوا في السقاة الدقيق الذي يؤكل في اى برطيقوه وهو الخبز الذي يربط به ويرطبه والله اعلم بالآب الثماني الى الشهادتين وشرائع اليمان قوله على المعامل اسماء نافذ قال عمر بن دينار كان معينا اصدقى مولى ابن عباس رضى الله عنهما قوله وربما قال وكبير بن عباس الم يحن الى الرابية الاولى قال عمر بن معاذ وفي الثانية ان معاذ وبين ان رعن نذر فان الجاهليين قالوا ان كنس فنجعل على الاتصال وقال جماعة قالنقن ان بن تميم ان على الانظام ويكون مهلا وكهنا وكهنا من صحبى له حكم المتصل على المشهور من اصاب العلماء خلافا للاشهاد الى اسحاق الاسفرينجي فاحاطوا مسرورا رحمه الله وبني النقطان والله اعلم انك في الشهر قوله بعني رسول الله عليه السلام من الحديث بعث السعاة لاختار الزكوة وقبول خبر الواحد وجعل لكل رجل من السالنج في نظر من حيث ان ابا موسى كان معه قليد يربط به على هذا وعلى قول ابن عمر بن عبد البر كانوا خمسة خالدين سجين والمهاجرين امة ويكذب لبيد ومودع وابو موسى رضى الله عنهم قالوا لابي رحمه الله في نظر لانه لا يخرج بهذا من اخبارنا لاحادهم - قال الحافظ في الفتح كان بعث معاذ الى اليمن سنة عشر قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره البخاري في اوخر المغازي وقيل كان ذلك في واخر سنة تسع عند منصرفه صلى الله عليه وسلم من بيوت رداه او اذ رى الكعبين مالك واخيه حين سئل الطفا عنه فترك ابن سعد انه كان في رجع واخر سنة عشر قبل بعثه على الفتح سنة ثمان واقفوا على ان لو نزل على اليمن الى ان ذكر في عهد بل بكر توجهه الى الشام فمات بها واختلف هل كان معاذ واليا او قاضيا بخوارزم بن عبد البر والثاني في الغتاي بالاقول، ثروا الحافظ رحمه الله تعالى لوقوع في هذا الحديث ذكر الصور والمجروح انك بعث معاذ كما تقدم وكان في اخر الامر واجب ابن الصلح ان كان ذلك تقصير من بعض الخلة وتعب بانه يفضي الى التراجع الوفاء بكثير من الاحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان واجاب الكرواني بان اهتمام الشارع بالصلة والزكوة اكثر ولها ذكر في القرآن فمن ثمر لذكر الصوم والمجروح في هذا الحديث مع اخذنا من ان كان الاعلام والسفر في ذلك ان الصلوة والركعة اذا وجبا على المكلف لا يشطآن عنه اصل احكام الصوم فانه يسقط بالعدية والمجروح في الخبر قد يقوم مقامه فيه كما في المعصوم فيحمل انه جسد لم يكن شرع اذ قال شيخنا شيخ الاسلام اذ كان الكاهن في زمان الاركان لم يجز للمسلم ان يفتي بحديث بن عمر عبي الاسلام على خمسين فاذا كان في الدعاء الى الاسلام لا يكتفي بالاكلام الثلاثة الشهادة والصلوة والزكوة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والمجروح لقوله تعالى فان تابوا وعلقوا الصلوة واتوا الزكوة في موضعين من براءة مع ان نزولها بعد فرض الصوم لم يجز قطعاً ومثا ابن عمر رضي الله عنهما انك ان اقبل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله يشهدوا الصلوة ويؤتوا الزكوة وغير ذلك من الاحاديث قال والحكمة في ذلك انك الاركان الخمسة اعتقاد وهو الشهادة وبدن وهو الصلوة ودعوى وهو الزكوة فانقص في الدعاء الى الاسلام عليها ليفزع الركبتين الاخيرين عليها فان الصورة في محض الجرح بدن على وايضا فكلمة الاسلام هي الاصل وهي شاقة على الفكر والصلوات ثمانية تكرر واشك شاقة لما في جيلة الانسان من حرج المال فانا اذ كن المرأة لهذه الثلاثة كان ما سواها اسهل عليه بالنسبة اليها - ام - قال العلما الضعيف عفا الله عنه لعلم متصور الذي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ليس تعدد اركان الاسلام واحداً والحكمة المتكثرة فاما كانت معلومة عند معاذ وغيره من الصحابة مع قبل لا سيما اشكال الحج والصلوة التي هي في الشرع والنية المعروفة في بابها يكون كل واحد منها مذكرا للاثار ومذكرا للنعز في الصلوة من اخلص من ذكر الشهادتين والصلوة والزكوة مرتبة ان شاء الله تعالى انكتب على طريق الدعوة الى الاسلام بالحكمة واللب في الموعظة والالفاظ والتلطيف في الخطاب الى طريق في اعلامه ان كان يابن عمر معاذ الى جميع الاحكام اسلامية لمعروفة عندنا دفعة واحدة بل يبعثهم الى الشهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ليقربها الى اخفاها مظهر بانهم من الدلائل فاما انك لا لا مصلاته فان هو اطاعوا لم يملك وطابت بها انهم قليل ان الله عز وجل رب العباد افترض عليكم خمس صلوات في كل يوم ليلة ولكونها مصلح اجملة بل ومنافع عاجلة فليقل ذلك في دين حقا قلنا والمجروح اني سمعته اخا اقر ابراهيم فانا قد اذنا وسكنوا الحكومة المطابقة لرب العباد جل جلاله اعتقادا واعلوا ان العيد شنه وما له وكل ما في به موله الله رب العباد لا شريك له فيقول لمعزل الله تعالى اوجب عليكم صديقة لوت من انفقكم وتفرغ على فقرنا فكم نفيكية اموا لكو وتفتيتها وتطهير نفوسكم من رذيلة الشتم التي تحضتها الانفس وسواسا لا يوافقكم لافقره وابنه فوكلوا الذين لا يجيدون في اراض جيلة ولا يحسدون سبيلا مع اننا لا نأخذ من ذكر اموا لكو ونفاسا متعكرا ولا نطلبكم مشغال ذرة فان القصد ليس الاضاريل اربال النفع في الدنيا واخره وهكذا عليه بسائر احكام الاسلام من الحج والصدقات وصلة القرى والمجاهد وغيرها شافيا ومتمرا لاهلها فلا هو كسا

ان الله افترض عليه خمس صلوات في كل يوم وليلة وانهم اطاعوا ذلك فاعليمهم الله الله فافترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة
 من الثقبات حلة الشرب كذا في بعض تقييد المصنفات ايضا بنحو امثال هذه الفروع الموصولة فيها في كتب الفقه ام وهذا الفصل يدين من
 المصير اليه والله اعلم قوله خمس صلوات في كل يوم وليلة من يرى بوجوب الترتيب بقية معاذ الى من قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل قال
 صاحبنا رحمه الله وهذا ظاهر لا يراد عليه ومن ناقش به فقد غلط فكل ما غلط الا من استمر على هذا بغير رها لان المراد ان يكون جسيم الفروع منات
 الا ترى انه لم يذكر الصلوات ونحوها ولا سئلنا ما ذكره لاسل على ثبوت وجوبه بعد ذلك لعدم العلم بالترتيب وقد قالت الشافعية في زعمهم قول احمد
 حيث تمت بحديث ابن عمر في حله ولا تتنوع بجزء الميتة قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بقليل بل بعد بقليل ان يكون الاذن في ذلك قبل موته يوم اريد من
 تحقيقه ليعلم ان يقولوا همنا كما قالوا كذا قال الشيخ رحمه الله في شرح البخاري في رواية عليه ما قال على القارئ انه لا دولة في الحديث على حد وجوب
 الوتر اثباتا ونفيًا والمفهوم غير متردد بل مقرر من عدمه ساقط لا يحتاج الى اتفاق ام - وقد قلنا من بعض ما يتعلق بهذا الحديث في قصة الخندق وفيها
 قول تخذ من غنائمهم قال الحافظ رحمه الله على ان الامام هو الذي يتولى قبض الزكوة وصرفها اما بنفسه واما بغيره فمن استمر منها اخذ منه
 قديرا ام وهل هذا في الثلث والاربعين وغيرها واما النفقة فان اذ خفية يجزئه وهو الحق قال الحافظ رحمه الله بعد ذلك على ان لا يكون لغيره الا مال
 البالغة مباشرة الاخراج وشأن من قال بوجوب الزكاة في الاموال وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الزكوة كانت ترفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والى من بعده من بعده صلى الله عليه وسلم واختلقت في ذلك الزكاة الى الامام من العلماء ومنهم الراعي واشترط في دفع الزكاة الى الامام
 وقال عطاف يعطى بعد اذ وضعها او اضعها وهكذا قال طائفة وقال الثوري احلهم وعدهم ولا يذهب الا لغيره شيئا اذ يضعونها او اضعها لغيره
 قال الطيبي في حديثه ان الفضل يجب في زكوة امرؤ قوله من غنائمهم وفيه ان الصبي راجع الى الكفيل وهو غير داخل فيه كذا في المروءة
 وقال الشيخ رحمه الله الذي روى عنه الله عبادة الشافعية ان الزكوة لا تجب على الصبي بل تجب في ماله وكذا في الجنون واجتبر يحيى بن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال لا من ولى بيننا لئلا يبيع في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة رداه الترمذي قلنا الشارح في وجوب الزكاة العقل
 البلوغ فليجب في مال الصبي والجنون وحديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال دفع القلوع ثلثة عن النخري يستقطعون
 الصبي حتى يمتلئ وعن الجنون حتى ينفق وحديث الترمذي في حديثه لا في سنه الشئ من الصبي فقال احمد لا يرد شيئا وقال النسائي ما تروك الحديث
 وقال يحيى بن سعيد وقال الترمذي بعد ذلك وفي اسنادهم مقال لان المقترب الصباح يضعف في الحديث فان قلت مراد بالدار قطعي من رواية مكمل عن
 ابي اسحاق الشيباني عن حمزة بن شبيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احفظوا البناي من امر الهمم لا تأكله الزكوة قلت من لم يرض
 الكفر فضعفه وقال ابن حبان كان يرفع المراسل ويستدل بالوقوفات من سوء حفظه فلما خشي ذلك منه استخبره الترمذي في حديثه
 بعضهم هذا الحديث عن حمزة بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه فقلت فاهم ان عمر بن شبيب عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وليس كذلك وانما رواه الترمذي في حديثه بواسطه سعيد بن المسيب من رواية حسين المعلى عن حمزة بن شبيب عن سيد بن المسيب عن حمزة بن الخطاب
 قال انبغا باموال البناي ما تأكله الصدقة وقد اختلف في سماع سيد بن المسيب عن حمزة بن الخطاب في صحيح انه لا يجمع منه وقال الترمذي في اختلاف
 اهل العلم في هذا الباب فرأى غير واحد من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم في مال البتير زكوة منهم عمر بن الخطاب وعائشة وان عمر بن الخطاب قال والله اني
 واشاق وقال طائفة من اهل العلم على ان مال البتير زكوة وبه قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك فقلت وفيه رواية ابو حنيفة وصحابة وهو قول
 الى وائل وسعيد بن جبر والفتح والشيخ والحن البصري وحكى عنه جماعة الصنف وقال سعيد بن المسيب لا تجب الزكوة الا على من يجزى عليه الصلوة والعيام
 وذكر جبريد بن نجيبة النسائي انه ذهب ابن عباس في المبسوط وهو قول علي ايضا وعن جعفر بن محمد عن ابيه مثله وبه قال شيخنا وذكره النسائي في
 قوله في فقرته في فقرته في فقرته استدل به بعضهم على عدم جواز نقل الزكوة عن بلد المال قال العمري في هذا الاستدلال غير صحيح من الضعيف في فقرته
 يرجع الى فقرته المسلمين وهو ممن ان يكون من فقرته تلك البلدة او غيرهم وهذا هو الظاهر من تنويع البخاري رحمه الله تعالى قال الحافظ رحمه الله
 اختلفت العلماء في هذه المسألة قالوا ان نقل الميتة او حنيفة وصحابة ونقله ابن المنذر عن الشافعية واختاره والاصح من الشافعية الى المال كونه
 والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل احرازه للملكية على الاصح ولو جاز عندنا فية على ما يجرى اذا اذقل المستحقون لها وقال الطيبي انفقوا على ما
 اذا اقلعت واوث يستقط الفروع على ما عمن عبد العزيز فانه زكاة صدقة فليكن من خراسان الى الشام الى مكة ما من خراسان ام - قال على القارئ رحمه الله
 فبينما فعله هذا لا يزل على خلفه الاصح بل قد اظن ان كمال العدل وقسط الاصلح في مواضع الحديث في دفع المال الى من يفتي احد جائز كما
 هو عين بل له ان يقتصر على شخص واحد والحديث محمول على مقابلة الجمع بالجمع وفي مقابلة الحديث في معاذ قلنا يجوز دفع الزكاة الى الذي اى كما

ابن بسطام واللفظ لك قال الثوري بن زهير قال نازح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن ابن هرون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أمريت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما جاء به من أمروا أن لا يجتمعوا وحاشا لهم
على الله وحل ثمننا البكر بن زبني شية قال أنخص بن عتيبة عن أبيه عن جابر عن ابن جابر عن أبي هرون عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمريت أن أقاتل الناس بمنزل حديث ابن المسيب عن أبي هرون وحل ثمننا البكر بن زبني شية قال أنخص بن عتيبة
قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة
يقولون لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله صلى الله عليه وسلم وحل ثمننا البكر بن زبني شية قال أنخص بن عتيبة
حل ثمننا البكر بن زبني شية قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة
عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمريت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله
الصلوة ويؤتي الزكاة فإذا فعلوا ذلك وحل ثمننا البكر بن زبني شية قال أنخص بن عتيبة

الله فنية إلى ذكر الجود بغير الدال الأولى وبعد هارء قال ثوبان موصلة فرجيد موصلة فرجيد موصلة فرجيد موصلة فرجيد موصلة
والعفة وقاله من الجاهلين أبو عبد الله البخاري الأمام وغيره قالوا وهو من شواذ النسب وقيل غير ذلك كذا في الشرح **قوله** في أمروا أن لا يجتمعوا
ما يخص في الرأيايات أخر من الأخصاء في قول لا إله إلا الله وقد تكبر بيان هذا وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المتحققين والجمهور من السلف والخلف
إذا اعتقد من أسلموا احتقا واجازة لا ترد في كفا ذلك وهو مؤمن من الزوالين ولا يجب عليه تعاقب أو لملة المكلفين ومعهما الله تعالى لا يجادل من وجب
ذلك وجعله شرعا في كونه من أهل القبلة ونعم أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به وهذا المذهب هو قول كثير من المعتزلة وبعض أصحاب المتكلمين قالوا الشارح
وهو خطأ ظاهر وقال الأمام المقترحة اختل الناس في وجوب المعرفة على الأيمان فذهب قوم إلى أنها واجب وقولوا وجوبا وإدعى كل واحد من الفريقين للجمهور
على نقض ما ادعى مخالفه واستدل التافون بأنه قد ثبت من السلف قبول بكتسي الشهادة من كل ما يقع بها وإن كان كس البلاء والمغفلين ولو قيل له هل نظر
أو البكر واستدل المبشرون بأمرهم من السلف مثل ابن مسعود وعلي ومعاذ بن عمرو الله عنهم وأبوابهم الخ لا بد من كتمان الشهادته ومطنة العلم والحكم في
النظر في ذلك على المظنة وكذا أن الكثرة تدل على كونهم مدعييها لا بد من ظهور الحق وقيام علم الصدق والمقبول داخل من قبله بينه وبين الله تعالى
فلا بد أن يكون على بصيرة من أمره وقد كنا في فهم من الكتاب العربي فوجها وأقربا للمعاني والكتاب العزيز مثل علي والبراهين قال العيني رحمه الله هذا
الثاني هو ختم الأمام الجوين والأمام المازندراني والأول غشاة لا كثرين والله أعلم **قوله** عصما المرائي حفظا ومعنى الحصر في اللغة المنع ومنعها عصا
وهو الخط الذي تُشدُّ به فم الزينة حتى يمتلئ منه الماء من السلوان وقال الجمهور في العصمة الحفظ يقال اعتصمت بالله إذا امتنعت بلفظه من العصية
وقال بعضهم وهو الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى العصمة مأخوذة من العصا وهو الخط الذي يُشدُّ به تمر القربة قلت هذا القائل قلب الاشتقاق في أمروا
العصا مرشقة من العصمة لأن المصاوري التي تشق منها ولوقيل هذا لأنهم لم يشعوا راحة الاشتقاق كالألحاح **قوله** عن ابن سفيان أن اسمه
طليحة بن ثامر **قوله** عن أبيه عن جابر عن ابن جابر عن أبي هرون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمريت أن أقاتل الناس
إذا قالوا لا إله إلا الله وحل ثمننا البكر بن زبني شية قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة قال أنخص بن عتيبة
والأقرب أن لا تستشهدوا ويقول تعالى لك عليم عتيبة يعني أن تشهدوا بالأسلام وأن لا تحبثوا لشكيل التذكير إلى القتال فقامت حتى يضطروا
للاستسلام وأفتيا داهية وظاهره وأما ما رواه فاهم قال الله فانه لك عتيبة على قلوبهم وأصفيته على قلوبهم وأصفيته على قلوبهم وأصفيته على قلوبهم
قوله أمروا أن لا يجتمعوا في صحيحه هو مالك بن عبد الواحد السجعي بكسر الميم الأولى وفيه الثانية واسكان المعجمة بينهما منسوب إلى سمع بن ربيعة وجوز في غشاة
الشرع وعلمه **قوله** عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمعون في صحيحه وليس في الصحيحين وإنما في الآثار **قوله** حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله
فمنعته أن تشهدوا وأما ما رواه في عصمه ولو جهل باقي الأحكام والجواب أن الشهادته بالرسالة تعقبن التصديق بما جاء به من أنظر الحديث وهو قوله
لا يجتمعون في صحيحه ذلك فان قيل فلم يكتف به ونص على الصلوة والزكاة فالجواب أن ذلك لعظمة شهادتهما ولاهتمامهما بها لا سيما إذا أضافا
البدنية إلى المالية **قوله** بغير الصلوة قال النجاشي الذين التزموا في هذا الحديث أن من ترك الصلوة عمدا يقتل شوكه كإختلاف المذاهب في ذلك
وسئل الأكرام في ما من حكم تارك الزكاة وأجاب بأن حكمها واحد لا يشترط كمالها في الغاية وإنما في الغاية نافي القتل فلا والفرق أن المتمتع بغير
الزكاة يمكن أن يتعد منه تهاجر الصلوة فان انتهى إلى انصب التكاليف لم يتم الزكاة وقيل وبهذا الصلوة قاتل الصديق في ما كلف الزكاة ولو قيل أن قتل
الصلوة فيه صواب وعلى هذا في الاستدلال كمال الجواب على قتل تارك الصلوة نظر للفرق بين صيغة قاتل واقتل والله أعلم وقيل طينيا في حق الصديق

أبواب الوفاة حكمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عندنا أبابجمل وعبد الله بن أمية بن الجراح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عمار قل لالة الأله الحكمة أشهد لك جماعتك الله فقال أبوجمل وعبد الله بن أمية يا أبابجمل أنت خير من ملة عبد المطلب فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفضله عليه ولبيد لك تلك الفتى حتى قال أبو طالب يا حاتم ما كنتم هوى ملة عبد المطلب وأبى أن يقول لالة الأله فقال رسول الله

قال عبد الصديق عفا الله عنه واجتماع الشجر الأكر في الباب المذكور من الفتوحات المطبوعة التي بأيدينا فترسنا على اعتدال الأمر الشرعي من الشجر بل نزل على ركة ما قال فلعل عمار في المنفعة المصيرية على الشجر رحمه الله كما أشار إلى مثلها الشرعي في أوائل اليونان التي لا حول الله سبحانه وتعالى النظم فيكون بكلمة الإيمان عند حضور الموت ومجانية العذاب مع أنه لو ينفعه هذا النظم اظهرنا الاستجابة دعوى موسى عليه السهر ركبنا على أمو البر وانشأ دعي فمؤثرهم فلا يؤمنون حتى يروا الكذاب الذي كلفه والله سبحانه وتعالى أعلم بالتأويل قال العلامة الزيلعي في شرح الأحياء وصيغ شتم على الشجر الذي يذبح ابن المقر في صاحب الارشاد والحافظ ابن حجر وتليده الباقى ومن المستأخرين لعاني القارى من الخفية ومن ذهب إلى أن كل شرام القصص المجندى والشكازة في العصرى الجاهلى وعلى لها شى والجلال الذي وعبد الله الذي والمكازي في كتاب بغاية سماء الجانب الذي في مرة عن الشجر ما عترض به على كلامه من كلفه المسألة وقد نقله إلى العربية عالم المدينة السيد محمد بن رسول البرزنجي رحمه الله تعالى وصاه الجانب الذي وكان في يصيغهم يمان فوجون وقد سلك في بعض من اتى به من الزيادة أن الأمر بالعلامة الشجر من زاحل با غتر الخضرى حين وقد إلى المدينة على سلكها أفضل الصلوة والكل لا يوافق من السيل البرزنجي في هذه المسألة وإن عداها فإنه ما يجمع عليه وطلاب بيتنا الجواهر أن لا نقضلا من غير مراء ولما أصغر ليقية فاقول فاقته به إلى أن قاله الشارح عليه يا فاجون فتمنع السيد جمل وأخبر فراهجه على المذكور وعن منه ذلك وشكاه عند بعض الناس فلاموه فاعتز له لوطى ما قلت شططا هو ليقول يايمان فوجون وبشيرة والمؤمنون أخوة فكم يتأذى من أخرجه فوجون وهو مؤمن عنه فانقطعوا **قوله** أباباب إلى اسمه عبد الله واشهر بكنيته وكان شقيق عبد الله والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا وصى بعده بالمطلب عن ماله اليه فكلفه إلى أن بكر واستمر على نصره بعد انما إلى أن مات أبوطالب وكان يكسب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيزعمون لكل من يؤذيه يؤذيهم ذلك الذين قومه وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعه الله بعينه وأخبره في حيا لعله (راى عماره) والذات عنه معرفة في شجرة ومما اشتهر من شعره في ذلك قوله **س** والله ن يصولوا اليك بجمعهم حتى أوكل في القربا دقينا **وقوله** كذبتم وميتر الله بئري حمل **و** ولما نقل حولك ونماضيل **و** وسئل حتى نصرتم حولك **و** وتذكر عن ابنه ابنه واصل **و** فلما هلك أبوطالب نالت قريش من رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذى ما لم تطعم به في حياة أبي طالب حتى اعترضه سفيان من شجرة فترش غنوا على رأسه ثم أبا قال فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيته يقول ما نالتنى قريش شيئا أكهه حتى مات أبوطالب **قوله** قال الحافظ من عجايب ما لا تفتق أن الذين أدركوا إسلامهم من أعمام النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام أربعة، أولهم منهم اثنا عشر واسلموا اثنا عشر وكان اسمهم أولهم يلقى إلى المسلمين دما أبوطالب واسمه عبد مناف وأولهم واسمه عبد العزى بخلاف من أسلم دما حمزة وألباس **قوله** الوفاة **إ** قال الشارح كانت وفاة أبي طالب بركة من المحل بقليل قال ابن فارس مات أبوطالب ورسول الله صلى الله عليه وسلم تسع وأربعون سنة وعاش ثمانين شهرا وأحد عشر يوما وتوفيت خديجة ام المؤمنين رضى الله عنها بعد موت أبي طالب بثلاثة أيام أو سكت وزيارة صدق لله صلى الله عليه وسلم في الألسنة **قوله** جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذكره الواحد عا من حديث موسى بن عبيدة قال أخبرنا محمد بن كعب القرظي قال بلغني أنه لما اشكى أبوطالب شكرا إلى قبض فيها قالت له قريش أرسل إلى ابن أخيك رسول إليك من هذه الجنة التي ذكرها يكون لك شفاعة فإرسل إليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حمزها على الكفرين طعامها ونسرا حيا قرانا وتعرض علي السلام الحديث **قوله** أبابجمل إلى اسمه عشرين شام **قوله** وعبد الله بن أمية إلى هراخرطة التمه ذهاب النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك وقد سلم عبد الله لبحر الفجر واستشهد في تلك السنة في غزوة فحين **قوله** أشهد لك جماعتك الله **إ** وفي رواية للبخارى أن حاجك لك جماعتك الله، وزاد الطبري من طر شجرة حين عن الزهري قال أي عجز أنك اعظم الزكس على حقا واحسن عندى يدل فكل كلمة تجبى بها الشفاعة فيك يوم القيامة، قال الحافظ وفي الحديث أن من لم يعمل خيرا قط إذا ختم عمر بشفاعة لالة الأله حكما بسلامه وأجريت عليه أحكام المسلمين فإن قال نطق لسانه بحمدك عليه نفعه ذلك عند الله تعالى بشرطان الأولين وصل إلى محل القطع أهل من الحيازة وحجب عن غيرهم الخطاب ورد الجواب وهو ذقت المعايين **قوله** ولبيد لك تلك الفتى قال في نسخة لبيد له على النشوية إلى جمل وإبن أمية **قوله** على ملة عبد المطلب **إ** ووقع في بعض الروايات إبن أمية ملة الأشيخ **قوله** إلى أن يقول لالة الأله **إ** وهو أبو داود والمصنف وابن خزيمة وإبن أبي رومن حديث علي قال لما مات أبوطالب قلت يا رسول الله أن عمك الشجر الضال فقام قال أذهب فقلت أنه مات مشركا قال أذهب فرأه الحديث وفي الصحيح أن العباس رضى الله عنه قال للنبى صلى الله عليه وسلم ما أخشيت عنك فأنه

قال كنت ردت النبي صلى الله عليه وسلم ليس بي وبينة الأميرة الرجل فقال يا معاذ بن جبل قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر
سأرسأه فقال يا معاذ بن جبل قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر سأرسأه فقال يا معاذ بن جبل قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر
قال هل تدري ما معنى الله عز وجل على العباد قال قلت الله عز وجل لا تعبدوا ما دونه من شيء ولا تعبدوا الله وسعد بن بكر
ثم قال يا معاذ بن جبل قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر قال هل تدري ما معنى العباد على الله قال قلت الله وسعد بن بكر
أن لا تعبدوا ما دونه من شيء ثم أتوا بكر بن أبي شيبة قال ثنا أبو الخوص سألهم عن رجل من بني ميمون عن معاذ بن جبل
قال كنت ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم على جاري فقال له عفا قال فقال يا معاذ بن بكر ما معنى العباد على الله وسعد بن بكر
الله عز وجل لا تعبدوا ما دونه من شيء ولا تعبدوا الله وسعد بن بكر قال قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر
به قال قلت يا رسول الله أفلا لا تعبدوا ما دونه من شيء قال لا تعبدوا ما دونه من شيء وإن يعبدوا ما دونه من شيء
فقال أنا كنت أشك في معاذ بن بكر قال قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر قال قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر
كبره وأما إذا كان ذلك وهو الركب خلف الركب والرجل الكفا يستعمل للمعبد لكن معاذ كان في تلك الحالة رديف صلى الله عليه وسلم على جاري كما سألني
وفي الحديث جواز الازدواج وبين تواضع النبي صلى الله عليه وسلم منزلة معاذ بن جبل من العلوة له خض يماذ في قوله ليس بي وبينة إلا أن أرادوا المبالغة
في شدته قربه ليكون أوقع في نفس سامعه لكونه اضبط قوله مؤخرة الرجل الإصمير المعبر عنه سأكته فخرجوا مسكورة هذا الصريح وفيه ثلاث أحاديث
نحوها في الشرح وهي العود الذي يكون خلف الركب قوله يا معاذ بن بكر ما تكررو صلى الله عليه وسلم في ذلك معاذ رضى الله عنه فلما كان في ذلك
بما يخبروه ويكتمل عليه معاذ بن بكر وسعد بن بكر في الصريح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا احتلوا بحكمة أمهاتها ذلك لعلها لطفه قالوا عبيد الله رحمهم الله ولا يعبد
اليعاذ أن يقال نداء رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن بكر في تلك المراتب كان المترقب في إنشاء هذا التبر عليه أيضاً قوله لبيك يا رسول الله في ذلك بغير الأمر
معناه ههنا الإجابة والسعد السامع كما أنه قال في تلك الأشياء ذلك ولكننا نقول على معنى التأكيد والتذكير أي إجابة بعد إجابة وسعداً بعد سعداً
وقيل في أصل لبيك واشتقاقاً غير ذلك ومنه قوله في كتابنا الجاهل أن شكر الله تعالى قوله أن يعبدوه ولا يشركوا به في المراء بالعبادة على الطاعة على حجة
الحاصي وعظمت عليها عند الله لا تجماع التوحيد والحكمة في عظمته على العبادة أن بعض الكثرة كما نريد أن تكون أتمهم يعبدون الله ولكنهم كانوا يعبدون
الهماء وكان هربه من الشارب والجزاء فحق ذلك وجهه ولا يشركوا به في حال عدمه ولا يشركوا به في حال عدمه ولا يشركوا به في حال عدمه ولا يشركوا به في حال عدمه
وعلقوا عليه على شئ يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه
بل لم يتخذوا بسواه جدير في الحكمة أن لا يعبدوا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه ولا يحكموا إلا ما أرفقه
معاذ هذا ههنا من الأحاديث التي أخرجه البخاري في ثلثة مواضع عن شيخ واحد بسن واحد وهي قليلة في كتابه جليل ولكنه أضاف إليه في الإرسال
موسى بن اسماعيل وقد تميم بعض ثلثينا ما أخرجه في موضعين بسند يبلغ عددهما زيادة على العشرين وفي بعضها يتضمن في المتن بالأخص وأنه
قوله على حصار في هذا الحديث يقتضيه أن يكون هذا في مخرج غير المرأة المتقدمة في الحديث السابق فإن مؤخرة الرجل تحقق بالأجل ولا تكون على حصار
قال الشافعي ويحتمل أن يكونا قضية واحدة وأما الحديث الأول فقدم مؤخرة الرجل قوله يقال له عفا في الباين الحملية والفاء مضمة لما نؤمن من
العنف وهون التراب كأنه تعالى بذلك لونه والعنف حرة على طها يرض وهو تصغير أعفأ أخرجه عن ساء أصله كما قالوا مؤمن في تصغير أسودوه
غير المحار إلا ما أخرجه فيقال له يعفوا قال الدنيا على عفا هذا الموقوس ويعفوا هذا وفتح بن عمر وقيل بالعكس ويعفوا يكون العين على المبالغة
كأنه يسمى بذلك لشمعته وقوله لا تعبدوا ما دونه من شيء قال قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر قال قلت لبيك يا رسول الله وسعد بن بكر
صلى الله عليه وسلم إذا نزلت على العباد في البشارة فليقبلوا على الله تعالى الله انت افضل لآيات الناس اذا سمعوا ذلك انهم كانوا عليها قال
فردوه وهذا معهود من موافقات عمر بن الخطاب في جوابه اجابوا بخصته صلى الله عليه وسلم قال بن جب في شرحه لاول البخاري قال العلماء يؤرخون
من معاذ عن تبشير الناس ثلاثاً يتكلموا في عموهم والناس ثلاثاً يتكلمون فيهم من المراء واما قولهم معاذ فلو ردوا ذلك انهم
في العمل وخشيته الله عز وجل فاهل من لم يلقه منزله فلا يؤمن ان يتكلموا في ظاهر هذا الخبر اوم - وهذا الذي ذكره ابن جرير في صحيحه لا يثبت فيه
وهذا كما قال مولانا جلال الدين السيوطي في المشوى ان مسألة القضاء والقدر يزيدا بها متعريف الإيمان والذي في قلبه من شئ تكلم لا يملكه في
العمل وأما المكون فيردون بمأثمته بالله وتوكل عليه وسبب العمل وجره في الماركة وأما ما على المتعبد والمثاني في باب الجحد في سبيل الله

قال الشيخة عن ابي حصين الاشعث بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا معاذ اذ اكل من اكل على العيب وقدمه الله ورسوله اتمه قال لا يشرك به شيئا قال انك قد اكلت عليه
 اذا فعلوا ذلك فقال الله ورسوله اكل قال لا تجعل يدهم وحاشا انفسهم بذكرها قال ناخس بن عن زاذ عن ابي حصين عن الاسود
 هلال قال سمعت معاذ يقول دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبته فقال هل تدري ما نحن الله عز وجل على لنا نوحه
 حللني زهير بن حرب قال ناعمر بن بونس الجعفي قال ناعمر بن بونس قال حللني ابو كثير قال حللني ابو هريرة قال كذا
 فتدوا حل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث وفيه تفريقا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اكلنا علينا وخيبتنا اب
 يقظكم ذوتنا وقدمنا كذبت اول من فرغ فخرجت ليخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انيئت حاشا لا الاضمار لابي الجراح
 فترث به هل اكل له بايا فلما اكل فاذا ربيع يدخل في جوف حاشا

فكان حديث معاذ رضي الله عنه يري ما لم يدر في العمل واستدلوا بالتهديد لما راي سائر الحديث سعة رعا الله تعالى بحاشا لافط يضي في اذنيك
 الاعمال الحسنه لا خير كحفا واقر من هذه الوجوه الواسعة ويكون عبدا شكورا واما البكارة والبلية فيقتضون امثال هذه الاحاديث فذليل الى ترك
 التحليل ورفع الاحكام وذلك ليشفي الخراب التي بعد خراب الضيق والله المستعان ثم قال ابن رجب وقد عارض حديث معاذنا نواتر من نصوص
 الكتاب واشتهر ان بعض عمدة المؤمنين يخلون النار لعل هذا فيجب اليهم بين الامرين وقد لعلوا في ذلك ما لك منها ان حديث معاذنا نواتر من نصوص
 ولكنه مفيد بشرط كما تكتب الاحكام على اسبابها المتقنية المتوقفة على انشاء المانع فاذا اتم العمل المتقني لعلوا في ذلك ما لك منها ان حديث معاذنا نواتر من نصوص
 في شرح لاله الا الله متناجج الجنة ليس من مفتاح اوله اشأنك قال العبد الضعيف عفا الله عنه وهذا كما ان الطبيب الحاذق يصف كل دواء من
 الاكبرية المفردة مصلية وبين مزاجه وخاصه ويقول ان الدواء القلبي مثلا حار او بارد رطب او يابس سهل او عسير او قاسي او لين او ثقيل او خفيف
 الكلال من هذا الدواء وحده تأثيره مجزاه لكل بشرط التلازم من المعارض اما اذا عارضه دواء اخر في التفتة وزاجه في تأثيره فالمراد بها
 يكثر مزاجا اخر ويغيره بغيره وحده بسبب الكبر والسكر والفعل والافعال قال شيخنا المحمود قال الله روحه ان الافعال التي تليها في
 بما يدخل الجنة او يخرجها عليه فمقتضى التي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى بيان تأثيرها اذا خفيت والطبيب يدرى قبل القياس اما اذا كانت
 مخلوقة مينا فيا ومقرنة بغيرها فمقتضى التي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى بيان تأثيرها اذا خفيت والطبيب يدرى قبل القياس اما اذا كانت
 بالقلب مينا فيا ومقرنة بغيرها فمقتضى التي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى بيان تأثيرها اذا خفيت والطبيب يدرى قبل القياس اما اذا كانت
 يعود باردا كما كان لان الحرارة انما كانت عرضية له فاقامة في حواله الاواني داخلية في جوفه وكونه ولها كذا شأن الايمان فان تأثيره الاصله القلبي اذا
 لم يجد حار جدا فدخل المؤمن الجنة وتحرير النار عليه الا اذا عارضته له فاسر له كالماء والذوب من خارج فلهذا القواسم ان خفيت واشتت تنفع من
 تأثيره الاصله القلبي وتلقية في النار عاذا ناله وسائر المسلمين منها فاذ اعدت هذه القواسم ان ترضى كل ذرات الذنوب واخباث المعاصي
 برحمة الله عز وجل على عباده المؤمنين كاللبري في خبث المحيد فالاعيان يعود على ما كان عليه من تأثيره القلبي ويدخله الجنة في اخر الامر
 باذن الله تعالى واما الكافرون والمشركون فانهم نجس ورجسهم ازدي من رجس الاعيان النفسية من الغائط والبول والرائحة والبرص وهذه الاشياء
 كما ترى نجسة الاعيان فاما وطبقا لاسبيل الى اعداء نجاستها وان نجاست بسبعة اجزاء باعداها وادخالها واعيانها وهكذا كان حال الكفار المشركين
 فاذ خلوا نارا خالدين فيها وكانوا لجنهم ختليا قال ابن رجب وقيل في الجواب عن حديث معاذ انه ليس ذلك من وعده وعيد بل يخلع من الخلف
 والاخلاص يقتضي تحقيق القلب بمحناه اذ يتصور حصول التحقيق مع الاصل على المحصية لتمام القلب بجملة الله ختيم فتبنت الجوارح الى
 الطاعة وتنكفت عن العصية ام - قوله عن ابي حصين بن ابي هريرة وكسر الصاد واسمه عاصم قوله فحول يدهم الى يعني ان القاسم بن زكريا
 في الرعية الرابعة رواه بخرواية شيوخه سلمه الراوية المذكورين في الرعايات الثالث المتقدمة وهو طلب وابو يكون في شعبة وعهد بن سفيان
 ابن بشر رواه اهل كذا في الشرح قوله حديثي ابو كثير ان هيا الشبهة واسمه بريد بن عبد الرحمن بن اذينة قوله في نظر الراي مع جماعة
 قوله من بين اظهرنا الا اظهر ذلك لذكره من بيننا قوله وخشيته ان يقتطع الا يصبك بكمه من عذاتنا اسر اما يذره كذا في الشرح قوله
 دوننا الا في التفتة واذعنا واذعنا في الكشفي معنى دون ادنى مكان الشئ فمقتضى الدون واستبعاد التقاوت في احوال المرثي يقال يرد من عرق
 الشرب والمعلوم انهم ستم في واستعمل في كذا ليرحل الى حال قوله وفرغنا الا في مينا كانت الصعبة برضي الله عنهم عليه من التفتة بخرواية رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واكرهه واشتقته عليه والامر عاج ابلغ لما يطرده صلى الله عليه وسلم قوله حاشا لا الاضمار لابي الجراح حاشا لا اسقف له

ربا وبالإسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم رسولنا نحن عبيد الله بن سبيد عبيد بن حميد قال لنا أبو عاصم
العقبي قال قال ثنا سليمان بن جابر عن عبيد الله بن دينار عن أبي بصير عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله
حالات الزمان التي قبله وقد انقطع حاله على القاري والمقصود من الرضاء الانقياد الى طاعة القاهري والظاهر ان يكون صابرا على بلا مشاغل
على انما به راضيا بقدرة فضله ومنعه واعطائه وان يعمل بجميع شرائع الاسلام بامثال الامامة واجتناب الزواجر وان يتنزه بالحبيب حتى مثابته
في شتمه وادابيه واخلاقه ومعاشريته والزهدي في الدنيا والوجه العلي الى العقبي اخرج المديني في مسند الفرم وس من ابن عمر مرفوعا ان طيقنا
السنن كقول الله الا الله محمد رسول الله وان الله ربنا والاسلام ديننا ومحمد نبينا فانكم تكونون عبيدنا في قبركم قال السيويني في سنن عثمان بن حذاف
قوله ربنا ابي سيد واما ما وقع في الزهدي في شهر الاحياء فاذ لا من بعض المشايخ ان مقام الرضاء من اهل مقامات المشرقين
والعلم الذي يورث هذا الرضاء هو العلم بكامل صفات الله تعالى وجلالها وجلالها فيما يحكمه في كمال من شفاء وسعاد وقرى وابواب وشدة
دارها وان ذلك على كمال الحقائق وادق المراتب وهذا العلم بعينه هو الذي يوجب التسليم والتفويض انما الفرق بينهما وبين الرضاء ان
التفويض والتسليم قبل وقوم المفضي به والرضاء بعد فروع المفضي به واعتقاد هذا العلم واجب لانهم اذ ايمان بالله عز وجل وانما يكون ذلك
لما يتفكر في صفاته في نفسه وانما كونه يراى في غيره فلا يوجب عن القلب التهمة والغم والحزن والسخرة ويجب اعتداهما من الغم السمر
فالمستشار ويستقبل ذلك على الاطلاق من صرح الله والاشارة من اضافة الاوقات وقال القشيري قد خلت العرايون والحراسيون في الرضاء
هل هو من الاحوال ومن المقامات قاله خراسان قالوا الرضاء من جملة المقامات وهو غاية التوكل ومعناه يقول الى انما يتوكل اليه العبد
باكتسابه وانما العرايون فانهم قالوا الرضاء من جملة الاحوال وليس كذلك كتب الجليل هو غاية التوكل على بالقلب كما لا الاحوال ويكون المجرى في العلم
فيقال بلبية الرضاء مكتسبة للبدن من المقامات وتهاية من جملة الاحوال وليست بكتسبة ام وقال الامام ابو حامد بعد كلام طويل وسرد
الحكايات ان الرضاء من جملة ما لا يورثه ليس مستحيلا بل هو مقام عظيم من مقامات اهل الدين ومما كان ذلك ممكنا فوجب الحق وحفظه وما كان مستحيلا
في حق جناب الله تعالى وحفظه الاخرة قطعا وامكانه من وجهين احدهما الرضاء لا يورثه من الشوب المردود كالرضاء بالفضل المحجة وشرب الدماء
انتظار للشهادة والآخر في الرضاء لا يورثه من وجهين احدهما الرضاء لا يورثه من الشوب المردود كالرضاء بالفضل المحجة وشرب الدماء
الاشياء عند سبب محبوبة ورضاء وتفرد ارادة ودل في هلاك روحه كما قيل في الجرح اذا اصاب كذا كره وهذا يمكن مع الاحتساب بالآثار
وقد يتوكل في الحب بحيث يترك من ذراعي الارواح الفاسد في التجربة والمشاورة كآلة على وجوده فلا يشغله ان يتركه من فتنه فتنه بل انما قدرة
للقدره وهو فاضح ومن لم يترك طهر الحب لم يترك عما يجر نعم الذي فقد البصر بكماله المصور والذي فقد العلم بكماله الانسان والنفوس
المورثة فالذي فقد القلب لا يدرك ان يترك ايضا هذه اللذات التي لا تظن لها سوي القلب اه - والناس اعداء ما جعلوا وبالله التوفيق يا ايها
عامة شعبي ايمان واضفيها وادناها وفضيلة الحياء وكوثر اليمان قوله ابو عاصم العقبي في نفع العين والفتات منسوبة الى
العقل قليلة معروفة من جملة وقيل غير ذلك واسم الى عامر عبد الملك بن عمرو بن قيس المصري ذكر الشارح في شرح المقنن قوله الى صلى الله عليه
ذكون السمان الزيات المديني كان يجلب السمن والزيت الى الكوفة قوله عن ابي هريرة انه اخذت في اسمه واسم ابيه على نحو ثلاثين قولاً وادعى
عبد الله ابو عبد الرحمن بن جعفر الاوسي وهو اول من كان يهذى الكنية له في كان يجلب بما كانه النبي صلى الله عليه وسلم عيسى عليه السلام قال ابو هريرة رضي الله
قد ثقت بيا وهاجرت مسكينا وكنت اجير البهائم بنت غزوان خادما لها فزوجتها الله فلهما الذي جعل الله فيهم قواما وجعل المهرقة اماما
رؤي له خمسة الارح حريث وثلاثة اربعة وسبوت حديثا وها كانت الفتاة رواية بالاجماع قال علي القاري رحمه الله ثور هرة هو اكل
وصوبه فانه جزء علفا اختارون من صفة كما هو الشائع على السنة العلماء من الخليلين وغيرهم ولا ياكل صا كالحمل الواحدة وللبيضا موضع اخو
قوله الى الله انما ثمة وفروعه فاطمنا انما ثمة في شهر الصفة في اقلها على ما عاينا انما ثمة في شهر الصفة في اقلها على ما عاينا انما ثمة في شهر الصفة في اقلها على ما عاينا
العلم بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان
الرياضات مع وسيلتي ورواية يسلم هذه فجزى عليها اوداؤا انساني والتواضع في رواية البخاري في طريقه عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
قال العلم بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان والشيء في الشهر هو ما بالانسان
عن ابي بصير في البخاري في ذلك وهذا ذكره في نسخة الله تعالى والله سبحانه وتعالى اعلم ثور تحت رواية البخاري فانها المتيقن وصوب القاضي
حيثما من الاول بانها التي في سائر الاحاديث ورجحها جماعة منهم النووي بان فيها زيادة ثقات اعترضه الكرواني بان زيادة الثقة ان يزداد

باب في بيان الفرق بين الرضاء والتسليم

شعبة في الحديث **شعبة بن الحجاج** **اليماني** **ح** **ثنا** **أحمد بن حنبل** **ق** **قال** **شاذان بن يحيى** **عن** **محمّد بن عبد الله بن زبير** **عن** **أبي صالح** **عن** **أبي هريرة**

اللقاني الربابة وأنا هذا من اختلاف الروايات مع علمه وثباته بينهما في الحفظ وذكر الألف لا على الاستحسان والله عليه السلام أخبرنا أن النبي
 أخبرنا بزيادة فأخبرنا بحاجب بان هذا مستغن للزيادة كما عرفت بعد الكون في نصحه ما قاله النووي، ولا يظهر والله أعلم المراد به التذكير لا التثنية
 كما في قوله تعالى إن شيعته لهم أجر كبير مرة الآية ويحمل الاختلاف على تعدد القضية ولعلهم جحدوا واحداً قاله في الموقاة، فإن كان العدد للتذكير
 فالمعنى في تعيين الشيعين على ما قاله الشيخ عبد الله العيني رحمه الله تعالى أن العدد إثنا عشر وهو أجزاء كثر منه كالشيعين الذين كانوا في الدنيا
 أثنا عشر وأصغر سبب وجوه هذه الأجزاء أكثر من اثني عشر فانه ستة عشر إثنا عشر وهو ما ناقض وهو ما أجاب عنه كالأية فإن لها أثنا عشر فقط
 وأما تأخر وهو ما أجاب عنه شعبة فالأجزاء الستة فالأجزاء الستة والثلاثين وهي مائة وستة للثنية والفضل من بين الأنواع الثلاثة للثنية فالأجزاء الستة
 جعلت أحدها عشراً وهي الشيعون وأما الحكمة في تعيين الشيعين فهي على ما قاله الشيخ رحمه الله أن الشيعه تشتمل على جملة أئمة الدين فانه يتم
 إلى ثمانية زوج وكل منهما إلى أول ومركب والدة الأول ثلثة والمركب خمسة والزوج الأول اثنا عشر والمركب أربعة وستين أيضاً التي تنطبق كالأية وثالث
 كالشيعه فلما أريد المبالغة فيه جعلت أحدها عشراً وهي الشيعون وأما زيادة البضع على النوعين فقد علم أنه يطلق على الشيعه وعلى الشيعه كالمعنيين
 اثنين إلى عشرة ففي الأول الشيعه أصل الشيعين وفي الثاني الشيعه أصل الشيعين كما ذكرناه فهذا وجه تعيين أحد هذين العدين، والله أعلم
 وقال بعضهم العرب تستعمل الشيعين كثيراً في باب المبالغة وزيادة البضع عليها التي عبر عنها بالبضع لاجل أن الشيعه أكل الأعداد لأن الشيعه
 أقل عريضة وهي مع الواحد سبعة فكانت كلمة اثنين بعد المبالغة مسمى الأصل سبعة كمال قوته والشيعون غاية الغاية والأجزاء الستة
 العشرات، فإن قلت قلت أن البضع لما بين اثنين إلى عشرة فمن أين نقول إن المراد من البضع الشيعه حتى يبي القائل المذكور كلامه على هذه
 قلت قد نص صاحب العدين على أن البضع سبعة وقالوا في تفسير قوله فليكن في الشيعين يضع شيعين أن يوسف عليه السلام إنما لبث في السجن سبعين
 (في آية) قال القاضي عياض كانت جماعة حصه هذه الشيع بطريق الأجناد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة ولا يكاد يحد منه مخرج حصه ثلاث
 على المتصديقين في الإيمان أو قال العيني وقد صنف في تعيين هذه الشعب جماعة منهم الأمام أبو عبد الله الحلي صنف فيه كتاباً سماه فرائد المنهاج و
 المحافظ أبو بكر البهقي وسماه شعب الأيمان والشيخ عبد الجليل أيضاً سماه شعب الأيمان وأما في الفرق طبع ما سماه كتاباً في الصلوات والأمام أبو حامد وسماه
 وصفة الأيمان وشبهه ولم أر أحداً من مشايخ الجليل ولا ذوي الغليل أم قال المحافظ ولم يقع من مد الشيعه على غلط واحد أقرهم إلى الضرب طرية
 إلى حاتم بن حبان لكن لم نلقه على أي حال من كلامه شخص المحافظ ما أوردوه وقد جهم الشعب الأيمانية في زعمه وشبهه كل الحاشي بدع مشركه
 الإطراح عليه قائل إجماع الفخر وغيره مرفوض البخاري، قال الأمام أبو حامد بن حبان رحمه الله تعالى تتبعت بعض هذا الحديث مدة ووجدت القاعات
 فاقاً يزيد على هذا العدد شيئاً كثيراً فوجئت أن الشيعه في كل طاعة عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأيمان فإذا هي نقص عن البضع الشيعين
 فوجئت إلى كتاب الله فعله في كل طاعة عن الله من الأيمان فإذا هي تنقص عن البضع والشيعين ففكرت إلى الكتاب الشيعين واستطعت المعاد فذاكل
 شيء عله الله ورسوله عليه السلام من الأيمان بضع وسبعون لا يزيد عليها ولا ينقص فقلت إن مراد النبي صلى الله عليه وسلم من هذا العدد في الكتاب
 والشيء، أم قول شعبة لم يسم في الأصل نقص الشيعه وفرعها كل أصل ففيه تشبيه الأيمان بشيء ذات أخصان وشعب كما أن القرآن تشبيه الحكمة
 الدالة على حقيقة الأيمان بشيء طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء أي أصلها ثابت في القلب وفرعها أي شعبها فرعة في السماء، قال علي التائي
 قال ابن حجر تشبه بالحديث الثالث بأن الأيمان قبل جميع الطاعات والفتاكون بأنه مركب من الأيمان والسديق والعل وليس كما زعموا لأن
 الظاهر في شعب الأيمان لا في ذاتها هذا التقدير في شعب الأيمان حتى يضم إليها الأيمان عنة سبعين شعبة إذ يرجع حاصله في الحقيقة إلى أن شعباً على ذلكها
 وشعب الشيعه غيره أم قولنا وأما شعبه من الأيمان إلى الحياء في اللغة تغير وانكسار يدرى أن الإنسان من خور وأثالب وبؤله عليه وعلى يطل
 على محو ترك الشيء بسبب والترك أفاده من لوازمه وفي الشرع خلق يبيت على اجتباب التقيع وعمن من التصديق حتى ذى الحى ولهذا جاء في الحديث
 الأمر بالحيماء خير كله، فإن قيل الحيماء من الغرائز فكيف جعل شعبه من الأيمان، أجيب بأنه قد يكون غريزة وقد يكون خلقاً ولكن استعماله على خلاف الشرع
 يجنب إلى اكتساب علومه فهو من الأيمان ولهذا لا يكونه بعثاً على فعل الطاعة وحاجباً عن فعل المعصية، قال الراغب الحيماء انقياض النفس عن الغريزة
 من خصائص الإنسان لا بد من ارتكاب كل ما يشتهي فلا يكون في الهيمنة وهو مركب من محبين وعقبة فلذلك لا يكون في الشيعه فاسقاً وقد أكرت
 الشيعه مستحقاً وقد يكون ملحقاً بالانقياض كما في بعض الصبيان وقال غيره هو انقياض النفس خشية ارتكاب ما يكره أو من أن يكون شرعياً أو عقلياً
 أو عرفياً، ومقابل الأول فاسق والثاني مجنون والثالث أبله وقال آخر إن كان في محرم فهو واجب وإن كان في مكروه فهو مندوب وإن كان في مباح
 أو عفوياً، ومقابل الأول فاسق والثاني مجنون والثالث أبله وقال آخر إن كان في محرم فهو واجب وإن كان في مكروه فهو مندوب وإن كان في مباح

احب اليه ومكارها

واهل المعاملات الربانية فانهم حكاياهم وجره الخلاوة محسنة من ذلك حديث بلال حين صنت بهما صنف في الرضا كما اراها على
 اكثر وهو قيل احد احد فمهر مرارة العتاب بخلاوة الايمان وكذلك ايضا كمن مودة اهله يقربون وارباه وهو يقول وارباه غدا اني ارجو شجرا
 ورجوه نعيم مرارة الموت بخلاوة الفداء وحلاوة الايمان ومنها حديث العتيبي الذي سرق فيه بلبل وهو في الصلوة قرأ في الشارق حين اذنه
 فلم يقطع له ذلك صلوته فقبله في ذلك فقال ما كنت فيه الا من ذلك وما ذاك الا الخلاوة التي وجلها محسنة في وقته ذلك ان ذلك ما عقولة
 معذرة ما قلتمها على ضيق فخره ومنها حديث الصحابي الذي بين جلها النبي صلى الله عليه وسلم في بعض غنا من قبل العدة وقرأ قبل العدة
 فزأها كليل الغياض القوس اى اوتروا وري الصحابي فاصابه في صلوته ولم يقطعها ثورما ثانيا فاصابه في صلوته لم يقطعها ثورما ثانيا
 فاصابه بعد ذلك انقطع صلوة وقال لو اني خضت على المسلمين ما قطعت صلواتي اى ما خضت بها وما ذاك الا الشارح ما وجلها من الخلاوة
 حتى اذهبت عنه ما يجيز من ان الشارح قال ومثل ذلك حكم عن كثير من اهل المعاملات اتقى وقال العارف الكبير ابو العباس تاج الدين عطار
 الامكنة في هذا الحديث انما اراد الى ان القلوب السليمة من طرائف الغفلة والهوى تتنعم بثلث ثبات العاني كما تتنعم بثلث ثبات الطاعة فقال
 ابراهيم بن ادهم والله انما تاتي لذة لعلها ولذات عليها الشيرت وقال الخليل في ليلهم اذن من اهل اللذات لله هو
 ثم قال ان عطاء وادبا ذاك طهر الايمان من رضى بالله ربنا لان من رضى بالله ربنا استسلم له وانقاد حكمه والى فقيهه اية فوجد لذات العيش و
 راحة التعويض ولما رضى بالله ربنا كان له رضى من الله واذ كان له الرضا من الله وجله الله خلاوة ذلك يعلم ما من به عليه ويعلو احسا الله
 ولما سبقت لهذا العبد القاتلة خرجت له العطايا من خزائن المنن فلما واصلته املاده الله غنى قلبه من طرائف ولا يستقام فكان سليل اولادك
 فادرك لذات الايمان وحلاوته لصحة ادراكه وسلامة ذوقه ام - ملتقط من المراهب شرحه قوله احب اليه مما سواها اى منصرف لا ينجبر
 يكون قال البيضاوي المراد بالحب ههنا الحب العقلي الذي هو انما يقتضيه العقل التليد رجاءه وان كان على خلافه هو الفسق كما يرض
 يات لذات بطبعه فينفذه وسيل اليه بمقتضى عقله فيكون تناوله فاذا تأمل المرء ان الشارع لا يأمرك ولا ينهى الا بشيئين صلاحك عاجل
 او خلاص اهلك والعقل يقتضيه رجاء جانب ذلك ترك على الاستمرار بما يحث بصير هو اى تبغاه ويكتفى بذلك التزاد اعتقدا لا انكرا
 العقلي ادراك ما هو كمال وخبر من حيث هو كذلك وعبر انك رعى هذه الحالة بالخلاوة لانها اظهر الملائكة المحسنة قال وانا جعل هذه الامور
 الثلاثة عتقا لكم كمال الايمان لان المرء اذا تأمل ان النعم بالذات هو الله تعالى وان كماله وكما نال في الحقيقة الامور ان اعلاه وسأطأ
 الرسول هو الذي ينبغي ان يكون ربه مقتضى ذلك ان يوجه بجليته ونحوه فلا يحب الا ما يحب ولا يحب الا من يحب اى ان يفتن ان حجة ما وصل
 واوعد حق يقينا وتحيل اليه الموعود كما لو اتم فحبب ان مجالس الذكر يرضى الجنة وان العود الى الذكر القادر في انار انتى لخصا ورشاهد الحق
 من القرآن قوله تعالى قل ان كان اباكم واماؤكم وبنواؤكم وبنو اباؤكم ومن الله ورسوله ثم هل ذلك وعلى ذلك وتوعد بقوله فأتزفوا وقال
 غيره عبيد الله على اثنين فرض وندب قاله في المحبة التي تبحث على امثال اوارع ولا ينتهز عن معاصيه والرضا بما يقدر من وقع محبة من
 فعل محرم او ترك واجب فلتقصيره في محبة الله حيث قد هو على نفسه والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المحبات والاستكثار منها فيكون الغنى
 المتقصية للتوسر في الرجاء فيلزم على المحبة اى تستمر الغفلة فيقع وهذا الثاني يسر الى الاقدام من المزمع والى الثاني يشترط من المزمع والى
 حين ينزى وهو مؤمن والتركيب انما يطلب على الوافل ويتبين الوقوع في الشهوات والمتصفت هو بانك تاد قال كذلك محبة الرسول على معين
 كما تقدر وينزل ان لا يتلف شيئا من الامور التي المنهيات الا من شكاها ولا يسلك الا طريقتا ويرضى بما شرهه حتى يجيد في نفسه حرجا قضاءه
 ويجتهد في اخلاقه في الجود والاثر والحلم والتواضع وغيرها فمن جاهد نفسه على ذلك وجار خلاوة الايمان وتنازلت مراتب المؤمنين بحرفك
 كذا في الفتح وقال الشارح رحمه الله تعالى وبالحكمة اصل المحبة الميل الى ايقاف المحب ثم ليل فديك لو استلذ الانسان تحت حبة من الصورة
 والصورة والطعام ونحوها قد يستلذ به لعل الى الباطنة كحبة الصالحين والعلماء واهل الفضل مطاف وقد يكون لسانه اليه ود ليلضار
 والمكاره عنه وهذه العاني كلها موجودة في النبي صلى الله عليه وسلم لما جرم من حال الظاهر اى باطن وكما لخلال الجلال وانواع الفضل اى احسانه
 الى جميع المسلمين بمحاربه اية اخرى الى الضابط المستقيم ودوام التعلية ولا يبعد عن المحبة وقد اشار بعضهم الى ان هذا متصور في حق الله تعالى فان
 الخير كله منه سبحانه تعالى ام - قال الطيبي ذكر الشكر بكون محبة العبد الله بها غا محبة طاعته واوابه واحسانه واما العارفون فقالوا العبد يحب الله
 لذاته واما محب طاعته واوابه فمجرد ناله والقول الاول صنف وذلك لا يمكن ان يقال في كل شيء انما كان محبوا لاجل معنى اخر فلا يكون

وان بحث الرءى المحيية لله وان بكره ان يعود في الكفر بحد ان انقذه الله منه كما يكره ان ينفذ في التارحل شاعن ابن منى وابن بكى قالوا ناعتد من بحقره قال ناشية قال جمع فتارة يحرق عن ابن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد نخوة الايمان من كان يحب للمرة لا تحية الا لله ومن كان الله ورسوله احب اليه ما رواها ما ومن كان ان قوله لا تحية الا لله الا هذا حتى على الكتاب في الله لاجل ان الله تعالى لاجل المؤمنين اخوة قال الله تعالى قال فاصبحتم بغير حق احكاما ومن محبته ومحبة رسوله محبة اهل بيته فلا فصل حلاوة الايمان ان تكون خالصة لله تعالى غير مشوبة بالاغراض الدنيوية ولا المحفوظ البشرية فان من احب لذلك القطعت تلك المحبة عن القطع سببها قال يحيى بن معاذ وحقيقة الحب في الله ان لا يزيد اليه ولا ينقص بالحقاء قال القاضي عيسى بن محمد الحب في الله من ثمرات حب الله قال بعضهم المحبة مواطاة القلب على ما يرضى الرب سبحانه فيجب ما احب ويكره ما كره قال مالك وغيره المحبة في الله من واجبات الاسلام كلها والواجب في الله مراتب ففصلها الغزالي في الاحكام اذ فيها ما غلبها ان يحب المروءة وفي الله لا يلائم منه علمنا او لا ويتوصل به الى امر ربه فانه فان من آثار غلبة الحب عليه ان يتقرب من المحبوب الى كل من يتعلق بالمحوب وينسبه وولوس بعد فخر محبة انسانا شديدا احب تحب ذلك الانسان واحب محبوبه واحب من يخلو معه واحب من يثني عليه محبوبه واحب من يتسكع الى رضا محبوبه حتى قال بقية بن الوليد ان المؤمن اذا احب المؤمن احب كلبه وهو كما قال ويشهد له التجربة في احوال الشقاق ويدل عليه اشعار الشعراء ولذلك يحفظ ثوب المحبوب ويغنيه تكرره من محبته ويحب مثله ويحمله ويطهره حتى قال مجنون بن عماره امرهم الى الدنيا رياء الى الله ذاليل دون ذلك الجوارح وما تحب الدنيا ياكر شغل قلبه ولكن تحب من سكن الدنيا لا وكذلك حب الله سبحانه وتعالى اذا قوى وعلى القلب واستوى عليه حتى انتهى الى الحد المستهتر فينبغي الى كل موجود سواء كان موجودا سواء اثره من انما قد رتبته ومن احب الناس احب صنعه وخطه وجير افعاله ولذلك كان صلى الله عليه وسلم انا على اليه باكرة المومنين جميعا وكرهها وقال انه قريب من عهدهم برئانه اخبره الطبراني في الصغير دون لفظ واكرهها وحسرتهم من العطر لانه حدث عهدهم اي قريب عهدهم بالقطر وانه المراك انزل من المزن ساعتين فلم يمتد الا يدى الحاطنة ولم يكرهه ملاقة ارض عبد عليها غير الله تعالى وحب الله تارة يكون لصدق الرجاء في مواعيد وما يتوقع في الآخرة من نعمه وتارة لما سلف من اياه وصنوف نعمته وتارة لثباته لا اله الا هو وهو احدى صلب المحبة واعماله واكيد ما اتفق حب الله تعالى اذا قوى تعدى الى كل متعلق بغيره من المتعلق حتى يتدلى الى نفسه مولود مكره ولكن غلب الحب ليقبض الاحساس بالآثار والفرح بفعل المحبوب قصد الايمان والاعمال يعكس اذراك الاثر كالفرح بضميق المحبوب او قرصة فيها نوع معانية فان وقع المحبة شتير في غاية اذراك الاثر في وقادنته محبة الله تعالى بقوله الى ان قالوا لا فرق بين البلاد والنعمه فان اكل من ليلته ولا تفرح الايمان به رضاه وقال شقيق بن وهب في سواد الخطه فكيف ما شئت فاختبرني في المقصود احب الله تعالى اذا قوى الشرح كل من يقوم بحق عبادة الله في علمه ورجل وادرج كل من فيه صفة محبة عند الله من خلق حسن وتادب بادب الشرع وما من مؤمن يحب للآخرة محب الله اذا اذا خبر عن حال رجلين احدهما لم يعابد والاخر جاهل فاسق وجعل في نفسه ميلا الى العالم العابد لم يصف ذلك الميل ويقوى بحسب ضعف ايمانه وقوته وبحسب حبه في الله وقوته وهذا الميل حيل وان كانا غافلين عنه بحيث يعلمانه لا يصيبه منهما خبر ولا شرف في الدنيا ولا في الآخرة فذلك الميل هو الحب في الله تعالى والله تعالى من غير حظ فانه انما يحب لان الله سبحانه محبة ولا نه من عند الله تعالى ولا نه يحب الله تعالى ولا نه مشغول بعبادة الله ثم رجلا الى اخر ما قال الغزالي رحمه الله تعالى في الاحياء قوله ان يعود في الكفر بعد اذ انقذه الله منه الا وانقاذ اعتر من ان يكون له بصحة مقتنه ابتداء بان يؤد على الاسلام فيقر او لا يخرج من ظلمة الكفر الى نور الايمان كما روى كثير من الصحابة وعلى اذ لا يدل ليعمل قوله يعود على معنى الصيرورة بخلات الثاني فان العودته على ظاهره كذا في الفخر فان قلت لعودي العود لي ولم يرد بالي كما هو المشهور احباب الحق ان يجر كالكرام في ان يرض من صحت استقامته اذ كانه ان يعود مستقيما فيه وتقبه العيني فقال فيه تعبت وانما في ههنا يحضر الى تكرهه تعالى او كقولهم في وثقت اي نصيرته الى ملتنا كذا قال القسطلاني في شرح البخاري قوله كما يكره ان ينفذ في التارحل قال العيني رحمه الله تعالى واستدل به على فضل من اكرم على الكفر بترك التوبة الى ان تكل واخرجه البخاري في الاواب في فضل الحب في الله ولفظ هذه الآية وحسب ان ينفذ في التارح احب اليه من ان يرجع الى الكفر بعد ان انقذه الله منه فكذلك امره مسلموه ليعمل من لفظ حديث الباب كانه سوي فيه بغير الايمان وهذا جعل التوبة في نار الدنيا او من الكفر لئلا ينفذ الله بالخروج منه من ما لا يخرج وفي رواية البخاري مسلمون كان ينفذ في التارح اليه من ان يرجع مجرورا او نصرا اتمام قوله في الاشارة الثانية حتى ان ابن ابي شارة الاحباش بن جعفر اخذنا ساكله بصريه وقد قلنا ان شجرة واسطه بصريه والله اعلم كذا في الشرح قوله ليعمل فتارة يخرج عن الشرح

قبل الصلوة مروا بنفقته عليه رجل فقال الصلوة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنا لك فقال ابو سعيد ما هذا فقد قضى عليه
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رأى منكرا فليغيره بيده

فانه واظب على ذلك وقال الخادم في الفقه وما نسب الى عمر في ذلك ايضا فانه ما في الصحيحين من حديث ابن عباس فانهم يوم ذلك نادوا
الا نلنا في الصحيحين احواله والله اعلم وقال الشيخ في المتن في كتاب الشريعة والتحقيقه واما تقدير الصلوة على الخطبة فان العبد
في الصلوة متلج ربه وفي الخطبة متلج للناس ما اعطاه ربه من المنكر في مناجاته فكان الأولى تقدير الصلوة على الخطبة وهي السنة فلما
راى عثمان رضى الله عنه ان الناس يفترون اذا فرغوا من الصلوة ويتركون الجلوس الى استماع الخطبة قد مر الخطبة مراعاة لهذا الحال على
الصلوة تشبيها لصلوة الجمعة فانه فهم من الشارح في الخطبة استماع الحاضرين فاذا افرغوا لم تحصل الخطبة لما شرعت له فقد منها ليكون لهم
اجرا لاجتماعهم ولو فرغ عثمان رضى الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لهذا ما فعله رضى الله عنه واجتهد ولم يصدر من النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك ما يمنع لقراءته الاحوال اثر في احوالهم عد من تثبت عند القريظة وتحدث قرائن الاحوال باختلافها في وقتها ولا سيما وقد قال النبي صلى
الله عليه وسلم صلوا كما راى جبرئيل صلى الله عليه وسلم في الحج فخرجوا على مناسكهم فلما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة على الخطبة مراعاة الجموع اصابه
نفسا لنطق فيها كما نطق في مثل هذا وكذلك ما احلته معاوية كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكره الصلاة عند هذا ما نأمل قوله فقد امر الله بالصلوة
عندهما جميعين كما سئل في الخبر يحرم من انحصر بعضهم في بعضهم فلم يرد ذلك وليس لنا الخوض فيما يشبه به فانه ما رآه عليه واجتهدوا وحدهم
يؤمونه وهو ما يجوزون في كل ما صدر عنهم عن اجتهاد وسواء اخطوا او اصابوا امر وهو كراهة نفسية لا يحسن الاعتقاد في سلفنا ومعاين على كل
طالب الحق معرفة ذلك والله يقول الحق وهو هادي السبيل كذا في شرح الاحكام مما يتعلق بفرعنا وقال الشيخ بن الزيد العيني ومن قال بتقديم
الصلوة على الخطبة ابو بكر بن عمر وعثمان بن عفان وغيرهم واوسعوا في التوراة ولا وراعى في التوراة والصلوة والاقامة لا يكره
وجهور العلماء وعند الحنفية والمالكية لو خطب قبلها جاز وخالف السنة فيكره ولا يكره الصلاة عند هذا ما نأمل قوله فقد امر الله بالصلوة
كيف تأخر ابو سعيد عن الحال هذا المنكر حتى سبقه هذه الرجل وجوابه انه لا يمكن ان لا يسجد لم يكن حاضرا اقل ما شرع من ان اسباب
تقدير الخطبة فانكر عليه الرجل فرد على ابو سعيد وهي في الكراهة ويجعل ان لا يسجد كان حاضرا من الاول ولكنه خاف على نفسه او غيره فحصل
بسبب الحارة فسقط عنه الكراهة ولو خفف ذلك الرجل شيئا لاعتضده لفظه وعشيتهم او غير ذلك وانه خاف وخاف نفسه وذلك حائز في مثل
هذا بل استحب ويجعل ان لا يسجد بغيره لا يكره فهدى الرجل فضله والله اعلم ثم اجماع الحديث الاخر الذي اتفق البخاري ومسلم رضى الله عنهما
على اخراجه في باب صلوة العيد ان لا يسجد هو الذي ثبت من عبد بن حنبل رآه يصلي المنبر وكان اجازة ما ذكره عليه من ان مثل ما ذكره في الكراهة
وهنا يبرح في ان لا يسجد هو الذي انكر وحديث الباب ظاهر في انه غير ان يسجد ويجعل ان لا يسجد ان لا يسجد هو الذي انكر وحديث الباب ظاهر في انه غير ان يسجد ويجعل ان لا يسجد
في رواية عبد الرزاق انه كان معها وكان مران بين ابن سجد بين ابن يسجد رضى الله عنه ويجعل ان لا يسجد ان لا يسجد ان لا يسجد ان لا يسجد ان لا يسجد
المغايرة الواقعة بين الرايتين ففي رواية ان المنبر يجي بالمصل وفي اخرى ان مران اخرجه المنبر معه فقلع مران لما انكره عليه اخرج المنبر
ترك اخراجه بعد آخر بيتهم بلين وطين بالمصل وكما بعد ان يكره عليه فقلع المنبر على الصلوة مرة بعد اخرى ويدل على التخيير ايضا ان البخاري
ابن سجد في عينه وبينه والبخاري لا يقرع على رؤس الناس كذا في شرح الصحيحين واما قوله فقد قضى ما عليه ففيه تصحيح البخاري ايضا من قوله
قال الا في يسجد بحجاب بان لا يسجد حاشا لانه غير في الاخر بالقول والفعل الا ان يقول انه لا يشجب بعد بلية الرجل والله اعلم قوله فقال الصلوة
قبل الخطبة قال الشيخ الا يكره من ستر في كتاب الشريعة والتحقيقه والسنة ترك الا اذا كان الاقامة لا احلته معاوية على ما ذكره ابن عبد البر
في اصح الاقوال في ذلك والسنة تقديم الصلوة على الخطبة في هذا اليوم الا ما فعله عثمان بن عفان وبنه اخذ عبد الملك من مران انظروا واجتهدوا
وبنا على فهم من الشارح من المتصوفا بالخطبة ما هو باعتبار في ذلك انه لما تفرقت الدواهي على الخرم في هذا اليوم الى المصلين من الصغار والكبار
وما شمر من الذكر السحب للرايين فسقط حكم الاذان والاقامة لانها لا اعلام لتبني الغافل والتخبط هنا حاصل والذي احلته معاوية
مراعاة للتأدبر وهو تبني الغافل فانه ليس بعيد ان يغفل عن الصلوة بما يراه من اللبس التفرقة وكانت النفوس في زمان رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غلة ربه صلى الله عليه وسلم وفرجها في مشاهدته وهو الامام فلم يكن يشغلهم عن انظار اليه في ذلك اليوم وليس له امر اذا
ولا اقامة قوله ترك ما هنا لك ان يعنى من تقدير الصلوة ثم الاخر اذ غير بقية بالتردد ويجعل ان يعنى نفسه قوله فيغيره بيده ان كان الامر
بالعرف والتمسك هو القطب الاعظم في الدين وهو المهو الذي ابنت الله له النبي ولوطي بساطه واهمل عمله وعلمه تعطلت النبوة

لن قال الله وكتبه ورسوله ولا رتبة المسلمين وعاتبهم وحل شئ محمد بن حاتم قال نأب عن مهدي قال نأسف من
 سئل عن ابن صريح عن عطاء بن يزيد الليثي عن نعيم الدار عن النبي صلى الله عليه وسلم بشارته وحل شئ أمية بن
 يسلم قال نأب عن ابن صريح قال نأب عن عطاء بن يزيد الليثي عن نعيم الدار عن النبي صلى الله عليه وسلم بشارته وحل شئ أمية بن
 عن نعيم الدار عن ابن صريح عن عطاء بن يزيد الليثي عن نعيم الدار عن النبي صلى الله عليه وسلم بشارته وحل شئ أمية بن
 اسماعيل بن أبي خال عن قيس بن جبر قال نأب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والتفكير في
 حل شئ أمية بن يزيد عن أبي خال عن قيس بن جبر قال نأب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والتفكير في
 صلى الله عليه وسلم على التفكير في كل مسلم حل شئ أمية بن يزيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والتفكير في
 جبر قال نأب عن النبي صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والتفكير في
 سبأ بن عثمان بن يحيى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والتفكير في
 أبان بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب يقولان قال أبو هريرة قال نأب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والتفكير في
 رسول الله عليه وسلم ونصره حتى وميت واحدا مستبته بعلها وتعليقها والافتراء به في أقواله وأفعاله وعجبه ومجته ابتاعه والنصير لائمة المسلمين
 أعانهم على ما حملوا القيام به وتبهم محمد الغفلة وسد ختمهم عن الدعوة وجمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة اليهم ومن أعظم نصيحهم
 دفعهم عن الظلم بالحق إلى حسن ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الإجماع ولقد نصيحة لهم بنبأ قومهم ونشر ما قامهم وحسن الظن بهم
 والنصيحة لعامة المسلمين الشفقة عليهم والنصيحة بما يعود نفعه عليهم وأظهرهم ما ينفعهم كف دواء الأذى عنهم وأن يحجب لهم ما يوجب لنفسه
 وبكرة لهم ويكره لنفسه كذا في الفقه قوله ولا رتبة المسلمين لا يجب على كل من دعاها أو أمار إلى قتل البغاة أو أن يحجب ولا يسلمهم أو القتل
 إذا كان لغنى وقدمه لأن طاعة الأئمة فليس بعصية فمن كيف فيما هو طاعة كذا في الفقه الرائي قوله عن جبر وكان قدومه على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سنة عشر في رمضان فبأباه واسلم وقبله سلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ولا رتبة المسلمين وكان يسمى بن عبد
 هذه الامة محمد بن حاتم قال نأب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والتفكير في
 شيئا أو بأب يقول لصاحبه أعلما ما أخذنا منك أحب إلينا مما أعطينا لك فاختار وروى الطبراني في ترجمته أن غلامه اشترى في قومه ثمانية
 قلدا له جاء إلى صاحبه فقال إن فيه كذا نعيم من ثمانية فلم يزل يزدل حتى أعطاه ثمانية قال الفقه الرائي كانت مهابة النبي صلى الله عليه وسلم
 لأصحابه بحسب ما يحتاج إليه من تجديده على أو توكيده فذلك أختلفت ألفاظهم قوله فيما استطعت أن بلغكم التواتر المقصود بهذا التبعيد على
 أن الأئمة من أئمة الرأى على ما هو المشروط في أصل التكليف ويشير إلى ما يقول ذلك اللفظ حال المباينة للعقود للهوة والاعتراف
 عن خطاه وهو وهذا من كمال شفقته وتبليدهم صلى الله عليه وسلم الله أعلم قوله قال يعقوب في روايته حديثنا سبأ بن زيد والدراس إذا قال عن
 لا ينجح به إلا أن يشب سماعه من جهة أخرى في رواية يعقوب اتصال رواية مغيرة بن سبأ باب نقص الأيمان بالمعاصي ونفيه عن
 المشركين بالمعاصي على الأدلة في الفقه كونه قوله لا رتبة إلا في قولنا أن الفسق بالتحليل كذا في الأمانة لا رتبة إلا في قولنا أن الفسق
 للمعتزلة في زعمهم أنه يزيد على ما في رواية يعقوب قوله لا رتبة إلا في قولنا أن الفسق بالتحليل كذا في الأمانة لا رتبة إلا في قولنا أن الفسق
 المعتزلة في ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا رتبة إلا في قولنا أن الفسق بالتحليل كذا في الأمانة لا رتبة إلا في قولنا أن الفسق
 نفى الإيمان قال الشيخ فيحوي الدين الكبير في الفقه الذي اعتقده أن المراد بقوله وهو مؤمن أي مؤمن بأن الله تعالى إياه أحسن ألقاب الله
 تعالى إذ لو كان حاضرا لطلب جميع الله تعالى لم يستطع أن يصحح حكمه من الله عز وجل فلا بد للعاصي من سدل الحجاب عليه حتى يفتقر إلى العصية وأقل
 الحجاب أن يقع في تأويل أو تزني من النفس كأن تقول له نفسه زيد غفور رحيم ولا يكون غفورا رحيمًا إلا بالذنوبين وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 شناعي لأهل الكفر ثوبن أقمي وبغير أن الله تعالى يؤاخذ مثل ما كنت تصنع الله وتقول له نفسه أيضا أفل ما أقدر عليك فأنك لا تستطيع
 أن تزعم ما ذكره الله عليك وتفكر له نفسه بالبراءة والاسم حتى تحون عليه الذنب وتقول جرم أهل الكفر في الله لا يجرع لعادون أن يعصى الله
 على الكفر والشهود أبدا قال عليه السلام أن الله تعالى إياه يعتقه من الوقوع ثم لو فرض أن العاصي يشهد أن الله تعالى إياه أحسن ألقاب الله
 يشهد غير راض عنه في تلك المعصية وفي حديث الطبراني وغيره مرورا إذا أراد الله تعالى أنفاذ قضاءه وقد مر سبأ بن زيد العقول غفورا
 والمراد بهذا القول أي تسلب العقول التي تشهد بظن الحق تعالى إليها حال معصيته لا العقول التي لا يكون المراد ذلك ما أحسن الله تعالى حال

وهو مؤمن ولا يشترى الشارقي حين يشترى وهو مؤمن ولا يشترى المتعرجين يشترىها وهو مؤمن قال ابن شهاب في خبره
عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أباه كان يحل شتم هؤلاء عن أبي هريرة ثم يقول

لعمري الحكيم وقد ثبت المؤاخاة بالتصميم فاقدم قال هلا مضع قلنا فيه جماعة من المتصوفة فعلوا ذلك ليرتضون كوز الصلح بين
الايمن بان الله تعالى يراه حال المحصنة ان ينصف عنه الايمان بوجود الله تعالى وملأه ركنه وشمله واليوم الآخر بالقدح والشرع كما ترون
بعضهم يؤمن هؤلاء كلهم لا يحجب عنه ما فعلوا كقول الله تعالى يراه فانه لا يدين من حجاب فيه يقضي الله امرًا كما منعوه كما لا يمكن ذلك في غاية
قلة الحياء مع الله تعالى، وقال الشيخ الكسبي في المبدأ الثامن والثلاثين من الفتوحات السنية اعلوان الحكمة ان كانوا يخرجون عن صاحب حال
الزنا والسرقة وشرب الخمر مثلاً لانه يخرج من صاحبه حتى يجبه من قنوع الدنيا بل يرضى بنفسه للزمان مثلاً فان الايمان لا ينافى ولا شيء وقد اشكر
الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا نفي العبد خمر عنه الايمان حتى يصير عليه كالفظة فاذا اقر رجس اليه الايمان قال وما بعد يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيان فعلان خروج الايمان ليس هو ان يخلو صاحبه في الكفر وانما يخرج ليعتقنه وقنوع الغلاب عنانية بصاحبه واطال الشيخ في
ذلك، كذا في البيهقي للشعراني والله اعلم، قوله وهو مؤمن الخ وهذا الحديث بظاهره كما تريد على فني الامام زين الزاني وشاير المتعرجين
قال الحافظ في الفتح وهو اقوى ما يحل على صفة من ظاهره ايجاب الحق في الزنا على الخادم مختلفة في حق الحر المحض الجراكبر وفي حق العبد لو كان
المرد متى الايمان بنبوت الكفر لا شكوا في العقوبة لان المكلف يفتي بالايمن والكفر سواء قلنا كان الزوج فيه من العقوبة مختلفا على
ان مركب ذلك ليس بكافة حقيقة وقال النووي اختلف العلماء في معنى هذا الحديث والصحيح الذي قاله الحنفية ان معناه لا يفعل هذه المعاصي
وهو كامل الايمان هذه من الاقوال التي تطلق على فني الشئ والمراد في كماله كما يقال لا علم الا ما نفع ولا مال الا الاصل ولا عيش الا عيش الآخرة
وانما تأدوا ولا يرضوا الحديث وفي آخره ومن فعل شيئا من ذلك فوجب به في الدنيا فمؤذون ذلك لم يتركوا وجميع اجتماع الهلوسة على ان مركب الكبر
شأنه عذبه فهذا قول الله عز وجل ان الذي لا يعرف ان يشترى به ولا يعرف ما قود ذلك لم يتركوا وجميع اجتماع الهلوسة على ان مركب الكبر
لا يعرف الا بالشرك يعطى ان تأويل الحديث ونظائره وهو تأويل ظاهره سائر في اللغة مستعمل فيها كثيرا، قال وتأدوا بعض العلماء على
فعل مستعمل على علمه بغيره فقال الحسن المصيري ومحمد بن جرير الطبري معناه يترفع عنه اسم المذموم الذي يسمى الله به اولياته فلا يقال في حق
مؤمن ويستحق اسم الله فيقال سارق وزان وفاجر وقاصي وعن ابن عباس يترفع عنه نور الايمان وفيه حديث مرفوع وعن الهلبت يترفع عن
في طاعة الله وعن الزهري انه من المشكل الذي يؤمن به ويمر كالحجارة ولا تعرض لتأويله قال وهذه الاقوال مجتمعة والصحيح ما مرته قال وقول
معناه غير ما ذكرته ما ليس بظاهر بل بعضها غلط فذكرتها انتهى ملخصا، وقد روي في تأويله بالسحق حديث مرفوع عن علي بن عبد الطبري في الصغير
لكن في سنة راو كذبه فمن الاقوال التي لم يتركها ما اخرجها الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عماره خرو عن النبي
والصحة لا يترك مؤمن ولا يشترى مؤمن وقال الخطابي كان بعضهم يراه ولا يشترى بغيره على معنى النبي والنسبي المؤمن لا يبيعه ان يفعل
ذلك وقد بعضهم هذا القول بانه لا يبيعه للتقيد بالظرف فائدة فان الزنا منى عنه في جميع الملل وليس مقتصرا بالمؤمنين، قلنا وفي هذا النظر
واضح من ثمة، وقال ابن خزيمة في تأويل هذا الحديث ان المعتقل على عبد اهل السنة ان الايمان اعتقاد بالقليل لفظي باللسان وعمل بالاجراح
هو شمول على ما ذكرنا من المحصنة في مركب بعض ما ذكرنا من اعتقاد ولا يفتق بل اختل طاعته فقط فليس يؤمن بمعنى ان لا يرضى عليه
نمعي نفى الايمان محمول على ان لا يرضوا له من اعتاد ذلك لانه يخفى عليه ان يقضي به الى الكفر وهو كقولهم ومن يرتحل على النجس الحديث اشار الى الاعتقاد
وفي الفتح قوله صلى الله عليه وسلم لا يشرب المتعرجين يشربها وهو مؤمن بمثل ان يكون المراد ان فاعل ذلك يؤذي امره الى ذهاب الايمان كما وقع في
حديث عثمان الذي اقله اجتنبوا الخمر فما اخرج الخمر من فيه انها لا تجتمع والايمن انك اذا وشك احداهما ان يخرج صاحبه اخرجته وفي صحيحه ان
مرفوعا قال الحافظ بعد استصحاب وجوه التأويل وحاصل الاجتمعا من الاقوال في معنى هذا الحديث ثلثة عشر قولنا خارجا عن قول الخوارج ومن
واقفهم من المرافضة ان مركب الكبرية كافر فمؤذون في النار اذا مات من غير توبة وكذا قول المعتزلة انه فاسق مخلد في النار فانما لفظ الله الذي
تعلقوا بهذا الحديث وشبهه واذا احتمل اقلنا ما لم نعتجهم في حقهم قال القاضي عياض اشار بعض العلماء الى ان في هذا الحديث شبهة على
جميع انتزاع المعاصي والتحذير منها فذبة بالنزاع على جميع الكهوات وبالمرة على الرغبة في الدنيا والحصر على الخمر وبالشرع على جميع المعاصي
عن الله تعالى وتوجب الغفلة عن حقوقه وبما انتباه لموصوف على الاستغافات لعباد الله وترك توقيهم والحياء منهم على جميع المعاصي

حدثني عتاس بن عبد العظيم العنبري قال نا النضر بن محمد قال نا عكرمة وهو ابن عتار قال نا ابو تميل وقال حدثني ابن عتيار قال نا مظهر الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اظن من الناس شاكرا ومنهم كافر قالوا هذه رحمة الله وقال بعضهم لعل صدق نوء كذا وكذا قال

يتفق من اصابتهم الخيل على ثلثي فموا تفاق ومصداقة لانه قد يطعم على بعض الاسباب ولا يحصل المسبب عقبتها الا بعد شوط كريمة ليس في قدرة البشر الاطلاع عليها فان اتفق ان قلنا الله ببقية الاسباب مع توفيق الشرط وقعت الاصابة وان لم توفيق لخطا ويكون ذلك كتميم الانسان في ان السماء تطر اليوم مما راى الخبير بتم وينبت من الجبال فيما ذكر بعضه على بعض فيجوز قلته لذللك ورعا لجسمي الهارب الشمس تأتي رليح خلفه وتبدر الغيوم وربما يكون بخلافه اى تطرأ حية والشمس مضية وجرد الغيوم ليس كافي في المطر ببقية الاسباب لا تدرك وكذلك تحمين الملاح ان السفينة تسلم اعتقادا على ما الفه من العادة في الرليح ولتلك الرياح اسباب خفية وهو كما يطعم عليها فتارة يصيب في تخمين وتارة يخطئ وهذه العلة تمنع القوى في ايمانته واعتقاده من النظر في الخورم وايضا وانما اننا لا نقول فيه فاعل احواله الخورم في فصلون لا يفي شيئا وتقصيع العمر الذي هو انفس بضاعة الانسان في غير فائدة شرعية ترتب عليها المصالح فائتبه الحصار فان الوقت سيف ان لم تقطعه في خير قطعك ومن حسن اسلحه للمرو تركه ما لا يعنيه واشتغاله بما يعنيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما العلوية عكمة او سنة قائمة او بضاعة عادلة رواء ابوداد وابن ماجه فاذا الخوص في الخورم والتوغل فيه وفي ما يجهل فحقا حصل مخوض في بحر حلة من غير فائدة فان ما ذكره تعالى كائن للتحلة والغير مدافع والاحتراز عنه غير ممكن بخلاف علم الرب فان الحاجة اليه ماسة واكثر اذ لته مئا يطعم عليها ويخلط على التعبد للرعا وان كان تخمينا وحسب لانه ما يطعم عليه وهو جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة لا خطر فيه كذا في الاحياء وشعره وقريب منه ما قال الشيخ الاجل ولي الله الدهلوي قدس سره في حجة الله الباقية حيث قال اما الايام والخورم فلا يدرك لهم حقيقة ماعا فان الشرع انما اثنى بالنبي عن الاشتغال به لان في الحقيقة البتة وانما توارث السلف الصالح ترك الاشتغال به ذواته فبين وعلمه القبول بتلك التأثيرات لا القول بالحد اصلا وان منها ما يلحق البداهات الأولية كاختلاف الفضول باختلاف احوال الشمس والقمر وتحوذ لك ومنها ما يدل عليه الحواس والتجربة والاصد كشل ما تدل هذه على حرارة الزنجبيل وبرودة الكافور ولا بعد ان يكون تأثيرها على تخمين وجه يشبه الطبا ثم فكما ان لكل نوع طبا ثم تخضه به من الخوا والبرد واليبوسة والرطوبة يتعسف في دفع الامراض فكذلك لافلاذ الكوكب طبا ثم وخاض كحر الشمس رطوبة القمر فاذا استاذ ذلك الكوكب في محله ظهرت قوته في الارض الاطمان المرأة انما اختصت بعائنا النساء واخلاقهن شئ يرجع الى طبيعتها وان خفي ادراكها والرجل انما اختص بالجرأة والجرأة ونحوها لمعنى في مزاجه فلا يمكن ان يكون لحلول قوى الزهرة والمريخ بالارض اثر كثر هذه الطبا ثم الخفية وبانيتها وجه يشبه قوة روحانية متكررة مع الطبيعة وذلك مثل قوة نفسانية في الجنين من قبل امه وابيه والمواليد بالنسبة الى السموات والارضين كالجنين بالنسبة الى ابيه وامه هناك القوة شريفة العالم لفيضات صورة حيوانية ثم انسانية ولعل تلك القوى بحسب الانصالات الفلكية انواع ولكل نوع خاص فامعن قوم في هذا العلم فحصل لهم على الجوع يعرفون به الوقا ثم لاثانية غير ان القضاء اذا اتفق على خلاف جعل قوة الكوكب متصورة بصورة اخرى قريبة من تلك الصورة وانما القضاء من غير ان يجرم نظام الكوكب في خواصها ويخرج عن هذه النكتة بان الكوكب خواصها تجري عادة الله لا بالزور العقلي ويشبه بالامارات الصالحا ولكن الناس جميعا توغلوا في هذا العلم توغلا شديدا حتى صار منظره لكفر الله وعكس الايمان فنعى ان لا يقول صدق توغل هذا العلم مظهر بفضل ورحمته من صميم قلبه بل يقول مظهر بانوكا وكذا فيكون ذلك صادعا عن حقيقة بايما زال الذي هو الاصل في الفجا واعلم الخورم انه لا يضمر حوله اذ الله مبرز للعالم على حسب حكيمته علم واحد اوله يعلم فذلك وجب في الملة ان يخل ذكره ونفى عن خلقه ويجوز ان من اقتبس علم من الخورم اقتبس شعبة من السرور اذا زاد ومثل ذلك مثل التوراة والابجيل شل والبوصلة الله عليه وسلم على مر اذ ان ينظر فيه ما كونهما كثر في منظرته لعدو لا لتقيد للقرآن العظيم ولذلك فهو اعنه هذا ما ادعى اليه ربنا وتخصنا فان ثبت من الشبهة ما يدل على خلاف ذلك فالامر على السنة ام وفي حديث ابن مسعود ان قنطرة هرقى قال ابن الناطور وكان هرقى جزاء راى كاهنا ينظر في الخورم فقال له حين سألوه ان راى الاله حاز نظرات في الخورم طاك الختان قد ظهر لك الخافظ ان نجوم فان قيل كيف ساء للبخاري ايراد هذا الخبر المشع ببقية امر الجنين والاعتقاد قد دل عليه احكامهم فالجواب انه لم يقصد خلاف بل قصد ان يتبين ان الاشارات للنبي صلى الله عليه وسلم عليه لم تجاوت عن كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهنين او عبقريين حق او مبطل انسى وحتى وهذا من ادم ما يشير اليه عالم او عبقري اليه عجم ام - قوله حدثنا ابو تميل ان بنعم الزاوي ونحو المير واسمه

في كبيرة ام كل في شرح الاحياء ، قال الجلال الصفي غفر الله له ذنوبه الكبائر والصغائر والذي يتصل من مجموع الاقوال والاول عدم هذا العبد
الضعيف والله اعلم ان اسم الكبيرة والصغيرة يطبق تاريخ على بعض الذنوب حقيقة وتارة بالاضافة الى ما سواها من الذنوب ومقتضية بعضها
ببعض فالاول الكبائر والصغائر الحقيقية والثاني الكبائر والصغائر الانشائية النسبية قال الغزالي في الاحكام وما من ذنب الا وهو كبير بالاضافة الى
ما دونه وصغيرة بالاضافة الى ما فوقه فالضاحية مع الاجنبية كبيرة بالاضافة الى النظم الصغيرة بالاضافة الى الزنا وقطر المير المسلم كبيرة بالاضافة
الى ضرية صغيرة بالاضافة الى قتله ام - ومن ههنا قال شفيق الثوري الكبائر ما كان فيه المظالم بينك وبين العبد والصغائر ما كان بينك وبين
لان الله كرم يعفو واجم يثبت يزيد بزيادة عن حمد المطول عن ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينادى منا ومن قبل
بطنان العرش يوم القيامة يا امة محمد ان الله عز وجل قد عفا عنكم جميعكم المؤمنين والمؤمنات فذكر في المظالم بينكم وادخلوا الجنة
قلت مراد شفيق ان الذنوب التي بين العبد وبين الله اكمل مراد من مظالم العباد فانها تزول بالاستغفار والعفو والشفاة وغيرها واما
مظالم العباد فلا يزول باستيفائها وفي المعجم المطول الى الظلم عند الله يوم القيامة ثلاث دواوين ، ديوان لا يغفر الله منه شيئا وهو انشر الله
ثوقرا ان الله لا يقدر ان يشرك به وديوان لا يترك الله منه شيئا وهو مظالم العباد بعضهم بعضا وديوان لا يغفر الله به شيئا وهو ظلم العبد
نفسه بينه وبين الله ، ومعلوم ان هذا الديوان مشتمل على الكبائر والصغائر لكن مستحقه اكرم كرهين ، ويعفو عنه من حقه ويغفره افعاف
أضعاف ما يستوفيه فامر اسهل من الديوان الذي لا يترك منه شيئا لعلهم وايصال كل حق الى صاحبه ، وقال مالك بن مغول الكبائر ذنوب
اهل البدع والسيئات ذنوب اهل السنة ، فكل يدين الله من الكبائر وانما اكبر من كبر اهل السنة فكل اهل السنة صفا في النسبة
الى البدع وهذا معنى قول بعض السلف البدع احب الى المليس من المعصية لان البدع لا يثبت منها والمعصية يثبت منها ، فالكبائر والصغائر
الحقيقية على ضربين اما ان يكون صغرها وكبرها الامر في حد ذاتها وسخر نفسها او لا يحتاج عنها من احوال فاعلمها وعوارض لحقتها ولا بأس بان
تسمى الاول كبيرة وصغيرة بالذات والثاني بالعرض ويشبه هذا التقسيم ما قاله الشيخ في الاصول في اهل الهوى قدس الله روحه اعلم ان الكبيرة
والصغيرة نطقا باعتبار كبر احدهما بحسب حكمة البر والاثم وثانيهما بحسب الشرائع والمناهي المختصة ببعضهما اما الكبيرة بحسب البر
والاثم في ذنب يوجب العذاب في القبر وفي المحشر ليجازي اقربا ويسفل الاربعات الصالحة افسادا اقربا ويكون من الفطر على الطول الخالف
جدا والصغيرة ما كان مظنة لبعض ذلك او مضيق اليه في الاكثرت لوجوب بعض ذلك من وجوه ولا يوجد من وجوه كمن يتوق في سبيل الله
واهله جراح فيدفع رذيلة الخجل ويسفل تدبر المنزل واما بحسب الشرائع الخاصة فما نعت الشريعة على تقريه او اوعاها الشارع عليه بما او
شرع عليه حدا او حتى مركبة كالزنا خارجا عن الملة اياها الشرعية وتغلظ الامر فوكيرة وديان كمن شق صغيرة بحسب حكمة البر والاثم كبيرة
بحسب الشريعة وذلك ان الملة الجاهلية ربها انكبت شيئا حتى فشا الرجم به فيه ولا يخرج منه الا ان تقتطع قلوبهم لوجوه الشرع ناهيا
عنه فحصل منهم لجاج ومكابرة وحصل من الشرع تغليظ وتهديد بحسب ذلك حتى صاروا لجاجا كالمناة والشديدة للملة ولا يأتى الا قتلهم
على مثله الا من كثر ما روي من غير ما لا يتحقق من الله الامر بالناس فكتب كبيرة عند ذلك ام - اما تعريف الكبائر والصغائر الحقيقية بالذات
مع قطع النظر عن الاضافة الى غيرها والعوارض التي تحتها من خارج فقال السبكي المنسوبة لله في نفس اماري في كبريتها ما لا يتصور تحته
كثيرة كمن سب الله او كبره في نفسه من الذنوب الكبائر والسيئات مقدراته وواجبها ما يجتمع فيه العلم والفاقد مثل النظرة و
المسة والقبلة واشياها واجم يقول النبي صلى الله عليه وسلم العيان ترتين والرجلان ترتين ويصدق ذلك كله الدرج او كبره ومراده
كما روى الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله ان المنى عنه همان احدهما هو شتم على المفسد بنفسه نفس فعله منشأ المفسد فهذا كبيرة
كقتل النفس الشريعة والقتل الزنا والثاني ما كان من مقتدات ذلك ومبادئه كالنظر والسرور المحرمتين والقبلة الذي هو مقتدة الزنا فهو
من الصغائر والصغائر من جنس المقدرات والكبائر من جنس المقاصد الغايات وهذا هو غنى شيخنا المحقق وشيخنا قاسم العلوي في الغايات
رحمهما الله تعالى ولعل قول الخطيب ان الكبيرة كل عجز له عليه منى عنه في نفسه الشارة الى هذا الخط في الكبيرة واما قول النووي قال لعلهم
رحمهم الله تعالى ان الاصل على الصغيرة يجعلها كبيرة وروي عن عمر بن عباس وغيرهما رضي الله عنهم كبيرة مع استغفار وكصغيرة
مع اصرار ومماناة الكبيرة في بالاستغفار والصغيرة تصير كبيرة بالاصار وقال الشيخ ابو محمد بن عبد الله في حديث الاصل بالاصار وهو ان تكون منه
الصغيرة تكرار يشعر بقلعة من الامة بل يثبته اشعارا ان الكبائر من تلك قال وكذلك اذا اجتمعت صغائر مختلفة الاثام بحيث يشع مجموعها ما يشعر
به اصغر الكبائر ام - وكذلك قول ابن القيم في الدلائل ان العبد كلما صغرت ذنوبه عند الله وكبرت عند الله وكثرت عند الله صغرت عند الله

وشهادة الزور وقول الزور وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس فمأزال يكثرها حتى قلنا لبيته سكت وحديثي
يحيى بن حبيب الحارثي قال قال تاحل بن وهبان الحارثي قال انا سمعنا الله بن ابي بكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الكلمة قال انك لا تشرك بالله وعقوب بن الوليد بن قيس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث قال قال يحيى بن جعفر قال
ناشعة قال حدثني عبيد بن النضر بن ابي بكر قال سمعت اسير بن مالك قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار او سئل عن الكبار
فقال انك لا تشرك بالله وقتل النفس عقوق الوالدين وقال انا انتمكم بركب الكبار قال قال الزور وقال شهادة الزور قال شعبة
وانك كبريتي انك شهادة الزور حدثني هرون بن سعيد الكيلي قال قال ابن عباس قال حدثني سليمان بن زياد عن ثور بن زيد
عن ابي الغيث عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جبريل السبع الموقفات قيل يا رسول الله وما هي قال الشك بالله والشك
فيه عاتلة لار الله الواجب اول شرعه المقرب وفي هذا ما ولا ما موهوبه وبزيل فيها ما يحريم ما يؤذيها ما يثني كان وان كان فيها ما لا يجوز وطاعتها
وان كان ما لم ين به فحظ انفسهم بخلاف الامم فانه لا يامر الا بما فيه مصلحة المسلمين ولا يجبر طاعة في حق نفسه ولا يجبر اداء عيهم والوالدان
يعمر اذها هيتا كان الذي اوليس يمتن خلافا لمن شرط في تحريم الاذى ان يكون ليس بالهين فاقول بغير ايلها مطلقا الا ان يكون لغيرها
بنا هو حق واجب لله فحق الله اولى فعلى ما قلته واما في بطلاق امراته ونحوه وجعل طاعتها هذا الذي اعتقدوا وادعوا حق ان شاء الله تعالى
والله اعلم بكن في شرح الاحياء قوله وشهادة الزور قال الطبري في تفسير قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور اصل الزور يحسن الشيء
ووصفه بخلاف صفته حتى يحيل لمن سمعه ان يخلو ما هو به قال والى اقول اعنا في الآية ان المراد به من لا يشهد شيئا من الباطل
وقال القرطبي شهادة الزور هي الشهادة بالكذب ليتوصل بها الى الباطل من التلوث نفس او اخيل حال او خيل حرام او تحريم لحوال فلا شيء
من الكذب اعظم ضرا منها ولا اكثر نساذا بعد شرك بالله وزعم بعضهم ان المراد بشهادة الزور في هذا الحديث الكفر فان الكافر اذا شهد
وهو ضعيف وقيل المراد من يسأل شهادة الزور وهو بعيد والله اعلم قوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا قال المجاهد بن الجهم
والمعنى والامر بالاجتهاد في مجلسه بجمعة الناس لا يجره في بعض اعضائه او لا يحويه بغيره بل ذلك في عامة جوبه قوله
حتى قلنا لبيته سكت اي شقة عليه وكرهية لما يزعمه وفيه ما كانوا عليه من كثرة الآداب معه صلى الله عليه وسلم والجمعة لله والشفقة عليه
قوله الشك بالله قال ابن القيم في مدارج السالكين انما الشك فهو نوعان كبير او صغر فلا يكبر الا بغيره الله بالآية منه وهو انك
من دون الله بل لا تجزى محال بحسب الله وهو الشك الذي تضمن تسوية الالهة للمشركين برت العالين ولهذا قالوا لا اله الا الله في النار قالوا
سبح كفى شكرا لربك انك تفرح بك ربك الغافلون مع اقاربه ان الله وحده خالق كل شيء وربه ومليك وان الله همم وشأنه في كل شيء
واعتيت وانما كانت هذه التسوية في الحق والاعتظيم والعبادة كما هو حال اكثر مشركي العالم بل هو محييون معبودهم ويخطونهم ويؤاخذون
من دون الله وكثير منهم بل لا يفرحونهم في الهتهم اعظم من محبة الله وليست بشيء بل كرههم اعظم من استبشارهم اذ ذكر الله وحده فيطربون
لمستقص معبودهم ولا يفرحونهم من المشرك اعظم مما يعضبون اذا انتقل احد رب العالمين واذا انتهكت حرمة من حرمات الهتهم معبودهم
غضبوا غضبا للهيث اذا فرغوا اذا انتهكت حرمة الله ليعضبوا لها بل اذا قاموا انتهك لها باطعاهم شيئا رصوا عنه ولم يتفكر له قلوبهم لها
الشرك الا صغر ككبس الربك والصنع الحق والحلف بغير الله كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف بالله بغير الله فقد اشرك وقول
الرجل للرجل ما شاء الله وشئت وهذا من الله ومنك وانا بالله وبك وما الى الا والله وانا متوكل على الله وعليك ولو كانت لو لم يكن لك ولا
وقد يكون هذا شركا كبيرا بحسب حال قائله ومقصود وحم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعل قال له ما شاء الله وشئت ايجعلني يوثقه
قل ما شاء الله وحده وهذا اللفظ اخف من غيره من الالفاظ قوله التسليم الموقفات اي الملهيات قوله والتحرر اختلف في التحرر
ف قيل هو تخيل فقط ولا حقيقة له وهذا اختار ابي جعفر الاسترناذي من الشافعية وابي بكر الرازي من الحنفية وابن حزم الظاهري وطائفة
قال النوراني والصحيح ان له حقيقة وبه قطع الجمهور وعليه عاقلة العلماء وبديل عليه الكتاب الشريعة المشهورة انتهى لكن محل النزاع
هل يقع بالتحرر انقلاب عين الا من قال انه تخيل فقط منع ذلك ومن قال ان له حقيقة اختلفوا هل له تاثير فبجيت بفكر المخرج فيكون
نوعا من الامراض وينتهي الى امالة بحيث يصير الجهاد جروا مشلا وعكسه فالذي عليه الجمهور هو الاول وذهب طائفة قليلة الى الثاني
فان كان بالنظر الى القدرة الالهية ففسر وان كان بالنظر الى الواقع فهو عمل الخلافة فان سكره من يرى ذلك لا يستطيع اقامة هذا الحكم
ونقل الخطباء ان قوما انكروا السحر مطلقا وكانه معنى القائلين بانه تخيل فقط والاخرى مكابرة قال الامازي والقرنيز والسحر والمجزة الكبر

حقيقة السحر الذي يذهب اليه الكرام والمجزة

وقتل النفس التي حرم الله ألا تبايئ حتى وكل مال اليتيم وكل الربا والتملى يوم الرزخ قد قذفت الحطرات العاقلة للمؤمنين
 حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن الهادي عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر
 ابن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الكفاية شتم الرجل والدية قالوا رسول الله وهل يشتم الرجل
 والدية قال نعم يسب أباه ويسب أمه ويسب أمه ويسب أمه وحل ثمنه أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن مثنى و
 ابن بشير جميعاً عن محمد بن جعفر عن شعبه عن محمد بن يحيى عن محمد بن جعفر قال نا يحيى بن سعيد قال نا سفيان كلاهما عن سعد
 ان السويكون بمعاينة احوال حتى يتم للشارح ما يريد والكرامة لا تحتاج الى ذلك بل انما تقع قائماً انفاً واما الحجة فتحتاج عن
 الكرامة لا تحتاج الى نقل احوال الحرميين الا جماعاً على ان السوي لا يظهر الا من فاسق وان الكرامة لا تظهر على فاسق ونقل النوراني في ايراد احوالهم
 عن المتولى خذولك ويشان ان يعتبر بحال من يقع المخافاة من فسادك في شتمك بالشرية فيجوز للموقفات التي يظهر على يد من الخوار كرامة
 والا فمحمداً بنه يشان احداً نوعاً كعادته الشياطين وقال الرضا السجستاني صاحبنا في توصيل اليها بالاكساب غير انما اذ لم يجرى
 اليها الا احداً الناس وداعته الوف على خاص الاشياء والعلم بوجه تركيها وادقائه واكثره فيختللا بغير حقيقة وإيماءات بغير ثبوت
 فيعظم عنده من لا يعرف ذلك كما قال الله تعالى عن سمرة فرعون وجاؤوا بسجود عظيم مع ان جهلهم وعصيانهم لم يخرج عن كونها اجابة على
 ثور قال والحق ان بعض اصناف السوء تاتى في القلوب كالحب والبغض القاء الخبر والنسب في الابدان بالاول والسبق واما المتكبر انما الجاد
 ينقلب جيواً وعكسه يسخر السار وغير ذلك، كذا في الغفر، وقد عقدنا في ان تسمية فصولاً في كتاب النبوات الكبرى في غير ما قد يترتب
 الحجة والبرهان والكرامة ويكون خطأ طريق المتكبرين في هذه المسألة واطال الناس فيه وفي بيان متعلقات المسألة من ايراد التحقيق والوقوف
 على دقائق هذا البحث بطريق شرعي وعقلي فليجده فذكرنا بنفس بلع لربيع على منواله، قال على القارئ في شرح المشكوة اعدنا للشرح
 حقيقة عند عامة العلماء خلافاً للعترة وادى جعفر الاسترابادي ثم ظاهر عطف السوء على الشرك انه ليس بكثرة اختلاف العلماء
 في ذلك وحاصل مذهبنا ان فعله فسق ويحرم فعله خلافاً للفتاوى في محذور الاضمار ولا كفر في فعله وتعلبه وتعليمه الا ان اشتغل على
 تحية خلق او تعظيماً كما يعظم الله سبحانه وامتداده وان له تائباً لذاته وان له ملكاً بجميع انواعه واطاعه ملكاً في جماعتهم ان الشارح كافر
 ان الشارح وان تعلمه وتعليمه كذا ان الشارح يقتل ولا يستتاب سواء سحر سلباً او ذوقاً، وفي المسألة اختلاف كثير وتفاصيل ليس
 هذا موضع بسطها، قوله الا باحق الخ وهو ان يجوز قتلها شرعاً بالقصاص وغيره قوله اكل مال اليتيم الخ لا يلازمه قوله والتوبى
 يوم الرزخ الخ وهو الجملة التي يزحفون الى العداية يشنون اليهم عشقة من رزخ السجى اذ ادب على اسبته وقيل حتى به لا تركلته
 ونقل حركته كما انه يزحف ويصوب المصلح مما لا يظن وان كان بالانفس له اكثر من كافر في جاز التوبى، قال العلامة الا في السجى في موضع المعاني
 في الآية ومن يؤجرهم يومئذ بكرة الآية دلالة على تحريم الفزار من الرزخ على غير المتخوف، والمختار، قالوا وهذا اذا لم يكن العداية
 من الضعف لقوله تعالى انما كففت الله عتكم الآية، اما اذا كان اكثر فيجز الفزار فلا يثبت عليه عقوبة فانها في هذا ذهب اكثر
 اهل العلم واخبر الشافعي وابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال من ذبح من ثلاثة فليس له ثمن فليس له ثمن فليس له ثمن
 وشي هذا المخصص نسخاً وهو الذي عن ابي رباح وعن محمد بن الحسن ان المسلمين اذا كانوا اثني عشر اقلوا لجز الفزار والظاهر انه لا يجوز اقل
 كاهره لا يتبين من قوله في ما في الحديث قوله وقد قلت المخصصات الخ اي العداية بجنى كسبهم بالنزاد وهي بغض اصدا وكسبهم احبهم بالله و
 حفظها الى التي حفظت فجمعها من الزنا قوله المومنات الخ احتراز عن قذات الكافرات فان قذ فتن ليس من الكفاية فان كفاية فتن فيها
 من الضعاف ولا يوجب الحد وفي قذات الكفاية المسلمة التعزير دون الحد ويتعلق باجتهاد الامام واذا كان المقدوف رجلاً لم يكن الحد ايضاً
 من الكفاية ويجب الحد ايضاً لمخصصهم لمراعاة الآية والعادة قوله الغافات الخ من اهل القهارم لافاحة، كذا في عن البريات وانه
 خاف على عيبتا به، قوله يسب اباه الرجل الخ قال النزيل في الشك هو التعزير عن الكفاية المستقيمة بالعبادات الشرعية واكثره لا يجري في
 الفاظ الواقع وما يتحقق به فان اكل الفساده ارضحة فلهست له نعمها فيه واهل الصلح يتشاور في حال يكون عنها ويدون عليها، ان
 فيذكر ويناظرها وما يتحقق بها، والبا على النفس انما قصد البناء واما الاعتداء المصل من مخاطبة الفتاوى واهل الحديث والتم
 ومن عادته السب وقال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصني فقال عليك بتقوى الله وان امرأ غيرك بشئ يعلمه فيك فلا تعظه
 بشئ تعلمه فيه يكن وبالله عليه واجرمه ولا تسبوا شيئاً قال في نه سببت شيئاً بعد وقال عياض بن جرحم قلت يا رسول الله ان الرجل

يقول الحق وغمط الناس حل شاكروني بن الحارث التميمي وشوبل بن سعيد كلاهما عن علي بن مسهر قال في حديثه ان
ابن مسهر عن الاعشى عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل النار رجل الا دخل النار اكل في قلبه
مشقة كخبرة خردل من يمان ولا يدخل الجنة احد الا في قلبه مشقة كخبرة خردل من كوراء حل شاكروني بن شريك قال قال ابو داود
قال الشعبي عن ابيان بن ابي عمير عن فضيل عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة من كان
في قلبه مشقة كخبرة خردل من كوراء حل شاكروني بن شريك قال قال ابن مسهر عن علي بن مسهر عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن مسهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من الكبر
وقلت ان من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة وحل شاكروني بن ابي شيبة وابو كريب قالان ابو مخنف عن ابي اعشى
وحسن بن محمد ان يكون الجبل سمي بذلك لانه كما انما يقال في ذلك كما لا نعلم انما له الاربع وفي الحديث ان الجبل جيب الجبال لا يدخل
وقال مسيوه الجبال رقة الحسن وقال ابو داود الجبال الحسن الكثير وذلك من ان احد هيكما يخص الانسان به في نفسه او يملكه او فعله انما في
ما يصل منه الى غيره وعلى هذا الوجه ما روى ان الجبل جيب الجبال تبيها ان منه تفيض الخيرات الكثير فيجب من يخص به ذلك كذا في تاريخ
العروس وفي روح المعاني والمشهور اطلاق الجبل على الحسن الكثير ويكون في الصورة جسم التركيب وشا من يملكه وشا من يملكه وفي الاخلاق
باشتم الماعط الصفات المحمودة وفي الاخلاق كونه ملاممة للصفة من وراد المصلحة وجلب المنفعة قال النووي ان اسم الجبل ورد في هذا الحديث
الصغير ولكنه من اخبار الاحاد وورد ايضا في حديثه اسماء الحسن وفي اسائه مقال والحقنا حوزا طلاقا على الله تعالى ومن الحديث من قوله
قوله بطريق عن جوهرة ومهمله مقفوتين واصل البطل الطيفي عند النعمان واستعمل في التكرار وقال الراغب اصل البطل دهن يترى للماء
عند مجرى النخلة عن القيام تحتها قال الشراح اما بطريق فهو دونه والنحو ترتقا وتخيلا فوهة وخط الناس ان الخط بفتح المعجمة وسكون
الميم ثم حمله الاحتقان قوله وحل شاكروني بن ابي كريب الليث واسكان النون وبالجوزاء بضم واو وحده قوله عن علي بن مسهر عن ابراهيم
وكسر الهاء قوله لا يدخل النار احد الا في قلبه مشقة وهو دخول الخلودام فتأمل قوله من كوراء حل شاكروني بن شريك يحفظ الكوراء عن غيره
باب الدليل على ان من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة وان من مات مشركا دخل النار قوله قال وكبير قال رسول الله
هذا من الروايات التي يثبت عليها مسندها الله يعني ان ابن مسهر قال رواية عن ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا شقة في وقال وكبير رواية عن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من الكبر ولا يدخل النار
فاخرجوا له على الاصل كسمعت وذهبت طائفة الى انه لا يدخل على الاصل كدليل عليه فانما قيل في هذا المذهب كان مهمل صحابي في الحديث
به خلاف انه لا يخرج الا لو اخرجوا وان لم يخرج بمسول غيرهم وذهب الاستاذ ابو اسحق الى ان الاستاذ اثنى على ما في الحديث لا يخرج من هذا
الحديث قد مر في المتن وغيره وفي الاستاذ ابو اسحق ما في الحديث لا يخرج من هذا الحديث قد مر في المتن وغيره وفي الاستاذ ابو اسحق ما في الحديث لا يخرج من هذا
والصحيح انه قد مر رواية الوصل فخط مسندها الله وذكر اللفظين لهذه الفادة ولم يأت في الحديث لا يخرج من هذا الحديث قد مر في المتن وغيره وفي الاستاذ ابو اسحق ما في الحديث لا يخرج من هذا
اولى والله اعلم قوله من مات يشرك بالله شيئا دخل النار قال الحافظ له تحتلف الروايات في الصحيحين في الخبر العبد الموقوف اوعده
وزعم احمد الجليل في الصحيح وتبعه مغطاني في شرحه ومن اخبرته ان في رواية مسعود بن وكبير وابن مسهر بن العباس بن خلف من مات يشرك بالله
شيئا دخل الجنة وقتل ان من مات يشرك بالله شيئا دخل النار وكان سببا لوهو في ذلك ما وقع عند علي بن كرامة والاسماعيلي بن مطر بن وكبير بن العباس
لكن يأتى الاسماعيلي بن الحنفية عن وكبير بن كرامة في الحديث قال انما المحفوظ الذي قبله ابو عوانة ووجه ذلك جزم من خزيمة في صحيحه والاصحاب
رواية الجماعة وكذلك اخبره احمد بن مطر بن عاصم بن ابراهيم بن مسعود بن وكبير بن كرامة في الحديث قال انما المحفوظ الذي قبله ابو عوانة ووجه ذلك جزم من خزيمة في صحيحه والاصحاب
المعز لان جانب العبد ثابت بالقرآن وجاءت الشبهة على وفقه فلا يخرج الى استنباط خلافات جانب الوعد فانه في عمل الحديث اذ لم يصح على
ظاهره كما قد مر وكان ابن مسعود لم يثبت حديثا غير الذي اخبره مسلوب لفظ قيل يا رسول الله ما المرحون قال من مات لا يشرك بالله شيئا دخل
الجنة ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار وقال النووي الجليل ان يقال جمع ابن مسعود اللفظين من النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
حفظ احدهما وثبتتها ولم يحفظ الاخرين فرفع المحفوظة وضاع الاخرى اليها وفي وقت بالاسكس قال قبا جمع بين روايتي ابن مسعود وما ثبت
له في غيره وفي رفع اللفظين اثنى وهذا الذي قاله لا يشك في ذلك فيه بعد ما جرى اخرج الحديث فلو قد مضى في ابن مسعود كان
احتيازا قريبا من ان يستعرب من افراد راوي من الجماعة بذلك دون رفته وشيخهم ومن فوهة فسمية السهل الى شخص ليس بجمود ولا

باب الدليل على ان من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة وان من مات مشركا دخل النار

حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو خالد الأحمر وحدا أبو كريب واسحق بن إبراهيم عن أبي معاوية كلاهما عن الأعشى
 عن أبي عبيدة عن أسامة بن زيد هذا حديث ابن أبي شيبة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فصبغنا الخمر فأتى
 من مجيئة فادركت رجلا فقال لا اله الا الله فطعنته فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا اله الا الله وقتلته قال قلت يا رسول الله انما قالها خوفا من الله قال انما شققت عن قلبه حتى تعلم اقلها
 امر لا تزدل بكثرة دعائها حتى تغتبط الي اسكوت يومئذ قال فقال سعد انما والله لا اقتل مسلما حتى يقتله ذو البطين يعني أسامة
 قال قال رسول الله وكانوا معه حتى لا تكون فتنة والذين كلفه الله فقال سعد قد فلتك حتى لا تكون فتنة وانت و
 اصحابك تريدون ان تغتالوا حتى تكون فتنة **حل ثنا يعقوب الدوري** قال نا هاشم بن عمار نا ابي بصير نا ابي طيخان نا ابي
 معاذ نا أسامة بن زيد نا حارث بن محمد نا قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الخمر من مجيئة فصبغنا الخمر فوقعنا منها هم
 بل هو الاصل ولكن لما طال الخلاف جازا احسن ذكرها ونظيره في كلام العرب كثير **قيل** نا عن ابي طيخان نا هو بنعم الظاهر الجبر وكسرها
 فاهل اللغة يفتخروا ويلجئون من يكسرها واهل الحديث يكسرها وكذلك قيه ابن مأكولا وغيره واسم ابي طيخان حسين بن جندب بن عمر
 كوفي توفي سنة تسعين قوله في سرية الى هرويلجنا الحملة وكسر الراء وتشديد الحائية قطعة من الجيش خرج منه ولعود اليه وهي من مائة الى
 خمسمائة فما زاد على خمسمائة يقال له مسير يكون والحملة فان زاد على ثمان مائة سمي جيشا وما بينهما يسمى هبطا فان زاد على الاربعة الالف
 يسمى حصارا فان زاد جيش جزار والحمل الجيش العظيم وما افترق من الشريعة يسمى بشتا فاشترى فاعل شتى حربة ولا يرجع عصية والى الحملة
 متعقب بقات ولون ثمرة واحدة فان زاد سمي جمره والمجيرة والكتيبة ما اجتمع ولو نشر كذا في القوم قوله فصبغنا الخمر اى جمعا عليهم وصباها قبل
 ان يشربوا بجرى لى صبغته ايتيه صباها بختة ومنه قوله وكلف صبغهم بكثرة عذابات مستمرة قوله الخمرات من مجيئة اى بضم الحملة و
 فخر الراء بعد هاتفت نسبة الى الخمرات واسمه جيش بن عامر بن ثعلبة بن مودعة بن حمينة تسمى الخمرات قوما بالقتل فبالغنى
 ذلك ذكر ابن الكلبي قوله فطعنته زاد في رواية حصين بن يحيى حتى قتله وفي حديث جندب قلنا رجم عليه السيف قال لا اله الا الله فقتله
 قال الحافظ في تاريخه بانه رجم عليه السيف لا قلنا لم يكن من صهره بالسيف طعنه بالرمح قوله فوقع في نفسي من ذلك اى في الزيادة الاخرى
 فلما قدمنا بلخ قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي يا أسامة اقتلته بعد ما قال لا اله الا الله قلت يا رسول الله انما كانت سيرة افعال فكتبت
 بعد قال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله فقتلته بعد ما قال لا اله الا الله قلت يا رسول الله انما كانت سيرة افعال فكتبت
 كما أسامة فسأله ليرقتله الى ان قال فكيف تصنع بلا اله الا الله اذا هلمت يوم القيامة قال يا رسول الله استغفر الى ان فكيف تصنع بلا اله الا الله
 اذا هلمت يوم القيامة فحجل لا يزوي على ان يقول فكيف تصنع بلا اله الا الله اذا هلمت يوم القيامة قوله اقلها اله الا الله وقتلته قال نا ابن
 في هذا اليوم تعليمه والبر في الموعظة حتى لا يقبل احد على قتل من تلفظ بالوحيد وقال القاطن في تكرير ذلك ولا عمل من قول العذر غير ذلك
 عن الازدحام على مثل ذلك قوله حتى تعلم اقلها امر الا قال النوفلي الفاعل في قوله اقلها امر القليل معناه انك انما كتبت بالعلم بالظاهر وما
 ينطق به اللسان وانما القلب غلب على طريق الى نفيه فانكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال اقلها شققت عن قلبه لتظهر لك كانت فيه حين
 قالها واعتقدتها اولها والخطة انك اذا كتبت قادرا على ذلك فانت منه باللسان وقال القطامي وفيه حجة لمن اثبت الحرام العقوى فيه دليل
 على ترتيب الاحكام على اساس الظاهر دون الباطنة قوله فقال سعد اى ابن ابي وقاص رضى الله عنه قوله ذو البطين اى بضم الباء تصدير
 بطن قال القاصى عيسى قيل لاسامة ذو البطين لانه كان له بطن عظيم قوله يعني أسامة اى قال ابن بطال كانت هذه القصة سببا في
 ان لا يقتل مسلما بعد ذلك ومن ثم تحذف عن علي في الجبل وصديق قوله قال رسول الله تعالى وكانوا معه اى اراد الرجل ان يخرج بالاية
 على مشرعية القتال في الفتنة بين المسلمين وان فيها الرضى من ترك ذلك كما ساءه وابن عمر سخر من رضى الله عنهم وحاصل جواب
 رضى الله عنه ان الضمير في قوله تعالى وكانوا معه للكتاب فاما المؤمنين يقتال الكافرين حتى لا يبقى احد يفتن عن دين الاسلام ويرتد الى الكفر
 واعياذ بالله وكان الدخول في دينه وقتنة فكان الرجل يفتن عن دينه اما يقتلوه واما لا يقتلوه حتى لا يتركوا الاسلام فليس وقتنة بل من الكفر
 كاحد من المسلمين قوله انت واصحابك تريدون اى المقاتلة بين المسلمين موجبة للفتنة وقتلهم وذهاب مبرهمهم وغلبة عدوهم والقضاء
 من هذا الكلام انه كان رأى سعد رضى الله عنه ترك القتال في الفتنة ولو ظهر انك الطائفتين محقة والاخرى مبطله وقيل الفتنة
 مختصة بما اذا وقع القتال بسبب التغاب في طلب الملك واما اذا علمت الباغية فلا تسمى فتنة وتجب مقاتلتها حتى ترجع الى الطاعة وهذا

وله من عراك البكر رجل على فصل ماله بالدار فبعده من ابن السبيل رجل بالبحر رجل أسلحه بعد العصر فلفه الله أن يركبها
 بكلا وكذا فصله وهو على غير ذلك ورجل بالبحر فباعه إماماً لا يبيع له إلا ما كان له فان أعطاه منها وفي وإن لم يعطهم منها لم يكن
 وحديثي زهير بن حرب قال ناجي بن حم وحديثنا سعيد بن عمرو الأشعثي قال لنا عبد بن كرامنا عن الأعرج عن هذا الأستاذ
 مثله عن إدريس بن حريز بن جبر ورجل ما كان له أسلحه ورجل شفي عنه الناقل قال ناسف بن عمرو عن ابن أبي عمير
 عن ابن هريزة قال أذنه مرفوعة قال ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يحط بهم أولهم رجل حلف على يمين بصدقة
 العصر على مالي مسرعة فمقتطعة وباني حديثه نحو حديث الأعرجي شفي عنه الناقل قال ناسف بن عمرو عن ابن أبي عمير
 ناوكيم عن الأعرج عن ابن أبي عمير عن ابن هريزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فكل نفسه بغير دين فكل دينه
 في يده يتوكلها في يده في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ومن شرب سكرًا فقد كفر

قوله رجل على فصل ماله بالدار فباعه من ابن السبيل رجل بالبحر رجل أسلحه بعد العصر فلفه الله تعالى له اليوم اصنعك
 فصل كما صنعت فصل ما لم تعلم يدا له قال الحفاظ ان المعاقبة وقعت على منعه الفصل فدل على انه احق بالصل قال ابن بطال فماذا اخذ
 حاجته لو لم يكن له مع ابن السبيل قال الحفاظ في رواية ترك الحمل وفي تعيينه فضلاً أشاروا الى انه اذا لم يكن له حاجة صاحب البكر جازاً صاحب
 منعه قوله بالدار فباعه الفاعل في المعاقبة والفقهاء لا ينسبها قوله بمنعه من ابن السبيل في الامام بن السبيل المسافر في الحج والملك
 لكن يستثنى من الحج في المهرشبر انما اصبر على الكفر فلا يجوز بل الملك له ان يملك في القيم قوله بعد الفصل قال الخطابي خضع وقت العصر
 الاخرى وان كانت الميمنة الفاجرة محرومة في كل وقت كان الله عظم شأن هذا الوقت بان جعل الملائكة تحت جناحه وهو وقت ختم الاعمال والبر
 بجوانبها فخلطت العقوبة ثلثاً بقدر عليها تجزأ من من تجزأ عليها فيه اعتكافها في غيره وكان السلف يجعلون بعد العصر جزءاً من ذلك في الحديث
 ايضاً قوله لأخذها بكذا الا اي الخلف السام قوله فضربه في اي المشتري قوله وهو على غير ذلك الا اي ما اخذها بالكم في الواقع بالقدرة
 الذي حلف ان اخذ السلعة به قوله ورجل بايع اماماً فيه حيداً شديد في تكليف البيعة والخروج على الامام وفي ذلك من تفرق الحكمة
 ولما في الوقت من تحصين الفروج والاوهول وحقق الاموال والاصل في مبايعة الامام ان يبايعه على ان يعمل بالحق ويقسم المحل وودى بالعرف
 وسين عن المذكور من جعل ماله على اخطاه دون ملاحظة المقصود في الاصل فقد خسرنا ما بيننا ووصل في الوعيد المذكور وحق إدريس
 لم يتجاوز الله عن وفيه ان كل على الاصل وجه الله وأريد به من الدنيا فهو فاسد وصاحبه أو الله الموتى قوله سعيد بن حمير عن الأشعثي
 هو بالشين المعجزة والعين المعجزة والباء المثلثة منسوبة الى جد الأشعث بن قيس الكندي قوله عبرة الى غيره العيون وبعده بآية موحدة ساكنة
 ثمة مثلاً قوله فاقطعه الا اختل من القطع كانه قطعه من صاحبه واخذ قطعه من ماله بالخلف المذكور بآية غلط حريم قتل
 الا نسا لنفسه وان من قتل نفسه شيء عذب في النار انه لا يدخل الجنة الا نفس سليمة قوله بمحمد بن أبي القحطبة من الحديث
 قوله لمحذوبة في يد الا قال ابن دقيق العيد هذا من باب عناية العقوبات الاخرية للجنات الدنيوية ونحوه من باب جناية الانسان على
 نفسه كجناية على غيره في الاخر لان نفسه ليست بماله مطلقاً بل هي لله تعالى فلا يرضف فيها الايمان اذن له فيه قيل وفيه حجة لمن اوجب
 المماثلة في القصاص خلاف ما قل خصه بالمحرم وروى ابن دقيق العيد بان احكم الله القصاص باذنه فليس كل ما ذكره الله تعالى في الاخرة يشتر
 انما به في الدنيا كالخزق بالنار مثلاً سمعني الجليلي يقطعه بالاصح قوله يتوكلها الا هو بالخبر وروى اخره معتاد يعطى قوله خالداً مخلداً
 فيها أبداً الا وقد تسلم به المعتزلة وغيرهم من قال بتخليد اصحاب المعاصي في النار واجاب أهل الشريعة عن ذلك باجوبة منها فويلهم الزيادة
 قال القوي في هذا الزيادة رواه محمد بن عثمان عن سعيد المغيرة عن ابن هريزة فلم يذكر خالداً مخلداً وذكره ابا داود عن الاعرج عن ابن ابي عمير
 يشير الى رواية الباب قال وهو محتمل لان الروايات قد مضت ان أهل الترحيل يعدلون في يخرجون منها ولا يخلدون واجاب غيره بحمل ذلك على من
 استعمله فانه يصير باسقاطه كذا في الكافر عند بلاري وقيل ورد مورود الترحيل والتخليد وحقيقة غير مودة وقيل المصنف ان هذا جزؤه لكن
 قد تنكر الله على الموحدين فاخرجهم من النار وجبرهم وقيل التقدير محذوفها الى ان يشاء الله وقيل المراد بالخلود طول المدد لا حقيقة المدد
 كانه يقول يخلد مدته مجتبه وهذا كما يقال خلد الله ملك السلطان وقريب منه ان يقال ان كونه متوجهاً عن يمين او شاملاً شاملاً او متوجهاً
 في جهنم او متوجهاً من مدام ذاته من مودة فيها فالله واما ان يجيب الصفات المذكورة وموطنة مخصوص كجناحه صلى الله عليه وسلم قال ان
 هذه الصفات والصفات التي كان عليها وقت قيامه نفسه لا تشارك في ذلك الموطن ابداً والله سبحانه وتعالى اعلم قوله من شرب سكرًا فقد كفر

قال ابن أبي عمير عن ابن هريزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فكل نفسه بغير دين فكل دينه في يده يتوكلها في يده في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ومن شرب سكرًا فقد كفر

فهر ينجيها في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا ومن يرد في من جحيم وقتل نفسه فهو يرد في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا
وحديثي الأخير من حروب قال نجر يسر وحديثا سعيد بن عمر الأشعثي قال ناعة زهر ابن القاسم وحديثي بن حبيب
الحارثي قال ناكل يحيى بن الحارث قال أشجعة كلهم لهذا الاستاء مثله وفي رواية شعبة عن سليمان قال سمعت ذكوان
حدا شامسي بن يحيى قال ناعمة بن سائر بن أبي سائر الأشعثي عن يحيى بن أبي كثير أن أبا قتادة أخبره أن ثابت بن الضحك
أخبره أنه بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين بغير
الإسلام كاذبا فهو كاذب قال ومن قتل نفسه شيئا عذب به يوم القيامة وليس على رجل نذر في شيء إلا يملك حديثي بن عيسى
قال ناعما وهو ابن هشام قال حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قتادة عن ثابت بن الضحك عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ليس على رجل نذر فيما لا يملك ولعن المؤمن كفتاره ومن قتل نفسه شيئا في الدنيا عذب به يوم القيامة
ومن ادعى دعوى كاذبة ليست كرها لم يرد الله الأوبة

[illegible]

وما كان احدا يحب الى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اجل في عيني منه وما كنت اظن ان املا عني منه
اجلا لانه ولو سئلت ان اجتمع ما اطلقت لاني لم اكن اظن املا عيني منه ولو كنت على تلك الحال لم يجرئت ان اكون من اهل الجنة
ثم وليت اشياء ما ادرى ما كان فيها فاذا انما كنت فلا تصحيت نائحه ولا نازك فاذا افتشوني فشتوا على التراب شتاء اقيما
حول قبري قدما لا يخرجون ويقتسمونها حتى اشتأس بك وانظر ما ذا اذ ليهم به رسل نبي حل شئ محمدين حاويين ميمونين
وابراهيميين دينار واللفظ لا ابراهيمي قال ناجح وهو ابن جريح قال اخبرني يعلى بن مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
يحدث عن ابن عباس ان ناسا من اهل الشريك قتلوا فاكثر واكثر واكثر واكثر واكثر واكثر واكثر واكثر واكثر واكثر
تقول وتوحيوكم عن ولويجربنا ان لماعملنا كفارة فنزل والذين لا يذكرون مع الله اله الا آخر ولا يقفون النفس التي جرح
الله الا بالحق ولا يتركون ومن يخلص ذلك يلقى الكرامة ومن لا يخلص ذلك يلقى العذاب والذين لا يخلصون
الذين لا يخلصون الذين لا يخلصون الذين لا يخلصون الذين لا يخلصون الذين لا يخلصون الذين لا يخلصون الذين لا يخلصون

ليريسق خرج من ذرية كبره ليله امه مع ذلك فاذا صلى عليه اهل السنة كما نقل في حادثة من الائمة كالنوري ريعان ابن محاذيك في غير التبعات
بل الكبر ان لا تكلم الا التوبة وعقارة بعض الشارحين الحق الملية لا تحرم بالجم والجمرة وفي الاسلا خلافت وانما حقوق العباد فلا تسقط
بالجمرة والجم لا يجرى بل يجرى كما دل عليه بعض الاحاديث ان الله تعالى اذا اراد ان يعصيه عليه تحت عطف صاحبه يعزله
فولاه ما يكون سببا لعفوه ورضاه وانما قول جنته من الشافية وغيره وان الحج بكفر التبعات واستمالوا بغير ما عليه الصلوة والسلام
دعا لائمة عشية عرفة بالمغفرة فاستجب الله ما خلا المظالم فليجب للمغفرة ما قد صيرت من دفة بل ان فضول عليه الصلوة والسلام
من جنة الطيب لما شاهد من عهده تلك المغفرة فيروى ان الحديث منه ضعيف على تقدير صحته في حمل المظالم على ما ذكرنا ولا يقدرك
بالتوبة او التخصيص من كان معه عليه الصلوة والسلام من امته في حجة فانه لا يعرف احدا منهم ان يكون مصرا على مصيبة ولذلك لا يجهلون
الصحابة كلهم عدل والله تعالى اعلم كلنا في المراقبة قوله وما كنت اظن ان املا عني منه هو بتشديد اليه من عيني على التوبة قال علي بن
فيه ما كانوا عليه من تعظيمه صلى الله عليه وسلم قوله ثم وليت اشياء الا هي ولايته المتقدمة وما اتفق له فيها قوله فلا تصحيت نائحه ولا نازك
امثال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقدرة العلماء ذلك فاما النياحة فخره واما اتباع الميت بالنار فذكره الحديث ثم قيل سبب ذلك
كونه من شدة النجا عليه وقال ابن حبيب المالكي كره تفاؤلا بالنار قوله فشتوا على التراب شتاء الا يضبطوا بالشين الملهمة والمعجم وهو انصب
قيل بالمهلة الصب في سهولة والمعجم المتعريف قوله فراقهم حول قبري اذ فيه استغراب المك عند القبر بعد ان دخلت نحو ما ذكرنا قال الشافعي
في بيان الميت يسمع جيبيل من حول القبر قلت لا ادرى من اين فهو ما على الموقى واي لفظ يعيد على التسليم والاستساق بأحد لا يستمر رعا
صوته فانه قد يحصل بمجرد حضور عدة قوله عن ابن عباس انهم ملوا مسلمهم بهجه الله من هذا الحديث ان القرآن العزيز جاء بما جاء بالسنة
من كوز الاسلام بعد روايه قوله ولو تخبرنا ان لما علمنا كفارة الجواب لو عهدت اى لا سلمنا قوله فنزلت والذين لا يخرجون مع الله اله الا آخر
وفي بعض الروايات الصحيحة قال ابن عباس لما نزلت التي في سورة الفرقان قال مشركوكا قتلنا النفس ودعوا مع الله اله الا آخر وايتنا الغواض
قال فلزلت الارض تاب الاية قال فهذه اولها قال واما التي في سورة النساء فهو الذي قد عرفت الاسلام ثم قتل مؤمنا متجلا فجزاهم همدوا لوتوبوا
قال فذكرت ذلك ليعلم فقال انهم ندموا وحاصل ما في هذه الروايات ان ابن عباس كان تارة يجعل الحديثين في محل واحد فذلك يجوز من احدهما
وتارة يجعل علمهما تحتلفا ويكون الجهم بغيره فيكون في القرآن خص منها مباشرة المؤمنين القتل متعذرا وكثير من المثلث يطلون في
على التخصيص وهذا اولي من حمل كلامه على التناقص واولى من دعوى انه قال بالنسبة ثم رجع عن ذلك قول ابن عباس ان المؤمنين اذا قتل مؤمنا
متعذرا لارتبته له مشهور عنه وقد جاء عنه في ذلك ما هو اصح مما تقدم فروى احمد الطائري من طريق يحيى الجبار والنسائي وابن ماجه مرطبا
عنه انهم خلا من سائرهم الى الجحيم قال كنت عند ابن عباس بعد ما كنت بصرة فأتاه رجل فقال ما ترى في رجل قتل مؤمنا متعذرا قال
جزاؤه جهنم خالدا فيها وساق الآية الى عظيمها قال فلنزلت في اخر ما نزل وما نسخها شئ حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نزل رجم
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فتريت ان تاب وامن وحمل عملا صالحا ثم اهتدى قال واني له التوبة والهدى لغير يحيى الجبار الاخر
نوعه وجهه على ولاه الله صلى الله عليه وسلم يقول كل ذنب عسى الله ان يغفر له الا الرجل يموت كافرا والرجل يقتل مؤمنا متعذرا وقد جعل جهنم
اسفلت وجميع اهل السنة ما ورد من ذلك على التخليط وصحفي اوية القاتل كغيره وقد انا مع قوله فجزاهم همدوا لوتوبوا

من خبره والفتوى المتعدد حل ثنا حسن الحلواني قال أخبرني عن عبد بن يحيى قال قال الحلواني نا وقال عبد بن يحيى يعقوب هو ابن ابراهيم بن علي قال
ابن عن صاحب عن ابن شهاب قال قال خبر عروة بن الزبير ان حكيم بن خزام اخبره انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل علي ما لم يكن
أنت تعلم شيئا في الجاهلية من صدقة واعتاق ووصلة زوجي لها أخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل علي ما لم يكن أنت تعلم شيئا
وحل ثنا يحيى بن ابراهيم بن عبد بن يحيى قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال
ابو معاوية قال قال هشام بن عروة عن ابي عبد الله عن حكيم بن خزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل علي ما لم يكن أنت تعلم شيئا
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل علي ما لم يكن أنت تعلم شيئا من الجاهلية الا فعلت في الاسلام شيئا
حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال
في الاسلام ما تروى عنه عن ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال
الاعمش عن ابراهيم بن علقمة عن عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال
عليه السلام قالوا ايما الاصل في نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هو كما تظنون انما هو كما قال لقمان لابنه يا بني انك تشرك
بالله ان الشرك كظلمة تظلم حل ثنا يحيى بن ابراهيم بن علي بن خنيس قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال
قال انا ابن مسعود وحديث ابو كريب قال انا ابن ادریس عن اعمش بهذا الاسناد قال ابو كريب قال انا ابن ادریس
من المغيرة بن بشفه فقال انه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على انه لو قالها لكان اسلفه فاعلم في الخبر والله تعالى اعلم
قوله والفتوى المتعدد حل قال قال الملقاة اصل الفتوى ان يفعل فعله يخرج به من الحديث وهو الاخر وكذا ما تروى في حديثه ونحن ان فعل فعله يخرج به
عن اكثر والوجه والجود قوله كنت ابراهيم بن النضر فعل الله وهو الطاعة قوله وحل على ما تروى في اي تصديقها يا ابا عبد الله قال قال ابي عبد الله
والخامسة قوله حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال قال النوري هذا الاسناد رجاله كوفيون كلهم وحديثه منقول في نهاية الجلالة وفيه ثلثة ائمة
حجة فقهه تابعيون بعضهم عن بعض سليمان بن اعمش وابراهيم بن علقمة وعلمهم من قيس وقال جعفر مثل هذا الذي اجمع في هذا الاسناد والله اعلم
قال الحافظ وهذا الوجه احد ما قيل فيه انه هم الاسناد قوله عن اعمش عن ابراهيم بن علي قال الحافظ في اعمش موصوف بالانبياء لكن
في رواية حفص بن غزاف عن ابي عبد الله عن حكيم بن خزام عن ابراهيم بن علي قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله قال
قوله في نفسه الا لفظا في الوجدان في الجارية ايما لم يلبس ايما به يظهر والظن في الاصل هو وضع الشئ في غير موضعه كما قال الخطابي رحمه الله
قوله ليس هو كما تظنون في الاخرية عنه في ظاهره لفظ المؤمن في الآية فان اللفظ اهل البيت من غير ان يكونوا من آل بيتهم فيكونوا من آل بيتهم فيكونوا من آل بيتهم
وهذا فيصور اذا كان محل الشئ من المختصين واحدا والماله بالايان فلهذا التصديق القلي انما قال فلا بد ان الظن ان شئ من جنس فعل
القلب وليس هو الا الكبر والشرك دون محبة الجوارح وهذا التعليل من النبي صلى الله عليه وسلم داخل تحت قوله تعالى وتعليقه الكتاب كما افاد
شيخنا شيخنا نور الله مرقداه قوله انما هو كما قال لقمان لا ينبغي ان لا يظن في الخبر والذين يظن انهم من آل بيتهم الظن على عدم الشئ فادونه وانما
محمود على العمول لان قوله بظلمة تظلم في سياق الشئ لكونه محمدا بن علي بن ابي طالب وهو الذي دخل على الكوفة في سبيل النبي صلى الله عليه وسلم
وتعليقه عن قوله ما جازي من رجل اقامت يصنع العموم ولا العظم مستند في الباطن كما فهمت تصحاحه من هذه الآية وبين الحديث
عليه الله تعالى لعلنا نعلمها غير ما جازي من رجل هو من العالم الذي اريد به الخاص فالمراد بالظن اعلى انواعه وهو الشرك فان قيل من اين يترتب
ليس الايمان بظلمة لا يكون انما لا يفتقر الى شئ عليه واستيقا انما يفتقر ان من لم يوجهه الظلم فهو امن ومحمد بن ادریس
لحق ذلك عن وجهه الظن فالجواب ان ذلك مستفاد من المغيرة وهو مفهوم الصفة او مستفاد من الاختصاص مستفاد من تقديم لهم
على الايمان ان لهم الايمان لا غيرهم وكذا قال الزمخشري في قوله تعالى اياك نعبد وقال في قوله تعالى كلهم بما كلفه هو كما تقدم هو
قاله في بقول الاختصاص اي هو قائمها لا غيره فان قيل لا يكون قوله ان الشرك كظلمة تظلم ان غير الشرك لا يكون ظلمة فالجواب ان الشئ
في قوله بظلمة كظلمة وقدر بين ذلك استدلال الشارع بالآية الثانية قالتم انكم كنتم كنتم بظلمة تظلم اي شركك اذا لا تظلم عظمته
وقد ورد ذلك من عند الجارية في قصة ابراهيم الخليل عليه السلام من طريق حفص بن غزاف عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
نفسه قال ليس كما تقولون لو لبسنا انما تهم بظلمة بشركك انتم تقولون في قول لقمان فذكر الآية كذا في الحديث قال العلامة السيد الانصاري في قوله
انما كنتم كنتم بظلمة تظلم اي شركك كما يفعله الذي في المشركين حيث يزعمون انهم من آل بيتهم وان عبد الله بن عباس وغيره سجدوا معه

باب في حديث ابي عبد الله

أَوْ أَخْطَأْنَا قَالَ لَعْنَةُ رَبِّنَا وَلَا تَحْجَلْ عَلَيْكَ إِصْرُ مَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا قَالَ لَعْنَةُ رَبِّنَا وَلَا تَحْجَلْنَا مَا لَاطَأَتْهُ كَتَابُهُ قَالَ نَعَمْ
وَأَخْفَعْنَا وَاعْفِرْنَا أَتَيْتُمْ مَوْلَانَا قَالُوا نَحْنُ عَلَى الْقَوْمِ لَكِنَّا قَالُوا لَعْنَةُ رَبِّنَا قَالَ لَعْنَةُ رَبِّنَا أَيْ بُوْكِرْنَا إِلَى شَيْءٍ وَإِلَى شَيْءٍ
إِنَّ أِبْرَاهِيمَ اللَّفْظَ لَا يَكْرَهُ قَالَ السَّخِي قَالَ وَقَالَ الْأَخْرَاجُ شَاءَ كَيْفَ عَنْ سَقِيلٍ عَنْ أَدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ مَوْلَى خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ
يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ دُرُنْ تَبَدَّلَ مَا فِي الْقُلُوبِ وَتَحْتَوَى بِحَسْبِ قِيَمَتِهِ بِاللَّهِ قَالَ دَخَلَ قُلُوبُهُمْ هَوْنًا شَيْئًا
لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبُهُمْ مِنْ شَيْءٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلُوا آمَنَّا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا قَالَ فَالْقِيَامَةُ اللَّهُ الْإِيمَانُ قَالَ قُلُوبُهُمْ هَوْنًا لِلَّهِ تَعَالَى
لَمْ يَكُنْ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا سَعْيًا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا كَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ نَاكَ إِنَّا كُنَّا نُؤْمِنُ لَكِنَّا أَوْخَيْتْنَا أَنَّا قَالَ قَدْ فَعَلْتَ رَبَّنَا وَلَا تَحْجَلْ
عَلَيْكَ إِصْرُ مَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا قَالَ قَدْ فَعَلْتَ وَأَخْفَعْنَا وَاعْفِرْنَا أَتَيْتُمْ مَوْلَانَا قَالَ قَدْ فَعَلْتَ حَلَّ شَأْنِ
سَعِيدٍ بِنَصْرِ مَوْرُوثٍ وَتَبَدَّلَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ بِنَصْرِ مَوْرُوثٍ وَتَبَدَّلَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ بِنَصْرِ مَوْرُوثٍ وَتَبَدَّلَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ بِنَصْرِ مَوْرُوثٍ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ يُجَاوِزُ الْأَخْفَى مَا خَلَّتْ بَارِقَتُهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَالًا يَحْكُمُوا وَيَعْلَمُوا بِهِ حَلَّ شَيْءٍ عَمْرٍو النَّاسُ لَا يَدْرُونَ
قَالَ نَا سَامِعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ قَالَ عَلَى بْنِ زَيْدٍ وَرَبِّهِ عَنْ عَبْدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ وَاسِلَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ قَالَ
ابْنُ أَبِي عَرَبٍ عَنْ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي عَرَبٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّادَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ
عَزَّ وَجَلَّ نَجَّاهُ وَزَلَّ عَمَّا خَلَّتْ بَارِقَتُهُ أَنْفُسُهُمَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَحْكُمُ بِهِ وَحَدَّثَنَا شَيْخُ زُهَيْرٍ عَنْ حَرْبٍ قَالَ قَالَ نَكْبَةُ قَالَ نَا سَامِعِيلُ وَهَيْثُ أَمَّ
حَرْبٌ وَحَدَّثَنَا السَّخِي بِنَصْرِ مَوْرُوثٍ قَالَ النَّاسُ يَنْزِعُونَ عَنْ زَيْدٍ عَنْ شَيْبَةَ أَجْمَعٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّادَةَ عَنْ وَاسِلَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ وَاسِلَةَ بْنِ زَيْدٍ
رَبِّهِ عَنْ حَرْبٍ السَّخِي بِنَصْرِ مَوْرُوثٍ قَالَ قَالَ الْأَخْرَاجُ شَاءَ كَيْفَ عَنْ سَقِيلٍ عَنْ أَدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ مَوْلَى خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا هُوَ عَدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُمُوهَا عَلَيْهِ فَافْعَلْهَا

بِالْفَعْلَةِ وَبِالْأَتَايَةِ وَهِيَ مَا هَذَا لَكِنَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ صَحَابِي وَاخْتَلَفَ فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ شَيْءٌ كَذَا هَلْ يَثْبُتُ بِهِ السَّخِي لِأَنَّهُ لَا يَقُولُهُ إِلَّا عَنْ تَرْقِيفٍ
وَأَلَيْتُ لِحَالٍ أَنْ يَقُولَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَكَأَنَّ الْمَقْصِدَ مِنْ عِلَالَةِ آيَةِ تَاخُذُ وَبَعْدَهُ بَعْضُهُمْ بِمَا لَا يَخْبِرُ وَالْخَبَرُ لَا يَسْمَعُ وَبَعْضُهُمْ بِمَا لَا يَخْبِرُ وَالْخَبَرُ لَا يَسْمَعُ
فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ حَكِيمٍ وَتَوَاضَعُوا لِمَا فِي الْقُلُوبِ قَبْلَ أَنْ يَخْبَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلُوبُهُمْ وَأَطَعْنَا وَأَتَوْهُ بِفَعْلِهِمْ أَنْ السَّخِي هَذَا عِجَازٌ وَفَا هُوَ زَلَّ الْمَا
وَقَعَ فِي نَفْسِهِ هُوَ ذَلِكَ أَخْرَجَهُ خُورَانُ يَكُونُ كَقَوْلِهِ مِنْ التَّحْفِظِ مِنَ الْخَطِئَاتِ مِنَ حَكِيمٍ لَا يَرْطِقُ بِأَهْلِ ذَلِكَ الْخَطِئَاتِ وَقِيلَ لَيْسَ هِمْنًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَالَ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا سَعْيًا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا كَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ نَاكَ إِنَّا كُنَّا نُؤْمِنُ لَكِنَّا أَوْخَيْتْنَا أَنَّا قَالَ قَدْ فَعَلْتَ رَبَّنَا وَلَا تَحْجَلْ
جَوَازُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى رَبَّنَا وَلَا تَحْجَلْ إِلَّا بِمَا لَمْ يَكُنْ مَالًا يَحْكُمُوا وَيَعْلَمُوا بِهِ حَلَّ شَيْءٍ عَمْرٍو النَّاسُ لَا يَدْرُونَ قَالُوا لَيْسَ هِمْنًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
الْآيَةَ حَكِيمَةً فِي الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُعَذِّبُ الْكَافِرِينَ قَالَ النُّووي قَالَ وَأَحَدُ مَوْرُوثٍ عَنْ حَرْبٍ قَالَ قَالَ نَكْبَةُ قَالَ نَا سَامِعِيلُ وَهَيْثُ أَمَّ
قَالَ قَدْ فَعَلْتَ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى سَمِعْتُ لَكَ فِيمَا عَدَوْتُمْ قَوْلَهُ فَالْقِيَامَةُ اللَّهُ الْإِيمَانُ قَالَ قُلُوبُهُمْ هَوْنًا لِلَّهِ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا سَعْيًا لَهَا مَا كَسَبَتْ
أَوْفَى إِذَا هُوَ قَاضِي الْبَصَرِ مَاتَ وَهُوَ سَاجِدٌ أَوْ زَوْدُ التَّوْبَةِ كَانَ ذَلِكَ سَنَةً ثَلَاثَ وَتَسْعِينَ قَوْلُهُ مَا حَلَّتْ بِهِ أَنْفُسُهَا إِذَا ضُطُّبَتْ أَنْفُسُهَا بِالْمَصِيبِ
لَا أَكْثَرَ مِنْ بَعْضِهِمْ الرِّفْعَ وَقَالَ الطَّائِبُ وَبِالْثَّانِي وَبِهِ جَزَاءُ هَلِ اللُّغَةُ تُقَدِّمُ فِي تَحْقِيقِهَا خَيْرًا أَوْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَتَحْكُمُوا قُلُوبُكُمْ بِهِ نَفْسُهُ قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ
أَوْ يَكُونُ بِاللَّهِ قَالَ الْكَرْمَانِيُّ فِيهِ إِيَادَةُ الْبُحُورِ الْأَمْثَلُ وَأَنَا أَعْتَابُ بِالْجُودِ الْقَوْلُ فِي الْقَوْلِيَّاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ
الْمُؤَاجِزَةُ بِمَا وَقَعَ فِي النَّفْسِ لَوْ عَمِلَ عَلَيْهِ وَأَنْفَصَلَ مِنْ قَالٍ يَزِيدُ بِإِخْبَارِ الْعَزْمِ بِمَا تَقَرَّرَ مِنْ الْعَمَلِ بِعَيْنِ الْقَبْلِ وَقَدْ ظَاهَرَ فِيهِ أَنَّ الْمَوْرُوثَ
عَلَى الْجَوَازِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ لَفْظِ الْمَوْجِبِ شَيْعَانِ كَمَا فِي الْقُدْرَةِ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ سِوَاهُ تَوْبَةٍ أَوْ لَوْ تَوْبَتُنْ كَمَا فِي الْقَفْرِ. قَوْلُهُ إِذَا هُوَ عَدِي بِسَيِّئَةٍ
فَلَا تَكْتُمُوهَا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوهَا عَلَيْهِ فِيهِ دَوِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَالَ يَطْلَعُ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَ الْإِدَاءِ أَوْ بَارِئًا بِحَقِّهِ لَعَلَّ يَدْرِي بِهِ ذَلِكَ وَيُؤَيِّلُ
الْأَوَّلُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَرَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْجَوْثِيِّ قَالَ يَتَذَكَّرُ الْمَلِكُ أَنْ يَكْتُمَ الْكَلَامَ وَلَا يَكْتُمُ الْكَلَامَ وَلَا يَكْتُمُ الْكَلَامَ وَلَا يَكْتُمُ الْكَلَامَ وَلَا يَكْتُمُ الْكَلَامَ وَلَا يَكْتُمُ الْكَلَامَ
الْمَلِكُ لِلَّهِ بِسَيِّئَةٍ رَاحَةً خَيْرَةً وَبِالْحَسَنَةِ رَاحَةً طَيِّبَةً وَأَخْرَجَ ذَلِكَ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ مَعْشَرٍ لَمَدَنِيٍّ وَجَاهُ مَشْهُدٍ عَنْ سَقِيلٍ عَنْ أَدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ مَوْلَى خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ
فِي شَرْحِ مَغْضَاثِي أَنَّهُ إِذَا رَدِمَ مَوْرُوثًا كَذَا فِي الْقَفْرِ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْحَافِظُ ابْنُ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَعَ فِي حَدِيثٍ إِلَى كَيْفَ تَكْتُمُ النَّاسُ مَا قَدْ بَدَأَ فِي ظَاهِرِ
حَدِيثِ الْأَنْبَاءِ وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَرَبٍ وَبِالْحَسَنَةِ رَاحَةً طَيِّبَةً وَأَخْرَجَ ذَلِكَ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ مَعْشَرٍ لَمَدَنِيٍّ وَجَاهُ مَشْهُدٍ عَنْ سَقِيلٍ عَنْ أَدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ مَوْلَى خَالِدٍ
فَهُوَ يَجْعَلُ فِي مَالِهِ بَعْدَ عَمَلِهِ لِيَتَغَيَّرَ بِهِ وَلَا يَصِلَ فِيهِ رَحْمَةُ وَلَا يَرَى اللَّهُ فِيهِ حَقًّا فَيَنْبَغُ أَنْ يَخْبَثَ الْمَنَازِلَ وَجَلَّ لَوِزُهُ بِاللَّهِ مَا كَانُوا لَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ
لَوْ أَنَّ مَا لَعَلَّتْ فِيهِ لَعَلَّتْ فِيهِ فَلَنْ يَهْمَ فِي الْوَزْرِ سِوَاةٍ فَقِيلَ لِيَجْعَلُ بَعْضُ بَنِي إِسْرَافِيلَ بِالنَّزِيلِ عَلَى حَالَتِهِمْ فَعَلَّ الْحَالَةَ الْأَوَّلَى عَلَى مَرْفَعَةِ الْمَصِيبَةِ

فأكتبها سبعة وأذاهم بحسنة

هذا الجزء من غير تصحيح والحد الثانية على من منكر على ذلك وأصر عليه وهو موافق لمذهب الباقرين وغيره أم قلت حديث أبي كريمة القدر
رضي الله عنه ليس مرأب العزم في شيء حتى يستدل به من يقول بالمواخلة بالعزم فإن أول حديث أبي كريمة إنما هو القصر على فوات حصصه الله
وفقدان أسبابها وهذا من المبادئ المتناسبة التي تلحق بالملكيات بالحسد والعيب النفاق والمكر وغيره وكل ذلك حديث شيوخ المصنفين وساعة
الظن بالله وبالمؤمنين ليس من مراتب القصد بل هو من جنس الأخلاق الذميمة والملكيات الذميمة التي يواخلفها العبد بالانفاق فيظهر عليها
رككة الاحتجاج بقوله عز وجل أن الذين يخرجون أن يكفروا القاصصة وقوله تعالى ويذكروا أن الذين الظن الآية على المواخلة بالعزم قال المازني
ذهب ابن الأثير في حقه من قوله أن عز وجل بالمصيبة بقلبه ويحكم عليها نفسه أنه يأمر بعمل الأحاديث الواردة في العزم من جهة سبئية ولو لم يكن
على المقاصد التي يكرهها بالقلب الاستسقاء قال المازني وحاشا لكثير من الفقهاء والمحققين ونقل ذلك عن بعض الشافعية في قوله في حقه في حقه
لأنه أخرج مسلم عن طريقه لم يرد به بلفظ فانا أغفرها له فانا لا نعلمها فان الظاهر أن المراد بأجل ما عمل الحارثة بالمصيبة الموهوبه وهو عقوبته عليه
بأنه عاتق الشفيع وأهل العلوة مما قال أن الباقر في ألقافا قهر على المواخلة بأعمال القلوب لكثير من ألقاف العزم على السبئية يكتب سبئية حجة ولا
السبئية التي هذان يعملها كمن يأمر بتجصيل مصيبة فلا يفعلها بعد حصولها فإنه يأمر بالأمر المذموم كالأمر بالمعصية وما يدل على ذلك حديث إذا لم يلق
المسلمان بسبئية ما قاتلوا والمقتول في ذلك قيل هذا القاتل فما بال المقتول قال إنه كان حريصا على قتل صاحبه والذي يظهر أنه من هذا الجنس
وهو أنه يعاقب على عزه من بعد ما لا يستحقه ولا يحاقب عتاب من بأثر القتل حشا قال القائل عتاب وأوجب عن القتل الأول بأثر الحارثة على ألقاف القلوب
المستقلة بالمصيبة لاستمرار المواخلة على القلب بقصد مصيبة الحارثة إذا لم يعمل المقصود الذي بين أهول القصد وهو أهول وسيلة وقصدهم
ما يقع في النفس أن تستأثر بغير منها الجواب عن الثاني أضعفها أن يخطئه له ثم ذهب في الحال وهذا من الوسوسة وهو معوقها وهو رد القول
وفوقه أن يرد فيه في قوله ثم يرفع عنه في قوله ثم يترك ذلك ولا يستمر على قصد وهذا هو الرد فيقطع عنه أيضا وفوقه أن
يميل إليه ولا ينفقه متبلا يصحح على فعله فهذا هو العزم وهو انتهى القول (وبعضهم خسر السبئية وقالوا أن حديث النفس بين المردود الذي يسي
عنه هو خطله وبين المردود قال الشاعر مرأيت القصد حرسا جاس ذكرا غطاه غوبها النفس أسفعا وبليده هم فعزوا كلها أروفت
سوى لا خير فيه إلا خذل ذكرا) ثم العزم على قصوين القصد الأول أن يكون من أعمال القلوب صما كالشك في الرحلة والنية والنية أو
البعث فهذا كالمردود على قلبه جزاء وادنه المصيبة التي لا تصل إلى الكدر من محب ما يبعث الله بعض ما يحب الله ويحب المسلم لأذى بفعل
موجب لذلك فعلا يأمر ويمنع به المكر والحسد وفي بعض هذا خلاف فمن الحسن البصري أن أسوأ الظن بالمسلم
حسد مغلوبة على حسنه وعلى ما يقع في النفس مما لا يقدر على دفعه لكن من يقدره ذلك ما مكره بحارته النفس على تركه والتفسير الثاني أن يكون
أعمال الجوارح كالزنا والسرقة فهو الذي وقع فيه المذمة فذهبت طائفة إلى عدم المواخلة بذلك أصلا ونقل عن بعض الشافعية ويؤيده ما وقع في
حديث خريون فأنك الحلية عليه بعد فأنك حديث ذكر المصيبة الحسنة قال علم الله أنها شعرت قلبه وحرس عليها وحيث ذكر المصيبة بالسبئية لم يثبت
بشيء بل قال فيه ومن هم يستحق تركه عليه والمقام مقام الفضل فلا يثبت التحريم فيه وذهب كثير من العلماء إلى المواخلة بالعزم بالمعصية
وسأل ابن المبارك عن شفيان الثوري أيها الرجل يحب بما يحبه ثم قال إذا جرد بذلك واستل كغير منه بقوله تعالى ولكن لا تأخذا كذا كسبت
فأوجبوا حديث أبي هريرة الصحيح المرفوع أن الله تجاوز لك ما كنتي عما حدثت به نفسها ما لم تلحق به والتجمل على الخطات كما تقدم ثم أضاف قوله
فأنك طائفة فثبت عليه في الدنيا خاصة بخلافه والخبر وقالت طائفة بل يفتأ عليه يوم القيامة لكن بالعتاب بالعذاب هذا قول
ابن جرير والريعي بن النضر طائفة ونسب إلى ابن عباس أيضا واستدلوا بحديث النجود بالخروج في بيعة المؤمن على نفسه من كتاب الأدب
من البخاري واستثنى جماعة ممن ذهب إلى عدم مواخلة من وقع منه المصيبة ما يقع في الحرم والمكي ولولم يخرج في قوله تعالى ومن يؤمر
بشيء لم يجد له طريقا ولا يخرج من ذلك في حقه عذاب الكثير واجاب من لم يقل بالمواخلة بالعزم من حديث الملقين بسبئية أنه يتعلق بملتين عزم كلهما
على صاحبه واقترن بعزمه فعل بعض أمر عليه وهو شهر السلام وأشار به إلى الآخر فهذا القول يؤخذ به سواء حصل القتل أم لا ولا يرد
من قوله فأنك والمقتول في النار أن يكونا في حربة واحدة من العذاب بالانفاق كقوله في الفقه قوله وأذاهم بحسنة إلا قد ورد ما يدل على أن
مطلق المصيبة لا يرد له لا يكتفى بغيره من صحته ابن حبان والحاكم من حديث خريون فأنك رده ومن هم بحسنة بعذر الله أنه قد شرع بها قلبه
وحرس عليها وقد تمسك به ابن حبان فقال بعد ما رواه حديث أبي في صحبه بالمراد بالمراد بالعزم ثم قال ويحتمل أن الله يكتب له بحسنة بمجردهم

فلم يكتبها فكتبوها حسنة فان كتبها عشر احل ثلثي يحيى بن ابي قتيبة وابن حجر قالوا انما يعمل وهو ابن جعفر عن
الطحاوي عن ابيه عن ابن هريقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل اذ امرت عدي بن جحشة ولويعلما كتبتهما له
حسنة فان علمها كتبتهما له عشر حسنات اذ امرت عدي بن جحشة فلم يكتبها له اكتبها عليه فان علمها كتبتهما سيئة واحدة
وحصل ثلثي يحيى بن ابي قتيبة قال قال الله عز وجل اذ امرت عدي بن جحشة فلم يكتبها له اكتبها عليه فان علمها كتبتهما سيئة واحدة
عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى اذ امرت عدي بن جحشة فلم يكتبها له اكتبها عليه فان علمها كتبتهما سيئة واحدة
فان علمها فان اكتبها بعشر مثلاً لها واذا تحرفت بان يعمل سيئة فان اغفرها له ما عملها فان اكتبها فان اكتبها له بعشر مثلاً
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الملائكة رب خالد عبد لربك بان يعمل سيئة وهو اصر به فقال ارفعوه فان علمها فكتبوها
له بعشر مثلاً وان تركها فكتبوها له حسنة انما تركها عن جزي و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ احسن احدكم اسلامه
فكل حسنة يعملها كتب له بها مثلاً الى سبع مائة ضعف كل سيئة يعملها كتب له بها مثلاً حتى يبلغ الله وحول ثلثي يحيى بن
قال ناوخالدا لآخر من هشام عن ابن سيرين عن ابن هريقة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هم بحسنة فليكتبها
كتبته له حسنة ومن هم بحسنة فليكتبها لثلاث عشرة الى سبع مائة ضعف ومن هم بسيئة فليكتبها لثلاث عشرة ان علمها اكتبته
حل ثلثي يحيى بن قتيبة قال قال عبد الوارث عن الجعد ابي عثمان قال نا ابو جحالة العطار يروي عن ابن عباس عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه عز وجل قال ان الله كتب الحسنة في السبع مائة ضعف في ذلك من هم بحسنة فليكتبها كتبها
الله عز وجل حسنة كاملة فان هم بها فليكتبها الله عز وجل عشر حسنات الى سبع مائة ضعف في ذلك من هم بحسنة فليكتبها كتبها
فليكتبها كتبها الله عز وجل حسنة كاملة وان هم بها فليكتبها الله سيئة واحدة وحول ثلثي يحيى بن جحشة قال نا جعفر بن
سليمان عن الجعد ابي عثمان في هذا الاصل اذ يحسن حاله عبد الوارث

بها وان لم يعز عليها زيادة في الفضل قوله فلم يكتبها لظاهر الحديث حصول الحسنة بمجرد التزكوا سواء كان ذلك لما نرى ما لا يجره ان
يقال يتعارف عظم الحسنة بحسب المانع فان كان خارجياً صح بهاء قصدي الذي هم فعل الحسنة في عظمة القدر لا سيما ان قارنها بذكر
على تعزيتها واستمرت النتيجة على فعلها عند القدرة وان كان التزكوا من الذي هم من قبل نفسه فهي حود ذلك الان قارنها بقصد العمل
عنها على الرغبة عن فعلها ولا سيما ان وقع العمل في عكسها كأن يبريد ان يتصدق قبل هم مثلاً فصره بعينه في معصية الذي يظهر في
الاخير ان لا يكتب له حسنة اصلاً وانما ما قبله فعله الاحتمال، فانه لما حفظ قوله فكتبوها حسنة انما كتبت الحسنة بمجرد الارادة لان الادة
الخير سبب الى العمل واردة الخير خير لان واردة الخير من عمل القلب تشكك بان عمل القلب اذا اعتدى حصول الحسنة فكيف لم يعتد حصول
السيئة والجواب بان ترك عمل السيئة التي وقع العمل في عكسها لا لانه قد قصده السيئة وخالف هواه قوله سيئة واحدة انما تستفاد من
التاكيد بقوله واحدا ان السيئة لا تصحح كما تصح الحسنة وهو على وفق قوله تعالى فليكتبها لثلاث عشرة في الاصلها، قال ابن عبد السلام في احواله
فائدة التاكيد دفع توهم من يظن انه اذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل واضيفت اليها سيئة الهم وليس كذلك انما يكتب عليه سيئة واحدة
قوله وهو اصر به الى ان الرب سبحانه وتعالى اصر بالبعد لا يحتاج الى اعلاه للملائكة والله اعلم قوله انما تركها من جزي اي بقدر الجدير
وتشديد الزم وبذلك لاف بقاء المكل وهي بعض من اجلى قال انما حفظ على ان تكون حسنة من تركه لا بغير استحسانا قريه ودون حسنة الاخر
لما تقدم ان ترك المعصية كف عن الله انما يكتب من الشر خير ويحتمل ايضا ان يكتب لمن هم بالمعصية ثم تركها حسنة مجردة فان تركها
من عفا ربه سبحانه كتبت حسنة مضاعفة وقال الخطابي في محل كتابة الحسنة على التزكوا ان يكون التزكوا قد قام على الفعل ثم تركه لا انما
لا يصر تاركاً لالهم القدر ويدخل فيه من حال بينه وبين حصة على الفضل فانه كان يشبه الى في امره ان لا يجره في الجواب مغلطاً وتفسير
فحده ومثل من تمكن من التزكوا مثلاً فلم يتشبه وطرقه ما يتباحث من آناه عاجلاً ام - قوله اذا احسن احدكم اسلامه اي اسلمه اسلامه
حقيقاً لا كاسلام المنافقين قوله لويعلما العطار يروي انما سيئة عمر بن تميم وقيل ابن ملحان وقيل ابن عبد الله ادركه من النبي صلى
الله عليه وسلم ولويعة واسلم عام الفم وعاش مائة وعشرين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وقيل مائة وثلاثين سنة
قول يحيى فيما يروي عن ربه عز وجل اي المحرم من الاحاديث الالهية قوله ثلثي يحيى في ذلك اي فضله بقوله فمن هم
والجمل قوله كتب الحسنة والسيئات قوله كتبها الله عز وجل اشار الى مزيد الاعتناء به قوله حسنة كاملة اي اشار الى تعظيم الحسنة

أخيه عبد الله بن زكرب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أفتى بغير حق امرئ مسلم يمينه فقد وجب الله له النار
حرره عليه الجنة فقال له رجل وإن كان شيئاً يسيراً لرسول الله قال إن قضيت من الزنا لك **وحدثننا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو حنيفة
أبو هريرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أفتى بغير حق امرئ مسلم يمينه فقد وجب الله له النار
الحارثي حديثه أنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام **وحدثننا** أبو بكر بن أبي شيبة قال لما ذكرهم وحدثنا ابن عمر قال
أبو مغيرة ووكيع **وحدثننا** أبو حنيفة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أفتى بغير حق امرئ مسلم يمينه فقد وجب الله له النار
صلى الله عليه وسلم قال من أفتى بغير حق امرئ مسلم يمينه فقد وجب الله له النار وهو عليه غضبان قال فدخلوا كاشفت
ابن قيس فقال ليحسبك شكراً أبو عبد الرحمن قالوا كذا وكذا قال صدق أبو عبد الرحمن في نزول كان بيني وبين رجل أرضي باليمين فحكمت
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل لك بينة قلت لا قال فبينة قد شئت أن تحلف فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إنك
من خلف علي بن يمين صبري فقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان فلا تزلن أن الذين يشكرون يفعل الله و
أيمنهم ثم قال لي أنا أخو الأبي **وحدثننا** أسحق بن إبراهيم قال أنكر من عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف علي بن
يسحق بها ما لا هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان ثم ذكر نحو حديث الأعمش وغيره قال كانت بيني وبين رجل خصومة في دين فحلفت
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك وأبيته **وحدثننا** ابن أبي عمير قال قال ناسق من بني لاشد عبد الملك بن
أبي يحيى أشيقين سئل يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف على الأمر فحلف على ما فيه فحلف على ما فيه
والأمر منسوب إلى أبي سلمة بكسر اللام من الانصاف في النسب فبقم الأمر على المشهور عند أهل العربية وغيره قوله عن أبي أمامة إلى أو الحارثي
لا يلهي المشهور قوله من أفتى بغير حق امرئ مسلم يمينه فقد وجب الله له النار وقطعت من الشئ قطعة قوله حتى أمره إلى وأبو حنيفة
المال قوله أمره مسلمة أو فقيهاً بالمسلم لا يدل على عدم خروج حتى الذي منقطع شأن مركب هذه العظمة كما مر لأن أخوة الإسلام تقتضي
يحتمل ومراعاة جانبهم في سائر ما له وعليه وهذه الفأنة كامة في التقييد فلا يذهب إلى العمل بالعموم قوله بهيم إلى أبي الحارثي قوله
وخرجه عليه الجنة إلى قال الطبري يدل على التبيين بعد احتمال الخرج من قوله وجب الله عليه النار وقيل في تأويله وهذان أحدهما لا يحمل
على المستحل لذلك إذا مات عليه وذا مناته فلا تستحق النار ويجوز العفو عنه وقد حرره عليه دخول الجنة أول وهله مع الفاضلين، قوله
وأن قضيت من الزنا لك أو خشب سواد، قال النووي فيه دلالة على غلظ تحرير حقوق المسلمين واداه لاذق بين قليل الحق وكثيره وفي ذلك
وكان مراده عدم اللزق بين غلظ الحرير في مراتب الغلظ وقد تهرم بين عبد السلام في التواعد بالقرن بين القليل والكثير وكذا بين ما تهرم عليه
كثرة المفسدة وحصولها، قوله عن عبد الله بن عمرو بن مسعود رضي الله عنه قوله من حلف في النهاية الحلف هو ليمين تحلف في الظن
تأكيداً لقوله على يمين صبري بفتح الصاد وسكون المعجمة قال النووي يمين صبري بالإضافة إلى الزرعها وحبس عليها وكانت لأمره نصيباً
من جهة الحكم قوله هو فيها فاجر إلى أي كاذب وتسمى هذه اليمين الغموس قوله وهو عليه غضبان إلى أي يرض عنه فلا ينظر إليه بعين الرحمة
والغاية وغضبان غير منصرب وهو صبغة مهالفة ولذا قال الطبري أي ينتقم منه لأن الغضب إذا أطلق على الله كان محمولاً على الغاية
قوله فدخلوا كاشفت بين قيس إلى قال علي الحارثي في شرح المشكوة أي ابن معد كبر كنيته محمد الكندي قد روى النبي صلى الله عليه وسلم
في وفد كذا وكان رئيسهم وذلك في سنة عشره كان رئيساً في الجاهلية مطعناً في قوم وكان وجهها في الإسلام وأمره من رجع إلى
الإسلام في خلافة أبي بكر فأنزل الكوفة ومات بها سنة الأربعين وصلى عليه الحسن بن علي رضي الله عنهما رواه عنه نفعه لذكره المؤلف
فروصها عند الشافعي تأييداً عند قائلين صحتها بالردة، قوله أرض باليمين إلى وفي رواية منصور لا يمينه أو لا يمينه وقعت في أثر جميع
بأن المراد أرض البئر كاجسيم الأرض التي هي أرض البئر واليه ترجع كذا في الفقه، قوله فأنزلت أن الذين يشكرون إلى قال الحافظ في الفقه
قد تقدم في تفسير آل عمران أنها نزلت فيمن أقر مسعته بعد العصر تخلف كلوا وتقدم له أن يجوزنا نزلت في الأمرين معاً وقال الكرماني لعل
أكلية لم يزل من إلى أبي أحمد أامة السبعة فظن أنها نزلت في ذلك أو أن اقتضت وقتاً في وقت واحد فأنزلت الآية واللفظ عام متناول
لهما ولغيرهما، قوله بعد الله إلى أي يمينهم إليهم من أمانة وترك الخيانة قوله معاً قليلاً إلى أي شيئاً يسيراً من خطاها إلى نسي
مع أن متاعها كلها قليل، قوله شاهدك وأبيته ظاهر يدل على ترك العمل باليمين مع الشاهد في الأموال بقوله لقي الله وهو عليه غضبان
فيما التشديد على من حلف باطلاً ليأخذ حق مسلم وهو عند الجميع محمول على من مات على غير توبة صحيحة وعند أهل السنة محمول على من شاك الله

بأنه استحقاق إلى القاضي ليعينه الشارح

أدركت إن قتله قال هو في النار **رحمته** على الحيواني واستحق من مصوره وعجزه بانيه والفاطمة متقاربة قال استحق أن
 وقال لأخراجه من عبد الله إلى قال أتابن بن جريح قال أخبرني سليمان بن جراح أن قاتلًا مولى عمر بن عبد الرحمن أخبره أنه لما كان بين علي بن
 ابن عمر وبين عتبة بن أبي شقيق ما كان بينهما من المقتول فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمر فخطبته فقال لعبد الله
 بن عمر ما حملت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد **رحل** شهيد بن عمر بن حاتم قال ما حملت
 ابن بكرم وحده شاة اسم بن عثمان التوفيق قال نالوا معصومًا من ابن جريح بهذا الاستدراك مثل محل ثمان شيبان بن فرخ
 قال نالوا الشهيد عن الحسن قال عاد عبد الله بن زيد معقل بن زياد المزي في هذه الزمان فيه

الملك الرحمة وقيل لأنه الذي شهد يوم القمامة بإبلاغ الرسول وقيل لأن الملكة تشهد له بحسن الخاتمة وقيل لأن الدنيا تشهد له
 بحسن الاتباع لهم وقيل لأن الله يشهد له بحسن نيته وإخلاصه وقيل لأنه يشهد الملكة عند احتضاره وقيل لأنه يشهد الملكة من حلال
 الدنيا وما زاد آخره وقيل لأنه مشهود به لأنه لما كان من الزنا وقيل لأن عليه علامة شاهدة بأنه قد تجاوز بعض الناس من قتل في سبيل الله وبعضها
 يعرضه وبعضها قد يشترط فيه قاله الخافق في الفتح قوله قال هو في النار الإي أنه يستحق ذلك وقد يجازى وقد يعنه أن يكون شهيدًا لذلك
 بغير أن يول في بغيره ولا يصح عنه والله اعلم قوله لما كان بين عبد الله بن عمر وبين عتبة بن أبي شقيق ما كان الإي أشار إلى أبيه حيوة ولما أتم
 عند الطبري فان أوطها أن عملاً لمعادية بغير عينا من ما وليسته بها أيضًا فمن من حائل آل عمر بن العاص فإلا أن يخرج قدامه إلى
 الأرض فاقبل عبد الله بن عمر ومواليه بالفتح والواو والله لا تحرقون حائلًا حتى لا يتبع من أجل ذلك الحديث والعمل المذكور هو عتبة بن أبي
 شقيق أن ظهر من زبانية مسلول وكان عملاً لأخيه على مكة والطائف والأرض المذكورة كانت بالطائف وامتد عبد الله بن عمر من ذلك لما قيل
 عليه من الصبر فأنفذ في من عارض به حديث إلى هيرير ثم فتم إردان بينهم حرمه على جلاصه والله اعلم قوله يشهد للقتال الإي كلفوا
 وقتلًا قوله فركب خالد بن العاص الإي أخو عمر بن العاص وعمر عبد الله بن عمر قوله من قتل دون ماله الإي قال للفقهاء دون في أصلها
 ظن مكان بحيث تحت وتستعمل للتسمية على الجواز ووجهه أن الذي قاتل عن ماله غالبًا مما يجعله خلفه راحته ثم يقاتل عليه وفي رواية كلفوا
 والتمزج من أبيه أنه بغيره قاتل فقتل فهو شهيد وكان من حديث ابن عمر وعمره وروى الترمذي في تهذيبه أيضًا باللفظ من حديث سعيد
 ابن زيد نحوه وفيه ذكر ما أهل والدور والذين في حديث إلى هيرير عن ابن عمر من أبيه ماله فقتل فهو شهيد قال النوري فيه حواشي في قصيد
 أخذ المال بغير حق سواء كان قليلًا أو كثيرًا وهو قول الجهم بن وهب وقال ابن المنذر في ربيع من جماعة من أهل العلم أنهم رويوا قتال اللصوص
 ودفعهم عن أنفسهم وأموالهم وقيل أخذ إلى عمر لصفى في داره فقتل عليه السبع قال سائر قولنا الصبر به بدوق الفتح اخذت أن يبدل اللص
 فاقبل وقال الحسن إذا طرقت اللص بالسلاح فقتله ومثل مالك عن القوم يكره في الشقة فقتله اللصوص قال يقاتلونهم ولو على أن يقتلوا الملك
 أن قدره أن يقتل من اللصوص فلا يظهر شيئا وقال أحمد إذا كان اللص يمتدلاً وأما مواليا فلا وعن إسحق مثله وقال أبو حنيفة في رجل دخل على
 رجل ليلاً للسرقة فخرجه من البيت فارتاحه الرجل فقتله لا شيء عليه وقال الشافعي من أربى له في مظهر في صحرا أو أربى جريه فلا خفاء إردان
 يكلمه أو يستغيث فان منتم أو امتنع لم يكن له قتاله فان إلى أن يقتل من قتل من زاد قتله فله أن يدفعه عن نفسه وعن ماله وليس له قتل فانه
 لم يقتل فقتله فقتله لا يقتل فيه ولا قود ولا كفارة كذا في عدة القاري قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن الرجل أن يدفعه إذا أراد أن يد
 قلنا بغير قصص لأن كل من يصفه عنه من علمه الحديث كالجحيم على استثناءه السلطان للأشوار الواردة بالأمر بالبر بغير عجزه وترك العقوبة
 كذا في الفتح قوله فهو شهيد لأن الشاهد حرمه تعالى على العلوات الشهيد ثلثة أقسام أحدها المقتول في حرب الكفار يسبب من أسباب القتال فهذا
 له حكم الشهادة في أبواب الأخرى وفي أحكام الدنيا وهو أنه لا يقتل ولا يصل عليه والثاني في شهيد في الثواب دون أحكام الدنيا وهو المبطون والمطوف
 صاحب المهر ومن قتل دون ماله وغيره من جاءت الأحاديث الصحيحة بتسميته شهيدًا حتى لا يقتل ويصل عليه وله في الأخرى ثواب الشهادة ولا يكره
 أن يكون مثل ثواب الأول والثالث من غل في الغنمة ومن وردت كذا في ربيع تسميته شهيدًا إذا قاتل في حرب الكفار فهذا له حكم الشهادة في الدنيا
 فلا يقتل ولا يصل عليه وليس له ثوابها الكامل في الأخرى والله اعلم - وليعلم أن قوله لا يصل عليه في موضعين عني في ربيع الشافعي رحمه الله
 تعالى وسبيل الاختلاف فيه في أبواب الصلوة - بأب استحقاق الأولى الفاش لوعيته ثلثا وقوله عن الحسن الإي البرص قوله عاد عبد الله
 ابن زياد الإي أمير البصرة في زمن معاوية وولد له زيد وأبوه زياد هو زياد بن أمية الذي يقال له زياد بن أبي شقيق قوله معقل بن زياد المزي في
 بالصلح في المشهور سكن البصرة وليقته بها حادًا وأليه نسب عمر معقل الذي بالبرص شهيد بجنة الحديث وقوله في موضع الذي مات فيه بالإك

أُنِيتَ فِيهِ نَكْتَةٌ سَوْدَاءٌ وَاقَى قَلْبَ أَكْثَرِهَا لَكُنْتُ فِيهِ نَكْتَةٌ بَيْضَاءٌ مَحْتَى تَصِيرُ عَلَى قَلْبَيْنِ عَلَى أَيْبَضَ مِثْلَ الصَّفَا فَالْأَصْفَرُ قَدْرَةً
 مَا دَامَتِ السَّهْمَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْأَخْرَاسُ مَوْثِقًا كَأَنَّكَ تَحْتِجُّ لَا يَبْقَى مَعَهُ قَاوُذٌ يَكْمُرُ مَكْمَرًا أَلَمْ أَشْرِبْ مِنْ هَوَاهُ قَالَ حَافِيَةٌ
 وَحَدَّثَنِي أَنَّ بَيْنَكَ وَسَيِّدِي بَابًا مُعْتَلَقًا يُوشِكُ أَنْ يَنْكَسِرَ قَالَ عَمْرٌو كَسْرًا لَا بَالُكَ فَلَوَانَهُ فَنَحْرُ لَعْلَهُ كَانَ يُعَادُ ثَلَاثَ أَدِلِّ يَنْكَسِرُ وَحُشْرُ
 أَنْ ذَلِكَ الْبَابَ سَرَجٌ يَقْتُلُ وَيُيَوِّتُ حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْإِسْلَامِ قَالُوا بِخَالٍ لَقَدْ فَتَحْتُ لَسْبِي يَا أَمَامَا لَكَ مَا سَوَّاهُ مَرْيَمًا
 فَالْمُصْغَرُ مِمَّا شَرَفَ بِالْقَاتِ بِمِثْرِ يَتَرَاخُلُ فِيهِهَا كَمَا يَتَرَاخُلُ الصَّبْرُ الشَّرِبُ، كَلَّا فِي الْمِرْقَاةِ قَوْلُهُ نَكْتٌ فِيهِ نَكْتَةٌ سَوْدَاءٌ قَالَ الشَّارِبُ مَعْصُوكَتُ
 نَكْتَةٌ نَقْطَ نَقْطَةً وَهِيَ بِالْمَاءِ الْمَشْنَأُ فِي أُخْرَى قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ وَغَيْرُهُ كُلُّ نَقْطَةٍ فِي شَيْءٍ بِخِلَافٍ لَوْنُهُ فَيُؤْنَكُ، قَالَ هُوَ الْقَارِي وَاصِلُ الْبَكْتِ خَبْرٌ بِالْأَرْضِ
 بِضَيْبٍ يُوْثِرُ فِيهَا، قَوْلُهُ وَاقَى قَلْبَ أَكْثَرِهَا إِذَا رَوَى الْفَتَى وَامْتَنَعَ عَنْ قَبُولِهَا قَوْلُهُ نَكْتٌ فِيهِ نَكْتَةٌ بَيْضَاءٌ إِذَا كَانَ لَوْنُهَا فِيهِ أَبْيَضًا وَلَا فَضْلَ نَكْتٍ
 فِيهِ نَكْتَةٌ أَشْبَهَتْ فِيهِ وَدَامَتْ وَاسْتَمَرَّتْ قَوْلُهُ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ إِذَا حَتَّى يَصِيرَ لِأَنْسَانٍ بِاعْتِبَارِ كَيْفِيَّةِ قَلْبِهِ عَلَى قَلْبَيْنِ قَوْلُهُ عَلَى أَيْبَضَ مِثْلَ
 الصَّفَا إِذَا مِثْلَ الْحَجَرِ الْأَمْلَسِ وَلَيْسَ التَّشْبِيهُ بِمَا قَالُوا لِیَا صِبْهُ فَقَدْ لَكُنْ صِفَةً أُخْرَى إِذَا لَشِقْتَ تَعَلَّقَ الْإِيمَانُ وَسَلَامَتُهُ مِنَ الْخِلَافِ أَنْ الْفَتَى
 لَمْ تَلْصِقْ بِهِ وَلَمْ تَوْشِقْ بِهِ كَالصَّفَا وَهُوَ الْحَجَرُ الْأَمْلَسُ الَّذِي لَا يَلْصِقُ بِهِ شَيْءٌ قَوْلُهُ وَالْأَخْرَاسُ سَوْدَاءٌ إِذَا كَبُرَ الْهَيْبَةُ وَالْمَالُ الْمَشْنَأُ مِنَ أَنْ يَزِيدَ الْهَيْبَةَ
 إِذَا صَارَ لَوْنُ الْأَمْرِ مِنَ الرِّبَا لَوْنُ بَيْنِ الشَّرِّ وَالْخَيْرِ وَهُوَ حَالٌ أَوْ مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْأَمْرِ كَلَّا فِي الْمِرْقَاةِ وَالنَّظَارَةُ فِيهَا مَا أَنَّهُ بَضْعُ الْمِيرِ وَاللَّهُ عَظِيمُ
 قَوْلُهُ كَأَنَّكَ تَحْتِجُّ إِذَا يَسِبُّهُ الْإِسْرَارُ كَأَنَّكَ تَحْتِجُّ بِعَمَلٍ مِيرٍ وَسُكُونٍ جَلِيلٍ وَضَمٍّ مَكْسُورَةٍ وَفِيهَا خَوَافُ مَشْرُوعَةٍ وَتَحْتِجُّ وَفِي التَّهْلِكَةِ وَفِي
 بَيْتِهِ الْخَالِ عَلَى الْجَوَادِ مَا لَمْ يَكُنْ مَكْسُوسًا مَشْتَبَهًا مِنْ هَوَاخُلِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ بِكَوْنِهَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ وَلَا يَسْتَقِرُّ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَبْقَى
 الْقَلْبَ مَعَهُ قَاوُذٌ يَكْمُرُ مَكْمَرًا وَالْأَخْرَاسُ لَا يَبْقَى فِيهِ عِرْفَانٌ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَلَا خُبْرَانٌ مَا هُوَ مَكْرُومٌ، كَلَّا فِي الْمِرْقَاةِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يَحْتِجُّ بِالْفَتْحِ الْمَكْرَمِ
 مِنْ تَحْتِجُّ إِذَا جَاءَ إِي بَالًا مِمَّا تَعَدَّى كَمَا فِي تَلَوِّجِ الْحَرَسِ وَضَبِ النَّوْزِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمِيرٍ مَضْمُونَةٍ وَجَمْعُ مَضْمُونَةٍ وَجَمْعُ مَضْمُونَةٍ مَضْمُونَةٍ مَضْمُونَةٍ
 وَحَتَّى مِنْ التَّعْقِيلِ مَعْنَى قَالَ لَا زَمَّ قَوْلُهُ أَلَمْ أَشْرِبْ مِنْ هَوَاهُ إِلَّا وَالضَّرِيرُ لِلْقَلْبِ إِذَا فَيَتَبَعُهُ طَيْفًا مِنْ غَيْرِهِ مِلْهُظَةً كَوْنَهُ مَعَهُ قَاوُذٌ مَكْمَرًا شَرَفًا
 قَوْلُهُ أَنَّ بَيْنَكَ وَسَيِّدِي بَابًا مُعْتَلَقًا أَوْعَدَ الْمَصْرُوحُ مِنْ حَذْفِيَّةٍ فِيهِ الْإِثْمُ الْإِثْرَانُ الْبَابُ هُوَ عَرَفَ نَفْسَهُ فَالْفَتْحَةُ أَنْ بَيْنَ زَمَانِكَ وَبَيْنَ زَمَانِ الْفَتْتَةِ
 وَجُودِ جَانِكَ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ فِي حَيَاتِكَ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ حَذْفِيَّةٌ أَنْ بَيْنَكَ وَسَيِّدِي بَابًا مُعْتَلَقًا وَلَمْ يَقُلْ هَلْ أَنْتَ الْبَابُ عَرَفَ بِلَوْنِهِ
 أَنَّهُ الْبَابُ بِفَتْحٍ لَمْ يَفْقَهُهُ وَلَوْ يَفْقَهُهُ وَذَلِكَ مِنْ حَسَنِ دَبِهِ وَقَوْلُ عَمْرٍو كَسْرًا لِيَقِيحَ أَخِي مِنْ تَهْجَاتِ الْكَسْرِ كَالْكَافِ وَالْغَلِيَّةِ وَالْغَلِيَّةُ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي
 الْفَتْتَةِ وَهَلْ مِنْ الْخَبْرِ لِلْبَيِّنِ بَأْسُ الْأَمَةِ بَيْنَهُمْ وَقَعَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا وَقَعَرُوا فِي حَذْفِ شَدَادَتِهِ أَوْعَدَ الْأَضْعَفُ التَّيْفِي فِي
 أَهْمِي لَوْ يَفْقَهُهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ الْحَافِظُ وَآخِرُ الْخَطْبِ فِي الْمِرْقَاةِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ عَمْرُوًا خَلَّ عَلَى أَمِ الْكَلْبِ وَبَسَّ عَلَى فَوْجِهِ مَا يَكُنِي فَقَالَ مَا
 يَكُنِي كَالْتِ هَذَا الْيَهُودِي لَكُلِّبَ الْأَجْبَارِيُّونَ نَكَّ بَابٍ مِنَ الْوَابِ يَهْجُرُ فَقَالَ عَمْرٌو شَاءَ اللَّهُ فَوُجَّحَ فَارِسًا إِلَى كَلْبٍ فَجَاءَهُ فَقَالَ يَا مِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
 وَالْمَرْيَمُ نَفْسِي سِيرَ لَا يَسْلُمُ ذُو الْيَمِينِ حَتَّى تَخْلُ الْجَنَّةَ فَقَالَ مَا هَذَا مَرَّةً فِي الْجَنَّةِ وَمَرَّةً فِي النَّارِ فَقَالَ أَنَا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى بَابٍ مِنَ الْوَابِ يَهْجُرُ
 تَقْنَعُ النَّاسَ أَنْ يَقْبَلَ مَوْجِبُهَا فَادَامَتْ أَفْقَهُمْ، قَوْلُهُ يُوشِكُ أَنْ يَنْكَسِرَ إِذَا يَنْكَسِرُ الْيَاءُ وَكَسْرُ الشَّيْنِ مَعْنَاهُ يَقْرُبُ قَوْلُهُ قَالَ عَمْرٌو كَسْرًا إِذَا يَنْكَسِرُ
 كَسْرًا فَإِنَّ الْمَكْسُورَ لَا يَكُنْ أَعَادَتُهُ بِخِلَافِ الْمَفْتُوحِ وَلَا الْكَسْرُ يَكُونُ غَالِبًا عَلَى الْأَعْنَ كَلَامُهُ وَغَلِيَّةٌ وَخِلَافٌ عَادَةٌ، قَوْلُهُ لَا بَالُكَ إِذَا هَذَا الْكَلَامُ تَزَكَّى
 الْعَبْرُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَبَّابٌ وَحَزَنِيَّةٌ أَوْ وَقَرَّ فِي شِدَّةٍ عَادَتُهُ الْبُؤْسُ وَوَقَرَّ عَنْهُ بَعْضُ الْكَلْبِ فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْجِلْدِ الْهَيْبَةُ
 إِلَى مَا لَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ حَالَةً الْأَفْرَادِ وَصَدْرُ الْبَابِ الْعَادُونَ قَاوُذٌ لَا يَابُكَ تَبَحُّهُ جَلَّ فِي هَذَا الْأَمْرِ شَرُّهُ وَكَأَنَّهَا تَهَابَتْ مِنْ لَيْسَ لَهُ مَعَارِدُ
 وَابْتَدَأَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ ذَلِكَ الْبَابُ رَجُلٌ يَقْتُلُ وَيُيَوِّتُ إِذَا مَا الرَّجُلُ الَّذِي يَتَلَقَّ قَسْرًا مَبِينًا فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ عَمْرٌو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ يَقْتُلُ أَوْعَدُ
 يَحْتَلُّ أَنْ يَكُونَ خِلَافَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا عَلَى الشَّكِّ وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِبْرَاهِيمُ عَلَى حَذْفِهِ وَغَيْرُهُ وَحَتَّى أَنْ يَكُونَ خِلَافَةً
 عَادَتُهُ يَقْتُلُ وَلَكِنَّ كَرَامَاتِ بَسْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَقَلَ عَنْ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَهُ يَعْلَمُ أَنَّ هُوَ الْبَابُ كَمَا جَاءَ مَبِينًا فِي الصَّحِيحِ أَنَّ عَمْرُوًا يَعْلَمُ
 عَنْ الْبَابِ كَمَا يَعْلَمُ أَنْ قَبْلَ الْإِبْرَاهِيمَ فَاتِي حَذْفِيَّةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخِلَافِ بَسْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ لَيْسَ أَخْبَارُ الْعَرَبِيَّةِ يَقْتُلُ مَا قِيلَ إِذَا هَاتِ
 عَمْرٌو قَاوُذٌ يَكُنْ قَلْبُ شَيْءٍ فِي سَأَلٍ عَزِيزٍ فِي الْخَوَابِ أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ مَشْدُودًا، غَيْرُ الْخَوَافِ وَأَوَّلُ شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ لَوْسٍ فَسَأَلَ مِنْ يَذْكُرُهُ وَهَذَا
 هُوَ الْمُحْتَقُّ لَهُ الْخِلَافَةُ فِي هَذِهِ الْمَقَامِ مَعْرِثٌ لَيْسَ بِالْأَخْرِافِ لِيُفْهَمَ أَهْلُهَا، وَبُورَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الْإِبْرَاهِيمُ إِذَا رَأَتْ لَوْسٍ يَكُنْ مَعْتَلَقًا
 كَالْأَخْرِافِ لَيْسَ حَقُّهُ تَقْرِيرٌ، وَابْنُ دُرَيْدٍ إِذَا رَأَتْ لَوْسٍ يَكُنْ مَعْتَلَقًا، وَابْنُ دُرَيْدٍ إِذَا رَأَتْ لَوْسٍ يَكُنْ مَعْتَلَقًا، وَابْنُ دُرَيْدٍ إِذَا رَأَتْ لَوْسٍ يَكُنْ مَعْتَلَقًا
 وَابْنُ دُرَيْدٍ إِذَا رَأَتْ لَوْسٍ يَكُنْ مَعْتَلَقًا، وَابْنُ دُرَيْدٍ إِذَا رَأَتْ لَوْسٍ يَكُنْ مَعْتَلَقًا، وَابْنُ دُرَيْدٍ إِذَا رَأَتْ لَوْسٍ يَكُنْ مَعْتَلَقًا

لعلكم ان شئتموا قال فابى عليا حتى جلد النجل مثلا لايصل الا الى ارجل اخيه ابن ابي عمير قال ثنا شافع بن عن الزهري عن عمر
ابن سعد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اعطوا فانا انا هه مؤمن فقال النبي صلى الله عليه وسلم
او وسلموا لينا فانا ويراؤنا وادعنا على ثلاثا او وسلموا فقال في لاعطى النجل وغيره اوجب الى صوته فحاشا ان يملكه الله فانا
حدثني زهير بن حرب قال قال نعيم بن ابراهيم قال نا بن ابي عمير عن شهاب بن عتبة قال اخبرني عن امر بن سعد بن
ابن وقاص عن ابيه سعد بن ابراهيم قال نا بن ابي عمير عن شهاب بن عتبة قال اخبرني عن امر بن سعد بن
ابن وقاص عن ابيه سعد بن ابراهيم قال نا بن ابي عمير عن شهاب بن عتبة قال اخبرني عن امر بن سعد بن

[illegible]

باب ثالث
من نجاف علی
ایماند لضم
والله اعلم
بما یخفی عن
العالمین

اِذْ قَالَ رَبِّ اَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ اَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي

[illegible]

لا يسمع في حال من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به لأنك أن من أصحاب السكار
حل ثانياً يحيى بن يحيى قال أنا هشيد بن صليح الهمداني عن الشعبي قال رأيت رجلاً من أهل خراسان سأل الشعبي
 فقال يا أبا عبد الله من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا اعتق أمته ثورت وجهه فكأنه لو كان بدينه فقال الشعبي
 حدثني أبو هريرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثه يؤتون أجرهم مرتين
 وجه استعارة اليل للقتل أن أكثر ما يظهر سلطانها في ليدينا وهي من المتشبهات ومذهب السلف فيها تقويض علمه إلى الله تعالى مع المنزخ بظاهره
 وهو اسلخ من أن يعين له غير مولده تعالى ويؤيده وقت الجمهور على الجلالة في قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله وعلم الأنبياء وهو تعالى
 وصله إليهم معنى فأسد ومن ثم قال أبو حنيفة رحمه الله تأويل اليل بالقدرة يؤدي إلى تعطيل ما أثبتته تعالى لنفسه وإنما اليل ينفي الإيمان بما ذكره الله
 تعالى من ذلك ونحوه على ما أوردته ولا يشتغل بتأويله فنقول لا يدل على ما أوردته لأن اليل هو الخلف فيها تأويله بما يليق بجلال الله تعالى و
 تنزيهه عن الجسم والنجس ولو أضاف بناء على ما في الوقت على المعلوم وكان بن عباس يقول أنا أعلم تأويله وأما الزمان من حين في العلل قيل هذا
 المعلوم وأما كونه يحتاج إلى مزيد على حكمته حتى يطابق التأويل سابق ذلك النقص وليس المصنف أن مذهب الخلف أكثر مذهباً فالذهاب عن متفقان على
 التنزيه وإنما الخلاف في أن الأول ما إذا أهو على تركه حتى يطابق التأويل ويكمن من الخلاف على اختلاف الزمان فكان التنزيض في زمان السلف أولى
 لسلامة صدرهم عن غرر ظهور اليل في زمانهم والتأويل في زمان الخلف أولى لكثرة العزوم واخذهم بها يتبين دلال الألفاظ وغلو المتبذرين لا
 والله أعلم بالمراد **قوله** لا يسمع في حال أن الأصل أن يقول والذي نفى بغيره كعدمه من نفسه النفيسة من منعه من أن يسمع وهو لو كان يسمع
 في النفس ثم انتفى من النفية إلى الكل تنزل لأن مقام الجسم إلى التفرقة ومن الكون مع الحي إلى الاشتغال بدعوة الخلق والاستئصال من مخرجه إلى
 إلى حضرة التكليم قال العارف المشهور في الجمع اتصالاً لا يشاهد متجربة إلا الخلق فيمت شاهد خيوة فما توجع قوله ما هنا بالله جمع وما أنزلنا
 نقره وقال الجنيد قدس الله سره وسمى سيد الطاقة لأنه لم يعط قط بما لا يطابق الكتاب الشئفة القرب بالوصول جمع وغيبته في البشيرة نقرته
 وكل جمع بلا تفرقة زفرقة وكل تفرقة بلا جمع تعطيل، كذا في شرح المشكوة، **قوله** أحاديث أي لمن هو موجود أو سيوجد **قوله** من هذه الأمة
 أي أمة الدعوة، **قوله** يهودي أو نصراني أي قال الشافعي وأما ذكر اليهودي والنصراني في تنبيه على نفيهما وذلك لأن اليهود والنصارى المذكورين
 فإذا كان هذا شاملاً لجميع أهل كبريتا فما فغيرهم من كتاب له أولى والله أعلم **قوله** ثم يموت أي فيه إشارة إلى أنه ولو تروى إيمانه ووقع قبل
 التفرقة **قوله** ولم يؤمن بالذي أرسلت به أي من الذين الرضى، **قوله** ألا كان من أصحاب النار أي لا ملائمتها بالخلو فيها وأما الذي يجمع
 وأمن حكمه على الخس وأما الذي يجمع ولم يؤمن فهو خارج عن هذا الوعيد **قوله** فهو كالأول بدينه أي فلا جره قال الحافظ الخليل بن
 ياستد رجلاً ثقتاً من ابن مسعود كان يقول ذلك وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله وعن ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن ابن مسعود
 عنه قتال إذا اعتق أمة لله فلا يعود فيها ومن طريق سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي أنهما كره ذلك وأخرج أيضاً من طريق عطلة وأحمد بن حنبل
 كبريان بذلك بأسناد **قوله** ثلاثه أي قال الحافظ ووقع في حديث إلى أمة دفعه عند الطبراني الربعة يؤتون أجرهم مرتين فذكر ثلاثه كذا في هذا
 وفاداً ذوات النبي صلى الله عليه وسلم رذك الحافظ م صولاً على ذلك فيها تضعيف الإجماع وقال وقد يحصل مزيد التبع أكثر من ذلك وكل هذا دال على أن
 لا مفهوم للحد المذكور **قوله** يؤتون أجرهم مرتين أي ثلاثاً لا نظير في الله أعلن كل واحد من هذه الأمور الثلاثة مركب من جزئين مرتين يجمع
 الاشتغال بأمرها توفيقاً من الحكماء أشار إليه الكرماني ولقد علمه عن علي القاري في المرقاة، أليس من الذين لا يؤمنون الإيمان بشيخ الكتاب بالذي
 جمل به يؤت ثواباً كالأول استغناء بل نوع استنكاك عن الإيمان بنبي الخيرة وقبول ما أنزل الله عليه (استغناء إذا كان هذا النبي اللاحق
 يصدق السابق ويعترف بنبوته وصديقه ووجه أنه عن الله تعالى وهذا كما تشاهد في هذا الزمان أن رجلاً إذا بلغ شيئاً صابغة الطريقة فحسب
 أن يبالغ في شيء آخر ولو كان هذا الأمر جلاً وأكمل وأفيد من شئ آخر لا قول بل رأينا كثيراً من المخلصين المؤمنين منهم يستكبرون عن مباحة أحد
 من أولادهم بعد موت مشائخهم ولو تحققت عنهم الفائق فيها والبر فيه والله أعلم أنهم يظنون في ذلك تنقيصاً لشيوخهم وحطاً بشيئهم وإهمالاً
 كفاية تربية المريدين وتكليمهم فمن أن بنى هو مسلم الصديق عند نبينا صلى الله عليه وسلم صحى كما هذا إلا أن عبد الله بن عبد الله بن مسعود
 لما علمه عن الإيمان بنبيته صلى الله عليه وسلم فلا زب أنه أشد جهالة لنفسه في تركه لحفظه ودفع شهودتها وإثبات ما عند الله تعالى على ما يحكم به
 هو أو غيره ووجه عند الله من هذه الجهة بالنسبة إلى سائر المؤمنين الذين ليسوا بهذه المثابة فلا يفتقر في تنقيص غيره في قوله تعالى وأولئك
 يؤتون أجرهم مرتين إنما صكوا إيماناً إلى أن تصديق أجورهم إنما هو بالبر والبر على ما كرهه النفس والحاصل أن من عمل حسنة مع وجود إيمانها

حَكْمًا مُقَسَّطًا فَكَيْسَرُ الصَّلَيبِ يَقْتُلُ الْخَازِنَ بِصُغْرِهِ الْخَزِينَةَ

ويأمر بالرجل يوشربا لميشا من مفرق حتى يفرق بين رجليه فوحشي بين القطعتين فيقول له قومي يستوي قاتنا وهذا قتلة لا تخرج بمقتلهم منها فنهنا لك ابلى المؤمنين وزلزلوا زلاعا شديدا فكان الظاهر ان لا يقوم عقابا وتغافلوا عن الجاحلة الكاذبين الاغاثا لانبياء والمرسلين وهو الذي اخذ الله ميثاق النبيين ليؤمن به ولا ينصره وأمر ومن دونه يكون تحت لواءه يوم القيامة ودعاه الخليل والذبح ويثبته مقدمهم المسيح واسم موسى لو كان حيا الا اتباعه وانتهت اليه مرات النبوة والرسالة حتى سرت اثار خرافة النبوة التي هي صفة الروح في جسد الكرم بحيث كانت خرافة النبوة في ما بين كففيه من علامات صدقها الماثورة عن الاولين وهو عبد الله المطلق الذي ارسل بالحق كافة للناس بشيرا ونذيرا فلا يبقى على ظهر الارض بيت ويروك لا مديونة ادخله الله دينه القويم فكان الاوفق في تعبد الناس ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه النفسه يحجر علماء الله اكبر نصرا الا عن ائمة الله سبحانه وتعالى رغب من زنته وجعل امر اللذجال اللعين اهرن مزنا يقوم في مقابلة صلى الله عليه وسلم يخرج مبارز له ونوه بشأن الامانة المحمية للمرحومة حيث اتفقوا ترانيبا بنى اسرائيل سيدنا عيسى عليه السلام وهو الملقب برب الله الخليفة الا لحيوة عليه حيا قائما صحيحا طريا الى الان في حصنه العلي الحصين والموطن الذي ليس هو موطن الكون والفساد حتى ينزل في اخر الزمان حاكما لا يشبه الا بنجل بل يشبهه خاتم الانبياء صلى الله عليه وسلم ونائب امثاله لا اله الا هو وظهر اربته على سائر الاديان واستصاها اليهود اتبعه اللذجال وترغبهم وطس معاول النصرانية واصلاح ما خروص من الدنيا الضاربة ومن المعلوم اليقين ان اعظم ما وصف به نبينا صلى الله عليه وسلم واخصه هي العبدية المطلقة للمعجود المطلق وهو الموسوم بعبد الله في قوله تعالى **وَكَانَ كَمَا قَدْ خَلَقَ اللَّهُ يَوْمَ كَادَ أَنْ يَنْفُذَ عَلَيْهِ لَكَا** وهذا اللقب الخاص لم يخرج اطلاقه في القرآن على واحد من الانبياء غير محمد صلى الله عليه وسلم والصلاة والصلوة والسلام حكاية عن قوله ان عبد الله فهذا ايماء لطيف الى ان عيسى عليه السلام مناسية خاصة بحمل الله عليه وسلم في الشهادة وتعبه وانقض اوصافه من العبدية المحضة فقام في عبد الله في المهد هو الاخرى من ميراث سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام بان يجب واليخ وناجيا من الضيق المحيرة ليتصل امته وملك على العالم يستمكن من العبدية وثبتت الهيته لنفسه معاد الله وما يزيد تحسن هذه المقابلة كون المسيح عليه السلام مع ادعائه لنفسه العبدية الخاصة من اتخذه امة كبرى التي التي تعالى الله عما يقول الظالمون عجبنا ومعج الهادية وعكبا ومعج الصلاة علما كبيرا في الخوارق التي تصدر من اللذجال اللعين استدراجا من احبها الاموات وغرو لئلا كانت بحسب الصورة ومعج الخوارق التي ظهرت على يد المسيح والبركات العظيمة التي تظهر بعد نزوله عليه السلام بطريق اعجاز كان عيسى عليه السلام هو الحق باهلاك اللعين من هذه الجهة ايضا، هذا تفصيل بعض اجماله فيتم شيئا قاسم القوم والخيرات نور الله مرقاة في كتابه الهندي البعيات ام وقال المحافظ ابن حجر في الفتح قال الكلمة الحكمة في نزول عيسى عليه السلام دون غيره من الانبياء ما روى اليهود في زعمهم انه قتلوه فبين الله تعالى ان كان مبعوثا الذي يقتلهم او نزوله لدواجله ليدفن في الارض ارف ليس مخلوق من التراب ان يموت في غيرها وقيل انه دعا الله لما راى صفته محمدا ائمة ان يحمله منهم فاستجاب الله دعائه وابقاه حتى ينزل في اخر الزمان نجدة الامم الاسلام فيوافق خروج النجاة فيقتله والا ذل وجهه **قوله حكما** اي حاكما والمخافة يزل حاكما هذه الشريعة فان هذه الشريعة باقية لا تتبدل **عيسى حاكما** من محكمات هذه الائمة لا يكون من قوله من حيث انه نبي مستقل كما كان قد ثبت قبل في بني اسرائيل قال الله لا تتكلم **قوله حكما** اي حاكما وفيه تشبيه على الله الا في على انه نبي وان كان نبيا في الواقع ولكونه حاكما ورد اتمام **قوله مقسطا** اي مقسطا العادل بحالات القاسم فهو اوجا تركوا حمل من وجه اخر عن ابي هريرة اقرؤ من رسول الله **قوله فيسار الصليب** اي قال ابن الملك الصليب في اصطلاح النصرانية خشية مثلثة بلعون ان عيسى عليه الصلوة والسلام صلب على خشبة مثلثة على تلك الصورة وقد كرم فيه صورة المسيح قال المحافظ اي يبطل دين النصرانية بان يكسر الصليب حقيقة ويبطل ما تزعم النصرانية من تعظيمه **قوله ويقتل الخنزير** اي قال في الفتح ويستفاد منه تحريرا فتنما الخنزير وخرم اكله وان نجس لان الشئ المنعوبة لا يشبهه الا لافه وتعلم الطرائق في الاوسط من طريق اني صليكم عن ابي هريرة فيسار الصليب ويقتل الخنزير والفرقة زاذية الفرد وسادس لا بأس به وعلى هذا فلا يصح الاستدلال على نجاسة عين الخنزير كان القدم ليس بجنس العين اتفاقا ويستفاد منه ايضا تغيير المفكرات كسالة الباطل ام ولعل في قتل الفرد إشارة الى ابطال اوهام اليهود المشركين فانهم يظنون بها كاذبا ان كسر الصليب وقتل الخنزير اشعا لجدهم وشعا للنصارى الدينية وخصا انصهرهم بالحاشية واما اليهود فقتلهم واستنصهمهم منصوب عليه والله اعلم **قوله ويضع الحجرية** اي والشيطان الذي يصير واحدا فلا يبقى احد من اهل اللذة يودي الى الحجرية وقتل معناه ان المال يكون حتى لا يبقى من يمكن صه ما لا الحجرية اليه فتترك الحجرية استنفاد عنها وقال عياض يحتمل ان يكون المراد وضع الحجرية تقديرها على الكفار من غير الحجرية

وفيه في المال حتى لا يقبله أحد **فصل ثلثا** عبد الله عليه السلام في شيعة وزهري بن حرب قالوا أن سفيان بن عيينة يقر
 حديثه وحملته من يحيى قال أن ثابت بن قيس قال حدثني أبو سرح وحدثنا الحسن الحارثي وعبد بن محمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال قال
 عن صالح بن كيسان عن الزهري بهذا الإسناد في رواية ابن عتيبة إمامنا مقتضاها وحديثنا عن عبد الله بن كيسان قال قالوا له ما مقتضاها
 وفي حديث صالح بن كيسان مقتضاها قال الميثاق وفي حديثه من الزيادة وحتى تكون الشيعة الواحدة خير من الدنيا وما فيها ثم يقول
 أبو هريرة أقروا أن شتمت وأن قرئت أهل الكتاب إلا أن يكون منكم به في كل حريم الآية **فصل ثلثا** عتيبة بن سعيد قال أئب بن مسعود
 ويكون كثرة المال بسبب ذلك وتعبه النوى وقال الصواب أن يحبس لا يقبل إلا الإسلام قلت وتؤيده أن عندنا من وجه أخر عن أبي هريرة
 ويكون الرجوى وأحد وتعب بان الشدة لا تقوم على شر الناس ويحب بجوار أن يرد بعضه بعد موت عيسى وترسل الديق فتقتضيه
 كل مؤمن ومؤمنة فينبغي فلا يبيع إلا الشرار قال النووي ومنع وجع عيسى الجزية مع أغما مشددة في هذه الشريعتان مشددة مع مقلد يرد
 عيسى لما دل عليه هذا الحديث وليس عيسى بنماذج لحكم الجزية بل نبينا صلى الله عليه وسلم هو الأمين للنبي بقوله هذا قال ابن بطال وإنما قبلناها
 قبل نزول عيسى لتأخره إلى المال بخلاف زمن عيسى فإنه لا يحتاج فيه إلى المال فإن المال في زمانه يكاد حتى لا يقبله أحد قوله وفيه في المال لا يفسد
 آله وكسرها له وبالأصل ما المعجزة من فاضل الملوك فيفيض إذا ألقى حتى سال كلولي على ما في القاموس أي يكاد المال وسبب كثرة نزول الأبيات
 وقولنا في الخرافات بسبب العدل و عدم النظر وحسن تلخيص الأرض كنزها وتقل الرخايات في اقتناء المال أحدهم يقرب الساعة قوله حتى تكون
 المعجزة الواحدة خيرًا إلا معناه والله أعلم أن الناس يكثر عتبههم في الصلوة وسائر الطاعات لغرض إلهامهم وعلمهم يقرب القيامة وتقل رغبهم
 في الدنيا لعدم الحاجة إليها وهذا هو الظاهر من معنى الحديث وقال القاضي عياض رحمه الله معناه أن أجروا خير نصليها من صدقة بالدينا وما
 فيها لفيض المال حينئذ وكما به وقلة الشئ وقلة الحاجة إليه للنفقة في الجهاد وقال المعجزة على المعجزة بعينها وأمكن عباد الرحمن الصلوة والله أعلم
 وأما قوله ثم يقول أبو هريرة أقروا أن شتمت وأهل الكتاب إلا أن يكون منكم به في كل حريم الآية ففيه دلالة ظاهره على أن مذهب أبي هريرة في الآية
 أن الضمير في قوله يعود على عيسى عليه السلام ومعناه أهل الكتاب يكون في زمن عيسى عليه السلام لأن من به من وعلم أنه عبد الله
 وابن لعمته وهذا مذهب جماعة من الضمير في قوله يعود على عيسى عليه السلام ومعناه أهل الكتاب ومعناها ومن أهل الكتاب أحد
 بعضهم الموت لأن من عند الموت قبل خروج روحه بعيسى صلى الله عليه وسلم فإنه عبد الله وابن أمته ولكن لا ينفع هذا الشك لأن في حضرة
 الموت وحالة الترفع وتلك الحالة لا حكم ولا يفعل إلا ما لا يصح فيها إسلام ولا كفر ولا وصية ولا بيع ولا عاق ولا غير ذلك من الأقوال لقول الله تعالى
 وكسبت القلوب والآية فيكون الشك حتى إذا حضر أحدكم الموت كاد أن يفي بيمينه وهذا المذهب أظهره فان الأول يخض الكتابي وظاهره أن
 عمه لكل كثر في زمن عيسى وقبل نزوله ويجوز أن هذا قوله من قرأ قبل موته وقيل أن الذي به يعود على نبينا صلى الله عليه وسلم ولا ينفق
 تعود على الكتابي والله أعلم قوله ثم يقول أبو هريرة أقروا أن شتمت قال الطبري استدل بكأنه يعود على عيسى عليه السلام في آخر الزمان مصدق
 للحق قالوا له عيسى عليه السلام في نعم الله بكم به أهل قوله ثم يقول أبو هريرة أقروا أن شتمت ثم فرغ في الأصل فحق كثر العمل في ذلك من أبي هريرة
 قال أن المسلك الحق بخروج السبع وأنه يخرج فيسلك العنق ويقتل الخنزير ويؤمن به من أدركه فمن أدركه معكم فليذكره مني السلام مع بعض
 أن حديث أبي هريرة كلمة مفرغ وهو كذلك بصورة المرفوع في الدال المشددة عنه عند ابن عمر وعبد الله بن عيسى إلا أن من به وهذا مصدق من أبي هريرة أن الضمير في
 قوله لا يؤمن به وكل ذلك في قوله قبل موته يعود على عيسى أي أنه يؤمن من يجيبه قبل موت عيسى وقبلنا ابن عمر بن حنبل في إرداء ابن جرير
 طريقه بعد من يخرج عنه بأسنا وصح ومن طريق أبي إسحاق عن الحسن قال قبل موت عيسى والله أنه أن الحجي ولكن إذا نزل آمنوا به أجروا وتقله
 عن أكثر أهل العلم وروجه أن ابن جرير وغيره كما يؤمن به من قبل موته وأهل التفسير في ذلك أقوال أخر وأن الضمير في قوله يعود على الله أو
 الحجي وفي موته يعود على الكتابي على القوانين وقيل على عيسى وروى ابن جرير عن طريقه عن ابن عباس كذا يورد ويورد ولا يضرك حتى يؤمن
 بعيسى فقال له عمره أركبت أن خرم من بيت واحد حتى يأكلها الشئ قال لا يؤمن حتى يجر لك شقيقه بأيمان بعيسى وفي أسناده خفيف فيضعف
 ورتج جماعة هذا المذهب فإرداء أبي بكر أن يؤمن به قبل موته وأهل الكتاب قال النووي صفة الآية بعد على الناس من أهل الكتاب أحد
 بعد الموت لأن من عند الموت قبل خروج روحه بعيسى والله أعلم أن من به وهذا المذهب أظهره فان الأول يخض الكتابي وظاهره أن
 المعجزة الواحدة خيرًا إلا معناه والله أعلم أن الناس يكثر عتبههم في الصلوة وسائر الطاعات لغرض إلهامهم وعلمهم يقرب القيامة وتقل رغبهم

في النور فكان المرى رؤيا الاحداث مثل خلق الصبر فخرت اليه الخلاه فكان يحكي بغير حياء فيحدث فيه وهو التعب للميل
اولات العن قبل ان يرجع الى اهله ويتردو لذلك لم يرجع الى حديقته فيه ترود ملتها

كمن غلب عليه حب المال رآه النبي صلى الله عليه وسلم في صورة سوار من ذهب وبجيلة فلان يتقال من شيء الى شيء صورته في هذه الرؤيا شدة من
البؤس لانها مضرب من اضاعة غيبية وتكون من الحق الى الخلق وهو اصل النبوة واما سائر انواع الرؤيا فلا تقيدها بام. قوله في النور الى ان
الارض تفتح او يخرج رؤيا العين في النقطة يجوز اطلاقها مجازا. قوله مثل خلق الصبر ان قال اهل اللغة فخلق الصبر وخلق الصبر بفتح الفاء والهم والراء
هو ضيقه وانما يقال هذا في الشيء الواضح البين. قال ابن ابي عمير انها شدة في خلق الصبر وخلق الصبر بفتح الفاء والهم والراء
زال ذلك النور طبع حتى شربته الشمس فمركب باطنه نوريا كان في الصدق بكريا كاني بكر ومن كان باطنه مظلمة كان في التكذيب خائشا كاني جمل
بعية الناس بين هاتين المراتبتين كل منهما يرد. فاعلم من ان النور قوله فخرت اليه الخلاه ان ليس في قوله فخرت البعث في ذلك وان كان من
عزله الله او لم يبق عليه الله لو كان من باعته البشر او يكون خلاص من دعي الالهة والخلوة بالملايكة الخالي لا يخلق على الخلاه وهو امر ادها والقوة فيمنع
الخاتمة فرائض القلب لما يتوجه له قال السنوسي واما قصد صلى الله عليه وسلم بالعبادة الخاتمة لانها انجم الفكر وابدل من التلويح بما يري من الموجودات
او يسمع من اصوات ولا يمكن توجه القلب الى المطلوب على الكمال مع الغايات ولذلك لم يكتب صلى الله عليه وسلم الخاتمة الخالي لاحال ان
يرى من غير يوم او يكلمه فيمشي في حقه اضافت الى خلوة الفضة خلوة غارة فانزوى الى خلوة الخلاه حتى لا يرى ولا يترك ولا يسمع ولا يسمع قوله
فكان يتخلل بغير حياء من احواله بالمدسرة وله كذا في الرواية وهو صحيح وفي رواية اخرى في القصر وقصر كذا ايضا وحكي فيه غير ذلك جازا لا رواية
وحده جبل معرفت بيته وبين ملكة ثالثة اميل عن يسار الالاه من ملكة اليمنى والفكر لقب في الجبل وجعه فيران. قال المحاذير وكان هذا
التخلق تابعي عندهم من امور المشرك على سائر الاعتكاف وان قريشا كانت تفعل كما كانت تصوموا وشوهدوا انهم اهل الدنيا وعوا النبي
صلى الله عليه وسلم في فاحر لرجع من هذا الفضل فيه على غيره لان جنة عبد المطالب اول من كان يتجلى فيه من قرين وكانوا يعظمونه بجلالة وكرامته
فتبهر على ذلك من كان يتاله فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتجلى في ذلك انما لم يكرمه عليه قوله فيحدث فيه انه يهي بعضه
اي يتبع الخفية وهي بر ابراهيم والافان مثل ثامر في كثير من كلامهم وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة فيحدث بالقاد والتفت القاد الخزي
وهو الاثر كما قيل في بيان شريته ونحوه كان في الغفر. قال السنوسي يؤخذ من تحت النبي صلى الله عليه وسلم بغير حياء طلب الخاتمة للعبادة والشركة
عن الناس للاستعانة بها في علاج احوال القلب والامن من التردد والشبهة وفيها السلامة من اكثر انواع الشر وقد ينهي الى حال الوجوب بحسب الامانة
الاحوال وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان الغزاة وقت اهله وامره في بالتعذر قوله وهو التعمد في وفي رواية عبد الله بن المبارك عن يونس عند
البحاري قال في تحت النبي صلى الله عليه وسلم قال المحاذير هذا ظاهر في الادراج اذ لو كان من بقية كلامه عاقله بجملة فيه قالت وهو محتمل ان يكون من كلامه عزه او زعم
ولربك التصريح بصفة تعمله لكن في رواية عبيد بن عمار عن ابن اسحق فيطهر من يرد عليه من المسلمين وجاء عن بعض المشايخ انه كان يتقبل بالتمك
ويحتمل ان تكون عاقبته اطلقت على الخاتمة تجوز ما تفتق فان لا تعزال عن الناس ولا يتأمن من كان على باطن من جملة العبادة كما وقع للخليل عليه السلام
حيث قال في تأديب الى كرم وهذا يختلف الى المسئلة انصورية وهوائيه صلى الله تعالى عليه وسلم كان قبل ان يوحى اليه متعبا بشراية في قوله قال الجوهري
لانه لو كان تابعا لاستعداد ان يكون متيقنا اوله لو كان لمقل من كان ينسب اليه وقيل ما واخذوا من الحاجب واختلغا في تعبه على تأدية احوال
احداها وكرهها ابن تهران الثاني في تركها الهادي الثالث ابراهيم ذهب اليه جماعة واستدلوا بقوله تعالى انما يؤمنون بها بانهم متيقنا الرابع موسى
الخامس عيسى السادس بطل في بعض من شريته من الانبياء ومجتهه اولئك الذين هدى الله في ما هم فيه خائفون السامع الوقت واختاروا الامد في لفظ
قوة التاك ولا يتابع ما نقل من ملازمة الحج والطواف ونحو ذلك مما بقي عندهم من شريته ابراهيم والله اعلم قوله الليالي الاكالات العدة ان وفي رواية
ذوات العن يتعلق بقوله فيحدث والميالى منصوبة على النظر وذوات منصوبة ايضا وعلاقة انصب فيه كسر التاء واما بعد الاحتمال ان لا قيل
وهو بالنسبة الى الميالى التي يتخللها عبيد الى اهله والا فاصل الخاتمة قد عرفت منتها وهي شهر وذلك الشكر ان رمضان ردا ابن اسحاق قوله قبل ان
يرجع الى اهله ان يعنى خاتمة اولاده منها فيحتمل ان يربط كلامه او شعر قوله ويتردو لذلك ان التردد استحب الزاد ويتردو معطوف على فيحدث قوله
فخرج الى حديقته لم يخلص خاتمة بالزكباد غير باهل انما تقديرا بجر اجام واما اشارته الى اختصاص التردد بكونه من عندها دون غيرها
قوله فيتردو فملها ان الضمير للميالى والخاتمة اولادها واما الميالى التي التاك فتردو فيحتمل ان يكون المراد ان يتردو ويخلو اياما خارجا ويخلو
اياما ان ينقطع الشهر ويحتمل ان يكون المراد ان يتردو لمثلها اذ حال المحل وجاء ذلك الشهر الذي جرت عادته ان يتجلى فيه وهذا عندى اظهر

حتى بلغ متى الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ قال قلت ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطاني الثانية حتى بلغ متى الجهد
ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطاني الثالثة حتى بلغ متى الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ يا أيها
الذي خلقني خلق الإنسان من علق اقرأ اقرأ وكان في علقه نور فقال اقرأ

بأصبعه فإذا نحن قد رأينا كأن لها بأخر من اصبعها الأصبعه وأكمل كل حثا الماء والحفرة فقبض يدي يدي فقبضت
وضغطت ففعل فلما اجلنا نأوه وشيئا من الكبرياء وألم وقال المديون بعض الكهوية قد فعل حينئذ من بدلك الذي بدته ثم أخرجنا من الخزان فبينما في
بيد بلين ولفظ ورقيقا حثا على يدي بقوة وشدة فحصل بيته وبين رقيق من الكيفية التي كنا قد وجدناها في بيته ثم أخرجنا من الخزان فبينما في
تلك الكيفية فحينئذ وجب المتأخرين ولكن قد تكلمت إذ ذاك لهذه المسألة التي حاروا فيها الآن أي عظم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم مرارا وبلغ
الجهد منه صلى الله عليه وسلم فإنه لا يستحيل أن يكون لهذا الغطاء والغطاء التشديد أيضا داخل في تسهيل ما شق عليه صلى الله عليه وسلم من تحميله الوحي القلبي
وتلقي القول القليل من الملك وتيسير ما كان يتقدم منه من قراءة ما لم يقرأه الله سبحانه وتعالى عليه الصواب، قوله حتى بلغ متى الجهد إنما الجهد
فيخرج جبريل وصيته لثبات وهو الغاية والمشقة ويجزئ نصب الليل ورقيها لخط النصب فيخرج جبريل متى الجهد على الرغم بلغ الجهد متى بسطة غايته فحين
ذكر الوجهين في نصب الليل ورفعها صاحب التحرير وغيره وقال الخلفاء قال شيخنا وكان الذي حصل بعد ما تلقى الوحي من الجهد مقدرا لمكان يحصل له
من الكرب عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس كان يقول من التزمل شدة طولا في حديث عائشة وعمر بن الخطاب في القصة وغيره وهي حاله وشدة
عن حال الأنبياء من غير موت فهو مقام يبرز حتى يحصل لمعدن تلقى الوحي ولما كان البرزخ العالم يتكشف في الليالي كثير من الأحوال خضع الله سبحانه
في الحيرة بلقى إليه فيه وجهه المشتعل على كثير من الأرواق وفيه لم يكن من الأرواق على كثير من الأرواق ذلك استمرا
من المتألم النبوي ويشهد له حديث ربيعة بن المزمع من جزم من ستة وأربعين جزءا من النبوة كما في الخبر، قوله فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق إن هذا القرآن
من هذه الشورة هو الذي نزل إذا جلا من بقية السورة فالتزمل بعون ربك وإن هذه الآية الخمس اشتعلت على مقاصد
القرآن فيها براعة الاستهلال وهي جورة أن تسمى عنوان القرآن لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصد بعبارة صريحة وفيه، وبينما كونهما اشتعلت على
مقاصد القرآن انتهت تخصم في علوم التوحيد والآخر والآخر رقتا اشتعلت على أهمها بالقراءة والبداء فيها بيسر الله وفي هذه الإشارة إلى الأهمية فيها
ما يتعلق بتوحيد الرب وأثبت ذاته وصفاته من صفته ذات وصفته ففعل وفي هذا إشارة إلى أصول الدين وفيها ما يتعلق بغيره من قوله عظم
الإنسان ما لا تعرفه قوله يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود التي بينكم وبين الله ورسوله وأوفوا بالعقود التي بينكم وبين الناس
ضربوه صلى الله عليه وسلم الأشعار بتبليغه عليه الصلوة والسلام إلى الغاية القصوى من الكمال البشرية بآزال الوحي المتواترة ووصفه الرب بقوله الذي
خلقنا من روحه عليه الصلوة والسلام وقل النبيذ الغافقة عليه صلى الله عليه وسلم يسئل منه سبحانه وتعالى ما في ذلك من التوبة على ما قدمه تعالى على تعليم
القراءة بالطب وجهه، كذا في روح المعاني، قوله خلق الإنسان من علق إن قلت أي شيء كرمه سبحانه لا يقل ولا يشعرا فاض الله عليه الصلوة والسلام
ونفخ فيه من روحه نصرا عارفا قادرا سميعا بصيرا مستكبرا قال الذي يقدر على أن يجعل العاق انسانا حكيما يقدر البه على أن يجعل الإنسان العاقل
نبيغا مهلا ولا تفرقا عالما عارفا ولعل عظم جبريل روح القدس وشق الصدر عند المبعث ونحوه من الصفات الملكية في حبل النبوة بمنزلة نفخ الروح في
الجسد في مبدئ الإنسانية ومنزلة فترة الوحي بمثابة أوان الطويلة والصلابة الأولى بعد كونه حيا بعد اجتماع القوى المركبة والعملية والتمكن القائم
من استمالتها حتى يبلغ أشده، والله اعلم، قوله اقرأ وكنز الأكرم الذي جعل الأكرم به تأكيدا للأنبياء وتمهيدا لما يقع من قوله تعالى وكنز الأكرم
فإنه كلام مستأنف وأردف لإضافة ما بينه صلى الله عليه وسلم من القدر بقوله عليه الصلوة والسلام جبريل عليه السلام حين قال له اقرأ ما أنا
بقارئ يريد أن الفارقة شأن من كبريته يقرأ وأنا أنجي قبيل وكنز الذي أمر له بالقراءة هو كرمه وحقيقته الكرم أعطاه ما ينبغي أن نعظم قيمته
بتمتص من كرمه ما لم يكن أن يحيط المعرفة والحد الصريح من جده إليه طالب معرفته وهذا منقطع عن الدنيا ومشتبه إلى وجهه (الشرى له،
قوله الذي خلقني خلق الإنسان من علق اقرأ اقرأ الذي كان الله تعالى جعل القرآن فيها منه واسطة وذريعة إلى تعليم العلوم والمعارف والذلة على ما يتكلم به الإنسان
كذلك لا استبعد في جملته سبحانه وتعالى جبريل واسطة وذريعة إلى فاضة العلوم الإلهامية والمعارف الإلهية وانتقال كلامه البسيط القليل على قلب
عبيد من عباده آثاره من عذابه وعلوه من لدنه علمنا قوله علق الإنسان ما لا تعرفه من بدلك بشيئا من علمه بالقدرة على عده وبدون نه من الأهمية
والجبرية والخلاقية والخفية ما لم يحيط به في حذات الفصول الأولى وأمراده بعنوان علمه المعاني ما في شلاله إلى كمال قدرته تعالى وإكمال كرمه
عز وجل لا أشارة تعالى يعلم عليه الصلوة والسلام من العلوم ما لا يحيط به العقول ما لا يحيط به العقول قال عز وجل وعلمه ما لا تعرفون وعلمه ما لا تعرفون

فَرَجَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَجُّجٌ بَوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ زَوِّكُونِي زَوْجًا وَفَرَمَاوَهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرِّيحُ فَقَالَ لَخَدِيجَةُ أَيُّ خَدِيجَةٍ مَالِي وَاخْتَرَهَا الْخَزَنَاتُ كَالْ

مَلِكَيْنِ عَظِيمَيْنِ، قَوْلُهُ فَرَجَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ بَالَايَاتٍ أَوْ بَالِغَةِ لُغَةِ، قَوْلُهُ تَرَجُّجٌ بَوَادِرُهُ مَعْنَى تَرَجُّجٌ تَرَجُّجًا وَتَضَطُّبٌ أَصْلُهُ شَدَّ الْحَرَكَةَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَسَأَرَاهُ اللَّغَةُ وَالْفَرَجُ فِي الْحَرْفِ الْقِيَامُ بِالنَّصْرِ وَالْإِنْفِاقُ عَلَى النَّاسِ قَالَ الْخَلِيفَةُ وَلِي اللَّهِ الْهَلْهَلُ يَدَسُّ اللَّهُ رُوحَهُ فَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطَبِيعَتِهِ بَانَ تَشَوُّشَتِ الْبَرِيَّةُ مِنْ سِنِّهَا لُغَلِيَّةُ الْمَلِكِيَّةِ قَوْلُهُ فَقَالَ زَوِّكُونِي زَوْجًا أَيُّ الْزَوَّجِينَ لِلِ التَّغْلِيفِ قَالَ إِذَا لَمْ تَلْقَ مَا تَحِبُّ مِنْ هَوَلِ الْأَمْرِ فَجَرَّتِ الْعَادَةُ بِسُكُونِ الرَّهَاءِ بِاتِّخَاذِ قَوْلِهِ فَرَمَاوَهُ أَيُّ قَانِ قَلْبِكَ فَمَا الْحَكْمَةُ فِي كَوْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطَبِيعَتِهِ الْإِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الرَّحَى حَتَّى يَنْجِي بِأَلْسِنَةِ الْكَلَامِ بِالْجَوَابِ الْحَكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الرِّسُولَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الرَّحَى عَرِقَ مِنْ شِدَّةِ الْأَنْفِخَاظِ الَّذِي يَحْصُلُ مِنَ التَّقَامُ رُوحَ الْمَلَكِ وَرُوحَ الرِّسُولِ ثَوَابُ الْهَوَايَا فَجَرَّتِ مِنَ الرِّطوباتِ مِنَ الْبَلَدِ يَقَعُ السَّامُ بِقَوِيَّتِهِ فَلَا يَنْقِلُ الْهَوَايَا وَمِنْ خَارِجِ ثَوَابِهَا سَمِعَتْ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيِّ وَانْصَبَ الْمَلِكُ عَنْهُ سَائِلُ الْمَزَاجِ وَانْتَشَشَتِ الْحَرَارَةُ الْغَرِيزِيَّةُ وَالضَّرَاحُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَلِكَ إِذَا دُرِيَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ يَأْمُرُ بِتَقَاتٍ بِعِلْمِهِ وَخَيْرِيٍّ وَاحْتِكَاظٍ بِقِيَّتِهِ مِنْهُ الرِّيحُ الْإِنْسَانِيَّ وَتِلْكَ قِيَّتَانِ هَذِهِ لَا يَصِفُهَا وَذَلِكَ لَا يَلْقَاهَا وَكُلُّ مَتْنٍ أَنْوَاجٍ عَنْ ذَلِكَ الْمَزَاجِ وَتَشْتَغِلُ وَتَحْتَكَ الْحَرَارَةُ الْغَرِيزِيَّةُ الْمَزَاجِيَّةُ حَتَّى يَنْتَاقِرَ وَجْهَ الرِّسُولِ مِنْ شِدَّةِ تَهَامُوهَا الْمَعْرِضَةُ بِالْحَالِ وَهِيَ مِنْ أَشَدِّ مَا يَكُونُ ثَوَابُ تِلْكَ الرِّطوباتِ الْبَرِيَّةِ تَصْعَدُ بِخَزَائِنِهَا إِلَى سَطْحِ كَرَةِ الْبَلَدِ لَا سَمِيَّةَ الْحَرَارَةِ وَمِنْهُ يَكُونُ الْعَرَقُ الَّذِي يَطْلُغُ حَتَّى يَحْتَاحُ إِذَا انْتَشَشَتِ تِلْكَ الْحَرَارَةُ وَانْفَجَّتِ الْمَسَامُ قَوْلُ الْجَمَلِ الْهَوَايَا وَمِنْ خَارِجِ تَقَاتٍ الْجِسْمِ وَحَصَلَ الْبُورُ فِي الْمَزَاجِ قَطْبًا بِالْعَطَاءِ وَزِيَادَةً لِلْيَابِ لِلْجَنِّ وَذَلِكَ لَا سَمِيَّةَ الْبُورِ وَالتَّشْعِيرُ عَلَى الْحَرَارَةِ الْغَرِيزِيَّةِ وَطَبِيعَتُهَا لَا يَخْفَى أَنَّهَا لَمْ تَصْلَحْ خَاصًا بِمَا إِذَا كَانَ الْقَلْبُ عَلَى الْقَلْبِ لِصِفَةِ الرُّوحَانِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كُلَّهَا فِي الْيَوَابِتِ لِلشَّرْحِ ج، قَوْلُهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرِّيحُ ج، بَقِيَ الرِّيحُ الْفَرْعُ وَنَسَا الَّذِي بَقِيَ الرِّيحُ فَهُوَ مَوْجُ الْفَرْعِ مِنَ الْقَلْبِ قَوْلُهُ أَيُّ خَدِيجَةٍ مَالِي وَاخْتَرَهَا الْخَزَنَاتُ قَالَ السُّنُونُ قَوْلُهُ أَيُّ اسْتَظْطَرَّ وَخُوفُ الْأَطْيَافِ مَحَلٌّ مِنَ الْبُتَّةِ لِأَنَّهَا قَالَ الْأَمَامُ عَلَى مَوْتِ بَعْضِ الطَّاعِينَ عَلَى الْخَزَائِنِ فَقَالَ كَيْفَ يَخْرُجُ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَرْتَابَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَرِجَّ إِلَى رُوحَةٍ وَيَشْكُرَ لَخَدِيجَةَ مَا يَخْشَاهُ وَحَتَّى يَرَى بِلَدِّهِ جَبَلًا يَلْقَى مِنْهَا نَفْسَهُ عَلَى مَجَامِعِ رِوَايَتِهِ حَقًّا وَلَكِنْ جَارَانِ يَرْتَابُ بِمَحْضِ عَيْنَيْهِ النَّازِلَ عَلَيْهِ مِنْ رَيْفِكَيْهِ يَكُونُ عَلَى رَأْسِ الْبَيْتِ حَاكِمُهُ بِهِ بَعَثَ عَلَيْهِ الْمَعْلِيَّةُ، قَالَ وَالْجَوَابُ أَنَّ عَادَةَ اللَّهِ جَرَّتْ بِأَنَّ الْأَمْرَ لِلْجَلِيلِ إِذَا قَضَى بِأَيُّهَا مَا لَمْ يَخْلُقْ أَنْ يَقْدِرَ تَشْرِيحُ وَتَأْسِيسُ نَحْوِ مَا يَدْرِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةِ وَبَعْدَ الْحَوْلَةِ وَالتَّعَلُّقِ مِنْ ذَلِكَ فَلَمَّا فَجَّهَ الْمَلِكُ فَجَّهَ أَمْرَ خَلْقِ الْعَادَةِ وَالْمَوَاتِ مَقَرَّ طَبِيعِ الْمَشْرِقِ مِنْهَا هَلَاكَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخَائِلِ فِي تِلْكَ الْهَلَاكِ أَنَّ الْبُتَّةَ لَا تَزِيلُ طَبِيعَ الْبَشَرِيَّةِ كُلَّهَا فَلَا يَنْجِبُ أَنْ يَخْرُجَ عَمَّا يُولِغُهُ وَبِقَرَبَتِهِ حَتَّى إِذَا تَدَرَّجَ عَلَيْهِ وَأَلْفَهُ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ قُلْدُ ذَلِكَ رَجْعُ إِلَى أَهْلِهِ أَيْ إِلَى تَأْسِيسِهَا فَاعْلَمْهَا بِمَا وَقَعَهُ فَهَوَتْ عَلَيْهِ خَشْيَةً بِمَا عَرَفَتْهُ مِنْ اخْتِلَافِ الْقَدَرِ وَطَبِيعَتِهِ الْخَشْيَةِ فَارَادَتْ الْاسْتِظْهَارَ بِعَيْسِيَّهَا إِلَى رُوحَةٍ لَعَرَفَتْهَا بِصِدْقِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَقَرَأَتْهُ الْكُتُبَ الْقَدِيمَةَ فَلَمَّا سَمِعَ كَلَامَهُ ابْقَى بِالْحَيِّ وَدَارَتْ بِهِ ثَوَابُ مَنْ مَرَّ بِهَا تَأْسِيسُ الْبُتَّةِ فَارَقَ الْوَحْيَ لِيَسْتَرْجِعَ فَيَمُودِعَ عَلَيْهِ فَشَقَّ عَلَيْهِ فَتَوَرَّعَ إِذَا لَوْ لَيْكَ خُوطِبَ عَنْ اللَّهِ بِعَدْلٍ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَمَبْعُوثُ إِلَى عِبَادِهِ فَاسْتَفْزَحَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا بِئْسَ بِهِ لَمْ يَدْرِ بِوَسْطِهِ كَمَا خَفِيَ لَدُنْكَ حَتَّى تَدْرُجَ عَلَيْهِ إِحْتِمَالُ أَعْيَادِ الْبُتَّةِ وَالصَّبْرُ عَلَى تَقَلُّبِ رُوحِهِ لِقَرَأَةِ اللَّهِ عَنْهُ مِنْ وَرَائِهِ قَالَ وَمَثَلُ مَا وَقَعَهُ فِي أَوَّلِ الْخُوطْبِ وَتَلَفُّظُ الْحَالِ عَلَى جَلِيلَتِهَا مَثَلُ رَجُلٍ مَعَ خَيْرِ قِيَمِ الْبَحْلِ لَمْ يَحْضُرْ أَنْ يَفْلَحْ حَتَّى إِذَا فَلَاحَ بِمَا يَوْجَاهُ مِنَ الْأَيَّامِ تَحَقَّقَ أَنَّهُ يَفْلَحُ وَكَذَلِكَ وَجَّعَ قَوْلًا يَقُولُ خَلَّتِ الدُّرَى لَمْ يَحْضُرْ أَنْ يَفْلَحْ شَرِّهُ يَقُولُ لَعَلَّهَا وَمَقَامُهَا أَنْتَ يَخْلُصُ، تَوَرَّعَ إِلَى الْحِكْمَةِ فِي فِكْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَلْقَ لَهُ فِي هَذِهِ الْقَبْضَةِ أَنْ يَكُونَ سَبْقًا فِي انْتِشَارِ خَيْرِهِ وَبَطَانَتِهِ وَمِنْ يَسْتَمِرُّ لِقَوْلِهِ وَبَصِيصَةُ الْبَيْتِ وَطَبِيعَتُهُ مِنْ مَوَادِّهِ وَجَوَاهِرِ الْيَدِ عَلَيْهِ عَلَى عِلَّةٍ قَالَ وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الَّتِي تَنْسَبُ مِنْ رُؤْسِ الْجِبَالِ بِعَدْلٍ فَأَيْ تَلَفُّظُ قُوَّةِ مَحَلِّ مَحَلِّهَا مِنْ أَعْيَادِ الْبُتَّةِ وَخُوفُهَا بِمَا يَحْصُلُ لَهَا مِنَ الْقِيَمِ بِهَا مِنْ مَيَاكِينِ الْخَلْقِ جَرِيًّا كَمَا يَطْلُبُ الْمَرْجُلُ الرَّاحَةَ مِنْ غَرَقَانِهِ فِي الْعَاجِلِ بِمَا يَكُونُ فِيهِ زَوَالُ الْعَدَةِ وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى الْهَلَاكِ لَمْ يَصْبِرْ إِذَا فَكَّرَ فِيمَا فِي صَدْرِهِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْغَيْثِ الْمَحْمُودَةِ صَبْرًا وَاسْتَقَرَّتْ نَفْسُهُ، قُلْتُ أَمَّا الْإِرَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الزِّيَادَةِ الْأَوَّلَى فَفِي صَحِيحِ الْبَرَاءَةِ تَأْكِدُ أَنَّهَا عَلَى ثَابِتَةٍ مِنَ الْأَمْرِ لَدُنِّي بِشَيْءٍ بِهِ وَرَقَةٍ وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الثَّانِيَّةُ بِلَعْلَانِ تَبْقَى لَهُ جَابِرٌ قَالَ الْإِسْلَامُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَحِيلُ مَا قَالَهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَخْفَى لَدُنِّي قَبْلَهُ، كَذَا قَالَ الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ، قُلْتُ الْوِشْيَةُ فِي رِوَايَتِهِ بِأَيْدِي عَلَى وَجْهِ الْأَرْثَابِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَحْقِيقِ عَاجِلِهِ مِنَ الْمَلِكِ نَصْرُ الْفَرْجِ الرِّيحِ وَالْخَشْيَةُ عَلَى الْكُرْبَةِ تَسْبِيبُ مِنْ مَصَادِقَةِ الْقُوَّةِ الْمَلِكِيَّةِ مَعَ الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ فَجَاءَ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصَوُّرُ اسْتِمْرَارِ هَذِهِ الصَّعُوبَةِ أَيْ كَادَتْ أَنْ تَنْتَفِضَ ظُهُورُهَا وَتَكْرَاهَا وَلِذَا رَجَعَ إِلَى خَدِيجَةَ وَقَالَ زَوِّكُونِي زَوْجًا وَفَرَمَاوَهُ وَاجِرَى اللَّهِ بِجَانِبِهِ وَتَعَالَى عَلَى لِسَانِ خَدِيجَةَ كَلِمَاتُ الْحِكْمَةِ الَّتِي اسْكُنَ بِهَا قَلْبُهُ وَسَهَّلَ عَلَيْهِ الْخُطْبَ وَذَهَبَتْ بِهِ بِغَيْرِ إِعْجَازٍ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى رُوحَةِ الْمُحَرَّمِ بِعِلْمِ أَهْلِ الْكُتُبِ وَالسَّامِ إِلَى لَدُنْكَ لَا سَمِيَّةَ

لقد خشيت على نفسي **قلت** لا خريجة **قال** اشير فوالله لا يخرجك الله أبدا والله أنك لن تصل إلى الحرم وتصبر على الحزن وتعمل الصلوات وتكسب المجد ثم
 بالحكمة ويعلم قلبه بان هذه الحالة الطارئة لا تكون موجبة لهلاكه وضيق قسم بل الله تعالى يسهل على رسوله الصادق هذا الأمر الجليل وييسره
 من أجل هذا القول التثليل حتى يظهر دبره ويتم ثروته والله متروك ولو لم يكن الكرمون ، وأما تقدير الترتي من الجليل فأنما كان لشدة تحركه على ما فاتته
 من لقاء الملك ولذة مناجاة الملك ومكاشفة فليس هذا الاشتياق ولا اضطراب من الأتية كب الترتي في شيء بل هو ذكره دليل على التيقن والتصديق
 جده من عنده ربه وعلى كون هذا الانداز فلا ياتيه حرج في أول الأوهلة مستورا تحت الغرور والخوف والطبيعة والله أعلم بالصواب ، نريد كتابة هذه السطور
 رأيت في حاشية التفسير توجيها بدني فاحتجبت قال لا يخفى أنه إعلان ادعى الله وتحقيق بلوغ الوحي إليه صادقا ولا يمكن أن يكون نبيا ويكون شاكيا في
 بل لا يزال يكون عالما بنبيته ضرورة وأن الذي جاءه ملك من عند الله تعالى وأن الذي بلغه وحى من الله فحينئذ قوله صلى الله عليه وسلم لقد خشيت على نفسي
 مشكل وحله على ما خشيت على نفسي عليه الصلاة والسلام وغيره مما لا يوافق الكلام السابق وكذا الامور بعد ذلك كونه صلى الله عليه وسلم له خشية عند الله
 ما وجهها الملك قبل أن يخفى عنده انه ملك وقيل ان تشتت بالنبوة والحاصل انه خشى قبل تبليغ الملك الوحي إليه فان وقوع الخشية حيث لا يرضى ثم تحقق
 بذكر الملك عند نبوته مقارنا بتوابعه وادعى إليه قرارا ان يعرض حال خريجة ذكر معها حاله السابق على وجه الإجمال وما ذكر معها ما تحقق عنده من
 أمر النبوة لظهوره حال خريجة وانما تسهيل ذكر النبوة معها أولادها لولا ما يذكر النبوة لربها يثق عليها أنها تابل بالانكار وتواجه بالانكسار فيشغل
 أرحامها عن ذلك إلى متى كان العادة ان المنكر يصلي جمعة إلى آخره فصار هذا الكلام كأنه من معارض الكلام وكان صلى الله عليه وسلم يحكم في الأمر
 الصحيحة وهذا الغرض من خريجة تلك الأغراض هذا ما خطبنا إلى الله تعالى أصل حقيقة الحال ، قوله لقد خشيت على نفسي أي انكسر الشين أي ان تنزع
 لشغل الوحي وروية الملك لا تخشى ان يكون ذلك من الشيطان وقيل انما خشى من قومه ان يقولوه وهو بعيد قال السهوي قوله صلى الله عليه وسلم لقد
 خشيت على نفسي يدل على ان من زلت به مثل أن لا ان يشارك فيها من يثق بشيخه ورأيه ولا ينافي ذلك التوكل ويسعى بذكره في ذلك فيسبب
 وهو يمينه على صاحب القضية كما حدثت خريجة رضي الله عنها ، ومضى قوله صلى الله عليه وسلم لقد خشيت على نفسي أي انكسر الشين أي ان تنزع
 تلقاه من الشياق عند تلقيها الوحي وما يوقعها من الكرب عند ذلك ويحتمل ان يكون الموضع خيفت ان لا اقوم وأغيب ما كلفته من الصلاة والتبليغ
 علي في تقيته من المشقة وفي القائه للناس ايضا فافهم ما فاتته ، وهذا خوف من الله جل جلاله وهو محمدي وكان هلال القول منه صلوات الله عليه
 عليه في ابتداء الأمر قبل ان يعلم ان امره يتروك بكل به وله الذين هموا الذين أنزل رسول الله بالهدى في دين الحق والهدى على الذين كلفوا في الدين
 وقد علمت مشقة ابتداء الأمور كساية هذا الأمر العظيم الذي كلف به النبي صلى الله عليه وسلم من تعبيل الأمور وإيضاحها فبقيت كانت واجبة على كل
 عربي كان واجبي غنى كان او فطن ، متواضع او متكبر قريبا كان او بعيدا ذكرنا في حرا ووجد جدي اوانس على وجهه لا يوش في ذلك أحلا ولا غير ولا يغير
 لجفاء أحواله فيهم وسوء آداب مجتمعاتهم ثم لا يكتف من ذلك حتى طلب منه ان يحمل الناس كله على الخروج عن المألوف وما هو أعظم من ذلك ان ينقسم
 من ادبائهم واعتقادهم الفاسدة التي لم يوافقها خلقا عن سلفي ولو بان يباشر بنفسه الكريمة ومن معه من المؤمنين قتالهم الذي رغبوا في
 ان تفصل بعض الأذيات الى ذاته المرفعة ويقع يقتل بعض أمره من اقاربه ومن معه فانظر هذا الأمر العظيم الذي لا يحرم حوله الأمن اعتنى
 بتأييد الرب العزيم ليعرض على أهل الثغرات والاصدين على ما عليه من القوة لما استطاعت ان تثبت له والى لها الشبان ان تشتفت
 ما دون ذلك بكثير ، وانما غرضنا من ذكر هذه القصص كالتحليل والتحليل لا لذكر الله خشية ورضه فكل من واقعه والواقع العظمى وقد قيل ان
 خشية كانت من قومه ان يقولوه ولا غرض فأنه بشرى مني من القتل والأذية ما يخشى البشر ثم يحزن عليه الضمير في ذات الله على خشية ومحب إلى قلبه
 كاشفا بدعوة وقد قيل من معنى الخشية اقوال غير هذه رغبت عن التطويل بذكرها انتهى ، قوله قالت له خريجة كلاً أشير ثم مضى كل المنة والابواب
 وفي مهل بعيد من غير وقالت ابشر يا بن عمر وابشر فوالذي نفسي بيده اني لا رجوان تكوني هذه الأمانة ، قوله فوالله لا يخرجك الله أبدا قال القائل
 الخزي الوقوع في بليته وشهره ببلدة ، قال النوري الضمنية والهوان أي لا يفخك الله بل يبتدئك ويتركك على إجماع التوبة التي خشيت الضعف فيها
 قوله والله أنك لن تصل إلى الحرم المستدل على ما قصت عليه من نفى الخزي الباطل واستقامتي وصفته باصول ما رواه الأخرى لا للاحسان اما الأمانة
 ادعى الاجاب وما بناه أبدا وما ملأ وما على من يستقل بأمر اومن لا يستقل بذلك كله مجموعا وصفته به ، قوله وتعمل الصلوات والحل بغير الحاف
 هو من لا يستقل بأمره كما قال الله تعالى وهو كذا على كذا وما صله التمثل ويحل في محل الحلال الاتفاق على الضعيف الباطل وغير ذلك وهو
 من الحلال وهو الاعيان قوله وتكسب المجد المخرج من الخريف التاء هنا هو الصريح المشهور ونقله القاضي عن رواة الأثرين قال رواه بعضهم
 بعضها قال ابو العباس شعلي بن ابي سليمان الخطابي وجماعت من أهل اللغة يقال كسبت الرجل ما واكسبه ما لا تعان الضعيف ما تقاتله كسبه بجلد

وتقرى الضيف وتعلن على نوايا الحق فانطلقت خديجي حتى أتت قبة فترى نوكيل بن أسد بن عبد العزى وهو من خيرة بني النضير
 امر أن تصعد على الجبل وكان بين الكلبين العربي يكتب في الجبل بالعربية ما شاء الله أن يكتب كان شيخا كبيرا قد عظم في بني النضير
 وأما من كتب العرب فمن روى ما نصه فنعاه كسب فيرد المال المدعو روى تعطيه أيا ما تفرقا فقلت أحد المغفلين وقيل معناه تعطي الناس
 ما لا يحسنه بعض غرض من نفايا الغنائم ومكارم الاخلاق وقاما رواية الترمذي قيل معناه ما كسب المال المدعو وتوصيته لا يحسن
 غير من تحصيله وكان صاحب كسب المال المدعو لم يستأمر بشي وكان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحظوا في نجاته وهذا القول كذا في الفاضل عن ثابت صاحب
 الدلائل وهو ضعيف وأغلطوا في معنى لهذا القول في هذا الموضع لأن الله يمكن الصحيح بأن يصعد إليه زيادة فيكون معناه كسب المال العظيم الذي هو غير خيرا
 ثم جردية في وجه الخبر وإجابا المحار كما ذكرت من حل النكل وصلة الخبر في الضيف الأما تدر على نوايا الحق فنهاهو الضارب في هذا الخبر كما صاحب
 الخبر فيجعل المدعو مسموحا عن الرجل الخراج المدعو العاجز عن الكسب وسما معناه ما لا يكون له المدعو لم يصبه في المصلحة كدعيت في روى وقال وذكر
 الخطابي أن صوابه المدعو بخلاف الروايات وليس كما قال الخطابي بل ما رواه المصنوع قال وقيل معناه كسب المدعو أي كسبه في طلبه كسبه في كسبه
 هو الاستفاضة وهذا الذي قاله صاحب الخبر وإن كان له بعض النقص كما حاربت لفظة في بعض النسخة المختارة ما تدره والله أعلم في الشرح وقال الشوكلي قد
 كسب المدعو روى تقد على كسب النسخ الذي يكون معناه في تحصيله للمعتمد بطريق الكسب فنهاهو الضارب في هذا الخبر كما صاحب
 شيء من به سبحانه وتعالى في الشفاط الذي يكتب به بالأسان المصالح المأمورية في الدعوة لنفسه وفيه موضع عليه العاجز من الرجال الذي لا ينفع نفسه
 ولا غيره وكاشك الله إذا اجتمع في الرجل كل العمل الميزين بحسن والقيم ومطوعة الاخضاع لاشارات العقل لانشاطه ومد العجز فيها أو الكسل كان ما على
 بل الرب وافر من الرجل كمل الرجل ثم قيل قليل الشرا من من حول الدنيا والآخرة والآخر في كمال الملب وافر من الخلال كان بها رضى الله عنها تعقل ما شرفت به من
 النبوة وقصدت من السهولة أنت اهله ومحبي له بما أورد سبحانه فيك من الخلال الكريمة الاثمة لذلك (الله اعلم بحسب رسالته) فيكون عليها
 ولا تخف ولا تجزع الا تقوم بإيجاب الحق في ذلك وانما غاف النقص الخلال من لدن وهل لم يظهر فيه من وجوه الكمال يخفى من طرأ على كسبه في الموضع كسب الجبال
 وأما من أضاف سبحانه وتعالى أولا باصفاة الجميلة وأكمل عليه بذكر ما يتأصل لكل واحد منها وبذلك سببه فكيف يخفى في النقص قد تاملت في كماله
 منه ما حسن الصفات قوله وتقرى الضيف إلى بقية التاء قال أهل اللغة يقال قرئت الضيف قريبة كبرى كبريا يقال مقصود وقوله في التاء المتعقل
 للطاهر الذي يضيفه في قرى كبريا يقال المقصود يقال لفاعله قارض فيض فهو قاض قوله وتعين على نوايا الحق أي التواضع بعبادة رغبة وهي العبادات وأما
 قالت نوايا الحق لأن النية تكون في الخير وقد تكون في الشر قال البيهقي نوايا من خير ورثة لاهله ولا الخير مصلح وكذا التفسير لا ريب قال الحافظ
 قول خديجة رضى الله عنها وتعين على نوايا الحق كماله جامعة لاخر ما تقدم ولما لم يقدّر قال الله عز وجل الله في قلب خديجة هذا دليل على أن كمال
 الاخلاق ونصها الخير سبب السعادة من مصداق الشورى وفيه علم أن كماله في وجهه في بعض الاحوال اصلية نظر وفيه ما ينسب من حصناته عفا عن من
 امر بشي و ذكر اسباب السعادة له وفيه اعطى دليل على كمال خديجة رضى الله عنها وجرالة ربتها وقوة نفسها وثبات قلبها وعظمتها في الله اعلم
 كذا في الشرح قوله فانطلقت به خديجة إلى أمهت معه فاليه المصباحة وفي رواية مرسله عند البيهقي في المأكل المأخوذ في أمهات وكان نوكيل
 فذكرت له خديجة روى فقال هو ابن الله بينه وبين النبيين ثم ذهبت إلى دقة قوله حتى أتت به دقة من نوكيل إلى دقة فيقرئ في روى وكان نوكيل
 غير أنها امرت بالكرام بنو معه فيقول ان يكون عند وجهها امرأة أخرى قوله وكان امرأ تتقش في الهامية إلى امرأ رضى بها وكان قد خرج
 مع زيد بن عمر بن ليل لما كرهه لدة الأوثان إلى الشكر وغيرها يسألون عن الذين فليقر بقدر الضريبة فتتفرق وكان لقوم من بني الهان على رضى
 ولم يزل ولهذا اخبر بشأن النبي صلى الله عليه وسلم البشرى إلى غير ذلك مما افاد أهل التبديل قوله وكان يكتب الكتاب بالعربي ثم وقع في أولهم
 الحافظ يكتب كتاب العزى فيكتب في الجبل بالعبرانية والجميع معجم كذا في دقة لعل اللسان العزى والكتاب بالعبرانية فكان يكتب الكتاب بالعبرانية كما كانت
 كتاب العربي فكتبه من الكتابين واللسان ووقع بعض الشرح هنا فخطه فلا يعرف عليه وإنما وصفته بكتابة الخليل دون خطه لأن خط التوراة كالأجمل
 لم يكن متيسرا كغيره حفظ القرآن الذي خصته به هذه الأمانة فلهذا جرد في صفتها أنا جليها صديقا قوله فقامت خديجة في عمار وفي رواية أخرى
 أي امر قال الحافظ الزمان الثاني على حقيقة والاول وهو كانه وان كان صحيحا لجواز اعادة التوقيع لكن القصة لم تستعد وخرجها صفير فيصل على ما تدر
 ذلك مزين فتعين المحل على الحقيقة وانما يجوز أن ذلك في معنى في العبرانية والعزى لأنهم كلهم الروى في وصفه ووقعوا اختلافه فيخرج فامكن التوقيع و
 هذا الحكم بطريق جميع ما شجره قوله اسمع من ابن اسيد كذا في الذي يقول وقالت في حق النبي صلى الله عليه وسلم من نوايا الحق لان والاعمال لله فيكون
 ورواية في عمار النسب إلى قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء كان من هذه الخبيثة في درجة اخوة اداقته على سبيل التوقيع ليرثه وفيه ارشاد إلى

وقد بحث إليه قال قد بحث إليه ففتح لنا فإذا أتانا برأيي صلى الله عليه وسلم مسنداً ظاهرة البيت المعمور إذا هو من غلة كل يوم سبعون الفتمركل اليعودون إليه ثم ذهب إلى السند في المتن في إذا أوقفها كاذان الفيلة وإذا أفرجها قال لعلنا نمتها من أمر الله ما غشي تغلوت فيما أحسن خلق الله يستطعمان ينعتها من حشيتها فاقوى إلى ما أرفق ففرض على خمسين صلوة في كل يوم ليلة وخمسين سنة وفي حديث إلى ذر الطويل الذي سمعته من ثبات أن أدريس كان قتيلاً رسولاً وانه أقل من خطبوا القلوع وكان الحق له أوثق ما كبر منها أنه أول من خطب الشياطين، وكذا في الفتح قوله مسنداً ظاهرة إلى بكسر الهمزة والنون منصوصاً على الحال ويستقامد منه جواز الاستسنا إلى القلعة بالظهر وغيره قوله إلى البيت المعمور إلى يعلم منه أن البيت المعمور في الشجرة الشابة وعليه أكثر الروايات قال الحافظ وأما ما جاء من على أنه في الشاة عند شجرة طوى فإن ثبت حمل على أنه البيت الذي في الشاة عند شجرة طوى لأنه جاء عنه أن في كل عام بيتاً كذا في الكعبة وكل منها معمر إلى الألف وكذا يقول فيما جاء عن النبي من أن البيت المعمور في الشجرة الدنيا فادخل على بيت كذا في الكعبة من بيوت السماوات ويقال أن اسم البيت المعمور الضريح ليعلم المجهري وتخفيف الروايات ومهمة ويقال بل هو اسم من سلمه الدنيا، أخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عريشة عن قتادة قال لما أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيت المعمور معمر في الشجرة طوى الكعبة لو خرج عليها من غلة سبعون الفتمركل كل يوم إذا خرجوا من أمر الله لم يوجدوا قوله اليعودون إليه إلى أي يرجعون فيه ذاهبين غير عائدن إليه إلى كثرتهم قوله ثم ذهب إلى المتن في وقعه في سبب بيت المعمور المسند إلى حديث ابن مسعود عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت المعمور وهو في الشجرة الشاة عند شجرة طوى ما يرجع من الأرض فيقبض منها وإياها ينبت ما يحيط فيقبض منها وقال النوى ناقلاً عن ابن عباس وغيره من المفسرين سميت سدة المسند لأن علماء الملائكة ينبتون إليها ولم يزرها أحد إلا الأوصال الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ في الفتح وكذا في حديث ابن مسعود المتفقاً وأما الشاة فادخلت عليه بقية الأخبار أنه وصل إليها بعد أن دخل السما الشاة لا يدخل على أن أصلها في السما الشاة سنة وأخصها وقومها في السما بعة وليس في الشاة سنة منها إلا أصل ساقها، قوله وإذا أوقفها كاذان الفيلة إلى بكسر الهمزة وفتح الفاء وفتح الفاء في قوله وفي بعض الروايات مثل أذان الفيل وهو جمع فيل أيضاً وفي الفتح قال ابن حجر أخرج الترمذ دون غيرها لأن فيها ثلاثة أوصاف ظلال ممدود وطول من يد الفيلة وكذا كانت بمنزلة الإيمان الذي يجمع القلوب والعلو والنية والظن بمنزلة العمل والظن بمنزلة الدنيا والوجه بمنزلة القبول، قوله وأما ما جاء من القلوع وفي بعض الروايات فإذا انبتة مثل قلال حجر وهو بفتح الهاء والجيم بلغة لا تصحبت للتأنيث والعلمية وبجوز الصلة والقلوع بالكسر جمع قلوع بالضم هي الجوارير يدان ثمرها في الكبر مثل القلال وكانت قلال حجر معمر فدخل الحطابين فلذلك وقعه التمثيل بها والفتح في النون وكسر اللوح وكسرتها أيضاً هو مثل السلس، وكذا في الفتح وفي القاموس حجر محرر بلغة لا يمين ذكره مصحف وقد يؤخذ ويخفف وقريه كانت بقراب المدينة ينسب إليها القلال ينسب إلى حمرا ليمين كذا في الموقاة، قوله فلما غشيها من أمر الله ما غشيها إلى إيماء إلى قوله تعالى إذ يفضي السند كما يفضي أي الأتوار البرانية والتجليات الإلهية التي يضيئونها ناطق البيان والتبديد ولا يتركها أحداً كما جاء في حديث إلى ذر رضي الله عنه فعشيها لأن لا أدري ما هي وفي حديث ابن مسعود أن عبدالمؤلف قال إذ يفضي السند كما يفضي قال قرأش مرزوب كلاً فسر المظهر في قوله ما يفضي بالقرش وقوع في رواية يزيد بن مالك عن ابن جرود من ذهب قال البيضاء وذكر القرش وقعه على سبيل التمثيل لأن من شأن الشجرة أن يسقط عليها الجراد وشبهه وجعلها من الذهب لصفاء كونها وأضادتها في نفسها انتهى ويجوز أن يكون من الذهب حقيقة ويخاف فيه الظن والقرعة صالحة لذلك وفي حديث إلى سبيل يزيد بن عمر يفضيها الملائكة وفي حديث إلى سبيل عبد الله بن يقطين على كل وقت منها ملك، وألذي يظهر والله أعلم أن الملائكة كانوا في صور الجراد والقرش كان تعشيمهم بالسند لمناسبة خاصة بينهم وبين الألوآن والتجليات المذكورة وتعشيمهم بها والله أعلم قال الشيخ في الدلالة على ذلك إلا أن في غشيتها فتدليات البيت وتدبيرات رجاتية تملعت في الشاة فحيث ما استعدت لها قوله تغلوت إلى أي الشاة عن حالتها الأولى إلى مرتبة الألف قوله فما أحسن خلق الله إلى أي من خلقه قاته ومكان أرضه وهو آتية قوله يستطعمان ينعتها إلى بفتح العين أي يصفها، قوله من حسنات الأجر تعليمة إلى أي من كمال جمالها وعظمت جلالاتها قوله فاقوى إلى أي ما أدى إلى في إتمام الموصولة والموصوفة إيماء إلى تعظيم الحق لأنه من قيل ما لا يحصى لا يروى، قوله ففرض على ذر ففرض الله على أسنى خمسين صلوة، قال الحافظ في الفتح والحكمة في وقوع فرض الصلوة ليلة الحج أنه لما قس ظاهره وأطاعين غسله على زهره إلى إيمان والحكمة من شأن الصلوة أن يتقدمها الطهور ناسب ذلك أن تفرض الصلوة في تلك الحالة ولينظر شرفة في الملائكة لا يصلين سكره من الألباء والملائكة ولينبج ربة ومن ثوبان المصلحة ينبج ربة على وعلا، وقال في موضع آخر والحكمة في تخصيص فرض الصلوة ليلة الأسماء أنه صلى الله عليه وسلم لم يخرج به رأى في تلك الليلة تعظيم الملائكة وأن منهم القاموس فلا يقدر

فنزله الموصي عليه السلام فقال ما فعل ربك علي أممك قلت خمسين صلوة قال ارجع الي ربك فاسأله التخفيف فان أممك لا يطيقون ذلك فاني قد بكركم بني اسرائيل خيركم قال فوجئت الى الرب فقلت يا رب تخفف علي فبقي خطي خمسين فارجع الي الموصي فقلت خطي عتي خمسين قال ان أممك لا يطيقون ذلك قال ارجع الي ربك فسأله التخفيف فلما أنزل المصطفى علي ربي وبن موسى عليه السلام ارجعني قال يا عبد الله نحن خمس صلوات كل يوم ليلة لكل صلوة عشر فذلك خمسون صلوة

[illegible]

فمن فقه المهرشهر في جميع مسالحو من فقه المهرشهر في جميع مسالحو

ومن فقه المهرشهر في جميع مسالحو فان عجلها كبت له عشرة ومن فقه المهرشهر في جميع مسالحو فان عجلها كبت له عشرة
 قال فلذلك حتى انتهيت الى اوسون عليه السلام فاجابته فقال ارجع الى اربابك فسأله عن الخفيف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت قد رجعت الى ارباب حتى اتيتهم من هاشم الجاهلي قال فاجابهم فقال ما علم من المغيرة قال فانا سمع
 ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انيئت فاطلقوا في الى ارضهم فخرجهم عن صدي في غسل عمامة فخرجهم عن ارضهم
 ومن محسنون اي هن محسنون عدا يا معتبرا بالفعل وخمسون اعتدادا كما يعتبرا بالخواب ، قوله ومن هو محسن الام استغاثت ببيان قاعدة اخرى وعطيت
 عظيم متضمنة للمعجزة المذكورة من فرض الصلاة خمسين وكوته خمسين وقد قلتم شرح هذه القاعدة في ابواب المسألة فارجعها ، قوله فقلت قد رجعت
 الى ارباب اي وارجعت في امرتي قوله حتى اتيتهم منه اي ادى ابن المنيهنا نكتة لطيفة فقال رجل صلى الله عليه وسلم تفرس من كرا الخفيف وقع
 خمسا خمسا انه لو سأل الخفيف بعد ان صارت خمسا كان سأل في ريقها فلذلك استجابه وقلت ما رجعت صلى الله عليه وسلم بل رايته في طلب الخفيف فخاله
 المرات كلها انه علوان الارض في كل مرة لو كان على سبيل الا انه لم يخلو من المرة الاخيرة فيها ما يشهد بذلك لقوله سبحانه وتعالى لا يبين القول كذا وكذا
 في دعائه شرا الى ما ساقها في الجفاري في ابواب التوحيد من الزكية ما يدل على ما رجعت النبي صلى الله عليه وسلم بل رايته في طلب الخفيف فخاله
 عليه حديث الباب من الاستيعاب وترك المراجعة ولكن المحفوظ حديث الباب وما شارك كما قال مسلوب قوله واخر زاد ونقص الله اعلم قوله في بعض
 عتب هذا الحديث قال الشيخ ابو جعفر حدثنا ابو العباس الماسرجي في قال الشارح ابو احمد هذا هو الجودي يروي الى الكتاب عن ابن شيبان عن مسلوب قوله
 له هذا الحديث يروي عنه اربعة ارباب عن شيبان عن مسلوب عن شيبان بن برفق ثم روي عن اربعة ارباب عن مسلوب عن شيبان بن برفق ثم روي عن اربعة ارباب عن مسلوب عن شيبان بن برفق
 ابن الحسين النيسابوري وهو ينفق الشين الملهة واسكن الزيادة كسر الجدير وهو منسوب الى الجلاء ما سرجي وهذه القاعدة وهي قوله قال الشيخ ابو جعفر
 آخوه تقع في بعض الاصول في الحاشية وفي اكثرها في نفس الكتاب وكلاهما له وجه فمن جعلها في الحاشية فهو الظاهر لاحتياها لكونها ليست من كلامه مسلوب
 ولان كتابه فلا يدخل في نفسه ما هي فاما في نفس الكتاب فذكر في الكتاب فذكر في الكتاب منقول عن عبد الغفار بن جعفر
 شيخنا الجودي وهذه النهاية من كلام الشيخ الجودي فتعلموا بعد الغفر في نفس الكتاب لكونها من جملة المتأخر عن الجودي مع انه ليس فيه المذكور ولا
 ايها فما من اصل مسلوب والله اعلم قوله انيئت فاطلقوا في الى ارضهم بصيغة المجهول اي تأملت وهو المذكور قوله فخرجهم عن صدي في غسل عمامة
 والظاهر ان المذكور في هذه الزيادة وقروح شق الصدر ليللة الاسلمة وقد استكرو بعضهم وقالوا ان كان ذلك وهو صغير في بني سعد كما سياتي في الزيادة
 الالية ولا يخفى في ذلك فقد اوردت في الزيادة بثبت شق الصدر ايضا عند المراجعة كما اخرجوه بالزيادة في الدلائل وكل من سلكه كما قالوا وقع
 فيه من الزيادة كما عرفت مسلوب حديث ابن قاجر علقه فقال هذا حقا الشيطان منك وكان هذا في زمن الطفيلة فشا على اكل الاحوال من
 العصمة من الشيطان فوقع شق الصدر عند المراجعة زيادة في فكره يكتفى بما توجب قلب قوي في تحمل الاحوال عز الظاهر فوقع شق الصدر عند
 اراة العرج الى السوء ليللة الشيطان عند المراجعة في هذا الغسل لتقع المراجعة في الالب في االب كغ يحصل المرة الثالثة كما تقر في شرحه صلى
 الله عليه وسلم وجميع ما ورد من شق الصدر استخرج القلب وغير ذلك من الامور الخارقة للعادة مما يجب التسليم له دون التعرض لصدقهم عن حقيقة
 لصلاحيه القدر فلا يتخيل شي من ذلك قال القرطبي في المعجم ولا يلتفت لاخبار الشق ليللة الاسلمة كان لولا ان شقك مشاهير وكذا في الفتحة وكذا في القيم
 كما هو طيل في بيان اسباب شق الصدر المعزى والنجي من شاء الاطلاع عليه فليرجع زاد العاد قوله فغسل عمامة فخرجهم عن ارضهم الى قبله كما هو واضح
 في الاحاديث الاخرى وفي الشفاء ان جبريل قال لمس قلبه قلب سديد فيه عيان بغير انوار انما سمعنا ، قال الحافظ وفيه فضيلة لما روي
 عليه جميع المياه قال ابن جرير واما لفضل عمامة الجعة كما اجتمع في ما ذكر من كون اصل ما عان من الجنة فرساق في الارض فاويل بذلك بقوله بركة
 الله صلى الله عليه وسلم في الارض وقال الشهابي لما كانت ارضهم همة جبريل روح القدس لاخر عمليل جلا النبي صلى الله عليه وسلم ناسبا ان يضره في
 عند دخول حصن القرمص وصف جات ، قوله ثم انزلت اي قال الشارح هو باسكان الاله وصم التا هكذا ضبطاه وكذا هو في جميع الاصول المتبحر
 وكذا نقله القاضي عياض رحمه الله عن جميع الرعايات وفي معنى خفاء واختلاف قال الفايدي قال الوشمي هذا هو من الرعايات وصوابه تركت قال
 القاضي فقلت عند ابن سراج فقال انزلت في اللغة محبة تركت محبة وليس فيه تعصيف قال القاضي وظهر لي انه محبة لخصه المعروف في انزلت فهو
 صدر دعيت لانه قال انطلقوا في الى ارضهم ثم انزلت اي ماضي الذي حملت منه قال واولا ان حبس عنه حتى رقت على الجلاء في من رواية
 الحافظ الى بكر الباق في وانما طرط حديث وقامه ثم انزلت على طسب من ذهب فكونه حكمة وايضا هذا اخر كلامه القاضي عياض رحمه الله مقتضيا
 رواية البرقي في ان ينيط انزلت بغير الاله واسكن الزيادة وكذلك ضبطناه في الجمع بين الصحيحين الجبلي وحكي الجبلي هذه الزيادة كما ذكرنا عن رواية

قال ابن حزم وابن من مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتي خمسين صلواة قال فوجئت بذلك حتى أمرتني عليه السلام فقال موسى ماذا فرض ربك علي امتك قال قلت فرض عليهم خمسين صلواة قال يا موسى فراجع ربك فان امتك لا تطيق ذلك قال فراجعته حتى فرغ من شطرها قال فراجعته الى موسى عليه السلام فاخبرته قال راجع ربك فان امتك لا تطيق ذلك قال فراجعته حتى فرغ من خمسون ركعة حتى قال فراجعته الى موسى فقال راجع ربك فقلت قد استعجيت من ربي قال ثم انطلق بي جبريل حتى أتاني سيدنا المنطق

تلك الملائكة من افضية الله سبحانه وتعالى ووجهه وما يشقونه من اللوح المحفوظ او ما شاء الله تعالى من ذلك ان يكتب ويرفع لما اراد من امره وتدينه قال القاضي في هذا المذهب اهلا السنة في الايمان بصفة كتابة الوحي المتناهي في كتب الله تعالى من اللوح المحفوظ وما شاءه بالاقلام التي هو تعالى يعلم كيفيةها على ما جاء في الآيات من كتاب الله تعالى والاحاديث الصحيحة وانما جاء من ذلك على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورتها ما لا يعلمه الا الله تعالى ومن اطلعه على شيء من ذلك من ملائكته ورسله وما يشاء هذا وحده لا يخلو عن ظاهره الاضعاف النظر في ايمان اجدادنا به الشريعة المطهرة وكذلك العقل لا يحيل ولا يغير الله تعالى فعل ما يشاء ويحكم ما يريد حكمه من الله واطنا انما يشاء من غيره من يشاء من ملائكته ورسله ولا يغيره عن الكذب الاستدلال كارتبنا له وتعالى قال القاضي وفي علومنا في بياننا صلى الله عليه وسلم وارتفاعه فوق منازل سائر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وبلوغه حيث بلغ من ملكوت السماوات دليل على عظم رتبته وازانة فضله وذكره في الانبياء في كل صفة من صفاته وذكره في جبريل عليه السلام على البراق حتى الى الجحيم وذكره في قوله تعالى وقال خرج ملك من وراء الحجاب فقال جبريل الذي بعثنا بالحق ان هذا الملائكة منذ خلقنا واني اقرب الخلق مكانا في حادي اخذ فارق جبريل وانقطع عن المصوات هذا اخر كلام القاضي رحمه الله تعالى والله اعلم وكذا قال الشيخ قوله قال ابن حزم ان اي عن شيخه قوله واسألني عن ابني ذريرة كذا جبريه احب الي الطراف ويحتمل ان يكون مراد من جملة ابن حزم ومن قوله انش بلا واسطة قوله هي خمس وهي خمسون ان ذريرة في شرح رواية ثابت عن انس انه تمسك به فومر جزوا النبي قبل العمل وهما اوردوا وكذا الشيخ بن الردين الحنفية في شرح الصحيح ما يتفق على هذه المسئلة قال ان تومنا استدلالنا بالنقض على ما يجوز نسخ العبادة قبل العمل بما ذكره ابو جعفر الخافض هذا القول من وجهين احدهما البناء على اصله ومذهبه في ان العبادة لا يجوز نسخها قبل العمل بما كان ذلك عند من البداء والبداء على الله سبحانه وتعالى عما في الثاني ان العبادة وان جاز نسخها قبل العمل بما عند من بداء فليس يجوز عندنا احل نسخها قبل بوطها الى الارض ووصولها الى الخلق الذين قال وانه ادخل النسخ فيها القائلان الصحيحين مذهب في ان البداء لا يتأخر قال ابو جعفر هذا غلط في شناعة شعبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتد وما رجحنا لاجتماعنا في الحقيقة عن ائمتنا ولا في السبيل قول ابو جعفر في ذلك بطلان الصحيح لان حقيقة البداء ان يبدل المأمور بما يتبين الصواب فيه بعد ان لو لم يكن بتبينه وهذا عما في حق الله تعالى والذي يظهر انه نسخ ما وجب على النبي صلى الله عليه وسلم من ادومه ما وقع من استمرار العزم واعتقاد الوجوب وهذا نسخ على الحقيقة نسخ عنه ما وجب عليه من التبليغ فقد كان في كل مرة عازنا على تبليغ ما امر به وما رجحنا و شفاعته لا تنفع النسخ فان النسخ قد يكون عن سببه معلوم شفاعته صلى الله عليه وسلم كانت سببا للنسخ لا مبطله في الحقيقة فذكر المنسوخ ما ذكرناه من حكم التبليغ الواجب عليه قبل النسخ وحكم الصلوات في خاصته وانما ائتمته فلو نسخ عنهم حرموا ولا يصح نسخ الحكم قبل وصوله الى المأمور والوجه الثاني ان يكون هذا خبرا لا اعتبارا فاذا كان خبرا لا اعتبارا فلا يغيره الله صلى الله عليه وسلم خبره ربه ان على امته خمسين صلواة وصحنا ما هنا في اللوح المحفوظ خمسون فتأمر بها عليه الصلوات والسلام على انها خمسون بالفعل فتبينها له ربه تعالى عند حاجته انما في التواب في العمل به قوله لا يبيد القول لذي كذا فان قيل القول للذي فيه حيث جعل الخمسين خمسين اجيب بان معناه لا يبيد الا ما اجازت مقتضى ان التواب ليس خمسون كالنكاحات او لا يبيد الا المتكاتف المتأخر لا القضاء المتأخر الذي يحول الله ما شاء منه وبقيت منه او ما شاءه لا يبيد القول بركه في كل يوم في عرفة القاري وتبين ان يقال انه كان مراد الله سبحانه وتعالى من ابدان الامم اظهرها فخرج الحسن ثم رجع الى الاخرة فخرج الحسين وكان المقصود مجازا التبرير وانما الامر الى الحسن بعد كثر ذهابه صلى الله عليه وسلم الى ربه ويا بيه وتكرار حاجته وعظمتها بغير تكليف القوي به بشأنه صلى الله عليه وسلم عليه السلام وانها رمز لثقله وفضله عند المقتر بين خصوصاته كبره صلى الله عليه وسلم الله اعلم وفي حجة الشاهان انه امر خمسين صلوات بسان التبرير لا كما تخمسون واقعا التواب ثم اوضح الله مراده انما في الجواب عن الحرج ما دفعه وان الغلبة كاملة بهام وقال السلف الظاهر ان المراد به والله تعالى اعلم ان سنا واة الوحدة منها وانما لا تنقص عن عشرة لا يبيد ولا يتغير ولا يحوطه تغييرا ولا نسخا وليس المراد ان تكون الصلوة خمسين لا يبيد ولا يتغير اذ لو كان المراد الثاني لما كان لا اعتبارا صلى الله عليه وسلم عند موسى بقوله فقلت استعجيت كثيرا وجهه

السابعة فأتيت على إبراهيم عليه السلام وقال في الحديث وحديثي الله صلى الله عليه وسلم أنه رأى أربعة أنهار يخرجون من أصلها أنهاراً ظاهراً ونهراً باطناً فقلت يليك بيل بهذه الأتار قال أنا النهران الباطنان فهذان في الجنة وبما الظاهران فاليل والفرات ثم رجعت إلى البيت المعبر فقلت يا جبريل ما هذا قال هذا البيت المعبر يدخله كل يوم سبعون ألف ملكاً يخرجونه لي ويؤذونه فيه أنوعاً ثم أتيت بأنايين أحدهما خمر والأخر لبن فخرجت علي فاجترت اللبن فقلت أصاب الله بك أمكن على القطرة ثم رجعت على كل يوم خمسون صلوة فذكرت نفسي في الآخر الحديث **حدثنا محمد بن المثنى** قال سألت معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال سأل أنس بن مالك بن صبيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكر نحوه وزاد فيه فأتيت بسبط بن فضال فقلت له ما هذا قال فسق من الخمر إلى مرق البطن فحسب عمار زهر ثم مضى حكمه وأيضاً **حدثني محمد بن المثنى** وابن بشار قال ابن المثنى ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أبا العاليا يقول حدثني ابن عمر بن بكير صلى الله عليه وسلم يعني ابن عباس قال سألت عن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أمرني به فقال موسى ادخلوا كانه من رجال شؤنة وقال عيسى جعلتموه وذكره المخلفون جعفر وذكر الدجال **حدثنا محمد بن عبد بن محمد** قال أنابوس بن مهز قال ثنا شيكان بن عبد الرحمن عن قتادة عن أبي العاليا قال ابن عمر بن بكير صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مررت ليلة أسري بي على موسى بن نوح من رجل ادخلوا كانه من رجال شؤنة ورايت عيسى بن مريم من مروج البياض سبط الرأس أرى ما كان من النار والرجال في ألبان

بعضه نبياً عليهم الصلوة والسلام من استقر الله في الكبرياء والى ان دخل في سن الشيعة ولم يدخل على بن نه هرو ولا عتري قوله نقصت ان الناس في قوله المدينية كاسياً من حديث أنس لما رآه مرفاً أبابكر أطلقوا عليه اسم الشهاب ودعى إلى بكر اسم الشيعي ومع قوله في العمار من ابن بكر والله أعلم وتروى عن موسى عليه الصلوة والسلام في هذه القصة من مرادنا جابر النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسكع عن جميع ما وقع له من حق النوح صلى الله عليه وسلم أدباً معه وحسن عشرة فلما قال قوله صلى الله عليه وسلم وأما قال قوله أربعة أنهار يخرجون من أصلها إلى من أصل سدرة المنتهى كما جاء في صحيح البخاري وغيره قوله أنزلنا عليهم إلى قال صاحبنا في الأناور مؤيداً أخرنا عليهم بفتح الزايم ونصبها فالنصب على الظن والرفع على التقدير ذلك أخرنا عليهم من دخوله قال الزهر أوجه، قوله أصبت إلى أي أصبت القطرة، قوله أصاب الله الشهاب إلى أي أراوكم القطرة والخير الفضل وقد جاء أصاب يعني أراو قال الله تعالى فسحقنا لك الحجر ثم جرى بكلمة فخيفت أصاب أي حيث أراو، اتفق المصنفين وهل اللغة أنزلنا لأننا اتفقنا عليه، قوله أصبت على القطرة إلى معناه أنهم اتفقا لك وقد أصبت القطرة فخير كونك عليها، وفي حجة الله الباقية فكان هو صلى الله عليه وسلم عليهما جميع أمته ومنشأ ظهورهم وكان اللبن اختياراً وهو القطرة والخمر اختياراً هو ذلك الذي دام، قوله إلى مرق البطن إلى بفتح الميم وتحقيق الزايم وتشديد الالف هو ما سئل من البطن وسرق جلد وأصله ما رقت سميت بذلك كانه موضع رقة الجلد، قال الجوهري لا وأصلها وقال صاحب المطالع واحد هارمق، قوله موسى آخر إلى بلله اسم، قوله طلال إلى بعض الظلم وتحقيق الزايم وصحبه طويل وهما لغتان، قوله كانه من رجال شؤنة إلى بفتح المعجزة وضمت النون وسكون الواو جعل هاهنا قوله تانيث حتى من اليمن يشعرون إلى شؤنة وهو عبد الله بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن أذود ولقب شؤنة لشأن كان بينه وبين أهله والنسبة إليه شؤني بالهمزة بواو وبالهمزة بواو قال ابن قتيبة سمى بذلك من قولك رجل فيه شؤنة أي تقزبه وتلقز زلفات وزايم التبا عن من قال لاؤدي رجال الازمعة فون بالظلام ووقع في حديث ابن عمر كانه من رجال الزنط وهو معترفون بالظلم والادامة، قوله في عيسى جود مروج الزايم وقم في أكثر الزايمات في صفتهم سبط الرأس والجسد ضا السبط قتال العلماء رحمة الله المراد بالجد هاهنا جوداً للجسد وهو اجتماعه واكتناه وليس المراد جوداً للشعر كما المراد بالجد في صفة موسى عليه السلام فقال صاحبنا في الخبر فيه معنيان أحدهما ما ذكرنا في عيسى عليه السلام وهو أنكتا والجسد والثاني جوداً الشعر قال الأول أصح كانه قد جلد في رواية أبي هريرة في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من الشعر هذا كلام صاحبنا في الخبر والمعنيان فيهما إثبات وكون جوداً الشعر على المعنى الثاني ليست جوداً القطط بل معناه أنه بين القطط والسبط والله أعلم والسبط بفتح الباء وكسها فثقتن مشهوران ويجوز أن سكان اليهم مع السبان ونهنا على الخفيف كما في كنه قال أهل اللغة الشعر السبط وهو المستر ليس فيه تكسير ويقال في الضلع سبط شعر بكسر الباء يسبط بفتحها سبطاً بفتحها أيضاً والله أعلم، قوله مروج الزايم ليس بطل بل جلد ولا تصير جلد بل وسط قوله إلى الخمر والبياض إلى حال أي إلى لونه اليها فلو كان شديداً في الخمر والبياض، بل كان بينهما من البياض الشوب بالخمرة، قوله وأرى ما كان من النار أرى بفتح الهمزة وكسر الزايم وما كانا بالهمزة معناه أرى النبي صلى الله عليه وسلم لما دخلوا النار فثبت في صحيح البخاري في هذا الحديث ورايت ما كانا قوله في آيات أراهن الله آياه إلى النبي صلى

الله اياه فلا تكن في مرتبة من لقائه قال كان فتادة يقسمها ان النبي صلى الله عليه وسلم قد لقي موسى عليه السلام **حاشا** احسن
 حنبيل وشريح بن يونس قالانا هاشيد قالانا داود بن ابي هنري عن ابي العالقة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يروي
 الانزق فقال اي واد هذا فقالوا هذا وادى الانزق قال كان في انظر الى موسى هاتين الشئتين وله جوار الى الله بالتبليغ ثلثي
 على ثبوت هاشد فقال اي ثبوت هاشد قالوا ثبوت هاشد قال كان في انظر الى يونس بن ميثاق على ثبوت هاشد عليه حجة فمن صوب
 خطأ مرنا فيه حاشد وهو يثبوت قال ابن حنبيل في حديثه قال هاشد يعني لينا **وحديث** محمد بن ابي حنيفة قال ثابث بن ابي حنيفة
 عن داود عن ابي العالقة عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في رواية عن ابي حنيفة قال قال اي واد هذا
 الله عليه وسلم يعني راى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل مع ايات اخراهن الله النبي صلى الله عليه وسلم وما حكمنا وقوله في ايات اراهن الله اياه
 من كلامه الراوى ادرجه في الحديث دلتنا لاستبعاد السامعين واماطة لمعاسين يتعلم في صدره وهو لو كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم لقال لا فرق
 الله لاي الى كذا ذكر شارح والظاهر ان يكون الضمير لى الى الدجال والمرا دلتنا لى الى العادات التي قد جاءها الله سبحانه استبدال الدجال ابتداء
 للعداء على ما تقدم والله تعالى اعلم قال الطيبي رحمه الله قوله في ايات اي دلتنا المذكور في جملة ايات ولعله اراد بها ايات المذكورة في قوله تعالى
 فكذلك من ايات اي دلتنا المذكور في جملة ايات وايضا في موضع اياه موضع اياه او المولى في معنى ما تقدمه والله اعلم قوله فلا تكن
 في مرتبة من لقائه الى الظاهر انه متعلق باول الكلام وهو حديث موسى عليه السلام ليعلم الى ما في التتميل من قوله تعالى ولكذلك لا ينجي موسى الكذبان
 فلا تكن في مرتبة من لقائه وفي الكشكاش قيل من لقائه موسى عليه الصلاة والسلام ليعلم الى ما في التتميل من قوله تعالى ولكذلك لا ينجي موسى الكذبان
 التبعة وكذا دلتنا اي يمكن في محله في رؤية ما ذكرت من ايات في شدة فعل هذا الخطاب في قوله فلا تكن لوصول الله على الله تعالى عليه السلام
 متصل ليس فيه تغيير من الراوى الا لفظ اياه ويشهد له قول الشرحي الذي رحمه الله في شرح هذا الحديث ان فتادة يقسم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد لقي موسى عليه السلام وواقعة عليه جماعة منهم المجاهد الجلي والسندي ومعه فلا تكن في شدة من لقائه موسى والشارح وجها
 الى ان قوله في ايات اراهن الله من كلامه الراوى الحق في الحديث دلتنا لاستبعاد السامعين واماطة لمعاسين يتعلم في صدره وهو وقال الخطاب في
 فلا تكن خطاب عام من هذا الحديث الى يوم القيامة والظاهر في لقائه ما ذكرنا الى الدجال اي اذا كان خروجه وموجبه وموعده فلا تكن في شدة من لقائه
 وقال غيره الضمير لى الى ما ذكرنا في شدة من رؤية ما ذكرت من ايات الى يوم القيامة، كذا في المراجعة قوله من يواد الانزق الى التتميل
 بين الحديثين حتى لا يترتب فيه قول منشوب الى الرجل بعينه، قال الحافظ هو خلفا لبعينه وبينه وبين مكة ميل واحد وايم بفتح الهمزة والميم والجيم
 ذات مزارع هناك **قوله** وله جوار الى الله بالثبوت فيهم جيم فتمه وقد تبدل اي تصرع وقال الطيبي رفع صوت بها واكمن من الجسم قوله
 على ثبوت هاشد في شدة من لقائه وتشد تحتها اي عقبة وهي طريق عال في الجبل او بين الجبلين وهما في جهة فراه فتنين مجزأة فالتصيرة
 تكتب بالياء كسرى على طريق الشام والمدينة قرب الحجة **قوله** على ثبوت هاشد حرام جوار الى الجمة هي كسرة الزاوية **قوله** جنة من صلات الى السمع
 واختار الزاهد وهذا ما نقله في القافية ومن تبعه من العلماء كالكسائي ولعله لم يسمها على غير ههنا المتبادر ان جوارا في شرع المعمر ليس الميتة ولها
 مطلقا والله اعلم **قوله** خطا راقته الى اي زماها وزنا وصنع وهو الجبل الذي يقال ذب البعير يجعل على خطه اي مقدرة الله وفيه حكمة الى
 نعم الخ الى الجدة وسكن الاثر وبضاعة فوحدها في ذب فخل **قوله** وهو يثبوت الى ان قال قيل كيف يحجرون ويثبوت وهو امرات الا لا تخرج ليعتد اعلم
 قلنا اجيب عن ذلك بوجه احد هان الانبياء افضل من الشهداء والشهداء احب عند الله من الانبياء فلا يعبدون ان يصنعوا ونحوه واستمر
 الى الله بما استطاعوا دامت الدنيا وهي دائرته باقية، فهاهنا الله صلى الله عليه وسلم اي حاله التي كانوا في حياتهم عليها فينبوا له كونه كانوا
 وكيف كان مجموع ذلك يبرهن وهذا قال ايضا في رواية الى العالقة عن ابن عباس عندهم كذا في انظر الى موسى وكذا في انظر الى يونس ثم انهما ان يكون
 اخبرنا ابي اليه صلى الله عليه وسلم امره وهو ما كان منهم فلما دخل جوف التشبيه في المراجعة حيث اطلقها فهي جملة طلبة الى الله اعلم
 وتجمع اليه في كتابنا لطيفا في حياة الانبياء في قبره اورده فيه حديث انس الانبياء احب اليه في قبره ليعتدوا اخرجه عن طريق يحيى بن ابي بكر
 وهو من رجال الصحيح المستوفين سبعة قد تفتة اهل وابن حبان عن الحجاج الاسود وهو ابن الى زيد البصري وقد تفتة اهل ابن معين عن
 ثابت عنه واخرجه ايضا ابو الويثاق في مسنده من هذا الوجه، وشاهد هذا الحديث ما ثبت في صحيح مسلم من رواية محمد بن سلمة عن ثابث عن ابي حنيفة
 مرث بن جوسى ليلة اسرى عن عبد الله بن الحارث عن ابي حنيفة في قبره واخرجه ايضا من وجه اخر عن ابن قتيبة هذا خاص بوسى قلنا قد
 له شاهدان حديث ابي هريرة اخرجه مسلم ايضا عن طريق عبد الله بن الفضل عن ابي حنيفة عن ابي هريرة رفعه لعدا ريشي في الجحيم وقدرتي

فقال واوى الازرق فقال كأتى انظر الى موسى فذكر من لونه وشعره شيئاً لم يحفظه داود واضعاً اصبعه في
أذنيه له جوار الى الله بالتلبية ما رأيت هذا الوادى قال ثم سرت حتى أتيت على شئبة فقال اى شئبة هذه قالوا هرثى او
كفت فقال كأتى انظر الى يوسف على ناقته حركه عليه جبة صوف خطام رتبه لبت خبته ما رأيت هذا الوادى صليتي
حل شئنا محمد بن الحسن قال تابين اى عكرى عن ابن عرون عن جاهد قال كنت عند ابن عباس فذكر صلى الله عليه وآله
فقال انه مكتوب بين عبيده كافر قال فقال ابن عباس لم اسمعه قال ذلك ولكنه قال اما ابراهيم فانظر الى صاحبه
واما موسى فرجل آدم حجل على جل اسحر خطره حنبله كأتى انظر اليه

تسألني عن مشي الى الحديث وفيه وقد بلغني في جماعة من الانبياء فاداموسى قائم فيصلي فانا رجل ضرب جمل كانه وفيه واذا عيسى بن مريم قائم
فيصلي اقرب الناس به شجرهم وقمر من مسعود واذا ابراهيم قائم فيصلي اشبه الناس به صليكم فأتت الصلوة قائم فتمهم ومن شواهد الخصال ايضا
ما أخرجه ابو داود من حديث ابن هبيرة رفعه وقال فيه وصلوا على فان صلواتكم تبلغني حيث كنت وسند صحيح واخرجه ابو الشيخ في كتاب الثواب بسند
جيد من صلي على عند قبري سمعته ومن صلي على نبياً لم يزل في عذابي داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره عن اوس بن اوس رفعه في فضل
يوم الجمعة قال ثروانيه على من الصلوة فان صلواتكم معي صفة على قالوا يا رسول الله وكيف تفضل صلواتك عليك وقد رأيت قال ان الله حركه
على الارض ان كل حي من الانبياء ومما يشكرك على ما تقدمه واخرجه ابو داود ومن وجوه اخر عن ابن هبيرة رفعه ما من احد صلواتي الا ردت الله
على روعي حتى ارد عليه السلام وزاد في ثقات وجهه الاشكال فيه ان ظاهراً ان عور الرجز الى الجسد يقتضيه انقصها عنه وهو الموت وقد
اجاب العلماء عن ذلك باجوبة احدى هات المراد بقوله رة الله على رعي ان رة روحه كانت سابقاً لعقب دفته لانها تعاد ثمة تارة ثم تارة
الثاني سئلما لكن ليس هو تزعم موت بل لما شقة فيه الثالث ان المراد بالرجح الملك الموكل بذلك الرابع المراد بالرجح النطق فتجوز فيه من
جهة خطا بنائها في الحسن ان يستغنى في امور الملا الاعلى فاذا سل عليه رجح اليه فمة ليحيي من سل عليه وقال استشكل ذلك من جهة اخرى
وهو ان يستلزم استحقاق الزمان كانه في ذلك اتصال الصلوة والسلام عليه في اقطار الارض من لا يحيط لكثرة واجب بان امور الاخرة
لا تدرك بالعلم واحوال البرزخ اشبه باحوال الاخرة والله اعلم كذا في الفخر قوله فذكر من لونه وشعره شيئاً لم يأتى بعض من اوصاف ما هو
ان لونه اسمر شعره جعد على سابق قوله واضعاً اصبعه على اذنيه ان يضم اللال ويسكن قال الشافعي روى في هذا دليل على استحباب وضع
الاصبع في الاذن عند رفع الصوت بالا فان دعوته ما يستحب له رفع الصوت وهذا الاستنباط والاستحباب مجمع على مذهب من يقول
من اصحابنا وغيرهم ان شعر من قبلنا شرعنا والله اعلم قال علي القاري هذا الاستنباط اغاياتهم ليقول با استحباب وضع الاصبعين في الاذنين
وقت التلبية ولا اظن ان احداً قال بهذا واما وضع الاصبع في الاذن حال الاذان فله دليل مستقل ذكر في تابه قوله اولفت ان بكسر
اللام وسكون الفاء ويدعها تارة مثناة من فوق قال بعضهم هرثى شئبة يقرب المحفة يقال لها ايضا لفت والشك للراوى وفيه ان يكون او
للتنويج على ان بعضهم قال هرثى وبعضهم لفت ولا خلاف في الحقيقة قوله فذكر المراد بالرجح فقال الخ اى فقال بعض الحاضرين انه مكتوب
بين عبيده كافر اى قوله لم اسمعه اى النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ولكنه قال الخ اى قوله فان قلت اى مناسبة بين الكلامين قلت اصل
الكلام روى في ذكره اجماع فذكر في جملة ذلك حال الرجح فذكر لمهم ابن عباس ما سمع منه صلى الله عليه وسلم على هذه العجبية ولكنه سمع
عجبية اخرى فذكر تلك العجبية والله اعلم كذا في حاشية السندى قوله فانظر الى صاحبكم اى يعنى نفسه صلى الله عليه وسلم فانه كان
اشبه كولي ابراهيم قوله كأتى انظر اليه الخ قال الحافظ وقد اختلف اهل التحقيق في معنى قوله كأتى انظر الى وجهه كذا روى على حقيقة الانبياء
احياء عند ربهم يزقون فلما كان في انجوا في هذا الحال كما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عباس صلى الله عليه وسلم راى موسى قائماً في قبره
يخطى قال القوطي حنبلت اليهم العبادة فهو يتنكبون عني عيونهم نه من دواعي النفس بما يلتمسون به كما لمهم اهل الجنة الذكر والبر والبر
الاخرة فذكر دعه لقوله تعالى دعوتهم فيها لنسكنك الله الاية لكن تمام هذا التوجه ان يقال ان النظر الى رايه اى ارواحهم فعلها لمثل لك
صل على الله عليهم في الدنيا كما مثل لك ليلة الاسراء واما اجسادهم في القبور قال ابن الميزر وغيره ويجعل الله لرحمه شألاً فيرى في القفظة
كما يرى في النور ثانياً كانه مثل لك احوالهم التي كانت في الحياة الدنيا كيف تجردوا وكيف تجردوا وكيف اكلوا واكلوا واكلوا واكلوا
بالوحى عن ذلك قلشة قطع به قال كأتى انظر اليه لايها كاتبا روية منهم تفقمت له فاخرجتها للتأخر عنها تذكر ذلك ورواها الانبياء روى
هذا هو المحقق عنى لما سألني في احاديث الانبياء عن التصريح بخودك في احاديث آخر كون ذلك في المنام والذي قبله ليس بعيب والله اعلم

قال اراي ليلة عند الكعبة فرأيت رجلاً آدم كاحسن ما نلت اراي من الرجال من آدم الرجل له ليلة كاحسن ما نلت اراي من
 اليوم قد رجعها فهي تقصير ماء متكماً على رجلين او على عراقي رجلين يطوف بالبيت فسألت من هذا فقيل هذا المسير بنوكم
 ثم اذ اننا رجعنا قطعنا احوال العين اليك كاتنا عذبة طافية فسألت من هذا فقيل هذا المسير الرجل **حلت**
 محمد بن اسماعيل السجستاني قال حل ثنا اسحق بن عياض عن موسى وهو ابن عتبة عن نافع قال قال عبد الله بن عمر
 ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ما بين ظهري الناس المسير الرجل فقال ان الله تبارك وتعالى ليس بالكور الا ان
 مسير الرجل اعور عينين اليك كان عينه عذبة طافية قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اراي الليلة في المنام عمل الكعبة
 معصوماً لم يقبل له عيبك على ما تقصيه القابلة وفيه ايمان الى ان استقامه المقدر من النبي والعال والسلطان وغره سبب لاستقامة
 اتيهم بعد لا ينهم بمنزلة القلب للاعضاء كذا قال علي القاري وقال الحق فقط قوله غوت ائمتك يحتمل ان يكون اخذه من طريق القائل او قد غرت
 علمه بترتيب كل الامرين وهو ظاهر قال ابن المنذر لم يذكر اليك في حد له عن الضلل الى الملبان كما ذكر اليك في حد له عن الحزم فقال السمر فذلك
 كون الملبان انفع وبه يشتل العظم وينبت اللحم هو مجزؤه قوت وكاي دخل في السبب برجوه وهو اقرب الى الزمرد والافاقية بينه وبين الزمرد برجوه
 والفضل وان كان حلالاً لكنه من المستلزمات التي ينبغي على صاحبها ان يندرج في قوله تعالى اذ هبطت طيناً وكذا قد يحتمل ان يكون السرفيه
 ما وقع في بعض السرايا انه صلى الله عليه وسلم عطل كما تقدم في بعض طرقه ميبها هناك فاقى ما قاله من قد اثار اللين ددن غيره لم يافيه من جعل
 حقيقته دون الحزم والفضل فهذا هو السبب الاصل في ايراد الملبان وصارت مع ذلك ترجمته عليه من عدة جهات كذا في الفهر قوله اراي ليلة الى
 بفتح الميم ذكر بلفظ المضاعف لانه في استحضار صورة الحال قوله من آدم الرجل الى يصغر هنر وسكون حال مضاعف لجمع افعاله كجمعه جمع
 على ما في النهاية قوله له لعله كسر اللام وتشديد الميم يقال لشعر الرأس اذ جمعا وشجيرة الاذنين واكثر بالمتكبين ليه واذ اجاءوا وتلك
 في نسخة واذا قصرت عنهما في قوله من اليك كاتنا عذبة طافية قوله قد رجعها الى بنشد المجرى سرجها وسقطها قوله فغير
 ما الى قد قصرت عنهما يحتمل ان يرسلها تقطر من الماء الذي سرجها به وان المراد الاستنارة وكفى بذلك من ضيل النظافة والنضارة قوله
 متكماً على الاى معناه قوله على عراقي رجلين الى يجمع عراقي وهو ما بين المتكبين الخفق قوله فسألت من هذا الى اى سألت الطائفتين
 او الملائكة الحاقين قوله اذا انا رجعنا قطعنا احوال العين اليك كاتنا عذبة طافية قوله قد رجعها الى بنشد المجرى سرجها وسقطها قوله فغير
 بفتح الفاق والمهمل بعد هاء مثلهما هذا هو المشهور وقد كسر الطاء الاولى والمراد به شد جفوة الشعر يطق في وصف الرجل ويراد به الدم
 يقال جعل الدير وجعل الاصلح الى يجل ويطلق على القصير ايضاً واما اذا اطلق في الشعر فيجمل الدهر والزهو قوله كاتنا عذبة طافية الى
 قال الحافظ في الفتح بعد نقل الروايات والاقوال المختلفة والذي يتحصل من مجموع الاخبار ان الصواب في طافية انه بغير همز فانها قيدت
 في رواية الباب باله المعنى ومرح في حديث عبد الله بن مغفل وبن بكرة بان عينه اليسرى مسمومة والطافية هي الباردة وهي غير المسمومة
 والعجب من تجوز رواية الهنري طافية وهو مع تصاق المعنى في حديث واحد فلو كان ذلك في حديثين لسهل الامر قال القاضي عياض
 كونا وعن الاكثر بغير همز وهو الذي اتخذه الجوهري ورويه جرماً لا خضض ومعناه انها نازتة بنوء حجة البيت بن بين اخرايتها قال الحافظ
 من طفا الشيء يطوف بغير همز اذا علا على غيره وشجها بالعبية التي تقع في العقوبة وازد عن نفاذها قوله فقيل هذا المسير الرجل الى
 قال التوسلي في وجه تسميته بالمسير في احب الوجوه انا انما لغير مسج عنه فهو مسج الصلاة كما ان الله سجع عن مسج الهادية وقيل مسج
 به لانه كان لا يمسح بيده اذا تعاهه الاكبر وقيل لانه كان مسح الرجل لا يمسح له وقيل لانه خرج من بطن امه مسحاً بالدهن وقيل لانه
 كان يمشي الارض اى يقطعها وقيل المسير الصديق وسعى الرجل به لان احلى عينية مسحوة لا يمسح بها والاعور سعى مسجاً انتهى بولاد
 يسمي في ايام معدودة جميع مساحة الارض الامانة والمدنية فهو قيل يجمع فاصل ووصف المسير الرجل لان المسير وصف غلب على غيره عليه
 الصلوة وانتشاره فوصف بالرجل ليميز الحق من المصطل، كذا في المرقاة قال الأثير واما تسميته دجاً فقال تعاب لقطعه الارض من
 دجل وقيل لقرعته من دجل اذ اسوة وقيل لخل كذاب دجاً لانه في هذا المعنى قوله محمد بن اسمعيل السجستاني في بعض اليك مستوفى الى ارجح السبب
 ان الى الثائب قوله بين ظهري الناس الى بفتح الظاهر المعجمة وسكون الهاء بلفظ التشبيه الى جالساً في وسط الناس والمراد انه جالس فيهم
 مستظلاً بالاستغنى وزيد فيمائل والنون تأكيد لاهمته ان ظهر امرته قدامه وظهور خلفه وكما هو خولاه من جانبك فهذا اصله
 ثوبك رضى استعمل في الاقامة بين قوم مطلقاً ولهذا زعم بعضهم ان لفظة ظهراني في هذا الموضع زائفة قوله لانه المسير الرجل العور الى

فأذا رجل آدم كاسن ماترى من أدم الرجل تغرب لفته بين ملكية رجل الشعر بقطر رأسه ماء واضعا يديه على منكبيه رجلان
وهو بينهما يطوف بالبيت فقلت من هذا فقالوا المسير بن مريو رأيت وراء رجل أجمعا قطعا أعور عين اليمنى كاشبه من رأيت
من الناس يابن قطن واضعا يديه على منكبيه رجلين يوطف بالبيت فقلت من هذا قالوا هذا المسير الرجل حارث بن ثمر قال
ابن قال إن حنظلة ممن ساعرا عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت عند الكعبة رجلا آدم مسيطرا الرأس واضعا يديه على
رأسين يمشي كأنه واقف بأهه فقلت من هذا فقالوا عيسى بن مريو والمسير بن مريو رأيت أى ذلك قال رأيت وراء
رجلا أحمر جمل الرأس أعور العين اليمنى كاشبه من رأيت به ابن قطن فقلت من هذا فقالوا المسير الرجل حارث بن ثمر
قتيبة بن سعيد قال نأيت عن حنظلة عن الزهري عن ابن سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لما كنت بنى قريش قمت في الحجر فحجني الله إلى بيت المقدس

[illegible]

حل ثنا زهير بن حرب قال قالنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابيه عن الشعبي عن مسروق قال كنت متكئا عند عائشة رضي الله عنها فقلت يا ابا عائشة ثلاث من تكلم بواحدة فنهت فقد اعظم على الله الفرية قلت ما هن قال من زعم ان محمدا رافى بكة فقد اعظم على الله الفرية قال وكنت متكئا فحدثت فقلت يا ابا المومنان انظريني ولا تجنبني الويل لله تعالى لقد اياه لاف المبرئ لقل راة نزلة اخرى فقال انما اوتيت من الله ان عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انما هو جبريل عليه السلام رآه على صورة النبي صلى الله عليه وسلم في خلق عليها غلبت العينان رأيتهم منهن هذا من السماء ساء اعظم خلقه يا بن السما الى الارض فقالوا واسم الله عز وجل يقول لا تدركه الاصباح فادرس اليه ان نعر ومنها ما اخرجه مسلم عن طريق الى العالمية عن ابن عباس في قوله تعالى ما كذب القواد اذا قال وكلفه كذبا ثم قال لا تدركه بفؤاده مرتين ولعن طريق عطاء عن ابن عباس قال رآه بقلبه واصرهم من ذلك ما اخرجه ابن مرف واه من طريق عطاء ايضا عن ابن عباس قال لم يركه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه انما رآه بقلبه وعلى هذا فيمكن الجمع بين الروايات ابن عباس نفى عائشة بان يحل لغيرها رؤية البصر اثنائه على رؤية القلب في المداور رؤية الفؤاد رؤية القلب لا يجر وحصول العلم لانه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالله في الدوام لم يدر من اثبت له انه رآه فقل ان الرؤية التي حصلت له خلقت في قلبه كما يخاف الرؤية بالعين والغيره والرؤية لا يشترط لها شيء مخصوص عقلا ولوجرت العادة بخلقها في العين لئلا ينسب اليه ان الرؤية في هذه المسألة وعزاه جماعة من المحققين وقواه بالادلة ليس في الباب دليل خاطف وما استدل به للطائفتين فظاهر منقضية قابلة للتأويل قال وليست المسألة من العلويات فيمكن فيها كدالة الظنية وانما هي من المحتملات فلا يكتفي فيها بالدليل القطعي وتخبر اخبرية في كتاب الترجيح الى ترجيح الاثبات واطبق الاستدلال له بما يطول ذكره وحملنا ودع ابن عباس على ان الرؤية وقت مرتين مرة بعينه ومرة بقلبه وتوبا وردت من ذلك متع ومتم اثبت الرؤية لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم الامام احمد فروى الخلال في كتابه بالسنة عن المزني قلت لاجل اخر يروون ان عائشة قالت من زعم ان محمدا رافى بكة فقد اعظم على الله الفرية فباقي شيء يدع قولها قال يقول النبي صلى الله عليه وسلم رأت ربي قول النبي صلى الله عليه وسلم انكر من قولها وكذا في النور ودوي عنه انه كان يقول اذا سئل عن الرؤية رآه رآه حتى ينقطع نفسه ولا يزيه على ذلك كان في روح المعاني قوله عن مسروق في الامور الجارية قال ابو سيعيل السعفاني في الاصاب سمي مسروق لانه سرقه الناس فصرع فروجوا قولنا فقالت يا ابا عائشة ان كنية مسروق قوله فقد اعظم على الله الفرية ان كسب الغناء واسكان الزوايا الكلب الذي هو بلا ذرية قال السدي فقد اعظم على الله اي على رسول الله صلى الله عليه وسلم انما عده غير محتمل لهذا الامر ويقال ان الله تعالى فلاح في هذه الآية بان ان لم يتغير بعد من العصاة الذين لم يتوبوا رسالة وقصة في امره فقال وان لم تفعل فلما بلغت رسالته وهو صلى الله عليه وسلم محمدا دخل من الذين يتأخر اسالات الله ومعلوم بذلك الوصف لفرجه الكفان للزور الكذب في اخبار الله تعالى بقوله فان لم تفعل فلما بلغت رسالته والله اعلم قوله انظريني الى اي اهليتي قوله فقال انما هو جبريل عليه السلام قال النووي تبعه لغيره لو ثبت عائشة وم وقوله الرؤية في بحث مرفوع ولو كان معها لذكرته وانما اعتمدت الاستنباط على ما ذكرته من ظاهر الآية امر قال الحافظ ابن حجر جزمه بان عائشة لم ترفع الرؤية في بحث مرفوع تبع فيه ابن خزيمة فانه قال في كتابه لا يتصور صحبه النسخ الا بوجوه على ما ذكره ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبره بان الله لم يركه وانما تأولت الآية انتها وهو جبريل فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرحه الشيخ (اي النووي) ثم ذكر حديث الباب قال الزرقاني في شرح المواب لم يقع في مسلم تصحيح بان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رؤيته الله تعالى وهذا يطل تعجب الحافظ من النووي لان غاية ما في رواية مسلموها لقيت حبل الخصم باستادها الى المحقق ان المراد جبريل فلا يلتصق الى غيره ولكن لا يدل على نفى الرؤية كما صرح به في لانه لا يدل على بطلان الدليل بطلان المدلول وانما رواية ابن مرف وفيه المصحة بنفي الرؤية ورفضه اليه صلى الله عليه وسلم (كافي في القوم المواب) فخصه في اية المسئول عنها وهي ولقد رآه نزلة اخرى ان مشكرا لراية ابن مرف وفيه تعادول رواية مسلم والافاضة في صحه ولو لم يقع فيه تصحيح بنفي الرؤية فهو ما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في تفسيره قول ابن عباس حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قطع لكل تأويل في اللفظ فيه نظرا والاحتمال لا يحصل فاما سالت عنه ليس لفظها صالحة بذكره (اي في رواية مسلم) انتهى ما قاله الزرقاني بتغير يسير قوله غير هذا بين المرتين ان اى مرة في اجابته عن لاف الاطلا ومرة في السماء عند سرق المنهني قوله ساء اعظم خلقه الا ضبط على وجهين احدهما بضم العين واسكان الظاء والثاني بكسب العين وفتح الظاء كلاهما صحيح قوله او لم تسمع ان الله يقول لا تدركه الاصباح قال الحافظ احتج حاج عائشة بالادلة المذكورة خالفها في ابن عباس فاخرج الترمذي

وَهُوَ يُنَبِّئُكَ الْاَكْبَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ اَوَلَمْ تَسْمَعْ اَنْ اللَّهَ يَقُولَ وَمَا كَانَ لِيَشْرَ الْاَكْبَارَ اللَّهُ الْأَكْبَرُ أَوْ حُجَّتْ وَرَأَى حُجَابَ أَوْ
يُرْسِلُ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِ عَلَى حَكِيمَةٍ قَالَتْ وَمَنْ رَعَوَاتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثَرَتْ شَيْعَانِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَتَعَلَّمَا عَلَى اللَّهِ الْفَرِيضَةَ
وَاللَّهُ يَقُولُ بِالْحَقِّ الرَّسُولُ تَلْفَحُ مَا نَزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ قَبْلَ الْبُعْدِ رِسَالَتَهُ قَالَتْ وَمَنْ رَعَوَاتِهَا بِخَيْرٍ يَأْتِيكَ مِنْ غَيْرِ
مِنْ طَرِيقِ الْحَكِيمِ إِنْ بَانَ عَنْ حِكْمَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَأَى حُجَابَ رُبُّكَ قَالَتْ أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ لِكُلِّ مَلَكَةٍ الْأَكْبَارَ قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ إِذْ جُعِلَ بُرْهَانُهُ
هُوَ نُورُهُ وَقَدْ رَأَى رُبُّكَ مَرَّتَيْنِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَيَةِ نَفْيُ الْإِحَاطَةِ عَنْدَهُ بِمَا لَا يَلْفُ أَصْلَ رُؤْيَاهُ، إِمَّا قَالَ الْعَلَامَةُ السَّيِّدُ الْأَوَّلِيُّ الْبَعْدَ لَادِي رَجَاهُ
اللَّهُ تَعَالَى وَجَمَعَ بَعْضُهُمَا فِي قَوْلِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَهُ مَا شَيْءٌ مَحْمُولٌ عَلَى نَفْسِهِ تَعَالَى فِي نُورِهِ الَّذِي هُوَ نُورُهُ الْمُنْعَرَجُ بِأَنَّهُ لَا يَقْرَمُهُ بِصَمْتٍ قَوْلُ
ابْنِ عَبَّاسٍ مَحْمُولٌ عَلَى ثَبُوتِ رُؤْيَاهُ تَعَالَى فِي نُورِهِ الَّذِي لَا يَرْجِبُ بِالْأَيَةِ قَبْرِيَّةً قَوْلُهُ فِي جَوَابِ حِكْمَةٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى الْأَكْبَارَ اللَّهُ الْأَكْبَرُ فَحَسْبُ خَالِكٍ
إِذَا تَعَبَى بُرْهَانُهُ الَّذِي هُوَ نُورُهُ وَبِهِ يَقْظَرُ الْجَمْعُ بَيْنَ حَقِّ حُجَابٍ إِلَى ذَوَاتِهِ خَرَجَ مَسْلُومٌ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ أَبِي بَرٍّ عَنْ عَمِّهِ أَنَّ اللَّهَ بِنَ شَقِيحٍ عَنْ ابْنِ رَجَبٍ
قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُبُّكَ قَالَ نَوْرٌ أَلْوَنُ وَمِنْ طَرِيقِ هُشَامٍ وَهَمْلٍ كَرَامٍ عَنْ تَدَاوُعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِمَ لَا يَرَى رُبُّكَ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلْتُ فَقَالَ لِمَ أَشْخِي كَيْتَ كَيْتَ سَأَلْتُ قَالَ كَيْتَ سَأَلْتُ هَلْ رَأَيْتَ رُبُّكَ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ قَالَ لِمَ لَا يَرَى رُبُّكَ نَوْرُ اللَّهِ
فِي الْحَبِثِ الْأَوَّلِ عَلَى النُّورِ الْقَاهِرِ لِلْأَيَادِ الْجَمَلِ الْمُتَوَنِّهِ لِلنُّعْمَةِ وَالْمُعْظَمِ وَالنُّورِ فِي الْمَاءِ لَا يَقْرَمُهُ الْبَصَرُ الْمُتَوَنِّهِ لِلنُّعْمَةِ وَأَنْ حَسَبَتْ حَاجَتُهُ
الْأَوَّلُ كَحَاجَتِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ أَلَمْ لَا نَرَى بَلْظًا لِنُورِهِ بَعْدَ الرُّؤْيَا وَكَسْرُ النُّونِ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ لِيُكُونَ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ وَكَوْنُ ذَوَاتِهِ مُعْطَى الْمُنْشَوِّ إِلَى
النُّورِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ وَكَوْنُ الْمُنْشَوِّ إِلَيْهِ هُوَ نُورُهُ وَالْمُنْشَوِّ هُوَ النُّورُ الْجَمَلُ عَلَى حَاجَتِهِ مِنْ حَاطَاةٍ فِي حَدِيثِ الشَّيْخَاتِ فِي قَوْلِهِ عَلَى الصَّلَاةِ
وَالشَّلَاةِ حَاجَتُهُ إِلَى النُّورِ وَهُوَ النُّورُ الْمَخْلُوعُ مِنَ الْأَحْزَاقِ الَّذِي يَقْرَمُهُ الْبَصَرُ - قُلْتُ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ سَجَّاهُ وَتَعَالَى قَدْ قُلْتُ لِمَ لَا يَرَى رُبُّكَ الْمَصْطَفَى مِنْ رَجَائِهِ
النُّورِ فَحَسْبُ لِمَ لَا يَرَى رُبُّكَ لِمَ لَا يَرَى رُبُّكَ فِي الْأَخْرَةِ بِغَيْرِ حُجَابٍ وَبَعْضُ الْحُجُبِ لَا يَكُونُ مَا تَعَالَى مَطْلُوعًا لِلْأَيَادِ وَأَنَّ كَانَتْ مَطْلُوعًا لِلْأَيَادِ أَلَمْ لَا يَرَى رُبُّكَ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ لَا تَكْفُرُ لَهُ إِلَّا بِضَاعَاتِهِ قَالَ الْقَلْبِيُّ الْأَيَادِ فِي جَمْعِ حُجُبٍ بِالْأَلْفِ وَالْأَلْفِ يَقْبَلُ الْقَصْدُ وَتَرْتِيبُ دَلِيلٍ ذَلِكَ سَمَاعُ قَوْلِهِ تَعَالَى
كَلَّا أَهْمُ عَنْ مَرْتَبَةٍ يَوْمَ تَحْمِلُ حُجُوبُكُمْ فَيَكُونُ الْمُرَادُ الْكَلَامَ بِدَلِيلٍ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى وَجُودُهُ وَتَحْمِيلُهُ نَاجِيَةً إِلَى رَجَائِهِ كَمَا ظَهَرَ قَالَ وَإِذَا جَاءَتْ
فِي الْأَخْرَةِ جَاءَتْ فِي الدُّنْيَا لَتَسْأَلُوا الْوَقْتَيْنِ وَالنَّسَبَ إِلَى الْمَرْفَعِ السُّبْحِ، وَهُوَ اسْتِدْكَالُ جَدِّ وَقَالَ عِيَّاضُ رُؤْيَاهُ اللَّهُ سَجَّاهُ وَتَعَالَى قَدْ قُلْتُ لِمَ لَا يَرَى رُبُّكَ
وَشَبَّتِ الْأَخْرَ الْعَصِيَّةَ الْمَشْهُورَةَ بِرُوحَيْنِ لِلْمُسْمَيْنِ فِي الْأَخْرَةِ مَا فِي الدُّنْيَا فَقَالَ الْمَلِكُ الْغَالِي رَجَّاهُ نَفَى الدُّنْيَا بَاقٍ وَالْبَاقِي الْفَرَاغُ بِالْعَلْفِ
فَإِذَا كَانَ فِي الْأَخْرَةِ وَتَرَكَ الْأَيَادِ بَاقِيَةً زَاوَا الْبَاقِ بِالْبَاقِ قَالَ عِيَّاضُ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ اسْتِحْلَالُ الرُّؤْيَا الْأَوَّلِ حَيْثُ الْقَلْبُ يَقْظَرُ فَذَا قَدْ أَرَادَ اللَّهُ
مِنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ عَلَيْهِمَا لَعْنَتُهُمْ فَكُلُّهُ وَوَقَعَ فِي حَقِّهِ مُسْلِمًا وَأَوْتِلَ هَذِهِ التَّفَقُّدُ فِي حَدِيثِ غُرُوعٍ فِيهِ وَاعْلَمُوا أَلَمْ لَا يَكُونُ تَوَارُكُهُمْ حَتَّى تَمُوتُوا وَخَرَجَهُ
ابْنُ خَرِزْمَةَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَمَامَةَ وَمِنْ حَدِيثِ عِيَّاضٍ فِي الصَّامِتِ فَانْجَازَتْ الرُّؤْيَا فِي الدُّنْيَا عَقْلًا فَتَقَرَّرَتْ سَمَاعًا لَكِنْ مِنْ شَيْءٍ الْبَقِيَّةُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا يَقُولُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عَمِّ كَلَامِهِ كَلَّا قَالَ الْخَافِظُ وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي اخْتِصَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِذْنِ أَنْ نَشَأَهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْمَلَ نَشَأَهُ وَأَعَادَ لَهُ صَوْرَةً وَمَعْنَى لِحَاجَتِهِ عَطَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَفَافَ عَلَى دَجَةِ الْأَعْدَالِ وَهُوَ فِيهِ مَجَادِبَةٌ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ الْبَقَاةُ بِإِذْنِ اللَّهِ
تَعَالَى وَجَمْعُ ذَلِكَ فَهِيَ الْإِلَاقَةُ دَارُ الْبَقَاءِ فَاجْتَمَعَ مُقْتَضَى الْمَوْضِعِ مَعَ مُقْتَضَى كَمَالِ الْأَعْدَالِ الْإِنْشَاءُ، كَمَا فِي رَدِّهِ الْعَلْفَانِ قَوْلُهُ أَوَلَمْ تَسْمَعْ اَنْ اللَّهَ
يَقُولُ مَا كَانَ لِيَشْرَ الْاَكْبَارَ هُوَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ مَا شَأْنُهُ عَلَى مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ مِنْ نَفْيِ الرُّؤْيَا وَقَبْرِهِ اللَّهُ سَجَّاهُ وَتَعَالَى لِحَاجَتِهِ لِحُجْرَةٍ فِي شَأْنِهِ
أَوْجُوهُ وَهُوَ الْوَحْيُ الْوَاسِي يُلْفِي فِي رُؤْيَاهُ مَا شَأْنُهُ بِأَجْمَلِهِ وَبِأَسْطَرِجِينِ وَرَجَائِهِ إِلَى رَسُولِهِ أَلَمْ لَا يَفْقِدُهُ عَنْهُ فَيَسْتَرْجِعُ ذَلِكَ اِسْتِغْنَاءَ الرُّؤْيَا عَنْ
حَالَةِ الْكَلَامِ وَالْجَوَابِ أَنْ ذَلِكَ لَا يَسْتَلِمْ نَفْسَ الرُّؤْيَا مَطْلُوعًا قَالَهُ الْقَلْبِيُّ قَالَهُ وَاعْتَمَدَ مَا يَقْتَضِيهِ نَفْسُ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ فَجَرَّانَ
الْمُكَلِّمُ لَمْ يَقْعُ حَالَةُ الرُّؤْيَا، كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ السَّخَوِيُّ قَدْ يَقَالُ وَجْهٌ مُتَكَلِّمًا بِهَذِهِ الْآيَةِ إِنَّهَا فَهِي أَنَّ السَّبَبَ فِيهَا مَعَ الْكَلَامِ شَفَا هَاجَرَ الْبَشَرِ
وَضَعْفُهُ مِنْ رُؤْيَاهُ ذَاتِهِ جَلَّ وَعَزَّ بِدَلِيلِ تَلْقِيهِ الْخَصْمَ فِيهَا عَلَى الْبَشَرِ وَذَكَرَ كَانُ مَعَهُ وَوَصَفَهُ جَلَّ وَعَزَّ بِدَلِيلِ كَوْنِهِ عِلْمًا مَا كَانَ الْبَشَرُ الضَّعِيفُ أَنْ
يَقْرَى عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِي غَيْرِ الْأَوْجُهَةِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ عَلَى أَنْ يَرَاهُ الْبَشَرُ أَدَاوَعًا عَلَى ضَعْفِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَوَّلُ كَلَامِهِ أَلَمْ لَا يَلْقَاهُ فِي الْأَوَّلِ الْبَشَرُ
وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي اِسْتِنَاعِ الْكَلَامِ شَفَاهَا كَانَ بَعِيدَهُ هُوَ مَا نَفَعَ مِنَ الْمَرْيُومَةِ فَكَوْنُ الْآيَةِ عَلَى نَفْسِهِ تَعَالَى لَمْ يَسْأَلْ تَرَكَائِي وَلَكِنْ اُنْظُرْ
إِلَى الْجَمْعِ فَإِنَّ اِسْتِغْنَاءَ سَمَاعِهِ عَنْ رُؤْيَاهُ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ لَكَ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَمْلَ مَعَ مَرْتَبَتِهِ أَلَمْ لَا يَقْوَى عَلَى ذَلِكَ فَانْشَأَتْ أُخْرَى وَقَدْ قِيلَ أَنَّ
الْجَمْلَ اِسْتِغْنَاءً عَنْ مَرْتَبَتِهِ ظَوْرًا مَقْصُودًا لِمَا لَمْ يَلْزَمْ اِلْتِمَاعَهُ وَاللَّهُ لَمْ يَقُولْ تَعَلَّمُوا شَيْئًا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَمْ يَلْزَمْ اِلْتِمَاعَهُ وَاللَّهُ لَمْ يَقُولْ تَعَلَّمُوا شَيْئًا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَمْ يَلْزَمْ اِلْتِمَاعَهُ وَاللَّهُ لَمْ يَقُولْ تَعَلَّمُوا شَيْئًا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَمْ يَلْزَمْ اِلْتِمَاعَهُ
أَنْ يَجْعَلَ الْإِلَاقَةَ فِي بَعْضِ الرُّؤْيَا عَنِ التَّرْتِيقِ مِنْ أَخْبَارِكَ أَنْ مُحَمَّدًا رَأَى رُبُّكَ أَوْ كَثَرَتْ شَيْعَانِ مَعَهُ أَوْ بَدَّلَ الْخَطْبُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ صَلَواتُكَ

فقد اعطى الله الفريفة والله يقول قل لا تدرككم في السموات والارض القريب الا الله، وحسن ما حسن الحديث قال العبد الوهاب في
داوود بهذا الاسناد نحو حديث ابن علقمة، وزاد قات ولو كان حمل كائناً ما أنزل عليه لك هذه الآية وقد تقول لاني في انفس الله عليه
واثنت عليه اسكنك علياً زودك والى الله ونحني في انفسك ما الله مريدك ونحني في انفسك ما الله مريدك، وحسن ما حسن الحديث قال
ابن قاتلنا لعين الشيعي عن مسروق قال سألت عائشة هل لأبي جبريل صلى الله عليه وسلم ربه فعاتت سبحان الله لقد قفت شغراً ولم
قلت وسألت الحارث بن يقطينه وحديث داود او طول حديث ابن ميار قال يا ابا سامة قال ثنا كريب عن ابن اسحق عن عامر
عن مسروق قال قلت لعائشة فابن قوله تعالى شوكتا فتكى فكان قاب قوسين أو أدنى إلى الجحيم ما أدنى قالت انما ذلك
جبريل صلى الله عليه وسلم كان ياتيه في صورة الرجال واثنت انا في هذه المرة في صورة التي هي صورة ذنفسن أنف السمل حرسنا
ويزل الغيث فقد اعطى الله الفريفة كذا في المشقة، فان قلت ما التوقيع بين الآية وبين ما اشهر عن النعمان من الاخبار الغيبية فالجواب ان الغيب مبادي
والواحد فيها به لا يطالع عليه كائناً ما كان ولا يريه من الله وما الواجب ذهاباً واظهروا الله به بعض آياته من لوعة عليه وخرج ذلك عن الغيب لاطلاق
وصار شيئاً غيباً في ذلك اذا اتوا الروح القدسية واخذوا نورها واشراقها بالاعراض عن طليعة عالم الحس وتخليه مرة القلب عن صدأ الطبيعة
والمواطبة على العلم والعمل وفيض ذلك في الاذهانية حتى يقوى النور وينسط في فضاء قلبه فتعكس فيه المنقوش المرشمة في اللوح المحفوظ ويطالع على
المغيبات، وكذا في الحقايق، وقد تقدم حقيقة مسوقها ثم خاف من حديث جبريل في اوائل الكتاب فليراجع قوله والله يقول قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله ان قال الحافظ بعض من يري في الآيات كان يري ان حجة النبوة تستلزم اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على جميع المغيبات كما
وقع في المغازي لان اسحاق ان ثابة الغيبة صلى الله عليه وسلم حدثت فقال زيد بن ابي بصير بصارمة واحدة واخره شناعة وزن عظيم وعمره على انه نبي وبكره
عن خبر السام وهو لا يري ان ثابته فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلاً يقول كذا وكذا واني والله لا اعلم الا ما علمني الله الله قد رآني الله عليها
وهي في شرب كذا وكذا فاجبت ما شئتم فذهبوا فاني ما بها فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يعلم الا ما علمته الله وهو مطابق لقوله تعالى فلا
يتعلمون على شيء احد الا من اراد من الظن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلقه من الملوذ الغيب فيها فتقبل هو على عومه وقيل لم يتلق بالي خاصة وقيل لم يتلق بالي خاصة
وهو صديق لما تقدم في تفسيره ان علم السامه من استأثر الله بعلومه الا ان ذهب قائل ذلك الى ان الاستثناء منقطع، قال العظيم الاقرب
(اي في تأويل فلا يتعلمون على شيء احد الا من اراد من الظن من رسول الله صلى الله عليه وسلم) تخصيصه للاطلاع بالظهور والمخفاة فاطلاق الله الالهيته على الغيب امكن ذلك
عليه من الاستدلال في غيبه فخصه بظهوره لا يعلم على غيبه اظهرا تاماً وكشفاً جلياً الا الهول يوحى اليه مع ملك وحفظه ولذلك قال
انك لا تعلم من بين يدي ومن خلفه وصلاً وتعلمه بقوله ليعلم ان كل كبراً سأكات زعيم، واما الكلمات فهي من قبيل التلميح والسماع وليسوا في
ذلك كالانبياء وقد جزموا استأثر الله بعلومهم ما هو جزمه للانبياء وقال ابو بكر بن خورك الانبياء معصومون باظهارهم
والولي يجب عليه اخفاؤه والبنو يري والى ما يعظم به بخلاف الولي فانه لا يامن الاستدلال كذا في الفهم، وفيه قوله لك هذه الآية في قال
السويدي قال عيسى لما تخففته من عبده على اخفاؤه ما اعلم الله تعالى انهم يقع، قال في بن الحسين اعلم الله بنه صلى الله عليه وسلم ان نبي كذا
سيظلم زيب يزوجه منته فلما سكن زيد حلتها واراد ان يطلعها قال له اسكنك عليك زوجك واثن الله واخفا في نفسه ما اعلم الله سبحانه انه يطلعها
والذي يحشى صلى الله عليه وسلم ارجات المنا فقين وهذا الذي عليه المحققون في تفسير الآية (لما قاله من التحقيق عنه من المشتبه انه كان يحب ان
يطلعها ليرتو بها فاجابها بطلانها قال له اسكنك عليك زوجك واخفا في نفسه انما يجب ان يطلعها وهذا لا يصح نسبته الى الرسول صلى الله عليه وسلم
لا سيما وقد نفي عن مذهبنا الى ما تقدم بينه من هذا الدنيا انتمى، (قلت) وقد طهر قلبه ومنه حكمة واما نانا واتصل باللائحة لا بد ان يطلعها
وما فوقها ومع كلهم الله ولاه على الصحيح وخاض الجنة طوطاً وعرضاً كيت يا ناس الى شيء من الدنيا الذي يتو ما لله صلى الله عليه وسلم بها انس بينها وانما
لاشغالها على حصول رضا ولا جلاد وعتا امتثال امره لا تفضل ذنوبى او هو نفسى وما اشجراً من يرض في امر فيه عطيه جيش لاجيله قوله
سبحان الله ان معناه التعجب من حمل مثل هذا وكما تقول كيف يخفى عليك مثل هذا ولطافة سبحان لارادة التعجب كثيرة في الحديث وكلام العرب
كقوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله تطهرى بها وسبحان الله المسلم لا يجس قوله لقد قفت شغراً في ايام من الفهم لم يحصل عندنا من هذه
الله واعتقدت من تزنيده واستحالة وقوع ذلك قال النضر بن شميل الفهم الفهم الفهم وتشد يد الفهم كالفهم بركة واصحابه المتقين والاجتماع كان
يحمل ينقبض عند الفهم فيقول الشعر لذلك قوله عن ابن اسحق عن ابي هو سيد بن عمر بن اسحق بن ميمون واسكان الشين المعجمة ونحوه الواو الياء المعجمة
قوله كان ياتيه في صورة الرجال انما هو متشكراً باشكالهم وغالب في صورة دحية رضى الله عنه قوله في صورته التي هي صورة التي هي صورة الاصلية

والتحقيق ان التعليل خاص بالذات وما يقع في القبر وفي الموتى هي افادة ذلك، كما قال الحافظ في الفهر وقد نقله عنه الا انه في شهر قره صلا الله
عليه سلم هل تضارون في رؤية الشمس لا الى ان المراد بانها تعالی في صور مختلفة ظهور في تجليات شتى كما صرح به الشيخ الاكبر في فتوحاته والعلامة
احمد بن المبارك في الايديز وقال من سئل عن عبد الرحمن بن عبد الباغي وغيرهما من العارفين المحققين رحمه الله قال الطبيعي قول من فسر الايمان بالتحلي
هو الحق لا ذلك ذلك قلنا في قوله هل تضارون في رؤية الشمس القمر زبد في تقرير ذلك وتأكيد وكيفية ذلك يدبر الحجة والله اعلم والحافظ وان
اطال الحكم في هذا المقام وأقل ينقل واقل كثيرة الا ان احصلها في التخصيص ولهذا لم نجد لها من ان ذكرها هنا منذ ان تحقيق مفهوم الحق
والحكمة لكثرة تكرار هذا اللفظ في كلامه الحكيم والصوفية وروى في نصوص القراءات الحديث والانتفاء اليه والاحاطة بطله في كثير من المسائل
المهمة والمبحث الدقيقة مع تلك الحقيقة التي هي حقيقة الوجود وما وجدنا تفصيل الحكم التي في تحقيق ما هيته بحيث يطرأ به القله ينشره به الصديق مع
الفصل الشديد التتميم البالغ في كتب القوم الا ان حقيقة العلامة الجليل والعارف النبيل فيقول المثل في زمانه وعليه العبد في اقاربه سيد في
وسندي محمد الميرزا باستعمال الشهيد الدهلي قدس الله روحه في كتابه العبقات فانه جزي الله عنها وعن كل من استغنى عن علمه كفى وشفى
حين يأتى الصبر لذى عينين وهذا ان التقط من جملة كلامه المتين كلمات يسيرة متعلق بعضها ومن اراد مزيد الاطلاع على تفصيل التجليات
بل على تحقيق سائر المسائل الدائرة بين ارباب الحقائق واصحاب الاسرار فليراجع كتابه فانه عز وجل الرجل في نظرها قال قدس الله روحه في الا
الاشارة الى التجليات، عبقرة (١) الشياطين المتحققة بين الاشياء على المعارج كثيرة لا يتأتى احصاؤها الا من علمها القريب بالحدادة والمسألة
والسواء والشك والتمائم الخلق والابواب والظهور في غير ذلك وان فُتحت حتى التفتيش وجدت هنا نسبة اشهر ان يكون اصل المنتسبين في عايشات لده
المباي دون الايمان والافراز واستدلاله بالاثار ردود المباي الى الجاهل وليست هذه النسبة حيز النسبة التي تكون بين ذوالواسطة وبين
الواسطة في العرض فان الواسطة هناك اصل في ثبوت المباي واستدلالها بالاثار جميعا فان الحركة واثارها من مبايكة الحرك المكان ووصول الى
آخر ومعادته لشي وانطباقه على اخرها ثابت اذ وبالدلالة الشؤنية ثلثها من غلات ما نحن فيه فان اصل المنتسبين بها متشبهين باستدلالها بالاثار
لا حظ فيها الاخر الذي ثبت له المباي ولا هي غير النسبة التي تكرر بين ذى الواسطة والواسطة في الثبوت اذا استدل بالاثار هناك في ذى الواسطة
انما يعتمد على تحقق المباي فيه وان كان هذا التحقيق صلا لا يحقق المباي في الواسطة بخلاف ما نحن فيه اذ تحقق المباي هنا في اصل المنتسبين فيكون في استدلال
ان ذلك المباي بعينه الى الآخر لا يتوقف استدلاله على تحقيق مبده فيه بل التحقيق فيما نحن فيه انما اذ في الحظ المباي فاصل المنتسبين والواسطة في
العرض بالنسبة الى الآخر فاذا لوحظ الاثر فهو واسطة في الثبوت بالمحض المشهور وهو انصاف ذى الواسطة مع عدم انصاف الواسطة وهذه النسبة
وان لم يجرها اهل النظر من سائر النسب لم يشعروا بانها ليست عندهم بل تتعلق بغيرهم الا انهم يشعرون بها في واقع الاعمال والشك في ذلك غير انما منها
فيها النسبة بين النفس وقواها اليس ان العلم المحض الى كونه الشيء علما من اثر القوة العقلية والصورة في العلوية والجزئيات انما القوة التي في النفس
والعالمية هي النفس وذو القوى وان الايضار انما هو من اثرها في المحضة والمحادثة انما هو بين العين والمرق فيكون التعلق المبني هو التعلق بين العين
ومنها النسبة بين الشمس والبراة أليس انهما قابلية الارض مبدأ لارتفاع الشمس ايها المانع المقابل للجدار مثلاً انما هو البراة دون الشمس المظنة للنفس
ذو البراة ومنها النسبة بين المالك والمملوك أليس ان كونه لرجل موهوباً له او مشترى منكم كما كنته مع ان البرهبة له او المشتري هو ابعد مثلاً ذلك
المولى والمسا للث هو المولى دون العبد ومنها النسبة بين الموكل والوكيل والمرسل والمُرسل والخط والخط والخط فليس تلك النسبة الا لاضلال
فكر لو تصفحت حتى التصفير لوجبت ههنا نسبة من اثارها ان يكون اصل المنتسبين ذال بالبايهاه على كنهه الاخر اذ على ما هو في حكمه كنهه يخص به
وعتاقه في الجملة كل ما يذكر في جواب من سأل عن شيء مما هو عند اهل العرف فهو المراد بالكنهه كما نطهرها في الحقيقة للرب تبارك وتعالى وبشارة لخص
للشمع اللون والشكل والوضع المختصة لذات المراد بالدلالة بالبايهاه ان يمتثل ذلك منه اليه بمجرد ادراكك ليا وبلا ريبه فكما يستدل
ذهن انما من صورة خيلية الى شخص ليطرق في فهمه انه هذا مع انه وان لم يسمع قط ان فلاناً كان على مئذنة كذا ومن كذا بل رجاير خلاص
ما عليه مع انه يتبين بانه فلان وبجملة هذه النسبة ايضا كالنسبة السابقة في ان اهل النظر لم يمتثلوا النظر فيها ولم يجرها معها لجمها لهما مع
مع ان اصل الايمان منه ان يشك في تحققها اليس ان النسبة بين ذى الصورة وصورتها العقلية والخيالية والمنطقية في الاجسام الحقيقية لة
والسطحية على الاجسام والمخرقة كل ذلك بل النسبة بين الجاهل والحق في العلوية والكنهه والوجه وذو الوجه في العلم بالوجه والعنوان والذات
في عقول الوضع ومفهومه العقلية ومصاديقها في جميع القضايا واللفظ والمطع والنفس واللفظ كذلك والاضابطه في ان اصل المنتسبين اذا كان في كنهه
منه الملاحظة الى المنتسبين في تحقيقها ملاحظة واحدة سارية من احدتها الى الآخر في المقصود ههنا ولنسب تلك النسبة بالحدادات،

فبما تيمموا الله في صورته التي يعرفون فيقول انا زكركم فيقولون انت كرتنا

بين المتكلم والسمان المبتدئ ليس ان اذا قطع لسان زيد يلهيكم احدكم من اهل اللغة انما اعدتم المتكلم والضارب لئلا يخذله بما يتصور او
 حذب يدها من قطع لسانه ليدبره ثم لساننا اطلاق المشقة على المتكلم بقيا من المتكلم بالتحية جانبا لنعو لكه شاذ انما حقيقة عرفة (الحيات) ههنا
 الاطلاق الى تأمل اصل ذلك كاي في كونه حقيقة لا حقيقة العرفية هي المستعملة في كلامه المتصاعا ليس ان قولك سمعت فجماعة زيد مع المسموع
 هو الكلام دون ما هو من الكلمات التقليدية اورايت كلامه زيد مع ان المرق هو النقوش دون الكلمات او قد وصل الى امر الملك هكذا او غيره هكذا بل ان
 الاصل هو القياس المكتوب في النقوش الدالة على الامراء الذي لا يعل احد من اهل اللسان من الجحيا وثمان ايام في اللفظ حقيقة او جاز سهل لا يتناول
 بفننا هذا من زيد لعلق واقفا المقصود ههنا ان قيام المتكلم بنفس الذات من الاثار في بعينها يترتب على قيامها بجعلها سائلا ما يترتب على وصول
 المعاني في الجرد من اللفظ الى ذهن السامع من الاثار من حصول اطلاعه علينا وكلمه بالعربية وتنبهه على رتبة سليمة المتكلم في التصرف في
 المعقولات وكذا صيرورته مأمورا بشئ من قبل المتكلم ومفتيا عن شئ الى غير ذلك من الاثار في بعينها يترتب على وصول الاثار الى الية فاذا التفت في
 في وجود المتكلم بين اللفظ والمخيل وتخل ما ساءل دار على السنة اهل العهت مما قيل على ان احوالها على الجواز القدسي لتأويله قيل الجحيا فيلغو
 كاطال تحتل موجب الحزمان عن الثبات المترتبة على العقدة المتحققة بينهما التي بسببها ينفذ النظر من احدها الى الآخر لتعود الخط الشاعري من
 المرأة الى غيرها ومثل من يلاحظ التحية على وجه التعديل بينه وبين المتكلم كمثل الجاهل بوضع اللفاظ يستمعها ولا ينتقل ذهنه منها الى المعاني والخطبة
 كما ان المتكلم في اللغة ليست حقائق المعاني صاهيها بل افادها كذلك المتكلم في المشقة ليس فخره في المتكلم من قيامه بالذات او تجديها بل ما
 يترتب عليه اثار حقيقة فتنبه وان كان من الغافلين، حقيقة (٤) المؤولون الكلام لا ينفذ بل سائر الدعا الى التحيات المشقة على اطلاق
 المشتقات واسناد الافعال الى الرب تبارك وتعالى بناء على عناصها بالتحيات على شئين، وصحت قانون تحقيق المتكلم في نفس الامر انهم
 يكونون بالتحية في اطلاق المشقة وذلك لعدم اكتناهم لصلوات التحية في التحية وكونه شرعا للثبوت الحكماء وصدق المشتقات لا مشتقات الله صلاتا
 لها وصيغة اخره اذ لا كثر من يحل من تحية التحية فيكون تحققت المتكلم في نفس الامر قبل ان يذبح ويحضر وتصور المعقول المحسوس في تحية التحية
 تصور ليعمل مبنى على ملائمة تحية تحية التحية بناء على جازعها واحد من اهل اللسان والعجب ان ارباب الشرائع صلوات الله عليهم لم يشعروا بقرينة على
 صحت الكلام عن الظاهر لولا انهم لم يذكروا اذ لم يذكروا عند احد من اربابهم المخلصين والمخلصين في الترتيب والافعال ان ظاهر هذا الكلام
 ليس مجرد ابل لم يتكلموا بالتحية فتدبر ان الرب تبارك وتعالى ما ترو عما شئت اليه كيت ولم يثبت حاشي صحح واضيف ليطاق ما يدعيه هؤلاء
 من نفى افعال تلك الاحكام عن تكليفهم بسبب الاضلال الى ارباب الشرائع تعود بالله بغير هذا الى الامراض عليه تبارك وتعالى بانه اختار
 له اية الناس رجاء لولا كشفوا لم قطعوا العزم من ارباب الهداية وهو الاثبات بل علموه هو الاطمان الواقع اصلا سبحانه فانها عظم
 فادركه دل خلو اربعة الشريعة من عقوبتهم ليسوا من اهل السنة في شئ وان لم يسم بعضهم نفسه به بل اهل السنة في الحقيقة هم الصواب واتباعهم
 قلنا تنكص على اعتقادنا بعد الامتنان الرحمن على العرش استوى وانه ينزل في كل ليلة الى السماء الدنيا وانه يحول بين الموء والنفس وانه نادى
 من جانب الطور الايمن في البقعة المحركة من الشجرة وان ياموئ وانه تجل على الجبل فيجعله دكا وانه رآه محمد صلى الله عليه وسلم في منامه فوضع
 يده واين كفتيه حتى وجد برد انامله بين يديه وقال يا محمد اني لم تصبر الملائكة على ان العرش يأتى به اطيعوا الرجل بالركاب وانه يصعد و
 يتنهبس ويجب ولعاده وبرضى ويسقط ويتردد في قبض نفس عبد الموء وانه بين العبد بين قلبه في الصلوة وانه اذا حفظه عباد وجد
 تحية وان العبد لا يزال يتقرب اليه بالوقوف حتى يصير ثلثه ويصير ورجله وانه سيجل على في الحشر بجل العبد ليس بينه وبينه وتجان
 وانه سيظهر في صورة ابيه في المؤمنون بها اخرى يعرفونها وانه سيرونة عينا ثروية القربلية البدر مستصفا ريعا في امير المؤمنين
 عظم الخطا وسيطع عليهم الجنة من فوق فيقول السلام عليكم وامثال ذلك كثيرة لا تعد ولا تحصى رتبة ما انزلت فاتباع الرسول
 فاكتمت مع الشهادين وما اعدوا اولئك من سلب امثال هذه الحكماء مع انه فليس لهم عليه حجة الا ما هو اوفى من نسخ العنكوت، قوله فما تخم
 الله في صورته التي يعرفون ان قيل المراء بل لك الصفة والمخيل فيقول الله لهم بالصفة التي يعلمونها بما رآه عروبة بالصفة وان لم يكن لقلبت
 لهم روية لانهم يعرفون حيث لا يشبه الخلقين وقد علموا انه لا يشبه شيئا من مخلوقاته فيقولون ان الله يصعد فيقولون انت ربنا وعترتنا
 الصفة بالصورة لجانسة الكلام لتعريف ذكر الصورة قال الحافظ روه في رواية شاذون سعد ثم نفع رؤسا وقدماه لنا في صورته التي انزلنا
 فيها امرا فيقول انا زكركم فنقول نعم انت ربنا وهذا فيه اشعار بانهم رآوه في اول ما حشر او اعلموا عند الله وقيل يحتمل ان يشير بل الى

يعرفون بأثر السجود تأكل النار من ابن آدم ولا أثر السجود حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود فيخرجون من النار
قد امتحنا فيهم بآثار السجود فثبتت مدة كما ثبتت الجنة في حصيل السبل ثلثين مرة من القضاء بين
العباد ويخلف رجل مقبل بوجهه على النار وهو أخاهل الجنة دخولا الجنة فيقول إني ريت أصرت وجهي عن النار
فانه قل تشبني ربيها وأخرقني ذكائها فيدعو الله ما شاء الله أن يلعنه أو يقول الله تعالى

الظاهر في جميع المؤمنين هذه الأمة وغيرها ولودعت الهالة لكثرة نقاد السبل قلت الأول وأولى ويحكم على الثاني انه ينفق بلفظ جامع كان ينفق
مثلا ولون برسلة وقد تشكك بظاهر بعض المبتدعة ممن زعموا من رعد الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولون يغير من أرسل إليه هو
قول باطل غلط من رعد الله وكذب الله ومن كذب الله لم ينجح، وكذا في الفقه قوله ويعرفون بأثر السجود قال الذين من المنكر تعرفت صفة هذا
الأثر مما ورد في قوله سبحانه وتعالى يستأجرني ويخبرهم بغيري في أثر السجود لأن وجهه لا توشقها النار فينفق صفتها باقية، قوله حرم الله على
النار أن تأكل أثر السجود الخبر عن سؤال مقدر تقديره كيف يعرف أثر السجود مع قوله في حديث ابن سبيل عن مسلم عن سلمة قال سألت الله عز وجل
حتى إذا كانوا في الجنة إذا نزل الله تعالى بالشفاعة فإذا صار الختم كيف يتغير أثر السجود من غير حق تعزيت أثره وحاصل الجواب أن تخصيصه بعض
السجود من غير عموم الأعضاء التي دل عليها من هذا الخبر وأن الله منع النار أن تحرق أثر السجود من المؤمن وهل المراد بأثر السجود نفس العضو الذي ينجس
أو المراد من سجود فيه نظر والثاني الظاهر وكذا في الفقه قال النووي ظاهر هذا أن النار لا تأكل جميع أعضاء السجود السبحة وعلى الجملة واليدان
والركبتان والقضبان وقال القاضي عياض رحمه الله المراد بأثر السجود الجملة خاصة والخبر لا يدل، ثالث وثبت في الثاني ما سبق من الخبر أن
وعا في رواية مسلم أنه دارات وجوههم وهو المتبادر لما سألنا في تحريم صورهم على النار وفي بعض الروايات أن منهم من غاب في النار إلى نصف
ساقه وفي بعضها إلى الركبة وفي بعضها إلى المصراع والمخيط إلى التأويل فهو المعقول وقد استنبط ابن أبي حنيفة من هذا أن من كان مسلما والله كما
لا يفسد لا يخرج إلا لأجل ما له لكن يحمل على أنه يخرج في القبضة لعمره قوله لم يعملوا خير قط وهو لم يكره في حديث ابن سبيل قال وهل المراد
بمن يسلم من الأحرار من كان ينجس أو عمر من أن يكون له الفعل أو بالقوة الثاني الظاهر لا يدخل فيه من أسلم مثلاً وأخلص فنفته الموت قبل أن يسجد
قوله قل تمتشوا إلى بغير المشاة والمهلة وضم المعجزة أي احترقوا وزنه ومعناه والحش احتراق الجسد ظهور العظم قوله فيصير عليه أثر السجود
وفي تسمية ذلك الماء بآثار السجود إشارة إلى أنه لم يحصل لهم الفناء بعد ذلك قوله فينبون منه إلى تعود أهل نهم المهر، قوله كما تكتب الجنة
في حصيل السبل إلى الجنة بكسر المهملة وتشديد الهمزة بروز الصغرة والجمعة جيب بكسر المهملة وفتح الموحدة بعدها مثلاً وأما الخبة بفتح
الهمزة وهو من زعمه الناس فجعلها جنوب بصفتين قوله في حصيل السبل إلى الجنة المفتوحة والمبدأ المكشوة أي بالجملة السبل في
بعض الروايات إلى جانب السبل والمراد أن الغناء الذي يجي به السبل يكون فيه الجنة فيقع في جانبها ولأولى تصحيح من يرميها بآثاره، قال ابن
أبي حنيفة فيه إشارة إلى شدة نجاتهم لأن الجنة أسرع في النبات من غيرها وفي السبل أسرع لما يجتمع فيه من الطين الرخو الحادث مع الماء
مع ما خلاطه من حرارة الزيل الجذب ب معه قال وثبتنا ومنه أنه صلى الله عليه وسلم كان عارفاً بجميع أمور الدنيا بتعليم الله تعالى له وإن
له يبارك له، قوله مقبل بوجهه على النار أي متوجه قوله وهو أخاهل الجنة دخولا الجنة الخ وردت أحاديث في أخاهل الجنة دخولا
فيها وأخاهل النار دخولا فيها وفي سياقاتها نعتت كما استطاع عليه فاشارة ابن أبي حنيفة إلى الغاية بين أخ من يخرج من النار بعد أن
يدخلها حقيقة وبين آخر من يخرج ممن يتبعها على الصراط فيكون ألبس بآثاره يخرج من النار بطريق الجواز لأنه أصابه من حرها كرهها كما
يشارك به بعض من دخلها، قوله أي ريت أصرت وجهي الخ قد استشكل كون وجهه إلى جهة النار والمحال أنه ممن يترك على الصراط طالبا
إلى الجنة فوجهي إلى الجنة لكن وقع في حديث ابن أبي حنيفة المشار إليه قبل أنه ينقلب على الصراط فظهر الطين نكاسة في تلك الحالة انتهى الإخوة
فصارت أن وجهه كان من قبل النار ولحقين على صفة على اختيارهم فسأل ربه في ذلك، وكذا في الفقه، وعلى تقدير إرادة الشق الثاني
مما تقدمنا عن ابن أبي حنيفة في شرح القول المتقدم قوله فانه قد تشبني ربيها الخ بقاء وشين هجرة مفتوحين مخلصاً وكل التشديد في حرقه
قال الخطابي تشبهه بالرجحان إذا ما ألتحق شيمه وأخذ بكلمة وأصل التشب خلط السحر بالطعام يقال تشبه إذا ساء شراستة فيما إذا ألتحق بها
والمرحلة الخبيثة منه غايته قال النووي صفة تشبني بمعنى وأذا في وأهلكني، قال ابن أبي حنيفة إذا تشبنا التشب بالنار والمستقر كان تشبه
إشارة إلى طيبه بغير الجنة وهو من اعطى نعمها وعكسها النار في جميع ذلك قوله وأحرق ذكائها الخ بغير المعجزة والمثل قال النووي كذا وقع
جميع روايات الحديث أي لنبيها واشتعلوا وشدة وجهها وألا شهر في اللغة مقصورة وقيل المدة المقصودة أن لا يزال القطع يقال ذكنا

هـ كَيْسَتْ اِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ اِنْ تَسْأَلُ غَيْرَهُ فَيَقُولُ لَا اَسْأَلُكَ غَيْرَهُ وَيَقْطَعُ رُبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ عَزْوِجٍ مِنْ عَزْوُودٍ وَمَوَاقِيقٍ مَاشَهُ اللَّهُ فَيَضْمُرُ
 اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ فَإِذَا اقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَاهَا سَكَتَ مَاشَهُ اللَّهُ اِنْ يَسْكُتُ ثُمَّ يَقُولُ اَيُّ رَبِّ قَرَّبَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَيَقُولُ اللَّهُ
 لَهُ اَلَيْسَ قَدْ اعْطَيْتَ عَزْوُودَكَ وَمَوَاقِيقَكَ لَا تَسْأَلُنِي غَيْرَ الَّذِي اعْطَيْتُكَ يَدُوكَ يَا ابْنَ آدَمَ وَأَكْلُوكَ فَيَقُولُ اَيُّ رَبِّ يَدْعُو إِلَيَّ
 حَتَّى يَقُولَ لَهُ فَهَلْ عَسَيْتَ اَنْ اعْطَيْتَكَ ذَلِكَ اِنْ تَسْأَلُكَ غَيْرَهُ فَيَقُولُ لَا عَزْوَرَكَ فَيَقْطَعُ رُبَّهُ مَاشَهُ اللَّهُ مِنْ عَهْدِهِ وَمَوَاقِيقَهُ
 إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا اقْبَلَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَقَسَتْ لَهُ الْجَنَّةُ فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ وَاللَّهُ يَهْدِيهِ فَيَسْأَلُ اللَّهَ اَنْ يَسْكُتَ ثُمَّ
 يَقُولُ اَيُّ رَبِّ اَدْخَلَنِي الْجَنَّةَ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ اَلَيْسَ قَدْ اعْطَيْتَ عَزْوُودَكَ وَمَوَاقِيقَكَ اِنْ تَسْأَلُكَ غَيْرَهُ اعْطَيْتُكَ يَدُوكَ يَا ابْنَ آدَمَ
 مَا أَكَلْتُمْ لَكَ فَيَقُولُ اَيُّ رَبِّ لَا اَكُونُ أَشَقَّ خَلْقِكَ فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ فَإِذَا ضَحِكَ اللَّهُ مِنْهُ قَالَ ادْخُلِ
 الْجَنَّةَ فَإِذَا ادْخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ مَجْنُونٌ فَيَسْأَلُ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَقُولَ اللَّهُ لِيُزَكِّرْكَ مِنْ كَلَامِكَ وَكَذَلِكَ حَتَّى إِذَا انْفَقَسَتْ بِهِ كَلَامَاتِي قَالَ اللَّهُ ذَلِكَ
 لَكَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ قَالَ حَطَّابُ بْنُ زَيْدٍ إِلَى وَسَيْلِ بْنِ الْحُدَيْرِ مَعَ ابْنِ هُرَيْرَةَ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْءٌ حَتَّى إِذَا حُرِّثَ ابْنُ هُرَيْرَةَ أَنَّ
 اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ ذَلِكَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ قَالَ ابْنُ سَعِيدٍ عَشْرَةَ امْتَلَأَ مَعَهُ يَدَا هُرَيْرَةَ قَالَ ابْنُ هُرَيْرَةَ مَا حَفِظْتُ
 إِلَّا قَوْلَهُ ذَلِكَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ قَالَ ابْنُ سَعِيدٍ شَهْرًا نِيَّ حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ ذَلِكَ وَعَشْرَةَ امْتَلَأَ
 قَالَ ابْنُ هُرَيْرَةَ وَذَلِكَ الرَّجُلُ أَخْرَأَهُ الْجَنَّةَ وَدَخَلَ الْجَنَّةَ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرَافِيُّ قَالَ قَالَ ابْنُ الْيَمَانِ قَالَ أَنَا**
شَيْخٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ أَنَّ ابْنَهُ هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرْسِلُ اللَّهُ هَلْ نَرَى رَبَّنَا بَوْمَ الْقِيَامَةِ وَسَاقِ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَعْدُ بْنُ حَنْبَلٍ شَرَحَ زَيْدَ رَجُلٍ
قَالَ تَأْعِيبُ الْمَرْفُوقِ قَالَ أَنَا مَعَهُ مِنْ هَذَا مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ هُرَيْرَةَ قَالَ هَذَا مَا حُرِّثَ ابْنُ هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ
 تَذَكُّوْكَ بِالْقَصْرِ وَكَوْنِهِ بِالضَّمِّ وَتَقْدِيرُهَا بِالْأَوَّلِ كَثْرَتُهَا وَاشْتِدَادُهَا وَتَجَمُّعُهَا وَأَشَدُّ اشْتِدَادًا وَتَجَمُّعًا وَأَمَّا ذَكَرَ الْغَلَاظَ كَمَا بِالْمَدِّ فَمَعْنَاهُ اسْتَعْرَاضَ فُطْنَتِهِ
 قَوْلُهُ هَلْ عَسَيْتَ اِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ اِنْ تَسْأَلُ غَيْرَهُ اِنْ قَوْلُهُ اِنْ تَسْأَلُ غَيْرَهُ كَيْسَتْ وَتَجَمُّعُ الشَّيْطَانِ مَعَارَضَتُهُ بِأَنْ يَسْأَلَ عَنْ خَيْرِهَا وَالْمَطْعَنُ هَلْ تَوَخَّ
 مِنْهُ سَوَإِلُ شَيْءٍ يَزِيدُ أَوْ هَوَاسَتُهُمَا تَقْدِيرُكَ اِنْ ذَلِكَ عَادَ بِقِيَامِهِ وَالدَّرَجَةُ رَاجِعٌ إِلَى الْخُطَابِ إِلَى الْإِلَهِيَّةِ وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضْرَافِ الْعَتَانِ إِلَى الصَّغَرِ لِيُجِبَهُ
 ذَلِكَ عَلَى التَّفَكُّرِ فِي مَعْنَاهُ وَالْإِضْرَافُ فِي مَقَرِّهِ قَالَ الْكَلْبَايَ اسْأَلَهُ أَوْ كَعْنُ السُّؤَالِ حَيَاةً مِنْ رَبِّهِ وَاللَّهُ يُجِيبُ اِنْ يَسْأَلُ لَمْ يَلِدْ يَحْيَ صَوْتِ عَبْدِ
 الْمُؤْمِنِ فِيْبَاسِطِهِ يَقُولُهُ أَوْ كَعْنُ الْإِضْرَافِ هَذَا تَسْأَلُكَ غَيْرَهُ وَهَذَا حَالَةُ الْمُقْصَرِّ كَيْفَ حَالَةُ الْمُطْعَمِ قَوْلُهُ فَإِذَا اقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ اِنْ سَقَطَ مِنْ
 حَدِيثِ الْبَابِ ذَكَرَ الشَّيْخَاتِ الَّتِي سَأَلَتْ ذَكَرَ هَافِي حَدِيثِ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْمُؤَلَّتِ كَمَا سَقَطَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ سَعِيدٍ تَأَثَّرَتْ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ ظِلِّ الْقَبْرِ
 مِنْ بَابِ الْجَنَّةِ قَوْلُهُ وَيَا ذِي الْيَمَنِ أَدْرَأَ الْوَيْلَ الْهَلَاكَ قَوْلُهُ نَاغِدُوكَ اِنْ تَالِغِينَ الْمَجْهَرِ وَالْإِلَاحَ الْمَهْمَلَةِ وَمَا يَلِجُ إِلَى السُّخْرِ اِنْ يَتَجَبَّرُ مِنْكَ
 بِكَوْنِهِ عَدَمُكَ فِي عَمُودِكَ قَالَ الْكَلْبَايَ وَلَيْسَ تَقْضَى هَذَا الْعَبْدُ عَنْهُ وَتَرْكُهُ مَا تَسْأَلُ عَلَيْهِ مَجْلَاهُ مَعَهُ دَقَّاقَةً قَوْلُهُ فَإِذَا اقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ اِنْ سَقَطَ مِنْ
 الْعَهْدِ أَوْ لَمْ يَنْفُذْ بِمَ لَا تَسْأَلُ رَبَّهُ أَوْ لَمْ يَنْفُذْ اِنْ تَسْأَلُكَ غَيْرَهُ وَهَذَا حَالَةُ الْمُقْصَرِّ كَيْفَ حَالَةُ الْمُطْعَمِ قَوْلُهُ فَإِذَا اقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ اِنْ سَقَطَ مِنْ
 خَيْرِهَا مِنْهَا فَيَكْفُرُ عَنْ عَيْنِهِ وَيَلِيتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَعَمِلَ هَذَا الْعَبْدُ عَلَى وَفْقِ هَذَا الْخَبَرِ وَالتَّكْفِيرُ قَدْ انْقَضَتْ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ قَوْلُهُ فَيَقُولُ لَا عَزْوَرَكَ اِنْ
 قَالَ ابْنُ ابْنِ جَنَّةٍ أَنَا بِمُؤَلَّفٍ مِنْ غَيْرِ اسْتَقْلَافٍ لَمْ يَقْعَلْ مِنْ قُوَّةِ الْفَرَجِ بِقَضَائِهِ حَاجَتُهُ مِنْ قُوَّةِ نَفْسِهِ عَلَى اِنْ يَطْلُبُ مِنْ رَبِّهِ أَوْ كَعْنُ الْإِلَاحِ الْهَلَاكِ
 قَوْلُهُ انْفَقَسَتْ لَهُ الْجَنَّةُ اِنْ يَفْقَهُ الْغَاءُ وَالْمَوَاقِيقَ اَيُّ رَبِّ لَا اَكُونُ أَشَقَّ خَلْقِكَ اِنْ لَفْظُهُ لَفْظُ الْخَيْرِ وَمَعْنَاهُ
 الطَّلَبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى تَطْلُبُ الشَّيْءَ تَطْلُبُكَ وَجْهَهُ كَوْنَهُ أَشَقَّ اِنْ يَشَاهِدُ مَا يَشَاهِدُهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ يَصِيرُ أَشَقَّ حَسْرَةً مِنْ أَيْشَاهِدُ
 وَقَوْلُهُ خَلَقْتُ خُصُوصًا مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قَوْلُهُ حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ اِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَنِسْبَةُ الضَّحِكِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَجَازٌ عَنِ
 الْفَضْلِ قَوْلُهُ فَيَسْأَلُ رَبَّهُ وَيَقْنَعُ اِنْ فِي رَوَايَةِ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ نِسْأَلُ وَتَجَمُّعُ مَقْدَارِ تَلَاغِيهِ الْإِلَاحَ الْهَلَاكِ اِنْ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَلِدْ يَحْيَ
 اَيُّ يُلْقِيهِ اللَّهُ مَا لَا عِلْمَ بِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ سَعِيدٍ قَوْلُهُ ذَلِكَ وَعَشْرَةَ امْتَلَأَ اِنْ سَعِيدُ الطَّرِيفُ الْمَذْكُورُ فِي كِتَابِ الْإِسْرَافِ مِنْ
 صِحِّهِ الْبَغَايَ مِنْ طَرِيفٍ عَنْ عَبْدِ كَرَمٍ يَخْرُجُ مِنْ عَصَاةِ الْمُخْرَجِينَ فَقَالَ فِي آخِرِهِ فَيَقَالُ لَهُ كَمَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلَهُ مَعَهُ فَبَدَّلَ وَفَاتٍ لِحَدِيثِ ابْنِ هُرَيْرَةَ
 فِي الْإِقْفَارِ عَلَى الْمَثَلِ وَيَكُنْ أَنْ يَجْمَعَ أَنْ يَكُونَ عَشْرَةَ الْأَمْثَالِ أَمَّا سَعِيدُ ابْنُ سَعِيدٍ فِي حَرْفِ أَخْرَأَهُ الْجَنَّةَ دَخَلَ وَكَذَلِكَ هُوَ فِي حَقِّ جَبْرِ مِنْ يَخْرُجُ
 بِالْقَضَاءِ وَجَمْعُ عَيْنٍ مِنْ بَابِ حَدِيثِ ابْنِ سَعِيدٍ إِلَى هُرَيْرَةَ بِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ابْنُ هُرَيْرَةَ سَمِعَ أَوْ كَعْنُ قَوْلِهِ وَمِثْلَهُ مَعَهُ فَتَحَدَّثَ عَنْ تَوْحِيدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِالزِّيَادَةِ فَسَمِعَهُ ابْنُ سَعِيدٍ عَلَى هَذَا فَيَقَالُ لِمَعَهُ ابْنُ هُرَيْرَةَ مَعَا أَوْ كَعْنُ تَرْجَمِهِ ابْنُ سَعِيدٍ الزِّيَادَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

فيهما قطن في النار حتى اذا لم يبق الا من كان يعبد الله تعالى من بر وفاجر اتاهم رب العالمين في ادنى صورة من التي راؤوها فيها
قال فما خاستطرون فتعجبوا مما كانت تعبدون قالوا يا ربنا فارقنا الناس في الدنيا افترنا ما كنا اليوم ولنفسنا جهره فيقولون انما كنا
فيقولون نعوذ بالله منك لا تتربص بنا يا شيطان تهين ان وثنا لا نحق ان بعضهم لما كان يقبل فيقول هل بينكم وبينه اية فترعون بها
فيقولون نعم فيكشف عن ساق فلا يرى من كان يعبد الله من تلقاء نفسه الا اذن الله لك بالسجود لا يتبين من كان يعبد الله الاقوام
وراية الاجل الله ظهره طبقة واحدة كلها اراد ان يعبد خذ على قفاؤه ثم يرفعون رؤسهم وقل تجول في صورته التي راؤوها فيها اقول
ثمرة فقال انما انكم فيقولون انتم ربنا ثم يرفع رب الجسد على جهنم وتعمل الشفاعة ويقولون اللهم سلم سلم قبل يسئول الله للجسد
قال دخل منزلة فيها خطا طيف وكلايب وحسبك تكون ينجي فيها شوكلة يقال لها السعدان فيمن المؤمنين كطرب العين
وكالبريق وكالزبرج وكالطيز وكما يروى في الخيل والركاب فنانج مسلم

والخطبة اسم من اسماء النار تكون عظمها يلقف فيها قوله يا ربنا فارقنا الناس في الدنيا افترنا ما كنا قال النووي رحمه الله تعالى في كشف
الشفة عنهم بانهم كرموا طاعته وفارقوا في الدنيا من ذافع طاعته من اقامهم مع حاجتهم اليه في معاشهم ومنعهم من مياهم كما جرو في
الصحابه حين طاعوا من اقامهم مع حاجتهم اليه في معاشهم ومنعهم من مياهم كما جرو في
حق ان بعضهم لم يكاد ان يقبل الا قال النووي رحمه الله تعالى في العيوب ويرجع عنه الامتحان الشديد الذي جرى قال القليوبي وهو لا طائفة
لوكي لم يروى في التوحيد فيقولون الساق قال في الفتاوى قلنا عن ابن بطلان هذا يحتل ان الله عز وجل على السنة الهبل من الملأ ملكة الله جعل الهبل
علامة تجليها للشاق فناما قوله فيكشف عن ساق الاحرام عن ابن عباس في قوله تعالى يوم يكشف عن ساق قال عن شدة من لا ابراهيم
تقول قامت الحرب على ساق اذا اشتدت ومنه س قدس سبحانه منب الاعتقاد وقامت الحرب بينا على ساق وجاء عن ابى موسى الاشعري
في تفسيره عن نوح عليه السلام قال ابن فورك معناه ما يجيء للمؤمنين من الغرائب والالطاف وقال المحلب كشف الساق للمؤمنين رحمة وتغاييم
نقعة وقال الخطابي في تحف كثر من الشيوخ الخوض في معناه الشاق وصفه قول ابن عباس من ان الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة
والشدة التي هي الاثر الذي يورع عن ابن عباس بسند لا يخلو من حسن وقال الخطابي في معناه كشف الساق وقال الخوف واليهول الذي يورعهم
حتى غابوا عن رؤيتهم قوله يعبد الله من تلقاء نفسه اي من نحوها وجهتها غنصا للجنة انهم الخائف ولعن الرجاء بهر قوله لا الا الله
له بالسيح والاي سئل له وهن عليه قوله من كان يسجد اتقاء اي احتراشا من الشيت او خوفا من الناس قوله جعل الله ظهره طبقة
واحدا اي بفتح الطاء والياء قالوا الطيق في ظاهرها صارت رقعة واحدة كالصفيفة فلا يقدر على السجود قال ابن بطلان يتسلك به من اجزاء تحكمت
فلا يطاق من لا شاعره قال وضع الفقهاء من ذلك وتسلوا بقوله تعالى لا يحكوا الله نفسا الاوسمها واجابوا عن السجود بانهم يدعون اليه يكتفون
اذا اذكوا النفس في المؤمنين الشاكرين في الدنيا فلهما مع المؤمنين الى الشجر وتعلم عليهم فظهر الله بذلك ثباتهم واخره قال في
من التبتك ما يقال لهم يورع لك ارجعوا وراة كوني القسما لولا وليس في هذا تحكمت فالا يطاق بل اظهار رجوعهم ومثله كلف ان يعقل مشاورة
فانما للزيادة في التوبخ والعقوبة انتهى والمسألة طهية الذيل يس هذا موضع ذكرها قوله خذ على قفاؤه اي سقط قوله فيقولون انتم ربنا
قال النووي في ازال المانع لهم من رؤيته وتجلي لهم قوله خذ على قفاؤه على جهنم بفتح الجيم وكسر هاء ثقتا مشهورتان في ظاهر الجسد
الذي يعبر عليه وهو الضراط قوله وتعمل الشفاعة اي تكتب الجاهد ويعتد اي تقع ويؤذن فيها قوله دحض من لا يتوبين دحض حاله مفتوحة و
الحواش ساكنة قال الشافعي الدحض المزالة وبعضه واحد وهو الموضع الذي يركب فيه الاقدام ولا تستدبره دحضت الشمس اوقات وتجهت وحاضنة
لا ثبات لها وهو المزالة بفتح الميم وكسر الزاي ويجوز فتحها وتشديد الهمزة في موضع الزل ويقال بالكتب المكان وبالفصح في المقال قوله ليه
خطا طيف لم يجمع خطاف بضم الخاء في المزدحم والخطايب معناه وقد نقله رايه قوله وحسبك اي بفتح الخاء السين المملتان قال صاحب التهنيد في
الحسبك ناس ثلث ثم يخشع بقل هو صورة الغنى ورعا الغنى مثله من حارين وهو من آلات الحرب قوله كثر تجدي فيها شوكلة اي في رواية سبعين في الهلال
عند البخاري في التوحيد وحسبك لها شوكلة عقيمة تكون ينجي يقال لها السعدان فيمن المؤمنين كطرب العين اي يقال طرفها اذا طاف احد جفينة على اخر
قوله وكما جرو في الخيل المجمع اجمود وهو جمع حاد وهو الفارس والشاق الخيل كذا في النهاية فجادت من جاد اذا استمر في الشيء وهو مضاف الى الصفة
الى الوصف قوله والركاب اي بكسر الراء عطفت على الخيل والمزاد بها الجبل ولا واحدة من لفظه قوله فنانج مسلم في الغناء للتمريض والتقصيل

[illegible]

السبيل الا ترونها تكون الى الحرج او الى الشجر ما يكون الى الشمس صيفه اخيفه وما يكون منها الى الظل يكون ابيض فقال الرسول
كانك كنت ترى بالبادية قال فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم الخواصر يعرفهم اهل الجنة هؤلاء تحفة الله الذين اذكلمهم الله
الجنة بغير عمل علموه ولا خير قد موه ثم يقول ادخلوا الجنة فما رأيتموه فهو لكم فيقولون ربنا اعطيننا ما لم تقط احدنا من
العالمين فيقول لكرعندي افضل من هذا فيقولون يا ربنا اني شئ افضل من هذا فيقول رضائي فلا استخط عليكم بعدة
ابن قريش على عيسى بن حماد زغبة المصري هذا الحديث في الشفاعة وقلت له احرك هذا الحديث عندك انك سمعته من
الليث بن سعد فقال نعم قلت لعيسى بن حماد اخبركم الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن ابى هلال عن زيد بن اسلم
عن عطية بن يسار عن ابى سعيد الخدري انه قال قلنا يا رسول الله ان ترى ربنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عليهما لاهل نفاذ
في رؤية الشمس اذا كان يوم نحس قلنا لا وسقنا الحديث حتى نقضه اخوه وهو نحو حديث حصص بن مسعدة وزاد بعد قوله بغير عمل
علموه ولا قدر قد موه فيقال لهم لكم ما رأيتموه ومثله معه قال ابو سعيد الخدري بلفظ ان الجنة في من الشجرة واحدا من السيف
من العرب على غير قياس وافواه الازمة ولا زعموا ولا ظاهرا قال صاحب المطالع كان المواقف الحديث مفتوح من مسالك قصور الجنة ومساكن زليج
قوله ما يكون الى الشمس الخيفة اخيفه الخ انما يكون في الموضوعين الاولين فتارة ليس لها غير معناها ما تقيضه فتقضيها اما يكونا من
فيكون فيه ناصفة وابيض منصوب وهو خيرا قال القائل في تسمية الخان ما يكون الى الجنة الخ تلي الجنة يسبق اليه البياض السمح وما يكون
منهم الى جهة التاريتا النصوح عنه فيبقى اصغير اخيفه الخ ان يتلاقى البياض يستوي الحسن والنور وضارة النعمة عليه كما في الخبر قوله
كانك كنت ترى بالبادية الخ الى هذه المعرفة التامة بكيفية نبات الحجب ثمان الرعاة واهل البوادي والله اعلم قوله فيخرجون كاللؤلؤ الخ الى
البياض والصفاء قوله في رقابهم الخواصر الخ جميع الخاتم بغير التام وكسرها والمراد بها علامة تظهر في رقابهم يكونون امتياز من المفقيرين من المصلحة
العمل الصالح كما قاله شافعي فقال خصا الخبر المراد بها ثمرتها من ذهب او غيره وتعلق في اعناقهم يبرهن بها قوله بغير عمل علموه الخ الى
من اعمال الجوارح قوله ولا خير قد موه الخ الى عمل من اعمال القلوب والله اعلم قوله عيسى بن حماد زغبة المصري الزايع اسكان القبول المجتبه
ولجدها بآء موحدة وهو لقب حماد والى عيسى ذكره ابو الحسن قوله ولا قدر قد موه الخ الى هذه الرتبة التي فيها الزيادة وقدر فيها بدل قوله الا
خير قد وقع فيها الزيادة فاراد مسلوحة الله اليان الزيادة ولم يكن ان يقول زاد بعد قوله ولا خير قد موه اذ لم يجز له ذكر في هذه الرتبة فقال
زاد بعد قوله ولا قدر قد موه الخ زاد بعد قوله في روابية ولا قدر قد موه واعلم ان هذا لفظه في روابية وان زيادته بعد هذا والله اعلم
والفهم هنا بغير القاط والذلل وهما الخبر كما في الرتبة الاخرى والله اعلم كما في الشرح قوله لكم ما رأيتموه ومثله معه الخ هذا موافق لما في الخبر
في الاقتصار على المثل ويمكن ان يجمع ان يكون عشرة الاشكال انما سمعه في حق اخر اهل الجنة ودخول المذكور هنا في حق جميع من يخرج بالقضية وجميع
عيان بن حاشي الى ابى سعيد الى بخرية با احتمال ان يكون ابو هريرة سمع او لا قوله ومثله معه فحدث ثم حدث النبي صلى الله عليه وسلم بالزيادة
فصحه ابو سعيد في هذا فيقال سمعه ابو سعيد البخرية او لا ثم سمع ابو سعيد الزيادة بعد قوله بلفظ ان الجنة من الشجرة الخ ووقع في روابية
ابن صنفه من هذا الوجه قال سعيد بن ابى هلال بلفظ ووصله اليه عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم عن مجز روابية وفي سنده ابن وجار عن الفضيل
ابن عياض قال بلغنا ان الضراط مسيرة خمس عشرة الف سنة مسيرة ايام مبعودة وخمسة ايام هبوط وخمسة ايام صعودى ادى من الشجرة واحدا
من السيف على ما من جهنم ليجوز لخاصة من مخرج من خشية الله اخبره ابن عساكر في ترجمته وهذا متصل لا يشك كذا في الخبر وقال الشيخ جمال الدين
ابن ابى شريف ان اكثر المعتزلة قالوا ان العبر على الضراط مع كونه ادى من الشجرة واحدا من السيف ممتنع عادة وقال لهم ان الشجرة المستفاد ان
الذي اقدره الطبري على السيف في الموه قادر على ان يعيش الانسان على الضراط قال وقد اجرى اهل السنة الحديث على ظاهره واؤلف بعضهم ما
ذكره وكان الشيخ ابو الطاهر يري يقول الضراط صراط اهل الدنيا وهو الاسلام فهو على كل من يتقرب في الاخرة جبرائيل وهو الحسن
بقوله اهذه الضراط المستقيمة وهو الحقيقة جبرائيل على نزل الكفر والشرك والبدن والاهواء قال تعالى لان هذا صراط مستقيم فانه قوله
وهذا الضراط كالخط المحتمل بين العبد وبين الله في عار استقامته في الرتبة الوسطى بين التشبيه والتعطيل والجبر والقدر وبين السمك والنجس وبين
الشفاعة والمجنن كالنواصب بين الكبر والتخاسر وكالحق بين الشهوة والخير ولهذه الضراط اقسامها طواف على موارث الحور الوسطى والواظمة عليها
الوسطى المعبر عنها بالذخيرة والحل واليه الاشارة بقوله فاستقم كما أمرت واما الضراط الثاني فهو الاخرى الخيوط وهو الحقيقة صورة الضراط
الاول وهو طواف المسلمين الى الجنة ثم يخفف ان كل من اعتاد المرو في الدنيا على صراط الاسلام فان عليه المرو على صراط الاخرة ومن لم يعتد ذلك الامر

تأليفه
الشيخ الفقيه العلامة محمد بن محمد

وليس في حديث الليث فيقولون ربنا اعطيننا ما لم تعط الأولين والعالمين وما بعد فآذنه عيسى بن حماد وحمل ثوبا بكون
إلى شعبة قال فاجعل بين عيون قال فاجعل بين عيون سعد قال فاجعل بين عيون سعد قال فاجعل بين عيون سعد قال فاجعل بين عيون سعد
نقص شيئا **وحمل ثوبا** فاجعل بين عيون سعد قال فاجعل بين عيون سعد قال فاجعل بين عيون سعد قال فاجعل بين عيون سعد
إلى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الله أهل الجنة إلا يدخل من يشاء من يشاء من يشاء من يشاء
التأويل فيقولون النظر من وجهه في قلبه من غير أن يدخل الجنة من غير أن يدخل الجنة من غير أن يدخل الجنة من غير أن يدخل الجنة
الحياة أو الحياة فينبغي أن يكون فيه كما تنبت الحية إلى جانب السيل المروها كيف يخرج صفراء لثوية **وحمل ثوبا** أبو بكر بن الأشعث
قال فاعلم أن قالنا وهيب **وحمل ثوبا** بن الأشعث قال فاعلم أن قالنا وهيب **وحمل ثوبا** بن الأشعث قال فاعلم أن قالنا وهيب
وقالا فيقولون في غير هذا القول ولم يكن في حديث خالد كما تنبت الحية في جانب السيل وفي حديث وهيب كما تنبت
الحية في جنته أو جنته السيل **وحمل ثوبا** بن الأشعث قال فاعلم أن قالنا وهيب **وحمل ثوبا** بن الأشعث قال فاعلم أن قالنا وهيب
إلى سجيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أهل النار الذين هم أهلها فأنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناسنمكم
أصابتهم النار ربنا وما هو وقال خطأ يا هؤلاء فاعلم أن قالنا وهيب **وحمل ثوبا** بن الأشعث قال فاعلم أن قالنا وهيب

صحب عليه وركب قدامه وطال تأمله وهل هذا الصراط المشهور لذلك الصراط المعنوي وبطله فشره من مدائن على صراط الأخوة وهو
يكون على حسب شريعة تدرجها إلى الله تعالى ويظهر عنها قال وما جاء من الجليل والخطاطب فيها بارة عن علا في الدنيا المتعلقات
بالقلب كما تجوز صاحبها إلى الدنيا كذلك تجوز إلى البادية كما أن شوك السحار والحسد يكون قد اذعن لكل إنسان وخطاياهم فكما كانت
تؤذنيه في دينه بالعنف عليها كذلك تؤذيه بوالقيته بالمعصية وأما ما جازي الحجة الزجر على الصراط أياها فإشارة إلى أن شوك السحار والناس على ظلم
والنبيات وأما القرآن والآثار فهو الأكبر في الدنيا عن الصراط المستقيم الذي لا يقرب إلى الله اللطف بنا إجماعا، كذا في الحديث والجموع
قوله وما بعد إلا معطوف على فيقولون ربنا إلهيس فيه فيقولون ربنا وما بعد قوله فآذنه عيسى بن حماد إلى آخره فيقولون له أو لا
الليث بن سعد إلى آخره، قوله فآذنه عيسى بن حماد في حديث خص بن ميسرة الذي يعني بإسناد خص بن ميسرة وإسناد سعيد بن أبي هلال الرازيين في
الطريقين المتعلقين من زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ومروا مشير ربه الله أن زيد بن أسلم
رواه عن عطاء عن أبي سعيد الخدري ورواه عن زيد بن جندب الأسناد ثلاثة من أصحابه خص بن ميسرة وسعيد بن أبي هلال في حديثهم عن سعد
فأما روايتا خص بن ميسرة فتقدمتا في الكتاب وأما روايتا خص بن ميسرة من حيث الملقن فحديث خص بن ميسرة
عن جيل العلوي باب اثبات الشفاعة وأخراج الموحدين من النار وقوله من وجد في قلبه الاستبداد الغيالي للفظ في قلبه
على نجات من أيقن بذلك حال بيته وبينه الموت وقال في حق من قدر على ذلك فأخرج من تحت الأرض أن يكون امتناعه عن اللفظ بمأزلة
استناعه عن الصلوة فيكون غير محتمل في النار محتمل غير ذلك ورجح غيره الثاني فيصتاج إلى تأويل قوله في قلبه فيكون غير محتمل في النار
منضم إلى اللفظ به مع القدرة عليه، كذا في المتن، قوله مثقال الحبة من خرد لم يفرغ الماء إشارة إلى ما أقل منه قال الخطابي هو مثل كبريت
في المعصرة لا في الوزن كانت لا يتكلم في المعصية بوزن الحبة من خرد لم يفرغ الماء إشارة إلى ما أقل منه قال الخطابي هو مثل كبريت
قد اجزأ الحمال وقال غيره يجوز أن تحت بالعرض مؤزن ومثلث من أمور الآخرة بالشعر لا دخل لللفظ فيه قوله فيخرجون منها إلى بصيرة الحول
قوله قد امتشوا إلى على بناء على فعل أي احترقوه قوله أو الحيا إلى بالقصر وهو المطر وهو مصل حياة النبات فهو البق بمصلحة الحياة من الحيا
المدد الذي يرقى بعض روايات البخاري وهو عطف الحول قوله كنهية تحجر إلى أي أو لا، قوله صفراء أي خضراء أو لا في المراقبة وقوله لثوية
أي ملفوفة بجمدة وقيل مخفية قوله ولم يكن في حديث خالد كما تنبت الحية في جانب السيل قوله كما تنبت الحية في جانب السيل
بضم الغين المعجزة بعد ما شئت مفتوحة بفتح الجيم لآلهة فآذنه عيسى بن حماد في حديث خص بن ميسرة وإسناد سعيد بن أبي هلال الرازيين في
به هنا ما حمله من البرزوخية قوله في جنته السيل إلى بعد المبرزة شهده وقد تشبه المبرر فيصير بوزن عظيمة وهو ما تدبر لونه من الطين وخص
بالذكر لأنه يقع في البت غائبا، قوله أما أهل النار الذين هم أهلها إلى أي الذين وضعوا فيها ووضع فيهم وهم المستحقون للحول وقوله ولكن
ناس أصابتهم النار وهم الذين هم المؤمنون وعصاة الموحدين، قوله فاسألهم الله إلى أي بعض النسخ فاسألهم ربنا أي فاسألهم ربنا
قال النووي هذا الأمانة أمانة حقيقية بعد أن يعدوا المدة التي أرادها الله تعالى وقال الحافظ في الفقه أنهم يموتون فيكون هذا ما أحرقهم

حل ثنا سعيد بن عمرو الأشعث قال قال ثقفان بن عبيدة عن مطرف وابن الجبر عن الشيعة قال سمعت المغيرة بن شعبه في رواية
 ان شاكوا الله وحدنا ثنائين الى عمر قال ثقفان قال قال مطرف وعبد الملك بن سعيد سمعا الشيعة يرون المغيرة بن شعبه قال
 سمعته على المنبر يرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثي بشرب الحكم والفظلة قال قال ثقفان بن عبيدة قال قال مطرف
 وابن الجبر سمعا الشيعة يقول سمعت المغيرة بن شعبه يخبر به الناس على المنبر قال ثقفان رفعوه احدى اياه ابن الجبر قال سأل
 موسى عليه السلام ربه تعالى ما اذني اهل الجنة منزلة قال هو رجل يحيى بعد ما ادخل اهل الجنة الجنة فيقال له ادخل الجنة
 فيقول اي رب كيف قد نزل الناس منازلهم اخذوا اخذوا ثم فيقال له اترضى ان يكون لك مثل ملك من ملوك الدنيا
 فيقول رضيت رب فيقول لك ذلك ومثل مثل مثل مثل فيقال في الخامسة رضيت رب فيقول هذا لك عشرة اهل الجنة
 ولك ما اشتهت نفسك واكثر عينك فيقول رضيت رب قال رب فاعلاهم منزلة قال اولئك الذين اريدت غرقتهم كاهنهم
 يبدى وختمت عليهم فلم يرت عز ولا تلم اذن ولم يخط على قلب بشر قال ومصادقه في كتاب الله عز وجل فلا تعلم نفسك ما
 اخفى كهم من قوة اعمى الآية **وحل ثنا** ابو كريب قال نا عبد الله بن ابي عمير عن جابر بن عبد الله بن الجبر قال سمعت
 سمعت المغيرة بن شعبه يقول على المنبر ان موسى عليه السلام سأل الله تعالى عن اخوت اهل الجنة منها حظا وساق الحديث
 بنحوه **حل ثنا** جابر بن عبد الله بن نمير قال حدثني ابي قال نا الاعشى عن المعمر بن سويد عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اني اعلم اخر اهل الجنة دخلا الجنة واخر اهل النار اخر رجلا منه بارحى يوم القيامة فيقال اعرضوا عليه صغار
 ذنوبكم فوافعوا بكم فافترسوا عينا ذنوبكم فقال علمي كذا وكذا وكذا وكذا وعلمت يوم كذا وكذا وكذا وكذا فيقال نعم لا يستطيع ان ينكر وهو
 مشفق من كذا ذنوبه ان تعجز عليه فيقال له فان لك مكان كل سنة حسنة فيقول رب قد علمت اشياء لا اراها لها ثم انفذ
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت لوجهه **وحل ثنا** ابن نمير قال نا ابو معوية ووكيع عن جابر بن عبد الله بن الجبر
 قال نا وكيع **وحل ثنا** ابو كريب قال نا ابو معوية كلاهما عن الاعشى بهذا السناد **وحل ثنا** جابر بن عبد الله بن سفيان
 كلاهما عن معمر قال قال عبد الله نا رجع من عيادة القيس قال نا ابن الجبر قال اخبرني ابو الزبير نا معمر جابر بن عبد الله نا سفيان
 عن الورد فقال لي نحن يوم القيامة عن كذا وكذا انظر اي ذلك فوق الناس قال فندى عن الامم با وكذا وكذا
 اظاهر على لفظ غير الله اعلو قوله سعيد بن عمرو الأشعث الم منسوب الى الجاهل اشعث قوله وابن الجبر الم يفرق الهمزة واسكان الياء وتفرج
 اسمع الملك بن سعيد بن جابر بن الجبر وهو تابعي قوله رواية ان شاء الله اعمل ان قولهم رواية او رفعه او ندمه او سلم به كلها الفاظ موصولة
 لخاصة الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف في ذلك بين اهل العلم قوله رواية معناه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بينه
 في الحديث الثانية واما قوله رواية ان شاء الله فلا يضرك هذا الشك والاستثناء لا نه جزمه في الروايات الباقية قوله رفعه احدهما انما يصير
 يعود على مطرف وابن الجبر يعني ثنائين اي ابن الجبر وحديث مرفوعا ومطرف جعله موقوف على المغيرة بن شعبه واذا اختلفت النسخة في الرفع
 الوقف فالحكم لرفع قوله ما اذني اهل الجنة الم اي ما صفة وعلازمة او ما يمنع من قوله واخذوا اخذوا ثم فيقال له اترضى ان يكون لك مثل ملك من ملوك الدنيا
 هو اخذوه من كرامة من كرامته صلاوة او يكون معناه قصد ما نزلهم قوله هذا لك وعشر اهل الجنة الم المراد جابر ابن عبد الملك الذي سألني ملكه
 الى جميع الارض بل يملك بعضها ثم منهم من يملك البعض الذي يملكه ومنهم من يقل بعضه فيقطع هذا الرجل مثل احد ملوك الدنيا خمس مرات ذلك
 كله قبل الدنيا كلها ثم يقال له لك عشرة اهل الجنة الم هذا نحو هذه الرواية الموافقة الروايات المتقدمة والله عز وجل هو اعلم قاله النووي قوله اولئك الذين
 اردت الم نعم التام اي اخبرته وافضل من قولك غرقتهم كاهنهم يبدى وختمت عليهم اي معناه اصطفيتهم وتوكلتهم فلا يتطرق في ذلك
 قوله ولو يخط على قلب بشر الم فيه حذف الختم بالحكمة والتدبير ولو يخط على قلب بشر الم كرمه به واعادته لهم قوله ومصادقه في كتاب الله عز وجل
 بسلم معناه دليلا وبصيرة قوله عن اخوت اهل الجنة الم بالخاء المعجمة وجوبها السين المشددة معناه ادنا هو قوله عن المعمر بن سويد
 بالعين المهملة والراء المكسرة قوله اعرضوا عليه الم بسلم الهمزة والواو اي اظهروا قوله وارفعوه اي ارفعوا اي ارفعوا اي ارفعوا اي ارفعوا
 يور كذا وكذا اي الموت الغلاني قوله كذا وكذا اي من عمل الشيعات وقوله وهو مشفق الاحكام قوله قد علمت اشياء الم اي من الكبر
 قوله ١٢ راعها الم اي في الصفا ارضه مقدر التبديل قوله يسأل عن الورد الم اي الورد الذي في قوله عز وجل ذلك ينكره الورد دارها
 كان على ذلك حتى اشفيت قوله عن كذا وكذا انظر اي ذلك فوق الناس الم هكذا وقع هذا اللفظ في جميع الاصول من صحيح مسلم والفقهاء

قلت نعم قال فهل سمعت بمقام محمد صلى الله عليه وسلم الذي بيحه الله فيه قلت نعم قال فانه مقام محمد صلى الله عليه وسلم المحمود الذي يخرج الله به من حجرج قال ثلثت وضع الضمير واخر الناس عليه قال اخاف ان لا اكون احفظ ذلك قال عزير ان قد زعموا قوما يخرجون من النار بعد ان يكونوا فيها قال يعني فيخرجون كما يخرجون الناس قال فيدخلون ثم اخرجوا الى الجنة فيغسلون فيه فيخرجون كأنهم القراميس فرجعتا فقلنا ويحكم ان نزول الشيطان كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعتا فقلنا والله نأخر من متغير رجل واحد او كما قال ابو يعقوب رجل ثلثا هكاهنا بن خاليل الازدي قال ناسا من سلمة عن ابن عمار ان وثابت عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج من النار اربعة فيخرجون على الله تعالى فيلقت احدهم فيقول اي رب اذ اخرجتني منها فلا تعد في فيها فينجيه الله منها احل ثلثا او كما لم يقتل بن خنيس بن الحنفية عن علي بن عبيد الغنبري واللفظ في كامل قالنا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم الله تعالى الناس يوم القيمة فيخرجون من النار لذللك وقال ابن عبيد فيلقتون لذللك فيقولون

مظنون من هذا الخارج ونحوه عليه قوله فهل سمعت بمقام محمد صلى الله عليه وسلم الذي بيحه الله فيه قلت نعم قال فانه مقام محمد صلى الله عليه وسلم المحمود الذي يخرج الله به من حجرج قال ثلثت وضع الضمير واخر الناس عليه قال اخاف ان لا اكون احفظ ذلك قال عزير ان قد زعموا قوما يخرجون من النار بعد ان يكونوا فيها قال يعني فيخرجون كما يخرجون الناس قال فيدخلون ثم اخرجوا الى الجنة فيغسلون فيه فيخرجون كأنهم القراميس فرجعتا فقلنا ويحكم ان نزول الشيطان كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعتا فقلنا والله نأخر من متغير رجل واحد او كما قال ابو يعقوب رجل ثلثا هكاهنا بن خاليل الازدي قال ناسا من سلمة عن ابن عمار ان وثابت عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج من النار اربعة فيخرجون على الله تعالى فيلقت احدهم فيقول اي رب اذ اخرجتني منها فلا تعد في فيها فينجيه الله منها احل ثلثا او كما لم يقتل بن خنيس بن الحنفية عن علي بن عبيد الغنبري واللفظ في كامل قالنا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم الله تعالى الناس يوم القيمة فيخرجون من النار لذللك وقال ابن عبيد فيلقتون لذللك فيقولون

مظنون من هذا الخارج ونحوه عليه قوله فهل سمعت بمقام محمد صلى الله عليه وسلم الذي بيحه الله فيه قلت نعم قال فانه مقام محمد صلى الله عليه وسلم المحمود الذي يخرج الله به من حجرج قال ثلثت وضع الضمير واخر الناس عليه قال اخاف ان لا اكون احفظ ذلك قال عزير ان قد زعموا قوما يخرجون من النار بعد ان يكونوا فيها قال يعني فيخرجون كما يخرجون الناس قال فيدخلون ثم اخرجوا الى الجنة فيغسلون فيه فيخرجون كأنهم القراميس فرجعتا فقلنا ويحكم ان نزول الشيطان كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعتا فقلنا والله نأخر من متغير رجل واحد او كما قال ابو يعقوب رجل ثلثا هكاهنا بن خاليل الازدي قال ناسا من سلمة عن ابن عمار ان وثابت عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج من النار اربعة فيخرجون على الله تعالى فيلقت احدهم فيقول اي رب اذ اخرجتني منها فلا تعد في فيها فينجيه الله منها احل ثلثا او كما لم يقتل بن خنيس بن الحنفية عن علي بن عبيد الغنبري واللفظ في كامل قالنا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم الله تعالى الناس يوم القيمة فيخرجون من النار لذللك وقال ابن عبيد فيلقتون لذللك فيقولون

مظنون من هذا الخارج ونحوه عليه قوله فهل سمعت بمقام محمد صلى الله عليه وسلم الذي بيحه الله فيه قلت نعم قال فانه مقام محمد صلى الله عليه وسلم المحمود الذي يخرج الله به من حجرج قال ثلثت وضع الضمير واخر الناس عليه قال اخاف ان لا اكون احفظ ذلك قال عزير ان قد زعموا قوما يخرجون من النار بعد ان يكونوا فيها قال يعني فيخرجون كما يخرجون الناس قال فيدخلون ثم اخرجوا الى الجنة فيغسلون فيه فيخرجون كأنهم القراميس فرجعتا فقلنا ويحكم ان نزول الشيطان كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعتا فقلنا والله نأخر من متغير رجل واحد او كما قال ابو يعقوب رجل ثلثا هكاهنا بن خاليل الازدي قال ناسا من سلمة عن ابن عمار ان وثابت عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج من النار اربعة فيخرجون على الله تعالى فيلقت احدهم فيقول اي رب اذ اخرجتني منها فلا تعد في فيها فينجيه الله منها احل ثلثا او كما لم يقتل بن خنيس بن الحنفية عن علي بن عبيد الغنبري واللفظ في كامل قالنا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم الله تعالى الناس يوم القيمة فيخرجون من النار لذللك وقال ابن عبيد فيلقتون لذللك فيقولون

لواستشفعتا على ربنا حتى يرزقنا من كتابنا هذا قال فيا ترون آدم عليه السلام فيقولون آتت آدم والملائكة خلقك
 الله يبره ونفخ فيك من روحه وأمر الملكة فيجعل لك الملك اشفعتم لنا عند ربك حتى يرزقنا من مكان نأكلها فيقول الربست هنا كوفيل
 خطيبتك انما هي في نفسي رزقها منها ولكن اتوا نوحا اول رسول بعث الله تعالى قال فيا ترون نوحا عليه السلام فيقول الرب
 على كل الشئ اذ تركه، قوله لواستشفعتا على ربنا اي لبت طلبنا احدا ليسلم لنا قوله حتى يرزقنا اي يعطينا الراحة ويخلصنا وفي ذلك
 ابن مسعود عن ابن عباس ان الرجل الجليل العربي هو لعلما حتى يقول يا رب ارحمني ولوالى التكرار رواية ثابت عن ابي يعلى يوم القامت على اننا
 فيقول بعضهم لبعض انظر لطلبنا الى آدم في البشر ليشفع لنا الى ربنا قليقص بيننا قوله خلقك الله يبره اي بلا واسطة او بغيرها الكلمة
 او لادته الشاملة، وفيه ان من طلب من كبر امرا مهجما ان يقدر يبريد يسلو الله وصفا لسؤل بحسن صفاته واشرفت منزله ليكون ذلك
 ادعى الاجابة لسؤاله قوله لست هنا كمل قبل هذا الا اني به كان الخطاب يكون للرجل من المكان المشا الى به فالجواب ان بعين من مقام الشفعة
 قال القاضي البيضاوي اي يقول آدم عليه السلام لهرست في المكان والمنزل الذي تحبوني فيه يريد به مقام الشفعة وقال القاضي
 رحمه الله هو كناية عن ان منزلته ذو المراتب المطلوبة قاله تواضعا واكيا لا ما يسألوا به قال وقد يكون فيما اشار الى ان هذا المقام ليس على
 بل المعنى، قال حافظ وقد وقع في رواية مجد زلال فيقول لست لها وكذا في بقية المواضع وفي رواية حديثه لست بصاحبك وهو يزيل
 الاشارة الى المذمومة، قال الشيخ عني الذين رحمه الله والحكمة في ان الله تعالى اليهم سؤال آدم ومن بعد صلوات الله تعالى وسلامه عليهم الى ان
 ولم يزلوا يسألون نبينا صلى الله عليه وسلم اظهار الفضيلة نبينا صلى الله عليه وسلم في انهم يسألوا بطلبه لئلا يخلل في غيره في قدر على هذا
 واما افا سألوا غيره من رسل الله تعالى واخذوا منه فامتنوا ثم سألوه فاجاب وحصل غرضهم فقولنا في ان ارتفاع المنزلة ومجال القرب وفيه
 تفضيله على جميع المخلوقين من الرسل الاممير والملك المقربين فان هذا الامر العظيم وهي الشفاعة الخطية لا يقدر على الاقدام عليه غيره
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين قوله فيذكر خطيئته التي اصاب في الامر الى الموصول عن نبي الله صلى الله عليه وسلم اكل التمرة
 قال القاضي عياض استدلال بهذا الحديث من جواز الخطايا على الانبياء كقول كل من ذكر فيه وذكر لاجاب عن اصل المسألة بانه لا خلاف في
 عصمتهم من الكفر بعد النبوة وكذا باطلها على الصحيح وكذا القول في الكثرة على التخصيص اكل كور يفتق بها ما ترمى بقاعله من الصغار وكذا القول
 في كل ما يجرى في الاطلاق من جهة القول واختلغا في الفعل فمنعه بعضهم حتى في النسيان واجاز الجمهور السهولون لا يحصل التام في اختلوا
 فيما عمل ذلك كله من الصغار وذهب جماعة من اهل النظر الى عصمتهم منها مطلقا واؤوا الاحاديث والآيات الواردة في ذلك يذهبون الى التام
 ومن جملة ذلك ان الصادق عظمته ان يكون له من يذهبوا ويذهبوا واذن لكن خشا لا يكون ذلك موافقا لما مرهف فالتفتنا من المواضع
 او المعالجة قال وهذا امر محال لا ليس هو من باب المعتزلة وان قالوا بعضهم مطلقا لان منزلتهم في ذلك التكفير بالذوق مطلقا ولا يجوز على
 الذين الكفر وما نزعنا ان الله النبي مأمور بالاعتذار به في افعالهم فلو جاز منه وقوع المعصية لكان لا بأس بالواحد والنبي عنه في حالة واحدة
 وهو باطل ثم قال عياض وجميع ما ذكر في حديث الباب لا يخرج مما قلناه لان اكل آدم الشجرة كانت من سهر وطلب نوح نجاته ولما كان من تأويل هذا
 ابراهيم كانت معارضة ابراهيم الخير وتقبل موسى كان كافرا، والله اعلم قوله فيستغفر ربه منها انما يدل على ان ما لمع من الشفاعة الاستسبح
 والخطيئة التي ذكرها وان كان الرب سبحانه وتعالى قد غفرتها انما غفرتها الخطيئة لا ينم استسبح الخطا من ان يقيم بشاعة غيره ويحجبها
 الخطيئة ومشاهدة غضب ربه الشديد هذا امر يشاهد في الدنيا بحيث لا يمكن ان يرتاب فيه، قوله ولكن اتوا نوحا اليه ان المسؤول
 اذا لم يقدر على تحصيل ما سأل يقتدر بما يقبل منه ويدل على من يظن انه يكمل في التوبة بذلك فالل على الخير كما علمه وانه على علم الدليل
 عليه باوصافه التقضية لاهليته فيكون ادعى لقبول غفره في الامتناع قوله اول رسول بعث الله تعالى في قوله حشا الى اهل الارض حشا
 اي اول رسول كان قائما باجتماع الرسالة في مظهرها في الارض ثانيا بعد نوحا كما كان آدم عليه السلام اول نبي في مبداء الخلق ولما لم يقبل النوح
 عليه السلام كآب الثاني ولأمر الرب الاول فالاولية اضافية والله اعلم قال الحافظ رحمه الله استسكنت هذه الاولية بان آدم نوحا من قبل وكذا
 شيت وادريس وهم قبل نوح وحصل الاجابة عن هذا الاشكال ان الاولية مقيدة بقوله اهل الارض ويشكل عليه حديث جابر (وقية) وان النبي
 يبعث الى قومه خاصة ويبعث الى الناس عامة) ويحجب بان العموم لو كانت اصل بطلبه في اعتبار خص الخلق في المخرج من ذلك
 سائر الناس فيشمل اهل الارض باعتبارها لا واقع لصدق نوح قومه بخلاف عموم بقية نبينا صلى الله عليه وسلم لقومه ولغير قومه والا لكانت
 مقيدة بكونه اهل قومه او ان الثلاثة كانوا انبياء ولم يكونوا رسلا والى هذا جزم ابن بطال في حق آدم وتعبه عياض بما صححه ابن جرير من

ولكن استأجره صلى الله عليه وسلم عيلاً قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما توفى
فأستأذن علي رضي الله عنه في يوم من الأيام أن يأتى بأخته وقد وقعت ساجداً فيذكرني ما شاء الله فيقال يا محمد ارفع رأسك فلما سمع
سأل نكطه اشفق تشفق فأرفع رأسي فأقبل ربي تعالى يجيئني بغيره في ربي عز وجل ثم اشفق فيحسني في حالي فأخرجهم من النار
وأدخلهم الجنة ثم أعود نافع ساجداً فيذكرني ما شاء الله أن يذكرني ثم يقال ارفع يا محمد كل شئ ثم سل نكطه اشفق
تشفق فأرفع رأسي فأقبل ربي فيحسني بغيره في ربي عز وجل ثم اشفق فيحسني في حالي فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة
وقالوا عليه السلام قوله ولكن استأجره صلى الله عليه وسلم قال الحافظ في رواية ثابت جاء ترو النبيان قد حضرا اليوم رأيتوه لو كان متاع في يوم علم
تدخلوه لم كان يدر على ما في أوعام حتى يلقى الحافة وعند سعيد بن منصور من هذا الوجه فيرجعون إلى آدم فيقول رأيته قوله قد غفر له ما تقدم
من ذنبه ما عمل مثل هذا العمود مغفرة الذنوب بالنسبة إلى ما تقدم وما تأخر لم يقع في حق غيره من الأنبياء السابقين فهو مخصوص بهم ويدخل
في عموم ما أخرجه من وقوعه يوم القيامة من نعل ولا ينفذ فعله شفاعة من لا ينفذ شفاعته مثلاً فلا يتصور في حقه صلى الله عليه وسلم خشية
من أن يؤخذ بشئ يشفع فيه ولعله يوافق هذه الشفاعات مضادة الله تعالى في فرضاً وتقدراً ما صح كقول الرب قد غضب غضباً شديداً لم يرض بقلبه
مثله ولا يغضب بعد مثله لأنه غفوره لم يظلمه أركاً ولا ولا إليه الإشارة في حديث سلمان بن عبد الله بن بكير رضي الله عنه في حديثه يا أبا محمد أنت الذي
أنت الذي نعم الله بك وختم وغفر لك ما تقدم وما تأخر وجئت في هذا اليوم أمناً هذا ما ظهر للعدل الضعيف عقاباً عنه في تقرير الحديث والله
الحق المنة وقال الحافظ قال يحيى بن مخلد اختلصوا في ما قبل قوله لا يغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقبل المتقدم قبل النبوة والمتأخر
العصمة وقيل ما وقع من سهو أو تأويل وقيل المتقدم ذنب آدم والمتأخر ذنب أمته وقيل المعنى أنه مغفور له غير أن تأويله وقع وقيل غير ذلك
قلت واللاحق بهذا المعنى القول الرابع وأما الثالث فلا يتأتى هذا ويستفاد من قول يحيى بن منبذ أنه من قول موسى في تقديمه أن قلت
نفساً بغير نفس وإن يغفر إلى الوجود يحيى عن الله قد غفر له بعض القرآن المتفرقة بين من وقع منه شيء ومن لم يقع منه شيء أعيد لأن ذلك عليه
مع وقوع المغفرة له لم يرفع شيئاً قل من المؤاخاة بذلك ورأى في نفسه تصديقاً عن مقام الشفاعة مع وجود تعدد منه بخلاف نبينا
صلى الله عليه وسلم في ذلك كله ومن ثم أخرج جيساً بأمة صاحب الشفاعات لأنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر يعني أن الله أخبره بذلك
بأن يلو في حقه وهذا من النفاش التي فخر بها في فخر الباري فله الحمد قوله فيما توفى أن يتشدد بالنون وتخفيف كما في قوله تعالى في حكاية عز وجل
عليه الصلوة والسلام كما تجزئ في الله وقد ذكرنا ذلك، ووقع في رواية الضعيف بن الحسن من أبيه حلق بن أبي الله صلى الله عليه وسلم قال في لغزنا
أنتي تعبر بالصلوة أجزأه عيسى فقال يا محمد هذه الأنبياء قد جاءتك يسألونك الله عما لا يفقه جميع الأمر إلى حيث يشاء لغزنا ههنا في
قوله فإنا أنكرناه وقعت ساجداً إلى وفي رواية لابن حبان من طريقين عن انس بن مالك في حديثه في حديث أبي بكر
إلى يطلع رقبته يعني الله لنفسه ناسجاً له سجدة يرضى بها عنى ثم امتدحة بدرجة يرضى بها عنى قوله وقعت ساجداً إلى أي خوفاً منه بجلالة
أو تواضاً له وإذ لا إلا أن بساطاً وإذ لا إلا قوله ارفع رأسك إلى وفي حديث أبي بكر في رفع رأسه فأنظر إلى ربه ساجداً قد رجعت قوله قل
تسمع إلى أي قل ما شئت وتسمع بصيغة المجهول أي يقول قولاً، قوله سل تعطه إلى أي سل ما تريد وتعطه بهاء التمسك وفي نسخة بالضمة أي نعط
عائساً قوله اشفق تشفق إلى أي اشفق فيمن شئت تقبل شفاعتك، قوله فيحسني في حالي إلى بيتان في كل طور من أطوار الشفاعات حلاً أو قد عذراً
فلا أشك أنه قال الحافظ والذي يدل عليه سياق الأخبار أن المراد به تفضيل مراتب الخوارج في الأعمال الصالحة كما ثبت في المراتب من الأخر
من كان في قلبه وزن بوزة أو شعيرة أو ذرة من الإيمان والله أعلم قوله فأخرجهم من النار قال الدارودي كان راوى هذا الحديث ركب شيئاً غيظه
أصله وذلك أن في أول الحديث ذكر الشفاعات في الأخر من كرب الموت وفي آخره ذكر الشفاعات في الأخر من كرب الموت من النار يعني وذلك أعلى كبريل
القول من الموت والمرد على الصراط مستقوطين يسقط في تلك الحالة في النار ثم يقع بعد ذلك الشفاعات في الأخر من كرب الموت
أجاب عنه عياض ورتبه النوى وغيره بأنه قد وقع في حديث خليفة المنة من جبريل إلى هريرة بعد قوله في أن يحل في غير ويؤذن له أي والشفاعة
وترسل ألهامته والرحم فيقولان جني الصراط عنياً وشماكاً فيمراً ألقوا كالبرق الحديث قال عياض فيجاءه يصل الكراهة كان الشفاعات التي ألقاها
إليه فيها ما لا راحة من كرب الموت ثم في الشفاعات في الأخر من كرب الموت في حالي إلى هريرة بعد ذكر الجمع في الموت الأمر بما يتبع كل أمر ما
تصير هوال في فعل القضاء والأمر من كرب الموت قال ويجعلهم متون الأحاديث وتترتب معانيها، قلت فكأن جعل المنة في حفظها في حفظ
الأخر وأجاب القرطبي عن أصل الأشكال بأن في قوله في أخر حديث إلى رصة عن أبي هريرة بعد قوله صلى الله عليه وسلم فاقول يا رب أمي أمي

وتدبروا الشمس فبيلغ الناس من الغزو والكرب ما لا يظنون وما لا يحتملون فيقول بعض الناس لبعض ألا ترى ما انترفه ألام
ترون ما قد بلغكم ألا تظنون إلى من يشفع لكم يعني إلى ربكم فيقول بعض الناس لبعض أنتوا أدر فيا ترون أدر عليه السلام
فيقولون يا آدم أنت أول البشر خلقك الله بركة ونعم فيه من روحه وأمر الملائكة تسجد له فقالوا اليا ربك ألا ترى ما نحن فيه
ألا ترى أن أولنا لم يلقنا فيقول آدم أنت ربنا غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله والله تعالى في عز الشجرة
فقصصه نفسى اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى روح فيا ترون نوحا عليه السلام فيقولون يا نوح أنت أول الرسل إلى الأرض
وسمائك الله تعالى عبدك شكركا اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم إن ربى قد غضب اليوم غضبا
لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وأنه قد كالى دحرج دعوت بها على قولى نفسى اذهبوا إلى ابراهيم فيا ترون ابراهيم
فيقولون أنت نبي الله تعالى وخليفته من قبله الأرض اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى إلى ما قد بلغنا فيقول لهم
ابراهيم ربى قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله وذكر لك يا نبي نفسى اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى موسى فيا ترون موسى عليه السلام فيقولون يا موسى أنت رسول الله فصلك الله تعالى برسلكه
وبطليمه على الناس اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم موسى أنت ربى قد غضب اليوم غضبا
لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإنى قتلت نفسا أو أمرت بقتلها نفسى اذهبوا إلى عيسى فيا ترون عيسى
عليه السلام فيقولون يا عيسى أنت رسول الله وكلمته فى الناس فى المهد كلمة منه القاه فى المهد وروح منه فاشفع لنا
إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم عيسى أنت ربى قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله
ولن يغضب بعده مثله ولما ذكر له ذنب نفسى اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى محمد صلى الله عليه وسلم فى قولى فيقولون
يا محمد أنت رسول الله وخاتم الانبياء وغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى
ما قد بلغنا فانطلق فأتى تحت العرش فأتع ساجدا لربى توفيق الله تعالى عالى وتوفيقى من عمارك وحسن التوفيق عليه شيئا
لم يفقه لاحد قبلى ثم قال يا محمد لم راسك سئل تشطه اشفع كشفع فأرقر راسى فأقول يا رب أترق أتبقى فيقال يا محمد
ادخل الجنة من أمتك من لا حسب عليه من باب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك
من الأبواب والذى نفس محمد بيده أن ما بين المصراعين من مصراعي الجنة

الصعيد المستوى وغيره ويقال لقده البصرة بالخلفه وجازوه والنفاد الجواز والخلوص عن الشئ ومنه نقل السهرنوردى إذا خرق الرمية وخرج
منها قوله تعالى الشمس إلى أى تقرب من رؤس الناس قوله والكرب إلى وهو المهر الشديد الحاصل من القيام وذو الشمس المندرج عليه الحق
النار المحرقة على وجه التحام قوله ما لا يظنون إلى أى ما لا يدركون على الصبر عليه فيجزعون ويلزعون قوله فيقول بعض الناس
لبعض أمم آدم فيه أنه هو يستشير بعضهم بعضا ويحجرون على الشئ المطلوب وانهم يخطئ عنهم بعض ما علمهم فى الدنيا لأن فى الشئ اثنين
من جمع هذا الحديث ومع ذلك فلا يستصغر احد منهم أن ذلك المقام يختص به نبينا صلى الله عليه وسلم ذلوا استحضروا ذلك أسألوهم عن ذلك هل
ولما احتجوا إلى التوراة ومن بين الخلق ولعل الله تعالى أن أسأله ذلك الحكمة التى ترتب على من أظهر فضل نبينا صلى الله عليه وسلم قوله تعالى
لربى غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله والله تعالى فى عز الشجرة فقصصه نفسى اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى موسى عليه السلام فيقولون يا موسى أنت رسول الله فصلك الله تعالى برسلكه
وبطليمه على الناس اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم موسى أنت ربى قد غضب اليوم غضبا
لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإنى قتلت نفسا أو أمرت بقتلها نفسى اذهبوا إلى عيسى فيا ترون عيسى
عليه السلام فيقولون يا عيسى أنت رسول الله وكلمته فى الناس فى المهد كلمة منه القاه فى المهد وروح منه فاشفع لنا
إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم عيسى أنت ربى قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله
ولن يغضب بعده مثله ولما ذكر له ذنب نفسى اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى محمد صلى الله عليه وسلم فى قولى فيقولون
يا محمد أنت رسول الله وخاتم الانبياء وغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى
ما قد بلغنا فانطلق فأتى تحت العرش فأتع ساجدا لربى توفيق الله تعالى عالى وتوفيقى من عمارك وحسن التوفيق عليه شيئا
لم يفقه لاحد قبلى ثم قال يا محمد لم راسك سئل تشطه اشفع كشفع فأرقر راسى فأقول يا رب أترق أتبقى فيقال يا محمد
ادخل الجنة من أمتك من لا حسب عليه من باب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك
من الأبواب والذى نفس محمد بيده أن ما بين المصراعين من مصراعي الجنة

وأما ما سئل عن البرق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماتروا الى البرق كيف يموتون ويرجعون فخرجه عن ثمكتمت الرمي ثم
كتمت الطير وشدها لرجل فخرجه ثم اعمأ لهم وبنيت كما قرع الصراط يقول رب سبله سبله حتى تقبل اعمال العباد حتى يجي الراجل
فلا يستطيع السبي ولا يخف قال وفي حاشي الصراط كلاليك معلقة مأمورة تأخذ من أميت به فخرجه ووش ناج وسكروا
في النار والى غير ذلك من قبيل ان تعجزهم لسبعين خريفا **وحدثننا** قتيبة بن سعيد واسحاق بن ابراهيم قال قتيبة ثنا
جبر عن المختار بن قلفل عن اس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا اول الناس شفعي في الجنة وانا اكثر الانبياء
تبعا **وحدثننا** ابو حبيب محمد بن العلاء قال نا معوية بن هشام عن سفيان عن مختار بن قلفل عن اس بن مالك قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انا اكثر الانبياء تبعا يوم القيامة وانا اول من يقرع باب الجنة **وحدثننا** ابو بكر بن ابي شيبة
قال نا حسين بن علي عن زائدة عن المختار بن قلفل قال قال اس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا اول شفع
في الجنة يصعدني من الانبياء ما صعدت وان من الانبياء نبيا ما يصعدني من أمته الا رجلي **وحدثننا** محمد بن
محمد الناقذ وزهير بن حرب قال ناها يشعرون القاسم قال نا علي بن زعيم عن ثابت عن اس بن مالك قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اتي باب الجنة يوم القيامة فاستفتح فيقول الخازن من انت فقول محمد فيقول بك أميت لا فخر لرجلك
وحدثننا يونس بن عبد الاعلى قال نا عبد الله بن وهب قال اخبرني مالك بن اس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن
عبد الرحمن عن ابي هريرة نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل دعوة يدعو بها عبدا

قوله وشكوا لهال إلا بالجود جمع رجل هذا هو الصحيح المعروف المشهور ونقل القاضي إنا في رواية ابن مهران بالغاه قال القاضي وهذا متفقان في الحق وشكوا لها كذا البالغ وحكي قوله بجودها لها هو كذا التقدير لما سبق أي يكونون في شدة المدح والحواسيلات بهم وعالمهم قوله حتى يحزن أعمالهم كذا أي يحزن زعمهم من الجريان بهو قوله لا تضحك إلا إياي حكي قوله وفي حاشي الصراط إلى هو تحقيق الفهم وهذا جانب آخر قوله فخذوا ثراخي أي مجروح ثاخي من الوقوع في النار قوله وكذلك في في النار إلى بالفتح فخذ به في هذا الباب وقوفي أكثر لأصول هنا مكرس بل رد للرد للدال وهو قريب من معنى المكرس، وفي النهاية هو الذي جمعت بكاءه ورجلاه والقي في موضع قوله أن قدسهم كسبون خرقا أي إصافة قدسهم سيرة سبعين سنة والخريف التثنية قوله أنا أول الناس يشفعون لي في الجنة الإي أنا أول شافهم للشفاعة من أمتي في دخول الجنة وقيل أنا أول شافهم في الجنة لرفع درجات الناس فيها ولا يعلم أن يقال إنه صلى الله عليه وسلم يشفع حال كونه في الجنة كما ورد في رواية مهم في حديث الشفاعة الطويل فأنشدن على أبي في داره فيؤذن لي قال الحافظ وداره هي الجنة واضيفت إليه اضنا كسبون ومنه والله عز وجل على دار السكينة على القول بأن المراد بالسكينة هنا الاسم العظيم وهو من اسم الله تعالى قيل الحكمة في اشتغال النبي صلى الله عليه وسلم عن مكانه إلى دار السكينة أن أرض الموقف لما كانت مختارة عن غيرها كانت مكان مخالفة وشاقي ومقاتل الشافع يتأيب أن يكون في مقام أكرامهم ومن ثم يستحب أن يخبر لدارهم المكان الشريف لأن الدعا فيه أقرب للجاجة قوله وانا أكثر الانبياء يتبعنا إلى يفتقر جمع تلخيص أي اتباعوا وبالقيمة لأن أمتنا شتاهل الجنة وفيه اشعار بأن أكثرنا كالجمل توجب افضلية المتبوع، قال القاري لا ينبغي له حفظ ظلمه ونصيب جبينه من ذلك فإن غالب أهل الإسلام من اتباعه في فروع الأحكام قول له وانا أول من يقرع إلى فتح الرماح في ويستغفر قوله ما صدقت إلا ما صدقته أي لو يصلح لي أن يصلح لغيري تصديق أمي إياي يعني بكثرة مصداقيه قوله بك أمرت لئلا أن ان افهم قوله لكل نبي دعوة يدعوها في بعض الرماح لا تصحح لغيره صحتها قال الحافظ وقد استشكلها الحديث بما قدم لك من الرماح انبأ من الدعوات الخجاجة ولا سيما نبينا صلى الله عليه وسلم فظاهر أن لكل نبي دعوة مستجابة فقط والجواب أن المراد بالجاجة في الداعة ولكن القطع بها وما عدل ذلك من دعواتهم فهو على رجة الجاجة وقيل قوله لكل نبي دعوة أي أفضل دعواتهم ولهم دعوات أخرى وقيل لكل منهم دعوة عامة مستجابة في أمته أما أهل الأكرام وأما غيره دعوات الخاصة فيها ما يشيخون ومنها ما لا يشيخون وقيل لكل منهم دعوة خاصة لله ولنبيه أو لنفسه كقول نوح أكثر مني في الدنيا وقول زكريا منسب لي من ذلك ولذا لا يفتقر وقول سليمان وصبي ملكا لا ينبغي لأحد من عبيدي حكاه ابن التين، وقال بعض شراح المصنوع ما غلطوا على أن جميع دعوات الانبياء مستجابة والمراد بعد المصداق أن لكل نبي دعا على أمته بالأهلا كذا أنا فم أكثر دعا غلط الشفاعة عوض عن ذلك للعبارة على أدهم والمراد بأمة أمة الدقة لأمة الأجابة وتبعه الطبري بأنه صلى الله عليه وسلم دعا على أفاضل العرب ودعا على أناس من قريش بأسماءهم ودعا على رطل ودكران ودعا على من قال لا إله إلا الله قال

أدع الله ان يجعلهم منهم فقال سبقك بها عيسى عليه السلام حينما ابوك من الشدة قال اللهم بن فضيل عن مصعب عن سعيد بن جبير
قال نا ان عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صحت على الامم ثم ذكر في الحديث نحو حديث كشمول ولي ذكرنا كراهة
على ثلثا منها ومن السني قال نا ابو ابي بصير عن ابي جعفر عن عمر بن ميمون عن عبد الله قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما ترضون ان تكونوا اهل الجنة قال قلوبنا فقول اما ترضون ان تكونوا ثلث اهل الجنة قال قلوبنا فقول في الارض
ان تكونوا شطرا اهل الجنة وسأخبركم عن ذلك ما المشرك والكفار الا كطعرة بضعة في ثوب اسود او كشعة سوداء في ثوب اسود
حينما ثلث اهل الجنة في محراب ينشأ من اللفظ الامر المشي قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن ابي اسحق عن عمر بن ميمون عن عبد الله
قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب من اربعين رجلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضون ان تكونوا
رابع اهل الجنة قال قلنا نعم فقال ان ترضون ان تكونوا ثلث اهل الجنة فقلنا نعم فقال الذي نفس محمد بن ميمون اني ارجو
ان تكونوا نصف اهل الجنة وذلك ان الجنة لا يدخلها الا نفس مسلمة وانتم في اهل الدنيا الا كالشعة البيضاء في جلد البثور
الاسود او كالشعة السوداء في جلد البثور الا حرجل ثلث اهل الجنة بن عبد الله بن جعفر قال نا مالك وهو ابن جعفر عن ابي اسحق
عن عمر بن ميمون عن عبد الله قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستدعىهم الى ثوبه اذ هم فقال اكره لاهل الجنة ان يكونوا
نفس شعبة اللهم هل بلغت اللهم اشهد ان يكونوا ثلث اهل الجنة فقلنا نعم يا رسول الله فقال ان يكونوا
ثلث اهل الجنة قالوا نعم يا رسول الله قال في الارض ان تكونوا شطرا اهل الجنة ما نرى في سائر اهل الامم الا كالشعة السوداء
في الثوب الابيض او كالشعة البيضاء في الثوب الاسود حينما ثلث اهل الجنة في محراب ينشأ من اللفظ الامر المشي قال نا محمد بن جعفر
عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل يا امة محمد صلى الله عليه وسلم انتم خير امة اخرجت للناس
انهم لا يشكون كما كانوا يفعلون في الجاهلية كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فاذا خرج احد هولاء من راي الطير طار فبعضهم
واستمر وان راي طار فبعضهم رجع ورسا كان احد هو يجتمع الطير ليطير فبعضهم يعلقها بالشرع بالني عن ذلك وكانوا يسمون بالسلم
بمحلة ثرون فخرجوا بمحلة والباح بمحلة واخره بمحلة فالتفهموا ذلك ميامنه بان يتركون يسرك اليك والباقي بالبحر بمكان
يتيمنون بالسلم ويتشاورون بالباح وليس في شيء من سائر الطير فيهم الا يقتضوا اعتقادهم وانهم يحلفون بعمالي فلا اصل له باب بيان
كوزنه امة نصف اهل الجنة قوله عن عبد الله بن ابراهيم مسعودي رضي الله عنه قوله اما ترضون ان تكونوا في الارض لاهل الجنة
بلغنا الاستقامة لارادة تقرب البشارة بذلك وذكرنا بالكتاب يكون اعظم لسميهم قوله فكلنا في الوفي بعض الروايات فخرنا في بعضها
فخرجوا وفي ذلك كله دلالة على انها استثبتت بما يشهد به في الله على نعمته العظمى وكبره استعظما لنعته بعد استعظام نعمته
قوله ان تكونوا شطرا اهل الجنة زاد الحكي عن ابي صالح عن ابن عباس رافق لارحمان تكونوا نصف اهل الجنة بل ارجوا ان تكونوا ثلث اهل
الجنة ولا تهم هذه الزيادة لان الحكي واذا كان الخبر التروى وصححه من حديث يزيد بن ربيعة اهل الجنة عشرة من مائة صديق اثنى منها ثلث
صفا وله شاهد من حديث ابن مسعود بنحوه واثمته ما أخرجه الطبراني وهذا يوافق رواية الحكي ثلثا نصف اهل الجنة عليه السلام لاجل راحة ربه
ان تكون اتمه نصف اهل الجنة اعطاه ما ارجاه وزاده وهو قوله تعالى وكسوف يعطيك ربك فترضى قوله شعبة بضعة في الثوب الابيض
اطلق الشعة وليس المراد حقيقة الوجة لانه لا يكون ثوبين في جلد غير شعبة واحدة من غير ثوبه قال في الاصل اني به توجهنا لكونها شطر
فان قلت لا توجه به بل بعد لانه اذا كانوا كالشعة المذكورة فكيف يكونوا لشرط قلت اسقط الرازي في هذا الطريق ما يتبره التوجيه وهو ان
في الارض لا يدخل الجنة الا المؤمنون اي لا يستبعد كونهم لشرط مع اهلهم كالشعة المذكورة لانه لا يدخل الجنة الا المؤمنون وهو من المؤمنين لشرط
قوله في ثوبه وفي بعض الروايات اسند رسول الله صلى الله عليه وسلم لظهوره في ثوبه من اذ هو في الارض مسددة في
هذه النقص صريح في ان من مات على الكفر لا يدخل الجنة اصلا وهذا النقص على عمومها بما جاح المسلمين قوله اللهم هل بلغت اللهم
ان التبليغ واجب على وقد بلغت فاشهد في به قوله حدثنا عثمان بن ابي شيبة التميمي نا بابه الموحدة والسني المجهلة قوله يقول
الله عز وجل يا امة محمد اني ابعث اليك رسولا من قبلك لعلهم يهدونك الى صراط مستقيم فلو لم يبعث الله رسولا من قبلك لكانت الدنيا
تربيعا تعطيف ورعاية للارواح والا فاشتر ايضا بقدر الله كالحبر قوله اخبرنا عن النازك الميثي عن الميثي عن الميثي عن الميثي عن الميثي
الامير الى جهة من الجهات المحرور وغيرها ومعناها هاهنا ميز اهل النار من غيرهم وانما اخضع بذلك آدم لكونه والد الجميع ولكونه كان قدام

باب ما كان في هذه الامم من اهل الجنة

شكارة الإيمان والحمل لله

إبراهيم الرضوي رحمه الله... قلت فكذا الطهور في رواية ابن ماجه والله اعلم قوله شرط الإيمان في الشرط في الأصل النصف كما قاله الشارع اخرج
الترمذي في أبواب الدعوات بالنظر الطهور نصف الإيمان من حيث رجل من بني سليم وحسنه وقوله صلى الله عليه وسلم الطهور شرط الإيمان اختلف
في معناه فقيل ان الاجر في الرضوي ينتهي تنقيصه الى نصف اجر الإيمان قال علي القاري في شرح المشكوة فيه نظر ظاهر لأن ثواب الصلوة التي من
بجملته شرطها لا يقال انه نصف ثواب الإيمان بل جميع الأعمال لا يصلح ان يكون نصفاً للإيمان إلا على معقل فاسد معتزلة والخارج حيث
جعلوا العمل شرطاً لا يما على ذلك بل من كون العمل شرطاً انه يساوي ثوابه ثواب الإيمان كيف ومتوقف صحة العمل على الإيمان ودور العكس فهو اصل
في الجمل فلا يكون مصداقاً للفرع بل... اهـ فقلت الاجر في الشريعة نوعان اجر اصلي يستحقه العبد بتصرف العمل في علم الله حسب قراءه وضوابط التي وضعها
الله سبحانه وتعالى في مجزله اعمال العباد بالقسط والعدل وأجر مضاعف يعطيه من عبادته يوم القيمة بزيادة كرهه واسبلغ نعمه ودفع ربه رحمة
وذلك فضل من الله يوتيه من يشاء قال الله عز وجل من عمل مثلاً آن من يوقون أهواك في سبيل الله كمثل خشية أبتت سبع سنين في كل سبيل ياتك
حجك والله يصرف بشئ مثلكم الله واسمك عليكم وهذا كما ان في هذا العصر في اثنا حروب نصار وادوا ببعض السلطنة العثمانية التركية ابتداء
الله تعالى بنصرته لخاصة من مشيوا الهدى لاعتناء السلطنة المحترمة بالاموال الضخمة فجمعوا من الزهية والذهب الفضة فالاواني والتمائم والمواشي
غيرها ما اعطاه من رفقة الله سبحانه وتعالى في زمنا من اعمال المسلمين فلا اتفاق في سبيله ثوابوا العرض والمواشي منها بيع من يدين فوالله ولد الضحك الذي
اعطاه مسلوناً من ايتك المسلمين الذين لا يدينون الا الله ويبلغ ثمنه عند البيع خمسة روية واربعة من تحتل بخزان يقال ان غن ولد الضمان بلغ
قيمة الف درهم بفضله العاوى التوقي ببلغ قيمة الاصلية ولا فهو لا يشاوي بل لا يكافيه في شئ فلكذا الطهور اجر معين عند الله وللصلاة اجر وللزكاة
اجر وللصوم اجر وللإيمان اجر وزاد كل عمل من اعمال القلب الجوارح اجر فهذا اجر المعين يازاه الطهور بل جميع الاجور المعينة بازاء جميع الاعمال
الحسنة ليكن في الاجر المعين للإيمان في جنود من الف الف اجزاه لان الف لا يساوي الاصل بل كما قاله المعتز في الامانة اذ اراد الله سبحانه وتعالى
ان يكون على عباد المؤمنين ينقص اجور حسانهم لكما لا شفقة وسعة رحمة ودفع ربه فضاه على الطهور الى ان يبلغ المضايف الفضلى
نصف اجر الإيمان لا يصلح الا المصلح الاصلي ولا المضاعف فالإيمان اذا صوفى اجره حسب مؤمعت اجر الطهور ولا يمكن ان يقبل
اد في مراتبه اجراً سواء لعمال الحسنة المضاعفة فضلاً عن الطهور واما قلنا مضاعف الطهور الى نصف اجر الإيمان لا يلزم من جزية الطهور
حقيقة بما هو من المعتزلة والخارج بل المبدأ يساوي المبس في الاجر المصلحة الذي ذكرنا كما اخرج الطبراني في معاني ائمة وتعليق بنو
من على الصبي في جماعة فموت حتى يسير سبعة الضحى كان له اجر حلال ومعه ثأله حتى ومعه ثأله كثيرة (الضحية على من تدرك في الاحاش
والله اعلم) وقيل معنى الطهور شرط الإيمان ان الإيمان يجب ما قبله من الخطايا وكذلك الرضوي والآن الرضوي لا يصح لامر الإيمان فصار متوقف عليه
في معنى الشرط قال علي القاري وهذا مبني على اصل الشافعية ان عبادته مستقلة يحتاج الى نية وهي لا تصح الا من اهلها ولا فساداً يصح الرضوي
من الكافر فالظاهر ان يقال انما كان شرطاً لانه يخطأ الكبار والصغار والوضوء يختص بالصغار وكابر من تقيد هذا الرضوي عندنا بالنية
لمصير عبادة صالحة للشيعة والله اعلم - قلت واذا تيقنا الرضوي في الحديث بالنية فلا حاجة الى ان يبيى قول القائل ايضاً على اصل الشافعية
فان الرضوي مع النية لا يصح الا من مسلم عن الاحتفاف والشواحي جميعاً وقال زين العرب تبعاً لغيره والمراد بالإيمان هنا (اي في حديث الشرط)
الصلوة قال الله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم اى صلواتكم الى بيت المقدس وانما جعلت الطهارة شرطاً للصلوة لان صلاحها باستحياء الشرط
والاكان في الطهارة اقرب الشرائط واظهرها فحلت كائناً لشرط سواها والشرط شرطاً يتوقف عليه الشرط وقيل الخرد بالشرط طلق الجزء لا
النصف الحقيقة كقوله تعالى فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ثم ان يراد بالإيمان الصلوة فلا الشك او يراد به الإيمان للمطهر في الخيرة
محول على اجره كماله ولا ينافيه ما جاء في رواية بعبارة النصف فانه قد يكون نصفه الجزء كما قيل في المشهور علم الفرائض نصف العلم كذا في شرح
المشكوة وقال الامام الرازي مع بين الشريعة والطريقة الواحد الغزالي في احياء العلوم قال النبي صلى الله عليه وسلم الطهور نصف الإيمان
قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون فاعلموا ان مراد الشارع بالربانيين
على عامة الظاهر بالنية لا فائزته الملة فقط بل الطهارة لها اربع مراتب اقربية الاولى تطهير الظاهر عن الاحداث والاختلاف والتهمة الثانية
تطهير الجوارح عن الجوارح الاثام التهمة الثالثة تطهير القلب عن الاخلاق المذمومة والرفايل المنقومة التهمة الرابعة تطهير السر عما
سوى الله تعالى وهي طهارة الايمان وصلوات الله عليهم والصدق واليقين والطهارة في كل مرتبة نصف العمل الذي فيها فان الغاية القصوى وعلى السر

والصلوة نور الصلوة بربها والصلوة صنية والقرآن حجة لك او عليك كل الناس يقول فيها نفسه ثم عتقها
او مؤثر فيها لكل ثمة سعي بمنصور وقيمة بن سعي وابو كامل الجحري واللفظ لسعيد قالوا ابو عاترة عن سماك بن
حرب عن مضر بن ساعد قال دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يهوده وهو مريض فقال لا تدعوا لله في ابومر
قال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقبل صلاة ولا تقبل صلاة ولا تقبل صلاة

قوله والصلوة نور الصلوة بربها والصلوة صنية والقرآن حجة لك او عليك كل الناس يقول فيها نفسه ثم عتقها
به صاحب يوم القيمة قال الله تعالى يستعذرون مني اكلهم مني وقيل لانها سبب اشراق انواع المعارف وانشرح القلب مكاشفات الحقائق
لغزاه القلب فيها وقيل النور اليماني في وجه المصلح قوله والصلوة برهان في معناه يفهم اليها كما يفهم الي البرهان فان العبد اذا سئل يوم القيمة
عن مصروفه ما له كانت صدقته برهاني في الجواب وقيل يؤتمر المستعذرين ببيتهم فيعرف بها فيكون رضاءها على الفاجر والهلي في فلا يستل عن
المصروف وقيل انها حجة على ايمان صاحبها فان الملائكة فيمتنع منها قوله والصلوة صنية والصلوة برهان في معناه يفهم اليها كما يفهم الي البرهان فان العبد اذا سئل يوم القيمة
ما يشق عليها من العبادات وفيها يصعب عليها من الانعابات وقيل المراد به الصبر عن الدنيا ولذاتها التي تلهو وعن المعاصي وعلى الكمال في الشريعة
وفي المعصيات والنجاة الكونية فيخرج العبد عن محنتها فتكون صنيته لان بترك الصبر عليها يدخل في ظلمة المعاصي كالأقوال المرواة، قال الاستاذ
ابو علي الدقاق رحمه الله حقيقة الصبر ان لا يعترض على المقر رفاً اظها بالبالا على وجه الشكر فلا ينافي في الصبر قال الله تعالى في الزمر
عليه السلام اذ جاءك اية من اياتنا فاعوذ بها من الله العلي العظيم مع انه قال اني استعذ بالله العلي العظيم وقيل الصبر على الطاعات والبرايا في سعة الدنيا وعز المعاصي فيها جازاه الله
اذا المراد بها الزكوة كما قيل في قوله تعالى لا تشعرون الا الصبر والصلوة وتبني الصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية
رمضان في شهر الصبر وقيل قوله صنية يعني في ظلمة القبر لان المومن اذا صبر على الطاعات والبرايا في سعة الدنيا وعز المعاصي فيها جازاه الله
تعالى بالتدريج والتدريج في ضيق القبر وظلمته وقال بعضهم الصبر صنية في قلبه كان الصبر على الكفارة في دين الله تبارك وتعالى ومن تكلل في الله
سهل عليه الطاعات ومشاق العبادات وتجنب المحظورات ومن كان هذا شجاعة لا شك ان في قلبه صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية
كذلك اني في جعل النفس صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية
اذا فسر الصبر بالصبر فذلك تخصيصه بالصلوة والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية والصلوة صنية
لان الصلوة صنية الصلوة صنية وهو من صفات الرب والصلوة تدل على وهو من صفات العبد ولقوله عليه الصلوة والسلام الصلوة صنية والصلوة صنية
كذلك حقيقة السيد، انما قال تعالى رحمه الله تعالى ان في كون الصلوة صنية من النور مطلقاً كالأقوال الخفية في وجه الله ان النور في صنية
الصلوة صنية ان الغرض في قال الاضائة في خط الانارة فيقول انه جعل الصلوة صنية من النور ليعلم من النور ليعلم من النور ليعلم من النور ليعلم من النور
في الفلك الدائر وقال ليس له في اللغة شاهد ولا في الاستعمال مساعد وقد سوى بينهما ابن السكيت ودليل في الآية واجب بان كلاهما السكيت
بحسب اصل اللفظ وما ذكره بحسب الاستعمال كما في الأساس والحق في الكشف عن النور وهو الشارح المنتشر في هذا الموضع
على الدوات دون الصلوة ولكون الاضائة ركن حلية الصلوة كان فيه مبالغة من جهة أخرى وتوهم ما حققه في الرض لان في قول وروية ربه
ويظهر في الالاد صنية خروجه فيقوم به البرهان موجاً، بان في البيت ما هو المذهب فيها قال الصلوة صنية الشارح المنتشر في النور والصلوة صنية
كما قال تعالى فكذلك انما كانت صنية في وجه الله تبارك وتعالى وجعل النفس صنية كان القمر ليعلم منه ما يشتهر عنها لا يمتنع في كل في الشهر ولذا
سبح الله القوي دون غيره انما في صنية نوراً لغزاه واستمع الاوان كان في كل منهما البغية من جهة وان اطلاق النور على وجهه ظاهر كذا في
نسيم الركن في قوله حجة لك او عليك ان المعنى ظاهر في شتمه ان تكونه وتعلمت به ولا فهو حجة عليك قوله كل الناس يفلحوا انما يصح
او يبير قبل الغدر السيري اول النهار ضد المراح وعند لا يغير عذراً ما يؤخذ من الغدوة ما بين الصباح وطولح الشمس المضيء كالحديث
ويجهد في الدنيا ويرى اشراقه في الغيب قال الطيحي وهو جعل تقصيله قوله صلى الله عليه وسلم في نفسه اي خطيها باعطاها داخل عرضها
وهو عمله وكسبه فان عمل خير او فسد بأمها داخل الخير في شتمها، قوله فيا بلغ نفسه انما معناه اكل انسان يصيب نفسه فهو من يصيبه الله شتمه
بطاعته فيجهد في العبادات ومنه من يصيبه الشيطان والهوى باتباعهما فيؤبها اي يحكمها والله اعلم باب وجوب الطهارة
للمصلاة قوله لا تقبل الا في القاموس قبله وقيله كعلمه قبولاً لا في الفخر وقد ضمن اخذاً به ومنه قوله وهو اني فيقول النور في صنية
وقال غافر اللذنب وقابل التوب كذا في شرح القاموس قال العبد الضعيف عفا الله عنه، فالقول في الاصل معناه الاذن يقبله الركن في اللغة

[illegible]

تو غسل يدك اليسرى مثل ذلك ثم مسح برأسه ثم غسل برجله اليمنى

نفس الكتاب يحمله وهو حمل فيه وقوله غسل الله يمينه بيان لحمل الكتاب ومحاذية المرفق ليس في حمل الكتاب واجب بل في ذلك، أم قوله ثم مسح برأسه إلخ وفي بعض الرعايات يحمل الماء قال ابن رشد في بداية المجتهد اتفق العلماء على أن مسح الرأس من فرض الوضوء واختلافوا في القدر الجزئي منه ذهب مالك إلى أن الواجب مسح كله وذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك وإحدى طائفتي أبي حنيفة إلى أن مسح بعضه هو الفرض ومن أصحاب مالك من حمل هذا البعض بالثلث ومنهم من حمل بالثلثين وأما أبو حنيفة فحمل بالثلثين وحده مع هذا القدر من اليد اليسرى يكون به المسح فقال إن مسح يداك من ثلاثة أصابع لم يجزئه وأما الشافعي فحمل بحمل في الماسح وكذا في المسح وحده وأصل الاختلاف في هذا الموضع الذي في اليدين في كلاهما العرب وذلك إنهما تكون زائدة مثل قوله تعالى تنبت باليمن على قراءة من قرأ تنبت بضم التاء وكسر الياء وتنفقت ومرت تدل على التبيين مثل قول القائل اخذت بثوبه وبعبدة ولا يصح أنكار هذا في كلاهما العرب أعني كون الياء مبعدة وهو قول الكوفيين من الخريجين فمن رآها زائدة أوجب مسح الرأس كله ومعنى الزائدة ههنا كونها مشكوكا ومن رآها مبعدة أوجب مسح بعضه، أم - وفي شرح المختار الأثرية بحملته في مسح الرأس لأن المختار أراد به الجميع وأراد ما يطبق عليه اسم المسح وأراد به بعضه وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صبر عن عامته ومسح على ناصيته فصار مباحا للآخرة وجده على المختار ومقدار الناصية هو ريم الرأس لكونه إحدى جوانبه الأربع أي الناصية والقدال والقدونان فإن قيل لوقات أنه حمل في حق المقدار والمحمل مما يمكن العمل به قبل البيان وقد يمكن العمل به قبل البيان فمنها لأن زائدا كان المراد به مطلق البعض يخرج عن العبادة بآدنى ما يطبق عليه اسم البعض كما قلنا في الركوع والسجود قلنا مطلق البعض غير مراد بالإجماع إذا لم يحصل قبل الوجه فلا حاجة إلى الإيجاب على حدة فلعلم أن المراد به بعض مقداره بالثلث والريم كما قلناه المحققون فإن قلت المردى لا يجزئ معين والدليل يدل على بلع معين وهو الناصية لموافق الدليل المدلول والموافقة شريطة بينهما ما بين الشهادة والدعوى قلت المردى لا يجزئ معينين معينين وبيان المقدار قد عرفت أن خبر الواحد لا يصلح لبيان العمل الكتابي لأن ما يكون موضع الإجماع ولا يحمل في العمل لأنه معلوم وهو الرأس وإن الجمال في المقدار لأنه الثلث والرابع قوله عليه السلام يصير ميثا له، لكن في شرحه أحياه العلوي، بقي الكلام على نسخ الرابع فرض على الاعتقاد أن خبر الواحد لا يفي في نفسه مع قطع النظر عن صحته دلالة وقد يطلق الفرض على ما يعرف الجواز بقوله كسر القول في الفصل ويسمى ذلك فرضا ظاهريا، قاله القاري في شرح التقيية وقال العيني بعد تسليم أن الفرض لا يثبت إلا بالدليل قطعي الأصل في هذا أن خبر الواحد إذا ثبت ما يحمل كان الحكم بعد مضافا إلى الجملة دون البيان والمحمل هنا من الكتاب والكتاب دليل قطعي، وقال الشيخ ابن الهيثم في شرح البحث إلى دلالة الآية وتفرد بيان الباب للالصاق وهو الخبر المجمع عليه لها بمجالات التبيين، فان المحققين من زائدة العربية ينفردونه معنى مستقلا للآية بمجالات ما زادها في ضمن الأصناف فلم يستوعب خروج عن العبادة بذلك البعض لأن هذا هو المفاد والبالغة وقما حقيقة في الآيات على البدل في الأصول وحديث معين الريم لأن البدل إنما تستوعب قدره غالبا فلزم، أم - وفي الغنية شرح المنية لما كان مصحفا بالاصطلاح ومعنى المصطفا رشي على شيء بطريق المباشرة ولا شك أن المراد بالشئ الأول ههنا هو البدل لأنها التفسير والبدل تقارب ليجزئ الرأس في المقدار فإذا أمرت أن تدلها راجح شيئا مما حصل الريح فكان مسح الريم أدنى ما يطبق عليه المسح المراد من الآية، أم - وقال الشيخ الأخرطال الله بقائه بعد نقل عبارة بدائع الفوائد لأن القبول الدلالة على الفرق بين قولهم قرأت سورة كذا وقولهم قرأت بسورة كذا أن المراد بالآية أنه قرأ هذا الشئ والمراد بالثاني أنه أتم القراءة المعروفة بالمعجودات التي اشتهرت بهذا الاسم بين الناس ومحدثاتها أي جسرنا على بيان هذه السورة ووجهه أن قرأ في متعارف اللغة متعلق بنفسه فإذا نقلته الشريعة إلى عرفها ولغتها به قراءة الصلوة صار لازما أن كان معناه قرأ على هذا الفعل في كل القراءة وهذا لا يحتاج إلى معقول به فلما أريد لعلته بسورة قرأت على يديك وأما مثل هذا في قوله تعالى فاصموا برؤسكم بالياء وقولكم سمعت رأس النبي يقول على عرفت الشريعة وهو أمر بالبدل المبني على الشيء فانقضى البلية بجلالات الثاني فإنه على صراحة اللغة أم - قلت وعلى هذا فيصير آية المسح أو تعوا فعل المسح المعروف بالعرف في الشعر والرأس وهذا يحمل باعتباره المعنى الشرعي المنقول إليه وتعيين مراد التمكن وقد عرفت من السنة السفيضة أن المسح بالرأس المعروف الذي وأظن عليه صاحب الشعر ليس أقل من أمر بالبدل المبني على ناصية فصار فعله عليه السلام يحمل على الجملة إذا البيان يكون بالقرن تارة وبالبدل أخرى كقوله في هيئة الصلوة وحده ركعاتها وفعله في مناسك الحج وقوله في مقايير الزكاة والعشر غير ذلك فحان المراد من المسح بالرأس مقدار الناصية ببيان النبي صلى الله عليه وسلم كما نبه عليه صاحب البدل، وقال القاري في البدل للعدالة فيقول حقا وأما ثبت أن ذلك يقال سمعت رأس النبي وصحت برأسه وقيل إنما دخلت الياء لتفيد مصدرا وهو أن الفعل لا يقتضي مفعولا به والمسح

ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع خوضه هذا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضع خوضه هذا
ثم قال فمركب ركعتين لا يجزئ فيها نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان علما وثقا يقولون هذا
لذي القربى وصحبه في الهلاية وغيرها وروى هشام عن محمد بن عمار في ظهر القدر عند عقد الشراء قالوا هو مومن هشام كان محمدا انما
قال ذلك في الحرم اذا لم يجد النعاليين حيث يقطن خفيه اسفل من الكعبين واقفا رجلا يعلو الى موضع القطع فنقله هشام الى الطهارة ويدل
على ما قلنا من صحة الكعبين ما رواه ابو داود وروى في الرجل يلازمه من يركب عليه كعبه وكعبته بركته صاحبها وكعبه كعبه كذا في البحر الرائق -
قوله ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التعليل بالفعل لكونه الجهر واضبط للمتعلم قوله فمركب ركعتين الا فيه استجاب
صلوة ركعتين عقب الوضوء وفي الدر المختار وروى ركعتان بعد الوضوء يعني قبل الجفحات ام - وهذه الصلوة تسمى بسنة الوضوء وتحت
وعبر عنها في شرح باب المناسك كما في رد المحتار والحاظ ان تيمية في ضمن مسئلة من تتأواه يشكو الوضوء قال البيهقي الضعيف غفا الله عنه
كانت هذه الصلوة وصنعت لعل الشكر على التطهير الجسمي المعنوي قارب الله سبحانه وتعالى الى هذا الشكر في خاتمة اية الوضوء من سورة المائدة
يقوله ولكن يؤيد التطهير كثر لم يمتنع عليك كثر تكلموا وت والشكر لله تعالى موجب لمزيد الانعام وسبب النجاة من المهالك قال تعالى
اكن شكركم اذن شكروا وقال في الروطية السلام تحيتا هم يستحقون عذرا كذا في البحر من شكركم فجزى الله تعالى من شكره على
الوضوء والتطهير عظمة الذنب المتقاة والله الحمد قال في المرقاة ولو صلح فربما حصلت له هذه الفضيلة (اي فضيلة تحية الوضوء) كما
تصل تحية السجود بذلك قوله لا يجزئ فيها نفسه (اي بشي من الدنيا) كما رواه الحكيم الترمذي في كتاب الصلوة له وحديثه خلا لا يورث في نفسه
في امور الاخرة ويتفكر في معاني ما يعلوه من القرآن وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحثه في صلواته لكن قال البراكوفي في شرح العمدة
ينبغي تأويله (اي لكونه لا يتعلق به الصلوة) اذا سأل في الدنيا هو ما يتعلق بها من فهم المتلو فيها او غيره كما قرأه الشيخ عز الدين بن عبد السلام قال
في الفهم المراد ما تسأل النفس معه ويكون المردقطة لان قوله يجزئ يقتضيه كتاب منه فاما ما يحثه من الخطايا والوساوس ويعتذر عنه
فذلك معفو عنه وهو لا يربى دون من سأل الكل لانه عليه الصلوة والسلام انما ضمن الغفلات لمن راعى ذلك في هذه نفسه من خطايا الشياطين
ولغيرها عنه ولا يفرغ قلبه ولا يربى من المعجزين من عوازل الدنيا الذي غلب ذكر الله على قلبه لم يحصل له ذلك وروى عن سعد بن عبد الله عنه انه
قال ما قد كنت في صلوة فخرت نفسي فيها بغيرها قال الزهري رحمه الله صلى الله عليه وسلم ان كان له امر ما علمه ان كان هذا يكون هذا الا في شيء كذا في ارشاد
الساري قال الحافظ ابن تيمية (واما ما يروى من غير ابن الخطاب رضي الله عنه من قوله اني لا تحب بحديثي وانا في الصلوة فلا اكون عاكفا باموري
بالجماعة وهو امر المؤمنين فغير امير الجماعة فصار بذلك من بعض الوجوه بمنزلة المصل الذي يصلي صلوة الخوف حال عافية العدل واما حال القتال
واما غير حال القتال فهو امر بالصلاة وهو امر بالجماعة فقله ان يردى الواجب بحسب الامكان وقد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم
فدئا فاقبوا واذا كنتم على الله كبريا فكلموا بغيرهم ومعلوم ان طائفة القلب حال الجماعة لا تكون كطائفة بينهم حال الامن فاذا قلنا ان نقص
من الصلوة شئ لاجل الجماعات لم يقدح هذا في حال ايمان العبد واطاعته ولهذا تخفف صلوة الخوف عن صلوة الأمن ولما ذكرنا من ان صلوة الخوف
المخوف قال فاذا قلنا ان صلوة الخوف لا تكون كطائفة المؤمنين كذا ما يجوزنا فالاقامة المأمورية حال الطائفة لا يوم بها حال
المخوف ومع هذا فالامن متفاوتون في ذلك فاذا قويا ايمان العبد كان حال القلب في الصلوة مع تدبيره للاموار وعمره قد ضرب الله المثل
لما له وقلبه وهو المحلث المحمل للمؤمن لا يترك بشئ ان يكون له من تدبيره في الصلوة من الخوف والجماعة لكن لا يربى ان حضوره مع عدم ذلك
يكون اقوى ولا يربى ان صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم حال امته كانت اكمل من صلوات حال الخوف في الانفال الظاهرة فاذا كان الله تعالى
حال الخوف عن بعض الواجبات الظاهرة فكيف بالباطنة والجملة فتفكر المصلي في الصلوة في امر يوجب عليه قابض وقته ليس كتفكره فيما
ليس بواجب او فيما لم يتعقب وقته وقد يكون عمره لم يملكه التقصير في تدبير الجيش الا في تلك الحال وهو امر امامة والواردات عليه كثيرة وامر
وسايل المريد في هذا الجيش تحت قوله فيفسن وضوحا وخشوعا قوله ما تقدم من ذنبه الا زادوا في شبهة وما تأخر قال الحافظ من ظاهره
يعبر الكبر والضعف انما يركن العلماء خضوعه بالصلاة لوروده مقبلا باستثناء الكبار في غير هذه الآية وهو في حق من له كبر وصفا عرفون
ليس له الاضمار فاذا عرفته عنه ومن ليس له الا كبر لا تخفف عنه عنها بمقدار صاحب الضعاف ومن ليس له صغارا ولا كبرا لم يزد في حسنة
بظلال ذلك ام - وقال الشافعي الحنبلي احتلت الناس هل تكلموا لاجل الصلوة الكبار والصغار لا تكلم سوى الصغار فروي عن عطاء
وغیره من الشك في الوضوء انه يكفر الصغار وقال سلمان رضي الله عنه الوضوء يكفر الجاحات الصغار والمشى الى المسجد يكفر

الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد الصلوة وحديث زهير بن حرب قال قال يعقوب بن إبراهيم قال قال ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبدي عن حمزة بن مولى عثماني أنه رأى عثمان ^{رضي الله عنه} قال فأنزلني على كتفه ثلاث مرات أكبر من ذلك والصلوة كلفا كبير من ذلك خرج به من قصر المروزي وأما الكبار فلا بد لها من التوبة لأن الله أمر الصالحين وجعل لهم نبيك ظاهرا فقال لا تترك ما كتبنا لك همة الظالمين وأما النصوص المتضمنة مغفرة الذنوب وتكثير السيئات للمتقين فانه سبحانه لم يكتف في تلك الآيات خصال التقوى والعمل الصالح فأن من جملة ذلك التوبة النصوح وأما من لم يترك فهو ظالم غير متق وألغقت الآية على التقوى خض والفض لا تدرى الأبنية وقصير ولو وقعت الكسائر مكفرة بالوضوء والصلوة أو أدام بقية أركان الإسلام لم يخرج إلى التوبة وهذا ما طرأ على جامع وأيضا فلما كتبت الكسائر بفعل الفرائض لم يبق لأحد ذنب يدخل به النار إلا أني بالغرائض قال الحافظ ابن عديم وهذا يشبه قول المرجئة وهو باطل كما ذكر ابن عبد البر في التهديد وحكي بجمع المسلمين على ذلك واستدل عليه أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم يصل الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة وروضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر ثم تنقضي عليه من حيث لم يدرى رضي الله عنه وقد حكى ابن عطية في تفسيره قول ابن عباس في معنى هذا الحديث أحدهما عن جمهور أهل السنة أن اجتناب الكبائر شرط لتكفير هذه الفرائض للصلوات فإن لم يجتنب تركها فالفرائض شيئا بالكلية والثاني أنها تكمل الصلوة مطلقا ولا تكمل الكبائر وإن وجدت لكن بشرط عدم الأصل عليها ما رآه أنه إذا أصحبت عليها صارت كبيرة فلم تكفرها الأعمال وفي صحيح مسلم عن حديث عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول قال من لم يترك من وضوئها وخشوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤث كبيرة وذلك الدهر كله وفي هذا الخلف أحاديث كثيرة قال الحافظ ابن عديم وقد ذهب قوم من أهل الحديث إلى أن هذه الاحتمالات تكفر الكبائر ثم لم يكتف بها على بن حمزة الظاهري وإياه عن الإمام ابن عبد البر في كتاب التقييد بالرد عليه وقال قد كتبت أرفع نفسي عن الظاهر في هذا الباب لولا قول ذلك القائل وخشيت أن يغتر به جاهل فيهم في المواقف التجار على ما تكلفها الفرائض من الصلوات ونحوها دون النذر والاستغفار والتوبة والله نسأله العصمة والتوفيق قال في ظهير صحيحنا لا يظهر والله أعلم في هذه المسألة بعض مسألة تكفير الكبائر بالأعمال أنه إن ارتد الكبائر في غير الجاهليتين بالفرائض وتقدم مكفرة بذلك كالصلاة أو اجتناب الكبائر شرط هذا باطل وأنكسر أنه قد يوازن يوم القيامة بين الكبائر وبين بعض الأعمال فتكفي الكبيرة بما قبلها من العمل ويسقط العمل بقية له ثواب فهذا لا يفتق وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه صلب عبدا له فاعتقه وقال ليس له فيه من الأجر مثل هذا وأخذ عودا من الأرض أتى بمعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لم يترك ما حله أو اضربه فان كفرته إن يعتقه لم يحل أن يعزبه رضي الله عنه أن عقبة كفارة لذنبه وليس له فيه من الأجر شيء حيث كان كفارة لذنبه ولو لم يكن ذنبه من الكبائر فكيف بما كان من الأعمال مكفرا للكبائر وقد أخرج الزهري في مسنده والحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول يؤتى مجنونا من أهل بيت أبيه يوم القيامة فيقص أبقصوى بعضها من بعض فان بقيت له حسنة وسبح له بما في الجنة اهـ - قوله أسبغ ما يتوضأ به أحد الصلوة الإزاسيل في اللغة أنما ترم منه درعاً ما بلغ قال النووي معناه هذا ثم الوضوء وقد جمع العلماء على كراهة الزيادة على الثلاث قال وأما التكرار لثلاثة بدعة ومكرهه إذا فعل كونهما أربعة والله أعلم ومن تشديدات ابن عمر رضي الله عنهما ما روى ابن المنذر بإسناد صحيح أنه كان يفضل من رجليه في الوضوء سبع مررات قال الحافظ وكاتبنا فيهما دوز غيرهما لأنهما عمل الأوساخ غالباً واعتكبهما المشركون ^{رضي الله عنه} قال الشيع الأتور ولعلك ^{رضي الله عنه} أخذ التسبيح في الطهارة من حديثه الذي رواه أبو داود في سننه كانت الصلوة تحسب من العمل من الجاهل بسبع مررات وعمل البول من الثوب سبع مررات فلو لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة تحسب من العمل من الجاهل بسبع مررات وعمل البول من الثوب مرة اهـ - وفي الباب المختار وزاد على الثلاث لطمانية القلب لئلا يسب به إله كونه أمره بك ما يؤيده إلى ما يؤيده وينبغي أن يفيد هذا تغير الموسوس أمناه فيلزمه قطع مادة الوسواس عنه وعلمه المتقائه إلى التشكيك أنه فعل الشيطان قال العلامة ابن عابدين وفي التاب ما يخافه عن الناطق لوزاد على الثلاث فهو بدعة وهذا إذا لم يفرغ من الوضوء أو إذا فرغ واستأنف الوضوء فلو كانه لا تفارق أو وشله في الخلاصة وعارض في البحر دعوى أن اتفاق بما في السراج من أنه مكروه مجمل لا يحل واجب في التهاير ما من مرام إذا أعاده مرة واحدة وعاقب السراج فيما ذكره مرارا وللفظة في السراج تركيز الوضوء في مجلس واحد مرارا لم يستحب بل كره فلما فيه من الجاهل ما قد تكرر له فقلت لكن يرد ما في شرح المنية الكبرى حيث قال وفيه اشكال لا طبعاً له على أن الوضوء عبادة غير مقصورة للآذانها فإذا ورد على عمل ما هو المقصود من

فصلها ثم ادخل عيته في الائمة فصمته وضوءه ثلاث مرات ويد به الى المرفقين ثلاث مرات ثم مسح برأسه ثم غسل بعليه ثلاث مرات ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ نحو وضوئي هذا لم يصعب له ركعتين الا يجتهد فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه **ح** حدثنا قتيبة بن سعيد عثمان بن عيسى بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم الخططي واللفظ لقتيبة قال اسحق انا وقال الاخران ناجري عن هشام بن عروة عن ابيه عن حمزة بن مولى عثمان قال سمعت عثمان بن عفان وهو بفكمه المسجد فجاره المؤذن عند العصر فبدأ بوضوء فتوضأ ثم قال والله لا احسن منك حديثا لو اية في كتاب الله لم احسن منك اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يؤمن احدكم الا يؤمن بصلو الله وخمس النعمان الا يغفر له ما بينه وبين الصلوة التي تليها وحل شتمك ابو كريب قال نا ابو اسامة حر وحدنا زهير بن حرب وابو كريب قال نا وكيع حر وحدنا ابن ابي عمير قال نا شفيان جميعا عن هشام بن عمار عن ابي اسامة فيحسن وضوءه وتوضي المكنوبة وحديثنا زهير بن حرب قال نا يعقوب بن ابراهيم قال نا ابي عن صالح قال نا ابن شهاب لكن عروة حدثنا عن حمزة ان قال فلما توضأ عثمان قال والله لا احسن منك حديثا والله لو اية في كتاب الله لم احسن منك اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يؤمن احدكم الا يؤمن بصلو الله وخمس النعمان الا يغفر له ما بينه وبين الصلوة التي تليها قال عروة الية لا الذين يكتفون تاؤنزلناهم من الميقات والهللى الى قوله لا يؤمنون حال شتمنا عدي بن حميد والحجاج بن الشاعر كلاهما عن ابي الوليد قال عبد بن جابر انا ابي الوليد قال نا اسحق بن زبيد عن عروة بن سعيد بن العاص قال حدثنا ابي عزة اية قال كنت عند عثمان فبدأ ببطور فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امرئ مسلم خضره صلوة ملوكة من شربه عكة لا صلوة وسجدة الثلاثة ومن المصنف يضي ان لا يشركه تكراره فتره لكونه غير مقصود لانه يكون اسرا لمحض ودنا لا في التجدد لما لم يترك مقصوده لو شرع التقرب بما مستقلة وكانت كسمة وهذا اولى ام - اقول وتبين ما قاله ابن العاد في هديته قال في شرح المصنف والناهي استحباب الوضوء اذا فصل بين الوضوء الاول صلوة كذا في الشربة والفتية ام وكذا ما قاله المناوي في شرح الجامع الصغير للسيوطي عند حديث من توضأ على طهر كبريت له عشر حسنات من ان المراد بالظهر الوضوء الذي يصلي به فرضا او نفلا كما بينته فعل راويين وهو ابن عروة فمن لم يوضأ به شيئا لا يشك التجدد ام ومقتضى هذا كراهته وان تجل المجلس للموؤوبه صلوة او نحوها لكن ذكره في عربة التي انبسط على المفهوم من اطلاق الحديث مشر عيته وولاء فصل بصلوة ويجلس اخرى كما اسلف فيما هو مشرع اما لو كرهه ثانيا واربعا فاشترط مشر عيته الفصل بما ذكره اذا كان اسرا فاحضنا فقل كذا في رد المحتار قوله لو ادخل عيته في الصلاة فيه ان السنة في المضعفة والاستسقاء ان ياخذ الماء لهما بميته، بأفضل الوضوء والصلوة عقبه، قوله وهو فكمه المسجد اهل الكتاب والمسلمين واليه اى بين يدي المسجد في جواره قوله والله لا احسن منك حديثا اى فيه جواز الحلق مغن عن مرة الاختلاف قوله لو اية في كتاب الله مراد عثمان رضي الله عنه ان هذه الية تحرف على التبليغ وهي ان نزلت في اهل الكتاب لكن العبارة بعزم اللفظ وانما كان عثمان يروي ترك تبليغهم ذلك لو اية المذكرة خشية عليهم من كراهة ردا الله اعلم قوله فيحسن الوضوء اى يأتى به تأملا بكما لصفته وادبه في هذا الحديث الحديث الحق على الاعتناء بتعلل اواب الوضوء وشروطه والعمل بذلك والاحتياط فيه والحرص على ان يتوضأ على وجهه عند جميع العلماء ولا يترخص بالاختلاف قوله وبين الصلوة التي تليها اى الصلوة المتأخرة فهذه مغفرة الذي قرب قبل ان يرتكبها وحكمه قد رتبته لا يؤمن بها ليقول والله اعلم كذا قال السنن وقد جاء في الموطأ التي تليها حتى يصليها قال الشيخ الاسلام رحمه الله اى حتى يصليها اى يغفر منها ليشمل غفران صغيرة وقعت فيها كطرفة محمرة وتفسير شيخنا لما اشترع فيها خالفنا نظام اللفظ ام - قوله قال الرازي ولكن عروة يحدث عن حمزة ان هذا اسناد اجمعه فيه اربعة مما يروى بعضه عن بعض، قال الحافظ صفة عروة ولكن عروة به محل شان شيئا مما يخطو عروة اختلاف في روايتها له عن حمزة عن عثمان فخره به عن عطاء على صفة عروة على صفة وليس ذلك اختلاف وانما هما حديثان متفقان وقد روىهما معاذ بن عبد الرحمن، قوله قال عروة الية ان الذين يكتفون اى وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة وهو ينفذ فيه تعيين الية فقال من قبل نفسه ارايد واقر الصلوة طر في التها رزقنا من الليل ان الحسنات يؤمنون السيئات انتهى وما ذكره عروة راوى الحديث بالجرم اولى والله اعلم وكأية وان نزلت في اهل الكتاب ففهمها تنبيه وتعليل فقل فله وسلك سبيلهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر في الحديث المشهور من كثرة عملا الجمه الله بلج من الناس،

إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله حدثنا قتيبة بن سعيد أحمد بن عبد الصمد
قالا نعيم العزيز وهو الدروحي عن زيد بن أسلم عن حنبل بن محمد عن عثمان بن عفان بوضوء فتوضأ
ثم قال أن ناساً يجتهدون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث لا أدرى ما هي إلا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
توضأ مثل وضوئي هذا ثم قال من توضأ هكذا غفر له ما تقدمه من ذنبه وكانت صلواته ومشييه إلى المسجد نافذة وفي رواية
ابن عبد البر أن عثمان فتوضأ حدثنا قتيبة بن سعيد أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب واللفظ لقتيبة بن بكر
قالوا نأ وكيع عن سفيان عن أبي النضر عن أبي أنس أن عثمان توضأ بالمعقل فقال لا أراكم وضوء رسول الله صلى الله
عليه وسلم فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وزاد قتيبة في روايته قال سفيان قال أبو النضر عن أبي أنس قال وعند رجل من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء واسحق بن إبراهيم جميعاً عن وكيع قال أبو بكر بن وكيع
قالوا أنا نحن انقست في الصلوة فقال أيا لحمة والحمر وخذلك فقالوا لا ولكن باهليتنا وامواتنا فقال لأن تحتلف الأميعة أحب إلى
ومثال هذا متعدد - أم - وأما قصة تجزي عمر بن الخطاب في الصلوة فقد تقدم تحقيقه قريباً في شرح قوله لا يحلث فيها نفسه وقد ظهر للعبس
الضعيف أن أن الخشوع قد وصف الله سبحانه وتعالى به الأوصاف والأصوات والوجوه في آيات كثيرة ووصف به القلوب في مثل الحديث
فقال عز وجل ألم يكن الذين آمنوا أن كل شئ من الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله
الأمس ففست فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله
فست فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله فلو هم ذو لياق لم يكذبوا عن أمر الله
سبعة التائر من ذكر الله والخشية من ربه سبحانه وتعالى والخشوع في الصلوة بهذا المعنى لا ينفك ما يليه عبد من عباده وقت مناجاته
مع مولاه وحضوره عن من المعابر الشرعية والألقاات المحمدية وتجهيز الجيوش لحفظ طاعة الإسلام وسداد الشؤر على الخشوع المذكور
لا يجد أن يتم هذا النوع من الألقاات المحمدية وليس هذا من باب الخشوع وحضور القلب مع الله بل هو من ثمراته واداء المبادر
والله أعلم وهذا الجواب قد تكرر لغيره أجزاءه بما سمعته من بعض كبارنا الثقات من علمائهم مشفقاً لما ذكره العارث بالله وكان
الحاج الشاه أمداد الله التهانى الماهر جرد الله روحه وفاض علينا من شأيب فيوضته أمين، قوله كفارة لما قبلها من الذنوب إلى أي
يجمع ما قبلها وإذا إلى الكبيرة لو كان كفارة للجميع فإن هذه الكبيرة أيضاً من الجميع كعمالة وهي لا تغفر إلا بالتوبة وبرحمة الله وفضله
قوله ما لم تؤت كبيرة إلى كبيرة التاء معلومة من التوبة وقيل مجهول أي ما لم يجعل كبيرة، قال النووي معناه أن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر
فإنها لا تغفر وليس المراد أن الذنوب تغفر بالترك كبيرة فإن كانت لا يغفر شيئاً من الصغائر فإن هذا وإن كان محتملاً فسيكون الحديث
يأباه ويقال إن اجتناب الكبائر شرط لتكفير هذه الفرائض خاصة فإن لم يجنب ترك هذه الفرائض شيئاً بالكلية والمردأ بتأني الكبير
في الحديث إلا صلا على الصغائر والصغائر لا صلا على الكبائر كما في الحديث فلو لم يكن ترك هذه الفرائض شيئاً بالكلية والمردأ بتأني الكبير
بالنصب على الظنفة وكذا كيد إلى أي لا وقت دون وقت قال لا يشهد المشار إليه بذلك إنما تكفي الذنوب أي تكفي الصلوة المكتوبة الصغائر
بفيض داخل في فرائض الدهر تكفي صغائره وأما صغائر الموت أي عند الموتين بالكلية في الدهر كله مع الأتاني بالكتابة كفارة لما قبلها من الذنوب
أن هذا ما أشبهه صالح للتكفير فإن وجدنا تكفيراً من الصغائر ككفره وإن صارت كبيرة ولو صارت صغيرة يعني غير مكفرة تركوا أن يخفف من
الكبائر والأكبائر له به حسنات ورفع به درجات كذا ذكره الطبري قوله ومشييه إلى المسجد نافذة إلى أي زائدة لا يأت بها شيء من الذنوب في
الهندية معناه مفت قوله عن سفيان إلى أي الثوري قوله عن أبي النضر إلى أي سلم بن أمية المدني القرشي السبيعي عن حمزة بن عبد الله السبيعي
وكانت قوله عن أبي أنس إلى أي اسمه مالك بن أنس الأصغر وهو جليل مالك بن أنس الأصغر وهو جليل مالك بن أنس الأصغر وهو جليل مالك بن أنس الأصغر وهو جليل
الاستاذ من جملة ما استدل به الدارقطني وغيره قال أبو النضر في الجنيان ذكره ابن وكيع وهو في استاذ هذا الحديث قوله عن أبي أنس
وأما يرويه أبو النضر عن بشير بن سعيد عن عثمان بن عفان رويته هاهنا أحمد بن حنبل وغيره قال وهكذا قال الدارقطني هاهنا وهو كيع
على الثوري زخالة أصح الحديث في هذا من غير عبد الله وعبد الله بن الوليد وزيد بن أبي حكيم والفراء ومعاوية بن هشام أبو بكر بن وكيع
رواه عن الثوري عن أبي النضر عن بشير بن سعيد عن عثمان بن عفان وهو الصواب، هذا أخر كلام أبي بكر بن وكيع قوله بالمعقل على أي بفتح الميم في الثالث قبل قوله لا يحل
دا عثمان بن عفان وقيل لا يحل وقيل بفتح الميم في الثالث قبل قوله لا يحل وقيل بفتح الميم في الثالث قبل قوله لا يحل وقيل بفتح الميم في الثالث قبل قوله لا يحل

ففعّل ذلك ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرج ففعل وجهه ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرج ففعل يده إلى المرفقين مرتين ثم
كما في الأصمّة بل لم يقطب إلى جرحه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد مضى ما في بقاء في أنفه قد مضى المثل قال شعبة حافظ الله غسل ذراعيه وجعل
يدك كلها ويصيح أذنيه باطنهما ولا يحفظه لا سمح فاهما رواه النسائي في سنته من طريق حبيب بن عباد بن عتيق وحبيب هذا هو حبيب بن زيد بن
خلاد كما يظهر من التهذيب وخلاد هو حبيب هذا العلبة ابن عبد الله بن زياد كما يظهر من قول ابن سعد في ترجمة عبد الله بلغني انه قتل
بالحرّة وقتل معه ابنه خلاد وعليّ لكل في التهذيب وعباد بن عتيق هو ابن أخي عبد الله بن زيد، فحدث عبد الله بن زيد ان شاك الله عليه حيازة
لعاده قال الكريبي بل هي حيازة فضل بخري في يكن حملها على التخصيف والجواز دون الاكمال والالتمار كما يشهر به الاكتفاء بشبهة غسل الذراعين مع ان
السنّة التثليث بالاكتمال وفي حديث اخر عارة اشارة الى قلعة الماء الموجبة للتجيز في الوضوء، وفيه قلنا من كونه حيازة فعل جازي ما قاله الحافظ
في رواية مالك عن عمر بن يحيى المازني عن ابيه ان رجلاً قال لعبد الله بن زيد أستطيع ان ترضي كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً
فقال عبد الله بن زيد نعم فدعا بعمه الحارث قال وفي رواية وهيب فدعا بطرساء وفي رواية عبد العزيز بن ابي سلمة انا تانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخرجناه ماءً في تور من صغرى قال والتور المذ كويتمحل ان يكون هو الذي توضع منه عبد الله بن زيد او سئل عن حفنة الوضوء فيكون لا يغفر في
حيازة صورة الخال على وجهها، ام قلت وهكذا حديث ابن عباس عن عبد الدار و ابن حبان والحاكر ان النبي صلى الله عليه وسلم يوماً مرة
وجمع بين المضمضة والاستنشاق القصد فيها الى التخصيف كما يظهر من تفضله صلى الله عليه وسلم مرة فالحجم ثلاثاً وما حادثة الذي
اخرجه البخاري وغيره وليس فيه التوضئة مرة فليس يصح في الحجم بل يتخلل الفصل ويخلل تحول لفظة في كلا الحديثين، والله اعلم
بقوله من كنت واحدة ان سلطنة دلالة على الحجم فمحمّل على بيان الجواز وادامه المضمضة والاستنشاق دون اكملها قال في الدنيا
وشرحه لابن عابد بن لو اذ هذا من مضمض بعضه واستنشق بآتيه اجزاء الى على اصل المضمضة والاستنشاق وفاته سنة الجيد الى تحييد
الماء لكل واحد منهما، وفي شرح النعمانية على القارئ بعد ذكر الروايات المختلفة قال اذ ما فاقا فيها في حصول اصل السنّة وما الخلاف في بيان
الفضيلة، قال في النعمانية انهم واختلف عنوان منفردين اى منفرد واحد من الاخرين فيهما ماء واحد كما مر الاضمار والله اعلم،
قوله ففعّل ذلك ثلاثاً الظاهر ان معناه فعل ذلك الحجم بينهما من كنت واحداً ثلاثاً ويلزمه التثليث في كليهما وهذا جائز عند المحققين ايضاً
كما ذكرنا ووقع عند البخاري من رواية وهيب مضمض من استنشق واستنشق ثلاثاً ثلاثاً غرغرات من ماء قال البخاري ابن الميمون مضمض من الاستنشق
ليس أحداً ما يكون له معرفة والمراد بثلاث غرغرات مثل المراد بقوله ثلاثاً فاما ان المراد كل من المضمضة والاستنشاق ثلاثاً فكل من المضمضة
والاستنشاق ثلاث غرغرات ام - قلت وهذا كما وقع عند البخاري من رواية سليمان في باب الوضوء من التور مضمض من استنشق ثلاث مرات من
غرغرة واحدة فأولها الحافظ بما جمعه بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرغرة، قال ابن الميمون وقد جاء مصححاً في حديث الطبراني من رواية ليث
ابن ابي سليم حديث طلحة بن مصعب عن ابيه عن جده كعب بن عمر البجلي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضمض ثلاثاً واستنشق
ثلاثاً يا خال كل واحدة ماء جليل الحديث وتذكر ابو داود وهذا الحديث في سنته مختصراً وفيه ليث بن ابي سليم قال التوري وقد زاب
الاسماء اتفق العلماء على صحتها فقلت قد علم الامام مسلمون الحجاج في مقدّمه صحيحه في الطبقة الثانية من الزوايا الذين هم وان كانوا
غير موصوفين بالحفظ والاتقان كالطبعة الاولى الا ان اسم السرة والصدق وتعالى العلم يشهدهم وقد قلنا ان قول العلماء في ليث في شرح
المقدمة فراجحه وذكر ابو داود في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الاستدلال على آخرى عن احمد بن حنبل قال كان ابن ابي عمير يروي
ويقول أيش هذا طلحة بن مصعب عن ابيه عن جده ولكن حكي عثمان اللادي عن علي بن المديني وزاد سألت عبد الله بن جرح بن حمدي عن عزم
جدة فقال عمر بن كعب او كعب بن عمر وكانت له صحبة وقال للدوري عن ابن معين الحديثون يقولون ان جد طلحة رأى النبي صلى الله عليه وسلم
واهل بيته يقولون ليست له صحبة، وقال الحلال عن ابي داود سمعت رجلاً من ولد طلحة يقول ان لجرح صحبة، قال الشيخ ابن الميمون ما نقل
عن ابن معين غير قاطع فاذا اعرفت اهل الشأن بان الصحبة تور الوجه اهل بيته يعرفون امره، وقال ابن القطان عدّة الخبر عندى الجمل
بما لم يصح من عمره والطلحة وقال ولد مؤلفون الباري في هامشه قد علموا جميعاً من مصنف وابنه طلحة ولكن حسن استاءه ابن الصلاح
انظر السبل الجرد المتفق على حداثته الا انه لا يشك في رجحه الله تعالى قوله الى المرفقين الى المرفقين كبر الميمون وفيه القاء هو العطر الثاني
في آخر الدار مع شحني بذلك لانه يترقب به في الاحكام ونحوه، قوله مرتين مرتين الى قال الحافظ لم تختلف الروايات عن عمر بن يحيى في غسل اليدين
مرتين لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسم عن عبد الله بن زيد انكأ الذي صلى الله عليه وسلم توضأ وفه وروى عنه ثلاثاً، ثم

هذا ما حدثنا به ابو هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ احدكم فليستشق بغير غزير من الماء ثلثين ثوباً حتى يشاء يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن ابي داود عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توضأ فليستشق ومن استنجى فليستشق حتى يشاء سعيده بن منصور قال ناحت ابن ابي هريرة قال قال ابو يوسف بن زياد **ح** حدثني حمزة بن يحيى قال قال ابن ابي وهب قال قال اخبرني قال اخبرني هذا اخبرني الملك بجلد الاستشاق مع ما في الالف من غطا وشبهه قال الملك فظن في الفقه ظاهر كراهته للوجوب فليز من قال بوجوب الاستشاق ان ورد به الامر به كاحكام على ابي يحيى بن ابي داود بن المذنب ان يقول به في الاستشاق وظاهر كلام صاحب المعنى يقتضيه انهم يقولون بذلك وانما يشبه الاستشاق في الاستشاق بالاباء الاستشاق ومصر ابن بطال بان بعض العلماء قال بوجوب الاستشاق وفيه تعقيب على من نقل الاجماع على عدم وجوبه واستدل بالجمود على ان الامر به للملاب بما حثته الترمذي وصححه الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يهرى ولا يهرى الا بالبركة الله فاحاله على البركة وليس فيها ذكر الاستشاق واجيب بانه يحتمل ان يراد به الامر به من اية الوضوء فقلنا امر الله سبحانه بالتباعد بينه صلى الله عليه وسلم والبركة عن الله امه ولو ترك احد منكم وضوءه عليه الصلوة والسلام على الاستقصاء انه ترك الاستشاق بل وكذا المضضة وهو رد على من لم يوجب المضضة ايضا وقد ثبت امر بها ايضا في سنن ابي داود واسنن صحيحه قال الشوكاني وتمكن من مقتضاه هذا بانه انما يترواحه فقط اذا بالقطر الى تمام الحديث وهو فاعقل وجهك ويديك وبهم رأسك واخل دجليك فيصير نعلك على المراد كما امر الله في خصوص الوضوء لا في جميع القرآن ولا في ذكر الامر به للمضضة وادخل تحت قوله لا يهرى كما امر الله ان يقتصر في الجواب على انه قد جهر امر الله صلى الله عليه وسلم بما والواجب الاخذ بما صح عنه - قال الملك فظن وذكر ابن المذنب ان الشافعي لم يوجب على من وجب الاستشاق مع حصة الوضوء ان يكون له الجمل خلافا في ان تاركه لا يبيد وهذا دليل قوي فانه لا يمتنع ذلك من احد من الصحابة ولا التابعين الا من عظماء وثبت عنه انه رجع عن الجواب في كراهة ذكره كله ابن المذنب - ام لا ان هذا الاطلاق يرد ما ذكره ابن خزيمة من ان جماعة من السلف لم يوجبوا الا بالبركة معتمدين على ما رواه ابن سنان عن الحكم بن عتيبة وابن ابي البطي وعنه جابر بن الزهري وعنه الشوكاني في نيل الاوطار والزهري والحكم بن عتيبة من نقل القائلين بوجوب الوضوء فانه لم يوجبوا الا بالبركة قال صاحب الدر المنثور ان الواجب في باب الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة - وصح الرازي (راي بعض القرائ) وادخل الفراء والالف ليس من جملة ما انما سوي الوجه فظاهر وكذا الوجه لا في الاصل لما توجه اليه عادة وادخل الفاء الفراء توجه اليه كمال حال فليغيب غسله وقد ورد في حديث عمر بن الخطاب عن سلمة مكرم من رجل يقرب وضوءه فيتمضض ويستشق فيتنثر اذخرت خطايا فيه وفي شيعة مع الملك ثورا ناضل وجهه كما امر الله الاخر خطايا وجهه من اطراف كحيتة مع الماء الحديث وفيه دليل على ان داخل الفراء والالف ليس من الوضوء حيث بان ان غسل الوجه المأمور به فيها بخلاف باب الجنابة لان الواجب هناك تطهير اليدين بقوله تعالى وان كنت من المشركين فكلوا اي تطهروا اي ابدلوا فليغيب غسل ما يمكن غسله من غير حرج ظاهر كان او باطناً ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التطهير عليهما في الوضوء دليل الشبهة دون الفضية فانه كان لو اطلب على شأنه الصلوات - ام قال العلامة الشعراني وجه الاستحباب ان الفراء والالف باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالاصالة الا على الظاهر من اليدين فان تنثر منهما انما هو على سبيل الاستحباب فقلت ويؤيد ان الفراء والالف باطنهما من جنس الباطن كما في كتاب عمر بن حزم واما الفراء فقد نبه عنها الجنب دون الحديث وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهرى من الفراء في غسل الجنابة فدل هذا التفرق بين الجنابة والحديث الا كبريتي في الحديث من باطن الجسد ايضا فيجب الفصل ايصال الماء الى كل موضع يمكن ايصاله اليه من غير حرج كبر مشقة وضوءه واما الحديث الا صغر في الاضحية ومن ظاهر الجسد الى باطنه فلا يكون غسل الباطن من اجزاء الوضوء واجبا فيه فالامر بالاداء في المضضة والاستشاق والاستشاق محمول على اللذة المقابلة للوجوب الشامل للسنن الموكدة ايضا والله اعلم واما ما أخرجه البيهقي عن عصام بن يوسف ثنا عبد الله بن المبارك عن ابن جبر عن سليمان بن موسى عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المضضة والاستشاق من الوضوء الذي لا يكون منه فمضضة الا بالبركة في انما الصلوة والطهارة وكما حكى ما ورد في رواية بلطف من الوضوء الذي لا يتر الصلوة الا به - ومع هذا قال الدارقطني تقدم به عصام وقد روي في الصواب عن ابن جبر عن سليمان بن موسى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهرى ولا يهرى الا بالبركة قال الشيخ الاجل والي الله الهادي لم اجد في رواية صحيحة نصرا بان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بغير مضضة واستشاق وترتيب فري من تلك في الوضوء غاية الاكراهة وهما طهارة مستقلة عن غسل الفم فثبتا مع الوضوء ليكون ذلك توفيقا لهما ولا ينافيان باب تعبد المتابعين التي لا يصل اليها الماء الا بغيره فثبتا قوله فليستشق الا الاستشاق ايصال الماء الى داخل الالف وجنبا بالنفس الى اقصاه قوله بغيره فثبتا بغيره فثبتا وكذا الخلق وقيل

اخبرني محمد بن عبد الرحمن ان ابا عبد الله مولى شدا بن الهادي حارثه انه دخل على عائشة فذكر عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم عنه رجل حدثني محمد بن حاتم وابو معن الزرقاشي قالوا نعيم بن يونس قال ناعمر بن عمر قال حدثني يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابو حنيفة ابو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني سالم مولى المهري قال خرجت انا وعبد الرحمن بن ابي بكر في جنازة سعد بن ابي وقاص فمرنا على باب حجرة عائشة فذكر عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل حدثني سلمة بن شبيب قال قال الحسن بن ابي نجران في رجل حدثني يعقوب بن عبد الله عن سالم مولى شدا بن الهادي قال كنت انا مع عائشة فذكر عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم بمشابهة وادعى الطحاوي وابن حزم ان المسح ميسوخ والله اعلم كلا في الفقه قال الشيخ زكي الله الدهلوي ولا يفرق بينه في رواية وهو الهوى فانكره واغسل الرجلين مضمكين بظاهركا يرة فانه لا فرق عند يدي بين غسل الرجلين من اكرغز وبكبر واحدا مما هو كالشمس في رابعة النهار وقال الحارثي بن عيسى الذي نقلوا الموضوع عن النبي صلى الله عليه وسلم تحلا وتغلا والذين تعلموا الموضوع منه وتوضوا على وجهه وهو تركه وظهره عليه وقلوا انه لم يمسح اكثر من الذين نقلوا لظلاله الاية فان جميع المسلمين كانوا يتوضون على وجهه ولم يتعلموا الموضوع الا منه صلى الله عليه وسلم فان هذا العمل لو كان معروفا عند هره في الجاهلية وهو قد راؤوه يتوضأنا لا يقتص على ما لا الله تعالى وقولوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث حتى نقلوا عنه من غيره وجه في الصحاح وغيرها انه قال في الرجلين لا يكون الا قدام غير النكاح ان الغرض اذا كان مسح ظهره القدام غسل الجميع كلفه لا اقتصار على الطرفين فان جازان يقال انه لم يركبوا واقتضاهما نقلوا عنه من ذلك كان الكذب الخطا فيما نقلوا من لفظ الاية التي اقبل الى الجواز ان قيل بل لفظ الاية اثبت بالتواتر الذي لا يمكن الخطا فيه فثبت التواتر في لفظ الموضوعه او لا اكمل ولفظ الاية في النسخا ما تواتر من السنة فان المسح جنس تحت نوعان (الاشارة) وغيرها الاية كما نقول المذهب تحققت المصلوة (منهاج السنة) اي تواترت لها فقصي الموضوع كله صحا قاله ابو زرعة الكاهن وغيره، فما كان بلا شاة فهو الغسل واذا احتج احدنا بغيره في اسم الغسل فليخص النوع الآخر باسم المسح يقال على اسم العام الذي يدرج فيه الغسل ويقال على الخاص الذي لا يدرج فيه الغسل ولهذا نظائر كثيرة مثل لفظ ذوى الأرحام فانه يعبر بالعصبة كلها مثل أهل البيت وغيرهم مثل اهل البيت لكان للعصبة واحدا في الغرض اسم يخصصها في لفظ ذوى الأرحام مخصصا في الشرع بمن لا يترك بعض ولا تنصيب ذلك لفظ الجاهل والمباين ويعبر بالسكن بجرام ثقل يخصص باحلال الاقسام الخمسة وكذلك لفظ المحكم فيقال على ما ليس بمنفع ثم يخصص بما ليس بواجب ولا متنع فيفرق بين الجائر والواجب والممكن العام والخاص وكذلك لفظ الحيوان ونحوه بينا ولا الانسان وغيره فلو لم يخصص بغير الانسان ومثل هذا كثير اذا كان كذا في النوعين اسم يخصصه في الاسم العام مخصصا بالنوع الآخر ولفظ المسح من هذا الباب وفي القرآن ما يدل على انه لم يدرج في مسح الرجلين المسح الذي هو تقصير الغسل بل المسح الذي الفصل قسمته فانه قال في الكعنين ولم يقل الى الكعاب كما قال في المرافق فذكر على ان ليس في الرجل كعب واحد كما في كل يدي من رجل واحد بل في كل رجل كعبان فيكون تعالى وقام باسم الى العظمين التامتين وهذا هو الغسل فان من مسح مسح الخاص يحجل المسح لظهور القدمين وفي ذكره الغسل في العصور الاولى في المسح في الاخير والتنبيه على ان هذا في العصور يجب فيها المسح العكس فانه يخرج في المسح الخاص كما في مسح الرأس العامة راى عند بعض الأئمة والمسح على الخفين وتارة لا يدرج المسح الكامل الذي هو الغسل كما في الرجلين المكشوفين وقد تواترت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام على الخفين وغسل الرجلين، وما نقوله الهامة ان الذي مسح الرجلين الى الكعابين الذي هما مجتمعا الشاق والقدم عند معتق الشراك اتم الابدل عليه القرآن ليجوز من الوجوه ولا فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام حديث يعرض وكاهو معترف عن سلف الهامة بل هم على القول بالقرآن السنة المتواترة ولما كان الشا بقين الاولين والتابعين لهم باحسان واما قراءة النصب فالعطف انما يكون على محل اذا كان المسح واحداً قبل الشاعره فلتسا بالجبيل ولا الجديلا، فلو كان مسح قوله مسحت براسي ورجلي هو محسنه مسحت براسي ورجلي لا يمكن كون العطف على المحل لكن المسح مختلف وذلك ان قوله مسح براسي وقوله مسحوا بوجوهكم وايديكم راى في التفسير يقصص الصاق المتشوح لأن الباء للاستباق وهذا يقتضي اتصال الماء والاصصال الى اعضاء الطهارة واذا قيل اسمع راسك ورجلك ثم انقطع اتصال الماء الى العضو وهذا ينافي ان الباء حوت جاء المحط لا زائدة كما يظن بعض الناس وهذا خلاف قول الشاع المذكور فان الهاء هنا مذكورة فلو حدثت لم يخل المسح والباء في آية الطهارة اذا حدثت احتمل المسح فلو جاز ان يكون العطف على محل المحرور مما قبل على لفظ المحرور بها واما قوله امروني تحرير الاصول وشرح منه اي التعارض صورة في الكتاب التعارض الذي بين قوله في آية الموضوع من الجرو المص في ارجلكم في المقتضى بين مسحهما اي الرجلين كما هو ظاهر قوله المبر غسلها كما هو ظاهر قراءة النصب فيخص من هذا التعارض بانه يجوز مسحهما المخلوفاً في المقدر الدال عليه الواو وحذف الفصل مشاككة كما في قول الشاعره قالوا اقترع شيئا غلب لك طبعه قلت انما هو الى محبة وميصة، والعطف

حدثني زهير بن حرب قال ناظرهم وحدثنا يحيى قال ناظرهم عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي يحيى عن عبد الله
 بن عمرو قال سمعتهم يقولون صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة حتى إذا كنتم بأهبط بالطريق فقل قول عند العصر فقولوا وهو حي لا نقضنا
 اليهم واحقاً لهم تلوح له في شدة الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للأحقاب من النار استبغوا الوضوء حول شدة
 أبو بكر بن أبي شيبة قال تأدكهم عن سفیان بن حرب ثنا ابن أبي شيبة قال ناظرهم عن جعفر قال ناظرهم عن أبي يحيى عن منصور
 عن هلال بن يساف عن جعفر بن شعبة استبغوا الوضوء وفي حديثه عن أبي يحيى عن الأعمش وحدثنا شيبان بن فروخ وأبو كل
 الجحدي جميعاً عن أبي عوانة قال أبو كلثوم أبو عوانة عن أبي بشير عن يوسف بن زائدة عن عبد الله بن عمر قال تخلف عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في سفر سافرنا فادركنا وقد حضرت صلاة العصر فجعلنا نسير على أنجيلنا فننادى ويل للأحقاب من النار نحن
 عبد الرحمن بن سلمة الجعفي قال أسمع بعض بني مسلم عن محمد بن وهبان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً
 لم يزل عقيباً فقال ويل للأحقاب من النار حدثنا قتيبة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا ناظرهم عن شعبة عن محمد بن زياد
 في القراءة تين على رؤسكم ولعل فاكتم ته الخضير من الأسرار المنهي عنه إذ غلبها مظنة له كونه يصيب الماء عليها فنفط على المسحور لا تقسم
 بل للتبشيرة على وجوب الاقتصاد فكانه قال اغسلوا الرجل خشكاً خفيفاً شبيهاً بالسهم وإنما قلنا بخبرهم عن شعبة لا اتفاقاً في الخبر التقدير الذي
 ينتمى القتل فوافقهم على الكذب من العبادة على نقل غلبها من صلى الله عليه وسلم فوافقوا الخبر من العبادة من أن تابعين على نقل ذلك
 عن الصحابة في روايتهم عنه في الدنيا وليس معنى التواتر أنه هذا لا يحتاج إلى أن يتقدم فيه من معين والتفصيل ابن أبي الجهم عن الجعدي عن جابر بن عبد الله
 بقوله برؤسكم أذليس جزل الجوار فصيحاً يتقارب الفعلان أي استحووا واغسلوا وفي مثله حذف العرب الفعل الثاني وتعطيت متعلق على متعلق الفعل
 الأول كأنه أي متعلق الفعل الأول متعلق أي الفعل الثاني كقولهم متعلقاً سيفاً وزحماً وعلفتها تبقاً وماً بارداً إذا اضمحل ومعتقلاً راحاً وسقيلاً
 ماؤه يارحمه فحذف ماؤه وعطف متعلقهما على متعلق ما قبلهما واللام من هذا القبيل أي استحووا رؤسكم واغسلوا الرجل فحذف اغسلوا وعطف متعلق هو
 ادرككم على متعلق الأول وهو رؤسكم فجعلوا اغضاء عن المناقشة في أنه لم يأت في كلامهم فصح وقوعه في قوله تعالى غلبتكم وحرورين
 في قراءة حمزة والكسائي إلى غير ذلك وفي رواية أخرى في الظاهر من المذكورين برؤسهم متعلقاً من حلالها وعلمتها معاً اثنتان على أنه إذا
 قيل فاعرفه تقارب الفعلين أما إذا كان أعرب المتعلقين المتعاطفين من نوع واحد كما ذكر في علقته وسقيتها وليست الآية من هذا القبيل
 كما ندعي ما ذكره يكون لأجل منصوبه لأنها معمول اغسلوا المحذوف غير ترك إلى الخبر الذي هو الشاكلة لأللاب الروس فلا يخرج جزمها عن الجوار
 بجز رؤسكم فهاهنا منه وقع فيه، أم قد طال العلامة السيد لاوي البغدادي الكلام في هذه المسألة وذكر في الفريفي وأخبر الباطل منها
 بحيث لم يترك أحداً أنصف من نفسه مما ألقى في الكلام وجوب الغسل والعطف بما يظهر من قراءة الخفض في بادئ الرأي بل أثبت من نصرة أمته الشيعة
 وكنتهم المضارة أن المفضل في لأجل هو الغسل فقط فمن أراد إطلاقه فليدرج نفسه الماتعة من روض المعاني فيه بكافة ومقتضى إشراك الله تعالى
 وأما الأحاديث الشاذة الدالة على عظم الرجلين فمع غفر البصير من الاختلاف الشديد في صحته تحمل على حملنا قراءة الجعدي هذا كله من طريق
 الرأية وأما من طريق الخلف فقال ابن رشد في البداية أن الغسل أشد منسابة للمسلمين من المسح كما أن المسح أشد منسابة للروس من الغسل
 إذا كانت العظام لاينة وذهبها غالباً إلى الغسل وينتدب الرأس بالسهم وذلك أيضاً غائب والمصالح المعقولة لا يمتنع أن تكون أسباباً للعبادات
 المفروضة حتى يكون الشرع (المتكلم فيها) معنيين معنى متطابقاً ومعنى يركبها أعني المتكلم فيها من راجع إلى الأمور المحسوسة والبالغة من راجع إلى زكاة النفس
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قوله عن هلال بن يساف أن أبا يساف فيه ثلاث لغات فخر الياء وكسها وإساق بكسر الهاء قوله من مكة
 إلى المدينة أنه وليرفع ذلك لعبد الله عققاً إلا في حجة الودع أما غرودة الفقه فقد كان فيها لكن ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم فيها إلى المدينة
 من مكة بل من الحجج كآفته ويحتمل أن تكون صفة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمر كانت في ذلك الوقت أقرب ما بينه، لكن في الفقه قوله وهو حي لا
 تكبر اليدين جميعاً لأن وهو المستعمل كفضيخان وبغضاب أي فجلهم لم يستبغوا الوضوء فادركهم على ذلك فأنكروا عليه قوله لم يمسها الماء إلا في
 ماء الفحل جمعا بين الرأيات قوله عن يوسف بن ماله أن ما هك بنهم الهاء غير مهم فيه لأنه استعجمي غلوه قوله فادركهم على أن يرفع
 الكون قوله وقد خفست الصلوة إلا في جادوت فعلها قوله غس على أنجيلنا أنتم منه أنجيلنا من أن أنكم راعهم كان سبب
 المسح لا سبب لأفادته على غل على غل أنجيل، وأذي يظهر والله أعلم أن المسح هنا بمعنى الخفيف في الغسل وعكركم أنكم مال
 وأساسين في قوله لم يغسل عقيباً إلا هذا نصير في أن أنكم والتو عن النار إنما كان على ترك بعض الغسل والله أعلم

الذي اشتم عليه القرآن العزيز وقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم قل نرى قلبك وجعلك في السمكة الآية كلها دالة على ثبوت الحسن والفتح والنايين
بالحن الذي ذكره ابن القيم ثم الاختلاف في ثبوت ما راجع الحسن والفتح واختلاف مراتبها في بعض الاعمال المأمورة بدرجة من الحسن والمصلحة
ما يقتضيه اقتضاه وتحتج به في البعض الآخر من الحسن يقتضيه وجوبه او تأله التاثر عن الوجوب واودية واووية وهكذا في المنهيات في بعضها
مراتبه من القيم والمكروهات وجوب كونه حرمًا شديدًا وفي البعض الآخر في وجوب الكراهة الخيرية او التزهية او الاساءة او عدمه او لوليه وادراك
هذه المراتب والحكم على الاعمال بما تقتضيه من درجات الحسن والقيم هو من صفة الاجتهاد واجتهاد هو الذي يدل على ان العمل الفلاني في غير الحسن
او القبح ما يقتضيه كونه صالحًا لان يحكم عليه بالوجوب والندب او المحرم او الكراهة فليس الاجتهاد لما معه من الفهم الموهوب ولغو البصيرة وتوالتق
واشتغاله بالعلوم ومراسته فيه معرفته بتحقيق الاعمال ومراتب حسناتها ونجسها خصوصًا في دائرة الامر الوجوب والنهي والتحريم ومتبذلًا من خصص طبيعة
الثبوت والكلالة وظنيت به بل ربما علم اليه الامر القطعي بشئ وهو يعلم قطعا انه ليس نفس هذا المأمور مع قطع الخط عن الثرائن الخارجة على
لكونه واجبًا ممتنعًا الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالكرهى الله عنه حين امر بالناس ان يثبت مكانه بعد حجبته صلى الله
عليه وسلم فلم يثبت وقال كان لاني اني تخاف ان يتدبر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي
فيه بان لا ياتر طراس يكتب لهما على قبره فثبت به احد وقال عرض الله عنه حسبا كتاب الله وامر صلى الله عليه وسلم على رضى الله عنه في الحركية
بجوفه رسول الله من الكتاب فمعه على قبره فثبت به احدى وقال عرض الله عنه حسبا كتاب الله وامر صلى الله عليه وسلم على رضى الله عنه في الحركية
صالحه للوجوب المتخير والحق في الشد بل امر فثبت به احدى وقال عرض الله عنه حسبا كتاب الله وامر صلى الله عليه وسلم على رضى الله عنه في الحركية
من الوجوب الاخرى وقد قلت فيما مر من امر الشافعي انه قال لا اهل مخالفا في ان تاركا لاستشاق لا يوجب الوضوء مع صحة الامر بمواظبة
النبي صلى الله عليه وسلم عليه فماتت الامم اجتمعت على ان الاستشاق ليس فيه من الحسن ما يؤجبه على الوجوب وكل ذلك النكاح في الوضوء
قد اتفق الحكماء على أنه على وجوبه مع ثبوت امره في السنن والفرق الذي نحن بصدده ان الامر الواو في حديث الباب اى ارجح فحسن
وضوءه ان كان معناه الامانة فغير محمول عند الجمهور في وجوبه بل في الوضوء لا ينظر الجمهور في غير السنن يقتضيه كون واجبا مفترضا كالنهي
وغيره وما لا اوجبه فلا خلاف الا في مثل هذه الامور سارخ وليس الجمهور على حصص كون الامر الوجوب او الاستحباب من غير ان الاجتهاد
والله اعلم ومما ينبغي ان يحتفظوا ان الله طهر الخلق للتطهير وجعل عليه كما قال تعالى واكثر من السجدة في سجدة واحدة وهذا الظاهر
من صفة الازمنة الطبيعية التي اتفقت عليها كافة الامم وطوائف الناس قديما وحديثا ولهذا لا يصح الله سبحانه وتعالى في آية الوضوء
يقع به التطهير غسلًا واستحباب مع ان المقصود من مشروعية الوضوء والتسل وماتاب منابه ليس الا التطهير كما قالوا ولكن قيل يطهر كونه
الذي هو المتعين للتطهير طبخا على الاطلاق فنقول اذا تم استعمال المطهر الطيب في محل النظارة فلا تيق حاله متغيرا في حصولها وتكمل
وهو المطلوب من الوضوء وفتحنا الصلوة بخبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي ان يتوقف تأثير الماء الطيب الخالق على مزيد تكسبه من
الصابون والكنية والسمية في صلبه والرتب بان محل النظارة والوكلاء بينها وغير ذلك لغير الاستعمال فكل هذه الاعمال من محسنات هيصة
التطهير او تمكلات لوجوبه ويسمى الطهور مع ما عاين هذه الاحاب الشرعية وضوء ومع عزل الخط عنها طهورا على صفة اللغز فالنظارة
ليست عبارة عن النجاسة فقط واصل الوضوء من الوضوء وفيه معنى الحسن والنظافة والبهاء فالشارع لما اعتبر في الطهور للمعانى
الغيرة لحسن التطهير واحكامه الزائدة على نفس ازالة النجاسات اطلق عليه لفظ الوضوء وهذا الوضوء لا يشك انه مطلوب الشارح وعونه
الا ان جعل مفتاح الصلوة الطهور السارخ فقط وهو الذي اكتب بذكر في القرآن ومن ههنا يظهر لك الفرق بين قوله صلى الله عليه وسلم
مفتاح الصلوة الطهور وقوله صلى الله عليه وسلم ان صحت لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وقوله في حديث الباب ارجح فحسن وضوءه والتقية
داوود واشتملها شط في الوضوء دون الطهور وهذا الفرق اللطيف قد علمت شينها المحمود قدس الله روحه يقول ان شينها فاسم لعل من الطهور
قدس الله مع قال به، نعم قد يتوسع في اطلاق احد اللفظين اى الوضوء والطهور في موضع الاخر عند بعض رؤاة الاخبار بالحنف فانه قولنا
يماكون بامثل هذه الفرق المعنوية الدقيقة وليس فيه كبر ضيق وطاق التعبير واسمع واصل ما اردنا ليس موقوف على تسليم هذا الفرق،
هذا الذي ذكرنا كانه كان في النظارة بالماء وما الصعيد الطيب في التيمم فانه ليس بخاتم الاصل للتطهير بل جعل لنا اربعة
المحمدية مسجدا وطهورا لقتلها من الله سبحانه وتعالى واكثر رماسته وكان هذا من خصائص هذه الامة فالنظير ليس من
خواص القرب الطبيعية فيمكن في استعماله اشارات النية من المرحون وغيرها ان دل عليه دليل وهذا ظاهر جليل والله سبحانه وتعالى اعلم

فخرج ثم صلب على شئنا سويل بن سعيد عن مالك بن انس ح وحديثنا أبو الطاهر في اللفظة قال اتعبد الله بن وهب عن مالك بن انس
عن شهيد بن أبي صالح عن أبيه عن علي بن هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من
وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع أخوقطر الماء فإذا غسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة كان بكشفتها يداؤه مع الماء
باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء قوله أو المؤمن إذا شدة من الروي وكذا قوله مع الماء أو مع أخوقطر الماء قوله خرج من وجهه كل خطيئة
الماء وخرج جميع الماء الجاز لا الاستغفار في غفرانها لأنها ليست بأجسام فخرج حقيقة كما قال النوى وقال ابن العربي في شرح الترمذي قوله
خرجت الخطايا يعني خففت لأن الخطايا هي أفعال وأعراض لا يتبع كَيْفٌ توصف بدخول أو خروج ولكن البكرى لما أوقف الغفرة على الطهارة
الكاملة في الموضوع بل ذلك مثلاً لخروج الماء قال السيويني في قوت المتقدي بل الظاهر جملة على الحقيقة وذلك أن الخطايا توثرت في
الظاهر الباطن سواء أبطم عليه أرباب الأحوال والمكاشفات والطهارة تنزيهه وتشاهد ذلك ما أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه الحاكم
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى العبد إذا ذهب دنباً تركت في قلبه ككثرة سوءه فإن تاب وتوب واستغفر صحت قلبه وإن عاد
زادت حتى تعلق قلبه وذلك البراء الذي ذكره الله تعالى في القرآن كلاً كان على قلوبهم فكانوا أعمى وأخرجه ابن جرير عن ابن خزيمة عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتجر الأسمود قوتته يصفاء من الجنة وكان أشد بياضاً من الثلج وإنما سوتت خطايا المشركين قال السيويني
فأما أثرت الخطايا في الحجر ففي حديث جابر عليه السلام أني رأيت في حجر من حجرهم أثر خطيئته أو السواد الذي أخرجه وأما أن يقال أن الخطيئة
نفسها تعلق بالبدن على أنها جسم لا على أنها على أثبات عالم المثال وأن كل ما هو في هذا العالم عرض له صورة في عالم المثال أم قلت
أما عالم المثال فقد يركن على وجوده الشيعي والى الله الدهلوي قد مر الله روحه في أدات حجة الله بالبرادة بآلة جمعية كثيرة وأما عن فقد
شاهدنا اليوم تحفظ الأصوات التي هي أعراض بوسيلة آلات فوخرافية وغيرها فكما أن الهواء في أصواتنا ويحفظها يمكن أن يحمل أعضائنا
أصواتنا الصادرة منها وتحفظها ويحمل الماء الذي جعله الله ذريعة إلى تطهير المؤمن شيئاً منها ومن أثارها بقدر الملك القادر على ما يحسنه
قال الشيخ الشرحي في في الميزان أن هذا الحديث هو مأخذ من معنى الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة لكون الخطايا أثرت فيه كما ورد في الصحيح
وقال محمد بن سيار عن علي بن الحارث عن حماد بن عمار عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطهارة ما شغرت بالإصالة إلا أن يزيل أعضاؤه العبد نظافة وحسنه
وتنقى أيضاً ظاهره وباطنه والماء الذي أخرجت فيه الخطايا بحسناً وكشفاً وتقديراً وإيماناً لا يزيل الأضغاضة إلا بتنقيتها في تلك الخطايا
التي أثرت في الماء فلو كشفت للبدن كأي الماء الذي يتطهر منه النفس في المظاهر في غاية القدرة والنزاهة فكانت لنفسه لا تطيب باستعماله
كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو ذئبة أو نحو ذلك كالبعض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرجت
من كبد أو وصفاً وكرهات وخلافت الأولى فقلت له فاذن كان الأمر بالوجبة وأبو سعيد من أهل الكوفة حيث قال لا نجاسة للماء استعمل
فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكوفة فقال إذا رأى الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف عيان تلك الخطايا التي خرجت
في الماء ويميز غشائها ألكباً عن الصفات أو الصغار عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمور المجردة حساً على حكم سواء
قال وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتقاطعة فقال يا بني من شئت عن حقوق الوالد بن فقال
تبت إلى الله من ذلك ورأى غشائها فخصه بغير فقال له يا بني شئت من ذلك ورأى غشائها فخصه بغير فقال له يا بني شئت من ذلك ورأى غشائها فخصه بغير
الحشر سماح آلات الله فقال تبت منها فكانت هذه الأمور كالحجوة عند علي بن حنبل سواء من حيث العلم أو ثبوتاً من حيث العلم قال الله تعالى العجبة
عن هذا الكشف لأنه من الأطلاع على سوات النار فلما جاءه الله أن ذلك فعلوا أن الأمر حال شقة كان قوله في الماء المستعمل تأييداً لما مره وقد مر
من الخطايا من صفات وكبرياء وكرهات وخلافت الأولى لأنه كان يعبر بالقول بنجاسة كل ما خرج من البطن من على حاله أو كما قد يبرهن بعض مقلد
أم قلنا أن كلمات فقها شأ رحمة الله تعالى في البحر وغيره لا يجوز تلاوته وذكر الشيعي رحمه الله مع إمكان مسامحة والله سبحانه وتعالى على ما علمه
قوله نظر إليها أي إلى الخطيئة يعني إلى سببها إطلاقاً لاسم السبب على السبب مبالغة قوله بعينه كذا قال الطبري في تفسيره وذكر بعض المفسرين
به من القوب وما بين لم يمانع ذلك والوجه مشتق من العين والفاء لأن ذلك لم يصب العين والذات كاجب بأن العين طليعة القلب لأنه فإذا ذكر
أغنت عن سائرهما ويمكن أن يقال أن الألف والسين بالمضغضة والاستشاق لأن ذلك بالمعنى فيعين العين وهذا مصرح في حديث
عبد الله بن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المشكوة وحديث عمر بن عبد العزيز عن مسلم وأحمد كافي في المنية ويقال خضت العين لشيء
عمره خرج دونه لعدو غسل داخلها والله أعلم وقوله مع أخوقطر الماء أي القطر الجرا الماء وإنزال القطر قوله بكشفتها يداؤه أي كسبتتها

قوله
في
الكتاب
في
الكتاب
في
الكتاب

او مع آخر قطر الملك فاذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب
 حل ثنا محمد بن ميمون بن يحيى القتيبي قال نا ابو هشام الخزازي عن عبد الواحد بن هروان زياد قال قال عثمان بن حكيم قال نا محمد بن
 المنكدر عن محمد بن عمار بن عثمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فاحسن الوضوء خرجت خطايا يومه من جسده
 حتى يخرج من تحت اظفاره مثل شئ ابوكرب محمد بن العلاء والقاسم بن زكريا بن دينا روي عن حميد قالوا نا خالد
 ابن مخلد عن سليمان بن بلال قال حدثني عمار بن غزيرة الانصاري عن نعيم بن عبد الله الميموني قال رأيت ابا هريرة يتوضأ
 فغسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى اشرع في العضد ثم يده اليسرى حتى اشرع في العضد ثم مسح برأسه ثم غسل
 رجله اليمنى حتى اشرع في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى اشرع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يتوضأ فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيمة من اسبغ الوضوء فمزا استطاع منك فليطل غرته ويحمله
 قوله مشتها رجلاه الى الصبر الخطيئة ونصبت بترع الحافض اي مشتها الى الخطيئة قوله يخرج نقياً اي الظاهر من صدر الحديث ان
 التكليف يخص اعضاء الوضوء لكن قوله في الاخر حتى يخرج نقياً ظاهر العموم ويحمل ان يخص بما ذكرنا ويكرن العموم لقوله من الخشوع
 والاخلاص كما قال الالباني قوله من الذنوب الى اي الصغائر الحديث ما لم تزلت الكليات كما مر تفصيله قوله ابو هشام الخزازي الى اسبغ الوضوء
 ابن سبغ وكان من الاخبار المتعارفة في الوضوء من قوله من غسله الى اي جميع يديه او اعضاءه وضوئه قوله من تحت اظفاره الى اي مثله
 باب استحباب اطالة الغرّة والتجليل في الوضوء قوله عن نعيم بن عبد الله بن الجهم بنهم النون وقم العين والمجرم بنهم الميم الاثني و
 كراهية الثانية واسكان الجهر من الاجماع على الاشهر وهو صفة لتبوي لا يهيه كليهما حقيقة فانها كانا يجبران سبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اي يجزانه كذا في الفقه وغيره وقال السيوبي كان عبد الله بن محمد السجستاني اذا قدم على المنبر وقبل كان من الذين يجزئ الكعبة زادوه وقبل كان
 عبد الله بن محمد السجستاني النبوي في رمضان وغيره وكما نعم من الجهم كذا في شرح الموطأ للزرقاني قوله حتى اشرع في العضد الى اي ادخل الفعل
 فيه وكذا قوله اشرع في الساق قوله انتم الغر المحجلون الى قال اهل اللغة الغرّة بياض في جبهة الفرس والتجليل بياض في يديها ورجليها
 قال العلامة شفي النور الذي يكون على موضع الوضوء يوم القيمة غرة وتجليلاً بغيره الغر من التجليل والله اعلم قوله من اسبغ
 الوضوء الى الظاهر انهم اذ وقع عند التزوي من حديث عبد الله بن مسعود صححه امي يوم القيمة غرة من التزوي محله من الوضوء قال
 في المصالح وهو معارض بظاهرها في البخاري (اي حارب الباب) قلت لعل نور المحبة وبياضها يكون ازين مما في الاطراف والاجتماع السببين
 اي الوضوء والنجوى اللذان لم يفسد استقامت مكره الظاهر انه بقية الحديث لكن رواه احمد من طريق فليعن نعيم روي عنه قوله في احدى
 قوله من استطاع الى من قول النبي صلى الله عليه وسلم اوص قول الى هريزة ولو اذهنه الجملة في رواية احمد من روى هذا الحديث من الصحابة وهم
 عشرة وكما من رواه عن ابى هريزة غير رواية نعيم هذه والله اعلم قاله البخاري وقال المنذري قوله من استطاع الى من كلام ابى هريزة
 موقوف عليه ذكره غير واحد من الحفاظ كذا في المرقاة قوله فليط غرته وتجليله الى اما اطالة غرته فبان بفضل شي من مقدم رؤسها فليجوز
 وجهه زائلك على القدر الذي يجب غسله لاستحباب كمال الوجه، وفي الحلية والتجليل يكون في اليدين والرجلين وهله حد لا رقت فيه
 على شئ الاصحاحات ونقل النبوي اختلاف الشافعية فير على ثلاثة اقوال الاول انه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين بلا توقيت
 الثاني ان نصف العضد الساق الثالث الى النكبات الركبتين قال واذا حديث يقتضيه ذلك كلامه ونقل الثاني عن شرح الشريعة مقتضراً
 عليه، كذا في الرواجز، قال الحفاظ في الفقه وقال ابن زبيل وطائفة من المالكية لا تستحب الزيادة على الكعبين المرفقين لقوله صلى الله عليه وسلم
 من زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وكلامهم معترض من درجة ودواية مسلوحة بحجة في الاستحباب لا في القرض بالاحتمال واما دعواهم
 اتفاق العلماء على خلاف مذهب ابى هريزة في ذلك فهي مردودة بما نقلناه عن ابن عمر قد صرح باستحباب جماعة من السلف اكثر الشافعية
 ونخبة واما تأويلهم الاطالة المطالبة بالمداومة على الوضوء فمعترضان الراوي ادى بحضرة راى كيف وصرح برفضه الى الشافعية صلى
 الله عليه وسلم قال الحفاظان القوي الالهي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجزئ الاثني في الوضوء وكذا لم يثبت عنه انه تجاوزه
 المرفقين والكعبين ولكن ابوهريزة كان يفعل ذلك ويتأول حديث اطالة الغرة واما حديث ابى هريزة راى المرفع عند مسلم وهو حديث الباب
 في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم انه غسل يده حتى اشرع في العضد من رجله حتى اشرع في الساقين فوافنا بديل على ادخال المرفقين
 والكعبين في الوضوء وكذا على مسألة الاطالة ام اي لا يدا غسل المرفقين والكعبين من غسل شئ يسير من العضد وروى المتأقيل عادة

حل ثنا **س**ويد بن سعيد وابن أبي عمير جميعاً عن مهران الفزاري قال ابن أبي عمير ثمان عن علي ما كان الأشعث سعد بن طارق عن
 إلى حازم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن حوضي ابدن من ليلة من عذاب لكواش من أياض من الشجر وأختر من
 العسل باللبان والأزفة أكثر من عذابي النجوم وإني لأشكر الله سبحانه كما يصعد الرجل إلى الناس عن حوضي قالوا يا رسول الله أتعرفنا
 يومئذ قال نعم لكم سيما ليست لأحد من الأمور تردون علي غداً فنجعل من أشر الوضوء وحل ثنا أبو كريب وأصل بن عبد الله عليه
 والفظواصل قالنا ابن فضال عن ابن أبي عمير عن الأشعث عن علي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تردون علي
 امتق الحوض وأنا أدرك الناس عنكم كما يرد الرجل إلى الرجل من اليل قالوا يا بني الله تعرفنا قال نعم لكم سيما ليست لأحد من
 تردون علي غداً فنجعل من أشر الوضوء وليصعدني عن طائفة منكم فلا يصلون فأقول يا رب هؤلاء من أصحابي فنجعلني ملكاً
 فيقول وهل تدري ما أحل ثوابك وحل ثنا عثمان بن أبي شيبة قال قال علي بن مسهر عن سعد بن طارق عن ثوبان عن إبراهيم
 في إمداء لمسلم عن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً قال سئل ليست لأحد غيركم وله من حوض حذيفة نحوه، قوله أن حوضي أني أني لا يصلون علي حوضي
 قوله ابدن من ليلة من عذاب فكذلك تحية أي الذين لم يولدوا وهي ليلة على الساحل من أخلوا الشام ما يلي بحر اليمن قوله من عذاب النجفين
 يصعد ولا يصعد وهو أشر بلاد اليمن ما يلي بحر الهند، قوله وأهل أني أي الكثر، قوله من الصل باللبان أي المختلط به قوله والأزفة أي جمع الألف
 أي ولظرفه من كبره ما يعرفها قوله وأني لأشكر الله أي ادفع واسمع قوله كما يصعد الرجل إلى الناس أي إلى الله تعالى لا جانب قوله
 عن حوضه أي أي صيابة عن المشرك والمخالطة قوله لكم سيما أي بالفضل قد يمد وهو العلامة قال تعالى في كتابهم من أشر الشجر
 قوله ليست لأحد من الأمور أي ظاهرها حديث أن هذه السيمة إنما تكون لمن توفي في الدنيا من أصدقه من جرحه أنصاري في شهر البخاري فيه رد
 على من زعم أنها تكون لمن لم يمت يومئذ كما يقال لم يمت القبل من صلبه ومن لا وفي قياسي على الإيمان نظر لانه المصدق والشهادة وإن
 ترك الواجب وقيل الحرام بخلاف الغرة والتجمل فحجوه فضيلة وتشريف لمن توفى بالفعل لا باليد أو بالذي يظهر المراد المختص في حياته لا
 من وصفاً التماس فلينظر بعد حلول حياته حصلت له السيمة لقيامه مقام الوضوء وفي نسخة النبي صلى الله عليه وسلم حوضاً فقال الصعيد
 الطيب وضوء المؤمن أخرجه النسائي بسند قوي عن أبي ذر كذا قال البخاري في شرح الموطأ قوله تردون علي أن ينكسر لرد عن الحرم
 قوله وأنا أدرك الناس أي أنظر قوله وليصعدني عن طائفة منكم الم والمحمل الطبراني من حديث أبي بكر رفعه ليردوني علي الحوض رجال
 من صحبتي وروائي وسند حسن والطبراني من حديث أبي الدرداء نحوه وزاد فقالت يا رسول الله أخرج الله أن لا يحيط به منهم قال ست فمهم
 وسند حسن، قال الفقيه يروي ذكر عن أبي عبد الله البخاري عن قبصة قال هم الذين أنزل الله على عذابي بكر فاتهم أبو بكر حتى قتلوا وأنا على
 ألكم وقال الخطابي لم يمت من أصحابي أحداً وأنا أنزل قرآنهم من أشر الأعراب من لا ضرة له في الدين وذلك لا يجب دلحاً في الصحابة
 المشهورين قيل قوله في بعض المراتب أي أيها أصحابي بالنصف على قوله صحبههم وقال الرازي لا يعتد دخول أصحاب الكبار واليهم في ذلك
 وقال النووي قيل هم المنافقون والمراد من فيجوز أن يحشر أبا النخعة والتجمل كونه من جملة أئمة فينا وهم من أشر السيمة التي عليهم فيقال
 أنهم بدوا برك أي لم يمتوا على ظاهرهم فأقرهم عليه قاله يامن غيره وعلى هذا فتدحى بعبهم الغرة والتجمل ويطلقونهم وقيل أنزلهم
 أن كثر عليهم السيمة بل يناديهم لو كان يعرف من إسلامهم وقيل هم أصحاب الكبار واليهم الذين أتوا على الإسلام وعلى هذا فلا يقطع
 بدخول هؤلاء النار يجوز أن ينزلوا عن الحوض أو عاقبة لهم ثم يردوا ولا يمتنع أن يكون لهم غرة والتجمل فغيرهم بالسما سواء كانوا في
 زمنه أو بعده ويترفع عيان واليهم وغيرهما ما قال قبصة راووا الخبر أنهم من أنزل بعد الله صلى الله عليه وسلم لا يلزم من صفة لهم أن يكون
 عليهم السيمة لأنها كرامة يظهر بها على المسلم والمراد من خطبته قد يكون عرفهم بأعيانهم كما بصفتهم باعتبار ما كانوا عليه قبل أنزل الله
 فمن عرف صورته ناداه مستحقاً لحاله التي فارقها عليها في الدنيا وأما دخول أصحاب المذبح في ذلك فاستبعد لتبذره في الخبر بقوله
 أصحابي وأصحاب المذبح إنما حدثوا بعده وأوجب محل الصخرة على الخفة لأنها استبعدت أيضاً لأنه لا يهال للمسلم ولو كان من أشر السيمة وأوجب
 بأنه لا يمتنع أن يقال ذلك لمن علم أنه قضى عليه بالعتاب على معصية ثم يجزى بالشفاعة فيكون قوله صفة أسلمة لأم الله مع بقائه الرجل
 وكله القول في أصحاب الكبار وقال البيضاوي ليس قوله من أشر السيمة فيكونه من أشر السيمة بل يمتنع ذلك ويحتل أن يردوا عن صفاته
 المؤمنين المذنبين لأن الاستقامة بغير كون الأعمال الصالحة بالسيرة قوله وهل تدري ما أحل ثوابك أي من أشر السيمة وأوجب
 صلى الله عليه وسلم أو ترك الاستقامة على الطاعات على اختلاف الأقوال والمختار الأول استكمل مع قوله صلى الله عليه وسلم ما أحل ثوابك أي من أشر السيمة

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام ليصلي يقول فاه بالسواك حدثنا اسحق بن ابراهيم قال انا جبر من مصحح و
حدثنا ابن نمير قال ثنا ابى وايعوب عن الاعشى كلاهما عن ابى واثل عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
من الليل يمشي ولم يقلوا ليهيئ حدثنا جابر بن المشي وان شيا قال لا نعلم الرجل قال ناسفان عن منصور وخصي والاعشى
عن ابى واثل عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك حدثنا عبد بن حميد قال قال
البويعري قال انا لمعلم بن مسلم قال انا ابوالموكل ان ابن عباس حدثنا انه بات عند النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقام
بنبي الله صلى الله عليه وسلم من آخر الليل فخرج فظفر الى السماء ثم ترك هذه الآية في ال عمران ان في خلق السموات والارض والحيوان
الكل والنبات حتى بلغ قوتنا كتاب التبارك شر جبر الى البيت فتسوك وتوضأ ثم قام فصلى ثم اصطفى ثم قام فخرج فظفر الى السماء
فترك هذه الآية ثم خرج فتسوك وتوضأ ثم قام فصلى ثم خرج الى البيت فركب ابن شيبه وعمر الناقص وهما من حرب جميعا عن ابن
قال ابو بكر بن ابي عبيدة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفطرة خمس خصال
بان المراد منه الداخل كما عهد اسمعيل بن عيسى في فوق فنتبه له وفي هذا الحديث تأكيد السواك وانه لا يكتفى بالاسنان ورواية البخاري
فوجدته يستن بسواك يده يقول أم ثم والسواك فيه كما نه يتكلم قال الحافظ المهرجني القتيبي اى له صوت كصوت المنيق عيسى عليه السلام
وفي حجة الله اقول ينبغي للانسان ان يغسل بالسواك افاضى الفم فيخرج بلاغم الحلق والصدر والاستقصاء في السواك يذهب بالقلم (دالم)
وتحيط السموت وطيبته القلبية : ام واما السواك كثيرة ذكرها نفا ونرا فليراجع شرح الاحياء للزبدى في قوله اذا قام ليصلي اى يقول
هو الرجل اذا نام وتجهج اذا خرج من النوم وهو النور بالصلوة كما يقال تحنن وتأن ثم وتخرج اذا جازى جنب الحنن والارواح خرج فحق له
يشوص فاه اى اختلف في معنى الشوص هنا فقيل هو الغسل وقيل الدلك وقيل التنقية وقيل يشوص يستاك عرضا قال ابن دريد
الشوص الاستياك وما سفل الى اعلى ويقال شصت مهرب شصت بمحض غسلت بالفارسية قلت ومصدر شصت بزيادة النون كذا قال
العلامة الزيلعي في شرح الاحياء قوله انا ابوالموكل اى اسمه على بن داود يقول ابن داود البصري قوله فظفر الى السماء قولنا اى فيه اشارة
ليست قراءة هذه الآية عند الاستيقاظ في الليل مع النظر الى السماء لما في ذلك من عظيم المنفعة اذا اكرس لوجه واستيقظ وخروجه
تكريرة قراءة هذه الآيات كما ذكر في الحديث وفي هذا الحديث فوائد كثيرة ويستنبط منه احكام فنية وقد ذكر مسلم هنا مختصرا وقد
بسط طريقه في كتاب الصلوة وهناك بسط شرحه وفوائده ان شاء الله تعالى قوله ثم خرج فتسوك اى فيه تكرير السواك كلما قام من النوم
وان قصه قال ابن دقيق العيد اسحب بالسواك عند القيام من النوم لان النوم مقصود لتغير الفم لما يتصل به من اوجحة المعدة والسواك
الذرة تنظيفة فيستحب عند مقضاه باب خصال الفطرة قوله الفطرة خمس اى مفهوم العن ليس بحجة لانه انقصر في هذا الحديث وهو
حديث ابى هريرة على خمس وفي حديث ابن عمر على ثلاث وفي حديث عائشة على عشرين ورود غيرها وادوصلها ابو بكر بن العربي الى الثلاثين
فانذنا ذلك ان ذكر العن لا يقتضي نفى الزيادة عليه وهو قول اكثر اهل الاصول ومن قال به بحيث بان الله اعلمه بالزيادة في خصال الفطرة
بعد ان لم يكن عليه لما حدث بعضها والله اعلم كذا في شرح الاحياء وقيل بل الاختلاف في ذلك اى بيان خصال الفطرة لم يذكر في كل
موضع الاثرين بالخناطين وقيل اريد بالبصير المينة لتأكيد ما انجز المكونة كما هو في قوله لا بد من الصبغة والحج عرفة ونحو ذلك قوله واكمل
من الفطرة اى شك من الراوى وهو شفيان بن عبيدة قاله الحافظ في الفقه قال ابن دقيق العيد لا يترجم على البعض في هذه الرواية اظهر من
دلالة الرواية السابقة على المحصر اختلف في المراد بالفطرة في هذه الاحاديث فقيل السنة حكاه الخطابي في حديث ثعلبة بن عبد الله بن ربيعة رواية
ابى حنيفة في الصحيح في حديث عائشة بنت عشرين سنة فلهذا المراد بالسنة الطهارة اى انك سنان الانبياء وطريقهم وقيل المراد بالسنة
هنا الذكر وقيل الاسلاف وكل وجه وقال البوشامة اصل الفطرة الحلقفة المبتدأة (مباشرة) ومنه نظائر السموات والارض اى المبتدئ
خلقهم وقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة اى على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه اشارة الى قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس
عليها وما يمتنع ان كل احد يولد موزن موزون وكذا هو وما يؤيد به اية نظره اذ اى الى الدين الحق وهو التوحيد ويؤيد به قوله تعالى فليها فأنعم وتعالى
الدين خريفا وفطرة الله واية يثبث في فطرة الحديث حيث خلقه بقره فأنعم تجودا به وبصير اية والمراد بالفطرة في حديث الباب ان هذه
الاشياء اذا فعلت النصف فاعلمها بالفطرة حتى فطر الله العباد عليها وحسنهم عليها واستحبها لهم ليكونوا على اكمل الصفات اشرافها وبراءة
اى قال ابو بكر بن العربي ان المراد بتركها التزويج على صورة العبادية فكيف من جملة المسلمين تحال هذه المفهوم في هذه الخصال فانظروا

باب خصال الفطرة

الختان والاستحالة وتقليد الأظفار وتثقب الإبط وقص الشارب حل شئ أبو الطاهر حملة بن يحيى قال أنا
على حسن الهيئة والنظافة وكلاهما يحصل به التواء على أصل كمال الخلقة التي خلق الناس عليها وبقاء هذه الأمور وتركها أذا لم يشقها الناس
وتجنيبت بحيث يستقل، وتجنيب غيرهم ما لا تقصده الفطرة الأولى لهذا المعنى كذا في شرح الأحكام، قال الشيخ في الله الدهلوي هذه الطهارة رأت
منقولة عن إبراهيم عليه السلام متداولة في طوائف الأمور الخفيفة أشبهت في قلوبهم ودخلت في صميم اعتقادهم وعملها عناية فطرية لها أثر
عصياً بعد عصرها لذلك سميت بالفطرة وهذه شعائر الملحة الخفيفة ولا يكمل لكل ملحة من شعائرهم فون بها وتواخلون عليها ليكون طاعتها و
عصيانها أمراً محسوساً، اهـ. وقدر في القاصي البصائر كالأظفار في حديث الباب المجموع ما ورد في معناه وهو الاختراع والحيلة والذات
والشبهة فقال هي السنة العدمية التي أخرجها الألبان يوم ولدت على الشارب وكانها امرجبت فقطر عليها، اهـ قوله الختان الإبركة المحجمة
وتخفيف المشقة مصدر تخنن أي قطع والخنن بفتح فسكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص ووقع في رواية يونس عند مسلم الاختتان
والختان اسم لفعل الختان ولومضج الختان أيضاً كما في حديث عائشة إذا التقت الختانان والاول المراد هنا، وهو قطع القلفة التي تحيط بالشفة
من الرجل وقطع بعض الجدة التي على فرج المرأة ويسمي ختان الرجل أمثالاً لما بين العملة والذات الحجة والراء وختان المرأة أو خضافها بالخاء
المعجمة والصكاء المعجمة أيضاً، كذا في شرح الأحكام، قال الشيخ في الله الدهلوي والعزلة (أي القلفة) عضواً الذي جميع فيها الرحم ومنه الاستبراء
من البول وينقص لذة الجماع وفي المتوراة أن الختان يقيم الله على إبراهيم وذريته معاً فكان الملوك جرت عادتهم بولان يسموا بالخصم من الزنا ليل
التبرع غير عيها والعبد الذي كان يربى في رعايته أمه فكل ذلك جعل الختان يميناً عليهم وسائر الشعائر عيها أن يدخلها تعبيراً وتلبس بالختان
لا يظهر في إليه تغييراً لا يجهل، اهـ. قلت قول الشيخ وينقص لذة الجماع عيها لفظاً ذمها الفخر الرازي أن الحكمة في الختان أن الخشفة قوية الخش
فما دامت مستورة بالقلفة تقوى اللذة عند المباشرة فإذا قطعت القلفة تصد كسب الخشفة تضعفت اللذة وهو اللائم بشرائعتنا للذة لا
قطعا لها فاعل الختان، قال في الدر المختار أن الختان سنة وهو من شعائر الإسلام فلا يحتمل أهل بدعة تركه كخاتمته الأمه فلا يترك
لأنه من وعلا شيخنا لطيفة ظاهره وقته غير معلوم وقيل سبع سنين وقيل عشر وقيل اقضاء اثنتي عشرة سنة وقيل العادة بطاقته وهو الأشبه
بالفقه وقال ابو حنيفة لم يروى عنه لومضج الختان يوم السابح لأنه فعل اليهود وقال مالك يحسن إذا انقضى التي تحته وهو مقدم أسنانه وذلك يكون في السبع
سنين وما حولها وأخرج ابو الشيخ من رواية الوليد بن مسلم عن إبراهيم النخعي صلى الله عليه وسلم ختن حسناً وخشيتاً السبعة أيام قال الوليد فسألت
ما الحكمة فقال لا أدري ولكن الختان طهارة فكلما قل منها كان أحب إلى، قال ابو الفرج السرخسي في ختان الصبي وهو صغير مصلية من جهة
أن الجبل بعد التمييز ينفذ ويخشى فمن لم يحوز الأمانة الختان قبل ذلك، واما الختان المرأة ففي الدر المختار أنه ليس بسنة بل مكروه للموال
لأنه الكف في الجماع وقيل سنة، اهـ. وأما الشيخ ابو عبد الله بن الحاج في المدخل أنه اختلف في النساء هل يخضن عيها ويقربا بين نساء
المشرق فيخضن ونساء المغرب فلا يخضن لعدم الفضلة المشرقة قطعها منهن بخلاف نساء المشرق قال فون قال ابن عزز لا يخننوا ويختن
أهرا المومس على الموضع امتثالاً للأمر قال في حق المرأة كذلك ومن أفلا، وقد نقل أيضاً في المدخل أن السنة أظها رختان الذكر إختافاً ختناً
الأنثى والله أعلم، قال الفزالي وينبغي أن لا يخنن في خض المرأة أم أي ختنانها كما ورد في حديث ضعيف رواه ابو داود وسنن حديث ام عطية
رضي الله عنها، قال الخياط في الفتر وقد ذهب إلى وجوب ختان دون باقي المصالح الخمس المذكورة في حديث الباب الشافعي وهو صاحبهم
واستلزامه من عمل زوجة بالجماع على تزويج النظر إلى العورة فلو أن الختان فرض لما ايم النظر إليه هاهن المختون وهو مشرع لمن بلغ أو شارف
البلوغ ونقض، ابن عبد البر ما قاله ابن سريج بجواز نظر الطبيب ليس الطبع أجبا اجتماعاً وأصح المأدود في الختان إدخال الإصبع
على النفس وهو لا يشترط في أحد شارب خضال المصلحة أو عقوبة أو وجود قلائط الأختان فثبت الثالث وتعقبه ابوشامة بأن في
الختان عدة مصالح كزبد الطهارة والنظافة فإن القلفة من المستعذرات عند العرب كثر ذمهم للاختلاف في أشباههم كذا في شرح الأحكام
(تنبيه) وقد اختلفت في ختنه صلى الله عليه وسلم على ثلاث أقال، أحدها أنه ولد مختوناً مسماً وروى في ذلك حديث لا يصح ذكره بالفتح
ابن الجوزي في الموضوعات وليس فيه حديث ثابت وليس هذا من خواصه فان كثيراً من الناس يؤيد مختوناً والناس يقولون بل ولد كذلك
ختنه القهر وهذا من خواصاتهم، أقلل الثاني أنه ختن صلى الله عليه وسلم يوم رشق قلبه الملاكمة عند فائده حليمة (لكن قال الذي هو بي)
أن هذا منكرونا في شرح الأحكام) وأقول الثالث أن جده عبد المطلب ختنه يوم سابعه من بعد ولادته بوساته محمداً قال ابو عمر بن عبد البر

في هذه الباب حديث مسند غريب وقد قمت هذه المسألة بين رجلين فاحصل بين صنف أحدهما مصنفاً أنه إن ولد محتوماً واجلب فيه من الأوجاج
 التي لا خطا لها ولا زنا وهو كمال الدين من طلبة فضله عليه كمال الدينين العديم وبين فيه امتحان على عدة العيوب كان من موم هذه الشبهة
 للحرب قاطبة مغنياً عن نقل معين فيها والله أعلم بقوله والاستحسان إذا لم يحلق العانة يسمى استحساناً إذا استعمل الحارثي وهي موسى وهو سنة
 والمرو به نفاضة ذلك الموضع والأفضل فيه الحلق ويجوز بالقص والتف والنورة والمراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه وكذلك
 الشعر الذي حوالى فرج المرأة قال النازكي وحكى حلق العانة للتنظف ما يكره عادة والتخمس للزوجين وهو للمراة أكل وقال أبو بكر بن العربي
 شعر العانة أولى الشعر بكونه لا لأنه يكثف ويثخن فيه الوجه بخلاف شعر الأبط وقال ابن ديق العبد الأولى في إزالة الشعر هنا الحلق امتناعاً
 ويجوز للتنظف بخلط الأبط فإنه بالعكس لا يختص تحت الأبط بخلاف العانة والشعر من الأبط بالنتف يضعف والحلق يقوى فإجماع الحكم في
 كل من الموضعين بالنسب، وإما وقد حلقه فاختار أنه يضبط بالحاجة وطوله فإذا طال حلقه وكذلك الضبط في قص الشارب وتنق الأبط
 وتقليم الأظفار وأما حديث ابن المذکور في الكتاب وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنق الأبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر
 من أربعين ليلة فمحا لا يترك تركاً يتجاوز به الأربعين كما اتهم وقت لهم الترك أربعين والله أعلم كذا في الشرح قوله وتقليم الأظفار المراد
 تقليم من الظفر وهو القطع والأظفار جمع ظفر بضم الظاء والقاء ويسكوها والمراد بالترابيز على اليد ليس رأس الأصبع من الظفر لأن الوسخ
 يخرج فيه فيستفقد وقيل ينتهي إلى حلق يمنع من وصول الماء إلى ما يجب غسله في الطهارة وقد كسب أصحاب الشافعية فيه وجهين فقلعي المتولى بأن
 الوضوء حينئذ لا يصح وقطم الغزالي في الأحياء بأنه يحفظ عن مثل ذلك واجتنب أن يغالب الأعراب لا يتعا هذا من ذلك ومع ذلك لا يرد في شيء
 إلا أن أرامه من عادة الصلوة وهو ظاهر لكن قد يلحق بالظفر إذا طال الفجر لم يستحب بقاءه ولم يمنع غسله لكونه من أفضل حلق الشاة ويحلى باستقصاء
 في إزالة إلى حلق لا يدل منه الضرب على الأصبع واستحب أهل المسأفة أن يبق شيئاً للحاجة إلى الاستعاة لذلك فالنهي والحقيقة قد قد
 استثنوا من حلقه تقليم الأظفار وقص الشارب الجاهل في دار الحرب قالوا فيستحب توفير شارب وأظفاره ووجهه من عاديين ولو يثيب
 في ترتيب الأصابع عند القص شيء من الأحاديث لكن جزم النووي في شهر مسلم بأنه يستحب الإبداء بمشقة يعلف ثوباً لوسط ثوب البصر المخصص
 ثوباً لهم وفي البشري بالبداء بخصها ثوباً للبصر إلى أقدامهم ويبدأ في الرجلين بخصه الجنح إلى الأقدام وفي البشري بأن يأمها إلى المختصر
 لم يذكر للاستحباب مستنداً وقال في شرح المحض بعد أن نقل عن الغزالي أن المازري أشد الكراهة عليه فيه لباس بما قاله الغزالي إلا
 في غير أقدامه ألبس الجنح فالأولى أن تقدم من اليد بكما لها على البشري قال وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له أم وقال ابن القيم
 العبد يحتاج من ادعى استحباب تقليم اليد في القص على الرجل إلى دليل فإن الإطلاق يابى ذلك قلت يمكن أن يؤخذ بالقياس على الأقدام
 والجميع التنظف وتوجيه البداءة بالجنح حديث عائشة التي عرفت في الطهارة كان نجسه التبن في طهره وترجله في شاة بكه البداءة
 بالمشقة منها لكونها أشرف الأصابع لها آلة التشبه أما اتباعها بالوسط فلأن غالب من يقلعوا أظفاره يقلعها من قبل ظهر الكف فتكررت
 الوسط بجهة يمينه فيستمر إلى أن يخترها بخصه ثم يكمل اليد بقص الأقدام وأما في البشري فإذا أبدل بالخصه لم ير أن يستمر على جهة اليد إلى الأقدام
 قال شيخنا في شهر الترمذي وكان ينبغي أن لو أراحهم الجنح لخصه ويكون قد استمر على الانتقال إلى جهة الجنح ولعل الأول لحظ فضل اليد
 على الأخرى، وذكر الزبيدي على أنه نقل عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره غالف الوضوء بركاء وأنه كبر ذلك مرة طوية وقدره أحمد
 على استحباب قصها عاكلاً وبين ذلك أبو عبد الله بن بطنة من أصحابهم فقال يبدأ بخصه الجنح ثوباً لوسط ثوب الأقدام ثوب البصر المستبلة
 ويبدأ بأقدام البشري على العكس من الجنح كذا في الفقه والله أعلم، وفي الموهب الذبابة قال الحافظ ابن حجر أنه يستحب (أي تقليم الأظفار)
 كيقماً احتاج إليه ولم يثبت في كنيته شيء وكافي تعيين يوم لا يسن النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا قلم أظفاره أجزأه عن يمينه إن يرفته
 فإن رغبه فلا بأس وإن القاه في الكنيفة في القتل كرم، كذا في رد المحتار، قوله وتنق الأبط إن كسر الهمزة والموحاق ويسكوها واستحب
 البداءة فيه باليمين ويتأذى أصل السنة بالحلق واسميها من كثرة النتف وقيل يخرج إلى إحسان في من أم الشافعية ونسب من على الأبط
 قال دخلت على الشافعية ورجل يحلق أبطه فقال لي هل علمت أن السنة للتنف ولكن لا أقوى على الوجع قال الغزالي هو في الابتداء موجه ولكن
 يسهل على من اعتاده قال والحلق كذا كان المقصود النظافة وتعقب بأن الحكمة في تنفهاً على للرأحة الكريهة وأما ما يشاء ذلك من الوسخ
 الذي يجتمع بالرق فيه فيؤذي ليدل وفيه شعر فيه النتف الذي يصنعها فحقت الرائحة به بخلاف الحلق فإنه يقوى الشعر فيجبه ففكر الرائحة
 لذلك ومورد النص إذا احتل صفة مناسباً يجمل أن يكون مقصوداً في الحكم لا يترك والذي يقوم مقام النتف في ذلك التتو لكن لا يخلد

ابن وهب قال اخبرني عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الفطرة خمس لا يملك احد منكم الاحتل ولا الاستحالة نفس الشارب تعليم الاطفال ثم قال الرباط وحمل ما كراهه عن جعفر قال يحيى بن جعفر بن سليمان عن ابي عبد الله الجوني عن ابي بن مزيك قال قال ابن عباس وقت لنا في نفس الشارب ثقلوا للاطفال ثقب الرباط وحملوا العاتان لان ترك اكثر من اربعين ليلة حل شارب من المشي قال يحيى بن سعيد وحدثنا ابن نمير قال ابي جعفر عن عبد الله بن عمار عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احفوا الشوارب واعفوا اللحية وحدثنا ثمانية من سبعة عن عبد الله بن مالك بن ابي بكر بن ابراهيم فقد يقادى صاحبه به ولا سيما ان كان جلد ارقا ونسجت الباردة في الزالة باليد لا ينع وزيل ما في ايمنه باصابع اليد اليسرى وكذا اليسرى ان امكروا باليمنى، وكذا في الفم، قوله ونفس الشارب اهر الشارب الثابت على الشفة العليا وهو الواحد الذي فرق دمي كل جزء منه باسمه فقالوا الحلقا بنيت شارباً ثم خرج شوارب وقد روي ما لك ان علمي الله عن كان اذا غضب غفل شاربته والذي يمكن قتله من شعر الشارب السيتان وقد سماه شارباً واليسان بكسر الميم والمهمل وتخفيف الموحدة جمع سبله فحقين واختلف في جيلنا الشارب هذا السيتان فليل هاهنا الشارب ويشعر قصته معه وقيل هاهنا من جملة شعر اللحية قال النووي المختار في قص الشارب ان بقية حتى يبرط طرقت الشفة وكما يحفه من اصله وانما رويته اخو الشوارب فمكتها ان ينزلوا ما طال على الشفتين قال ابن رزق القير اوردى هل نفا من الدنيا اذ قاله اختياراً منه لذهب مالك قال القاضى في شرحه الحزب بان هذا من هاهنا وقال المطوي لم اورد عن الشافعي في ذلك شيئاً منصوفاً واصحبه الذين لا يثبتون كالمزني والزهني كانوا يحفون لما اظهروا اخذوا ذلك الا عنه وكان ابو حنيفة واصحابه يقولون الاخفاء افضل من التضييق قال ابن القاسم عن مالك اخفاء الشارب عندى مثله والمراد بالحديث المبالة في اخذ الشارب حتى يبرحرف الشفتين وقال الشافعي سألت ما كان يحف شاربته فقال اري ان يوجع ضرباً وقال ابن علقم شاربته هذه بدعة ظهرت في الناس ام اغرب ابن العربي ففعل في الشافعي انه استحب حلق الشارب وليس لك معرفة فاعدا صاحب الاطوار الى الحق هو لذهب ابو حنيفة وابو يوسف وعليه وقال الامور ان احد يحف شاربته اخفاء عندى كذا نص عنه انه اولى من القص وقال القطراني وقص الشارب ان اخذ طال على بحيث لا يودي الاكل ولا يتجمع فيه البول والخر والامخاء هو القص المذكور وليس ولا استحباب عندنا ذلك قال وذهب الكوفيون الى انك الاستئصال وبعض العلماء الى التغير في ذلك، كذا في فم الباري، قلت في القاموس قص الشعر الظفر قطع شئ منها بالمقص الى المقص اهر وهذا لا ينافي الاخفاء فان القص اذا وقع فيه ينبت الى الاخفاء كما ذكره ابن الهمام في فقه القدير والامخاء والشارب قريب من الحق فيقول عليه الحق مبالة كما ذكره الزبيدي في شرح الاحياء وعلى هذا اتقنا الدليلات ويمكن ان يحمل حديث القص على اذنى القص بل السنة ومخالفة الجوس وغيره وروى حنبل اخفاء على افضل مراتب السنة واسلموا ويرد بالحق اورد في رواية النسائي الاخفاء الشديد كما ذكرنا والله اعلم وقال القاضى ان الاخفاء محتمل لان يرد استئصال جميع الشعر الثابت على الشفة العليا ومحتمل لان يرد استئصال ما يليها فخر الشفة من اعلاها ويستحب بقاياها نظراً الى الحجة في مشربة ذلك وهو مخالفة الجوس والافزون التشريع على الاكل وبقاء رطوبة الماكول فيه وكل ذلك يحصل بما ذكرنا وهو الذي يجمع مقتضى اخفاء اورد في ذلك وبن كل جزء الدودي، وهو مقتضى نص البخاري، وعمر الشجع ان كان بقص شاربته حتى يظهر عرف الشفة العليا ومما قارب من اعلاه وبما خيل ما يبرحرف في ذلك ويبرحرف ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يبرحرف في ذلك وهذا اعدل وقص عليه من الاثار وقد اورد ابن العربي في تحفة شعر الشارب على لطيفاً فقال ان الماء النازل من اذنك يتركب به الشعر ما فيه من الروضة ويصير فبقية عند غسله وهو اذ حاسة شريفة وهي الشتم شرع تخفية ليم الحاله المنعفة به فقلت ذلك يحصل تخفيفه ولا يستلزم اخفاء من كان البلع، ويؤخذ مما اشار اليه ابن العربي مشربة تخفيفه داخل الالف واخذ شعره اذ طال والله اعلم، قوله انا جعفر بن سليمان قال قال ابن عبد البر لم يرو الا جعفر بن سليمان ولم ينجح لسوء حفظه وكثر غلطه قال النووي قلت وقد روي كثير من الامة المختصين بن جعفر بن سليمان في تركه في تقيده احتياج صلوه وقد تابعه غيره وقوله وقت لنا اربعة الجهر وهذا في حكم الجمع، وقد جاء في صحيح مسلم وقت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اكثر من اربعين ليلة ان قال القطراني في المعنى في رواية ابن رزق بن حنبل كذا في المنة ولا يمتنع نقلاً من الامم الى الحجة والضابطه وذلك الاحتياج قال النووي في شرحه الحزب ينبغي ان يختلف ذلك باختلاف الاحوال الاستحاضة والضابطه الحاجة في جميع الخصال المذكورة قلت لكن لا ينع من التقيد بالجمعة فان المبالة في التنظيم شرع والله اعلم في ذلك المختار ولا يفضل بالجمعة وحاز في كل خمسة عشر مرة تركه ورواه ابن ابراهيم ام قوله اخفاء الشوارب بالخالج المصملة والفناء ثلثاً واربعا من الاخفاء واخفوا المراد ازالة ما لا يخالج فافهم الاخفاء الاستئصال منه حتى احقر بالمسالة وروي عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يترك شاربته حتى لا يترك شاربته وكان يأخذ من شاربته اعلاها واسفلها وهذا في رواية ابن نمير في قوله اخفاء اللحية واعفوا اللحية الى المحسب الامر

اوان تستنبحي برجيع او بغير رجل شاع من المشي قال ابا سعيد الرحمن قال يا سفيان عن ابي الاعوش منصور عن ابراهيم عن
 عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان قال قال لنا المشركون اني ارى صاحبكم يقولون حتى يتعلمكم الحزاة فقال اجل انهما كانا
 يستنبحي احدا بآيهمه ويستقبل القبلة ونها عن الرث والعظام وقال لا يستنبحي احدكم بدن ثلثة اشجار رجل شاع
 ابن حرب قال نازح من عبادة قال نازك يابن يحيى قال نازك الزيدانية مع جابر ايقول يحيى رمل الله صلى الله عليه وسلم ان يمتنع
 بغير او بغير وحل شاع زهير بن حرب قالنا سفيان بن عيينة حرو وحدا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لسفيان
 ابن عيينة سمعت الزهري يذكر عطاء بن يزيد الليثي عن ابي ايوب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة
 الا يستقيم ولا تحجروا وغيرهما من المبرر والمختص بالخزفة وهذا ايضا عدل عن ظاهر لفظ الحديث وايضا لم يكنوا باثلاث اذا لم يحصل الاكل
 به بل قالوا يوجب الزيادة عليها ما لم يحصل التقاطع ان ظاهر حديث الباب الاكتفاء بما لم يحدث عاتشة في سنان ابي واود صح في الحكم بها
 تجزئ عنه فالشارع يحكم بالاجزاء وهو يكون بدمه لعدم حصول التقاطع الذي هو المقصود وبما يكون الاختيار المشعة بخلافه في هذا كله
 ترك لما يدل عليه ظاهر احاديث التحليل لما نقله عن جميع مروي الا انه هو المقصود من الاستيقاظ في ذنب على المحمية في صلوات النبي صلى الله عليه وسلم
 الثلاث على التنزيه كما في المروءة والامر بالتثليل على العادة او الاستحباب لرمية ذلك المقصود بعينه كما في البحر مع ما ورد صح في حث ابي
 عبد الله داود وغيره ومن سجد فليوتر من فعل فلاحسن ومن لا فلاحسن من سجد استاده الخافض من سجدة في قيل الاوطار وصل على ثلاث
 اذا لم يحصل الاكل كما قاله البيهقي ليس عليه قرينة وهو ايد عند الرزق السليم مما حلز عليه احاديث الباب والله اعلم بالصواب قال في
 البحر وذكر الثلاث في بعض الاحاديث خرج منجز العادة لان الغالب حصول الاكل كما في الاستحباب ام - حدث وهذا كما حل الشافعية
 وغيره هو التفت في الايط والحلق في العاتية على العادة او الاخيصة نظرا الى المقصود منها والله سبحانه وتعالى اعلم بقوله واخبر ان ليس
 التخصيص المحكوم ان غير المحرك للبحر في تحصيل المقصود بالاستيقاظ ولعل ذكر الاشجار جرى لغلبة والقدرة عليها في عاتية الايمان ، قال صاحب
 ولو ان الله اراد المحر وما كان نحوه في الاكل لم يكن لاستثناء العظم والرث من بعض (اي لو كان المحر معينا لنبي عما سواه مطلقا) ولا حث لتعليل
 النبي عنهما بكونهما من طعام الجن وقد صرح عنه التعليل بذلك ام - قوله برجيع الخ فيل عن المعقول والمراد الرث والعظم لا ترجع عن حالته
 الاولى بعد ان كانا طعاما وقيل رجع الى ردة حالهما الطهارة الى اخرى وفي الفحاسة كل دم ورجع كذا في المروءة قوله بغير الخ
 وفي الدار المختار وكذا تحمي بغير وطعام ورث ام قال في البحر فاذا استنبحي بها اجزاء مع الكراهة حصول المقصود (اي الاكل) والرث وان كان
 نجسا عندنا لقوله عليه السلام فيهما ركس او رجس كذا لما كان يابسا لا يفصل عنه شيء مما لا يستيقاظ به لانه يحقت على البدن من الفحاسة
 المروءة والرجع العترة الى بسة وقيل المحر الذي قال في سقته به ، وفي المارح فان فعل ذلك يعني الاستيقاظ به لانه يحقت على البدن من الفحاسة
 وممكن كراهية قال العيني ذكره ابراهيم بن الرطبي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان له عظم يستنبح به ثوبه وضأ فيجعله ام وقال ابن عابدين انما
 العظم والرث فانني ورد فيها صريحا في صحيح مسلم لما سألته الجن الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه للنجس في ايديكم او فيها كان نجسا وكل اجزاء
 علف لدا وبكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنبحي بها فاعلموا طعام زادوا خاكم وعلف في الهداية للموت بالفحاسة والبر يشتر قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث اخر انها ركس كذا الظاهر ان هذا لا يفيد التحريم ومثله يقال في الاستيقاظ بغير الاستنبحي به لان يكون فيه شيء ايضا قال في الهداية
 واذا ثبت النبي في مطهر الجن وعلف ذكابه في مطهره الا ان علف دوابهم بالادنى واستنبح من حيث مسر السائق انه لو كان غافلا في
 لا يكون الاستيقاظ به تأمل كذا في الروايات وقال صاحب المسئلة في حديث مسلم تنبيه على النبي عن الطعام الخ ابا الفحاسة ام - لا لتعليل النبي عن
 الاستيقاظ بغيره بكونها طعام دواب الجن يشعر بذلك قوله عز الرث الخ الرث السجدة في الصاب الرتبة واحدة الرث والارث ودرات
 الفرس يورث وقال النبي قبل الرتبة انما يكون الخليل والبغال والمخير قيل الخبي ، بكل جنس او اقتبس قوله والعظام الخ جمع عظم ، قال الخطابي
 لا يجوز الاستيقاظ بغير مطهارة او ملكة قيل علتها النبي لامة العظم فلا ينزل الفحاسة وقيل علتها انه يكرهه او مضغه عند الحاجة وقيل قوله
 عليه الصلاة والسلام ان العظم زادوا خاكم من الجن ام يعني وانهم يورثون عليه من الجن او زادوا كان عليه وقيل لان العظم ربما يجر ، قال
 في شرح التفتية وقد ضبط بعض العلماء صبا جيدا فقالوا يجوز الاستيقاظ بكل جاس طاهر ممتنع فآدم لا لا غير ممتنع ليس من حيوانه كذا في
 ولا يتحقق به في الغير قوله فلا تستقبلوا القبلة الا في تعظيما لليلة الا لا صفيه ان الله سبحانه وتعالى اجل الكعبة بيتا حراما وقال ومن
 يعظم حرما ت الله ولا يحزله عند ربه وقال ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب ويثبتك على هذا التعليل الاطلاق ما ورد في

ولا تستثنى برؤها ببول ولا غائط

صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً من قول تيماء القبلة حوله يوم القيمة وتلقه يمينه وفي رواية ابن خزيمة من حديث مرفوعاً بحيث صاحبها الغفلة يوم القيمة وفي رواية أخرى في وجهه فظاهر أن التغوط والنفل إلى القبلة أشد فحشاً من التفتيح إليها ولهذا روي في مسيل على سحر على كل مسلم أن يكبر قبله الله أن يستقبلها بغائط أو بول وأما ما علق به الشيخ من أن الله عباداً (في الصور) ملائكة وجبت فيكون فلا يستقبلها أحداً ببول ولا غائط ولا يستدبره وأما كنفك هذه فالتأني ببول بيت لأقلية فيها فقد قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي اختلف في تحليل المنع في الصور فتبين ذلك بحركة المصلين وقيل ذلك بحركة القبلة ولكن جاز في المحاذة للصورة، والتعليل بحركة القبلة أولى الخمسة أوجه أحدها أن الوجه الأول قاله الشيخ فلا يلزم الرجوع إليه الثاني أنه أخيراً غريب فلا يثبت لأحد الشائع، الثالث أنه لو كان بحركة المصلين لما جاز التشرية أيضاً لأن العروة لا تخفف معها أيضاً عن المصلين وهذا يعرف باختبار المعايير (فلزم أن لا يجوز قصده الحاجة في الصور أصلاً) الرابع أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علق بحركة القبلة فزوى أنه قال من جلس ببول في القبلة فذكر الخوف عنها أجل لأجلها ليقهر من مجلسه حتى يعفله أخرجه البزار (وفي حديث سارة مرفوعاً إذا قال أحدكم الغائط فليذكر قبلة الله ولا يستقبلها) أخرجه الدارقطني وروى عنه مرفوعاً كما في كتبه (العمل من مصنف عبد الرزاق) الفاسر أن ظاهر الأحاديث يقتضي أن الحرمة تأني للقبلة لقوله فلا تستقبلوا القبلة وذكرها بلفظها فاضت لأحاديث أنها تأني كلامه ولم يفت على أساء حديث البراء بن ربيعة الطبري في تحليل الأثر من الحسن مرفوعاً وفيه كذب كما في كتاب العمال، قال ابن العربي والاحتياط والله الموفق أن لا يجوز الاستئصال له الاستدبار في الصور ولا في البناء لأننا انظرنا إلى المعاني فقد بيننا أن الحرمة للقبلة ولا يختلف في البادية ولا في الصحراء وانظرنا إلى الآثار فإن حديث أبي أيوب عام في كل موضع محل بحركة القبلة، أم - فوهية الاستقبال أشد فحشاً من الاستدبار في الصور فحش منه في البناء لأنه يحكيه الرجلان السليم والفقير الصعيقة، قال الشيخ والي بالله الدهلي وفيه حكمة أخرى وهي أنه لما كان تحول القلب إلى تعظيم الله أم احتياطاً وليكن بمن أنامة مظنة ظاهرة مقابلة فكان الشرايع المتقدمة تجعل تلك المظنة الحول بالصوامع المبنية لله تعالى من شعائر الله ودينه وجعلت شريعتنا المظنة استقبال القبلة والتكبير قبلها جعل الله تعالى استقبال القبلة قائماً مقام تعظيم الله إلى تعظيم الله وحجم الخطأ في ذكره الله وكان سبب إقامته أن هذه الهيئة تذكر الله استنبط النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم أن يجب أن يجعل هيئة الاستقبال مختصة بالتعظيم وذلك بأن لا يستعمل في الهيئة المبنية للصلاة كل المبنية أم - قوله ولا تستدبروها إلا اختلف العلماء فيه على أقوال ثلاثة الاستقبال والاستدبار في القضاء والتكبير تحريماً وهو مذهب إلى حنفية وأحد الثمانيين عز أحمد وإباحتهم مطلقاً وهو مذهب داود الظاهري وتحريمها في القضاء دون التكبيرة وهو مذهب الشافعي ومالك رحمهم الله وأخذهما الشوكاني في نيل الأوطار وصاحب الكفاية من الخنيزاري والشوكاني استيعاباً لمحل حالتهما قال الحافظ ابن القيم في الهدى وأصح المذاهب في ذلك أنه لا فرق في ذلك بين القضاء والبناء بل بضعة عشر ليلاً قد ذكرت في غير هذا الموضع وليس مع المذاهب ما يفتوا ومنها البنية مع أنها في مقار القضاء والبناء أن ثم قال وعامة هذه الأحاديث أي أحاديث النبي صحيحة وسائر أحسن والمعارض لها إنما معلول السنن إنما ضعيف الذين لا تروى في صحيحهم المستفيض عن بذلك كحديث عمار عن عائشة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أناساً يكبرون أن يستقبلوا القبلة بغير وجه فقال أوقف عليها حتى لو لم يفتوا قبل القبلة رواء الإمام أحمد وقال هو حسن ما روي في الرخصة وإن كان لا يروى ولكن هذا الحديث قد روي في البخاري وغيره من أئمة الحديث ولم يثبتوه ولا يفتوا كراهة الإمام أحمد تثبته ولا تحسينه قال الترمذي في معجمه العلل الكبيرة سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال هذا حديث فيه اضطراب الصحيح عندي خبر عائشة قولها انتهى، وقال السندي في شرح ابن رجا له ثقات معروفة أخطأ من قال خلاص ذلك روى البخاري الخبر ليس يقاوم فيه فتى رجاء عن عائشة أنها كانت تذكر قولهم لا تستقبلوا القبلة وهذا أصح فإن ثبت ما قال لا يستدبر في هذا فيلزم صحة الاستدبار في القول بصحة وسياق الكلام على الحديث يوجب أن لا يزل القوم من ذلك أي ما يعارض حديث النبي حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم لا تستقبل القبلة ببول فرائسته قبل أن يقبض بعمامه يستقبلها وهذا الحديث غريبه الترمذي بعلوه تحسينه وقال الترمذي في كتاب العلل سألت محمد بن يحيى البخاري عن هذا الحديث فقال هذا حديث صحيح رواء خبر واحد من أئمتنا فإن كان مراد البخاري صحة عن ابن إسحاق لم يدل على صحته في نفسه وإن كان مراده صحة في نفسه فمضى وأتبعه غير حكيم حكاه حديث ابن عمر لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستدبراً للقبلة

[illegible]

ولكن شتر قرا او غير قرا قال ابو ايوب فها هنا الشار فوجلا من امر كحيض

في خلافة هذه عمار بن مالك قال عمار استقبل القبلة ولا استدر برتها بول وكفاط منذ كذا وكذا فقال عمارك حدثني عاتشة
امر المؤمنين رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه قول الناس في ذلك امر معتدرة فاستقبل بها القبلة قال الدارقطني هذا
اضبط اسناد وزاد فيه خالد بن ابي الصلت وهو الصواب ، وقد ادعى ابن حزم ان خالد بن ابي الصلت مجهول وتعبه ابن مغز فقال هو
مشهور بالرياسة معروف بجعل العلم لكن حديثه معلول وذكر ابن حبان في الثقات وذكره اسلم بن سهل في تاريخ واسط وحكى عن سفيان بن حسين
قال كان خالد بن ابي الصلت وكان عينا لعرب بن علي بن زياد وكان له هيئة والعلة التي فيه هي ما نقلنا السند في كذا ذكرنا قال وقد نقلنا للحديث
في التهذيب في ترجمته عن الترمذي في العلل الكبير عن البخاري انه قال فيه اضطراب الصحيح عن عاتشة قولها اي انه رجع انه موقوف على عاتشة
وهذا ترجيح لا دليل عليه فان رواية بعض الرماة اياه موقوفه لا ينعان يكون مصدرا من نوعه من طريق اخرى صحيحة وقد صرح علي بن عاصم في كتابه
بسماع خالد بن ابي الصلت من عمار بن مالك وسماع عمارك من عاتشة وعلي ثقة له اوها واطلا وقد تابعه علي ذلك حماد بن سلمة ،
فارتفعت شبهة الخلط فقد نقل ابن حجر في التهذيب عن عمار بن ابي عمار قال قال موسى بن حماد وهو ابن سلمة عن خالد بن الحذاء عن خالد
ابن ابي الصلت قال كان عمار بن عبد العزيز قال عمارك من عاتشة رضي الله عنها قالت قال صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب
الى القبلة ، وقد نقل البخاري في التاريخ والمنسوخ في كتابه انه تابعه ايضا عبد الله بن المبارك فنهى الرماة ان يولوا صحة الحديث بالسند الصحيح
المثبت بالسماع وقد اعله ابن حبان في كتابه لا يسمعون من عاتشة فقد نقل ابن ابي حاتم في الترمذي في كتابه لا يسمعون من عاتشة فقد نقل ابن حبان
الاثر عنه وهذا علة غير صحيحة لما ثبت من قهره بجماع السماع منها ورواية عمارك بعض الاحاديث عن عمار عن عاتشة لا يتخفى ما عهدها
قال ابن دقيق العيد في الامام وعلوه احاديث عليه عن عمار عن عاتشة ، قال ولكن لما قال ابن ابي حاتم في كتابه لا يسمعون من عاتشة فقد نقل ابن حبان
فهو مقدم لاحتمال انه تلقى الشيخ بعد ان كان متروكين لقائه ، وقد ذكره سماع عمارك من ابن هريرة ولم يكرهه وابو هريرة توفي وهو
عاتشة في سنة واحدة شعبة ، فلا يدل سماعه من عاتشة مع كونهما في بلد واحد وهل هذا الذي اوجب اسلم بن سهل في صحيح حديث
عمار عن عاتشة من رواية يزيد بن ابي زياد مولى ابن عباس عن عمارك عن عاتشة جازية يمكن تحمل ابنتين لها الحديث ثم ان ذلك امر خفي
العيد برواية علي بن عاصم التي ذكرنا نقل ذلك عنه الرضا في نصب الراية (ص ٢٢٢) وهذا التحقيق الذي ذكرنا في كتابه مقتضى في كتابه يظهر ان
ان حديث عاتشة صحيح على شرط مسلم والله تعالى التوفيق وقال شيخنا المحقق قدس سره في كتابه لا يسمعون من عاتشة فقد نقل ابن حبان
صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب في كراهية استقبال القبلة بالفرج لشد غلبة الحياء وتجاوز الحد الشرعي وتحرجوا في الاستقبال بالفرج في
عموم اوقات الاحوال كالنعوط والقبول والاستقباء والافخس والجماع وهكذا في سائر الهيئات والامور وان الجحوا اليه وقنوه
عموما شدا لغيره فترسكا بظاهره وفي الحوط لا تستقبلوا القبلة بفرجكم ولا يمنع كوز البعض متعمقا في مثل هذا كما قال الحافظ الذي كان يسجد
وهو لاصق بطنه بوركبه لعله كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرج في كل حالة واحوال الصلوة اربعة قيام وركوع وسجود وتعوذ والتعلم
الفرج فيما بين الركبتين من الاذاخا في السجود فرائي ان في الاصلاق ضما للفرج فضلة ابتداء وتعللا والسنة بخلاف ذلك والتمسك
بالنياب كانت في ذلك ام ونظيره ما قال ابن عباس ان الناس كانوا يسبقون ان يتخلوا فيقتضوا الى السكروا بنا معا نساءهم فيقتضوا الى
السماء فقل فيهم اكرهوا يتكلمون عند رءوسهم يستخفون منه اكرهوا يستخفون من رءوسهم يتكلمون من رءوسهم يتكلمون من رءوسهم يتكلمون من رءوسهم
وهكذا انكر النبي صلى الله عليه وسلم على من كره الاستقبال بالفرج في كل حال قال حنابلة في كتابه لا يسمعون من عاتشة فقد نقل ابن حبان
بالقبلة هنا ليس ما كان يقصد عليه لفضله الحاجة بل ما يقصد عليه في عامة احواله (انما شكاها) والخوض من تخيل ان يجعل على وضع يده
جولسه صلى الله عليه وسلم في اكثر الاحيان مستقبل القبلة لئلا تقع الكفرة في الحرج الشديد والله سبحانه وتعالى اعلم وقال ابن حزم في كتابه
اي حديث عمارك لما كانت فيه حجة لان فضله صلى الله عليه وسلم على غيره يثبت انه انما كان قبل النبي لان من رايه بالتحال ان يكون رسول الله صلى الله
عليه وسلم ظاهره عن استقبال القبلة بالبول القاطع ثم عكر عليه طاعته في ذلك هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذوق عقل وفي هذا الخبر انكارا لعلهم
يقوله لوقوعه فلو كان منسوخا بلا شك ، ام قوله ولكن شتر قرا او غير قرا الى اخره في توجيه المشرق واناحية المغرب فيه لا لفاك
من الغيبة الى الخطاب وهو لاهل المدينة ومن كانت قبلتهم على منهم اما من كانت قبلته الى جهة المشرق او المغرب فانه يخرج من جهة الجنوب
واشمال في قوله من اجبض الخ يفرح اليم والماء المملحة والاضاء المحجة جمع محاض كسب اليم وهو البيت المختل لفضله حاجب الانسان الى النعوط ،

قد ثبتت قبل القبلة فتفرقت عنها ونستغفر الله قال نعر وحل ثنا احمد بن الحسن بن خراش قال تابع من عبد الوهاب قال نايذ يحيى ابن زريع قال ناره عن شهيل عن القعقاع عن ابى صالح عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جلس احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستبرأ بها حل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعقبة قال ناعلمنا عن ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن عمه واسم بن حبان قال كنت أصلي في المسجد وعبد الله بن عمر مسير فظهرت لي القبلة فلما قضيت صلاتي انصرفت اليه من شدة فقال عبد الله يقول ناس اذا قعدت للحاجة تكوزك فلا تقعد مستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال عبد الله ولقد رقيت على ظهر بيت فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم على كبرت كبري مستقبل بيت المقدس لحاجته حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال اخبرني في شهر العبدى قال ناعبد الله بن عمر عن محمد بن يحيى عن حبان عن عمه واسم بن حبان عن ابن عمر قال رقيت على بيت آخر فحصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم لحاجته مستقبل الشام ومشرق بالقبلة حل ثنا يحيى بن يحيى قال ان عبد الرحمن بن زهدى عن همام عن يحيى بن زكريا عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تستسكن احدكم ذكره بينه وهو يقول ولا يتكلم من الخلاء بميمية ولا يتنفس في الاناء حل ثنا يحيى بن يحيى قال اتانا كيعر

قوله قبل القبلة الا قبل بركاتها ونحو الموحدة اى مقابل القبلة قوله نتفخون عنها الخ قال النوى معناه يخرص على اجتنابها بالميل عنها بحسب قدرتنا وقال السطلاوى اى نخوف عن جهة القبلة قوله لا تستغفر الله الا اى لمن يتألفا فان الاستغفار للمؤمنين سنة او من الاستقبال المسير الذى يبق بعد الاخرات بقدر الاستطاعة او نستغفر الله تعالى من سائر ذنوبنا فالذب يذكر بالذب كما قال ابن العربي في شرحه قوله قال نعم الا هجواب لقوله او اقلت لسفيان بن عيينة سمعت الزهري يذكره عن عطاء قوله احمد بن الحسن بن خراش ان ابا خالد المحمي قوله واسم بن حبان الخ ينفق الحلو والياء الموحدة قوله اذا قعدت للحاجة الخ كناية عن التبرؤ ووجه ذكره القعود لكونه الغالب الا ان لا يفرق بينه وبين حالة القيام وقوله ولا بيت المقدس الا كانه يستلزم استدبار الكعبة في المدينة وامثالها قوله ولقد رقيت اى كسر القات معناه صعدت قوله فرايت رسول الله الا اى اتفقا فامر غير قصد لذلك قوله على لبنين الخ الملبنة معروفة وهى بفتح اللام وكسر الباء وخجوا سكان البلاء مع فتح اللام ومع كسرهما وكذلك ما كان على هذا الوزن اعنى مفتوح الاول مكسور الثانى يجوز فيه الالف واللام لكفت فان كان ثابته او ثابته انصرف حلقه فانه يفتح ويحرك وهو كسر الاول والثانى ففتح كذا فى الشرح وقعوده على لبنين لعله ليرتفع بها عن الارض والترمذى الحكيم يستعمل في كيفية قاله السطلاوى قلت وهذا اللفظ صريح بان الكنيث في بيت زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان مبيها بحيث اذا قطعت الانسان حاجته فيه لا يبادر بحيد بل من استدبار الكعبة وما انكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره وهذا عندي اوضح ما يمكن ان يحجبه لمسقر بين الفضاء والبناء وان لم أر احدا تنبه له ولعل هذا ما اخذ من قول من علم ان الجواز الاستدلال بالاستقبال كما في المرقاة قال ابن علقمى رحمه الله انه روى عن ابى حنيفة انه يحل الاستدبار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قال الشيخ ولى الله الدهلوى ان الاظهر محل حديث النبى على الكراهية اى التى لا توافى الا بالاحقة والله اعلم قوله عن همام عن يحيى الخ هكذا وقع هذا الاستدراك همام بالميدونى الطرقي لاشافى هشام بن الشيبان واظن الاول تصحيحا من بعض الناقبين عن مسطور فان الغارى والنسائى وغيرهما من الائمة زكوة عن هشام بن سترى قال قال النوى قوله لا يستسكن احدكم ذكره بميمية الا النبى التاميز بعد الجهور وانما خاص بجاءة البول من جهة ان تجاوز الشئ يعطى حكمه فلما منح الاستسكان باليمن منع مسر التمسك للمادة وكذا فى الفقه قوله ولا يستبرأ من الخلاء دليله استقبال بالخلاء لاحد زكوة البول بل هوسا بالخلاء والبل هو الغائط قوله ولا يتنفس في الاناء الخ وهذا النبى للتاميم لارة المبالغة والظاظة اذ يخرج مع النفس بصاقا او حفاط او جفرا روى فيكسبه رائحة كريهة فينقذ بها هو وغيره عن شربه كذا فى الفقه وقال البيضاوى اى الشرب بثلاث دفعات اتمتع العطش واوى على العطش اقل اشراقا في برز المعاق واضعاف الاعصاب وفى الشامل للترمذى انه صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثا اذا شرب ويقول هو امرؤ وازوى ومعناه ان يشرب ثلاث مرات فى كل ذلك بيان ان الاناء غير فيه فيتنفس ثم يعود والمنع منه هو التنفس في الاناء بلا امانة او بلا تنفس فانه يدل على الشرع والمحرص والتفلة ولا زجر لا لشرب بل واحدا كشراب البعير ولكن اشربوا مشى وثلاث وورم يستحسن به صلى الله عليه وسلم كان يشرب في ثلاثة انفاث اذا ذاق الاناء الى فيه سقى الله واذا اخره حملا لا يفعل ذلك ثلاثا اى فى غالب الاحيان والله اعلم كذا فى المرقاة قال الحافظ ويحتمل ان يكون الحكيم قد ذكر

قال النوى معناه يخرص على اجتنابها بالميل عنها بحسب قدرتنا

باب الحج والعمرة

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل مكة فاحمل انا وغلام مخمري اداوة من ماله وعادة فيستنحي بالماء وحل حتى رقيق
ابن حريث ابو بكر بن المغيرة قال نا اسمعيل بن ابي عمير قال حدثني عن ابن عباس عن علي بن ابي حمزة عن ابن عباس عن
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبرأ من ابي حنيفة فاقبى بالماء فيغتسل به ثم يمشي بن يحيى التيمي حتى يراى ابي حنيفة
ابو بكر بن جهميع عن ابي معاوية عن حماد بن ابي حنيفة قال نا ابو معاوية وكيعم واللفظ الغنى قال نا ابو معاوية عن
من الغائط وذلك لثبته عن قضاء الحاجة فاباح صلواته بالتميم من غير استنحية قبل ذلك على انه غير فرض ويدل عليه منتهى السنة على ما
ابن يحيى بن خلدون ابي عبد الله عن رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تتوضوء احدكم حتى يغسل وجهه ويديه ويغسل
رجليه فاباح صلواته بعد غسل هذه الاعضاء ومع ترك الاستنحية ويدل على انه غير فرض وعلى جواز الصلوة مع تركه اتفاق الجميع على جواز صلوة
بالاستنحية ثم في ذلك الموضع في الدعاء عند الاستنحية ولو كان الاستنحية فرضا لكان الواجب ان يكون للماء في الاستنحية كسائر المراتب اذا اصابتها نجاسة
كثيرة لا يجوز الصلوة بانها بالاستنحية ودون غسلها بالماء اذا كان موجرا وفي ذلك دليل على ان هذا التقدير من النجاسة معصومه فان قيل انت تحيز
فرد المخير ان الشوب اذا كان يابساً لم يدل ذلك على جواز الصلوة مع تركه اذا كان كثيراً فقلت لا بد من ترجيح الاستنحية بخصوص جواز الصلوة مع اذا اتته
بالاستنحية قيل له اما اجاز ذلك في المني وان كان نجاسة فحكمة في انه لا يختلف حكمه في ابي موضع احصاه من ثوبه في جواز تركه فاما ثوبه فاما ثوبه
فلا يختلف حكمه في ثوبه في علمه جاز ان زالة النجاسة عنه فيغسله بغيره من الماء وسائر المراتب وكل ذلك حكم النجاسة التي على موضع الاستنحية لا يختلف في
تقليد حكمها فوجب ان لا يختلف حكمها في ذلك الموضع وفي سائر البدن وكذلك ان سألنا عن حكم النجاسة التي لها جرم فانه في الحنفية انه يظهر
بالذلك بعد الجفاف ولو اصاب البدن لم يتركها الا الغسل فيقال لهم انما اختلفنا في اختلاف حال جرم النجاسة وبذلك الانسان فيكون جرم النجاسة
مستحقاً غير نافع لما يحصل فيه من الرطوبة الى نفسه وجرم النجاسة مستحق لمخاض ينشف الرطوبة المحاصلة في الخلفا في نفسها فاذا حكت
لوريق منها الا اليسير الذي لا يكثر له فصلا لاختلاف حكمها في الحنك والفرك والغسل متعلقا اما بنفس النجاسة لحفظها واما بتخلل النجاسة
في اسكان انما تتعاقبه بغير الماء كما تقول في الشيت اذا صابته دهر فسمي بالنجاسة لان جرم الشيت لا يقبل النجاسة فينشفها الى نفسها واذا زيل
ما على ظاهره لم يبق هناك الا ما لا يكثر له كذا اقل المحققين في الحكم العزل ثم اوردوا ان الحق في الماء سنة في حديث الباب الجمهور بغير العلم
والجواز اقل ولكون المسألة من باب الفضائل يلحق في الاستنحية له بما روي في مسندنا من انه ينفذ عن ابن عباس قال نزلت هذه الاية
في اهل تيمام في يومنا هذا فيكون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين فسا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نتبع الحجارة الماء قال الرازي
وفيه من طرق لم يخف ان العين تنزل بالحجر ولا شرب الماء فلا يحتاج الى عمامة عين النجاسة وهي نجاسة فان اقتصرت على حملها فاما ما روي في كذا من ان
العين والاشاء والحجر لا يزيل العينين قال القسطلاني والذى اتفق عليه جمهور السلف والخلف ان الجمهور بالماء والحجر افضل فيقدهم بالحجر
النجاسة وتقل بما شرها يرد على استعمال الماء وسوا فيه القائل والبول كما قاله ابن سريانة وسليم الرازي وكلامه القائل الشمس وفيه حسن
الشريعة فيقتضيه تخصيصه بالقائل وقال الشافعي في شهر النقاية وقيل هو الاستنحية بالماء سنة في زماننا لما روي البيهقي في سننه وابن المشيرة
في المصنف عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال من كان عليه ثوبان بغير واحد من شيطاناً فاتبوا الحجارة الماء قلت واخرج الترمذي
من حديث عائشة انها قالت من انسا حرك ان يغسل انما يغسل بالبول والنبي صلى الله عليه وسلم كان يغسله كذا في شرح الاحكام قوله وغلام مخمري
اي مقارب لي في التين والغلام هو المترجم قاله ابو حنيفة قال في المزمع لدن القطر الى سبع سنين وسكنوا عن غيري في اساس البلاغة ان الغلام
الصغير الى حد الانحاء فان قيل له انما هو غلام فهو حيي قوله اداوة التبرك بالهنة انا وصغير من جمل من ماله اي من ماله من ماء
قوله وعازرة اي قال في المرقاة اي احذر ان تجمل الادوة والاخر العازرة قال الحافظ العازرة بفتح النون مفعلة اقصر من الرمح لها سنان وقيل هي
الحربة الصغيرة وفي الطبقات لابن سعد ان النخاشي قال ان اهلها للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا قول كذا كانت على صفة الحربة كذا من
الآلات الحشيشة وعل العازرة مع الماء قال الحافظ يمتثل ان يركبها امامه ويضع عليها الثوب الساتر ويركبها بجنبه ليكون اشارة الى منع
من دخول المورس بقرينه او تحمل لنش الارض الصلبة او لمع ما يد من من هرام الارض لكونه صلى الله عليه وسلم مكانا يبعث عن قضاء الحاجة
او تحمل لانه كان اذا استنحي توضع واذا توضع على مكانت العازرة ستر له وهذا اظهر من اوجه وفي حديث الباب استنحيه لاجل خضرة ما اذا
ارصدوا ذلك ليحصل لهم التمرن على التواضع كذا في الفقه قوله يتبرأ من ابي حنيفة اي ياتي بالبراز فيغسله بالماء وهو المكان الواسع انما
من لا يخلو لاجل حاجته ويستتر ويستر عن اعين الناظرين قوله فيغتسل به اي يغسله بالماء لا يستنحي به وبذلك الاستنحية في باب الاستنحية على الخفين

الاعمش عن ابراهيم عن همام قال قال جابر بن جريز توضع في حقه فليل انقل هذا فقال نعم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرتوضاً في حقه فليل الاعمش قال الاعمش قال ابراهيم كان يعجبهم هذا الحديث لان اسلافهم جريز في حقه فليل انقل هذا الخ القائل لهذا هو همام الذي عن جريز كما في رواية الطبراني قوله وسمي على حقه عليه السلام قال الشيخ ولى الله الدهلوي ولى الله له ان يصفى البرص على غسل الاعضاء الظاهرة التي تسرع اليها الاستسح وكانت الجملان تدخلان عندئذ الخ الخ في الاعضاء الباطنة و كان لهما عادة متعارفة عند هؤلاء الخ الخ لغيرها عند كل صلوة من حرج سقط غسلها عند لهما في الجملة ولما كان من باب التيسير الاحتمال ان لا يرسل معه النفس بترك الطول يستعمله الشافعية ههنا من وجوه ثلاثة احدها التوقيت بيوم وليلة للقيام وثلاثة ايام ولى الله لهما السافر لان اليوم ليلة مقدار صلح للتحلل يستعمله الناس في كثير مما يرون قهراً وكذلك ثلثة ايام ولياً لها فوقع المقداران على التقدير المسافر لهما من المحرم والثاني اشتراط ان يكون لهما عظماء ليمتثل بهن صني الكلف انهما كالباقي على الطهارة قياساً على قدر وصول الاستسح الى الاعضاء المستورة وامثال هذه القياسات مشروطة فيما يرجع الى تشبيه النفس والثالث ان يسلم على ظاهرها عرض النفس ابتداء لمكر نوحهم لم قال الشيخ يدرك الدين العيص وعلمه انه قد وردت في السلم على الخفيين عدة احاديث تلخ التواتر على ان كثير من العلماء قال للميموني عن احمد فيها سبعة وثلاثون صحابياً وفي رواية الحسن بن محمد عنه اربعون لكلا قاله الزبيري في مسنده وقال ابن ابي حاتم احد اربعين صحابياً وفي الاشراف عن الحسن حدثني به سعد بن يحيى قال ابن عبد البر سمع على الخفيين سائر اهل بدر الحربية وغيرهم من المهاجرين والا نصار وسائر الصحابة والتابعين وقتهما الامام وعامة اهل العلم والاثر والذكر الا لم يزل مبتدع خارج عن جماعة المسلمين وفي البداية مع الخفيين جابر عند عامة الفقهاء وعامة الصحابة الا ما روى عن عبيد بن ابي عمير انه لا يجوز وهو قول الرافضة فقال روى عن الحسن البصري انه قال ادركت سبعين به يامن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كلهم يرون السلم على الخفيين ولما رأوه اوجنبوه من شرائط السنة والجماعة فقال منهم ان لا تقبل الشيعين وتحب الخفيين وترى السلم على الخفيين وان لا تحرم نبيك الخفي المثلث روى انه قال ما قلت بالسلم حتى جئتكم في مثل صنوه النهار فكان الجحود رداً على كبار الصحابة ونسبته اياهم الى الخطا وكان بدعة ولذا قال الكرخي اخاف الكفر على من كبرى الى السلم على الخفيين، ام قال الحافظ و قد صرح جهم بن الحنفيا بظان السلم على الخفيين متواتر وجمع بعضهم رواته في ثمانية الثمانين ومنهم العشرة وقال الشراطين قال ابن عبد البر المالكى لا اعلم من روى عن احد من فقهاء السلف التحاكم الا عن مالك بن اعين ان الرمايات الصغرى مشهورة عنه بايجابه وقد اشار الشافعي في الامم الى انكار ذلك على المالكية والمحدث المستعصم هذه الروايات الجواز مطلقاً وثانها المشافرة وروى القيعم وعن ابن نافع في الميقاتين ما كانا ان كان يوقف في خاصة نفسه مع احدهما بالجواز ولذا قال احمد مترك السلم تركه مالك بن عجلون خافه ومتركه انكاره الميقاتين لفرصته خلفه وقال الامام المهملر الشيخ ابو بكر الرازي البصيص الحنفية قد ثبت السلم على الخفيين عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق التواتر والاستفاضة من حيث يوجب له ذلك قال ابو يوسف انما يجوز نعم القرآن بالنسبة اذا وردت كونه السلم على الخفيين في الاستفاضة فادفع احد من الصحابة من حيث تعلموا السلم على الخفيين ولم يشك احد منهم في ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله وانما اختلف في وقت سمعه اكل قبل نزول المائدة او بعدها قال الشيخ ولما كان ورود هذه الاخبار على الوجه الذي ذكرها من الاستفاضة مع كثرة تأويلها وامتناع التواطؤ والسمو والغلبة عليهم فيها وجب استعملها مع حكمها لاية وقد بينا ان في الاية احتمالاً للمسلم فاستعملوا في حال ليسر الخفيين واستعملنا الفصل في حال غلظت الرجلين فلا خلاف ان يكون سمع النبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول المائدة او بعدها من قبل ان كان سمع قبل نزول الاية قال الاية مرتبة عليه غير ناصحة لانه (احتمالها) ما يوجب موافقته من السلم في حال ليسر الخفيين لانه لو لم يكن فيها احتمال لواقع الخبر لكان تركه محضاً بغيره فيكون (الامر بالفصل خاصاً) في ظهور الرجلين دون حال ليسر الخفيين وان كانت الاية متقدمة للسلم فاما جازم السلم موافقته ما احتج به الاية تركه لكون ذلك نسخاً ولكنه بيان للمردد وان كان جازماً نسخ الاية عنه لتواتره وشيوعه قال ولما السلم على الجورين فلم يجزه الوصفية والشافعية ان كان يكون ما يجلي من حكم الخطا ومن مالك انه لا يعم وان كان ما يجلي من حكم بعض اصحاب مالك عنه انه لا يعم الا ان يكون ما يجلي من حكم الخفيين وقال الثوري وابو يوسف ومحمد والحسن بن علي اذا كان الخفيين تركوا ان يكون ما يجلي من حكم بعض اصحاب مالك عنه انه لا يعم الا ان كان مراد الاية الفصل على انهم لم يردوا الاثر المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم في السلم على الخفيين لما جازم السلم فلما وردت الاخبار الصحاح واحتملوا الاستعمال مع الاية استعمالها معها على ما وافقة الاية في احتمال السلم وتركنا الباقي على مقتضى الاية ولم نلها ولما وردت الاثر في جواز السلم على الجورين في وزان فمردوها في السلم على الخفيين باقتناء حكم الفصل على مراد الاية ولم نقله عنه ومن ههنا قال الامام مسلم في الصحيح انه لا يركب ظاهر القرآن

كان بعد نزول المائدة وحل شناه استخفى بن ابراهيم وعلي بن خنيس فقالا انا عيسى بن يوسف وحديثنا محمد بن ابي عمر
قالنا شقيق بن حم وحديثنا حبيب بن الحارث التميمي قال انا ابن منبه راكم عن الاعشى في هذا الاسناد بعض حديثي ابي مخنف
فيروان في حديث عيسى وشقيق قال فكان اصحاب عبد الله بن عيسى هذا الحديث كان اسلافهم جريكان بعد نزول المائدة
حدثنا عيسى بن يحيى التميمي قال انا ابو خزيمة عن الاعشى عن شقيق عن حذيفة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في
الي سبابة قوم فيال قاريا فتفحيت فقال اذنه فذكوت حتى قمت عند عقبة فوضت نسي على خفيه حتى لا ينجس مني يحيى
بغل ابو عيسى وهزبل فان قيل روى المغيرة بن شعبة وابو موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم على جوريه ونخيله قيل له يحتمل انهما كانا جليلين
فلا دلالة فيه على موضع الخلاف اذ ليس بجورم لفظ وانما هو كناية فعل لا فعل حاله وايضا يحتمل ان يكون وضوء من حديث كما سمع عليه
وقال هذا وضوء من لحيته ومن جهة النظر اتفاق الجميع على امتناع جواز المسح على اللعانة اذ ليس في العادة المشي فيها كذللك الجوربان واما
اذا كانا جليلين ففهما بمنزلة الخفين يشي ففهما وعزلة الجوربان الا ترى انهم قد اتفقا على انه اذا كان كله جليل حار المسم ولا فريز ان
يكون جميعه جليل اذ يوضعه بعد ان يكون بمنزلة الخفين في المشي المتصرف، وكذا في احكام القرآن قلت وقد ترى بعض فقهاء يجمعون ايام الخفين
الى قول صاحبها في مسألة الجوربان الخفين واصله انه لما مضى سمح على الجوربان من غير نعل وقال لواءهم فقلت ما كنت سمعت عنه
فاستلوا به على رجله، والله اعلم وتفصيل اقسام الجوربان واحكامها مبسوط في الكلبري قوله كان بعد نزول المائدة والى وعندنا الطبراني من
رواية محمد بن سيار بن عن جريكان ذلك كان في حجة الوداع والله اعلم فحتمل احتمال كون المسح على الخفين منسوبا باية الوضوء التي في المائدة
قال الشافعي ورويت في سنن البيهقي عن ابراهيم بن زياد قال ما سمعت في المسح على الخفين احسن من حديث جريكان في السبابة قال في بعض
المجملات يروى موحدة قال الطبراني السبابة والكناسة الموضع الذي يرمي فيه التراب والاسواخ وما يكس من المنازل واضافها الى القوم
للتخصيص للتأكيد لانها كانت موانا سبعة، كذا في المراجعة، قال الحفاظ وتكون في الغالب هائلة لا يرت فيها البول على البائل وانها لا تخلو عن
النجاسة ومجالد بن عمار اورد من استشكل كون البول في الجملاء (وذكر موجود في الرتبة الثانية) ففيه اعتراض، ونقول انما يورق السبابة لا
في اصل الجملاء وهو صريح رويته ابي عوانة في صحيحه وقيل يحتمل ان يكون علما ذمير في ذلك بالمتصم وغيره او كونهما معا يتبع الناس في العلم
بايهما هرايه بذلك او كونهما بمنزلة النصف في مال الله دون غيره كانه اولى بالمؤمنين من لغيرهم واما الهم وهذا رواه ابن عجم الخطيب
لوريد ذلك من سيرته ومكارم اخلاقه صلى الله عليه وسلم قوله فيال قاريا استدل به الملك في الرخصة مثل رؤس الاكرام البول وفيه
نظرا به صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل اليه بل يذنه منه شيء والى هذا اشار ابن جبان في ذكر السبب في قيامه قال لانه لم يجزى عما يصنع
للقوم فقام لكون الطرط الذي يليه من السبابة كان عاليا فامن ان يرتليه شيء من بوله وقيل ان السبابة روضة تخللها البول فلا يرتد
الى البائل منه شيء، وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي واصلان العرب كانت تستنفض روج الصلب بل لك فعله كان به وروى الحاكم البيهقي
من حديث ابي هريرة قال انما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاريا يخرج كان في افضه ولما انصت جمة سأكده بعد لها موحدة ثم جمة باطن
الركبة فكانت له لم يكن لاجله من القعود ولجميع هذا الحديث كان فيه غنى عن جميع ما تقدم ذكره من قطع الدار قطي والبيهقي والاضطرار انما خلاف ذلك
لبين الجواز وكان استحواله البول بعد نزول المائدة، وحكى ابن ماجه عن بعض مشايخنا انه قال كان من مشايخ العرب البول قائما الاكثر
يقول في حديث عبد الرحمن بن عيسى بعد بول كما تبول المرأة وقال في حديث حذيفة فقال كما يقوم احكامه وروى حديث عبد الرحمن المذكور على انه
صلى الله عليه وسلم كان يخالفهم في ذلك فيقول كونه اشكر اؤيد من مشايخه البول وهو حديث صحيح وهو الاضطفي وغيره ويدل عليه حديث عائشة
قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما نزل علي القرآن رواه ابو عوانة في صحيحه والحاكم، قال الحفاظ وحديث عائشة مستدل على عدم الجمل
على ما وقع منه في البيوت واما في غير البيوت فلو ظلم على عليه وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة وقد وقع في بعض روايات حذيفة
ان ذلك كان بالمدنية فقصص الرقة على ما تقدمه من ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن عمر بن الخطاب وغيره انهم كانوا قاريا ما
وهو على الجواز من غير كراهة اذ ان الشافعي والله اعلم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في التي عنه شيء كما بينت في ادلائج الترويض
والله اعلم، كذا في الفتح، قوله فقال اذنه استدل به على جواز الكلام في حال البول وفيه ان هذه الرواية قد ثبتت في رواية البخاري اذ قوله
اذنه كان بالمشاة لا بالالفاظ فلا يترتب الاستدلال، كذا في بيل الاطوار قال الحفاظ وانما لغة صلى الله عليه وسلم ما عرفت من عذرة من ترك الجوار
عن نقصان الحاجة عن الطريق المسلوكة ومن اعين النظار فقد قيل فيه انه صلى الله عليه وسلم كان مشغولا بمصالح المسلمين فلعل طال على المجلس

ابن كمال عن المغيرة بن شعبه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام ذات ليلة انزل فقص حاجته ثم جاء فصببته عليه من اداوة كانت معي فتوضأ ومسح بخفيه وحل ثيابه الوكرين الى شية واوكرب قال ابو بكرنا ابو معوية عن الاشعث عن مسعود بن مسروق عن المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال يا مغيرة خذ الادوة فاحضنها ثم خرجت معها فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توارى بحرق فقصى حاجته ثم جاء وعليه حبة شامية ضيقة الكبدين فذهب فيخرج يده من ثيابها فضاقت فاحضر يده من اسفلها فصببته عليه فتوضأ وتوضأ ثم مسح على خفيه ثم صلى وحل ثيابه اسحق بن ابراهيم وعلي بن زبير جميعا عن عيسى بن يونس قال اخبرنا ابي عيسى بن يونس قال قال الاشعث عن مسعود بن مسروق عن المغيرة بن شعبه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقتضى حاجته فلما رجع تلقينته بالادوة فصببته عليه فغسل يديه ثم غسل وجهه ثم ذهب ليغسل ذراعيه فضاقت الجبة فاخرجها من تحت الجبة فغسلها ومسح رأسه ومسح على خفيه ثم صلى بنا وحل ثيابه عن عبد الله بن عمر قال قالنا قالنا ذكرنا عن عامر قال اخبرني عروة بن المغيرة عن ابيه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فمسير فقال لي امكأ ما فقلت نعم فلزنا عن جلسته فيسره حتى توارى فيسود الليل ثم جاء ففرغت عليه من الادوة فغسل وجهه وعليه حبة من صوف فليسقط عن يجره ذراعيه منها حتى اخرجها من اسفل الجبة فغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم اهويت الانزع خفيه فقال دعها فاني اكنحها طاهرتين ومسح عليها وحل ثيابه محمد بن حاتم قال قالنا اسحق بن منصور قال ناخض بن ابي زائدة عن الشعبي عن عروة بن المغيرة الفاء تفصيلي ابي المراد بقره فتوضأ وضوءه بالكيفية المذكورة قوله ذات ليلة اي في اخر الليل قبل الفجر قوله وعليه حبة شامية عليه رؤى على بعض الفقهاء ان ليس الانسان غير نقي اهل اقبه يسقط المروءة قال الحافظ في الحديث لا تتقاع بشيب الكفا حتى يفضي نيتها لانه صلى الله عليه وسلم ليس الجبة ولم يمتصق وادنا البخاري الى ان ليس النبي صلى الله عليه وسلم الجبة الضيقة انما كان الى الاسفل احتياج المسافر الى ذلك وان الشفر يكتفى فيه ليس غير المعتاد في الحضرة قوله ثم صلى بنا الى قال السدي ظاهره انه اقرهم ويجمع ان عبد الرحمن هو الذي كان اماما للقرعة في ذلك اليوم لاجاب بعض الحاضرين ان صلى بنا بمعنى معنى ويكن ان يقال انه اقرهم في صدقة الظهور في ذلك الضوء والله تعالى اعلم قوله وعليه حبة من صوف اي استدل به القرطبي على ان الصوف لا يغسل بالموت لان الحبة كانت شامية وكانت الشكوة ذكاً ودامت بعد ما كوله اهلها الميتات كذا قال قالنا بطلان كرم مالك بن نيس الصوفى من يجب لغيره لما فيه من الشهرة بالزهد ان اخاف العمل الاول قال الخضر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ما هو من ثمنه قوله فاهربت اي قصدت الهوى من القيام الى القعود وقيل الا هو ما لانه ايل الى شئ لم يخز اي الخفيث قوله لانزع خفيه اي ثيابا انه يجب غسل الرجلين في مطلق الاحوال قال ابن بطلان خبر خزيمة العادى والحارث وادنا يقصد الى ما يعرج من عادة من قبل ان يامره قوله فاني ادخلتها طاهرتين اي ودوى الحمير في مسند عن المغيرة بن شعبه قال قلنا يا رسول الله اعصر احدا على الخفيف قال نعم اذا دخلها وهما طاهرتان وعن ابن هرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله رجلك تغسلهما قال ادخلتها وهما طاهرتان رواه احمد وعن صفوان بن عسال قال اخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان غس على الخفين اذا غس على طهر ثلثا رواه احمد وابن خزيمة وقال الخطابي هججهم الاسد قال الشيخ ابو بكر الرازي قال اخبرنا ابا داود عن رجله وليس خفيه ثم اكل الطهارة قبل الحرب اجزأه ان يمسح اذا حدث وهو قول الثوري ودوى عن مالك مثله وذكر الخطابي عن مالك رواه الشافعي رواه ابن عجلون في كتابه ليس خفيه بعد اكمال الطهارة وحديث الباب وما يشاهد به يدل على وجوب اكمال الطهارة قبل اللبس فان من غسل رجله فغسل يده قبل اكمال طهارة سائر اركانها كما يقال غسل رجله وكما يقال غسل رداءه ولو لم يمسح وادنا قال الشيخ اكل الدين البكري في انا قال لا تقتن الا المحر لا يجوز الا بعد طهارة كاملة وان اختلفت في وقتها اي في وقت كمالها فلو كانت الطهارة ناقصة عند طول الحرب لزم ان يكون الخفيف رافقا للحرب لم تكن الحال بالقدرة لانه وان نكأ بالماء حقيقة لكنه باق حكمه العدم القوي وعن بقية الالفاظ ايضا لزم المسح على طهارة كاملة وكان رافقا لتمامها وادنا الخلف فان قلت هذا يقتضيه وجود الطهارة الكاملة وقت الحرب ونحن لا نمنع ذلك وانما نقول انها لا تكفي بل يحتاج الى وجودها وقت اللبس ايضا وما ذكره لا يمنع ذلك فقلت هذا ناقص ودافعه ان وجودها يحتاج الى بعد طهرين ثم يلبسها وهو الحديث تحقيقا للزالة واما قبل ذلك فمسيستغنى عنها فلا فائدة في اشتراطها وام صاحب الجرحان المقصود وقع المسح على خنك يكون مكافؤا لما في اول حديث يحدث بدل اللبس على طهارة كاملة وهذا المقصود موجود في جميع الصور التي يجوز الخفية فيها المسح

عن ابيه انه وصّا النبي صلى الله عليه وسلم فتوضّأ ومسح على خفيه فقال له فقال اني ادخلتهما طاهرتين وحللتني بهن
ابن عبد الله بن بريدة قال تايزيد بن يحيى ابن زريق قال تاخير الطيل قال تاخير عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن
ابيه قال تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وتخلّف معه فلما افطنت حاجته قال أمعك ماء فانيته بمطهرة ففصل كفيه
ووجهه ثم ذهب يحكي عن ذراعية فضاء كثر الحجة فأخرج يده من تحت الجبة والحق الحجة على منكبيه غسل ذراعيه مسح
بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه ثم ركب وسكب فانهتينا الى القوم

منه ان يبدأ بغسل رجليه ثم يلبسهما ثم يكمل الوضوء ومنها ان يتوضّأ الارجليه ثم يغسل واحدة ويلبس خفها ثم يغسل الاخرى ويلبسها
وقال الشافعي لا بد من لبسهما على وضوء ثابرا ابتداء لما في الصحيحين عن المغيرة كذا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفره اهويت لا نزع خفيه قال
دعنا فاني ادخلتهما طاهرتين مسح عليهما واهريت بمحض قصدي وهذا أخرجه ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما من حديث ابن بركة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نزع المسما فرثلة ايام ولما ليهن وللمقدومي وما دليلا اذا تطهر فلبس خفيه ان مسح عليهما ونص الشافعي على ان اسنحج
والنجار على انه حديث حسن والجباب ان مسحه ادخلت كل واحدة الخف وهي طاهرة لانهما اقترنا في الطهارة ولا دخال الا ذلك
غير متصور وعده وهذا كما يقال دخلنا البلد ونحن ركبنا يشترط ان يكون كل واحد راكبا عند دخولها ولا يشترط ان يكون جميعهم ركبنا عند دخول
كل واحد منهم ولا اقترانهم في الدخول كذا الجاب في التبيين وغيره على ان كل من الحارين اما لو كان ليس ببعض واحد لم يجز في الضوء
المذكورة اللهم الا ان كان حديث ابن بركة بطريق مفهوما مخالفة وهو طريق صحيح عند اهل المذهب على ما عرفت في علوه الاصول من كراهتهما
وما ضاهما لم يجز ان يكون خرم خرج البياض لما هو الاكل وذلك والا حسن واهل المذهب يأمرون بان هذا الذي عليه من الغلوم حلالا للظن
ان هذه الاحاديث هو الوجه الاحتمل كذا في البحر الرائق قلت والتعليل في حديث الباب بقوله فاني ادخلتهما طاهرتين كذا تعليق المسح على دخول
القدمين على طهر في حديث صفوان بن عسال وغيره تنبيه على ان مسحا جازا المسح على طهارة القامين فقط عند اللبس لو حسن تحققها في ضمن
الوضوء المذهب الحاصل واما طهارة سائر اعضاء الوضوء عند اللبس فلا مدخل لها في تجزئ المسح وعده والا فلا فائدة في ذكر القامين خاصة في
موقع التعليل فيما في حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضّأ احدكم وليس خفيه فليصل يدهما ويحسهما فليحسهما ان شاء الله
من جنابة اخرجه الحاكم في مستدركه وقال اسناده صحيح على شرط مسلم ورواه عن اخره وثقات واخرجه الدارقطني في سننه قال صاحب
التتبع اسناده قوي بحول على احسن صور تطهير القدمين واعرفها التي يغلب وقوعها لا على اصل الاباحة والجواز فان الاحاديث التي
ذكرناها سابقا تدل على ان المدخل في جواز المسح ليس الا طهارة القامين عند لبس الخفين دون سائر اعضاء الوضوء ويجوز طهارة
عند الحديث ثبت بالليل احكاما بينا والله سبحانه وتعالى اعلم قوله وصّا النبي صلى الله عليه وسلم الخ اي سكب الوضوء على يديه قوله
بر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة الخ قال القاصي عياض حمنة بن المغيرة هو الصحيح عده في هذا الحديث وانما عروة بن المغيرة
في الاحاديث الاخر حمنة وعروة ابنا للمغيرة والحديث مروي عنهما جميعا لكن روايت بركة بن عبد الله المزني انما هي عن حمنة بن المغيرة
وعن ابن المغيرة غير مروي ولا يقول بركة عروة ومن قال عروة عنه فقد وهم وكذا في الشرح قوله تخلف رسول الله الخ اي تاخر قوله غير
عن ذراعية الخ اي يكشف بقية الماء وكسر الشين قوله وسيم بناصيته الخ الناصية هي مقدم الرأس قوله وعلى العمامة الخ قال الشيخ العلامة
ابوبكر الرازي اخلف في المسح على العمامة فقال اصحابنا وما لك بالحسن فيصالح والتشاك في يجوز المسح على العمامة ولا على الخاق والتشاك
لعله ابو الثور فان الثوري مع الفريق الا لا كما نقله الثوري في ذلك واذوا في واحدا وداود يمسح على العمامة والدليل على صحة القول الاول قوله
تعالى وامنحوهم يديهم وسكروا حقيقة تقتضي لمسها الماء ومباشرته ومسح العمامة غير ما مسح برأسه فلا تجزئ صلواته اذا صلى به وايضا
فان الاما متواترة في مسح الرأس فلو كان المسح على العمامة جائزا لورد النقل به متواترا في ذلك وروى في المسح على الخفين فقلت الميثب عنه
مسح العمامة من جهة التواتر لم يجز المسح عليها من وجهين احدهما ان الآية تقتضي مسح الرأس فحينما ذكر العمل عنه لا يجزئ وجوب العمل الثاني
عموم الحاجة اليه فلا يقبل في مثله الا المتواتر من الاخبار قال الشيخ وان احتجوا بما روي بلال والمغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم
مسح على الخفين والعمامة وما روي راشدين سعد بن زريقان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريته فاصابوا بالبرد فدلوا قد سوا على النبي
صلى الله عليه وسلم امهرهم امسحوا على العصائب النساخين قبل لهم هذه احتيا رصطه بالاسانيد وفيها رجال مجهولون ولا يستقام لمساكنها
لما جاز الاقتصار على مثلها على الآية وقد بينا في حديث المغيرة بن شعبة انه مسح على ناصيته ومامته وفي بعضها على جانب عمامته وفي بعضها

وضع يده على عمامته فأخبر أنه فعل المفروض في اسم الناصية ومع على العامة وذلك جازئ عندنا ويحتمل ما رواه بلال ما يأتي من حديث الغيرة
 وأما حديث ثوبان فمحمول على معنى حديث الغيرة أيضاً بان سمع على بعض الرأس وعلى العامة والله اعلم - ام - قلت أما حديث بلال قال لفظ
 بحال الدين الزينة أخرجه مسلم ورواه النسائي بقصة فيها فائدة حسنة وحله أشار إلى ما أخرجه النسائي في باب علمه على الخفين من حديث أسامة
 بن زيد قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال الأسود فذهب لحاجته فخرج قال أسامة فسألت بلالاً ما صنع قال بلال ذهب النبي صلى
 الله عليه وسلم لحاجته فأتوه فجلسوا عليه فذهب بلال الأسود فذهب لحاجته فخرج قال أسامة فسألت بلالاً ما صنع قال بلال ذهب النبي صلى
 العامة لعله كان مع الرأس وأما حديث ثوبان فمع عدم صلح راشد بن سعد من ثوبان كما صرح به أحمد وغيره قال شمس الأئمة الشافعي فيمنه النبي
 صلى الله عليه وسلم يخص به تلك السنة لعنهم فقد كان عليه الصلوة والسلاطون يخص بعض أصحابه بأشياء كما خضع عبد الرحمن بن عوف رضي الله
 عنه لبئس المحرور وخزيمة رضي الله عنه بشهادته وحله - ام - وقد رآهم بعض المحققين يسقطون اسم الرأس لبعض الأفاضل وحيث قال في المسألة العامة
 يكون اسم الرجلين بل وسائر أعضاء الضرورة في وضوء من لم يحسن شكره أو هو الطحاوي عن علي رضي الله عنه قال العلامة عبد القادر بن يوسف
 الشهير بقدره في إفتاء المحققين واقعات المفتين ذكر الجلاء في كتاب الصلوة لأن من به وجه في رأسه لا يستطيع معه مسحه يسقط
 الغرض من فحته وأشد ذلك يسقط اسم الرأس عن برأسه ومن الدلاء ما أن بكه يتضرر وقال الحافظ ابن القيم ومعه أي النبي صلى الله
 عليه وسلم على العامة مقصوداً عليها (أي مع عدم ذكر الرأس) ومع الناصية وثبت منه ذلك فعلاً وأما في عدة أحاديث لكن تضامياً أعياناً محتمل
 أن يكون خاصة بحال الحاجة والضرورة ويحتمل العموم للخفين وهو ظاهر - ام - قلت حديث ثوبان نص في أن امرءة صلى الله عليه وسلم كان في
 حق المعزيرين الذين أصابهم البرد فمأرواه أهل في مسند أبي حنيفة من طريقه محمول عن نعيم بن جابر عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اسموا على الخفين والحمار مع قول ابن عبد البر أن حديثاً محمول عن نعيم بن جابر عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 حديث ثوبان ويحتمل العموم ويحتمل أن يكون تعبير حديث بلال الفعلي الذي رواه مسلم وأصحاب الشك بالقول من نصه بعض الرواة والله
 اعلم قال الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العامة محتمل للتأويل فلا يترك المتبني المحتمل والقياس على الخفين يعرف أن حديث
 المسح عليهم ما روي متواتراً كما ذكرنا ولم يبق فيه اختلاف في الصور الأولى وكما سأل فيها للتأويل والتخصيص وفي آلهما ينزع الخفين عند
 كل وضوء مشقة شديدة وخرج عظيم كما لا يخفى بخلاف المتعمم - ام - قال الشيخ في المبحث كثير خرج في إدخال اليد تحت العامة والمسح
 على الرأس - ام - قال مالك أنه بلغه أن جابر بن عبد الله أنصاري سئل عن المسح على العامة فقال لا يحسنه المسح بالعلماء قال الزخافى كان
 الله تعالى قال لا تمسحوا برؤسكم ولا تمسحوا على العامة ولا تمسحوا برؤسكم - ام - قلت وهذا كما لا يقال لمن بل عمامته بركب رأسه وأشعره وينبغي إخراج
 هنا ما قلناه في بيان مسح الرأس من الفرق بين قولهم مسح رأسه وقوله مسح رأسه في باب صفة الوضوء وكما أنه فإنه يُعَيَّن على ظهور هذا المقام
 ويمكن أن يقال أن المراد بالمسح في الأحاديث التي ذكرها المسح على العامة فقط إيتاء فعل المسح المعروف المعروف عند الشرع يعني مسح الرأس
 وحذف المفعول به كالتعميم بركب رأسه وهي العامة فالنقد يرسم برأسه على عمامته وقوله على عمامته من قبيل قولهم تعالى وأضل الله نبيكم
 قال في روح المعاني على علم حال من لافعل أي أضل الله تعالى عما كان به أهل لذلك لفساد وجهه ونحوه وأضل الله نبيكم أي أضل الله نبيكم
 بطريق الهدى فهو قوله تعالى فما أضلواكم من قبل ما جاءهم وهكذا معنى مسح على عمامته أي مسح برأسه متجماً ومطاً الفائدة
 حيث دلل الله أعلم بيان ترك الاستنجاب في المسح وعدم نزول العامة عن الرأس كما يشير إلى هذا المقصود ما رواه أبو داود في سننه عن ابن
 مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح برأسه فدخل يده من تحت العامة فمسح مقدم رأسه ولم يقصص العامة
 وكذا ما رواه الشافعي في مسنده عن عطاء بن رباح أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح العامة ومسح مقدم رأسه ولا يجهل أن يكون مسح المسح على
 الخفين الذي يوتر به المسح على العامة في أحد رواة الأحاديث أيضاً المسح على الرجلين متحققاً أي ما احتج به نزع الخفين بل مسح على الرجلين
 في حالة الخفق وقدر عند مسلم في باب تعدد الجماعة من يمسح بها إذا تأخر الأمام حديث صغيرة بلفظ ثم توضأ على خفيه وهو ظاهر
 في المعنى الذي ذكرناه أي توضأ متحققاً نخرج بين مسح الرأس في حالة التعمم ومسح الرجلين في حالة الخفق بأن الأولى يقع على علمه
 حقيقة والثاني إنما يقع على علمه توضأ كما هو ظاهر الجز في أرجلهم على الخفق تأييداً وعطف العامة على الخفين أو العكس الأحاديث
 لا يستلزم أن يكون للمسح في كلهما بل هو واحد وهذا كما قالوا في قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي أن الصلوة المضاف إلى الله ثم
 لها كونه والمضاف إلى الملائكة لها كون آخر وكلنا اختلافاً كيفيات الرجس في قوله تعالى إنها خير مما ينصبون لأصحاب الأكرام رخص

باب التوفيق في طرق الحديث

مسلم على الختفين ومقدّم راسه وعلى عامته وحل ثنا محمد بن عبد الأعلى قال قال المعتمر عن أبيه عن بكر بن الحارث بن عيسى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل ثنا محمد بن بشر وروى عن جميعنا عن أبي القطن قال قال ابن حاتم نا محمد بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بكر بن عبد الله بن الحسن عن ابن المغيرة عن شعبة عن أبيه قال بكر وقد سمعت ابن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم توفقه فمضى بنا صبيته وعلى العامة وعلى الختفين وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء قال أنا أبو معاوية وحل ثنا يحيى قال أنا عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن جحوة عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع على الختفين والخمار وفي حديث عيسى بن جحوة عن الحكم قال حدثنا بلال وحل ثنا سويد بن سعيد قال نا علي بن يحيى عن ابن مسهر عن الأعمش بهذا الاسناد وقال في الحديث رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل ثنا يحيى بن إبراهيم بن الحنظلي قال نا عبد الرزاق قال أنا الثوري عن عمرو بن قيس المزكعي عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن الزخيم عن شريح بن هانئ قال أتيت عائشة أسألتها عن المسير على الختفين فقالت عليك يا ابن أوطالب فاسأله فإنه كان يشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألتها فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أياماً ليلاً من المشافر ودياً وليلاً للمقيمين قال وكان سفيان إذا ذكر عمره أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وحل ثنا يحيى قال أنا كريب بن عبد الله عن ابن عمر عن زيد بن أبي أنيسة عن الحكم بهذا الاسناد مثله وحل ثنا زهير بن حرب قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن الحكم عن القاسم بن مخيمر عن شريح بن هانئ قال سألت عائشة عن المسير على الختفين فقالت أتيت علياً فأخبرني بذلك فقال صلى الله عليه وسلم حين صلى خلف عبد الرحمن بن قحط حتى صلى خلف رجل صلي من أمته وفي هذا الحديث دليل على أن المسير إنما يفعله الركعة السابقة وهو قوله صلى الله عليه وسلم وماذا تكفوا فأتوا والله الله قوله والخمار يعني بالخمار العامة من النساء وغيره قوله وفي حديث عيسى بن جحوة عن الحكم أن الأعمش يروي عنه هنا ثمان أبو معاوية وعيسى بن يونس قال أبو معاوية في روايته عن الأعمش عن الحكم وقال عيسى بن أبي ليلى في روايته عن الأعمش قال حدثني الحكم فاني أخبرني بذلك عن وكلاهما أن حدثنا القوي كاستما من الأعمش الذي هو معروف بالتيس وقال أيضاً أبو معاوية في روايته عن الأعمش عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن جحوة وقال عيسى بن زهير عن الأعمش عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال حدثني بلال فاني أخبرني بلال موقوف عن بلال، فأمرنا هذا الاسناد الذي كرهه مسلم رحمه الله تعالى أن لا نأخذ به إلا لأنه لا يخلو وذكر الخلاف في طريقه والخلاف عن الأعمش فيه وأن بلالاً سقط من حديث بعض الرواة وأقصروا عن كعب بن جحوة وأن بعضهم عكسه فأسقطوا ما قصروا على بلال فإن بعضهم زادوا له بلال وابن أبي ليلى وأكثر من رواة زوادة كما هو في مسلم وقد روى ابن أبي طالب رضى الله عنه عن بلال، والله اعلم، باب التوفيق في المسير على الختفين قوله عن عمرو بن قيس الملاقي الملاقي بضم الميم وبالمد كان يبيع الملاء وهو نوع من الثياب معروف الواحدة ملاءة بالمد وكان من اختياره قوله عن الحكم بن عتيبة أن بضم العين وفيها مثناة من فوق ثم مثناة من تحت ثم موحدة قوله عن القاسم بن مخيمر أن مخيمراً بضم الميم بالخمار المعجز، قوله عن شريح بن هانئ أن شريح بالشين المعجز والخمار وهانئ بمزة أخرى، قوله فقالت عليك يا ابن أوطالب قال قال الشارح فيه أنه يحب الحديث والمعرفة والمعرفة ما يعلمه عن أجل منه أن يرشد إليه وأن يعرفه قال أسأله عن فلاحنا، أم قلت وفيه أيضاً ذكر عائشة رضى الله عنها علياً رضى الله عنه وغيره بفضل ومنقبة عند مسير الحاجة إليه فأن فيه إصلاح من يخطئ في ترك عائشة تسمية الرجل الآخر من الزناجيين الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يناديهم بها يناديها في مرض موته وممت أحدهما وهو العباس رضى الله عنه وكان الآخر علياً رضى الله عنه قوله جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أياماً ليلاً قال النووي في هذا الحديث حجة واضحة لهذا المذهب وإن السمع على الختفين مؤلف بثلاثة أيام في السنة في يوم وليلة في الحضر هذا مذهب إلى حذيفة ولا تافى أحد وجهي العلماء من الصحابة فمن بعدهم وقال مالك في الشهر رعيته يحولاً وتوقيت وهو قول قد وضع عن الشافعي، قال الشافعي أنكر الزناجى ومن حيث ثبت المسير على الختفين ثبت التوقيت فيه للمقيمين والمسافر على ما يأتى لأن مثل الأخبار الواردة في المسير مطلقات ثبت التوقيت أيضاً فان بلالاً التوقيت بطول المسير وإن ثبت المسير ثبت التوقيت فإن اتجه المخالف في ذلك بما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال لعقبة بن عامر عن قديم عليه وقد سمع على خبيصة جمة أصبت السنة وما روى عن زيد بن كثير بن شظياع عن الحسن أنه سئل عن المسير على الختفين في السفر فقال كنا نساخرهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يؤمنون قبله قد روى سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن المسير على الختفين في السفر فقال

عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلثة وحمل ثني سبعة بن شبيب قال قال الحسن بن ابي نعيم قال لما عجل عن ابي النضر
عن جابر بن ابي هريرة انه اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ احدكم فليغمز في عينيه ثلاث مرات قبل ان
يخرج من فراشه فان الله لا يدري في يومئذ منكم وحمل ثني سبعة بن سعيد قال ثنا المغيرة يعني الحميري عن ابي الزناد
عن الاعرج عن ابي هريرة حم وحمل ثني نضر بن علي قال قال ناعدا لا علم عن هشاش عن حمير عن ابي هريرة حم وحمل ثني نضر بن
الصحيح عن ابي حنيفة انه ان لم يقدر في ذلك شيئا وانما قال هو موكول الى غلبة الظن في خلوص النجاسة من طرف الى طرف وهذا اقرب
الى التحقيق لان المتعارفين وصول النجاسة وغلبة الظن في ذلك تجري مجرى اليقين في وجوب العمل كما اذا اخبر واحد بنجاسة الماء وجب العمل بقوله
وذلك يختلف بحسب اجتماعه او افراده وظنه ام وكذا في شرح المجزئ المحيطة في الغاية ظاهر الا ان يعين ابي حنيفة اعتباره بغلبة الظن وهو الوجه - ام
وفي الدنيا يصح قال ابو حنيفة الغابر العظيمة الذي لا يغفل بعضه الى بعض ولم يفسره في ظاهر الرواية وتوضعه الى رأى المبتلي به وهو الصحيح
وبه اهل الكرخى ام وهكذا في اكثر كتب اعتناء فقهاء النقول المتعارفة عن مشايخنا المتقدمين بذهب امامنا الاعظم الى حنفية وابي يوسف
حمير عن الله عنهم اجمعين فغير المصير اليه واما اختياره كثير من مشايخنا المتأخرين بل ما تمسكوا بقله في معارج الرواية من اعتبار العشر
في الشك فقد علمت انه ليس بذهب اصحابنا وانما هو قول وان كان قد ربه ربحه عنه كما نقله الائمة الثقات الذين هم اعلم مذهب اصحابنا امام
قلت والظاهر من احالة حمير لنقل الرواية على مساحة مسجدة انه لو كان منه رايه التحريم ابل كان تقييما وتحفيضا قاله شيخنا المحمود واما ما ذكره
شارح الرواية ووجهه كما هو محتمل فوجه صاحب العيون ثلاثة اوجه من شاء قلبه اوجهه والذى يحصل لهذا الجدل الضعيف غفر الله له من مجموع
الاقوال والادلة في مسائل الماء وانه اعله هو ان المارة عندنا كالحق طاهر طهورا باطهر لا ينجسه شيء ولا يصير نفسه خبيثا بل اقامة النجاسة نعر
يجب التفرغ عن استعمال النجاسة لانها من الخبائث التي حرمتها الله تعالى ونبهه صلى الله عليه وسلم على ذلك قال تعالى في حق رسوله صلى الله عليه وسلم ولعل
له نور الكبريات ويجزئ عن كل الخبائث واللفظ بعينه ليس متصوفا على الاكل فقط كما زعمه البعض بل بعلم كل طيبة وخبيثة كما تبينه الحق
الراغب في معجمه ومن لوازمه التميز في اوارع الاستعمال وهذا هو الاصل في سباق الآية فانها سبقت تنويها بشأن النبي صلى الله
عليه وسلم ولو كان تحريم الخبائث مختصا باكلها لم يكن لقوله عز وجل ولا تيمموا الخبيث بعد الامر بالاغتسال من الطيبات محض كما لا يخفى والغرض
ان الماء ايضا قد يصير ممتزجا بالاستعمال لا يكون نجسا بل نجسا بغيره الى ما زعمه النجاسة التي لا يكون نجسا استعماله عن استعمال بعض اجزائها ولها ما ورد
النبي عن عمر بن الخطاب في الاستيقظ في الوضوء فانه لا يدري اين يأتى به منه اي من جسده ووجه النبي عن البول في الماء الاثر الذي لا يجوز الاغتسال
فيه من جنابة ووجه الامر بارادة الماء الذي ولغز فيه الكلب مرغوبا وموتوقا وقال صلى الله عليه وسلم طهورا فانه حكموا بالغز فيه الكلب ان يغسله
سبع مرات ووجه العمل في حديث المغيرة بن شعبة المار في باب السجدة على الخفين ان الماء الذي يوقى به النبي صلى الله عليه وسلم اخذ المغيرة ومن
اعلمية صيته له من قرابة كانت جلالة رتبة وان النبي صلى الله عليه وسلم قال له سلمها فان كانت دقيقتها فطهور وانها قالت رأت الله لقد يفتها
كذا في الغفر وقال الهيثمي رواه احمد الطبراني في الكبير ببعضه وفيه على بن زيد عن القاسم بن سليمان فكلوا وقد وثقا وعن ابن مازك ان النبي
صلى الله عليه وسلم استوب وضوء فقيل له لم تجد ذلك الا في مسك مينة قال لا كنعوه قالوا نعم قال فكلوا فكلوا فان ذلك طهور ام الطبراني في
الوسط واسناده حسن ووثقه دار الواسع في باب طهارة جلود الميتة عن ابن زعلات النسيان عن ابن عباس رضي الله عنهما وهذه الاثار كلها
تدل على ان الماء اذا كان في نفسه طهورا الا انه يكون محمولا اذا لامته نجاسة بحيث يظن مستعمل الماء انه يستعمل بعضها وحسين بن طريف
لفظ التنجس على الماء وتوضيحا لا يكون نجسا بل لا يخلو من اجزاء النجاسة باجزائه فالماء في حذ ذاته طهور واستعمال الخبائث حرام بعض الشران
كاسماء في موقع التطهر الذي هو لزالة النجاسة وعلا هذا فخص قوله صلى الله عليه وسلم في براءة من ذنوبه والله اعلم ان الماء طهورا في كل طهارة
لا ينجسه شيء كما ذكر ابن حزم في المحلى عن طريق قتادة ان ابن مسعود قال لا يختلط الماء بالدم وكان الماء طهورا اما التحريم عن الخبائث
فمحذور العلم المحلى على ما به يعلق فيه الحيض والنفث وحجر الكلاب اي قد يقع فيه بعض هذه الاشياء في بعض الاحيان اتفاقا لا يفسد بوجود
النجاسات في الحالة الواهنة حتى يجب هجران الماء التحريم عن استعمال النجاسة وليس عليه هجران الماء الذي قد يدور عنه تنجس الماء
عند احد من الامم الا العلم الجزئي بوجود النجاسة فيه في وقت الاستعمال فلو لم يمتد النبي صلى الله عليه وسلم الى اخبارنا عن العلم المحلى
العام والخاص بطهارة الماء وانما الدين شيئا فلا يترك استعماله الا اذا تعذر ذلك عن استعمال النجاسة وهم رضى الله عنهم لم يجزوا
عن وجود النجاسات فيه حين السؤال ولم يسلوا لخواص الصورة التي فيها يوجد العلم الجزئي بوجود الخبيث في الماء قال الشيخ ولي الله الصلوي

قال تاحد بن يحيى بن محمد بن جعفر عن العلاء عن إسماعيل بن أبي هريرة عن وحيد بن محمد بن رافع قال قال عبد الرزاق قال انما معمر بن همام بن ميثم عن أبي هريرة عن وحيد بن محمد بن رافع قال قال عبد الرزاق قال اجمعوا قال ابن جرير قال اخبرني زيان بن ثابت عن ابي هريرة عن عبد الرحمن بن زيد اخبرني انه سمع ابا هريرة في رواية جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث كله يقول حتى يغسلها وليليل واحد منهم ثلاثا الا ما قدمنا من رواية جابر وابن المسيب وابي سلمة وعبد الله بن شقيق وابي حنيفة وابي رزين فان فصل بينهم ذكر الثلاث وهل يمكن ان يطقن سائر جماعة انما كانت تستقر فيها النجاسات كيف قد جرت عادة بني ادم لا يجتناب عما هذا شأنه فكيف يستيقظ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانت تقع فيها النجاسات من غير ان قصد الغاء كما نشاهد من ايامنا ثم يخرج تلك النجاسات فلما جاء الاحكام سالوا عن الطهارة الشرعية الزائدة على ما عهد من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا اوردنا في هذه النجاسة في قوله صلى الله عليه وسلم لا يغسلها وليليل واحد منهم ثلاثا الا ما قدمنا من رواية جابر وابن المسيب وابي سلمة وعبد الله بن شقيق وابي حنيفة وابي رزين فان فصل بينهم ذكر الثلاث وهل يمكن ان يطقن سائر جماعة انما كانت تستقر فيها النجاسات كيف قد جرت عادة بني ادم لا يجتناب عما هذا شأنه فكيف يستيقظ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانت تقع فيها النجاسات من غير ان قصد الغاء كما نشاهد من ايامنا ثم يخرج تلك النجاسات فلما جاء الاحكام سالوا عن الطهارة الشرعية الزائدة على ما عهد من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا اوردنا في هذه النجاسة في قوله صلى الله عليه وسلم لا يغسلها وليليل واحد منهم ثلاثا الا ما قدمنا من رواية جابر وابن المسيب وابي سلمة وعبد الله بن شقيق وابي حنيفة وابي رزين فان فصل بينهم ذكر الثلاث

فكيف يطقن باهل ذلك الزمان وهم على طبقات اهل الدين وافضل جماعات المسلمين ومشايد بلاد هراغ والنجاسة اليه امن ان يكون هذا صنيعهم بالماء وادمتهم نهره وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تغوط في موارد الماء وشارعه فكيف من اغل بحجون الماء ومنايطه طر الخفاس وانما كان ذلك من اجل ان هذه البزوم مضعها في حرم من الارض وكانت الشبول تنمو هذه الاقدار من الطرق والافنية وتحملها فتلقها فيه ام فالعلم الكل الجلي يوقوع النجاسة في بعض الاحيان المبهمة يقاوم العلم الكل الجلي يخرج اجزاء النجاسة في بعض الاحيان المبهمة بنزول الماء والاستقاء منه فهو هذه ، قال الامام ابو نصر البغدادي المعروف بالافطح لا يطقن بالنجاسة صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ بمن يؤمر هذه صفته مع نزاهته واثارة الرحمة الطيبة ونهيه عن الاستغاط في الماء قبل ان ذلك كان يفيض في الجاهلية فشك السلطان في امرها فبينما النبي صلى الله عليه وسلم الله عليهم انه لا تزلزل للبحر كثرة الزهر وقال الطحاوي ان حتى قول الماء يطهر لا يغسله شيء والله اعلم انه لا ينبغي تجسأ بعد خراج النجاسة من اليد والزره وليس هو على حال كوز النجاسة فيها وادعى الطحاوي ان يؤمر بوضوءه كانت سحابة من ذلك عن الروايات وفي كتاب الاستغفار من صحيح البخاري رواية تمل على كونهما بترستان كما قاله الامام علي (راجع الفقه ج ١) وقال الشيخ الامام ابو بكر الرازي قوله صلى الله عليه وسلم الماء بطور كالتجسس شيء لا دلالة فيه على جواز استعمال الماء كالماء في جواز استعماله بغير حلول النجاسة في قليس يجوز ما عارض به على موضع الخلاف فانما تقول ان الماء بطور لا يغسله شيء وبع ذلك لا يجوز استعماله اذا حلت نجاسة وليليل النبي صلى الله عليه وسلم ان الماء اذا وقت فيه نجاسة فاستعملوا حتى يتجر به لعل ذلك ، فان قيل هذا الذي ذكرت يؤدى الى ابطال فائدتهم قيل له قد سقط استعماله بالظاهر لما مررت الى ان تسترد بغيره وهو ان حله على غير هذه تخليص من الفكرة ونحن نبيّن ان فيه مخرجا من القواعد غير ما ادعيت من جواز استعماله بغير حلول النجاسة فيه فنقول انه اذا كان الماء لا يغسله بغيره ولا يصير في حكم اعيان النجاسات واستندنا به ان الثوب البدين اذا اصابته نجاسة فارتدت بماء صاب عليها ان البياض من الماء الذي في الثوب ليس هو في حكم الماء الذي جاوره عين النجاسة فليحقه حكمه لانه انما جاوره وليس يغسله بنفسه وانما يلحقه حكم النجاسة بمجاورتها ولو لا قوله صلى الله عليه وسلم لكان جائزا ان يطقن طائفة ان الماء الجلي والنجاسة قد صار في حكم عين النجاسة فيغسل ما جاوره فلا يختلف حينئذ حكم الماء النافي والثالث الى العاشر اكثر من ذلك في كون جميعه نجسا فاطل النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الظاهر وافاد ان الماء الذي لحقه حكم النجاسة من جهة الجوار لا يكون في مصفاة اعيان النجاسات وافاد ايضا ان البزور امانت فيه قارة فخرجت ان حكم النجاسة انما يلحق ما جاور الفارة دون ما جاور هذا الماء وان الفارة لم تجلعه بمنزلة اعيان النجاسات فلذلك حكمتا بتطهير بعض ما هو ، وهكذا نقول في حديث القلتين ان حجر من الاضطراب الاسنادى والمنقى للفظ والمعزى وهو رضى عنهم لو ساءوا عن الماء المعين الذي وقع فيه الحبل او السعبل كان الغرض من السؤال ان يستفسر عن حكم مطلق المياه التي تكون بالقلاة والعادة قاضية بالعلم الكل الجلي بان السباع والذباب تنوب هذه المياه فويل هذا العلم الكل بالخرائط النجاسات يتنجس الماء ويختبئ اى يصير متركوا لاستعماله ويجوز ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم بان الماء لا يتنجس ولا يصير نجسا كما اخبره في بئر بضاعة لانه صلى الله عليه وسلم نبيه هنا على امره بيزيل التوساوس الناشئة من ذلك العلم الكل الجلي فقال اذا بلغ قلتين وفي بعض الروايات الصبيحة او ثلاثا لم يجز الخبث اى اذا كان الماء كثيرا والعدد تقريبا لا تحديد كما تدل عليه رواية او ثلاثا ويكون خارجا عن حد الاواني التي فيها حفظها

كتاب الطهارة

وخلد شفي علي بن حجر السعدي قال ناعلي بن مسهر قال انا الاعشى عن ابي رزين وابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب

وتغطيتهما ويدخل في حله والمعادن التي لا يمكن صوغها من مثل ماسا كوكب يكونه خبيثا بمحض ذلك العلم الكلي الجمالي ولو جاز هذا الحكم لاحتتم استعمال ماء المعادن بالكلية ويلزم تعطيل رأسا من انتفاع العباد به وفيه تعجيزا لمشي الله وادخال حرج عظيم على الناس فذكر القلتين اولها لا يسر اعتبارهم والشروط بل هو كما يتبع كثرة الماء وخروجه من حله كالأواني في حله والمعادن التي يستحيل صيانتها عن المستقلات وقريب منه ما ذكره السعدي عن ابي يوسف قال سألني الامام ابو حنيفة عن قوله عليه السلام اذا ولغ الماء قلتين فقلت لعل اوقا أو ربيعين بها فقلت ماصفا ويرحمك الله فقال اذا كان جاري (اي كثر) فقلت رأسه وبكيت من الفهم قال الكودي وصعني الحديث على هذا ان شاء الله تعالى بلغ الما من جريانه من قلة الى قلة قال الشيخ ولى الله الهوى وكان على احوالي القلة ولا يعرف اعلى منها عندهم اذنية وليست القللا سواء فقلته عند هركون قلة ونصفا وقلة وربعها وقلة وكنت اقول قلة تكون كذا اثنين فهذا حال لا يتخلله الاواني ولا ينزل منه الحدون والنازل منه لا يسمى حوصا ولا جوبة وانما يقال له خيارة او فقهنا تنبيه منه صلى الله عليه وسلم على سبب الفاء الصلح الكلي الجملي بوقوع النجاسات في الماء فان اعتبار به فيعطى الى تعطيل مياه المعادن بالكلية وهذا محال بالضرب في المقبول عندنا طهورية الماء مطلقا مع الاحتراز عن استعمال الخبائث وعين الأثر من صهر القلن الحكيم وليس لنا دليل على ان الآثار قد روى عن استعمال الخبائث التي يتكفون بوجودها في بعض المياه مع امكان التحرز عنها واما دعوى استلزام النجاسة بعد وقوعها في الماء على الفهم فذكرنا لا دليل عليه ويعلم بطلانه باختبار تعرضه لغير اوصاف الماء دليل على كون النجاسة غير قابلة على الماء لاحتوائه في وجودها ولما لم يصح بعض الحنفية بان النجاسة اذا وقعت في طهر من الغدير العظمي جوز التطهر من الطهر الآخر الذي لا يظن الخبيث به خلاصا لأثر النجاسة اليه وعنده الحرجة ايضا فيعمل بأثر العلم الكلي الجملي بانتياب السبع والدواب في المعادن والماء الكثير الذي لا يظن خلوص النجاسة من حرجه فانه الى الآخر فانما للماء شقين بوجود النجاسة في طهر معين وجزء شقخص منه ونعلم ان النجاسة لم تخل الى سائر اطرافه بقي الأمر على التوهم في كل طهر دون التحقيق والتحقق ثمر الزهر والاستمقاء منه جاري سابقين غير مسطور ففعل اجزاء النجاسة خرجت بخروج بعض الماء قال الحافظان تيمية ثم ان الاحتياط بمجرّد الشك في امور المياه ليس مستحبا ولا مشروعا بل لا يستحب السؤال عن ذلك بل لا يلزم ان يثني الأمر على الاستصحاب فان قارر دليل على النجاسة بجحتمنا ولا فلا يستحب ان يجنب استعماله بمجرد احتمال النجاسة واما اذا قامت أقاؤه ظاهرة فذلك مقام آخر والدليل القاطع انه ما زال النبي صلى الله عليه وسلم في الضحاة والناجون يتوضؤون ويغتسلون ويشترجون من المياه التي في الآنية والدلاء الصغار والمخاض وغيرها مع وجود هذا الاحتمال بل كل احتمال لا يسند الى ائمة شرعية لم يلتفت اليه وذلك انهم لم يروا نوحا من وصفه وهو لم يصبه من الماء والميسر المحرم لوصفه كالهيئة والذره والحجر الخنزير وما أهل لغير الله به الاكل اشترقا والتورع فيه مشهور ولهذا كان السلف يحترزون في الاطعمة والنبات من الشبهات الناشئة من المكاسب الخبيثة واما الثاني فلم يجر لما فيه من وصفه لخبث وقد أباح الله لنا طعام أهل الكتاب مع امكان ان لا يكون كونه التسمية الشرعية او يمتنع عليه غير الله واذكنا انهم سموا عليه غير الله حرور ذلك في صحاح العلماء وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم اوتوا اللحم ولا يدرى اسموا عليه ام لا فقال سموا انتم وكنا واما الماء فهو في نفسه طهور ولكن اذا خالطه النجاسة وظهرت فيه صار استعماله المستعلا لذلك الخبيث فانما من استعماله لما خالطه من الخبيث لا في نفسه حيث فاذ الركن من هذا أما زكاه طاهر في محلطة الخبيث له كان هذا التقدير والاحتمال مع طيب الماء وعدم التعدي فيه من باب المخرج الذي نفاه الله عن شراييننا ومن باب كساره ولا لئلا المرفوعة عنها وقد ثبت ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه توصف من جرة نصراية مع قيام هذا الاحتمال ومعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصاحبه يارب فقال صاحب المزاب ماؤك طاهر انما فقال عمر يا صاحب المزاب لا تخبره فان هذا ليس عليه كذا في رواية ابن تيمية هذا ما عتد وعند الناس ما عتدوه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واما الكلام في حديثي برضاة والقلتين على طريقة المحررين فالقارر لا يحتمل هذا التفصيل وعليه بوجهة اننا الشان للنبوء وغيره من مظان هذا البحث بآب حكم ولو وقع الكلب قوله اذا ولغ الكلب الإقبال ولغ بلغ بغير اللام فيهما اذ شارب بطر لسانه او أدخل لسانه فيه فحركه وقال أغلب هو ان يدخل لسانه في الماء فيخرج من كانه ماؤه فيجعله اذا بن وسنويه شرب او لشر فيه قال ابن مكي فان كان غير ماؤه يقال لعقه وقال المطري فان كان فارغا يقال حسه ومفهوم الشرط في قوله

هذا الإسناد مثله لم ينكره فلو أنه حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على أبي عن ابن المنذر عن الأجر عن أبي هريرة روى
 ناسخاً من حديث التسبيح وروى مسنداً من الأجر بالتسبيح أيضاً بعد أن يهوى من قبل الكلاب والترخيص في اقتنائها كما يشاء رايه ظاهره مساق عبد الله
 ابن مغفل عند مسعود من المجلد بالضم قال الشافعي عليه الصلاة والسلام وقد نزع في امر الكلاب من التشديد إلى التخييف وهو العكس فإنه أمر في
 ابتراء الكلاب لم يقتلها مطلقاً فلو أنه عادة الناس في الألف بها ثم يقتل الأسود البهيمة خاصة في قول ما بالفرق بين الكلاب والحيث وهذا كما امر بكسر
 الدنان ونحوه عن أن يتأذى في ظرف والخروج من حرمت الخمر قبل أن تتركوا العادة أنزال ذلك فمقدور التسبيح على التثليل أو على ما جاز من العكس قال مسعود
 البحر ولو طرعا الحديث بالحكمة كان في عمل أبي هريرة على خلافه في التسبيح وهو رايه كفاية لاستحالة أن يترك القطع بالرأي منه وهذا لأن ظنينة
 خبر الواحد إنما هو بالنسبة إلى غير رايه فاما بالنسبة إلى رايه الذي سمعه من في النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك قطعه حتى ينفذ به الكفاية كما أن قطعه
 الدلالة في معناه فلم ير أنه لا يتركه إلا لقطعه بالناظر إذا لقطعه لا يتركه إلا لقطعه فمثل تجوز تركه بناء على شوت ناظر في اجتباؤه المحتل
 للخطأ وإذا علمت ذلك كان تركه بمنزلة رايته للناظر بلا شبهة فيكون الآخر منسوخاً بالضمير ثم قد أنفق القاريه وروى ابن القيم فقال
 والذي ندين الله به ولا يستحق غيره وهو القصد في هذا الباب أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والجميع له حديث آخر ينفذ ما
 الغرض علينا وعلى العامة أن يأخذوا بحديثه وتركوا كل ما خالفه ولا تتركوا خلاف ما ثبت من الناس كما ثبت من كان لا رايه إلا رايه أو من تمكن من التخلي
 الحديث أو لا يصح وقت الغيبة أو لا يقطع له إلا أنه على تلك المسألة أدنى أول فيه تأويل ما مرجحاً أو تقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضاً في
 نفس الأمر أو يقل فيه غيره في فتوا بخلافه لضعفه فإنه ما عاينه أنه ما عاينه أو قوته من وقت، انتفاء ذلك كله ولا سبيل إلى العلم بانتفاء
 ولا ظنه لو كان الهوى معصراً ولو وجب عقابته لم يرد ما رواه سقوط على التبعي تخلف سببه لا يثبت به وبخلاف هذا الحديث الواحد كما يحصل له ذلك
 انتهى، ذلك هذا الكلام من اجتماع السنة والعمل بالحديث بكان إلا أنه في مسألة ورجحها رايه وأما وقد تقدم أن أبي هريرة رضي الله عنه جرى
 في روى الكلب التسبيح وجرى في التثليل إسناداً والتثليل أيضاً مستقيم وعن أطلق عليه المنكر الإجابة الشاذ والشد ولا يثبت في الصحة مطلقاً كما حقه
 في مقدرة هذا الشرح، وكون مذهب أبي هريرة التثليل وهو القياس على سائر القياسات يقتضيه وثيقته بخارجه وأما فتاواه بالتسبيح فلا يجعل
 حمله على الاستحباب للتوفيق بين قوله والله أعلم وقد سبق مثلاً في مقدمته هذا الشرح تحقيق ما إذا كان الحنفية من أن عمل الراوي بخلاف ما رواه
 دال على صحة ما رواه فليدفع، قال الهادي ورجح العمل برواية التسبيح ولا يجعل منسوخاً كان ما روى عبد الله بن مغفل في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أو في ما روى أبو هريرة لأنه لا رايه عليه وعقراً، الثامنة بالكتاب والزاد في منزل القصص فكان ينبغي المخالف أن يعمل بحجة الزيادة تركها لرواية
 ما نزل خصه في تركه التسبيح وما كان له الأصل بالتعظيم الثابت في الصحيح مطلقاً ثبت أنه منسوخ، أم وحديث عبد الله بن المغفل يجرى على صحته
 ورجح ما روى أبو داود وكان الأصل بروايه وحوا، أو يحمل ما زاد على الثلاث في المرفوع والموقوف على أبي هريرة كليهما على الاستحباب لورد
 التثليل في المرفوع والموقوف عنه ويحل الظهور في حديث ابن مغفل على الظهور الكل، وهذا الحسن وأصوب عندى وعن العامة لا أيضاً
 رواية أن الأمر بالتسبيح للندب قاله في الفقه، قال في تحرير الأصول وشرحه والطهارة قبله أي طهارة الأذن الذي ولغ فيه الكلب لا تنو قف على السبع
 بل تثبت قبل التسبيح بالشرع على ما ذكره الحاكم في إسناده وهو أيضاً مقتضاه نقل بعضه عن أبي حنيفة وجوبها واستحبابها أربعة بعد هلكه
 ولعل هذا الاستحباب لتفاوت مراتب القياسات فيجوز أن يكون بعض القياسات أقلها من بعض، أو بسبب عجز ذكر ابن رشد في البرلية ناقلاً عن
 حجة الله حيث قال أن هذا الحديث معك معقول المقتضى من سبيل القياسات بل من سبب ما يتوقف أن يكون الكلب الذي ولغ في الأذن
 كلياً فيفاد من ذلك الشرع قال ولذلك جواز الدرد الذي هو السبع في غسله فإن هذا الدرد قد استعمل في الشرع في مواضع كثيرة في الكناج
 والملا وما من الأمراض وهذا الذي قاله رحمه الله هو وجه حسن على طريقة المالكية فاننا إذا قلنا أن ذلك الماء غير نجس قلنا أن ما يعطى على
 غسله مزيل يقول أنه غير متحل وهذا ظاهر بنفسه وقد اعترض علي بن أبي الغلفي بعض الناس بأن قال أن الكلب الكلب لا يقبض الماء حين يركبه
 وهذا الذي قالوه هو عندنا استحباب هذه العلة بالكلب كافي ما دعا في أول حديثها فلا يصح أن نعارضه أيضاً، فأنزلنا في الحديث ذكر الماء
 وأما فيه ذكر الأذن ولعل في سؤره خاصة من هذا الوجه صراحة اعني قيل أن يستحبوه الكلب ولا يستحبوه ورجح مثل هذا في الشرع فيكون
 هنا من باب ما روى في الزناك إذا وقع في الطعام أن يغس وتعليل ذلك بأن في إخراجها حياء في الآخر وهو له، وقد حقق بعض الأطباء
 أن المأكلتين من النصارى في عصرنا أن الترتيب أيضاً مفيد لدفع السم الذي يكون في لسان الكلب لبعض الخواص الموجودة في التراب لله
 ويمكن أن يكون الأمر بالتسبيح وجوباً عندنا في الجهور تركه عندنا في حنفية بسبب ما روى في حديث قال الشيخ في الله الهادي في الله صلى الله عليه وسلم انتهى انتهى

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليغسله سبع مرات وحل ثمنه من حربه قال اسمعيل
ابن ابراهيم عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يثور اناء احدكم
اذ اولع فيه الكلب فيغسله سبع مرات او لاهن بالتراب حل ثمنه من حربه قال ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابن منته قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يثور اناء احدكم اذا واخر الكلب فيه ان يغسله سبع مرات وحل ثمنه عبيد الله بن معاذ قال نا ابي قال اشعبة
عن ابي التياح سمع مطر بن عبد الله عن ابن المغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل الكلاب ثم قال ما بالهر
صلى الله عليه وسلم يثور الكلب بالقياسات وجعله من اشدّها لان الكلب حيوان ملعون تغرمه الملائكة وينقض اقتنائه والحكمة معه بلاغ من الاجر
كل يوم قيلوا السور في ذلك انه يشبه الشيطان في حيلته لا يتركه لعب وغضب واطراح في القياسات لانه للناس وقيل الاثم من انفسا عين
فراعى منه صدقها واثمها ولو لم يكن سبيل الى التوبة والكلية لضرمة الزرع والماشية والحراسة والصيد فالحل ذلك باشتراط اتم الظواهر ذات او كرها
وما فيها بعض الحرج ليكون بمنزلة الكفارة في الزوم والمنع واستشعر بعض مخالطة الملة بان ذلك ليس بشعر بل نوح تأكيد واختار بعضهم رعاية ظاهر
الحديث والاحتياط افضل ام قال العلامة الشعراني ومقدار جمع اهل الكشف على ان اكل والشرب من سورا الكلب يورث التساوة في القلب حتى
لا يصير الصديق الى العوطة ولا فلا تفرق بين الحيوان وقد جرب ذلك شخص من اصحابنا المالكية فاشرب من لبن شرب منه كلب تمك تسعة اشهر فهو
مقبوض القلب من كل حي حتى كان ان يحكم ولما كان سورا الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد وما اوصفنا يمنع من قول المواقف
الحق تدخله الجنة بالغ الشارح صلى الله عليه وسلم في الغسل من اشره سببا احلها بتراب فقال ذلك الاشراك الكلية فانه جمع فيه بين الماء والتراب
اذا اجتمعا انما الزرع كذا في الميزان قلت ومن لطائف اعتبار عرج السبع في التطهير من سورا الكلب ان الكلب الذي هو من اشر الحيوانات انما يجدها
قد اتمح ذكر بمررة الطاهرين المتبتلين المحتفين في جوار الله كما قاله في روح المعاني بصاحبة اصحاب الكهف الذين كانوا على التحقيق سبعة
كما اشير اليه في القرآن العزيز قال الحافظ عاكب الدين كثيرهم وشملت كلهم بركتهم فاصابه ما أصابهم من الزوم على تلك الحال وهذا فائدة
صحيحة الاخبار فانه صارت لهدا الكلب ذكر غير وشأن ولعمري قال السعدى الشيرازي بالغاسية سه سلبا صاحب كنف في حجره في بي مكان كرت
ومرمره شرم فكما ان حجارة السبعة قد اشرقت في نجوم تطهير الكلب كذلك برجي تأثير هذا العدم من المياه في تطهيره واولع فيه والله جاحلته وتعالى
قوله اولع في التراب الا قال الحافظ لم يرفع في رواية مالك الترتيب ولم يثبت في شيء من الروايات الا عن ابن سيرين م علان بعض اصحابه لم يركب
ومر يهبط عن الحسن والى رافع عن الدارقطني وعبد الرحمن والدا السلي عند الزارواختلفت الروايات عن ابن سيرين في فعل غسلة الترتيب
فلسلم وغيره من طريق هشام بن حسان عنه او لاهن وهي رواية الاكثر عن ابن سيرين وكذا في رواية ابي رافع المذكورة واختلف عن قتادة عن
ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه او لاهن ايضا اخرجه الدارقطني وقال ابن عمر قتادة السابعة اخرجه ابو داود وللشافعي عن شفيان عن
الجب بن ابن سيرين م او لاهن او احلها وفي رواية السلي عن الزاروا حلها وكذا في رواية هشام بن عمر عن ابي الزناد عنه
فطريق الجمع بين هذه الروايات ان يقال احلها من مهمة او لاهن والشافعية معينة وادان كانت في نفس الخبر في التخيير فمقتضى حمل المطلق
على الغنيان يحمل على احلها لان فيه زيادة على اية المجتعة وهو الذي نص عليه الشافعي في الامام والبولي وصرح به المرعشي وغيره من
الاصحاب وذكرهم بدين دقيق والعيد والسبكي بحثا وهو منصوب كما ذكرنا وان كانت او لاهن من الزاروا في رواية من رواه ابن
ابرهاردك في تفسيره بين رواية او لاهن ورواية السابعة ورواية او لاهن ارجح من حيث الاكثرية والاحتظية ومن حيث الحفظ ايضا
لان ترتيب الاخيرة يقتضيه الاحتياج الى غسلة اخرى للتطهير وقد نص الشافعي في جملة علان او لاهن او لاهن والله اعلم واما المالكية فله يقولوا
بالترتيب اصلا مع الجاهل التسميم على المشهور عندنا لان التعريب لم يقع في رواية مالك قال القرافي في منهم في الحديث في العجب
منه وكيف لم يقرولوا بها كذا في الفقيه قال الزرقاني هذا القول مدفوع بان احاديث الترتيب شاذة وان صححت كما افاده الحافظ بما تقدم من ام
واعتمد بعض هؤلاء مضطربة لانها ذكرت بلفظ اولهين واخرها وحلها وفي رواية السابعة وفي رواية التامة والامام طبري يوجب
الاطراح كذا في فيل الاوطار قوله عن ابي التياح ان يفرق المشاة فوق وبعدها مشاة تحت مشددة واخره حله واهم به بن زجره الضم
البصر في العبد الصالح قال شعبة كذا تكتبه باي حوالا وقيل ويخفف انه كان يكتبه باي التياح وهو غلام قوله عن ابن المغفل ان بعض المير فيهم الذين
المجته والغاء وهو عبد الله بن المغفل المزني قوله يقتل الكلاب الا قال النووي قال اصحابنا ان كان الكلب عقورا قتل وان لم يكن عقورا لا يجر

هذا الخبر من عبد الله بن الحسن بن علي بن فضال

ثم قال لعلمنا ان تخفف عنهم ما لم يبين احل فيه احمد بن يوسف الا زوى قال نامع على بن اسد قال ناعبد الواحد عيسى
الشمس بهذا الاسناد غير انه قال وكان الاخر لا يستأخره عن البول او من البول كحل شاة او بركن الى شبة وزهير بن
حرب واسحق بن ابراهيم قال اسحق انا وقال الاخران ثنا جريح بن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
قالت كانت احل انا انا كانت حائضاً امرها رسول الله صلى الله عليه وسلم

فله اعلم ان يخفف انما يخفف في البضع وفقر الفاعى العذاب قال ابن مالك يجوز ان تكون الهاء في لعله ضمير الشأن وحيز تشبيه وبيان وصلتها لانها في حكم
جزء لا يشتمل لها على مستند مستند اليه قال ويحتمل ان تكون انا في معنى كونها ناصبة كزيادة الباء في كونها حارة انتهى قوله عنها انا اي عن المعتبرين
قوله ما لم يبين انما مفتوح الباء الموحدة قبل السين ويجوز كسرهما اي العودان قال المازري يحتمل ان اوحى اليه ان العذاب يخفف عنها هذه المقام
وولى هذا الفعل هنا للتعليل وقيل انه صلى الله عليه وسلم سأل الشفاعة لهما فاجيب شفاعته صلى الله عليه وسلم بالتخفيف عنها الى ان يسبب وقد
ذكر مسعود في آخر الكتاب في الحديث الطويل حديث ما روى في صحاحي القيرين كالمجيب شفاعتي ان يرفع ذلك عنها ما دام القضيان رطبين كلا قال
النووي ونظيره الحاذق ان يجرهما ويخفف من المعنوية بين القضيين المذكورين في حديثي ابن عباس وجابر بن محمد الله عنه وقال الخطابي هو
على ما دعاهما بالتحقيق مدة بقائه المداوة لائق في الجريدة معني بخصته ولا ان في الرطب حتى ليس في اليايس قال وقد قيل ان المصنف فيه انه سيق
ما در رطباً فيحصل التخفيف بذكر التسليم وعلى هذا فيطرح في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها وكل ذلك فيما فيه بركة كالذكر ثلاثة اركان من الاشجار
وقال الخطابي الحكمة في كونها ما دامتا رطبتين تنعز ان العذاب يحتمل ان تكون غير مضمومة لانهما من اذنانية وقال سنكر الخطابي ومن تبعه في فتح التا
الجريدة في قوله على ارجل الحريش قال الطبرسي لان ذلك خاص بذكره يدع وقال القاضى عياض لانه غرضها على القبر بامر مخيب وهو قوله
ليصان قال الخطاط لا ينفردون كونها لا تعلم ايعل بامر ان لا تنسب لة في امر يخفف عنه العذاب ان لو عذب بحال لا يمنع كونها لا تدرى ان آخر امرها
ان لا تدرى ما راحة وليس في السباك ما يقطع من اذنه بأمر الصبي يدع الكبرية بل يحتمل ان يكون أمره وقد تأنى بغيره من الحبيب الصبي بذلك
فاوصى ان يخفف عنه وجوبه ان كما في الخبرين من يحرم البغى وهو اولى ان يتبع من غيره كذلك في الفقه قلث واما وضع الرطبتين والبول ونحوها على
قبر اولياء الله الصالحين فقول الصفاة المعاني ان الذي يركن ظاهرها لهما السقود والعصيان كما يفعل كثير من المتدين في عصرنا فليس من اتباع
هذا الحديث في شيء فمن شامان لا يفتقره بتوبه بعض المجتهدين فلا يخفى والله الوحي كتاب الحيض باب مبشرة المحاض فوق الا زار
قوله كانت احل انا اي الزواج النبوي صلى الله عليه وسلم قوله امرها رسول الله في هذه القاعدة الكريمة المستمرة مع كونه صلى الله عليه وسلم
أما كانه يشهر بغير الحجاب ومنها محظوظ الا ان حديثه القوي عن مسعود وغيره اصنعوا كل شيء الا الكناج قول عائشة راوت عن عائشة ابليس الخدي
في تاريخه كل شيء الا الفرج في جواب ما دلل على امره ان اذا كانت حائضاً لم يأتى المنته بل كان على حرم الكناج اي الجماع وجاز اسواها قال السنكوني
اما الاول فمخرجهم للمسلمين ونص القرآن العزيز والاشنة الصريحة ومسألة كافر وغير المستحل ان كان ناسياً لوجهاً لا يجره وجهاً او جهاً
لغيره او مكرهاً فلا أثر عليه ولا كفارة وان وطئها ما لم يكن لها الحيض في التحريم مختاراً فقد ارتكب معصية كبيرة ونقض كل كبرها الشافعي ويحرم عليه
التوبة وفي وجوب الكفارة خلاف بين العلماء واما الثاني فعني جواز مسواها فهو قسماً التسلل المباشرة فيما فوق الشرة وتحت الركبة بالذكر او
الصلاة او المعاقبة او اللبس وغير ذلك وذلك حلال باتفاق العلماء وقد نقل الاجماع على الجواز خاصة وقد قيل عن عبيدة السلماني وغيره انه لا يباش
شيئاً منها بشئ منه وهو كما قال النووي غير معروف ولا مقبول ولا يخرج لكان مردوا بالاحاديث الصحيحة وبها جاع المسلمين قبل الخلاف وبعد
القسر الثاني في غايين الشرة والركبة في غير القبل والذكر وفيها ثلاثة وجوه لا يصح الشافعي الا شهره من التحريم والثاني عدم التحريم مع الراحة
والثالث ان كان المباشرة يضبط نفسه عن الفرج المباشرة ويرى او يضعف شهوة جاز أو لا يجرى وقد ذهب الى الوجه الاول مالك وابو حنيفة وهو
قول اكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب شريح وطائوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة ومن ذهب الى الجواز كرامة وعنه الشافعي النخعي الحاكم
والثوري ولا يرضى واحد من قبل وعنه الحسن واصنعوا ما رآه من واليوزن المذنب داوود وحديث اصنعوا كل شيء الا الكناج في الا الكناج في الا
على الجواز لانه يجرى بتجليل كل شيء مما عدا الكناج فالقول بالتحريم مسك للدرية كما كان الحزم من الحزم مطانة للوقوع فيه لما ثبت في الصحيحين
من حديث النعمان بن بشير مرهوماً بلفظ من وقع قول الحنفى يؤتىك ان يواقره وله الفلأعدهما وعند غيرها ويشير الى هذا حديث لك ما فوق
الانار وحديث عائشة حديث الباب لما فيه من كراهي المباشرة بان تأخر وقولها في روايتها لهما والكم عليك اريه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسأل اريه وادوا ما لك في الموطأ مسال عن زيد بن اسلم ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل ما عجل في امره في وهي حائض فقال

وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان حل ثنا أمية بن سعيّد قال نايل شرح واحد ثنا محمد بن ربح قال أنا اللبدي عن ابن شهاب عن عروة وعمر بن عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان كنت لا ادخل البيت للحاجة العظمى فيه فها سأله عن اوائنا ما عرفت وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلبس على رأسه وهو في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة اذا كان معتكفا وقال ابن ربح اذا كانوا معتكفين وحل ثنا هارون بن سعيّد الايلي قال ثنا بن وهب قال اخبرني عمر بن الخطاب عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى رأسه من المسجد وهو عجاور فافسله وانافه وحل ثنا يحيى بن يحيى قال أنا أبو خيثمة عن هشام قال أنا عروة عن عائشة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس الى رأسه وأنا في حجره فأرجل رأسه وأنا حاضر حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حسين بن علي عن زائدة عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كنت أغسل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا حاضر وحل ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وابو كريب قال يحيى أنا وقال الاخران ثنا ابو معاوية عن ابراهيم عن ثابت بن عبيد عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبسني الخمر من المسجد قالت فقلت اني حاضر فقال اني جئتكم ليست في بيدي حل ثنا أبو كريب ثنا ابن أبي زائدة عن حجاج وابن أبي غنيمة عن ثابت بن عبيد عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أنا وله الخمر من المسجد فقلت اني حاضر فقال فتأولت فيهما فان الحمضة ليست في بيدي وحل ثنا زهير بن حرب وابو كامل ومحمد بن صالح بن يحيى بن سعيّد قال زهير بن يحيى عن يزيد بن بكاشان عن ابن حازم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استحل امرئ منكم ما رواه بضاهه قال ابن عبد البر في ترجمه صلى الله عليه وسلم وشواهده من شايه وحذركم دليل على ان خلاف الطائفة وحسن الهيئة في الدار من الزينة ليس من الشريعة وان قوله صلى الله عليه وسلم لم يلبس من البراءة من الكيان اراد به اطراح السر والشفرة للسلب على الى التخيّر والبطانهم معاني الآثار ولا يضاؤوه وهذا فيه صلى الله عليه وسلم من الترسل الاثني اريد لفخر الحاجة فلا يكون ثائر الرأس شعته كانه شيطان كاجله عنه صلى الله عليه وسلم انتهى كذا في شرح الموطأ للزرقاني قوله الا لحاجة الا لسان في وفهها الزهري بالبول والخائط وقيل تقعر على استنفاها واحتلوا في غيرها من الحاجات كالاكل والشرب والتفصيل ياتي في بابها لا يحكك ان شاء الله تعالى قوله ان كنت لا تدخل البيت الا لحاجة قوله للحاجة الا في حاله الاحتكاك قوله اوائنا ما عرفت انها هو السنة في المعتكف اذا متر بارجع البيت الذي دخله لحاجة ولا يجوز سكبه في البيت الا بضرورة والضرورة ان تقدر بقدرها قوله وهو عجاور اي محكف يؤخذ منه ان الحياوة ولا يحكك واحدا فرق بينهما كذا في قوله فافسله والخراد الساني في روايته فقال فافسله بخطي قوله ناوي الخمر في اي اعطيت قال الاحتفاظ والخمر بضم الخاء المعجمة وسكون اليم قال الطبري هو مصطل صغير يعمل من سفع النخل بميت بذاك لسرها الويل للكيان مزحج الارض وبردها فان كانت كبيرة سميت حصيدا وكذا قال الزهري في تحريمه وصاحبه ابو عبيد المهروري جماعة بعدهم وزاد في النهاية ولا تكون خمر الا في هذا المقدار قال وسميت خمر لانه خفيطها مستورة بسعفها وقال الخطابي هي الخمر بفتح الخاء المعجمة بفتحها المصطل في ذكر حديث ابن عمر في الفارة التي جرت الفتيلة حتى القها على الخمر التي كان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلها المحرق قال في هذا نصير باطلاق الخمر على ما زاد على قدر الوجه قال وسميت خمر لانه لا يقطر الوجه قال ابن بطال خلافا بين فقهاء الامصار في جواز الصلوة عليها (اي الخمر) الا ما أدى عن عمر بن عبد العزيز انه كان ليؤتي برباز فيوضع على الخمر فيسوي عليه ولعله كان يفعل على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة الجماعة وقد مر في ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير انه كان يكره الطلوة على شئ دون الارض وكذا روى عن غيره عروة فيحمل ان يجعل على كاهه التنزيه والله اعلم كذا في الفقه قوله من المسجد الى حال من النبي صلى الله عليه وسلم لم فتكون الخمر في المحرمة والنسي عليه الصلوة والستار في المسجد وهذا ظاهر من السياق والله اعلم قوله ان حبيصتك الرفع الحياء وهو الظاهر المشهور ومما ان الخياصة التي تصان المسجد عنهما وهي دمر الحبيص ليست في يدك قوله ليست في يدك الرفع ليست بمجسة بيدك لانها لا يحض فيها قلت ولا يات لمن ادخل يد في المسجد انه دخل المسجد لغيره قال لمن من الكتاب بيده انك مسك فالحاضر مصنوعة من دخول المسجد ومن الفسار وهذه نجاسة حكمية لا تتجزأ وجودا ولا زواجا الا ان دخول المسجد لا يتحقق بمجرد ادخال اليد فيه ومن الفسار انها غالب تحققة بئس البد فقط هذا وجه الفرق بين الحكمين فتنبه له قوله وابن أبي غنيمة الرفع الذين

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتبوضاً زاد أبو بكر في
 ويترفعان وتوضي أحدهما في آخر الحديث ويحتل ابن يربس بالحاجة حاجة الوطى وبقوله ثم يتركه ولا يمس ماءً يعني ماء الاغتسال وقد أخرج أحمد عن
 عائشة قالت كان يجيب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ولا يمس ماءً، ومضى لمجل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره،
 فتوهوا إلى إسحاق أن الحاجة حاكمة الوطى فنقل الحديث على معنى ما فهمه، لكن في قيل الاوطار قال شيخنا الحديث وبقيته الشافعيين العلامة
 الشيخ الاثراني قال الله بفقهه هذا الحديث الطويل الذي رواه الطحاوي موجود في أبواب الترمذي صحيح مسلم سنن ابن ماجه وأما قوله فليتبوضاً
 مع زيادة إلى أهله بعد قوله ثم إن كانت له حاجة وسياقة في الجملة الأخيرة فيها وسياق الطحاوي قال مسلم وحديثنا أحمد بن يوسف قال ما زهير
 قال أنا أبو إسحاق جرح وحديثنا يحيى بن يحيى قال أنا أبو خيثمة عن ابن إسحاق قال سألت الأسود بن يزيد عما حدثت عائشة عن صلوة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيى آخره ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام فإذا كان عند النائم الأول قالت وشيخنا
 وألفه ما قالت تفرق فاض عليه الملك ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وإن لم يكن جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم وضع يديه وكفهما، فإذا سمع
 الفاظ المأثور وتوضأ مسجداً في سبيل الطحاوي في ما تأخرنا وأما تأخرنا فنعين حمل الحاجة على حاجة الوطى كما بينا نقض جليل أول الحديث
 بأخيه أن يريد بقوله ولا يمس ماءً نفى الماء، مطلقاً كما هو الظاهر من وقوع النكرة تحت النفي ويكون هذا من العمل بالرخصة والتنبه على عدم وجوب
 الوضوء للجنب إذا ناء والله أعلم، ويؤيد ما ورد في حديث ابن عباس مرفوعاً إنما أمرت يا رسول الله إذا قدمت إلى القبلة أخرجه أصحاب الشيطان
 وقد استدل به على ذلك ابن خزيمة وابن عسكراً في صحيحهما وهو أصح لا يؤثر فيه دلل ابن رشد المالكي بما قاله في بداية المجتهد شيئاً قال الشوكاني
 فيجيب الجرح بين الأدلة بل لا أثر على الاستصحاب في ذلك، فلهذا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى الله
 عليه وسلم أياهما أحسن وهو جنب قال لغو وضوئنا إن شاء إني الوضوء الشرعي كما هو الظاهر المصريح في حديث عائشة ويدل على عدم
 وجوب هذا الوضوء أيضاً أن ابن عمر وأبو هذا الحديث وهو صاحب الفتحة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ
 عن نافع وذكره في النيل، وعن أسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجنب حتى يتوضأ فليضع يديه على الماء ويغسل يديه
 وهذا أيضاً ظاهر عمل بالرخصة وبيان الجواز، وكون الوضوء مستقياً يشير إليه ما رواه الطبراني في الكبير قال الشافعي في توير الخصال
 بسند لا بأس به عن عيمونة بنت سعد قالت يا رسول الله أياكم أحسن وهو جنب قال لا حتى يتوضأ فليضع يديه على الماء ويغسل يديه
 وهو جنب حتى يتوضأ فليضع يديه على الماء ويغسل يديه، (حاشية الموطأ لأبي عبد الحميد) قال في الفقه والحكمة في أه الوضوء أنه يجففت
 المحل ولا سيما على القول بجواز تفريق الغسل فينبغي فيه تفرق الحديث عن تلك الأحكام، المحصورة على الصحيح وتبين ما رواه ابن أبي شيبة بسند
 رجاله ثقات عن شاذ بن اوس الصحابي قال إذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتبوضاً فإنه يصف غسل الجنابة وقيل الحكمة في ذلك
 إحدى الظهارين فلي هذا يقوم التيمم مقامه وقد يرى البيهقي بأسنا وحسن عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا اجنب فأراد أن ينام
 توضأ أو تيمم ويحتل أن يكون التيمم هنا عند حصر جود الماء وقيل الحكمة أنه ينشط إلى العود إلى الغسل، وقال ابن الجوزي الحكمة في إيراد
 الملازمة بتعدد الوضوء والرجحان في خلاف الشياطين فإنها تقرب من ذلك أم - وقدر في إيراد من حديث عمار بن ياسر مرفوعاً ثلاثة
 لا تقربهم الملازمة خفيفة الكافر والمتنصر والخنوع والجنب إلا أن يتوضأ، قال القاري في المرقاة الحسن للحنس لم يسمع من عمارين ما يرفعه
 منقطع وروى هذا الحديث الطبراني في الكبير قال القاري في التلويح المنبر بإسنا وحسن ورفعه ثلاثة لا تقربهم الملازمة بغير حجة الكافر
 والمتنصر بالخلق والجنب إلا أن ينام فليتبوضاً وضوءه للصلاة، قال الشيخ في الله الهلوي قدس الله روحه لما كانت الجنابة
 منافية لهيئات الملازمة كان المرضي في حق المؤمن ألا يسير تسلي في حوائجه من النوم والكل مع الجنابة وإذا تعذرت النظارة الكبرى لا ينبغي
 أن يدبر النظارة الصغرى لأن أمرها واحد غير أن الشارع وزعها على المؤمنين أم - قوله ثم أراد أن يعود أي إلى الجماع كما في المرقاة
 قوله فليتبوضاً أي يرواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزادوا فإنه أنشط للعود وفي رواية للبيهقي وابن خزيمة فليتبوضاً وضوءه للصلاة
 والحديث يدل على غسل الجنابة ليس على الفرد وإنما يتضييق على الإنسان عند التقيا إلى الصلاة قال النووي وهذا باجماع المسلمين ولا شك
 في استحبابه قبل المعادة ما رواه أحمد وأصحاب السنن من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة فيقتل عند
 وعند هذه وقيل يا رسول الله ألا تجعله غسلًا واحداً فقال هذا أنكر وأطيب وقول ابن داود أن حديثاً من حديث عائشة لا ينبغي أن يفتل عند
 النووي وهو محمول على أنه فعل الأمر يري وتبين مختلفين وقد ذهب الظاهرية وابن حبيب إلى وجوب الوضوء على المتردد متسكلاً بغير البيت

حديثه بينهما وضوء وقال ثم اراد ان يعاود وحل ثوبا الحسن بن احمد بن ابي شعيب الخزازي قال ما سكر رجعي
 ابن بكير الخزازي عن شعيب بن عثمة عن زيد بن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يطوف على نسائه يغسل فاحل
 ونخل ثني زهير بن حرب قال ناظم بن يونس الخفافي قال ناظم بن عمار قال قال الخفافي بن ابي طلحة حدثني باس بن مزلك قال
 جاءت امرؤكم وهي جارة اسحق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لى عاتشة عنده يا رسول الله انك ترى ما يرى الرجل والمرأة
 فأتى من نفسها ما يرى الرجل من نفسه فقالت عاتشة يا ام سليل فضكت النساء تربت عينيك قولها تربت عينيك خير فقال
 وذهب من عاتشة الى عمر بن الخطاب وجعلوا ما ثبت في رواية الخزازي فأنشط للعود صا رقاً لله إلى اللب وقيل ذلك ما رواه الطحاوي
 من حديث عاتشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ ويؤتي أيضاً الحديث المتقدم بلفظ انما أمرت بالوضوء اذا كنت
 الى الصلوة قوله بينهما وضوء الخ اي بركتاً بين كذا في المراقبة قوله كان يطوف اي يدور لاجل كذا في المراقبة قوله فلو لم يمسكها الا فان قيل
 أقل القسم لئلا يكره لغيره فكيف طاف الى جميع الأجواب ان وجوب القسم عليه يختلف فيه قال ابو سعيد الاصمري لم يكن واجبا عليه لكان يقسم
 تبرأ وتكرماً واكسأه من طهره وكان طوافه عليه الصلوة والسلام بوضو كمن سألته في بيت عاتشة رضي الله عنها
 ونقل الشيخ العلامة الزاوي عن ابن بكير بن العربي انه هذه واقعة حجة الوداع قبل الاحرام وكان غرضه عليه السلام فضكه حاجته وان عاتشة
 الراوي بلفظ كان الدلالة على المضارة المشفرة بظاهرها الاستمرار والاعتقاد والله اعلم قوله بغسل واجرا الخ يحل ان يمسك الله عليه وسلم
 توصفاً بما بينه وبينه وتركه لبيان الجواز وروي البخاري عن قتادة عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة
 في الليل والنهار وهن احد عشر لم يدرك مسلم صلا السنة ولم يدرك الخافى الفصل والمراد بقوله وهن احد عشر عشرة الزوجات المطلات جملتهن
 الا المطلات في ليلة واحدة اذ منهن خديجة وهي لم تجتمع معهن قال في المواهب فتولوا زواجه الا ان دخل بهن الا خلاص في ذلك بين الله لاسر
 والعلامة بالاشارة خديجة وعاتشة وحفصة وام حبيبة وام سلمة وسودة وزينب وغيرهن وام كسكين ومجنوبة وصفية المهر الا ان يقال بتقليد النساء
 على الشكوى والله تعالى اعلم وحديث في خبر البخاري انه قيل لانس او كان بطيعة فقال لا فخذت انه اعطى قوة ثلاثين رجلاً وعندها
 عن معاذ قوة اربعين زادا ابو نعيم عن مجاهد كل رجل من رجال اهل الجنة وفي الحديث قال الترمذي في صحيحه غريب اذكر رجل من اهل الجنة
 قوة مائة رجل فيكون عليه الصلوة والسلام اعطى قوة اربعة آلاف رجل ومجاهد بن جعفر ما استشكل من كونه عليه الصلوة والسلام اعطى قوة اربعة
 فقط واعطى سليمان قوة مائة رجل والوفاء على ما ورد وفيه قوة الخلق في زيادة قوة الوحي وقلة الاكل خرق للعادة لا من قبل الحكماء
 جماعة غالباً وحل هذه الحكمة في اباحة ارجع من النساء ويحل على ان كان في غلبة من الصبر عن الجماع بالنسبة الى ما اعطى من قوته ومثل ان
 اعطى قوة اكل اربعين في اكل ايضاً لتلازمها غالباً فيدل على تحابة صابر على الجموع ايضاً وان كان كبطحة ربة ويسقيها بجملة تسليبه
 حضوره مع الله وعدم شعوره بما سواه من اكل والشرب وغيرها والله تعالى اعلم كذا في المراقبة وقال الحافظ في الحكمة في كثرة الزوجات
 الاحكام التي ليست ظاهرها يطعن عليها فينبغي لها وقد جلعن عاتشة من ذلك الكثير الطيب ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات ام
 باب جوار الفصل على المرأة بخروج المتيقن منها قوله جاءت ام سليل الخ هي ام اس بن مالك بنت ملحان كبير الميم وشكوا لله والخلة المحلة
 وفيها خلاف تزوجها ما كان من النصف الواسع من مالك فولدت له انسا ثم قتل عنها كمشركا فاسلمت فخطبها ابو طلحة وهو مشرك فأتيت دعته الى
 الاسلام فاسلمت قالت اني اتزوجك ولا اخذ منك صداق الاسلام فزوجها ابو طلحة روى عنها خلق كثير كذا في المراقبة قال النووي في حلها
 سهلة وقيل عليه وقيل غير ذلك وكانت من فضل ابي الصميايات ومشهور انهن قوله وهي جارة اسحق الخ اي اسحق الراوي عن انس
 وهو اسحق بن زبيل الله بن ابي طلحة كما في مسند الاحول المرأة ترى ما يرى الرجل الخ وفي رواية ابن مزيه عن ام سليل عن عائشة قالت يا رسول الله
 اذا رأيت المرأة ان زوجها يجامعها في المنام اغتسل قوله فضكت النساء الخ معناه حكيت عنهن امرا يستحي من وصفهن به ويكتمته
 وذلك ان نزل المني منهن يدل على شدة شهوتهن للرجال قال ابن بطال فيه دليل على ان كل النساء يحلمن وعكسه غيره فقال فيه
 دليل على ان بعض النساء لا يحلمن والظاهر ان مراد ابن بطال الجواز لا الوقوع اي فيهن قابلية ذلك قوله تربت عينيك الخ اي انقذت
 وصارت على التراب وهي من لفاظ التي تطلق عند النجس ولا يراد بها ظاهرها كما يقال قاله الله ما شجعه ولا أثر له ولا كان ولا شجته
 وقيل لئلا وما شجعه من الظاهر يقولون عند النجس لا شيء والزوج عنه او لم يمسكها او استغفمه او لم يمسكها عليه ولا يجاب قوله في
 بعض السير قولها تربت عينيك خير الخ باسكان الياء الشبهة من تحت ضل الشر وعن بعضهم انه خبر بفتح الباء الموحدة فالاول معناه لم ترد

واللفظ لا يوجب كسب قال سهل ثبنا وقال الآخران أنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن مصعب بن شببة عن مسافع بن عبد الله عن عروة
ابن الزبير عن عائشة أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل تغتسل المرأة إذا احتدمت ابهرها فقال نعم فقامت لها
عائشة ترثب يداها وأنت قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يكون الشبب إلا من قبل ذلك إذا كان معها ماء الرجل
أشبه الولد أو الخولاء وإذا فاض الماء الرجل معها أشبه الحية أو الثعلب شني الحسن بن علي الحلواني قال نا أبو ثوبان وهو ربيع بن نافع قال
نا معوية بن زياد عن زيد بن عيسى أخاه أنه سمع أبا سكر قال حدثني أبو اسماء الرجعي أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثه قال كنت قائما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه جارية من أخبار اليهود فقال السلام عليك يا معوية فعدت دفعته فعدت
يضعه منها فقال له لا تأخذي فعدت إلا تقول يا رسول الله فقال اليهودي أنا نزعوم باسمه الذي سماه به أهله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اني سميت محمد الذي سماه بي أهلي فقال اليهودي جئت أسألك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيتفق شجران
حد ثنت قال اسمع بأذني فكنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدد معه فقال سل فقال اليهودي يا ابن بكور
الناس يؤمر بربك ألا أرض عير الأرض والسعوات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هه في الظلمة

والسماوية به وهي كلمة تستعمل في الاحتقار والاستقذار قال الياحي والمراد بها هنا الاحتقار وأصل اللفظ وضع الظفر في أمة عشر
لغات أمث وأمث وأمث بضم الهمزة مع كسرها وقهها وضمتها يغيتون ويالتون فهذه الستة والشابة أف بكسر الهمزة وفتحها والقوة الثامنة أف
بضم الهمزة واسكان والقوة التاسعة أف بضم الهمزة وبالياء وأقها بالياء وهذه اللغات مشهورات ذكرهن كل من ابن الأثير في جماعات من العلماء
دولنا مشهورة ومن خصها بما ذكره الزجاج وابن الأثير وأخضرها أبو البقاء فقال من كتبها على الأصل ومن فتح طلب التحفة ومن ضم
اتبع ومن تون أراد التكاثر ومن تون أراد التعريب ومن خفف الفتح حبت أحد المشايخ تحفقا وقال الأخفش وابن الأثير في اللغة التاسعة
بالياء وكأنة أضافه إلى نفسه كذا في الشرح قوله عن مسافع بن عبد الله أن بضم الميم وبالسبب المحلة وبكسر الهمزة كذا ضبط النووي فليتبين
فإن الحذف في الفتح قد حال هذه الرتبة فقال عن نافع بن عبد الله بالنون ولعله غلط من بعض النسخاء والله أعلم وقوله ترثب يداها وأنت
بضم الهمزة وفي الأثر المشددة وهي الحية واصله ألبت تكسر الألف الأولى وفي الثانية واسكان التاء كزوت أصله كزوت وكجوز فك هذا
الأدغام لا مع الخطأ وبنا وجد أنت مع تنبيلة يداها وجهين أحدهما أنه أراد الجنس والثاني صالحة اليد بزي وأصابتك كالألة فيكون
بمعنا يد دعائين والله أعلم كذا في الشرح وقوله أشبه الولد أو الخولاء إلخ وسجى عند المصنف من حديث ثوبان دفعه ماء الرجل ابصر ماء المرأة
أصفر فإذا اجتمع فاعلم في الرجل مني المرأة أو كذا يأتون الله وإذا فاض ماء المرأة مني الرجل انتابا إلى الله فحمله من تحتها فبلى ومنه أقر الله الشيب
للأعمام وإذا فاض ماء الرجل ويكون ذكره إلا أني وعكسه والشاهد خلاف ذلك لأنه قد ذكرنا وذكره وبشبهه أخواله لأعمامه وعكسه قال الفراء في
يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المرأة السبق قال الحافظ الذي يظهرنا قد متته وهربنا ويل العلو في حديث عائشة وأما حديث ثوبان فيبقي العلو
فيه على ظاهره فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث والعلو علامة النسب فيرفع الارتفاع وكان المراد بالعلو الذي يكون سبب النسب بحسب
الكثرة بحيث يصير الآخر هزوا فيه فبذلك يحصل النسب كذا في الفتح وفي الحجة قلب واختلال مع وضوح المقصود كان قوله فيكون السبق
علامة التذكير والتأنيث إلى آخره لا يصح تفريعه على قوله التذكير والصحيح والله أعلم أن يكتب العلم موضع السبق والسبق موضع العلم بالتدريج
وكذا في قوله وكان المراد بالعلو الذي يكون سبب النسب بحسب الكثرة في الظاهر أن يكتب يكون سبب التذكير والتأنيث فمثل وحق بآريان
صفة مني الرجل المرأة وأن الولد مخلوق من ماءها وقوله حدثني أبو اسماء الرجعي أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثه قال أبو شيمة بن زيد كان أبو اسماء الرجعي من رجة ومشق قرية من قرأها بينها وبين دمشق ميل رأيتها عامرة والله أعلم
كذا في الشرح وقوله يجوز من أحاراه بفتح الحاء وكسرها أعتان وهو العالم وقوله السلام عليك إلخ قال أبو عبد الله الله في وداؤه بالسلام وسؤاله
عن سبب دفعه دون الزينة من أدب العلم الذي أنصت به وكذا قوله أنا نزعوم باسمه الذي سماه به أهله وهو أن يلبط بغيره فيقول قريش
في الحديث لو تعلموا أن رسول الله لم تقاتلك ويحبل عذرك تغيبه لأتته لا يقدر إلهه وقوله اني سميت محمد الذي سماه بي أهلي إلخ هو من انصافه صلى الله
عليه وسلم وحسن خلقه واستثلافة الخلق إلى الإيمان قوله اسمع بأذني إلخ وانظر في دلالة ما سمع حليصتك وليس المعنى اسمع وانصت فقط
قوله فكانت بفتح النون والحاء وبالياء المثناة من فوق ومعناه يحط بالعرد في الأرض ويؤثر فيها وهذا فعله المنكر وفيه دليل على جوارحه
ذلك وإنه ليس بخلا بالمروءة قوله يعود معه إلخ وهو المسمى بالخضرة الذي جرت عادة الرؤساء والكبراء باستعماله قوله يجرى في الأرض إلخ

وكنت اغتسل أنا وهو في الزاء الواحد وفي حديث شفيان من أنباء واحد قال قتبية قال شفيان والفريق ثلاثة أصح
 حديث عبيد الله بن معاذ العبدي ثنا أبي ثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سكرة بن عبد الرحمن قال دخلت على عائشة
 أنا وأخوها من الرضا فغسلنا بها عن غسل النبي صلى الله عليه وسلم من الجنابة فارتغت بأناء فقل الصلح

بأنه في الكتاب عن شفيان قوله في الألف الواحد وهو الفريق أي هذا القول من الزاء كان يكفي لاغتسالهما معاً فثبت كون المستعمل في الغسل
 الواحد زيد من الصلح والحدوث بيان المقدار الآتية لا المقدار الذي فيه والله اعلم وقوله ثلاثة أصح في الاختلاف في مقدار الصلح بحرف في
 مقدار الفرق أيضاً لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصح وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً قال الحافظ م ولعله يريد اتفاق
 أهل اللغة والآفة قال بعض الفقهاء من الحنفية أن الصلح ثمانية أرباط وتساوي ما يروي عن مجاهد في حديث عائشة كما ساقى، قوله أخوها
 من الرضا علة الإجماع أن يكون عبد الله بن يزيد البصري رضيع عائشة أو كثير بن عبيد الكوفي رضيعها وقيل أن يكون غيرها والله اعلم
 قوله فقل الصلح قال شارح النقاية ثم الصلح ثمانية أرباط عراقية عند أبي حنيفة ومجاهد وعن أهل يمدل عليه وهو اختيار ربيع
 الصغرية (لعل الصحيح بعض أصحابه) وقدره أبو يوسف خمسة وثلاثين كما قال مالك والشافعي ثم لا يروى البيهقي عن الحسن بن زبيل القريشي وهو ثقة
 قال قدم علينا أبو يوسف من الحج فقال لي إن افتخر عليك بأمر العلوي أهني فقصت عنه قدمته المدينة فصالت عن الصلح فقالوا ما
 هذا صرع رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك لهم واحتجوا في ذلك فقالوا نأيتك بالحجة فلا تصحى أنما في نحو من خمسين شيخاً من أبناء
 المهاجرين والأصابع مكل رجل منهم الصلح تحت رداءه كل رجل يجر عن أبيه وأهل بيته إن هذا صرع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فظنرت فإذا هي سواء قال فتغيرته فإذا هي خمسة أرباط إنك بنقصنا قال فرأيت أمراً قوياً تركت قول أبي حنيفة في الصلح فأخذت بقول
 أهل المدينة هذا هو المشهور وروى أن مالكاً نظره واحتج عليه بالصحة أن التي جاءها أولئك الرهط فخرج أبو يوسف في قوله وأخرج الطحاوي
 عن أبي يوسف أنه قال قدمت المدينة فأخرجني من أنى به صاعاً وقال هذا صرع النبي صلى الله عليه وسلم فوجئت بخمسة أرباط وثلاث
 رطل، أم قال الشيعي ابن المهمل ولا يخفى في تضعيف واقعة أبي يوسف يكون النقل عن مجاهد بل من النظر بل الأقرب منه عدم ذكر محمد
 لخلافه فيكون ذلك دليل صنعت أصل وقوم الواقعة لا في يوسف ولو كان رويها لفته لأن نزوع ذلك منه لعامة الناس مشافهة بآلهم يرم
 ما يوهو ثم رجوعه ولو كان لربيع عمل فلو علة باطنه، أم، فتأمل، ولا في حنفية ومجاهد يروى النسائي عن أبي موسى المجاشعي قال أتى مجاهد
 بقدح حزنه ثمانية أرباط فقال حديثي عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بمثل هذا مع سائر الأحاديث المصححة بأنه كان
 يغتسل بالصلح وفي رواية الطحاوي قال مجاهد فخرته في ما أخرت ثمانية أرباط تسعة أرباط عشرة أرباط فلو يشك مجاهد في الثمانية دائماً
 شك فيما فوقها فثبت الثمانية بهذا الحديث وانتفى ما فوقها وكثير ما رواه الشيعان عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصلح
 إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالماء مع ما يروي أحمد أبو داود عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بأناء يكون رطلين ويغتسل بالصلح
 وما يروي الدارقطني من طرق ضعيفة عن انس وعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء رطلين ويغتسل بالصلح ثمانية أرباط
 وما يروي ابن أبي شيبة عن يحيى بن آدم قال سمعت حسن بن صالح يقول صرع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية أرباط قال شريك أكثر من سبعة أرباط أقل من ثمانية
 وصرع عمر بن الخطاب هذا الصلح الحجبي المعروف بالقيل في الحجبي كما بينه الطحاوي وربما احتج القائلون بكون الصلح خمسة أرباط
 ثلاث رطل بل رواه ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة قال قيل يا رسول الله صرعت أصغر الصبيان ومداً فاكبر الأمد فقال
 اللهم ربك إنني صرعت وأبارك لنا قيلنا وكثيراً وأصل لنا مع البركة بركتين أي خمسة أرباط وثلاث أصغر من الثمانية وهذا ليس فيه
 دلالة على ما قالوا وإنما يثبت أنه أصغر جاز أن يكون ثمانية أرباط أصغر الصبيان بل هو الظاهر لأنه لو لم يستعملوا لكانوا يستعملون بها شيء مما
 من الحجبي لأن الهاشمي اثنتان وثلاثون رطلاً كذا في شرح أحاديث العلوم قلت والذي يظهر لهذا العبد الضعيف من مجموع الروايات والله أعلم
 أن الحديث الحجزي والعراقي وكذا الصاعين كانا مستعملين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن الشافعي والغالب الاستعمال في عهد علي عليه السلام كان
 العراقي من الأمد وهو رطلان والحجزي من الصبيان وهو خمسة أرباط وثلاث كما يظهر من رواية ابن خزيمة وابن حبان التي ذكرنا سابقاً وتوافق
 الصاع العراقي وهو ثمانية أرباط في رص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعابر الحاج صرعه بصلع عمر رضي الله عنه وصاع عمر أيضاً صرع النبي صلى
 الله عليه وسلم وكذا بالاستصحاب أن ما ثبت خلافة ولم يثبت بل ثبت وجود الصغار المختلفة في عهد النبوة عن رواية ابن حبان والصلح
 العراقي خاصة من رواية مجاهد عن النسائي والطحاوي وكما أسلفنا فأخذت به أبو حنيفة رضي الله عنه في الصدقات والكتفارات للاحتياط

أظفرها قال قطري بن يحيى سمعنا الله واسترنا وأشار لنا سفيان بن عيينة بدينه عليه السلام قال قالت عائشة وأجرت بها إلى وعرفت ما أراد النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تتبني بها أنزل الله وقال ابن الزبير فورا بيمينه فقالت تتبني بها أنزل الله وحل شي أحد بن سعيد الدارقي قال ناجبان قال زاهد قال لم يصور عن أمه عن عائشة أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم كيف يغسل عند الظهور فقال خذ في فرصة فتمسكه فتوضي بها ثم خذ فوجد سفيان حدثنا عن سفيان بن عيينة عن عائشة أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الخبيض فقال تأخذ من الماء ثم تأخذ فيه وسد بها فمطر فحس الظهور ثم وضعت على رأسها فذكر كذا وكذا شديد إلى حتى تبلغ شؤن رأسها ثم وضعت عليها الماء ثم تأخذ فيه فتمسكه فمطر بها فقالت اسماء وكيف أظفرها فقال سبحان الله قطري بن يحيى فقال قالت عائشة كانها تخطي ذلك تتبني أنزل الله سألت عن غسل الجنابة فقال تأخذ ماء فمطر فحس الظهور ثم تبلغ الظهور ثم وضعت على رأسها فذكر كذا حتى تبلغ شؤن رأسها ثم تفيض عليها الماء فقالت عائشة لعن النساء ساء لأصابعكم لم يكن يمنعهن الحياء أن يفيضن في الدين وحل ثنا عبد الله بن معاذ قال نا إلى قال عائشة هذا الساق فوجوه قال قال سبحان الله قطري بن يحيى واستر وحل ثنا يحيى بن زبير وأبو بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي الحسن عن إبراهيم بن علقمة عن عائشة قالت دخلت اسماء بنت شريك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كيف تغسل حلنا إذا أظهرت من الحميم ساق الحميم ولو لم يكن يغسل الجنابة وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو بكر بن أبي شيبة كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت جحش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله في امرأة استأصحت من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب يكون المأمور به من يقدح به قال النوى والمقبور باستعمال الطيب فغ الوحدة المكية على الصحيح وتكون له اسر على أهل الجبل كما هو المادوي قال فطاه لولان قال فقالت المسك تتعطل ما يخلط في طيب الريح وعلى الثاني ما يقرع مقامه في اسر العروق وضعت النوى الثاني قال لولان كان صحيح الاختصاص به المروجة قال الاطال في الحاشية برودة والاصواب ان ذلك مستحب لكل مفصلة ويخص اوفاس وكثرة التكرار لا القدرة فان لم يكن سكا طيبا فان لم يكن فمزكلا كالطين والافالما كات قوله قطري بن يحيى ان اي تطيبني بالفرصة اي فاستعملها في الموضع الذي اصابه الدرع حتى يصير وطيبا وفيه الكفاية بالتمريض والاشارة في الامور المستهجنة وذكر الجواب في هام المسائل وانما كثر مع ونها لم تقمعه او لان الجواب به يؤخذ من امر اضربه وجهه في الحل الذي يكتفي من مواجهة المرأة بالتمريض به فانكته بلسان الحال عن لسان المقال وفهمت عائشة رضي الله عنها ذلك فتولت فعلها وبوب عليها الخجاري في الاختصاص بالاحكام التي تخرجت بالذات قوله سبحان الله ان في معنى التعجب اصله لتزويه الله تعالى عند رؤية العجب من بللح مصنوعة وغراب مخلوقة ثم هو متحل في كل متعجب منه والمخض هنا كيف ينفى مثل هذا الظاهر الذي لا يحتاج الى اعلان في فهمه الى فكر واضمحج وفي هذا القول واعراضه صلى الله عليه وسلم من مواجهة المرأة بالتمريض حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيمة حله وحيا به زاده الله شرفا قوله واستر الخ اي خطي استحياء قوله واجتنب بها الى اي قربتها الى نفسي قوله تتبني بها اي بالفرصة قوله انزل الله الخ اي بلفظ المهرمة والناء وقيل بكسر المهرمة وسكون الناء اي اجليها في الفرج وحيف اصابه الدم للتطهير او لقطع رائحة الاذي قوله انزل الله الخ اي الجهم ويرعى به الفرج قال الحماي تطيب كل موضع اصابه الدم من بدن وفي ظاهر الحديث حجة له كذا في الشرح قوله قال ناجبان ان فطر الحياء والماء المروحة وهو حبان ابن ابراهيم قوله فتوضي بها اي تطيبها قوله قطري بن يحيى قال النوى الاظفر والله اعلم ان المراد بهذا الظهور هو كما جلف في صفة غسله صلى الله عليه وسلم قوله فحس الظهور الخ المراد اتعاض به عيها قوله حتى تبلغ الشئون الخ بضم الشين العجزة ويد بها فمطر ومعه اصول ثم رأسها واصل الشئون المخطو التي في عظمها المججمة وهو مجتمع شعب عظامها الواحدة منها شأن قوله فرصة تمسكه الخ بضم الميم الاولى وفيه الثانية وفيه السنين المشددة اي تطحن من قطبان وصوت او خرقة مطوية بالمسك والله اعلم قوله كانها تخطي ذلك الخ معناه قالت لها كلاما خفيا تسمعها الخاطبة ولا يسمعه الخاضعون قوله دخلت اسماء بنت شريك الخ بالشين المججمة والكاف المفتوحين هذا هو الصحيح المشهور وحكي صاحب المطالع فيها مسكان الحماي وذكر الخطيب الحماي في كتابه البغداد في كتابه الاسماء المهمة وفيه من العلماء ان اسم هذه السائلة اسماء بنت يزيد بن السكن التي كان يقال لها خطيبة النساء وروي الخطيب حلي في تفسيرها بذلك والله اعلم بالسيرة الصالحة صلى الله عليه وسلم قوله جلوت فاطمة بنت ابي جحش الى جحش هو بجاء مطهرة مضمومة ثوباء موحدة مفتوحة ثوباء مشددة من تحت ساكنة ثوبين مجزأة واسم الجحش قيس بن المطلب بن اسد بن عبد العزى بن قصي قال الحافظ وهو غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثا قوله استحيض الخ بضم الحاء وفيه المشا

فلا طهر أقدم الصلاة فقال لا إنما ذلك عرق وليس الحيضة فإذا قبلت الحيضة فزعم الصلاة فإذا أتت الغسل على ذلك وصلى
يقال استحضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحضة والاستحاضة جريان الدم من فوه المرأة في غير أوانه أو أحكام
المستحاضة مسبوطة في كتب الفقه أحسن بسط وأتمه وقد عدل في فتح الباري المستحاضات من الحيض أيامات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
عشر أيامات تجش الثلاث ورواها بنت أبي جحش المتقدم وسودة بنت زمعة وحديثها عند أبي داود ومعلق وابن خزيمة وموصلة وأبو
وحديش في سنن سعي بن منصور وأسماء بنت عيسى ورواه الدارقطني وهو في أبي داود وكل على المتردد هل هو عنها أو عن فاطمة بنت أبي
جحش وسهيلة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضاً وأسماء بنت ميثل ذكرها البيهقي وغيره وبأدوية بنت غيلان ذكرها ابن مندة وروى البيهقي
والأسماء على أن زينب ابنة أم سلمة استحضت لكن الحديث في أبي داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه فانها كانت في رضه صلى الله
عليه وسلم صغيرة لأنه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب تزوجت قبل كملن عشر الحملت زينب بنت أبي سلمة انتهى ونظر البيهقي ر في
قلائل الفوائد تسعاً قوله فلا طهر قال المحافظ كان عند هاتئ طهارة الجائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكنت بعد طهرها من طهارة
وكانت قد علمت أن الجائض لا تصلح فظننت أن ذلك الحكم مقتضى جريان الدم من الفرج فإذا تدقق ذلك فقلت أقدم الصلاة -
قوله فقال لا إله إلا الله يعنيها، قوله إنما ذلك عرق الإكسار الجائض وعرق بكسر الجيم واسكان الرواء وهذا العرق يقال له العاذل بكسر
الذال المعجمة فم في أدنى الرحم وما يقع في كتب الفقهاء من أن ذلك عرق النقط فلفظ النقط زيادة لا تعرف في الحديث وإن كان لها معنى
قال ابن العربي جاز في حديث أن الاستحاضة من ركض الشيطان واصل الركض الضرب بالرجل فيجتمعت انقطاع العرق أن من ركض الشيطان
وقيل ركض الشيطان أنها لما دخلتها هذه العلة جعلها الشيطان موسوسة وشاككة وذلك سببه قوله وليس بالحيضة إلا بفتح الحاء كما نقله
الخطابي عن أكثر الحديثين وأظهره أن كان تدخلاً للكسر على إرادة الحالة لكن الفقه هنا أظهر وقال النووي وهو متعين وأقرب من المتعين
لأنه صلى الله عليه وسلم أراد إثبات الاستحاضة ونفى الحيض وأما قوله فإذا أتت الحيضة فمجيئاً فزيد الوجهان معاً جازاً حسناً انتهى كلامه
قال المحافظ والذي في رواية أبي نعيم الحذاء في الموضوعين، والله أعلم - قال على القارئ ودم الحيض ودم غيره القوة المولدة بأذن خالقها
لاجل الجنين وتلدع إلى الرحم في غير ما يجمع فيه ولا يسمى حصناً من قولهم استحصوا الماء إذا اجتمع فإذا كثر واستملأ ولم يكن جنين
أو كان أكثر مما يجتمع انصب منه - اه - قوله فإذا أتت الحيضة الخ قال العلامة ابن الزكزاقي في المجموع بفتح ليس في أبي في قوله فإذا
أقبلت الحيضة الخ أنها كانت مميزة بل قد يستدل بما في بعض روايات في الصحيح من قوله دعي الصلاة فذكر لا يأمركم كانت تحيضين فيها من
يرى الدرة إلى أيام العادة سواء كانت ممتلئة أو غير ممتلئة وهو اختيار أبي حنيفة وأحمد في الشافعي والنسك في بيئته على قاعدة أصولية وهي
يقال أن تركه استصحاباً فيقتضي بالاحوال يستزحل منزلة عموم المقال فلهذا لم يستفصله النبي عليه السلام عن كونها مرة أو أكثر
ذلك وليدل على أن هذا الحكم عام فيهما وعلى هذا يحمل إقبال الحيضة على وجود الدم في أول أيام العادة وإدبارها على انقضاء أيام العادة
وفي قوله فإذا ذهب قد مر إشارة إلى ذلك إذا لاشبه أنه يرب قدر أيامها وقد اتفق الجميع على أن من لها أياماً معروفة اعتبر أيامها
كالون الدم وإن الناس لا يتعرف فيها اللون مع كمال الحيض في الأحكام كالغسل وسقوط الصلوة وحرمة الوطئ فثبت أن هذا الحديث كأي على
التمييز - اه - وأما ما وقع في بعض روايات عبد الله بن داود والنسائي إذا كان زهر الحيض فانه دم أسود ليعين ففي العلل لابن أبي حاتم سألت أبا
فقال هو مسكرو وقال ابن القطان هو في رأي منقطع - اه - وكل الخطأ في مشكل الآثار أن أحمد بن حنبل حدث به عن محمد بن علي بن عوفقة
على عرق ولم تجزؤ فيه إلى عائشة وذكر البيهقي في فضائل الطبر، وقال الخطابي في بيان فضائل أبي بكر في غير مرة عن عمر عن عائشة ومرة عن
عمر عن فاطمة بنت أبي جحش - اه - وعلى فرض صحة الحديث كما أدعاه ابن حزم قال على القارئ أنه عندنا يحمل على ما إذا وافق التمييز
العادة، وهذا هو مقتضى الجمع بين الفاظ الروايات في القصة الواحدة وهي قصة فاطمة بنت أبي جحش وقد يقال إن قوله صلى الله عليه وسلم
فانه دم أسود لم يثبت حاله على الإساءة الغالبة إلا كثرية كما في الرفقة، ومثل هذه الإساءات وإن لم تكن على غير عدة من الحالات إلا
أنهم اعتبروها في بعض المتعاريف نوع اعتبار والله سبحانه وتعالى أعلم، وأما ما وقع في البخاري عن امرأة طهارة قالت لك لا تبدل الكثرة والصنعة
شيئاً وما وقع فيه أيضاً تخليفاً وصله مالك في الموطأ من قول عائشة رضي الله عنها لا ينجب حتى ترين القصة البيضاء ترين بذلك الطهر
من الحيضة فاشترى البخاري إلى الجمع بينهما ما قول عائشة يحمل على ما إذا رأيت الصنعة أو الكثرة في أيام الحيض أما في غيرها فلهذا قال عائشة
امرأة طهارة ولابن داود زيادة فحدثت امرأة طهارة وهو ما وقع في الآثار البخاري في قوله صلى الله عليه وسلم

وحدثنا يحيى بن يحيى قال أنا عبد العزيز بن محمد أبو معاوية حم وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نا جريح وحدثنا أبو بكر
قال نا أبي حم وحدثنا خلف بن هشام قال نا حماد بن زيد كلهم عن هشام بن عروة في مثل حديث وكيع واسناده وفي حديث
قتيبة عن جريح بن فاطمة بنت أبي يحيى بن عبد المطلب بن أسد وهي امرأة حماد قال وفي حديث حماد بن زيد زيادة حماد
تركنا ذكره حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا يثرب حم وحدثنا محمد بن ربح قال أنا اللبث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة
أنها قالت استفتت أم حبيبة بنت جحش رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها أنتي فتأخرت فقال أنا ذلك عرق فاغتسلت في
صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال اللبث بن سعد لم يكن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم حبيبة
بنت جحش أن تغتسل عند كل صلاة ولكن شئ فعلت وهي وقال ابن زحر في روايته ابن جحش ولم يكن أم حبيبة
أي بعد الاغتسال كما وقع التصريح به عند الجاف من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره ثم اغتسلت وصلى لم يذكر
غسل الدم وهذا الاختلاف واقرب ابن أصحاب هشام مذهبهم وزكروا غسل الدم ولم يذكروا غسل الدم ولم يذكروا غسل الدم
وكلهم ثقات واحاد يشهد في الصحيحين فيجل على أن كل فريق اختص أحد الأمرين لوضوحه عنده كذا في الفقه قوله جاءت فاطمة بنت أبي جحش
عبد المطلب بن أسد كذا وقع في الأصول ابن عبد المطلب واقف العلماء على أنه وهو الصواب ابن المطلب بمنزلة لفظة عبد الله اعلم قاله
النوري قوله وهي امرأة حماد المعناه من بني أسد والقائل هو هشام بن عروة وأبو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى
قوله زينة حوت الخ قوله اغتسل عند كل صلاة وتوضيحه ذكر هذه الزيادة النسائي وغيره واسقطها مسلم لأنها مما انفرد به جرحه قال النسائي في
احادنا قال وتوضي في الحديث غير ما روينا والله اعلم في حديث هشام كذا في الشهر وقال ابن الترمذي في روايته بل ذكرنا عن هشام بل رواه
أبو عروة أخيراً في الحديث في كتاب الرد على الكرابيس من طريقهم بسند جيد رواه عنه أيضاً حماد بن سلمة أخرجه الدارمي من طريقه ورواه عنه أيضاً
أبو حنيفة كما ذكر الهمداني وأخرجه الطحاوي من طريق أبي يعقوب وعبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة عن هشام وأخرجه الترمذي في صحيحه من طريق
وكيع وعبد الله بن معاوية عن هشام وقال في آخره وقال أبو معاوية في حديثه وقال توضي لكل صلاة وقد جاء الأمر بالوضوء أيضاً فيما أخرجه
البيهقي في باب المستحاضة إذا كانت مميزة من حديث محمد بن عيسى عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة بنت أبي جحش في آخره على أن حماد بن زيد
لما قدوم بل كان كافياً لفتته وحفظه لاستمائه في هشام ولا نسلم أن هذه مخالفة بل زيادة فذكر وهي مقبولة لاسمائه في مشتم كذا في الجمهور في
قوله واستفتت أم حبيبة بنت جحش الأمخت زينب أم المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها وقليل اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء قاله
الواقفي وتبعه الحارثي ورحمهما الله وقطني والمشهد في الروايات الصحيحة أم حبيبة بآليات الهاء وكانت زوجة عبد الرحمن بن عوف كما ثبت عند مسلم
من روايته عن ابن جابر في الحديث ووقع في الموطأ عن هشام بن عروة عن أمية عن زينب بنت أبي سلمة أن زينب بنت جحش التزمت تحت عبد الرحمن بن عوف
كانت تستحق الحديث قليل وهو هو وقيل بل صواب أن اسمها زينب وكنيتها أم حبيبة وإنما ذكرنا اسمها أم المؤمنين زينب فإنه لم يكن اسمها
الاصلي وإنما كان اسمها برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسباب النزول للواحد أن تغير اسمها كان بعد أن تزوجها صلى الله عليه وسلم
فلعله صلى الله عليه وسلم سماها باسم زوجها فكانت أم حبيبة فقلت عليها الكنية فأمن اللبس ولها أمخت أخرى اسمها حمزة بنفع المملوك وسكنوا لهم
بدرها ونون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم وتحدثت بعض المالكية فرعون اسم كل من زينب بنت جحش زينب قال فاما أم المؤمنين فاشتهرت
بأسمها وأما أم حبيبة فاشتهرت بكنيتها وأما حمزة فاشتهرت بلقبها ولولايت دليل على إدعائها حمزة لقب بلقبه الموطأ بسميتها أم حبيبة زينب
فقد دوى الوداد والطياحي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال أن زينب بنت جحش وقد تقدم توجيهه كذا في الفقه قوله فاعتسلت في
الحافظ وهذا الأمر لاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار فلعلمها ففهم طلع ذلك منها بقرينة فلهذا كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشيخ في أمها
صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصل وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعاً قال الحافظ وإلى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجب على المستحاضة الغسل
لكل صلاة إلا الأخيرة لكي لا يوجب عليها الوضوء ولولا ذلك لكانت من طهرت بركومة أن أم حبيبة استخضت فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنظر
إيام أقاربها ثم تغتسل وتصل فإذا مرأت شيقاً من ذلك توصلت وصلكت واستدل المهلبى بقوله لها عرق علك أن لم يوجعها الغسل
لكل صلاة لأن حمزة عرقاً لا يوجب غسله أم قال الشوكاني وما ذهب إليه الجمهور من وجوب الغسل إلا لادبار الحيضة وهو الحق لفقد
الدليل الصحيح الذي تقوم به المحجة لاسيما في مثل هذا التكليف الشاق فإنه لا يجاد يقوم بما دونه في المشقة إلا بخلص العباد وكيفية لئلا يفتقر
الأديان بصحة الحديث والتيسير وعدم التنفير من المطالبات التي أكلت الاختار صلى الله عليه وسلم لا رشاد إليها قال الرواة الأصلية المحتضرون

ابن ابي الجحش عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت وصعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة وسارته فغسل رجل شرا
 ابو بكر بن ابي شيبة قال تاذين بن الحبيب عن الضحاك بن عثمان قال اخبرني زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سفيان
 عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفض الرجل الى
 الرجل في ثوب واحد لا تقضي المرأة الى المرأة في الثوب الواحد وحديثه هرون بن عبد الله ومحمد بن رافع قالانا
 ابن ابي قديك قال انا الضحاك بن عثمان بهذا الاسناد وقال امكان عورة عمة الرجل وعمة المرأة شحشا على رافع
 قال تاذين بن رافع قال انا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكر احد
 منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بنو اسرائيل يغتسلون عمة بنظر بعضهم الى سؤرة بعض وكان موسى عليه السلام
 يغتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى ان يغتسل معنا الا انه اذ قال فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر
 والله اعلم، قوله وسارته الخ اي النبي صلى الله عليه وسلم له ستر يغتسل وراءه فلا يراه احد، باب تحريم النظر الى العورات
 قوله تاذين بن الحبيب ابى نعم الحاء الموهلة وبالياء الموحدة المكررة المحققة قوله لا ينظر الرجل الى عورة بعض النسي، وفيه بيان تحريم النظر
 الى ما لا يجوز وعورة الرجل باين سرته وركبته وكذلك عورة المرأة في حق المرأة وفي حق الرجل المجنب فجميع بينهما
 عورة الا وجهها وكفها وعن الحاجة كسهم اقرا وخطبة، قال النووي رحمه الله نظر الرجل الى المرأة الأجنبية حرام من كل شيء من يدها وكذلك
 نظر المرأة الى الرجل سواء كان بشهوة او بغيا وكذلك يحرم النظر الى امرأه اذا كان حرا في الصورة فمن الفتنة امرأه هذا هو المذهب الصحيح المختار
 عند المحققين نص عليه الشافعي وحاصل اصحابه وذلك لانه في حق المرأة فانه يشتم ويصورته في الجمال كصورة المرأة بل وان كان كنيتمهم
 احسن صورة من كثير من النساء بل هو باختر من اولي لما يمكن فحتم منظر في الشرع لا يمكن من مثله في حق المرأة ومذهبنا ومذهب الجمهور
 استباح النظر اذا كان على وجه الشهوة والذي ذكره ائمتنا هو من باب الاحتياط في الدين فانه من روى عن النبي بوشك ان يقع فيه، كذا في المرقا
 وفي الدر المختار وتنع المرأة الشاب من كشف الوجه بين الرجال كالان عورة بل تحوف الفتنة كسهم وان آمن الشهوة لانه اخلافا ولا يجوز النظر اليه
 بشهوة كوجه امرأه وقال الحافظ ابن القتيبي ان قال بعض الفقهاء ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها في الصلوة لافي النظر فان
 العورة حوزتان عورة في الصلوة وعورة في النظر فاحترق لها ان تغطي مكشوفة الوجه والكفين وليس لها ان تخرج في الاسواق ويحاجم الناس لذلك
 والله اعلم قوله ولا يفيض الرجل الخ اي لا يفيض قال القاري لا يفيض طمان متجرب تحت ثوب واحد وقال ابن الملك ان لا يفيض بشرة احداهما
 الى بشرة الآخر في ثوب واحد في الصحيح تحوف ظهور فاحشة بينهما، قال المظهر ومن فعل ثوب واحد لا يفيض، كذا في المرقاة، قوله عمة الرجل الخ
 قال النووي ضبطنا هذه اللفظة على ثلاثة اوجه كبير العين واسكان الزاؤه وضمت العين واسكان الراء بعض العرف في التثنية بالياء وكها
 صحيحة قال اهل اللغة عمة الرجل بضم العين وكسر هاء هي عجوزة والثالثة على التصغير، كذا في الشرح، باب جواز الاعتسلا عريانا
 في الخلوة قوله كانت بنو اسرائيل الخ اي جماعتهم وهو قوله قالت الاكثرب امنا، قوله يغتسلون عورة الخ ان كان التعري جائزا في شريعتهم
 ففسر موسى عليه السلام تأزوه وكره اخلاق وان لو يكن من شرايتهم موفتر يجمع تساهل كما يتساهل فيه عندنا كثير، كذا في اكمال المعلم
 قال الحافظ واظهاره الاول ولا اما اقره موسى على ذلك وما وقع من طريق الحسن ومحمد وخلاس عن ابي هريرة مرفوعا عند البخاري ان
 موسى كان رجلا خبيثا ستيلا يرى من جلده شيء استحي منه يشعر بان اعتسلا بنى اسرائيل عمة بعضهم من كان جائزا في شريعته
 وانما اغتسل موسى وحده استحياء والله سبحانه وتعالى اعلم، قوله ينظر بعضهم الى سوءة بعض الخ السوءة هي العورة معيت بذلك كانه يسوء
 صراحها كشفها قوله لانه اذ كان بالمد فتم الدال المعلقة وتحققت الراء قال الجوهري لا دارة فغزة في الخصبة وهي فغات وحكي بعضهم انهم
 واسكان الدال، وقد وقع في رواية الحسن ومحمد وخلاس عند البخاري فاذا من آذاه من بنى اسرائيل فقال ما يستتر هذا التستر الا من عيب
 بجلده ائما برص واما اذ قال النووي قال اهل اللغة ان اذوه عظيم الخصيتين قوله فوضع ثوبه على حجر الخ وفي بعض الروايات
 فوضع ثيابه على الحجر قال الحافظ وظاهره انه دخل الماء عريانا وعليه ثوب البخاري من اعتسل عريانا وقد وقع في رواية علي بن زياد
 عند احمد في هذا الحديث ان موسى اذا اراد ان يدخل الماء لم يلب ثوبه حتى واري عورته وفي بعض روايات البخاري فزاره عريانا احسن
 ما خلق الله والبي صلى الله عليه وسلم الغتة ولو يتعقب شيئا منها قل على ما فرقتها بشرا ولا تكون فيها شيء غير موافق لبينة
 قال فقها ثمة ان وجوب ستر العورة عام ولو في الخلوة على الصحيح لا نفعالي وان كان يرى المستور كما يرى المكشوف لكثير المكشوف ناك

باب جواز الاعتسلا عريانا في الخلوة
 قال تاذين بن رافع قال انا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكر احد

ففر الجحيم بؤسبه قال الجحيم موسى عليه السلام يا شره يقول ثوبى جحر ثوبى جحر حتى نظرت بنوا اسرائيل الى مجموعة موسى عليه السلام وقالوا والله ما نبؤس من راس فقمار الجحيم حتى نظار به قال فاحذر ثوبه فطفق بالجحر ضرباً قال والزهرة والله انه بالجحر نزل ستة اوسبعة ضرب موسى بالجحر **ومحلى ثمننا اسحق بن ابراهيم الحنظلي** ومحمد بن جعفر بن يمينون جميعاً عن محمد بن بكر قال انا ابن جريح **ومحلى ثمننا اسحق بن يمينون** ومحمد بن زلف واللفظ لهما قال اسحق انا وقال ابن زلف ما عبد الله قال انا ابن جريح قال اخبرني عمر بن دينار انه سمع جابر بن عبد الله يقول لما بُنيت الكعبة ذهب النبي صلى الله عليه وسلم وعاش

للادب والمستور متأدياً وهذا الادب واجب ما عاتته عند القدوم عليه الا لغير صحيح كتحفظ واستحياء وحكى في القنية اقوالاً في مجزوم للاغتسال منفرجاً منها انكره ومنها انه يعذر ان شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز في المدة اليسيرة ومنها يجوز في بيت الحمام الصغيرون كذا في رد المحتار قال ابن حجر وحاصل حكم من اغتسل عارياً انه ان كان يحل له البراءة اهل جرحه عليه نظر عورته وجب عليه التستر من اجزاء على حكمي وهو بعض مزالع علمه وقال الواجب على ذلك خفض البصر عنه فلا يلزمه التستر وهذا كالأمر ساقط لان وجوب الغض لا يبلغ التكشف ولا يقاس هذا بما حكم من الاجماع على ان التستر ان يخرج من سافرات الوجوه وعلى الرجال الغض انما اولاً فذلك الحاجة المشقة في ستر الوجه في الطرقات واماً ثانياً فهذا يتسامح فيه ما لا يتسامح به في ذلك لان وجه المرأة ليس بعورة ولذا اباح النظر لمع آمن الفتنة كثيراً من مجلات العورة الكبرى التي هي الشورتان فانه لا يفيحل احداً يحل نظرها وكذا يقية ما بين الشرة والركبة عند من يقول بانه عورة فوجب ستر الكل حذراً من تطرق نظر محرر اليه فيكون متسبباً له بعد تستره والتسبب في الحرام ولو من الغير حرمه كذا في المراقبة قوله فقرا الجحيم الى بنية وادلك خلقها الله عز وجل لا ونحن لا نشترط في ذلك بنية اعني البلة والوطية المزاجية فهو على مذهبنا بين حرمة في ذلك حركة المحية ويحل ان حركته تلك بفعل مالك وفيه خرق العادة للانبياء عليهم السلام كذا قال الأبي ج - قوله الجحيم موسى الى اى جرى اشتداد الجحيم من تبيخ الفرس اذا غلب صاحبه قوله باشره انكسر الهمة مع اسكان الشاء وبقال اشره فطقها لتعان مشهورتان قوله ثوبى جحر الى هو بفتح الياء الاخيرة من ثوبى اى اعطى ثوبى اورة ثوبى وجحر بالضم على حذف حروف النذلة وفي بعض الرعايات ثوبى يا جحر كذا في الفخر قوله حتى نظرت بنوا اسرائيل الى الظاهر ثم زادوا جسدك وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الاضطرار لما رواه اوشبجيه قوله ما بعوس من بأس من فيه ان الانبياء في خلقهم ومخلفهم على غاية الكمال وان من نسب نبياً من الانبياء الى نقص في خلقه فقد اكاه ويشبهه فاعلم الكفر قال الحنظلي قوله حتى نظرت اليه انهم النون وكسر الظلمة مبنى لما لم يسم فاعلمه قوله فطقن انكسر الفداء وفتحها معناه جعل اقبل صاملاً مثلاً لذلك كذا في الشرح اى اخذ يضرب الحجر وأجره يحرق من يعقل لكونه في ثوبه فانتقل عنه من حكم الجماد الى حكم الحيوان فعاداه فلما لم يعط من ذلك يحتمل ان يكون موسى اراد بضربه اظهار الحجرة بتأثير ضربه فيه ويحتمل ان يكون عن وحى قاله الحافظ في الفخر قوله بالجحر ضرباً زاد في رواية الحسن وغيره بعضه وفيه ان الادوى يغلب عليه طباع البشر لان موسى علم ان الجحيم سبب ثوبه الا بأمر من الله ومع ذلك عاملاً معاملة من يعقل حتى ضربه ويحتمل انه اراد بيان حجة أخرى القوم بتأثير الضرب بالصفا في الحج كذا في الفخر قوله والله ان الجحيم قال في احوال احوال المعلم علم الى هيرة ان الاثر الذي بالجحيم من ضرب موسى يحتمل انه معه ولا يقال فيه الحلف على الظن لانه سواترنا اشر العصا لان ما سمع الصحابي هو معلوم وانما هو ظني لمن بعد قوله نذب الى بالنون والدال المملة المفتوحين وهو الاثر في قوله ستة

اوسبعة الى كذا وقع بالاشك ههنا ووقع عند ابن مردويه من رواية حبيب بن سالر عن ابي هيرة الجعفي رست ضربات قوله ضرب موسى بالجحيم الى وزاد في اخره من طريق الحسن وغيره عند البخاري فذلك قوله يا ايها الذين آمنوا لا تذكروا ما كان الذين أدركوا من موسى فذكر الله تعالى قالوا وكان عند الله وجهه باب الاعتناء بحفظ العورة قوله انه سمع جابر بن عبد الله يقول ان كانا القصبة قبل البصة فرواية جابر لذل من مراسيل الصحابة فاما ان يكون مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لا يوجب من غير ذلك من الصحابة والذي يظهر انه العباس وقد حدثت به عن العباس ايضا انه عبد الله وسياقه اخرج الطبراني وفيه فقام فأخذ الزرع وقال عجبت ان امشى عرياناً قوله لما بنيت الكعبة الى سميت الكعبة لغوتها وادلتها وقبل لا تستلها وادلتها قال السهيلي يئس في الدار من ضربات الآوى الى حين بنائها شيث بن آدم وكانت في حياة ادم عليه السلام خمسة من أولاده حرام يطوف بها وبأس كلهم من الجنة الثانية حين بنائها ابراهيم عليه السلام اثنا لثرحين بنتها قرش قبل الاسلام خمسة اعرابهم قبل المبعث خمس عشرة سنة وهي التي فوض اليها الباء الاربعة حين احترقت ايام ابن الزبير بشرا طارت اليها من ابي قيس فاحترقت الاستار فاحترق البيت فهدمها ابن الزبير وبنائها على

باب التسمية عند البول قوله

كلام ابن التورثي في نسخة القسطنطيني

حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ قَالَ نَافِلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
يَعْقُوبَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ ارْفَضِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ فَأَسْرَفَ
الْحَدِيثُ مَا لَمْ يَحْدِثْ بِهِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ وَكَانَ أَحَدُ مَا اسْتَبْرَأَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَاجَتِهِ هَكَذَا وَاحِدًا تَشْتَعَلُ
قَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي حَدِيثِهِ يَعْنِي حَاضًا تَحْتَ حُجْلٍ شَدَّ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَبِحَيْثُ قَبِيَّةٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَنَا وَقَالَ
الْأَخْبَرُونَ نَافِلًا سَمِعْتُ دَهْرًا مِنْ جَعْفَرِ بْنِ شَرَبِكٍ يَعْنِي ابْنَ أَبِي نَمْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَضِرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ خَرَجْتُ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى قَبِيَّةٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي سَكْرٍ وَقَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَابِ عَتَبَانَ
فَصَخَّرَ بِي فَخَرَجَ يَخْرُجُ زَارِعًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتُحِبُّ أَنَّ الرَّجُلَ فَقَالَ عَتَبَانُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ عَمَلًا
وَلَمْ يُشْرِكْهُ فَمَا عَلَيْهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ حَالُ شَدَّاهُ مِنْ بَنِي سَعْدٍ الْإِبِلِيُّ ثَمَانِينَ وَهَبَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو
ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَنَا أَنَّ الْأَسَدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ الْخَضِرِيِّ عَنْ أَبِيهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ
إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ حَالُ شَدَّاهُ عَبِيدُ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ الْخَضِرِيِّ قَالَ نَا فِي الْمَعْمَرِ قَالَ نَا فِي الْقَائِلِ أَبُو الْعَلَاءِ بْنِ النُّجَيْمِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ حَاتِيَةً بَعْضُهُ بَعْضًا كَمَا يَنْفِسُ الْقُرْآنُ بَعْضُهُ بَعْضًا حَالُ شَدَّاهُ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ نَا خَدِرَ عَنْ شُعْبَةَ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ نَا نَافِلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ذُكْرَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَضِرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ الْاِثْنَيْنِ فِي بَنِي سَكْرٍ وَقَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَابِ عَتَبَانَ
وَالدَّلَالُ هُوَ الرَّفْعُ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ بَنَاءٍ أَوْ شَيْءٍ رَمَلَ وَجِبِلٍ قَوْلُهُ أَوْ حَاتَشٌ تَحْتَ الْبَابِ الْمَهْلَةِ وَالشَّيْبَانُ الْمَهْلَةُ هُوَ حَالُ شَدَّاهُ كَمَا مَضَى فِي الْكِتَابِ
وَقَالَ ابْنُ قَبِيَّةٍ صَحَابَةُ الْمَشْقُوقِ حَاتَشٌ تَحْتَ أَوْ جَعْلًا وَكَأَنَّ مِنْ لَفْظِهِ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي الْحَوَائِجِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِغْنَاءِ أَنْ يَكُونَ قَاضٍ لِحَاجَتِهِ مُسْتَدْرَأًا
حَالُ الْفَعْلِ بِمَا يَنْتَعِمُ مِنْ رُؤْيَةِ الْعِلَّةِ وَهِيَ تَقَالِيفُ الصِّفَةِ بِأَبْسَازٍ الْجَمَاعُ كَافِي فِي أَوَّلِ الشُّكْرِ كَمَا لَا يُوجِبُ الْفِعْلُ إِلَّا أَنْ يَبْزُلَ الْمُنَى بِمَا يَنْسُخُهُ
وَأَنَّ الْفِعْلَ يُجِبُ بِالْجَمَاعِ قَوْلُهُ إِلَى تَمَامِ الْوَضْعِ الْقَافِ مَعَهُ دَمَكُ مَصْرُوفٍ هَذَا الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُتَحَقِّقُونَ وَلَا يَكُونُونَ وَفِيهِ لَفْظٌ آخَرٌ
أَنَّهُ مُؤْتَمَّرٌ مَصْرُوفٌ وَآخَرُ أَنَّهُ مَقْصُورٌ قَوْلُهُ عَلَى بَابِ عَتَبَانَ الْاِثْنَيْنِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَقِيلَ بَعْضُهُ قَوْلُهُ اُعْلَنَّا الْجِلَّ إِذَا أَوْتَحَنَ فِي الْعَجَلَةِ قَوْلُهُ
وَلَوْ أَنَّ ابْنَ عَتَبَانَ وَاسْكَانَ الْمِيهَ هَذَا هَذَا فَصَحَّ الْأَشْهُرُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ قَوْلُهُ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ قَالَ الْخَافِظُ فِي حَاسِ تَمَامِ الْوَرْدِ
بِأَمْرٍ أَوَّلُ مَاءِ الْفَسْلِ وَبِالْثَّانِي الْمُنَى وَفِي الْمَشْكُوتِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْأَحْثَارِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ قَالَ التُّورِثِيُّ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ
تَأْوِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْاِحْتِمَالِ وَلَوْ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا حَدَّثَ الْبَابِ الْبَابِ بِطَوْلِهِ لَوْ كَانَ يَتَأَوَّلُهُ التَّائِيلُ أَمْ - فَإِنَّ السَّيَاقَ يُلْهِمُ وَيُجِلُّ أَنْ يَكُونَ مَسْرُودًا
ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ حُكْمَ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ بَاقِي الْإِثْلَانِ فِي الْأَحْثَارِ وَأَنْ سَمِعَ عَمْرُو بَعَثَ سَائِرَ الْأَفْرَادِ وَاللَّهُ اعْلَمُ قَالَ التُّورِثِيُّ اُعْلَانُ كَمَا
جَمَعْتُهُ الْأَنْ عَلَى وَجوبِ الْقَسْلِ بِالْجَمَاعِ وَأَنْ لَوْ كَانَ مَعَهُ انْزَالٌ وَعَلَى وَجوبِهِ تَأْثُرُ انْزَالٌ وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالْأَنْزَالِ تَوْرَجَّحُ
وَالْفَعْلُ الْجَمَاعُ بَعْدَ الْآخَرِينَ أَمْ - وَقَالَ الْخَافِظُ وَيَعْنِي بِهَذَا إِي بَمَا حَكَاهُ مِنْ تَكْرَارِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْخَلْفَاتُ كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ
لَكِنْ الْجَمْعُ عَلَى الْإِبِلِ بِالْفَسْلِ وَهُوَ الصَّوَابُ وَقَدْ دَعَا إِلَى أَنْ مَادَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ مِنَ الْاِسْتِغْنَاءِ بِالْوَضْعِ إِذَا الْمَاءُ يَبْزُلُ الْجَمَاعُ مَسْرُوحٌ بِمَا أَحْدَثَ عَلَيْهِ
أَحَادِيثُ ابْنِ هُرَيْرَةَ وَمَا تَشْتَبَهُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ بَعْدَ ذَلِكَ لِيَلْجَأَ إِلَى النِّسْبَةِ مِمَّا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي نَمْرٍ عَنْ أَبِي بَرْكَبٍ قَالَ أَنَّ الْفَتِيَّاَ الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ الْمَاءُ مِنَ
الْمَاءِ رَخْصَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ فِيهَا فِي أَوَّلِ الْأَسْلَافِ ثُمَّ يَأْتِيَا بِأَعْتَسَالٍ بَعْدَهَا وَفِي لَفْظِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ أَنَّهُ كَانَ الْعَمَاءُ
مِنَ الْمَاءِ رَخْصَةً فِي أَوَّلِ الْأَسْلَافِ ثُمَّ يَخْرُجُ عَنْهَا قَالَ الْخَافِظُ رَوَاهُ يَأْتِيَهُ عَلَى عِلَلٍ الْأَسْتَدَادُ فِي الْجَمَاعَةِ هُوَ اسْتَدَادُ صَدَقَاتِهِ وَهُوَ مَرْجُوحٌ فِي النِّسْبَةِ -
وَيُوثِقُ مَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ نَا إِذَا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا عَلَى بَطْنٍ أَمْزَقٍ فَتَقَعْتُ وَتَوَلَّوْتُ لَمْ تَغْشَيْتُ وَخَرَجْتُ فَخَبَّرْتَهُ
فَقَالَ لَأَعْلِيكَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ قَالَ رَافِعٌ ثُمَّ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَفْعٍ لَمْ يَنْفَسْ خَشَّةَ الْحَاضِرِ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي وَفْقِ تَحْسِينِ نَظَرٍ لِي وَاسْتَدْرَأَ
رِشْتَيْنِ وَبَلَّسَ مِنْ رِجَالِ الْحَسَنِ وَفِيهِ بَعْضُ مَا يَحْتَمِلُ فَانَّهُ قَالَ عَنْ بَعْضٍ وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ خُلُجٍ فَلْيَنْظُرْ نَاظِرُهُمْ مِنْ حَفْلِ الْحَدِيثِ لِحَسَنِهِ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ
وَقَدْ ذَكَرَ الْحَاضِرُ فِي الْإِسْنَةِ وَالْمَسْخَرِ أَنَّ رَافِعًا عَلَى النِّسْبَةِ قَالَ الْخَافِظُ وَقَدْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَمَاعَةَ تَقْلُقُ بِالْحَقِيقَةِ عَلَى
الْجَمَاعِ وَأَنْ لَوْ كَانَ مَعَهُ انْزَالٌ فَانْ كُلُّ مَنْ خُوطِبَ بِأَنْ فَلَا أَنْ جَنِّبَ مَنْ فَلَا أَنْ عَقْلَ أَنْ أَصَابَهَا وَأَنْ لَوْ بَزُلَ قَالَ وَلَوْ كُنْتَ لَمْ تَكُنْ أَنْزَالُ الَّذِي يُجِبُ
بِهِ الْحَدُّ بِالْجَمَاعِ وَلَوْ لَوْ كَانَ مَعَهُ انْزَالٌ أَمْ - قَوْلُهُ نَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنِ النُّجَيْمِ أَنَّهُ يَزِيدُ بِنَصِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشُّخْرِ بِكَسْرِ الشَّوْشِ وَالْحَالِ الْجَمْعِينَ وَالْحَالِ
الْمُسْتَدَّةُ وَأَبُو الْعَلَاءِ تَابَعِي وَمِمَّا سَلَفَ بِرَأْيِهِ هَذَا الْكَلَامُ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّ حَدِيثَ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ مَسْنُوعٌ وَقَوْلُ ابْنِ الْحَدَّادِ أَنَّ الشَّيْءَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ

بسم الله الرحمن الرحيم

رهبان المهاجرين والاضمار فقال الانصار يروى لا يجزئ الغسل الا من التفت من الماء وقال المهاجرون بل اذا خلط
 فتجوز الغسل قال ابو موسى فانما اشقيتكم من ذلك فقمتم فاستاذنت على عائشة فاذن لي فغسلت لها يا اميها واما ابو موسى
 ان اريد ان ابايعك عن شي وانى استحييت فقلت لا تستحيي ان تبايعني عما كنت سألته عنه امك والى ذلك فقلت فاستاذنت
 قلت فما اوجب الغسل قالت على الخبير سقطت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئكم من بيتكم اذ ابرئتم وحسرتا الختان
 فتزوجا بغسل محل شانهن من معز في هاون من سجيل اكل كى قالوا نازعهم قال اخبرني عياض بن عبد الله عن ابي
 الزبير عن جابر بن عبد الله عن ام كلثوم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الرجل يحيا مع اهله ثم يكس هل عليهما الغسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا افعل ذلك انا و
 هذه ثم تغتسل وتخلل ثيابها بالماء بن شبيب بن الليث قال حدثني ابو جندب قال حدثني عتيق بن زخالد قال قال
 ابن شهاب اخبرني عبد الملك بن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ان خارجة بن زيد الانصاري اخبره ان
 اباة زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للوضوء مما مست النار

الاختلاف قد تع في زم من هذا الخطأ وساق الخطأ وقصته به باسب سباق وانته من حيث رعاة قال اني اجلس عنده من الخطأ
 اذ جاء رجل فقال يا امير المؤمنين هذا زيد بن ثابت يفتي الناس في الغسل من الختان بزياره فقال عمر بن الخطاب عليه السلام اعجل علي به فجاوبه فقال
 عمر قد اخبرني عن امرئ ان فتى الناس بالغسل من الختان بزيارك في سجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال له زيد يا امير المؤمنين افأنت
 برأي ولكن سمعت من اعمامى شيئا فقلت من يقول من اى اعماله فقال من اى تركب والى اوبى رعاة بن زافع قال فتنت الى اعد فقال يقول
 هذا الفتى قال قلت انا انما لتغسل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغسل قال انا كثر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقلت قال على
 فاناس فالتقى الناس ان الماء لا يكون الا من الماء كما كان من عتيق ومعاذ بن جبل فقالوا اذا جاءوا الختان فقد وجب الغسل فقال امير المؤمنين
 لا اجاز احد اعلم عن من رسول الله صلى الله عليه وسلم من اذ جاءه فارسل الى حفصة فقالت على فافارسل الى عائشة فقالت اذ جاءوا الختان
 الختان فقد وجب الغسل فخطبوا قال لئن اخبرت باحد فبعله لم لا يقتل لا حكمه عقوبة قال الخطابي وفيه لا عمر قد جل الناس على هذا
 بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك عليه وسلموا ذلك له فذلك دليل على وجوهه ايضا الى قوله ام - قلت مناط الحكم
 بوجود الغسل من الختان به خروج الموضع الى وجهه الذوق والشهوة كما يشير اليه لفظ جنباني قوله تعالى وان كنتن جنبا فاظهروا على ما تمة عليه
 صاحب الهداية وهذا المراد يقول صلى الله عليه وسلم انما الملو من العلم وهذا الحكم باق الى الآن في الاختلاف في خروج الفتى بالنظر والماء وضحا
 نكاح الحكم في نيل الماء سلاها دائرا على ثوب الخروج حقيقة رخصا فشد وفيه واقوم فظة الخروج وهو التقاء الختان مع ثوب الخشعة معا
 الخروج والله سبحانه وتعالى اعلم قوله بل اذا خلط اى الرجل المرأة والخالطة كناية عن الجماع وقوله الى استحيي من ذكر
 جماع النساء وهو ما يستحي منه لا يستحي من النساء ولا سيما عائشة رضي الله عنها ومكانها من التورير وقد بسطته للسؤال بقوله ما كنت تعلم
 عنه انك قوله على الخبير سقطت الا قال المنوي معناه صدقت خيرا بحقيقة ما سألت عنه عارفا بخبيره جليله حاد فاهيه وفي احوال احوال المعلم
 على الخبير سقطت مثل قال ابو حنيفة اصابه ما كان من خبر احد حكماء العرب وبه يمثل الفرد فحين لقبه الحسين وهو بن عبد البراء البصري وقال له
 ما دارك فقال على الخبير سقطت فلو ان الناس معك وسيدوهم بجمع بنى أمية والامر بنزل عن السماء فقال صدقتي قوله وهو الختان الختان
 ولفظ التورير اذا جاءوا الختان الختان قال الحافظ ابن سبويه الناس وشرح التورير حكاية عن ابن العربي وليس المراد (اى في حق الباب) حقيقة
 المسن وكما حقيقة الملاقاة وانما هو بنى الخبير والحجاز ولكن عزة الشى بما بينه وبينه ملازمة او مقاربة وهو ظاهر ذلك ان ختان المرأة على الفرج الاية
 الذكر في الجماع وقد اجاب العلم كما اشار الى ابو حنيفة ذكره عن خاتنها ولم يجره في حياها على احد منها فلا بد من قول بل انما على الملاقاة وهو
 ما وقع مصيرها به في حديثه عبد الله بن عمر بن العاص بلفظ اذا التقى الختان وان توارت الخشعة فقد وجب الغسل اخرجوه ابن الوشيعي والتصرح
 بلفظ الجرح في هذا الحديث والذي فيه مشهور ذلك على وجهين اولهما في اختلاف فيه بين القائلين بان مجزئ ملاقاة الختان في الغسل كذا في كلامه واولها
 قوله من تركها ثم اراى ناعية وهو بنى الى كبر الصلح وهذا من رواية الاكابر من الاصاغر فان جاءوا احدى وهو اكبر من ان يكون مستورا ومبته وضربا لله
 عنهم حين لم يورى لى الاصل ذلك الا في جوار ذكره في هذه الحقيقة انوجه اذ ثبتت عليه صلى الله عليه وسلم في الجليل باذوقا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه العبادة اكل
 اتبع في نفسه ففعل ما لا تفي في البين لا سيما مع ما تقدم من الرخصة وتترك الغسل بلى الوضوء مما مست النار وقوله الوضوء مما مست النار قال المنوي

فقال انما حرموا اكلها قال ابو بكر وابن ابي عمر في حديثهما عن ميمونة وحديثي ابو الطاهر حذيث قال ان ابن ابي وهب قال
 اخبرني بوش عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث
 ميمونة اعطيتهم مولاة ميمونة من الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأتعتوا بحبلها قالوا انها ميمونة قال اني
 حرموا اكلها وحديثنا حسن الخواري وعبد بن محمد جميعا يعقوب بن ابراهيم بن سعد قال حدثني ابي عن صالح بن ابراهيم
 بهذا الاسناد بخرواية بوش وحديثنا ابن ابي عمر عبد الله بن محمد الزهري واللفظ لا ابن ابي عمر قالنا سفيان عن عمر
 عن عطية عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشأ مطبوخة اعطيتهم مولاة ميمونة من الصدقة فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوها فاذلوا بها فذبحوا فاستغوا به حديثنا احمد بن عثمان التوفلي قال ان ابو عاصم قال ان
 جرير قال اخبرني عمر بن دينار قال اخبرني عطية من حديثنا ابن عباس ان ميمونة اخبرته ان داخلة كانت
 لبعض نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوها فاستغوا به وحديثنا
 ابو بكر بن ابي شيبة قال ناخذنا جميعا بن سليمان عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطية عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يشأ مولاة ميمونة فقال لا تأتعتوا بها فاحلنا جميعا بن يحيى قال اننا سليمان بن بلال عن زيد بن اسلم ان
 عبد الرحمن بن زويدة اخبره عن عبد الله بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا ذبح الهاء فقل
 وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر بن الناق قالنا ابن محيية حرم وحديثنا قتيبة بن سعيد قال ناخذنا العزيز بن عيسى بن محمد
 حرم وحديثنا ابو كريب واسحاق بن ابراهيم جميعا عن وكيع عن سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بعث النبي صلى الله عليه وسلم في اساق بن منصور ابو بكر بن النخعي قال ابو بكر بن النخعي قال اننا بنو النخعي قالوا
 عن زيد بن ابي حبيب ان ابا حبيب قال قال ابي علي بن وعلة السبائي فروا فمستسه فقال لا تقربوا من الله عز وجل ان كانوا في المغرب معنا الذين
 سمع فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الي كسرى وفيه حرموا ان يحضروا عند الله فسكت الشافعي فلما سمع ذلك احمد بن حنبل رز ذهب الى حديث
 ابن وكيع وبقية ورجع اسحاق الى حديث الشافعي فاقى ميمونة بكذا في طبقات الشافعية الكبرى قال هذا الطبقة وهذه المناظر في كتابها
 البهقي وغيره وقد بيننا في كامل البهقي ان الشافعي قطع بها جميع اساق وليس له كمال في كيفية جمع تصريفهم انما يتلوا جميع اساق القول الشافعي فلو
 سمعته قد مضت على الشافعي لما رجع اليه ليقضي هذا انما تعرض اساق فاسد الوضع لا يقبل بغير السكوت بيان ان كتاب عبد الله بن عليم كتابا مضى
 سمعوا وقد بيننا انه مسطور في المسامع واما نحن ذلك فلما لم نلقه في غير النسخ اما ان كتبنا اننا صلى الله عليه وسلم في السكوت وقصير في انما
 شئ بل عرضها القرآن وسامعها التواتر الدال على ان هذا النبي صلى الله عليه وسلم جاء بالصدق والحق في هذا الكتاب فلو كان ان السكوت من الشافعي ليجعل
 على اساق بان اعتراضنا لاسد الوضع قد يفتق عن اجواب وهذا شأن الخارج عن الحديث هذا الذي فانه لا يقبل بغير السكوت رب سكوت يبلغ من لطف وصف
 رجع اليه حتى ولو كان السكوت لقيام الحجة لا ذلك ما عدا اساق فاقوهما اليك اوه قوله انما حرموا الاذنية على من حرم بفتح المعاد وهم الرواد وحريمهم
 الحاء وكسر الرواد المشددة كذا في الشهر قال الشيخ ابوسرازمي ان قبله تعالى انما حرموا عليكم الميتة والذرة وقوله تعالى ان لا تأكلوا مما اخرج الى غير
 على طاعير كطعمه الا ان يكون ميتة او مما يقتض غير الميتة جميع اجزائها وحلها من اجزائها لانه وقوله الموت بفتح الحاء التي كانت في ذلك قوله
 على طاعير كطعمه قد ذكر على الله تعالى ما لا يفرغ من ان في الاكل وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحظ في جلد الميتة بعد الذبح بولها فاحرم اكلها
 وانما حرمها ام قوله قال ابو بكر بن ابي عمر في حديثنا انما يعنى انها ذكر في رواية ابن عباس عن ميمونة قال حافظ البرجل عند الحقا
 في حديث الزهري ليس فيه ميمونة بخروا مسطور والنسائي من طريق ابو جرير عن عمر بن دينار عن عطية عن ابن عباس ان ميمونة اخبرته ام قوله
 ان داخلة انا بالذلة للمعدة والجوارح والنون قال لعل الله داجي البيوت ما انفها من الطير والشاء وغيرها وقد جئ في بيته اذا مضى المراد
 بالذخنة هنا الشاة وعدم تقييده بالذبح في الطريق الثانية يقتض عليه تقييده بذلك في الطريق الاولى لوجوبه الى الملقيد قاله المصنف
 قوله ان عبد الرحمن بن زويدة اخبره انما يفرغ الرواد واسكان العين المملة قوله يعنى حديث يحيى بن يحيى انما بالياء المتناهية من تحت حلقه من كل الرواد
 عن مسطور قوله انما بالخروج من عالم بالخروج منه واسمه مرثد بن عبد الله الذي يفرغ اليك والراي قوله على من وعلة السبائي انما يفرغ من كل الميتة
 ويعدله اليك المراد من كل الميتة ثريه والنسب قوله فلو انما هذا في النسخ فروا فمستسه في المشهور في اللغة (ابن كثير) وجمع الفروا وكعب وكعب
 وفيه لغة قليلة انه يقال فروه بالهاء فقولنا ما لث غمسة انما يعنى الميعر او بضمها قوله ومعنا البربر انما قوله

فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لي شئت لم أحمل بشيء قال الحكم وحمل ثياب عبد الرحمن بن زياد فاني من زياد مثل حديث ذر قال احدثت مسكة
عن ذر في هذا الاسناد الذي ذكر الحكم قال فقال عمر فليكن ما تأويت وحمل ثيابي اسحق بن منصور قال انما النضر بن شميل قال انما تبعته
عن الحكم قال سمعت ابا الحسن بن عبد الرحمن بن زياد قال قال الحكم وقد سمعت عن ابن عبد الرحمن بن زياد عن ابيه ان رجلا اتي عمر فقال
يا ابا جندب فلما جاءه ووسا له الحديث زاد فيه قال عمار يا امير المؤمنين ان شئت لما حمل الله علي من حثا لا احملت به احدا ولم يزل
احد ثيابي عن ذر قال سلمو وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن زياد عن عمار بن مولى ابن عباس قال سمعت يقول قيلت
انا وعبد الرحمن بن زياد مولى بموت زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على ابي جندب بن الحرف بن الصمة الاضاري فقال ابو جندب
اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو يد يحمل فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اقبل
على الجبل فمسيه وجهه وبديته ثم رده عليه السلام حدثنا محمد بن عبد الله بن غفر قال ناى قال تأسفان على الصحابة
ابن عثمان عن نافع عن ابن عمر ان رجلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

قوله ان الله يا محمد اي في ذكر احكامهم وما نزل به من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تتركه الا عن تحفظ فلعنك نسيب واخذت الامم عليك كذا قال السند
قوله ان شئت لم أحمل بشيء كانه اذا ان اصل التعلية قد حصل منه وزيادة التعلية غير واجب فعمله تركه ان رأى غير موصلة قاله السند في
حاشية النسخة اي قوله فليكن ما تأويت وحمل ثيابي اسحق بن منصور قال انما النضر بن شميل قال انما تبعته
الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن زياد عن عمار بن مولى ابن عباس قال سمعت يقول قيلت
من جميع الروايات متفقاً بين مسلم والليث وهذا التوسيع تملقا وذكر النووي ان في صحيح مسلم اربع هجاء واثنى عشر حرفا متفككة هكذا وتقدم
تفصيل وقع في هذا الشهر وقد وصل الخبر في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح
وصوابه عبد الله بن زياد هكذا رواه البخاري اربعة اوداد في النسخة اي في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح
من طريق السند عن عمار بن مولى الجاردي عن عبد الله بن زياد عن عمار بن مولى ابن عباس قال سمعت يقول قيلت
كذا في الشهر، قوله على ابي جندب بن الحرف ان قيل اسمه عبد الله والوجه في هذا الحديث في صحيح مسلم هو خطأ والصواب ان
بالنصف ابو الجندب وفي الصحاح بنحوه فخر قال ابو الجندب هو صاحب الانبياء وهو خير من غيره في هذا الحديث في صحيح مسلم هو خطأ والصواب ان
كلهما وباقيهما قولهما ابن الصمة الاضاري انكسر الجملة وتشبه بالمعروف وهو ابن عمر بن عبد الله بن الحارثي
الموضع الذي يعرف بذلك وهو معروف بالمدنية وهو في الجبل والمير في النسخة اي في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح
ابو الجندب المروي بتيه الشافعي روايته لهذا الحديث من طريق ابي الحويرث عن ابي جندب قوله حتى اقبل على الجبل في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح

ابو الجندب المروي بتيه الشافعي روايته لهذا الحديث من طريق ابي الحويرث عن ابي جندب قوله حتى اقبل على الجبل في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح
التميم على الجبل وذلك لان حيطان المدينة مبنية بحجارة سود وقال ابن بطال في تيمم النبي صلى الله عليه وسلم بالجبل في الشافعي في اشتراط التيمم
لان معلوم انه لم يلق به القرب اذ لا تراب على الجبل قال العيني اما رواه الشافعي من طريق ابي ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى من حديث الجبل وايضا
في هذه القصة فهو حديث ضعيف كما سبق وزيادة حديث الجبل لم يأت بها احد غير ابراهيم او غيره قوله تيمم وجهه ولبه الخ فمر في الجبل والتميم عند
وجود الماء يجوز لكل عبادة تحمل بدنه الطهارة ولكل عبادة تقرب الى الخلق وبيان القاعة من عوم وجهي متبعان في رد الشكلا فانه يحمل بدنه
الطهارة ويعتقد ان الخلف وتغفر الاولى في مثل دخول المسجد للحث فانه يحمل بدنه الطهارة من الخلف الا ان يصير عليه ثياب فيقول كاليخلف وتغفر
الثانية في مثل صلوة الجنائز فانه يقول كاليخلف ولا يحمل بدنه الطهارة، قال ابن عابد بن لكن القاعة الاولى هي حيث ثورال ابتداء ليقارن
شهر المنية من ان التيمم اغايجوز ويعتبر في الشهر عند من له الحقيقة وحكما ولم يزل واحد منهما اولى في القاعة الاولى فاجوز له فقيدها في التيمم ولا يشترط
لد الطهارة غير معتبرا ما وقع وجود الماء الا اذا كان ما عاين في وقت لا يزيل فلو لم يزل الحث الذي اورد الجبل في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح
شأنه ان يحث فوته لانه على القول ان فعله صلى الله عليه وسلم قال وهذا الذي ينبغي التعليل عليه انه قال في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح
بذلك التيمم للحث واستباحة محظورة اما ايراد التشبه بالنظر في كماله في المساك وروى من يروي في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح
تخفف حاش الجنب بالماء ومقتضى صحيح البخاري ان حديث ابي جندب على ان صلى الله عليه وسلم كان عادوا للماء الا انهم لم ينجسوا ولا اى اعلوا ولا به قوله
ان رجلا من ابي جندب بن الحرف قال ما رواه ابو داود وغيره من صحيح البخاري في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح
وحدثني عن عبد الله بن مولى بن علي بن ثابت السجستاني نافع في صحيح مسلم في الحديث في الصحيح قوله انما وعبد الرحمن بن زياد انما خطا صريح

